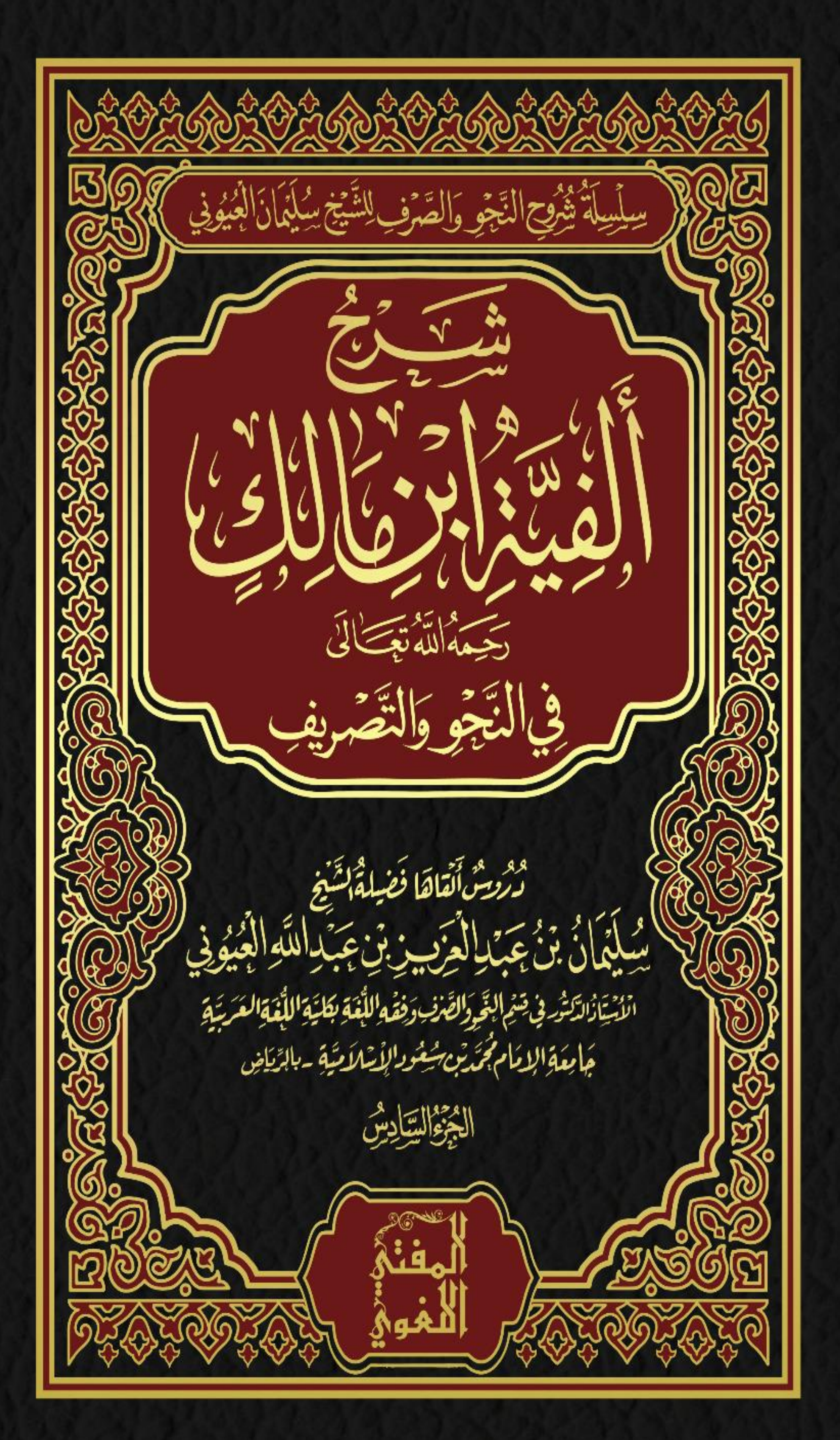


سليمان بن عبد العزيز
بن عبد الله العيوني

شرح ألفية ابن مالك في النحو والتصريف

المفتي اللغوي

سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

في النحو والتصريف

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

الجزء السادس

المفتي اللغوي

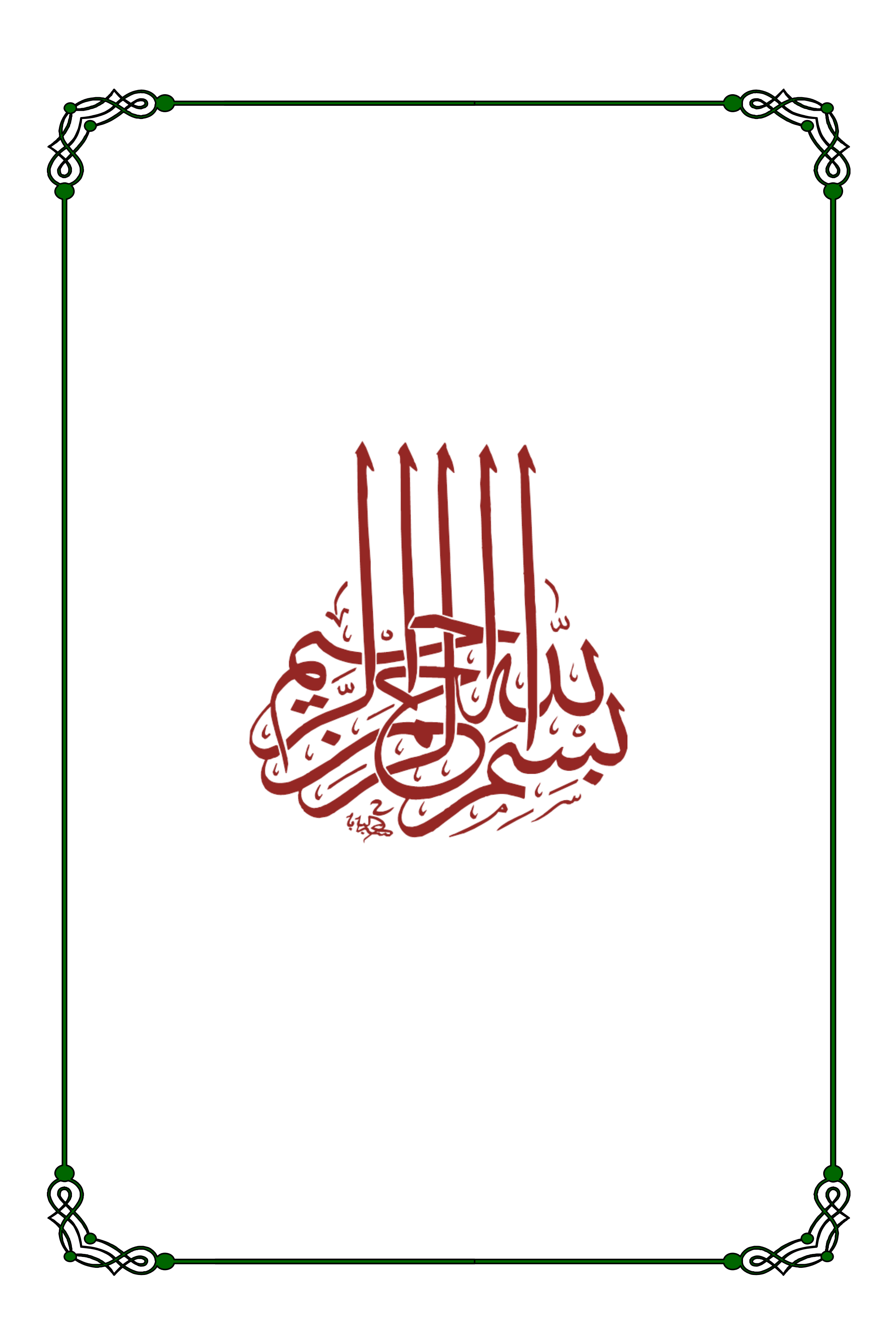
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

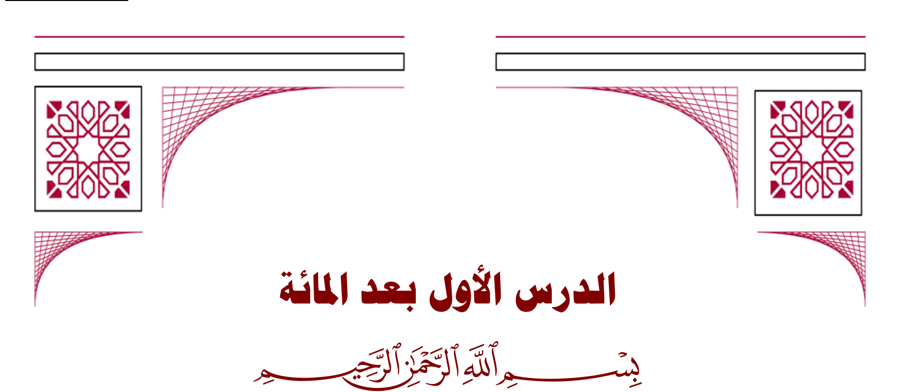
تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية


بسم الله الرحمن الرحيم



الدرس الأول بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الرابع من شهر صفر من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى الحبيب عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في مدينة الرياض في حي الجزيرة في جامع الراجحي لنعقد بإذن الله وبتوفيقه الدرس الأول بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله تعالى-.

ودرس اليوم إنْ شاء الله سيكون في (باب الترخيم)، ونبدأه كالمعتاد بقراءة ما قاله ابن مالك في هذا الباب إذ عقد هذا الباب في اثني عشرَ بيتًا قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٠٨. تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى ... كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

٦٠٩. وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠. بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلَا

٦١١. إلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوقُ العَلَمْ ... دُونَ إضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ

٦١٢. وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

٦١٣. أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالخُلفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

٦١٤. وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلّْ ... تَرْخِيْمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

٦١٥. وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ ... فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيْهِ أُلِفْ

٦١٦. وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا ... لَو كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

٦١٧. فقُل عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ... ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

٦١٨. وَالتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ ... وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ

٦١٩. وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

فهذا باب الترخيم

وباب الترخيم من الأبواب التابعة للنداء، وقد ذكرنا في أول باب النداء أنّ النداء له توابع، فتكلمنا على نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وعلى الأسماء الملازمة للنداء التي لا تُستعمل إلا في النداء، وتكلمنا على النُدبة، وتكلمنا على الاستغاثة، ونتكلم الآن على الترخيم وهو آخر الأبواب التي تلحق بالنداء، بعده سيأتي (باب الاختصاص).

الاختصاص -كما سيأتي- ليس تابعًا للنداء، إلا أنه في أحد وجهيه يُعامل معاملة المنادى، فلهذا ذكر بعد أبواب النداء كما سيأتي، أما الليلة فإنَّ الكلام إنْ شاء الله على الترخيم، افتتح ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ الأبيات بتعريف الترخيم، فقال:

تَرْخِيْمًا احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى ... كَيَا سُعَا فِيْمَنْ دَعَا سُعَادَا

فالترخيم هو حذف آخر المنادى، كأنْ تقول مثلًا عندما تنادي سعاد: "يا سعا تعالي"، وعندما تنادي جعفرًا "يا جعف تعال"، وعندما تنادي فاطمة: "يا فاطمُ تعالي" وهكذا، قال امرؤ القيس:

أفاطم مهلًا بعض هذا التدلل ... وإنْ كننتِ قد أزمعت صرمي فأجملي

والترخيم كثيرٌ جدًّا في كلام العرب، وخاصةً في نداء ما فيه تاء التأنيث، وسيأتي

إنْ شاء الله في النهاية أنّ نداءه بالترخيم أكثر من ندائه بلا ترخيم، ثم إنّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أنْ عرف لنا الترخيم، **ذكَر لنا أنّ المرخم نوعان:**

- **النوع الأول:** المنادى المختوم بتاء التأنيث كفاطمة وعائشة وهبة وجارية ونحو ذلك.

- **والنوع الثاني:** المنادى الخالي من تاء التأنيث كزينب وجعفر ونحو ذلك.

فبيَّن ترخيم النوع الأول وهو المختوم بتاء التأنيث، فقال:

وَجَوِّزَنْــهُ مُطْلَقًــا فِــي كُــلِّ مَــا أُنِّــثَ بِالهَــا وَالَّــذِي قَــدْ رُخِّمَــا
بِحَـــــــذْفِهَا وَفِّـــــــرْهُ بَعْـــــــدُ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المنادى المختوم بتاء التأنيث يجوز ترخيمه مطلقًا، أي بلا شرط أيًا كان سواءٌ أكان علمًا كفاطمة أم كان غير علم كجارية، تقول: "يا فاطمةُ تعالي"، وتنادي الجارية فتقول: "يا جارية تعالي"، قال امرؤ القيس: (**أفاطم مهلًا بعض هذا التدلل**)، وقال الراجز:

جـــاريَ لا تســـتنكري عـــذيري ســـيري وإشـــفاقي علـــى بعيـــري

ينادي جاريته فقال: (**جاريَ لا تستنكري**)، يعني يا جارية لا تستنكري، ثم حذف تاء التأنيث (يا جاري لا تستنكري)، وحذف حرف النداء وسبق أنْ تكلمنا على أنّ حذفه جائز، وسواءٌ كان المختوم بتاء التأنيث ثلاثيًا كهبة وشاة، أم كان غير ثلاثي رباعي خماسي سداسي كفاطمة وجارية، فإذا أردت أنْ تنادي امرأةً اسمها هبة مثلًا بالترخيم فتقول: "يا هبَ تعالي"، والترخيم ليس بواجب يجوز أنْ تنادي دون ترخيم "يا هبةُ تعالي"، لكن لو أردت أنْ ترخم فتقول: "يا هبَ تعالي".

ولو أردت أنْ تنادي شاةً الشاة هذه بالترخيم: "يا شا تعالي"، ومن ذلك قول العرب: يا شا ادجني، يا شا يعني يا شاة، ادجني أي أقيمي في البيت، الشاة الداجنة

والحيوانات الداجنة هي التي تظل في البيت ولا تسرح، فهذه كلمةٌ فصيحة، فهذا قول ابن مالك:

وَجَوِّزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا … أُنِّثَ بِالهَا

وأما قوله بعد ذلك: (وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ)، والذي قد رخم بحذف تاء التأنيث حذفت تاء التأنيث منه وفره بعد، يقول: إذا حذفت تاء التأنيث فلا تحذف معها حرفًا آخر، وفر الكلمة يعني كملها؛ لأنه سيأتي في النوع الثاني من المنادى الذي ليس فيه تاء التأنيث أنك قد تحذف مع حرف الترخيم حرفًا آخر، فتحذف حينئذٍ من الكلمة حرفين، أما المختوم بتاء التأنيث فإذا رخمته لا ترخمه إلا بحذف التاء ولا تحذف معها شيئًا آخر.

فهذا معنى قوله: (وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ)، يعني كمله بعد ذلك ولا تنقص شيئًا آخر، فهذا هو النوع الأول من المنادى وهو المختوم بتاء التأنيث.

- **والنوع الثاني من المنادى في الترخيم**: قلنا هو المنادى الخالي من تاء التأنيث، وهذا يُرخم أو لا يُرخم؟ قال فيه ابن مالك: (وَاحْظُلاَ) أي: أمنع، (وَاحْظُلاَ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلاَ)، امنعه.

إِلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوقُ العَلَمْ … دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ

يقول: المنادى الخالي من تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط:

- **الشرط الأول**: أنْ يكون رباعيًا فأكثر، رباعيًا خماسيًا سداسيًا، إذًا ماذا يخرج؟ يخرج الثلاثي والثنائي.

- **الشرط الثاني**: أنْ يكون علمًا، ماذا يخرج؟ غير العلم من بقية المعارف والنكرة.

- **والشرط الثالث**: ألا يكون مركبًا تركيبًا إضافيًا مضافًا ومضافًا إليه كعبد الله.

- **والشرط الرابع**: ألا يكون مركبًا تركيبًا إسناديًا وهو المسمى بجملة فعلية أو المسمى بجملة اسمية.

أي يجب في هذا المرخم الخالي من تاء التأنيث أنْ يكون علمًا على أكثر من ثلاثة أحرف غير إضافي ولا إسنادي، نحو: "سعاد، زينب، جعفر، مروان، منصور"، هذه الأسماء ليست ثلاثية، رباعية أو خماسية -كما ترون- فرزدق خماسي، وأعلام وليست مركبة تركيبًا إضافيًا ولا إسناديًا، فيجوز لك عند ندائها أنْ ترخمها، فتقول في نداء سعاد: "يا سعا تعالي"، وفي نداء جعفر: "يا جعف تعال"، وفي نداء مروان: "يا مروَ تعال"، وفي نداء منصور "يا منصُ تعال" وهكذا.

فهذا قوله: (**وَاحْظُلاَ**) أي: امنع، (**تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الهَا قَدْ خَلاَ**)، (**إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوقُ العَلَمْ**)، الكلام في تقديم وتأخير يعني يقول: إلا العلم الرباعي فما فوق، (**دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ**)، دون أنْ يكون مركبًا تركيبًا إضافيًا أو إسناديًا.

فإنْ كان المنادى الخالي من تاء التأنيث ثلاثيًا يرخم؟ لا يرخم، نحو: "زيد، وعمرو وبكر وسعد وفهد وهند" هذه لا تُرخم، وكذلك لو كان غير علم مثل: "جالس، شارع، جدار" لا تُرخم، وكذلك لو كان مركبًا تركيبًا إضافيًا نحو: "عبد الله، صلاح الدين" هذه لا تُرخم، وكذلك لو كان مركبًا تركيبًا إسناديًا، تركيب إسنادي فعل وفاعل مبتدأ وخبر كأنْ تسمي رجلًا بجملةٍ فعلية "فتأبط شرًا"، أو "شاب قرناها" نحو ذلك، هذه الأسماء لا تُرخم.

فإنْ سألت عن المركب تركيبًا مزجيًا تركيب المزج بعلبك، معدي كرب، حضر موت، هذه هل تُرخم؟ تُرخم لأنها تنطبق عليها الشروط، فتقول في ترخيم معدي كرب: "يا معدي تعال"، وفي ترخيم حضر موت: "يا حضر ما أجملكِ!" وهكذا، وسينص سيبويه على طريقة ترخيمها في بيتٍ قادم إنْ شاء الله تعالى.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إنْ زِيْدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

هو يتكلم على النوع الثاني من المنادى وهو الخالي من تاء التأنيث، يقول: يجب أنْ تحذف مع حرف الترخيم الحرف الذي قبله، يجب أنْ تحذف مع حرف الترخيم الحرف الأخير الحرف الذي قبله، متى؟ في أربعة شروط ذكرها: (إِنْ زِيْدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا).

- **الشرط الأول**: أنْ يكون الحرف الذي قبل الأخير أنْ يكون حرفًا زائدًا، أي لا أصليًا.

- **والشرط الثاني**: أنْ يكون حرف لين.

- **والشرط الثالث**: أنْ يكون ساكنًا لا متحركًا.

- **والشرط الرابع**: أنْ يكون رابعًا يعني الحرف الرابع رابعًا فأكثر رابعًا خامسًا، نحو: "مروان ومنصور وسلمان وعثمان ومسكين" اسم رجل ونحو ذلك.

فإذا أردت أنْ تنادي مروان فإنك ستحذف النون بالترخيم إذا أردت أنْ ترخم، فحينئذٍ يجب أنْ تحذف الألف التي قبلها؛ لأنّ هذه الألف زائدة وحرف لين ورابعة "مروان" رابعة، إذًا تقول في النداء: "يا مروَ تعال" ميم، راء، واو مفتوحة "يا مروَ تعال"، في يا منصور "يا منصُ تعال" بصاد مضمومة، في نداء مسكين اسم رجل تقول: "يا مسك تعال"، سلمان "يا سلمَ تعال"، سليمان "يا سليمَ تعال" وهكذا.

قال الشاعر:

يا مروَ إنّ مَطِيّتي محبوسةٌ تَرْجُو الحِباءَ وَرَبُّها لمْ يَيْأسِ

هذا الفرزدق (**يا مروَ**) يريد يا مروان، وقال الآخر:

يا أسمُ صبراً على ما كان من حدّثٍ إنّ الحـــوادث ملقـــيٌّ ومُنتظـــر

(**يا أسمُ**) ماذا يريد؟ يا أسماء يا أسماءُ، فحذف الهمزة للترخيم فحذف الألف معها؛ لأنها زائدة ولينة ورابعة، فإنْ سألتكم وقلت: نحن فرضنا أنْ يكون الحرف حرف لين، فما المراد بحرف اللين حرف اللين في النحو في اللغة؟

الطالب: [@١٨:٢٣].

الشيخ: الألف والواو والياء مطلقًا.

الطالب: [@١٨:٣٣-١٨:٣٥]

الشيخ: يعني ليس مطلقًا، جوابٌ آخر.

الطالب: [@١٨:٤٢-١٨:٤٤]

الشيخ: لا، لا، لا، نعم.

الطالب: [@١٨:٥٢].

الشيخ: يعني حروف العلة إذا سكنت كذا تريد، حروف العلة إذا سكنت لا بأس إجابة صحيحة، نعم.

الطالب: [@١٩:٠٧-١٩:١٢].

الشيخ: لا، لا، لا، طيب، نقول: أحرف العلة هي حروف واي: الألف والواو والياء هذه حروف العلة، فإنْ تحركت فإنها تُسمى أحرف علة فقط مثل: وقف، يأس، والألف طبعًا لا تأتي إلا ساكنة، فإذا تحركت لا تُسمى إلا أحرف علة، فإنْ سكنت بعد حركةٍ لا تناسبها لا تجانسها سميت أحرف علة ولين، نحو: "خَوْف وبَيْت"، خَوْف واو ساكنة وقبلها فتحة، بَيْت ياء ساكنة وقبلها فتحة، ما سبقت

بحركةٍ تجانسها، ماذا تُسمى حروف العلة حينئذٍ؟ هي حروف علة إذًا حروف العلة واي على كل حال، لكن هنا أيضًا تُسمى حروف علة وتُسمى حروف لين كمد اللين في التجويد مد اللين الواو والياء إذا سكنت أو انفتح ما قبلهما.

فإنْ سكنت بعد حركةٍ تجانسها سميت أحرف علة الأصل ولين ومد، كقولك: "قال، يقول، قيل"، فإذا قلت: "يقُوْل" واو ساكنة وقبلها ضمة، "قِيْل" ياء ساكنة وقبلها كسرة، و "قَاْل" الألف لا تكون إلا ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فهذه الأحرف أحرف مد وعلة ولين.

إذًا فأحرف المد هي أحرف لين وعلة، وأحرف اللين هي أحرف علة وليست أحرف مد.

فإذا قال الآن هنا الآن: أحرف لين يريد أحرف لين، فالواي إذا تحركت تُسمى لين تُسمى علة ما تُسمى لين، إذًا ما تدخل معنا، إذا سكنت بعد غير مجانس تُسمى لين، إذا سكنت بعد مجانس تُسمى لين ومد يعني تُسمى لين.

إذًا فإذا قال: لين ماذا يريد؟ يريد النوعين: يريد أحرف العلة إذا سكنت بعد مجانس، وإذا سكنت بعد غير مجانس، هذا الذي يريد بقوله: لين.

فإذا عرفت ذلك فقوله في البيت: (**لَيْنًا سَاكِنًا**)، (**لَيْنًا**) ثم وصفه بقوله: (**سَاكِنًا**)، هل هذه الصفة ساكنًا لها حاجة أم ليس لها حاجة؟ كاشفة، هذه كاشفة لا ليست كاشفة هذه مؤكدة، الكاشفة هي المؤسسة هذه مؤكدة فقط؛ لأنه عندما قال: (**لَيْنًا**)، ما معنى اللين هي واي الساكنة، هي حروف العلة الساكنة، فإذا قال: (**سَاكِنًا**)، فمنذ أنْ قال: (**لَيْنًا**) عرفنا أنها ساكنة؛ لأنّ حروف اللين لا تكون إلا ساكنة، فقال: (**سَاكِنًا**) هذا يكون للتوكيد فلا حاجة إليه، لو ما قال: (**سَاكِنًا**) لا حاجة إليه، بخلاف لو ما قال: علة مثلًا، لو قال: حروف علة يجب أنْ يقول:

(**سَاكِنًا**)، هذه المسألة سهلة هذه.

فإذا فقد شرطٌ من هذه الشروط الأربعة فإننا لا نحذف مع حرف الترخيم الحرف الذي قبله، يعني مثلًا لو كان حرف اللين حرفًا أصليًا لا زائدًا، كما في "مختار ومنقاد" علمين على رجلين "مختار" على وزن مُفتعِل أو مُفتعَل "مختار" هذا من خير، "منقاد" من قاد يقود، الألف هي الواو، ومختار الألف هي الياء في خير، فهذه حرف أصلي يعني منقلب عن حرف أصلي، فهل نحذف الألف مع حرف الترخيم الأخير؟ لا، وإنما نقول عند الترخيم: "يا مختا تعال" و "يا منقا تعال"، نثبت الألف لا يجوز حذفها.

وكذلك لو كان غير ساكن كما في مثلًا لو أنّ رجلًا اسمه قنور، لو حذفنا الراء سيكون الذي قبلها واو مفتوحة، إذًا ما تُحذف نقول: يا قنو تعال"، وكذلك لو كان غير رباعي هذا الحرف ليس رباعيًا فصاعدًا وإنما هو الحرف الثالث مثلًا كما في نحو: "سعيد، وحميد، حمود"، كيف تُرخم ذلك؟ ترخمه بحذف الحرف الأخير فقط ويبقى حرف اللين، تقول: "يا سعي تعال"، ولا يجوز أنْ تحذف الياء معها؛ لأنها ثالثة.

وأوضح من ذلك لو كان هذا الحرف الذي قبل الأخير ليس حرف لين أصلًا كما في جعفر، فأنت تحذف الأخير فقط دون الذي قبله "يا جعف تعال"، قال الشاعر:

أمـــاويُّ إنّ المــــالَ غـــادٍ ورائـــحُ ويبقـى مـن المـالِ الأحاديـثُ والـذّكرُ

هذا حاتم الطائي قال: (**أماويُّ**)، امرأته اسمها ماوية، فعندما حذف التاء صار الذي قبلها ياء مفتوحة، فلم يجب أنْ تُحذف فقال: (**أماويُّ**)، فهذا هو قول ابن مالك السابق: (**وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ**)، يعني احذف مع الحرف الأخير الذي تلاه الحرف الأخير والحرف الذي قبله، متى؟ (**إِنْ زِيْدَ**) كان حرفًا زائدًا،

(لَيْنًا) حرف لين، (سَاكِنًا مُكَمِّلاً أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا)، يعني كان الحرف الرابع فصاعدًا.

وقوله في البيت: (لَيْنًا) جاء في نسخ [الألفية] (لِيْنًا) بكسر اللام و(لَيْنًا) بفتح اللام، فعلى الفتح إنْ زيد لينًا نقول: إنّ الكلمة مخففة من قوله: لَين والأصل زيد لَينًا، يعني زيد حالة كونه لينًا، ثم خفف فقال: لَينًا، ومثل ذلك يجوز تخفيفه كميت وميت، وأما على رواية الكسر (لِيْنًا)، فنقول: إنه على تقدير مضافٍ محذوف، أي ذا لينٍ، أي إنْ زيد ذا لينٍ حالة كونه ذا لين.

فإذا اتضح ذلك أسألكم هذا السؤال فأقول: هل نحذف مع حرف الترخيم الحرف الذي قبله في نحو "فرعون"؟ النون نحذفها للترخيم والذي قبلها حرف الواو.

الطالب: [@٢٩:٢٢].

الشيخ: لا زائد فرعن، إذا قلت: "فرعن" فتحذف الواو، الزائد هو الذي يسقط في أي تصرف من تصرفات الكلمة، فهذا حرف زائد الواو طب هذا زائد، حرف لين أم ليس حرف لين؟ حرف لين؛ حرف لين لأنه ساكن ورابع "فرعون" رابع إذًا يُحذف، [@٢٩:٥٤] قاعدة، فتقول في ترخيمه: "يا فرع تعال"، وكذلك لو سميت رجلًا بغُرنيق كذلك، تقول: "يا غُرن تعال"؛ لأنه داخلٌ في الشروط التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وحذف حرف اللين في نحو ذلك هو مذهب الفراء والجرمي، وكأنَّ ابن مالك مالَ إلى ذلك، والجمهور يمنعون الحذف هنا؛ لأنهم يشترطون في المحذوف أنْ يكون حرف مد لا حرف لين، ابن مالك اشترط حرف لين، يعني حرف علة ساكن، سواءً سبق بحركة مجانسة أم لا، أما الجمهور فلا يحذفون ما قبل الحرف الأخير إلا إذا كان حرف مد، يعني ساكن بعد حركةٍ مناسبة أو مجانسة.

فلهذا لا يحذفون في "فرعون وغرنيق"، وإنما يرخمونهما فيقولون: "يا فرعو تعال، و"يا غرني تعال".

إذًا فالمسألة هنا فيها خلاف، فلهذا قال ابن مالك في آخر البيتين السابقين: (**وَالخُلفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي**)، يقول: الواو والياء اللينتين المسبوقتين بفتح فيهما خلاف على الخلاف المذكور قبل قليل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَل ... تَرْخِيْمُ جملةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَل

سبق في شروط المنادى الخالي من تاء التأنيث ألا يكون مركبًا تركيبًا إضافيًا ولا تركيبًا إسناديًا، أما تركيب بالمزج فيرخم أو لا يُرخم؟ يُرخم وذكَر هنا في أول البيت كيفية ترخيمه، فقال: (**وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ**)، فتقول في معدي كرب: "يا معدي تعال"، وفي حضر موت "يا حضر ما أجملكِ!، وفي بعلبك "يا بعل ما أصبركِ" وهكذا.

كما ذكَر في هذا البيت أيضًا أنّ المركب تركيبًا إسناديًا قد جاء في السماع على قلة ترخيمه، قد جاء في السماع ترخيم المركب تركيبًا إسناديًا لكنه قليل، نحو: "تأبط شرًا"، ترخمه فتقول عند ندائه: "يا تأبط تعال"، فهذا قليل عند العرب، وذكَر في هذا البيت نفسه أنّ الذي نقل ذلك عن العرب هو عمرو، قال: (**وَذَا عَمْرٌو نَقَل**)، فمَن عمروٌ هذا؟

الطالب: [@٣٤:٠٥].

الشيخ: أحسنت، هو سيبويه، فسيبويه لقبه وكنيته أبو بشر واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيه يقول الزمخشري:

ألا صَلَّى الإلـه صلاةَ صِدْقٍ ... على عمرو بن عثمان بن قَنْبَر

فـــإنَّ كتابـــه لـــم يُغْـــنِ عنـــه بنـــو قَلَـــم ولا أبنـــاء مِنْبـــرَ

وقال الإمام الشاطبي: كان ثقةً سبتًا فيما ينقل، محققًا في علمه لم يُرَ في زمانه مثله فهمًا لكلام العرب وشرحًا لمقاصده، وكان سُنيًا في مذهبه، توفي وهو ابن ثلاثٍ وثلاثين سنة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يذكر ابن مالك في ألفيته سيبويه إلا في هذا الموضع.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ نَوَيْـتَ بَعْـدَ حَـذْفِ مَـا حُـذِفْ فَالبَـاقِيَ اسْـتَعْمِل بِمَـا فِيْـهِ أَلِـفْ
وَاجْعَلْـهُ إِنْ لَـمْ ينـوِ مَحْـذُوفٌ كَمَـا لَـو كَـانَ بِـالآخِرِ وَضْـعًا تُمِّمَـا

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ في المرخم لغتين يقول: **في المرخم لغتان جائزتان:**

- **اللغة الأولى وهي اللغة الأشهر والأكثر**: أنْ تنوي المحذوف، يعني تعامل الكلمة كأنّ الحرف الأخير موجود، أنت ما تنطق به لكن تعامل الكلمة كأنّ الحرف الأخير موجود، فلهذا تبقي آخر المرخم على حاله قبل الترخيم، فإذا رخمت جعفر جعفر الذي قبل الأخير الفاء، وما حركة الفاء؟ الفتح جعفَر، أنت لو ناديت جعفرًا لقلت: "يا جعفَرُ" تبني على الضم فالراء مضمومة والفاء مفتوحة "يا جعفَرُ".

فإذا رخمت على هذه اللغة وهي الأكثر والأشهر تحذف الراء مع ضمتها، وتبقي الفاء على حالها فتقول: "يا جعفَ تعال"، وفي منصور "يا منصُ تعال"، هنا استوى الوجهان، وفي مسكين اسم رجل "يا مسكِ تعال"، وفي يا فاطمة "يا فاطمَ تعالى"، وفي يا أسماء "يا أسمَ تعالي"، وفي يا حارس "يا حارِ تعال"، وفي يا هرقل "يا هرق تعال"، وهذه اللغة يسمونها لغة مَن ينتظر؛ لأنّ المرخم نوي الحرف الأخير الذي حذف منه، فكأنّ المتكلم والمخاطب ينتظران هذا الحرف.

فلهذا تعامل الكلمة كأنّ الحرف موجود، فإذا قلت: "يا جعفَ"، إذا قال: "يا جعفَ" ما زلت تنتظر الراء؛ لأنّ الضمة ما جاءت البناء ما جاء.

قال مهلهل بن ربيعة:

يَـا حَـارِ لاَ تَجْهَـلْ عَلَـى أَشْـيَاخِنا إِنَّـا ذوو السـوراتِ والأحـلام

وفي قراءةٍ شاذة وقالوا: يا مال ليقضِ علينا ربك، أي يا مالك، هذه اللغة الأولى.

- **واللغة الثانية وهي جائزة:** وهي ألا ينوى المحذوف، تعامل الكلمة كأنّ الحرف الأخير غير موجود، فلهذا تجعل أثر النداء على آخر المرخم، يعني تحذف الحرف الأخير وتنقل أثر النداء إلى آخر المرخم، فإذا أردت أنْ ترخم "يا جعفَرُ"، تقول: "يا جعفُ تعال"، كأنك تنادي جعفُ تضع الضم عليه "يا جعفُ"، وفي يا سلمان تقول: "يا سلمُ تعال"، "يا منصُ تعال"، مسكين "يا مسكُ تعال"، فاطمةُ "يا فاطمُ تعالي"، أسماءُ "يا أسمُ تعالي"، حارسُ "يا حارُ تعال"، هرقلُ "يا هرقُ تعال".

إذًا في هذه اللغة دائمًا يكون البناء على الضم في آخر المرخم، وفي اللغة الأولى يلزم آخر المرخم حاله قبل الترخيم.

فلهذا يسمون اللغة الثانية هذه لغة مَن لا ينتظر؛ لأنك إذا قلت: "يا جعفُ" علم أنك حذفت الراء وأنك لم تأتِ بها؛ لأنك وضعت البناء على الفاء، فعلم أنك حذفت الراء ولم تأتِ بها لا ينتظرها، لكن لو قال: "يا جعفَ" هو ما زال ينتظرها ما علم أنك حذفتها حتى تتجاوزها "يا جعفَ تعال"، فهاتان لغتان فصيحتان صحيحتان إلا أنّ اللغة الأولى هي الأشهر والأكثر والأحسن، والثانية جائزة.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ**)، كذا في جميع النسخ

بالتنوين، وجاء في بعض النسخ المطبوعة التي طبعت دون تحقيق (بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ) بالإضافة لا بالتنوين، وقول ابن مالك أيضًا: (إنْ لَمْ ينوِ مَحْذُوفٌ) كذا في النسخ، وجاء في بعض الشروح (إنْ لَمْ تنوِ مَحْذُوفًا)، المعاني متقاربة أو واحدة، لكن نتكلم على ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وما جاء في نسخها المتقدمة.

الطالب: [@٤٢:١٩-٤٢:٢٠].

الشيخ: نعم.

الطالب: [@٤٢:٢٢-٤٢:٢٥].

الشيخ: بين اللغتين؟

الطالب: [@٤٢:٢٨-٤٢:٣٢].

الشيخ: بين النسخ، بين النسخ ماذا قال ابن مالك، الذي قاله ابن مالك كذا وكذا، طيب ما الذي يصح في اللغة؟ في اللغة يصح أشياء كثيرة، لكن نحن نتكلم ماذا قال ابن مالك، ما الذي في نسخ [ألفية] ابن مالك كذا وكذا.

بعد أنْ ذكر هاتين اللغتين سيذكر لنا تطبيقين على هاتين اللغتين، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فقُـل عَلَـى الأَوَّلِ فِـي ثَمُـودَ يَـا ... ثَمُـو وَيَـا ثَمِـي عَلَـى الثَّـانِي بِيَـا

وَالتَــزِمِ الأَوَّلَ فِــي كَمُسْــلِمَهْ ... وَجَــوِّزِ الــوَجْهَيْنِ فِــي كَمَسْــلَمَهْ

قلنا في هذين البيتين تطبيقان على لغتي الترخيم السابقتين:

- **التطبيق الأول**: سؤال: كيف ترخم كلمة ثمود على اللغتين؟ يعني ثمود أو أي كلمة مثلها يعني رباعية وقبل الأخير واو ثمود، حمود، وهكذا، كيف ترخم ثمود؟ نبدأ بلغة مَن ينتظر نحذف الحرف الأخير ونبقي آخر المرخم على حاله،

نقول: "يا ثمو تعال"، نحذف الدال ونبقي الكلمة على حالها ولا إشكال في ذلك كأنّ الدال موجودة، هذا لا إشكال فيه على لغة مَن ينتظر.

على اللغة الثانية لغة مَن لا ينتظر يجب أنْ تقول: "يا ثمي تعال" فتقلب الواو ياءً لماذا؟ أنت إذا طبقت الترخيم المعتاد فماذا ستقول؟ ستحذف الدال، ثم تنقل أثر البناء على آخر المرخم، يعني تنقل الضمة إلى ماذا؟ إلى الواو، "يا ثمُوُ"، والحركة على الواو مستثقلة.

فستكون حينئذٍ مقدرة، فكيف تنطق الكلمة حينئذٍ؟ "يا ثمو"، فالكلمة الآن حرفها المحذوف منوي أم غير منوي؟ اللغة الثانية غير منوي كأنه غير موجود؛ لأنك نقلت الإعراب إلى آخر المرخم، الإعراب يكون في آخر الكلمة، ماذا حدث؟ حدث أنه وجد اسمٌ معربٌ آخره واو قبلها ضمة "يا ثمو" اسم معرب آخره واو هذه الواو قبلها ضمة، وهذا لا يوجد في العربية، لا يوجد في العربية اسمٌ معربٌ آخره واو قبلها ضمة.

الطالب: [٤٦:٢٠-٤٦:٢٣@].

الشيخ: طبعًا معرب، هل هو مبني؟ هل هو من الأسماء المبنية؟ لا، ليس مبنيًا معرب، لكنه ممنوع من الصرف لكنه معرب.

إذًا لو رخمنا على اللغة الثانية لغة مَن لا ينتظر لأدى ذلك إلى عدم النظير، وهذا ممنوع ماذا سنفعل؟ سنقلب الواو إلى ياء؟ فنقول: "يا ثمي"، وبذلك نتخلص من هذه المشكلة؛ لأنّ اللغة فيها أسماءٌ معربةٌ مختومةٌ بياء قبلها كسرة كثير، وهذا الذي يُسمى المنقوص مثل: "قاضي ومهتدي" ما في إشكال هذا موجود.

فلهذا نص على هذه المسألة في هذا البيت، فلهذا كلما رأيت كلمةً معربةً، كلما

رأيت اسمًا معربًا مختومًا بواو قبلها ضمة اعلم أنه ليس عربيًا وإنما هو اسم أعجمي، هذا في اللغة الأعجمية كثير هذا، لكن في العربية لا يوجد، لا يوجد في العربية اسمٌ معرب آخره واو قبلها ضمة، هذا قد تجده في الأفعال مثل: "يدعو"، قد تجده في الأسماء المبنية مثل: "هو" إذا وقفت عليها تقول: "هو" يمكن، لكن اسم معرب لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة.

الطالب: [٤٨:١٩-٤٨:٢١@].

الشيخ: إي؛ لأنّ الواو ليست آخر الكلمة.

الطالب: [٤٨:٢٥-٤٨:٢٦@].

الشيخ: الدال منوية يعني آخر الكلمة الدال فلا إشكال.

الطالب: [٤٨:٣٥-٤٨:٣٧@].

الشيخ: ارفع صوتك.

الطالب: [٤٨:٤٠-٤٨:٤١@].

الشيخ: اسم منصوب.

الطالب: منصور.

الشيخ: منصور نعم، اللغتان يجتمعان في منصور [٤٨:٥١@] قبل قليل بسرعة، اللغتان يجتمعان في منصور فأنت قلت: "يا منصور" آخر الكلمة الراء مبنية على الضم والصاد حركتها الضم، فأنت إذا رخمت على لغة مَن ينتظر ستقول: "يا منصُ"، وعلى لغة مَن لا ينتظر "يا منصُ" فاللغتان يجتمعان في لفظٍ واحد في نحو هذه الكلمة.

الطالب: [٤٩:٢٤-٤٩:٢٦@].

الشيخ: ما في إشكال، لا يا منصُ آخرها صاد صاد مضمومة أما الواو فيجب أن تُحذف هذا قلناه قبل قليل، هذه يجب إذا كانت الكلمة إذا كان حرف المد رباعي فأكثر يجب أنْ يُحذف منص، الواو كم؟ رابعة تحذف يجب أنْ تُحذف "يا منصُ تعال"، لكن ثمود الواو ثالثة ما يجب أنْ تُحذف، هذا التطبيق الأول الذي ذكره ابن مالك في قوله:

فقُــل عَلَــى الأَوَّلِ فِــي ثَمُــودَ يَــا ثَمُــو وَيَــا ثَمِـي عَلَــى الثَّــانِي بِيَــا

أما التطبيق الثاني: فهو نسأل عنه أيضًا كيف نرخم نحو "مُسلمة ومَسلمة" على اللغتين؟ رخم لي "مَسلمة" رجل اسمه مَسلمة على لغة مَن ينتظر؟ "يا مَسلم تعال"، وعلى لغة مَن لا ينتظر "يا مَسلمُ تعال ما في إشكال الوجهان جائزان، لكن رخم مُسلمة، نحن قلنا الاسم المختوم بالتاء يجوز ترخيمه مطلقًا علم أو ليس بعلم، فإذا ناديت امرأةً مسلمة تقول: "يا مُسلمةُ"، ثم رخمتها رخمها على لغة مَن ينتظر تقول: "يا مُسلمَ تعالي" كقول الراجز السابق: (**يا جاري لا تستنكري عذيري**)، "يا مُسلمَ تعالي"، لو رخمتها على لغة مَن لا ينتظر كنت تقول: "يا مُسلمُ" وهذا يجعلها ملتبسةً بنداء المذكر فيُمنع هذا ممنوع؛ بسبب اللبس واللغة تدفع اللبس.

فهذا قوله قبل قليل: (**وَالتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ**)، الأول وهي لغة مَن ينتظر إذا ناديت "مُسلمة" أو ناديت "قَائمة" أو ناديت "مُعلمة" ما لك إلا اللغة الأشهر الأكثر وهي لغة مَن ينتظر "يا قائمَ تعالي"، أما اللغة الثانية فليست بجائزة؛ لأنها ستلبس بنداء المذكر، أما نحو: "مَسلمة، نحو "طلحة" نحو "حمزة"، هذا لا إشكال فيه؛ لأنّ ترخيمه على اللغتين لا يلبس؛ لأنها أسماء لمذكرين.

ثم ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب بقوله: (**وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا**)، سبق أنّ الترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أنه جاء في

ضرورة الشعر ترخيم غير المنادى، أسماء ليست مناداةً في الشعر ومع ذلك رخمت، فقالوا: حينئذٍ إنّ ترخيمها ضرورة إلا أنه يُشترط فيها أنْ تكون صالحةً للنداء، يعني يجب أنْ يكون هذا الاسم صالحًا للنداء، يعني صالحًا أنْ تدخله أداة النداء، بخلاف ما لا تصلح معه أداة النداء وهو المحلى بأل، المحلى بأل لا يمكن أنْ تناديه بياء، بل يجب أنْ تفصل هذا لا يُرخم حتى في الشعر.

ومن ذلك قول امرؤ القيس:

لَـنِعمَ الفَتـى تَعشـو إِلـى ضَـوءِ نـارِهِ ... طَرِيفُ بـنُ مـالٍ لَيلَةَ الجوع والخسر

يعني طريف ان مالك فرخم في غير النداء، وقال جرير:

ألا أضـــحت حبـــالكم رمامـــا ... وأضـــحت منـــك شاســـعةً أمامـــا

يعني أمامة يقول: أضحت أمامة شاسعةً إلا أنه رخم في غير النداء.

الطالب: [@٥٤:٤٧-٥٤:٤٩].

الشيخ: نعم.

الطالب: [@٥٤:٥١-٥٤:٥٤].

الشيخ: ما في نداء هنا أصلًا في البيت؟ ما في نداء أضحت أمامة شاسعةً، أمامة اسم أضحت، لو أنّ حرف النداء موجود سواءً ملفوظًا أو غير ملفوظ لكان الترخيم قياسيًا؛ لأنّ الترخيم يكون في النداء، ونحن نتكلم على أنّ الترخيم جاء في ضرورة الشعر في غير النداء كهذا البيت، وكقول الشاعر:

أَبُـــو حَـــنَشٍ يُـــؤَرِّقُنِي وَطَلْـــقٌ ... وَعَمَّـــــارٌ وَآوِنَـــــةً أَثَـــــالاً

يعني أثال فهذه أبيات ابن مالك وهي اثنا عشر بيتًا في هذا الباب، يبقى لنا بعض الملحوظات اليسيرة التي نذكرها في ذيل هذا الباب، لكن نتوقف للأسئلة، اتفضل.

الطالب: [@٥٥:٥٤-٥٦:١٨].

الشيخ: لا، أنت إذا رخمت سليمان مثلًا سيكون بالميم المفتوحة بلا ألف "يا سلي"، ثم "يا سليمَ تعال"، ليس "يا سليمَ" ميم مفتوحة فقط ستحذف النون والألف لتبقى الميم مفتوحة "يا سليمَ تعال"، كذلك سلمان "يا سلمَ تعال" ميم مفتوحة فقط تحذف النون والألف، نحن قلنا حرف المد إذا كان رابعًا فيجب أنْ يُحذف.

الطالب: يجب.

الشيخ: نعم، يجب أن يُحذف، بسم الله الرحمن الرحيم، كان هناك أسئلةً أخرى أيضًا، اتفضل.

الطالب: [@٥٧:٠٨-٥٧:٠٩].

الشيخ: سيأتي هذه الملحوظة، إنْ لم يكن هناك سؤال بدأنا بها.

الطالب: [@٥٧:١٥-٥٧:٢١].

الشيخ: كيف أعد.

الطالب: [@٥٧:٢٥-٥٧:٣٢]

الشيخ: [@٥٧:٣٣] الذي أعرف يا أبى هر، لا، هذا ليس ترخيمًا الترخيم لو قال مثلًا: "يا أبى هريرة ألحق بنا"، لكن يا أبى هر هذا كبره هريرة تصغير وتكبيرها هر فهو كبر الاسم، لا بأس تكبير الاسم أو تصغير الاسم هذا لا بأس به.

الطالب: [@٥٨:٠٤-٥٨:١٣].

الشيخ: لا، قلنا هذا في المركب تركيبًا مزجيًا هذا الذي يجوز ترخيمه، إذا أردت أنْ ترخمه فتقول: "يا معدي تعال" في نداء معدي كرب.

الطالب: [٥٨:٢٩ @].

الشيخ: إي، أما الإضافي لا يرخم، والإسنادي قلنا إنّ الأشهر عند العرب أنهم لا يرخمونه، لكن نقل سيبويه أنّ بعض العرب يرخمونه بحذف [٥٨:٤٠@] الثاني.

هذه الملحوظات في أغراض الترخيم وفوائده، للترخيم فوائد كثيرة أهمها التخفيف تخفيف الاسم بتقصيره وهذا واضح، ومن أغراضه أيضًا التلميح والتحبب وهذا أيضًا من الأغراض الكثيرة ويكون في ميزان مثلًا الزوجات أو الأولاد أو الأشخاص الذين تحبهم وتتقرب إليهم، فكان عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كثيرًا ما يقول: «**يا عائشُ**» هذا الترخيم.

وكذلك لو قلت: "يا فاطم" ونحو ذلك هذا من الترخيم الذي هو للتلميح والتحبب، وقد يكون الترخيم للتحقير والاستهزاء بحسب المعنى، قد يرخم الإنسان طلحة "يا طلح" يريد بذلك أنْ يستهزئ به وأنْ يحقره، فهذه معاني بلاغية تدل عليها القرائن التي تحتف بالكلام.

۞ ملحوظةٌ أخرى أيضًا تتعلق بهذا الباب باب الترخيم: الترخيم في اللغة عمومًا ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول**: هو ترخيم المنادى وهو المعقود له هذا الباب، هذا الباب هو في ترخيم المنادى ودرسناه بالتفصيل.

- **النوع الثاني من أنواع الترخيم**: هو ترخيم الضرورة حذف الحرف الأخير في ضرورة الشعر، وقد أشار إليه ابن مالك في آخر الباب، وذكرنا عليه بعض الشواهد.

- **النوع الثالث من الترخيم**: هو ترخيم التصغير، وسيأتي إنْ شاء الله شرحه في

باب التصغير، وخلاصته أنّ تصغير الكلمة الأصل فيه أنه لا ينقص من حروفها شيئًا، بل يزيد عليها ياء التصغير، فإذا أردت أنْ تصغر مثلًا حمد تقول: "حميد"، وإذا أردت أنْ تصغر أحمد تقول: "أحيمد"، وإذا أردت أنْ تصغر حامد تقول: "حُييمد"، وإذا أردت أنْ تصغر محمود "محيميد"، وإذا أردت أنْ تصغر حمود تقول: "حمييد"، إحدى الياءين ياء التصغير والثاني هي الواو انقلبت ياءً وهكذا.

الطالب: [٠١:٠٢:٢٠@].

الشيخ: كيف محمد سيأتي ذلك في التصغير، لكن الذي نريده الآن هو تصغير الترخيم، ما المراد بتصغير الترخيم؟ تصغير الترخيم هو أنْ تصغر الكلمة على حسب حروفها الأصلية فقط، يعني تحذف كل الحروف الزائدة في الكلمة، ثم تصغر الكلمة على حروفها الأصلية فقط، فتصغر أحمد وحامد ومحمود وحمود وحماد ومحمد كلها تصغرها على حميد، فتعرف حروفها الزائدة وتصغرها على حسب حروفها الأصلية ويُسمى هذا تصغير الترخيم وهو تصغيرٌ جائزٌ في اللغة ومستعمل.

فالترخيم في اللغة على ثلاثة أقسام:

- ترخيم النداء أو ترخيم المنادى.
- وترخيم الضرورة.
- وترخيم التصغير.

الطالب: [٠١:٠٣:٣٣-٠١:٠٣:٣٦@].

الشيخ: هو أنْ تصغر الكلمة نظرًا إلى حروفها الأصلية فقط، أي بحذف حروفها الزائدة.

الطالب: [٠١:٠٣:٥٥-٠١:٠٣:٥٦@].

الشيخ: كل ما أخذ من حمد تُصغر على الحاء والميم والدال حميد.

الطالب: [٠١:٠٤:٠٩ @].

الشيخ: أنت صغرت حمد فتقول: حميد، جردها إلى الحاء والميم والدال، ثم تصغرها تصغير ثلاثي.

ملحوظة في قول عنترة بن شدادٍ العبسي قال في معلقته:

يَـدْعُونَ عَنْتَـرَ والرِّمَـاحُ كَأَنَّهَـا أَشْـطَانُ بِئْـرٍ في لَبَـانِ الأَدْهَـمِ

عنتر هنا مرخم ترخيم ضرورة أم ترخيم نداء؟

يَـدْعُونَ عَنْتَـرَ والرِّمَـاحُ كَأَنَّهَـا أَشْـطَانُ بِئْـرٍ في لَبَـانِ الأَدْهَـمِ

هو نداء، نعم هو ترخيم نداءٍ على القياس، أي يدعون يا عنتر يدعون يعني ينادون يا عنتر أقبل، ثم حذف حرف النداء وهذا جائز، ثم حذف التاء ترخيمًا، (**يَدْعُونَ عَنْتَرَ**) على لغة مَن ينتظر اللغة الأكثر والأشهر، والشاعر هذا اسمه ماذا؟ اسمه عنترة وليس اسمه عنتر، اسمه عنترة بن شداد فإذا رخمت ولا يكون ذلك إلا في النداء تقول: "يا عنتر"، لكن في غير النداء تقول: جاء عنترة، وقال عنترة، ونحو ذلك.

الطالب: [٠١:٠٥:٤٩-٠١:٠٥٤٧@].

الشيخ: كيف؟

الطالب: [٠١:٠٥:٥٢-٠١:٠٥:٥١@].

الشيخ: يقولون ينادون تقول: "أنادي يا الله"، "أنادي يا محمد"، وهم ينادون "يا عنترُ"، لكن حذف الياء ينادون "عنتر" يعني يا عنتر، فحرف النداء محذوف.

الطالب: [٠١:٠٦:١٤@].

الشيخ: حذف ماذا؟

الطالب: الياء.

الشيخ: نعم هذا ذكرناه في باب النداء أنّ حذف حرف النداء جائز.

الطالب: [@٠١:٠٦:٢٥-٠١:٠٦:٢٦].

الشيخ: وكذلك في الترخيم جائز لا إشكال، كل ما قيل في النداء يُقال في الأبواب التابعة له إلا ما نص على أنها تخالف فيه النداء، وقلنا كلها تابعة للنداء هذه أبواب تابعة للنداء.

ملحوظةٌ أخيرة: قالوا: إنّ نداء ما فيه تاء التأنيث نداؤه بالترخيم أكثر من ندائه بلا ترخيم، قالوا: المسموع عن العرب عندما ينادون اسمًا مؤنثًا بالتاء كفاطمة وعائشة ونحو ذلك، فإنّ نداءهم له بالترخيم أكثر من ندائه لهم من غير ترخيم، والشواهد على ذلك بالمئات، كقول امرؤ القيس السابق: (**أفاطم مهلًا بعض هذا التدلل**)، وكقول القطامي:

قِفِــي قَبْــلَ التَّفَــرُّقِ يَــا ضــباعا ولا يَــكُ مَوْقِــفٌ مِنْــكِ الوَدَاعَــا

فقال: (**يَا ضباعا**) بالترخيم، وقال هدبة بن الخشرم: (**عُوجي علينا واربَعِي يا فاطمَا**)، فرخم، ومجيئه غير مرخم يا فاطمة، يا عائشة ليس مستنكرًا ولا شاذًا ولا قليلًا ليس قليلًا في ذاته، ولكنه قليلٌ بالنظر إلى ترخيمه، هو كثير في اللغة لكن أيهما أكثر نداؤه بالترخيم أم من دون ترخيم؟ نعم، الأكثر نداؤه بالترخيم والأقل نداؤه بلا ترخيم، بخلاف الاسم الخالي من تاء التأنيث كجعفر وزينب، فالأكثر نداؤه بلا ترخيم ونداؤه مرخمًا -كما سبق- جائز، فهذا ما تيسر في شرح هذا الباب اللطيف الجميل.

الطالب: [@٠١:٠٨:٥٠-٠١:٠٨:٥٩].

الشيخ: نعم، قلنا ذلك قبل قليل.

الطالب: [٠١:٠٩:٠٣@].

الشيخ: لا، هذا علم، هذا علَمًا وليس صفةً.

الطالب: [٠١:٠٩:١٠-٠١:٠٩:١٢@].

الشيخ: أنت عندما تخاطب زوجتك واسمها عائشة وتقول لها: "يا عائش" يلتبس بماذا؟ بخلاف ما لو كان عندك مثلًا نساء مسلمات وعندك رجال مسلمين، ثم تقول: يا مسلمُ، تعني يا مسلمةُ ولا يا مسلمُ؟ يلتبس هذه صفة يحتملها كل مَن يحمل هذه الصفة، لكن علم يعني علم على هذه الذات ما تطلق على آخرين، فما يحدث التباس هنا.

الطالب: [٠١:٠٩:٥٢-٠١:٠٩:٥٧@].

الشيخ: نعم، هذه ما كتبناها لو كتبناها لكان أفضل، ملحوظة كيفية الإعراب كيف نعرب مع الترخيم؟ أما على لغة مَن لا ينتظر "يا فاطمُ، يا جعفُ" فالإعراب كالنداء نقول: منادًى مرخم مبنيٌ على الضم في محل نصب، وأما على لغة مَن ينتظر "يا عائشَ، يا جعفَ" فنقول: منادًى مرخم مبنيٌ على الضم المقدر على الحرف الأخير المحذوف للترخيم.

الطالب: [٠١:١٠:٤٦-٠١:١٠:٥٥@].

الشيخ: ماذا تقصد بالهاء؟

الطالب: [٠١:١٠:٥٨@].

الشيخ: هذه تاء التأنيث، هي يسمونها تاء التأنيث ويسمونها هاء التأنيث، وابن مالك بالفعل ابن مالك سماها الهاء قال:

وَجَوِّزَنْـهُ مُطْلَقـًا فِـي كُـلِّ مَـا أُنِّـــــث بِالهَـــــا

وتاء التأنيث تُسمى تاء التأنيث وتُسمى هاء التأنيث، والأدق أنْ تُسمى تاء التأنيث هذا هو الأدق؛ لأنه خلاف بين البصريين والكوفيين، ما الأصل في تاء التأنيث؟ الأصل أنها تاء أم الأصل أنها هاء؟ اختلفوا فبعضهم قال: الأصل أنها تاء إلا أنها تُقلب هاءً في الوقف، فقلبها هاءً لأجل الوقف فقط وإلا فهي تاء، وعكس الكوفيون قالوا: الأصل أنها هاء، وإنما تنقلب تاءً للوصل، وقول البصريين في ذلك هو المناسب للقياس.

الطالب: [@٠١:١٢:٠٩-٠١:١٢:١٣].

الشيخ: لا، هذه ياء ليست تاء تأنيث.

الطالب: [@٠١:١٢:١٨]

الشيخ: هذه مثل ماجة مثل سيدة، وأحيانًا تكون هاءً أصليةً كالهاء التي مثلًا في لفظ الجلالة الله هذه هاء، هذه تُعامل مثل معاملة الاسم الخالي من تاء التأنيث، يعني يعامل مثل معاملة سعاد وزينب ونحو ذلك.

الطالب: [@٠١:١٢:٤٣-٠١:١٢:٤٦].

الشيخ: نعم، لو أردت أنْ ترخم ماجة إنسان اسمه ماجة تقول: "يا ماجَ تعال" أو "يا ماجُ تعال" على اللغتين، نعم ترخم بحذف الهاء.

الطالب: [@٠١:١٣:٠٠-٠١:١٣:٠٢].

الشيخ: **تقصد رجلًا سمي بمحمدان مثنى؟ لا، لا يرخم، قلنا الذي يرخم ما الذي يرخم؟ نوعا المرخم قلنا في البداية المرخم نوعان:**

- **الأول:** المختوم بتاء التأنيث.

- **والثاني**: الخالي من تاء التأنيث ويرخم بأربعة شروط، فالمثنى محمدان أو محمدون ليسوا من النوع الأول، ليس من المختوم بتاء التأنيث، النوع الثاني لا يرخم إلا بشروط، من شروطه أنْ يكون علمًا وهذه ليست [@٠١:١٣:٣٩] جمع ليست أعلامًا فلا ترخم لا، لكن قل لو سمينا رجلًا بمثلًا حسنين رجل اسمه حسنين أو محمدين أو سميناه محمدان مثلًا كيف نرخمه؟ نرخمه كما نرخم سليمان وسلمان، نحذف النون ونحذف الياء من حسنين مثلًا.

الطالب: [@٠١:١٤:٠٦-٠١:١٤:٠٨].

الشيخ: لا، ليس علم العلم هو ما عُين مسماه تعيينًا مطلقًا اسمٌ يعين المسمى مطلقًا علمه، وأنت إذا قلت: محمدان هل يعين مسماه؟ هل يعين معينًا؟ كيف اثنين هم [@٠١:١٤:٣١] واحد، ثم إنك ألست تقول: "المحمدان والمحمدون" فتدخل أل وأل ما تدخل إلا على نكرة، فلهذا يقولون العلم لا يُثنى ويُجمع إلا بعد قصد تنكيره، إذا قصدت تنكيره تثنيه وتجمعه.

الطالب: [@٠١:١٤:٥٢].

الشيخ: كيف؟

الطالب: [@٠١:١٤:٥٥].

الشيخ: قلنا ورد في هذه القراءة الشاذة يا مالِ ليقضِ علينا ربك، قال أبي عباس أو غيره من المفسرين.

الطالب: [@٠١:١٥:٠٧].

الشيخ: لا أقول قال ما كان أغناهم عن الترخيم في ذلك الوقت، بقي سؤال أو نختم ببيتين منسوبين لسيبويه؟

الطالب: [@٠١:١٥:٢٤-٠١:١٥:٢٥].

الشيخ: لا، لا، منسوبان إليه وأظنهما لا يثبتان لكنهما جميلان.

الطالب: [@٠١:١٥:٣٣].

الشيخ: ينسب إليه ولكن لا يصحان يقول:

لساني لسانٌ معربٌ في حياته ... فيا ليته من موقف الحشر يسلم
فما ينفع الإعراب إنْ لم يكن تقى ... وما ضر ذا تقوى لسانٌ معجم

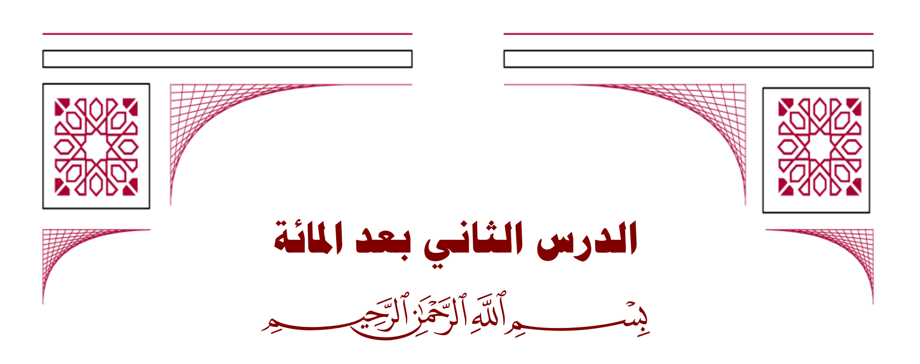
الطالب: [@٠١:١٥:٥٧].

الشيخ: نعم.

الطالب: [@٠١:١٦:٠٠].

الشيخ: إذًا نوقف الأسبوع القادم إنْ شاء الله درسًا، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثاني بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في هذه الليلة ليلة الاثنين الحادي عشر من شهر صفر من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض لنعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس الثاني بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله-.

أما درسنا في هذه الليلة فهو سيكون إنْ شاء الله تعالى في

[باب الاختصاص]

باب الاختصاص عقده ابن مالك وأجحف في حقه في بيتين قال فيهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٢٠. الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

٦٢١. وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ ... كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

الاختصاص هو أسلوبٌ من أساليب هذه اللغة الشريفة، **وتعريفه**: هو اسمٌ منصوب بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره نحو أخصُ، فيجوز أنْ تقدر هذا الفعل المحذوف بلفظٍ عام، نحو: أخص أو أعني أو أريد أو أقصد أو أذكر، ويصح أنْ

تقدره فعلًا خاصًا على حسب المعنى نحو: "أمدح أو أذم" ونحو ذلك، **والاختصاص على نوعين:**

- **النوع الأول وهو الأقل:** أنْ يكون بلفظ "أيها أو أيتها" تعني نفسك، كقولك: "أنا أيها الأبُ أحبك يا بني"، وأنت الأب الذي تتكلم بهذا الأسلوب، تقول: "أنا أيها الأبُ" تعني نفسك، تقول: "أنا أيها الأبُ أحبك يا بني"، فهذا أسلوبٌ عربي يُسمى الاختصاص.

ومن ذلك قولهم: "اللهم اغفر لنا أيها العاصون"، نحن المتكلمون، وكأنْ يقول الطلاب: "نحن أيها الطلابُ نحبك يا أستاذ"، وكأنْ تقول أنت وجماعتك: "نحن أيتها الجماعة نساعدك"، "نحن أيتها الجماعة" أنتم الجماعة، تقول: "نحن أيتها الجماعة نساعدك".

فهذا النوع الأول أنْ تستعمل في هذا الأسلوب أيها وأيتها تعني نفسك، وهذا النوع يُعامل معاملة المنادى، يعني أنه يُبنى على الضم كالمنادى، ويوصف وجوبًا باسمٍ مرفوعٍ محلًى بأل، وسبق ذلك في أحكام النداء أنّ أيها وأيتها يجب أنْ توصف باسمٍ مرفوع محلًى بأل، فهذا القسم يأخذ أحكام المنادى إلا أنه ليس منادًى، ليس منادًى أبدًا، أنت لا تنادي نفسك وإنما تقول أعني نفسي، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الأول إذ قال:

الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا   كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

فقوله: (**الاخْتِصَاصُ**) أي: الاسم المنصوب على الاختصاص، وقوله: (**كَنِدَاءٍ**) أي: أنّ الاسم المنصوب على الاختصاص كالمنادى، ولكنه ليس منادًى؛ لأنها لا نداء فيه بل هو إخبارٌ لا نداء، وسيأتي الكلام على ذلك فيما بعد، أي أنّ هذا الأسلوب أسلوب إخبار، وقوله: (**دُونَ يَا**) أي: أنّ أسلوب الاختصاص لا يُستعمل معه حرف نداء.

ثم مثَّل له بقوله: (أرجوني أيها الفتى)، (أرجوني) هذه الياء تعود إلى مَن؟ إلى المتكلم (أرجوني أيها الفتى) يعني نفسه، وقوله: (**بِإِثْرِ ارْجُونِيَا**)، (**بِإِثْرِ**) أي: أنّ الاسم المنصوب على الاختصاص لا بُدَّ أنْ يتقدمه كلام، وهذا الكلام فيه ضمير متكلم، يأتي كلام فيه ضمير متكلم، ضمير متصل أو منفصل، مفرد أو مثنى أو جمع، ضمير متكلم.

ثم بعد ذلك تأتي بعده بأسلوب الاختصاص، وواضحٌ من كل ما سبق أنّ المراد بالمنصوب على الاختصاص هو المتكلم نفسه، فإذا قلت: "أنا أيها الأب أحبك يا بني"، المعنى "أنا" أعني الأب وهو المتكلم "أحبك يا بني"، كأنك تقول: "أنا" أعني الأب وهو أنا "أحبك يا بني"، هذا هو المعنى، وفي قولهم: "اللهم اغفر لنا أيها العاصون"، كأنك تقول: اللهم اغفر لنا نعني العاصين وهم نحن وهكذا.

ومن هذا الأسلوب قول الشاعر:

خِـذ العفـو فـإنني أيهـا العبـدُ إلـى العفـو يـا إلهـي فقيـرُ

وقلنا إنّ الاختصاص بأيها وأيتها قليل.

- **النوع الثاني للنصب على الاختصاص:** هو أنْ يكون الاختصاص بغير أيها وأيتها، وهذا هو الكثير، فيكون منصوبًا على كل حال، يكون منصوبًا كيف منصوب؟ يعني معرب وإعرابه النصب، وهذا النوع الذي لا يكون بأيها وأيتها **هذا النوع يأتي على ثلاثة أقسام:**

- **القسم الأول:** أنْ يكون المنصوب على الاختصاص اسمًا محلًى بأل، نحو: "نحن العُربَ أقرى النَّاس للضيف"، أراد أنْ يقول: "نحن أقرى النَّاس للضيف"، فنحن مبتدأ وأقرى خبر، ثم قال: "العُربَ" فهو اسمٌ منصوب بالاختصاص، كأنه

قال: نحن أعني العُربَ أو أقصد أو أريد أو أذكر أو أخص العُربَ أقرى النَّاس للضيف، وكأن تقول: "أنا المسلم لا أرضى بالذل"، تقول: أنا لا أرضى بالذل، ثم تأتي بالمسلم بعد ضمير المتكلم منصوبٌ على الاختصاص، كأنك قلت: أنا أعني المسلم أو أخصه أو أريده "لا أرضى بالذل"، وهذا القسم هو الذي قال فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَـــدْ يُـــرَى ذَا دُونَ أَيِ تِلْـــوَ أَل كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَل

المثال الذي ذكره ابن مالك أراد به المثال المعروف عند العرب "نحن العُربَ أقرى النَّاس للضيف"، هذا القسم الأول مما يكون فيه الاختصاص بغير أيها وأيتها.

- **القسم الثاني**: أنْ يكون المنصوب على الاختصاص اسمًا معرفًا بالإضافة، ومن ذلك الحديث المشهور «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**»، يقول: نحن لا نورث، ثم أتى معاشر الأنبياء، كأنه قال: «**نحن**» أعني معاشر الأنبياء «**لا نورث**»، وكأنْ تقول: "نحن بني طيءٍ أهل الكرم"، وكأنْ تقول: "أنا ابن الموت لا أهاب الموت"، تقول: أنا لا أهاب الموت، ثم تأتي بقولك: ابن الموت يعني أعني وأقصد، وتقول: "نحن أهل القوة والبأس لا نستسلم"، تريد أنْ تقول: نحن لا نستسلم، وكأنْ تقول في الصكوك أو نحو ذلك: "نحن أولاد محمدٍ نقول كذا وكذا"، وهذا كثير في الصكوك ونحوها.

ومن ذلك ما يأتي في المراسيم "نحن ملك المملكة العربية السعودية أمرنا بما هو آت"، أي نحن أمرنا، ثم أتى بعد ذلك بالاختصاص باسمٍ منصوبٍ على الاختصاص، ومن ذلك قولهم: "كلامنا معاشر النحويين لفظٌ مفيدٌ"، أي كلامنا لفظٌ مفيدٌ، ثم أتى بمعاشر النحويين على معنى أعني أو أقصد أو أريد معاشر النحويين.

قال الشاعر أو الراجز:

نَحْـنُ بَنُـي ضَـبَّةَ أَصْـحَابُ الْجَمَـلْ ... نَنْــزِلُ بِــالْمَوْتِ إِذَا الْمَــوْتُ نَــزَلْ

قال: نحن أصحاب الجمل، ثم أتى بالاسم المنصوب على الاختصاص فقال: (**نَحْنُ بَنُي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلْ**)، أي أعني بني ضبة، وقال الشاعر:

إِنّــا بَنــي مِنقَــرٍ قَــومٌ ذَوو حَسَــبِ ... فينــا سَــراةُ بَنــي سَــعدٍ وَنادِيَهــا

قال: إنَّا قومٌ، وقال الشاعر:

لنــا معشــر الأنصــار مجــدٌ مؤثّــلٌ ... بإرضــائنا خيــر البريــة أحمــدا

قال: (**لنا**)، ماذا لهم؟ لنا مجدٌ مؤثّلٌ، ثم أتى بالاسم المنصوب على الاختصاص فقال: (**لنا معشر الأنصار**)، أي أعني معشر الأنصار، وقالت الشاعرة: (**نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقْ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ**)، تقول: نحن نمشي على النمارق، ثم نصبت بنات طارق على الاختصاص، فهذا القسم الثاني من الاختصاص بغير أيها وأيتها.

- **والقسم الثالث من الاختصاص بغير أيها وأيتها:** أنْ يكون الاسم المنصوب على الاختصاص علمًا، وهذا قليل كون الاسم المنصوب على الاختصاص علمًا هذا قليل، ومن ذلك أنْ تقول: "أنا محمدًا سأءتي الليلة"، تقول: أنا سأءتي الليلة، ثم أتيت بمحمدًا منصوب على الاختصاص كأنك قلت: أنا أعني محمدًا سأءتي الليلة، ومن ذلك قول الشاعر: (**بنا تَميمـًا يُكشَفُ الضَّبابُ**)، بنا يكشف، ثم فسر ضمير المتكلم بنا فقال: (**بنا تَميمـًا**) أي: أعني تميمًا.

فالخلاصة: أنّ أسلوب الاختصاص -كما رأيتم- يأتي على استعمالين أو على نوعين:

- **الأول**: بأيها وأيتها، فيُعامل حينئذٍ معاملة المنادى.

- **والاستعمال الثاني أو النوع الثاني**: بغير أيها وأيتها، فيكون باسمٍ محلًى بأل أو باسمٍ معرفٍ بالإضافة أو بعلم.

وقد أجحف ابن مالك -كما رأيتم- على هذا الباب، فاختصر أحكامه كلها في هذين البيتين.

بعد ذلك نعقب على هذا الباب بذكر بعض الملحوظات:

- من الملحوظات: أننا عرفنا مما سبق أنّ المنصوب على الاختصاص له أسلوبان:

- **الأسلوب الأول**: كالمنادى وذلك إذا كان بأيها أو أيتها، فيُبنى حينئذٍ على الضم، ولذا ذكَر ابن مالك باب الاختصاص بعد أبواب النداء؛ لأنّ أحد أسلوبي الاختصاص يُعامل في الظاهر في اللفظ معاملة المنادى، أما إعرابه فإننا نعربه دائمًا منصوبًا بفعلٍ محذوف وجوبًا.

فنقول مثلًا في قولنا: "أنا أيها الأبُ أحبك يا بني"، أنا: مبتدأ وخبره جملة أحبك أنا أحبك، وأيها لا نقول منادًى؛ لأنه ليس منادًى، وإنما نقول: اسمٌ مبنيٌ على الضم منصوبٌ على الاختصاص بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره أعني أو أخص فهو مفعولٌ به، يعرب مفعولًا به لكنه اسمٌ مبنيٌ على الضم، المبني تقول: منصوب أو في محل نصب؟ تقول: في محل نصب، هو مفعول به لكنه مبني على الضم، فتعربه إعراب المفعول به المبني.

فتقول: أيها اسمٌ مبنيٌ على الضم، وإنْ شئت تقول: مفعولٌ به مبنيٌ على الضم في محل نصب، منصوب بماذا؟ منصوب بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره أعني أو أخص، وهذا الأسلوب يُسمى أسلوب الاختصاص.

فإنْ قيل لك: لمَ بني على الضم؟ تقول: لأنّ العرب عاملوه معاملة المنادى

فقط للتوافق الشكلي وللاتفاق اللفظي، أيها هذا مفعولٌ به مبني على الضم، الأبُ "أيها الأبُ "يعرب كإعرابه في النداء، فنقول: نعتٌ لأي مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

كما تقول: "يا أيها الرجل، يا أيها النَّاس"، المنادى أي والنَّاس نعت، أي هنا صارت مفعول به، لكن مبني على الضم، والنَّاس نعت، هذا النعت نعتٌ لمنصوب أم نعتٌ لمرفوع؟ نعتٌ لما حكمه النصب إلا أنه مبني على الضم، والنعت هنا جرى على المحل أم جرى على اللفظ؟ جرى على اللفظ، والنعت يجري على اللفظ في مواضع قليلة جدًّا منها باب النداء يجري، وقد نبهنا على ذلك في باب النداء، الأصل أنّ لفظ المبني لا يُتبع، لا تتبع على لفظ المبني.

الإتباع يكون للمحل يعني لمحل الإعراب أو للفظ المعرب، لكن لفظ البناء ما تتبع عليه، مبني على الضم، مبني على الكسر، مبني على الفتح، لا تتبع عليه إلا في مواضع قليلة جدًّا منها باب النداء، فإنّ العرب أتبعوا لفظ المبني على الضم، فقالوا: "يا أيها الرجل"، والاختصاص في هذا الأسلوب يُعامل معاملته، فقالوا: "أنا أيها الأبُ"، فنقول: نعتٌ مرفوع يتبع لفظ أي.

من الملحوظات أيضًا التي نريد أنْ نذكرها في هذا الأسلوب: أنّ أسلوب الاختصاص -كما سبق- يريد به المتكلم نفسه لا غيره، ولكنه أسلوب تستعمله العرب وتريد بهذا الكلام نفسها لا غيرها، والغرض منه الفائدة منه تخصيص مدلوله من بين أمثاله كذا يقولون، فإذا قلت: "أنا" أنا ضمير أي متكلم يقول: "أنا"، كلنا نقول: أنا، فإذا قلت: "أنا أيها الأب" يعني خصصت هذا الضمير بأنه الأب وهكذا.

هناك أيضًا ملحوظة أخرى: وهي أسلوب الاختصاص بعد أنْ فهمناه الآن، هل هو أسلوبٌ خبري تخبر به عن شيء أم نداء تنادي النداء إنشائي يعني ليس في

خبر؟ فإذا قلت: "نحن العُربَ أقرى النَّاس للضيف"، هذا إخبار واضح، فإذا قلت: "نحن أيها العُربُ أقرى النَّاس للضيف"، تريد به الجملة السابقة، تقول: "نحن العُرب أقرى النَّاس للضيف"، أو تقول: "نحن أيها العربُ أقرى النَّاس للضيف، المعنى واحد، فالمعنى فيهما واحد وهو الإخبار، تريد أنْ تقول: أعني العُرب.

وهذا له نظائر في اللغة أعني أنْ يأتي الكلام على أسلوب ويُراد به أسلوبٌ آخر، الأسلوب الذي جاءنا في الاختصاص هو أسلوب النداء، لكن لا يُراد به النداء وإنما يُراد به الإخبار، فهذا له نظائر في اللغة أنْ يأتي الأسلوب على أسلوبٍ والمعنى على أسلوبٍ آخر.

فمن ذلك: استعمال الخبر في صورة الأمر، ومن ذلك قولهم: "أجمل بالصبر!"، أسلوب التعجب أفعل به "أجمل بالصبر!"، أجمل: هذا فعل أمر "أجمل بالصبر!"، وأنت لا تريد الأمر وإنما تريد الإخبار، تريد أنْ تقول: جمل الصبر، كقولك: "ما أجمل الصبر!"، هو إخبار عن شدة جمال هذا الشيء، لكنك أخذت أسلوب الأمر "أجمل بالصبر!"، وأنت تريد الإخبار.

ومن ذلك استعمال الأمر في صورة الخبر عكس الصورة السابقة، تأتي بالأسلوب أسلوب خبر وأنت تريد الأمر، كقوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ﴾ [البقرة:٢٣٣]، هو لا يخبر وإنما المعنى والله أعلم الأمر، يعني ليرضعن أولادهن حولين كاملين.

ومن ذلك: استعمال الخبر في صورة الاستفهام، أنْ تأتي بالكلام على صورة الاستفهام، لكن تريد الإخبار، ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ﴾ [الزمر:٣٦]، هو لا يستفهم وإنما يريد أنْ يقول: الله كافٍ عبده، فأتى بهذا

المعنى الخبري على صورة الاستفهام.

فهذه أساليب تفهمها العرب على مقتضى لغتها، ومن ذلك أسلوب الاختصاص الذي جاء على أسلوب النداء، ولا يُراد به النداء وإنما يُراد به الإخبار.

ملحوظةٌ أخرى عن بواعث وأسباب الاختصاص: ما أسبابه؟ ما بواعثه؟ لماذا يستعمل العربي هذا الأسلوب أسلوب الاختصاص؟ هناك عدة أسباب وعدة بواعث منها الفخر والمدح، يفخر بشيءٍ من صفاته ويمدح نفسه، مثال ذلك: "عليّ أيها الجواد يعتمد المحتاج"، تقول: عليَّ يعتمد المحتاج، ثم قلت: أيها الجواد تعني نفسك، وتقول: "أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء"، وتقول: "نحن الأسود لا نهاب الموت" أي نحن لا نهاب الموت، والأسود منصوب على الاختصاص.

ومن الأسباب والبواعث: التواضع تأتي بالمنصوب على الاختصاص للتواضع، ومن ذلك أنْ تقول: "أنا أيها العبدُ محتاجٌ إلى رحمتك يا رب"، أو تقول: "أنا العبد محتاجٌ إلى رحمتك يا رب"، تقول: "أنا أيها المسكين أرجو فضل الله"، "أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله"، "أنا الضعيف أستمد القوة من الله" وهكذا، فهذه معاني وفوائد يضربها العربي في مثل هذا الأسلوب.

الطالب: [@٢٨:٠٣].

الشيخ: آمين.

ومن البواعث والأسباب: التحبب والتحنن تأتي به تحببًا وتحننًا إلى المخاطب، كمثالنا السابق وقولك لولدك: "أنا أيها الأب أعمل لخيرك يا بني"، تحببًا وتحننًا، وتقول: "كلامي أيها الأستاذ لمصلحتكم يا طلاب"، يعني كلامي أعني الأستاذ لمصلحتكم، وتقول: "نحن العلماء أحرص النَّاس على الأمة"،

نحن أحرص النَّاس.

ومن الأسباب والبواعث وهو أهمها وأكثرها استعمالًا: زيادة البيان والإيضاح لهذا الضمير المذكور، كأغلب الأمثلة السابقة نحو: "نحن العُرب أقرى النَّاس للضيف"، «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**»، وتقول: "أنا الواقف أمامك لا أخافك" أي أنا لا أخافك، ثم تبين هذا الضمير تزيده بيانًا، وإلا معروف إنك أنا يعني المتكلم لكن تزيده بيانًا، فتقول: "أنا الواقف أمامك لا أخافك"، فهذه بواعث الاختصاص.

أيضًا من الملحوظات: أنّ أسلوب الاختصاص -كما اتضح من قبل- لا يكون إلا للمتكلم مفردًا أو مثنًى أو جمعًا، وسواءٌ كان ضميرًا منفصلًا أم كان ضميرًا متصلًا؟ نحو: "أنا المسلم لا أرضى بالذل"، أنا هذا مفرد ومنفصل، تقول: "نحن المسلمين لا نرضى بالذل"، تقول: "اللهم اغفر لنا أيها العاصون"، فهذا ضمير متصل وهكذا.

فهذا هو الأغلب في الباب، وقد جاء النصب على الاختصاص بعد ضمير المخاطب قليلًا، هذا قليلٌ جدًّا أنْ يأتي المنصوب على الاختصاص بعد ضمير المخاطب، قالوا: ومن ذلك قولهم: "بك الله نرجو الفضل"، أي: بك نرجو الفضل، ولفظ الجلالة منصوبٌ على الاختصاص، كأنّ هو قال: "بك" أعني الله "نرجو الفضل".

ومن ذلك: "سبحانك الله العظيم"، أي سبحانك أعني الله، وخُرِّج عليه قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ **[الأحزاب:٣٣]**، ﴿عَنكُم﴾ هذا ضمير خطاب، ثم قال: ﴿أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾، ما إعراب ﴿أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ﴾؟ **يجوز فيه وجهان:**

- **الأول**: أنْ يكون منصوبٌ على الاختصاص، يعني مفعولٌ به لفعلٍ محذف تقديره نحو: أعني أو أخص، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب:٣٣] أعني ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ يعني يخاطبهم.

- **والوجه الثاني**: أنْ يكون منادًى، يعني يا أهل البيت، فكلاهما جائز ومتجه، إلا أنّ كونه منادًى أفضل لماذا؟ لأنّ مجيء الاختصاص بعد ضمير المخاطب قليل، فلا يحسن عليه تخريج القرآن، ولا يأتي الاختصاص بعد ضمير الغائب اتفاقًا.

بان لنا من شرح الاختصاص والفرق بينه وبين النداء أنّ هناك فروقًا بين المنادى وبين المنصوب على الاختصاص:

من هذه الفروق: أنّ الاختصاص ليس معه حرف نداء، وأنّ الاختصاص لا يقع في أول الكلام، لا بُدَّ أنْ يتقدمه شيء، وأنّ الاختصاص يشترط فيه أنْ يتقدمه ضمير متكلم ويقل أنْ يتقدمه ضمير مخاطب، وأنّ الاختصاص يكون بأل قياسًا نحن العُربَ، وكل هذه الأشياء لا تكون في النداء كما سبق.

الباب التالي هو:

باب التحذير والإغراء

فعقد ابن مالك هذا الباب في خمسة أبيات قال فيها:

٦٢٢. إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ ... مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
٦٢٣. وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا ... سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلزَمَا
٦٢٤. إلاَّ مَعَ العَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ ... كَالضَّيْغَمَ الضيغم يَا ذَا السَّارِي
٦٢٥. وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّ ... وَعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ
٦٢٦. وَكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ ... مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

التحذير في اللغة: هو تنبيه المخاطب عن أمرٍ ليحذره ويتجنبه، هذا في اللغة، **أما في اصطلاح النحويين**: فالتحذير هو اسمٌ منصوبٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره نحو احذر، **والإغراء الإغراء في اللغة**: هو تنبيه المخاطب إلى أمرٍ ليفعله ويلزمه، **واصطلاحًا في اصطلاح النحويين**: هو اسمٌ منصوبٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره نحو الزم.

والتحذير والإغراء لهما في اللغة ثلاثة استعمالات وهذا الذي يهمنا:

- **الاستعمال الأول**: وهو لا يكون إلا في التحذير دون الإغراء ويكون بإياك وأخوات إياك، إياك معروفة وأخواتها: إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن، وهو يُستعمل بالعطف كأنْ تقول: "إياك والشر، إياك والتأخر"، ويُستعمل دون عطف كأنْ تقول: "إياك الشر، إياك التأخر"، ويُستعمل وحده كأنْ تقول: "إياك من الأسد" أو "إياك من الشر"، ويجوز أنْ يُكرر فتقول: "إياك إياك والشر"، فهذه أساليب كلها مستعملةٌ في اللغة، والتقدير تقدير الفعل الناصب تقدر الفعل الناصب فعلًا مناسبًا للمعنى.

- **فالأول**: "إياك والشر" تقدر إياك أُحذر واحذر الشر، إياك أُحذر فإياك هذا

مفعولٌ به لفعلٍ محذوف تقديره أُحذر إياك أُحذر، والشر أي واحذر الشر، احذر: هذا فعل، والفاعل مستتر تقديره أنت، والشر: مفعولٌ به.

- **والأسلوب الثاني**: "إياك الشر" بلا عطف تقدره على نحو: أُحذرك الشر، فالفعل أُحذر، والكاف مفعولٌ به، والشر: مفعولٌ به ثانٍ، أحذرك الشر، احذف الفعل أُحذر، ماذا سيبقى من قولك: "أُحذرك"؟ الكاف ضمير متصل، فإذا حذفت أُحذر الضمير المنفصل لا يستقيم بنفسه، لا يقوم بنفسه، حينئذٍ تقلبه إلى ضميرٍ منفصل "إياك الشر" وهكذا.

وهذا الفعل الناصب والذي قدرناه بأحذر لا يجوز إظهاره مطلقًا، بل يجب حذفه؛ لأنَّ العرب لم تستعمل هذا الأسلوب إلا بالحذف، ومن ذلك أنْ تقول: "إياكم والمخالفة، إياكم والسرعة، إياكما والتأخر، إياكن والتبرج"، كل هذا يدخل في أسلوب التحذير، وهذا الأسلوب أو هذا الاستعمال الأول هو الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: (**إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ**)، أي نصبه محذرٌ، نصبه بماذا؟ (**بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ**)، يعني بفعلٍ استتاره واجب، استتاره أي حذفه.

(**وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ**)، يقول: إنّ "إياك والشر" يجوز أنْ يأتي دون عطف، فتقول: "إياك الشر"، فهذا هو الاستعمال الأول للتحذير أنْ يكون بإياك وأخواته.

- **الأسلوب الثاني**: وهو يكون للتحذير وللإغراء، ويكون بأسماءٍ مضافةٍ إلى ضمير المحذر، تأتي باسمٍ، ثم تضيفه إلى الذي تحذره، ويكون على ثلاثة أوجه: بالتكرار كقولك: "رأسك رأسك" أو "وطنك وطنك"، ويكون بالعطف كقولك: "رأسك ويدك"، وكقولك: "وطنك وأهلك"، ويكون بلا عطفٍ ولا تكرار كقولك: "رأسك"، وكقولك: "وطنك".

المثال الأول -كما ترون- للتحذير "رأسك"، والمثال الثاني للإغراء "وطنك"، وكلها أي بالتكرار أو بالعطف أو بلا عطفٍ وتكرار كلها منصوبةٌ بأفعالٍ مناسبة محذوفةٍ وجوبًا مع العطف، العطف ليس الحذف، محذوفةٍ وجوبًا مع العطف والتكرار، ومحذوفةٍ جوازًا مع غيرهما.

فإذا قلت مثلًا: "رأسك رأسك" يعني احفظ رأسك أو صن رأسك، وإذا قلت: "وطنك وأهلك"، أي احفظ وطنك وأهلك، أو اخدم وطنك وأهلك، أو انفع وطنك وأهلك، تقدر الفعل المناسب، وإذا قلت مثلًا: "رأسك والسقف" كيف تقدر ذلك؟

الطالب: [٤١:٤٣-٤١:٤٥@].

الشيخ: احذر رأسك، كيف يحذر رأسه؟! احفظ رأسك واحذر السقف، فتقدر فعلًا مناسبًا العرب تفهم الكلام، احفظ رأسك واحذر السقف وهكذا، تقدر أفعالًا مناسبة.

- **الأسلوب الثالث:** وهو يكون أيضًا للتحذير والإغراء ويكون بالاسم المحذر منه، تأتي بالاسم المحذر منه منصوبًا، وهو على ثلاثة أوجهٍ أيضًا كالثلاثة السابقة: بالتكرار كقولك: "السكين السكين"، وبالعطف كقولك: "السكين والشوكة"، ويكون بلا تكرارٍ ولا عطف كأنْ تقول: "السكين"، تحذر أحدًا أو طفلًا من هذا الأمر فتقول: "السكين"، وكلها كذلك منصوبةٌ بأفعالٍ مناسبة محذوفةٍ وجوبًا مع العطف والتكرار ومحذوفةٍ جوازًا مع غيرهما.

فإذ قلت للطفل: "السكين" أي احذر السكين، وكذلك لو كررت "السكين السكين" أو "السكين والشوكة" على تقدير احذر هذه الأشياء، وفي هذا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـــــا سِـــوَاهُ سَـــتْرُ فِعْلِـــهِ لَـــنْ يَلزَمَـــا
إلاَّ مَـــعَ العَطْـــفِ أَوِ التَّكْـــرَارِ كَالضَّـــيْغَمَ الضـــيغم يَـــا ذَا السَّـــارِي

قال: (وَمَا سِوَاهُ)، يعني ما سوى الأسلوب الأول المستعمل معه إياك وأخواته، إياك التحذير بإياك فعله واجب الحذف تمامًا، وما سوى هذا الأسلوب إذا حذرت أو أغريت بغير إياك، ف(سَتْرُ فِعْلِهِ) يعني حذف فعله (لَنْ يَلزَمَا) يعني لن يجب بل هو جائز إنْ شئت أنْ تصرح به وإنْ شئت أنْ تحذفه.

(إلاَّ مَعَ العَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ)، إنْ عطفت "رأسك والسيف" أو كررت "رأسك رأسك" فالحذف حينئذٍ واجب هكذا تفعل العرب في لغتها، ثم مثَّل فقال: (كَالضَّيْغَمَ الضيغم)، كأنْ تحذر من الأسد فتقول: "الضيغم الضيغم" أي احذر الضيغم.

ومن الأمثلة على ذلك والأمثلة على ذلك كثيرة كأنْ تقول مثلًا كقول العرب: "ماز رأسك والسيف"، يخاطب رجلًا اسمه مازن فيقول: يا مازنُ، ثم حذف حرف النداء وحذفه جائز، ثم حذف النون من مازن، وهذا الحذف ماذا يُسمى يا إخوان؟ يُسمى الترخيم وهو الدرس الذي أخذناه قبل ذلك، فَرَخم يعني حذف آخر الاسم تخفيفًا وتحببًا، فقال: "مازِ"، ثم قال: "رأسك والسيف"، أي احفظ رأسك واحذر السيف.

قول الشاعر:

خـلِّ الطريـق لمـن يبنـي المنـار بهـا وأبـرز ببـرزة حيـث اضـطرك القـدر

يقول: (**خلِّ الطريق لمن يبني المنار بها**)، الفعل خلِّ لو حذفه فقال: (**الطريق لمن يبني المنار بها**)، يخاطب رجلًا لم يحسن، فقال: "الطريق" يريد خلِّ الطريق لجاز له أنْ يصرح بالفعل (**خلِّ الطريق**)، وجاز له أنْ يحذف الفعل، فيقول:

"الطريق" يعني خله؛ لأنّ الطريق هنا ليس مكررًا ولا معطوفًا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّ ... وَعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

سبق أنّ التحذير عندما عرَّفناه قلنا هو تنبيه المخاطب إلى الشيء ليحذره، تنبيه المخاطب فالتحذير لا يكون إلا للمخاطب، يعني لا يكون للمتكلم ولا يكون للغائب، ومع ذلك جاء في السماع التحذير للمتكلم، قال ابن مالك: وهذا شاذ (**شَذَّ إِيَّايَ**) مع المتكلم، ومن ذلك الأثر المروي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "إياي وأنْ يحذف أحدكم الأرنب".

يعني نهاهم أنْ يحذفوا الأرنب بالحصى، أي يقتلوها بالرمي بالحصى، فقال: "إياي وأنْ يحذف أحدكم الأرنب"، والقياس إياكم بالخطاب "إياكم وأنْ يحذف أحدكم الأرنب"، وأشد من مجيء التحذير للمتكلم مجيئه للغائب قال: (**وَإِيَّاهُ أَشَذّ**)، يعني مجيئه للغائب أشذ، ومن ذلك قول بعض العرب: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب".

يقول: إذا بلغ الرجل الستين فلا ينبغي له أنْ يتولع بشابة، الشواب جمع شابة هذا رأيه على كل حال، نحن يهمنا فقط اللفظ والحكم اللغوي، أما المعاني لا تهمنا كثيرًا، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثالث بعد المئة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا بكم في هذه الليلة ليلة الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيعٍ الأول من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ونعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس الثالث بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله-.

نبدأ الدرس بشرح البيتين الباقيين من هذا الباب (باب التحذير والإغراء)، عرفنا من قبل أنّ هذا الباب يدخل في المفعول به، فالمنصوب فيه في الحقيقة مفعولٌ به بفعلٍ محذوف إما وجوبًا وإما جوازًا على تفصيلٍ ذكرناه من قبل، والمعنى يعود إلى الإغراء بهذا المنصوب أي الحث على فعله، وهذا الذي يسمونه الاغراء، وإما أنْ يعود إلى التحذير منه والتنفير، وهذا الذي يسمونه التحذير.

التحذير ذكرنا أنّ له أساليب شرحناها في أبيات ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وذكرنا من أحكامه أنه إنَّما يكون للمخاطب فتقول: "إياك الشر" أو "إياك والشر"، فبعد أنْ

ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ القياس والأصل في هذا الباب أنْ يكون للمخاطب قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّ).

يقول: إنه جاء في السماع القليل استعمال هذا الباب للمتكلم، وهذا قوله: (وشَذَّ إِيَّايَ)، ومن ذلك ما جاء عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وما يروى عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "وإياي وأنْ يحذف أحدكم الأرنب"، أو نحو ذلك، فلم يقل: "إياكم والحذف" مثلًا؛ لأنه كان ينهى عن الحذف؛ لأنه لا يقتل الأرنب بل قد يفقع العين ولا ينفع، فخرج عن القياس عن "إياكم" إلى التكلم فقال: "إياي"، فقال هذا جاء في السماع فيُحترم ولكنه لا يُقاس عليه، يُقال إنه شاذ، أي شاذٌ في القياس لا يُقاس عليه.

وجاء أيضًا في السماع القليل استعمال هذا الباب مع الغائب (وَإِيَّاهُ أَشَذّ)، أي استعمال هذا الباب مع الغائب أكثر شذوذًا من استعماله مع المتكلم، وهذان السماعان القليلان لا يُقاس عليهما، ومَن قاس عليهما فقد بعد عن الصواب، وهذا قوله: (وَعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ)، أي ابتعد عن القصد والعدل؛ لأنّ القصد والعدل عند النحويين -كما عرفنا من قبل- أنّ القياس إنَّما يكون على الكثير في هذا الباب وفي الأبواب عمومًا، وأما القليل فلا يُقاس عليه إلا في حالاتٍ ذكرناها من قبل عدة مرات.

وبهذا يكون قد انتهى من الكلام على التحذير بأحكامه وأنواعه، ليجعل للإغراء بيتًا واحدًا قال فيه:

وَكَمُحَــــدَّرٍ بِــــلَا إِيَّـــا اجْعَــــلَا مُغْـرًى بِـهِ فِـي كُـلِّ مَـا قَـدْ فُصِّـلَا

الإغراء يقول الإغراء في أحكامه كالتحذير بلا إيَّا؛ لأننا ذكرنا أنّ التحذير يأتي على طريقتين:

- إما بإيا كأنْ تقول: "إياك الشر" أو "إياك والشر".

- وإما أنْ يكون بلا إيا كأنْ تقول: "الأسد الأسد" أي احذر، أو "رأسك والسقف" ونحو ذلك.

فقال: إنّ الإغراء لا يكون بإيا، وإنَّما يكون كالتحذير في كل أحكامه إلا أنه لا يأتي بإيا، فلهذا يمكن أنْ تقول في الإغراء: "العلم العلم"، أي الزم العلم، وهو كالتحذير في أحكام الحذف، فعند التكرار أو العطف يكون النصب بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا كقولك: "العلم العلم"، هنا يجب أنْ تحذف فعل الإغراء وجوبًا، ما تقول: "الزم العلم العلم وإنما تقول: "العلم العلم".

وكذلك مع العطف لو قلت: "الحفظ والفهم"، أي الزم الحفظ والفهم فتحذف وجوبًا، وأما إذا أغريت بلا تكرارٍ ولا عطف فإنّ الحذف يكون جائزًا، كأنْ تقول: "العلم يا إخوان" يعني الزموا العلم، فيجب أنْ تقول: الزموا العلم ويجب أنْ تقول: العلم؛ لأنك لم تكرر ولم تعطف.

فهذا ما يتعلَّق بالباقي من باب التحذير والإغراء.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ**)

ثم عقد هذا الباب في ثمانية أبيات، نبدأ كالعادة بقراءتها فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٢٧. مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ	هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ
٦٢٨. وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِيْنَ كَثُرْ	وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ
٦٢٩. وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا	وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا
٦٣٠. كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ	وَيَعْمَلانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ
٦٣١. وَمَا لِمَا تَنُوبَ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا	وَأَخِّرْ مَا لِلَّذِي فِيْهِ العَمَلْ
٦٣٢. وَاحْكُمْ بِتَنْكِيْرِ الَّذِي يُنَوَّنُ	مِنْهَا وَتَعْرِيْفُ سِوَاهُ بَيِّنُ
٦٣٣. وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ	مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوتًا يُجْعَلُ

٦٣٤. كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ وَالْزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

❁ عقد الباب -كما رأيتم - في ثمانية أبيات تكلم فيها على موضوعين:

- **الموضوع الأول**: أسماء الأفعال في ستة أبيات أو في ستة الأبيات الأولى.

- **والثاني**: أسماء الأصوات في البيتين الأخيرين.

فنبدأ بالكلام على أسماء الأفعال تبعًا لأبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بدأ بتعريف اسم الفعل ومثَّل له بأربعة أمثلة، فقال:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

عرَّف في هذا البيت أسماء الأفعال بأنها أسماءٌ تنوب عن الأفعال في المعنى والعمل، أسماءٌ أي هي أسماء ليست أفعالًا ولا حروفًا، إلا أنها نابت عن الفعل في شيئين في المعنى فمعناها ومعنى الفعل سواء، والعمل فهي والفعل في العمل سواء، **ومثَّل لأسماء الأفعال بأربعة أمثلة:**

- **الأول**: (شَتَّانَ) بمعنى الفعل الماضي افترق، يُقال: "شتان زيدٌ وعمروٌ"، أي افترقا زيدٌ وعمروٌ، هما في المعنى والإعراب سواء، "افترقا زيدٌ" فزيدٌ: فاعل، و"شتان زيدٌ وعمروٌ"، زيدٌ: فاعل.

- **والمثال الثاني**: (صَهْ) وهو بمعنى اسكت، تقول: "اسكت" فاعله ضميرٌ مستتر وجوبًا تقديره أنت، وصه: فاعله ضميرٌ مستتر وجوبًا تقديره أنت.

- **والمثال الثالث**: (أَوَّهْ) بمعنى أتعجب أو أعجب، وهو بمعنى الفعل المضارع كما ترون.

- **والمثال الرابع**: (مَهْ) بمعنى اكفف أو انكفف.

فاسم الفعل لفظه اسم، نحكم على لفظه بأنه اسم؛ لأنه يقبل علامةً من

علامات الإسمية كالتنوين، تقول: "صه وصهٍ، ومه ومهٍ، وأف وأفٍ"، والذي يقبل التنوين اسمٌ كما سبق في علامات الإسمية، وأما معناه فمعنى الفعل؛ لأنّ "صه" معناه اسكت.

إذًا فاسم الفعل خارجه اسم وداخله فعل، ولذا يُعامل لفظه معاملة الأسماء، ويُعامل معناه معاملة الفعل.

فإذا تبيَن ذلك تبين لكم لماذا اختلف النحويون في نوع هذه الكلمات أهي أسماءٌ أم أفعال؟ **على قولين للنحويين:**

- **القول الأول**: هو قول جمهور النحويين ومنهم البصريون أنها أسماء.

- **والقول الثاني**: قول جمهور الكوفيين أنها أفعال، والراجح قول الجمهور، وهذه من المسائل التي يتضح فيها الترجيح، وقول الكوفيين يقولون فاسد لشدة ضعفه، **والأدلة على فساده كثيرة:**

- **منها**: أنّ أسماء الأفعال -التي ذكرنا شيئًا منها- ليست على صيغ الأفعال، الأفعال لها صيغٌ محددةٌ واضحة، فالماضي فَعل والمضارع يفعل والأمر افعل، والصيغة قد يكون لها أكثر من صورة، وشتان وهيهات وصه ليست على شيءٍ من هذه الصيغ.

- **والأمر الثاني مما يفسد قولهم**: أنَّ من أسماء الأفعال ما يقبل التنوين، وهذا باتفاق كأفٍ وصهٍ وآهٍ، **والقاعدة تقول**: إذا كان عندك نوع وبعض أفراده قَبل التنوين، إذًا فهذه الأفراد أسماء وحكم النوع واحد.

إذًا فجميع الأفراد تكون أسماء؛ لأنّ بعضها قبل التنوين.

- **ومن الأمور التي تفسد قول الكوفيين**: أنّ من أسماء الأفعال ما جاء على حرفين كصه ومه، وليس هناك فعلٌ يأتي على حرفين، الفعل يأتي ثلاثيًا ويأتي رباعيًا

في المجرد، وفي المزيد يأتي رباعيًا وخماسيًا وسداسيًا، ولا يأتي أقل من ذلك إلا بحذف يعني تحذف منه حرفًا، هو ثلاثي، ثم تحذف حرفًا فيكون ثنائي، إذًا فهو ثلاثي مثل: "قف"، هي وقف، ثم حذفت الواو لعلةٍ تصريفية فقلت: "قف"، إذًا فهو ثلاثي.

أما الأسماء الأسماء قد تأتي على حرفين وقد تأتي على حرف وذلك في المبنيات، كالضمير "هو" هذا حرفان باتفاق مثل واو الجماعة في "ذهبوا" حرف باتفاق، وذكَر النحويون أدلةً أخرى أيضًا لإفساد قول الكوفيين نكتفي بهذه الأمور.

بعد أنْ عرَف ابن مالك أسماء الأفعال ومثَّل لها قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِيْنَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

في هذا البيت ذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ أسماء الأفعال من حيث المعنى ثلاثة أقسام:

- **إما أنْ تأتي بمعنى فعل أمر.**
- **وإما أنْ تأتي بمعنى فعلٍ مضارع.**
- **وإما أنْ تأتي بمعنى فعلٍ ماضٍ.**

فالقسم الأول: اسم فعلٍ أو اسمٌ بمعنى فعل أمر، ومثَّل له بآمين اسم فعلٍ مبنيٌ على الفتح، بمعنى استجب، وهو أكثر الأقسام وهذا الذي نصَّ عليه بقوله: (**كَثُرْ**) أي: أنه أكثر من القسمين الآخرين وأمثلته كثيرة؛ لأنه أكثر الأقسام، مثل "صه" ومثل "مه"، ومثل "نزالِ" ومثل "دراكِ زيدًا"، "نزالِ" بمعنى انزل و"دراكِ" بمعنى أدرك وهكذا.

والقسم الثاني: اسمٌ بمعنى الفعل الماضي، ومثَّل له بهيهات اسم فعلٍ مبنيٌ على الفتح بمعنى الفعل الماضي بَعُد، تقول: "هيهات العلم عن الكسول"، يعني بَعُد العلم، قال الشاعر:

هيهــات هيهــات العقيــق ومَــن بــه وهيهــات خــلٌ بــالعقيق نواصــله

يقول: (**هيهات العقيق**) يعني بَعُد هذا مكان بَعُد العقيق والعقيق فاعل، و(**هيهات العقيق**) فاعل، وسيأتي أنّ هذا الباب قائمٌ على السماع، فلهذا الباب سهل ما في اجتهادات وتنظر وتتأمل هو سماع.

فلهذا سيُقال لك مثلًا في هيهات: (**هيهات العقيق**) فاعل، وجاء في السماع دخول اللام على فاعل هيهات سماع، كقوله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، **الأصل اللغوي** والله أعلم: هيهات ما توعدون، يعني هيهات بَعُد الذي توعدون، ثم دخلت اللام، فاللام حينئذٍ زائدةٌ للتوكيد.

والقسم الثالث: اسمٌ بمعنى الفعل المضارع، ومثَّل له ابن مالك بوي بمعنى أتعجب أو أعجب، وهذه -كما تعرفون- وردت في القرآن الكريم ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [القصص:٨٢]، وي بمعنى أتعجب أو أعجب، أتعجب لعدم فلاحهم مع حرصهم على الدنيا.

ثم ذكَر في آخر البيت أنّ هذين النوعين الأخيرين -بمعنى الماضي والمضارع- أنهما قليلان، فقال: (وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ)، أي قلَّ، **وهنا مسألة**: أعلم أنكم ستسألون عنها ولم يذكرها ابن مالك وهي ما إعراب أسماء الأفعال في أنفسها؟ (**هيهات العقيق**) العقيق: فاعل؛ لأنها تعمل عمل الفعل كما سيأتي، لكن هي في نفسها ما إعرابها؟ عندما تقول: "صه" الفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، صه نفسها ما إعرابها؟ آمين ما إعراب آمين؟ أسماء الأفعال ما إعرابها؟

في ذلك ثلاثة أقوالٍ للنحويين عندما يأتي الخلاف حاولوا أنْ تفهموا سبب الخلاف، لماذا اختلف النحويون؟ ما اختلفوا إلا لسبب بناءً على هذا السبب يتبين قوة القول وضعفه، وكلما تعمق الإنسان في معرفة هذه القياسات النحوية، عرف

أسباب خلاف النحويين وقوي عنده الترجيح بين هذه الأقوال.

- **القول الأول في إعراب أسماء الأفعال**: أنها في محل نصب مفعولٌ مطلق، يقولون: هذه مفاعيل مطلقة؛ لأنّ هؤلاء يرون أنها نائبةٌ عن المصدر في الحقيقة، فقولك: "صه" معناه الدقيق اسكت سكوتًا، و"وي" أتعجب تعجبًا، وهذا هو رأي أبي عثمان المازني شيخ المبرد.

فعلى ذلك كل أسماء الأفعال تعربها وأنت مرتاح إعرابًا واحدًا أنها مفعولٌ مطلق، ونعرف وسيأتي في آخر الباب أنها جميعًا مبنية على حركات أواخرها، إذًا فإعرابها لفظي أم محلي؟ محلي.

فإذا أردنا أنْ نعرب مثلًا "أف" ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، ماذا سنقول في إعراب ﴿أَفَلَا﴾؟ سنقول: مفعولٌ مطلق، الإعراب مفعولٌ مطلق منصوب أو في محل نصب؟ في محل نصب مبنيٌ على الكسر، تريد أنْ تبين نوعه قل: اسم فعل لا بأس.

قلنا: بيان النوع مع الأسماء زيادةٌ في الإعراب ليس إعرابًا، إعراب الاسم أنْ تبين موقعه في الجملة مبتدأ، خبر، فاعل، مفعول به، حال، تمييز وهكذا، هذا الإعراب في الأسماء بخلاف الفعل والحرف، الفعل والحرف إذا أردت أنْ تبدأ إعرابهما فتبين نوعهما فعلٌ ماضٍ، فعلٌ مضارع، فعل أمر، حرف جر، حرف نصب، أما الاسم لا تبين نوعه.

إذا أردت أنْ تعرب محمد في "جاء محمد" ما تقول: اسم، ما تقول: علم، ما تقول: اسم مفعول، وكل ذلك صحيح لكن ليس هذا الإعراب، الإعراب أنْ تبين موقعه وقع بحيث يدل على الفاعل، فتقول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فلو زدت وهو علم وهو اسم وهو اسم مفعول، هذه كلها زيادات إلا أنّ المعربين

جرت عادتهم على النص على نوع الاسم إذا كان مبنيًا، عادة ليست واجبة لكنها عادة.

فلا بأس أنْ تقول في إعراب "أفٍ": اسم فعلٍ مبنيٌ على الكسر في محل نصب مفعولٌ مطلق، أو تقول: اسم فعلٍ وهو مفعولٌ مطلق في محل نصب مبنيٌ على الكسر، أو تقول ما شئت لكن تأتي بهذه الأركان الثلاثة: مفعول مطلق هذا بيانٌ لموقعه في الجملة، في محل نصب هذا بيانٌ لحكمه، مبنيٌ على الكسر هذا بيان لحركته، هذه أركان الإعراب تأتي بها رتبتها أو لم ترتبها لا بأس بذلك.

- **القول الثاني في إعراب أسماء الأفعال**: أنها لا محل لها من الإعراب، يقولون: لا محل لها من الإعراب، يعني ليس لها حكمٌ إعرابيٌ لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، لمّ؟ قالوا: حملًا على فعل الأمر والفعل الماضي، ونعرف أنهما لا محل لهما من الإعراب لا تدخلهم الأحكام الإعرابية، وهذا رأي الأخفش وجماعة، وهو الذي أيده ابن مالك.

- **القول الثالث**: وهو قولٌ في ظاهره لطيف القول الثالث أنّ أسماء الأفعال في محل رفعٍ مبتدأ، ومرفوعها يعني فاعلها ومرفوعها سد مسد الخبر، هي مبتدأ وفاعلها سد مسد الخبر، فتكون كقولهم: "أقائمٌ زيدٌ"، هذا في المبتدأ، **قلنا المبتدأ تذكرون نوعان:**

- المبتدأ الذي له خبر "زيدٌ قائم".

- **والنوع الثاني**: المبتدأ الذي سد مرفوعه مسد الخبر، وذلك مع الوصف المعتمد على نفيٍ أو استفهام.

فإذا قلت: "أقائمٌ زيدٌ؟" الهمزة حرف استفهام، وقائمٌ: مبتدأ، وزيدٌ: فاعلٌ باسم الفاعل، فاعلٌ سد مسد الخبر، وأقوى هذه الأقوال عندي ولكلٍ اختياره،

أقوى هذه الأقوال عندي الأول أنها مفاعيل مطلقة، وهذا الذي أرشد إليه وأدرسه، ثم الثاني وهو الذي اختاره كثيرٌ من النحويين خاصةً المتأخرون، ثم الثالث.

ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا
كَذَا رُوَيْدَ بَلهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

يعني إذا قيل لكم: إنّ [ألفية] ابن مالك هي أسهل المنظومات العلمية تعلمون ذلك، نعم، [ألفية] ابن مالك هي أسهل المنظومات العلمية من حيث النظم، لكن لو مثلًا اطلعتم على منظوماتٍ علمية أخرى كألفية العراقي في الحديث مثلًا أو منظومات أخرى ووازنتم رأيتم بالفعل سهولة [ألفية] ابن مالك، وفيها أبيات واعرة نبهنا عليها، لكن الحكم دائمًا على الأكثر والأغلب.

ذكَر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين البيتين أنّ أسماء الأفعال من حيث الوضع قسمان، يعني كيف وضعت؟ كيف وضعها العرب؟ **هي قسمان:**

- **القسم الأول:** أسماء الأفعال المرتجلة، ما معنى مرتجلة؟ يعني لم يسبق لها استعمالٌ في اللغة، لم تُستعمل في بابٍ آخر في اللغة، ثم جاءت العرب ونقلتها من هذا الباب وجعلتها أسماء أفعال لا، منذ وضعت من أول وضعها وضعوها أسماء أفعال، وهي الأكثر والأشهر، وكل الأمثلة السابقة من هذا الباب كصه ومه وآمين وأف ووي وشتان وهيهات، كلها مرتجلة يعني لم تُستعمل في اللغة إلا أسماء أفعال ليس لها استعمالٌ آخر.

- **والقسم الثاني:** أسماء الأفعال المنقولة وهي أسماء أفعالٍ منقولةٍ من بابين مستعملين، أتت العرب إلى بابين من أبواب اللغة المستعملة، ثم نقلوا منها كلمات وجعلوها أسماء أفعال، هي لم تكن أسماء أفعال، لكن نقلوها وجعلوها

أسماء أفعال، فالنقل إلى أسماء الأفعال -كما قلنا- يكون من بابين:

- **الباب الأول:** أسماء الأفعال المنقولة من شبه الجملة، وتعرفوا أنّ شبه الجملة نوعان: الظرف والجار والمجرور، فالمنقول من الجار والمجرور كقولهم: "عليك زيدًا" بمعنى الزم زيدًا، إذًا "عليك" هنا بمعنى فعل بمعنى الزم، أتوا إلى عليك وهي في الأصل جارٌ ومجرور، ثم نقلوها من بابها وجعلوها اسم فعل، يعني جعلوها اسمًا بمعنى الفعل الزم.

حينئذٍ نقول في: "عليك زيدًا"، عليك: جارٌ ومجرور أم اسم؟ اسم ويُعرب إعراب الأسماء، نقول: عليك مفعولٌ مطلق على القول الأول، أو لا محل له من الإعراب على الثاني، أو مبتدأ على الثالث؛ لأنه صار اسمًا الآن، ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة:١٠٥]، بمعنى -والله أعلم- الزموا شأن أنفسكم، وقد تُزاد الباء في مفعوله فتقول: "عليك بزيدٍ، عليك بالعلم، عليك بهذا الشيء".

قال الشاعر:

فَعَلَيكَ بِالحَجّاجِ لا تَعدِل بِهِ ... أَحَداً إِذا نَزَلَت عَلَيكَ أُمورُ

ما إعراب "عليك زيدًا"؟ أما عليك فعرفنا إعرابها، وأما زيدًا فمفعولٌ به منصوب باسم الفعل، والفاعل مستتر تقديره أنت مستتر وجوبًا.

ومن ذلك قولهم: "إليك"، تقول: "إليك عني"، إليك بمعنى تنح أو ارجع أو نحو ذلك، "إليك عني" إليك ليست جارًا ومجرورًا وإنَّما هي اسم فعل بمعنى تنح، وهذان المثالان ذكرهما ابن مالك في البيت.

والثاني من الشبه الجملة الظرف، فمن أسماء الأفعال المنقولة من الظرف قولهم: "دونك"، تقول: "دونك زيدًا، دونك الكتاب، دونك الباب فاخرج"،

مثلًا، ما معنى "دونك زيدًا"؟ يعني خذه، "دونك الكتاب" خذه، فدونك اسم فعل، وزيدًا مفعولٌ به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت.

ومن ذلك قولهم: "مكانك، مكانكم"، ما معنى مكانك؟ يعني اثبت، هنا ما في معنى الظرفية، وإنما تريد أنْ تقول: اثبت، فهو اسم فعل، ومن ذلك إذا قلت: "أمامك" تريد تقدم، "أمامك" يعني تقدم، بخلاف ما لو قلت: "اذهب أمامك" أو "اجلس أمام زيد"، هذه ظروف إذ وقع فيها فعل.

لكن لو قلت: "أمامك" تريد تقدم، أو "خلفك" تريد تأخر، أو "وراءك" تريد تأخر، فتكون حينئذٍ أسماء أفعال، وهذا قول ابن مالك: (**وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا**) هي عليك، والألف للإطلاق في الشعر، (**وَهكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا**)، فهذا النوع الأول من أسماء الأفعال المنقولة التي نقلت عن شبه الجملة.

- **والنوع الثاني من أسماء الفعل المنقولة:** هي أسماء الفعل المنقولة من المصدر، المصدر تعرفون المصدر هذا أمر مستعمل في اللغة المصادر، ذهبوا إلى المصادر فنقلوا بعضها وجعلوها أسماء أفعال، ومن ذلك: "رويد وبله"، يقولون: "رويد زيدًا" بمعنى أمهله، ويقولون: "بله زيدًا" بمعنى اتركه.

نبدأ برويد "رويد" هذا مصدر من الفعل أرود بمعنى أمهل، أرود يرود إروادًا، بمعنى أمهل يمهل إمهالًا، أرود يرود إروادًا، إرواد نأخذ هذا المصدر إرواد صغره تصغير ترخيم يعني تصغير الحروف الأصلية فقط فتقول: رويد.

إذًا فرويد تصغيرٌ للمصدر تصغيرٌ لمصدرٍ مستعمل، وهذا المصدر المستعمل له فعل أم ليس له فعل؟ له فعل، قال تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ **[الطارق:١٧]**، ﴿رُوَيْدًۢا﴾ هذا مصدر يعني تمهيلًا أو إمهالًا، فهذا مصدر منصوب اسم منصوب ومنون؛ لأنه من الأسماء المنونة ليس ممنوعًا من الصرف.

فإذا قلنا: "رويد" هذا مصدر أو تصغير مصدر، والمصدر -كما سبق- درسنا المصدر وإعمال المصدر، وعرفنا أنّ المصدر يجوز أنْ يعمل عمل فعله، تقول مثلًا: "أمهل زيدًا"، وتقول: "أرود زيدًا"، فإذا أتيت بالمصدر جاز أنْ تعمله عمل الفعل فتقول: "رويدًا زيدًا" بمعنى أمهل زيدًا، فرويدًا هذا مفعول مطلق، وزيدًا مفعول به بهذا المصدر "رويدًا زيدًا".

وعرفنا في باب المصدر أيضًا أنّ المصدر إذا عمل جاز لك أنْ تعمله، وجاز لك أنْ تضيفه، فيجوز أنْ تقول: "رويد زيدٍ" بمعنى إمهال زيدٍ يعني أمهله إمهالًا، كما تقول: "افهم الدرس" هذا بالفعل، هات المصدر تقول: "فهمًا الدرس" هذا أعملته، اضفه تقول: "فهم الدرس يا شباب يا إخوان فهم الدرس" يعني افهموه فهمًا، فقال تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤]، أي اضربوها ضربًا.

إذًا فالمصدر يجوز أنْ تعمله فتنصب به ما بعده، ويجوز أنْ تضيفه، ثم إنّ العرب نقلوه من المصدر ولو أبقيته مصدرًا جاز وتعامله معاملة المصدر لا إشكال في ذلك، تقول: "رويدًا زيدًا"، وتقول: "رويد زيدٍ" ما في إشكال، ثم إنّ العرب نقلوه وجعلوه اسم فعل.

فإذا كان اسم فعلٍ وأسماء الأفعال كلها مبنية، بنوه على الفتح فقالوا: "رويدَ زيدًا"، "رويدَ" بنوه على الفتح وأعملوه عمل الفعل، فقالوا: "رويدَ زيدًا"، رويدَ: اسم فعل مبني على الفتح، وزيدًا: مفعولٌ به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، أي أمهل زيدًا إمهالًا، هذا ما يتعلق برويد.

والمصدر الثاني الذي نقلوه من المصدرية إلى أسماء الأفعال "بله"، تقول: "بله زيدًا"، بله بمعنى ترك، تقول: "بله زيدًا" يعني اتركه، "بله الكتاب" اتركه، بله كترك إلا أنّ الترك له فعل ترك يترك تركًا، وأما البله فليس له فعلٌ مستعمل، هو

مصدر لكن ليس له فعلٌ مستعمل، ليس كل مصدرٍ له فعلٌ مستعمل، ويل مصدر وليس له فعل مستعمل، وهذا سبق في باب المصادر، **المصادر نوعان:**

- **ما له فعل.**
- **وما ليس له فعل.**

لو أردنا أنْ نأتي بفعله على القياس، هو ليس له فعل، لكن لو أردنا أنْ نأتي بفعله على القياس لكان مثل ترك يترك تركًا، بله يبله بلهًا، لكن لا تقول العرب: بله يبله، وإنما تقول فقط: بله، فبله مثل ترك، تقول: "تركًا زيدًا" بمعنى اتركه، ولك أنْ تضيف تقول: "ترك زيدٍ"، إنسان يضرب زيدًا فتقول له: "ترك زيدٍ" يعني اتركه، والبله لك أنْ تجعله مصدرًا على أصله، ولك أنْ تنقله فإنْ جعلته مصدرًا قلت: "بله زيدٍ" كترك زيدٍ تضيفه إضافةً.

وإنْ نقلته إلى اسم الفعل تعمله عمل الفعل، فتقول: "بله زيدًا" اترك زيدًا، وهذا هو قول ابن مالك بعد ذلك:

كَذَا رُوَيْدَ بَلهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

يقول: رويد وبله إنْ نقلتهما إلى باب أسماء الأفعال، فإنك ستبنيهما على الفتح رويدَ بلهَ، وتنصب ما بعدهما "رويدَ زيدًا، بلهَ زيدًا"، ولك أنْ تبقيهما مصدرين، فيأخذان حينئذٍ حكم المصدر، وسبق الكلام على أنّ المصدر يجوز أنْ تعمله فتقول: "رويدَ زيدًا"، ولك أنْ تضيفه "رويد زيدٍ"، وهذا قوله: (**وَيَعْمَلاَنِ الخَفْضَ**) أي: الجر (**مَصْدَرَيْنِ**).

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَمَا لِمَا تَنُوبَ عَنْهُ مِنْ عَمَل لَهَا ... وَأَخِّرْ مَا لِلَّذِي فِيْهِ العَمَل

❁ **ذكَر في هذا البيت حكمين من أحكام اسم الفعل:**

- **الحكم الأول**: أنّ اسم الفعل يعمل عمل فعله، وهذا الذي كنا نقوله من بداية الدرس، أسماء الأفعال من الأسماء التي تعمل عمل فعلها كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصادر، كلها أسماءٌ تعمل عمل فعلها، كذلك أسماء الأفعال تعمل عمل فعلها، إنْ كان فعلها لازمًا فهي مثله ترفع فاعلًا، وإنْ كان فعلها متعديًا فهي مثله ترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا.

تقول: "هيهات العقيق" بمعنى بعد العقيق، سواء في المعنى والإعراب فالعقيق فيهما فاعل، وتقول: "شتان زيدٌ وعمروٌ" بمعنى افترقا زيدٌ وعمروٌ، فزيدٌ فاعلٌ فيهما، وتقول: "تراكِ زيدًا" بمعنى اترك زيدًا، فزيدًا مفعولٌ به والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، وتقول: "عليك زيدًا" بمعنى الزم زيدًا، فزيدًا مفعولٌ به والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت.

ويجب أنْ يُنبه هنا إلى أنّ بعض أسماء الأفعال، قلنا: أسماء الأفعال سماعية، بعض أسماء الأفعال قد تأتي على أكثر من معنى، تأتي على معانٍ أكثر من فعل بحسب السماع والاستعمال، ومن ذلك مثلًا "حيهل"، تقول: "حيهل زيدًا"، بمعنى ايته، "حيهل الخير" بمعنى ايته، فزيدًا مفعولٌ به والفاعل مستتر وجوبًا.

ويقولون: "حيهل على الخير"، ليست بمعنى ايته؛ لأنه متعدي ايته، لا بْدَّ أن تقدر فعلًا يتعدى بعلى أقبل بمعنى أقبل، إذًا فأقبل والفاعل مستتر وجوبًا، وفي الأثر "إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر"، قالوا: بمعنى أسرع بذكره وهكذا، وسيأتي أنّ حيهل فيها أكثر من لغة، سيأتي بيانها في حينه، وهذا هو قول ابن مالك: (وَمَا لِمَا تَنُوبَ عَنْهُ مِنْ عَمَل لَهَا).

يقول: العمل الذي للفعل الذي تنوب عنه أسماء الأفعال أثبته لها، يعني أنها

تعمل عمل فعلها، فهذا هو الحكم الأول في هذا البيت.

- **وأما الحكم الثاني في هذا البيت:** فهو أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، معمول اسم الفعل لا يجوز أنْ يتقدَم عليه، المعمول هو الذي يقع عليه العمل، يعني الفاعل والمفعول به، فتقول مثلًا: "عليك زيدًا" أو "دراكِ زيدًا"، ولا يجوز أنْ تقدم المعمول فتقول: "زيدًا عليك" أو "زيدًا دراكِ"، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيْهِ العَمَل**)، وفي بعض النسخ نسخ للألفية وأخر ما الذي فيه العمل، يقول: الذي وقع عليه عمل اسم الفعل يجب أنْ يتأخر.

إذًا لا يجوز أنْ يتقدم عليه هذا قول جمهور النحويين.

قالوا: لأنّ اسم الفعل يعمل بالأصالة أم يعمل بالحمل والتشبيه؟ يعمل بالحمل والتشبيه على الفعل، إذ لا يعمل بالأصالة وإنما يعمل بالفرعية، فعمله ضعيف لا يعمل إلا إذا جاءت الأمور على أصلها، يعني ما في مشكلة في الكلام، لكن لا يستطيع أنْ يعمل كالفعل الفعل القوي يعمل فيما بعده وفيما قبله، ويعمل مذكورًا ومحذوفًا؛ لأنّ هو الأصل في العمل.

أما اسم الفعل فهو اسم الأصل فيه أنه لا يعمل، لكنه عمل هنا حملًا على الفعل فعمله ضعيف، فلهذا لا يعمل اتفاقًا وهو محذوف، ولا يعمل متأخرًا عند الجمهور كما قلنا الآن، وخالف في ذلك -أي في وجوب تأخير معموله- خالف في ذلك الإمام الكسائي فأجاز أنْ يتقدم، قال: يجوز أنْ تقول: "زيدًا عليك وزيدًا دراكِ" ونحو ذلك، **واستدل له بشاهدين:**

- **الشاهد الأول:** قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ في سورة النساء: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء:٢٤]، قالوا: المعنى عليكم هنا بمعنى الزم، أي الزموا كتاب الله، كقولك: "عليك زيدًا" أي الزم زيدًا، ثم قدم المفعول به.

- **والشاهد الثاني:** قول الراجز:

يـــا أيهـــا المـــائح دلـــوي دونكـــا إني رأيـــت النَّـــاس يحمـــدونكا

فقال: (**دلوي دونك**) ولم يقل: دونك دلوي، دونك قلنا اسم فعل بمعنى خذ، "دونك زيدًا" أي خذه، "دونك دلوي" أي خذه، ثم إنه قدَّم المفعول به فقال: (**دلوي دونك**)، والجمهور خرَّجوا هذين الشاهدين، أما الآية فتخريجها واضح على تخريجين:

- **التخريج الأول وهو الأقرب:** أنه ليس من باب اسم الفعل، تقول: "عليك" ليس اسم فعل بمعنى الزم، وإنَّما هو على أصله شبه جملة جار ومجرور، وإنَّما هذا من باب الإغراء الذي سبق قبل قليل، والمعنى الزموا كتاب الله، وعليكم جار ومجرور، يعني الزموا المكتوب عليكم، يعني المفروض عليكم، فهو من باب الإغراء.

- **وقولٌ آخر لا بأس به في الآية:** أنّ كتاب الله مفعولٌ مطلق، والمعنى ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَـٰتُكُمۡ﴾ [النساء:٢٣] إلى آخر الآية، ثم قال: كتب الله عليكم ذلك كتابًا، ثم حذف الفعل وأقام المصدر مقامه كما تقول: "فهمًا الدرس"، أي افهم فهمًا، فهذان القولان متجهان ولا إشكال عليهما والمعنى معهما واضح وسليم.

❁ وأما البيت (أيها المائح دلوي دونكا) ففيه أيضًا توجيهان:

- **التوجيه الأول وهو الأقوى:** أنّ عليك على أصله شبه جملة جارٌ ومجرور، والجملة من باب الإغراء، أي الزم دلوي، الزمه يعني الزمه وقدمه على غيري، ودونك ظرف، يعني الدلو الذي دونك، وهذا معنى مستقيم لا بأس به بل هو هذا المعنى، ويتضح قوة هذا التوجيه أنّ الشاهدين كلاهما على هذا المعنى.

فلو أنه استشهد للكسائي بشواهد لا تدخل في باب الإغراء، وإنما يلزم فيها أنْ تكون أسماء أفعال لكان ذلك أقوى للاحتجاج له، ولكن عندما أخرج هذان الشاهدان من هذا الباب إلى باب الإغراء، وهو المعنى المتبادر في الآية والبيت كان حملهما على ذلك أحسن وأولى.

- **والتوجيه الثاني في البيت**: دلوي دونك أنّ دلوي: مبتدأ ودونك: اسم فعل، وفاعله مستتر تقديره أنت ومفعوله محذوف أي دلوي دونك، أي دلوي خذه، وهذا لا بأس به أنْ تقول: "محمدٌ أكرمه، الكتاب اقرأه"، لا إشكال في ذلك، وهذا لا يتأتى في الآية؛ لأنّ الآية ظهر النصب كتابًا، أما دلوي لم يظهر النصب فجاز أنْ يُقال إنها مبتدأ.

والخلاصة: أنّ الجمهور على أنّ معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه؛ لأنه عاملٌ ضعيف، وأسأل وأختم بهذا السؤال الدرس، ونبقي ما تبقى إنْ شاء الله في الدرس القادم، سواءً شرح الأبيات أو مسائل وملحوظات مهمة تتعلق بهذا الباب، ما الفرق بين المائح والماتح؟ الراجز قال: (**أيها المائح دلوي دونكا**)، ما الفرق بين المائح والماتح؟

الطالب: [@٥٥:٠٧].

الشيخ: المائح والماتح، المائح.

الطالب: [@٥٥:١٨-٥٥:١٣].

الشيخ: الفوقي للفوق والتحتي للتحت.

الطالب: [@٥٥٢٨-٥٥:٢٢].

الشيخ: المائح الماتح كلاهما فوق، الهمزة فوق والتاء فوق، الماتح هو الذي على شفير البئر هو الذي يخرج الماء من البئر وهو على شفيره يرفعه، والمائح.

الطالب: [@٥٥:٤٣].

الشيخ: المائح.

الطالب: [@٥٥:٤٧].

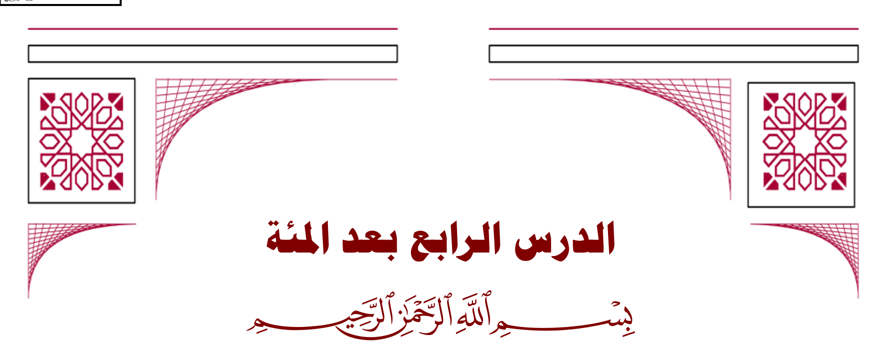
الشيخ: كيف هذا البيت يقول: (**أيها المائح**)، هو الذي ينزل عند قلة الماء ينزل إليه، كيف؟

الطالب: [@٥٦:٠٠-٥٦:٠٢].

الشيخ: يعني تريد تقصد ذلك؟ هذا غورٌ منك للمعنى ما شاء الله، هذا هو الفرق بينهما، نختم بذلك، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الرابع بعد المئة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة المباركة الطيبة المتمة لربيعٍ الأول من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وبتوفيقه الدرس الرابع بعد المئة بمشيئة الله تعالى.

في الدرس الماضي تكلمنا على باب أسماء الأفعال والأصوات، وعرفنا أنّ ابن مالك عقده في ثمانية أبيات، شرحنا منها خمسًا وبقي منها ثلاثة أبيات نشرحها إنْ شاء الله تعالى في هذه الليلة، ثم نعقب على ذلك ببعض المسائل المتعلقة بهذا الباب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت السادس:

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيْرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيْفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنّ اسم الفعل إذا كان منونًا فهو نكرة، نحو: "أفٍ وآهًا وواهًا وويهًا"، وكلها بمعنى أتعجب، إلا "أف" بمعنى اتضجر، وإذا كان اسم الفعل غير

منون فهو معرفة، مثل: "هيهات وشتان وآمين ونزالِ وأوّه"، وذكرنا معانيها في الدرس الماضي، وأنّ ما جاء من أسماء الأفعال منونًا وغير منون فهو حين ينون نكرة وحين لا ينون معرفة.

وقد جاءت أسماءٌ كثيرة من أسماء الأفعال على ذلك، مثل: "صه وصهٍ ومه ومهٍ"، ويُقال: "آه وآهٍ وآهًا" بمعنى اتحسر، ويُقال: "إي وإهٍ" بمعنى زد، ويُقال: "حيهل وحيهلًا" بمعنى أرحب أو نحو ذلك، وسيأتي أنّ لها أكثر من معنى، وماذا ينبني على ذلك؟

ينبني على ذلك الفرق في المعنى، فإنّ معنى النكرة غير معنى المعرفة، ويتبين ذلك في أسماء الأفعال التي جاءت منونةً وغير منونة، كقولك: "صه"، فأنت إذا قلت: "صه يا محمد، وصهٍ يا زيد"، فقولك: "صه" معرفة، وقولك: "صهٍ" نكرة، فقولك: "صه" أي: اسكت عن هذا الحديث المعهود الذي تتكلم فيه، ثم إنه لا يمنعه عن غيره من الأحاديث.

وإذا قال له: "صهٍ يا محمد" بالتنكير فمعنى ذلك أنه ينهاه عن كل شيء، اسكت سكوتًا مطلقًا، ف"صه يا محمد" بمعنى اسكت السكوت المعهود، و"صهٍ" بمعنى اسكت سكوتًا، اسكت السكوت هذا في المعرفة، واسكت سكوتًا في النكرة والفرق بينهما في المعنى ما ذكرناه، وهكذا لو قلت لمتكلمٍ: "إه"، إذا قلت: "إه يا زيد" أو قلت: "إهٍ يا زيد"، ف"إه يا زيد" أي: زد من هذا الحديث الذي تذكره، و"إهٍ يا زيد" أي: زدني من حديثك مطلقًا.

وجاء في الحديث أنّ النبيّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان يستروي من أحد الصحابة شيئًا من أبيات أمية بن أبي الصلت، وكان من الشعراء القلائل في الجاهلية الذين يذكرون الله والجنة والنار، وقد درسها من أهل الكتاب، وقد جاء فيه إنه آمن لسانه وكفر قلبه؛ لأنه لم يؤمن بالنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مع أنه أدركه، وكان يروي له بعض

الأبيات من شعره، ثم يقول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «إِه» يعني زدني من شعره، ولو قال: "إِهٍ" أي: زدني من الشعر والحديث مطلقًا، وهكذا في بقية أسماء الأفعال والفرق بينها.

وبهذا ينتهي كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أسماء الأفعال؛ لأنه ذكر في العنوان أسماء الأفعال والأصوات، فهذه ستة أبياتٍ في أسماء الأفعال والبيتان الباقيان في أسماء الأصوات، قال في أسماء الأصوات رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ ... وَالزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ أسماء الأصوات نوعان:

- **النوع الأول**: ما خوطب به غير العاقل مما يشبه اسم الفعل، تخاطب حيوانًا مثلًا غير عاقل بلفظٍ يشبه اسم الفعل، وهذا يكون إما لدعائه لندائه وإما لزجره ورده، ولذلك أمثلةٌ كثيرة جدًّا من ذلك قول العرب: "جئ جئ" لدعاء الإبل إلى الشرب، أي نداءها إلى الشرب، وقولهم لدعاء الضأن: "حا حا"، ولدعاء المعز "عا عا"، ولدعاء الحمار "سأ"، ثم إنهم توسعوا في ذلك، فأخذوا من هذه الأسماء أفعالًا، يعني اشتقوا من هذه الأسماء أفعالًا، فقالوا: "جأجأت بالإبل"، يعني قلت لها: "جئ جئ"، و"حاحيت حيحائًا وعاعيت عيعاءً"، قال الراجز:

يا عنز هذا شجرٌ وماء ... عاعيتُ لو ينفعني العيعاء

ومن ذلك قولهم لزجر الخيل عن الإبطاء إذا أبطأت ماذا يقولوا لها يقول لها: أسرعي؟ يقولون لها: "هلا هلا"، قالت ليلى الأخيلية لرجلٍ عيرها بشيءٍ يخص النساء فقالت:

تعيرني داءً بأمك مثلُه؟! ... وأي حَصانٍ لا يُقال له: هلا

ومن ذلك قولهم: "عَدس" في زجر البغل والفرس، قال الشاعر:

عَـدَس مـا لِعَبّـادٍ عَلَيـكِ إِمـارَةٌ نَجَـوتِ وَهَـذا تَحمِلـينَ طَليـقُ

ولذلك أمثلةٌ كثيرة، سيأتي أيضًا ذكرٌ لبعضها، فهذه أسماء أصوات لخطاب غير العاقل.

بعض النحويين كالرضي شارح [الكافية] يرى جواز عد هذه الأسماء من أسماء الأفعال، يقول: لا بأس من عد هذه الأسماء من أسماء الأفعال؛ لأنّ فيها معنى الأمر نداءً أو زجرًا، ولكن جمهور النحويين لا يعدونها من أسماء الأفعال، وإنما يعدونها من أسماء الأصوات لما سنذكره عند بيان سبب تسميتها بهذا الاسم أسماء الأصوات.

فهذا النوع الأول وهو الذي قال فيه ابن مالك:

وَمَـا بِـهِ خُوطِـبَ مَـا لاَ يَعْقِـلُ مِـنْ مُشْـبِهِ اسْـمِ الفِعْـلِ صَـوتًا يُجْعَـلُ

أي يُجعل صوتًا، أي يُجعل اسمًا من أسماء الصوت.

- والنوع الثاني من أسماء الأصوات: ما حكي به صوتٌ من الأصوات، كحكاية صوتٍ من أصوات الحيوانات أو الجمادات، أو حكاية صوت اصطكاك الأجرام بعضها ببعض، أو حكاية صوت صرير الباب، أو المحركات أو نحو ذلك تحكي هذا الصوت، ولذلك أيضًا أمثلةٌ كثيرة من ذلك قولهم: "غاق" لحكاية صوت الغراب "غاق"، ولحكاية صوت الضرب "طاق"، ولحكاية صوت وقع الحجارة "طق"، ولحكاية صوت وقع السيف "قب"، وهو المذكور في بيت ابن مالك.

ولذلك أمثلةٌ كثيرة سيأتي ذكرٌ لبعضها أيضًا، وهذا الذي ذكره ابن مالك في قوله: (كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ)، ما معنى قوله: (أَجْدَى) أي: أفاد، كذا الذي أفاد حكاية أي حكاية صوتٍ من الأصوات (كَقَبْ) وشرحنا معناها.

ثم ختم ابن مالك ذلك بقوله: (**وَالزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ**)، ذكَر أنّ أسماء الأفعال وأنّ أسماء الأصوات كلها أسماءٌ مبنية، مبنيةٌ على حركات أواخرها سكون أو فتح أو كسر إلى غير ذلك، فهذا ما يتعلق بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لنعقب على ذلك ببعض المسائل المتعلقة بهذا الباب:

- **من المسائل**: هناك أصوات تخرج من فم الإنسان تدل على معنًى من المعاني، لكن بالطبع لا بالوضع اللغوي، فهذه لا تعد عند النحويين كلمات، فلا تعد من أسماء الأصوات، بل هي مجرد أصوات كصوت السعال والنحنحة، هذا لا يُسمى اسم صوت، هذا صوت يخرج بالطبع وليس كلمةً وضعتها العرب للدلالة على معنًى من المعاني، وإنما يخرجه الإنسان بطبعه، وهي أصواتٌ كثيرة، كصوت الألم لو تألمت أه، أو صوت التضجر أوف، أو صوت إلقاء اللعاب من الفم توف، أو صوت الضحك، وهذا مختلف كلٌ له صوت في ضحكه.

فهذه أصوات لا علاقة بالنحو بها؛ لأنها أصواتٌ تخرج بالطبع لا تخرج بالوضع اللغوي، يعني العرب لم تضعها لتدل على معنًى من المعاني، ومع ذلك فهي كغيرها من الأصوات يمكن أنْ تصوَر بالكتابة، تصويرها لا مانع منه، ولا يعني أنها كلمات، فلهذا نصور أوف، وبعضهم يمد الفاء أوف أو هاء الضحك بعضهم يكتب هاءات متتابعة، أو بعضهم يكتب هئ هئ هئ، أو هق هق كتابات مختلفة للدلالة على الضحك، لكن ننبه على أنّ هذه لا تُسمى بأسماء أصوات.

مسألة: لِمَ سميت أسماء الأصوات بهذا الاسم؟ أما تسمية ما يُحكى به صوت فأمره واضح، صوت الغراب غاق، واضح أنّ هذا حكاية لصوت، أما تسمية ما يُخاطب به غير العاقل باسم صوت عندما تقول للبعير: "جئ جئ"، هذا يكون اسم صوت يعني مجرد صوت يخرجه الإنسان للدلالة على هذا المعنى، ولا يعدونه من أسماء الأفعال كما رأينا قبل قليل عند الجمهور؛ لأنّ الإنسان يحتاج

في حياته في أحيانٍ كثيرة إلى خطاب هذه الدواب للحمل أو الوقوف أو السير أو الشرب أو نحو ذلك، وهي غير عاقلة.

فاضطر إلى أنْ يجعل أصواتًا يدربها عليها؛ لكي تأتي ببعض الأفعال عند ذكر هذا الصوت، فهي ليست أصواتًا لمعاني وإنَّما هي أصوات يأتي منها ردة فعل من هذه الدواب، فلهذا سميت أصواتٌ، هي مجرد صوت يخرجه الإنسان، فلهذا تفننت العرب في ذلك كثيرًا، فتجد أنها في مثلًا دعاء الإبل أو زجر الإبل لها كلمات كثيرة جدًّا على اختلاف القبائل واختلاف الأماكن، والآن تجد أهل الإبل مثلًا لهم كلمات كثيرة، وقد تختلف هذه الكلمات من قبيلة لقبيلة، من مكان لمكان، من بلد لبلد.

وقد يأتون بكلمات لم تستعملها العرب من قبل، بما أنه أتى بكلمات، ثم درَب هذه الدواب عليها صارت من أسماء الأصوات، وحديثنا عما جاء وسُمِع عن العرب في ذلك فهذا هو السبب، ولذلك فإنه ينبني على ما قررناه من قبل من تسمية أسماء الأصوات بذلك مسألةٌ أخرى: وهي أنّ أسماء الأفعال -كما عرفنا- تعمل عمل الفعل ترفع فاعلها إنْ كان فعلها لازمًا، وترفع فاعلها وتنصب مفعولها إنْ كان فعلها متعديًا.

تقول: "صه"، فالفاعل مستتر تقديره أنت، وتقول: "تراكِ زيدًا" يعني الزم زيدًا، فالفاعل مستتر وزيدًا مفعولٌ به وهكذا تعمل عمل الفعل، أما أسماء الأصوات بنوعيها فهي لا تعمل عمل الفعل، ولا تتحمل ضميرًا، ولا تنصب مفعولًا به هذه لا تعمل عمل الفعل ولا تنصب مفعولًا به، مجرد أصوات للدلالة على هذه المعاني.

فعلى ذلك يقولون: إنّ أسماء الأصوات مفردة، يعني كلمة واحدة لا تستصعب كلمةً أخرى، وأما أسماء الأفعال فهي في حقيقتها كلماتٌ مركبة؛ لأنها لا

تستغني عن كلمةٍ أخرى إما فاعل أو فاعل ومفعول به.

فعلى ذلك يقع في إعراب أسماء الأفعال الخلاف الذي سبق ذكره في الدرس الماضي، يقع في أسماء الأفعال الخلاف الذي ذكرناه في إعرابها في الدرس الماضي الجمهور لا محل لها من الإعراب، والمازني مفعولٌ به في محل نصب، وبعض النحويين يرى أنها مبتدأ ومرفوعه سد مسد خبره.

أما أسماء الأصوات فبالاتفاق أنها لا محل لها من الإعراب، هي أصوات لا إعراب لها لا محل لها من الإعراب، لا يدخلها رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ ولا جزم، فإذا أردت أنْ تقلد غرابًا فتقول: "غاق غاق"، ولكن قد تخرج هذه الأسماء (أسماء الأصوات) قد تخرج عن كونها مجرد حكايةً لصوت، وهذا استعمالها الأصلي، فتكون أسماءً خاضعةً للإعراب إذا أدخلتها في الإعراب وأردت أنها أسماء دالةً على مسماها، وليس مجرد حكاية صوت.

كأنْ تقول: "أزعجنا غاق، وسمعنا غاق"، فحينئذٍ يجوز لك الحكاية (حكاية الكلمة على بنائها) "أزعجنا غاق، وسمعنا غاق"، ويجوز أنْ تعربها يعني أنْ تخضع لفظها للإعراب، فتقول: "أزعجنا غاقٌ، وسمعنا غاقًا"، وهكذا لو قلت: "سمعت هلًا، وسمع زيدٌ عدسًا"، أو تقول: "سمعت هلا، وسمع زيدٌ عدس"، يعني سمعت مَن يقول لحصانه: "هلا"، وسمع زيدٌ مَن يقول لبغلته: "عدس".

ومن المسائل في هذا الباب: أنّ أسماء الأفعال كلها بالاتفاق سماعية، يعني لا يُقاس على شيءٍ منها، ما عدا أسماء الأفعال التي جاءت على وزن "فعالِ" بلامٍ مكسورة "كنزالِ" "ودراكِ زيدًا"، و"تراكِ زيدًا" بمعنى انزل وأدرك واترك، فاختلف النحويون في هذا النوع فقط من أسماء الأفعال، **اسم الفعل الذي جاء على وزن فعالِ على قولين:**

- **القول الأول**: أنه سماعيٌ أيضًا يعني لا يجاوز به ما سمع عن العرب، ولا نقيس عليه شيئًا لم يُسمع، وهذا هو قول المبرد.

- **والقول الثاني**: أنه قياسيٌ في كل فعلٍ ثلاثيٍ تامٍ متصرف، طبعًا هذه أغلب الأفعال الثلاثية، فعل ثلاثي تام ليس بناقص كان وأخواتها، متصرف ليس بجامد كنعم وبئس، وهذه أغلب الأفعال الثلاثية، وهذا هو قول الأكثرين جمهور النحويين يرى أنّ هذا الباب قياسيٌ.

ومن المسموع فيه قول العرب: "نزالِ يا زيد" أي: انزل، و"تراكِ زيدًا" أي: اترك، و"مناعِ زيدًا" أي: امنع، و"نعاءِ زيدًا" أي: انعه، و"حذارِ من كذا" أي: احذر، و"براكِ" أي: ابرك، و"بدادِ" أي: تفرق وتبدد، و"دبابِ" إذا دبا، و"خراجِ" أي: اخرج.

قال الراجز:

تَراكِها من إبلٍ تَراكِها ... أَما تَرَى الخيل لَدَى أَوْراكِها

يقول: اتركها، وقال الآخر:

مناعها من إبلٍ مناعها ... أما ترى الموت لدى أرباعها

أي: امنعها، وقال الآخر: (**حَذارِ من أرماحنا حَذارِ**)، أي: احذر، وقال الآخر:

نعاءِ أبا ليلى لكل طمرَةٍ ... وَجَرْدَاء مِثل القوس سمح حُجُولُهَا

أي: انع أبا ليلى، وعلى ذلك -أي على قول الجمهور- يجوز أنْ تقول فيما لم يُسمع من هذا الباب أنْ تقول من ضرب "ضرابِ زيدًا" بمعنى اضرب زيدًا، وتقول: "أخاذِ الكتاب" أي: خذه، وتقول: "جلاسِ يا زيد" أي: اجلس، و"ذهابِ إلى المسجد مبكرًا" أي: اذهب، وتقول: "قوامِ وقعادِ" من قام وقعد، ومع ذلك فقد جاء عن العرب هذا الباب أي فعالِ من غير الفعل الثلاثي، كقولهم: "تراكِ

زيدًا".

أنا قلت: "تراكِ" أو قلت: "تراكِ"، تراكِ لا تراكِ من ترك ثلاثي ما يصلح، ولكن المثال "دراكِ زيدًا" من أدرك الرباعي، وقالوا: "نذارِ يا محمد" من الإنذار أي أنذرني، وقالوا أكثر من ذلك "قرقارِ يا زيد" و"عرعارِ يا زيد"، "قرقارِ" إذا صوت بصوتٍ كالضحك وهي القرقرة مستعملة الآن، و"عرارِ" أي: صوَّت لغيره لكي يلعب بهذه اللعبة وهي لعبة العرعرة لعبة عند العرب، إذا أراد أنْ يجمع أو ينادي لهذه اللعبة يقول: "عرارِ يا أولاد، عرارِ يا فلان ويا فلان" يعني تعالوا لكي نلعب هذه اللعبة، فهذه مسألة.

ومن المسائل في ذلك أيضًا: أنّ النحويين اختلفوا في بعض الكلمات أأسماء أفعال أم لا؟ فمن هذه الكلمات مثلًا: تعال، تعال فبعضهم قال إنها اسم فعل تعال، والجمهور على أنها فعل أمر وهو الصواب؛ لأنها تقبل ياء المتكلم وتدل على طلب، وتقبل الضمائر والذي يقبل الضمائر هو الفعل، أما أسماء الأفعال فلا تقبل الضمائر، تقول: "تعال يا محمد وتعالي يا هند، و﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ﴾ [آل عمران:٦٤] "، فهذا هو الصواب.

ومن ذلك كلمة "هات" هات قيل: اسم فعل والصواب أنها فعل أمرٍ أيضًا للدليل السابق، وكلماتٌ أخرى أيضًا، فإذا كان النحويون اختلفوا في بعض الكلمات فاعلم أيضًا أنّ العرب أنفسهم؟ اختلفوا فيما بينهم في بعض الكلمات، فبعض العرب جعلها اسم فعل وعاملها معاملته، وبعضهم جعلها فعلًا وعاملها معاملته، ومن أشهر الأمثلة على ذلك كلمة "هلم" وهي كلمةٌ قرآنية.

فالحجازيون يجعلونها اسم فعل، فيقولون: "يا محمد هلم، ويا هندُ هلم إلى كذا، ويا محمدان هلم إلى كذا، ويا محمدون هلم إلى كذا"، كما تقول: "صه يا

محمد، وصه يا هند، وصه يا محمدون، وصه يا محمدان"، لفظ اسم الفعل واحد لا يتغير، وبلغتهم جاء التنزيل العزيز قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام:١٥٠]، وأما التميميون وهم بقية العرب فإنهم يجعلون هذه الكلمة فعلًا، فيعاملونها معاملة الفعل، يقولون: "هلم يا زيد، ويا هند هلمي، وهلما يا زيدان، وهلموا يا زيدون"، فهي فعلٌ عندهم.

فعلى ذلك يُقال: "هلموا شهداءكم" على هذه اللغة، وقلنا من قبل إذا قُسِم العرب في مسألةٍ نحوية أو لغوية إلى حجازيين وتميميين، فالحجازيون غالبًا من هم غرب جبال السروات، والتميميون من هم شرق جبال السروات، وإنما هذا اصطلاح.

من المسائل في هذا الباب أيضًا: عرفنا أنّ كل أسماء الأفعال والأصوات مبنية، وهي مبنيةٌ على حركات أواخرها، وأنّ كل ذلك سماع ومع ذلك فإنه قد يأتي في السماع يعني قد يأتي في اللغة عن العرب أنّ اسمًا واحدًا من أسماء الأفعال أو الأصوات فيه أكثر من لفظ وصيغة وبناء على حركة، قد يُبنى على الكسر وقد يُبنى على الفتح مثلًا.

فمن أمثلة ذلك مثلًا: "حيهل"، فقالت العرب: "هيحلْ" بسكون اللام، وقالت: "حيهلا بزيدٍ" بلامٍ وألف، وقالت: "حيهلًا بزيد"، فنونت كل ذلك مروي عن العرب، ومن ذلك "أف، أفٍ" التي بمعنى اتضجر ليست التي أوف التي قلنا هذه ليست باسم صوت، ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، هذه فيها قرابة أربعين لغة، منها: "أف" مثلثة الهمزة "أُفٍ وأَفٍ وإِفٍ" وفيها لغاتٌ أخرى، ومنها "هيهات" وفيها ستٌ وخمسون لغة.

طبعًا في لغات مشهورة وفي لغات غير مشهورة، وأشهر اللغات هي "هيهات"

وهي الواردة في القرآن ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، ومن ذلك آمين، يُقال في اللغة: "آمين" بالمد و"أمين" بالقصر.

الطالب: [@٣٦:٢٨].

الشيخ: آمين بالمد وأمين بهمزة غير ممدودة.

الطالب: [٣٦:٣٨-٣٦:٤٠@].

الشيخ: آمّين بميمٍ مشددة وهذه بمعنى قاصدين، لا آمين فاعلين أمين على وزن كريم على وزن فقط.

من المسائل أيضًا: ظهر لنا أنّ اسم الصوت المخاطب به ما لا يعقل منه ما يكون دعاءً أي نداءً، ومنه ما يكون زجرًا، وأما اسم الصوت المحكي به صوت فهو إما أنْ يكون لحيوان، وإما أنْ يكون لغير حيوان، فهذه من التقسيمات التي تضبط لنا الباب.

فمن دعاء ما لا يعقل غير ما ذكر أمثلة جديدة قولهم: "أو" لدعاء الفرس، وعند دعاء الناقة والشاة للحلب ماذا تقول؟ يقولون: "بسْ بسْ"، وعند دعاء الجحش يقولون: "عوه"، وعند دعاء الإبل إلى الإناخة يقولون: "نخ" أو "إخ إخ"، وعند تسكين الناقة عند دنو الفحل منها يقولون: "هيد هيد" أو "هاد هاد"، ولدعاء الكلب يقولون فيه: "جوت" أو "قوس"، ولدعاء الإبل أيضًا يقولون: "حل"، ولزجر المواشي عمومًا يقولون: "عاي عاي" أو "حاي حاي"، ولتسكين الإبل إذا فزعت يقولون: "هدع هدع" وهكذا.

ومن الأمثلة على حكاية الصوت غير ما ذكر حكاية صوت الظبية ونحوها، الظبية الغزال ونحوها من الشياه ونحو ذلك، وهي "ماء" بهذا اللفظ، يقولون: "ماءِ" بألفٍ ممالة، والألف الممالة هي الألف الممالة إلى الياء، وتقريبها أنها

الحرف الأول من أحرف اللغة الإنجليزية هذه الألف الممالة "ماءِ" وهذا واضح، وحكاية شرب الإبل "شيب"، وحكاية صوت القماش عند طيه أو قصه يقولون: "قاش ماش"، والضحك صوت الضاحك يحكونه ب"طيخ"، فهذه أمثلةٌ أخرى على أسماء الأصوات.

مسألة: يدخل في اسم الصوت الذي يُخاطب به ما لا يعقل يدخل فيه ما يُخاطب به صغار الآدميين الذين لا يعقلون، ومن أشهر الأمثلة على ذلك "كخ" لزجر الطفل عن تناول شيء، وفي ذلك الحديث المشهور عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عندما رأى الحسن أو الحسين يتناولا شيئًا من الصدقة فقال: «**كخ كخ**» زجرًا لهما عن تناول ذلك.

ومن المسائل في ذلك أيضًا: أنَّا ذكرنا في أسماء الأفعال خلاف النحويين في نوعها، فالجمهور على أنها أسماء، وجاء عن بعض الكوفيين أنها أفعال، ورجحنا هناك قول الجمهور بأكثر من دليل، خالف أبو جعفر ان صابر من النحويين الغير مشهورين، خالف إجماع النحويين على أنّ الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف، وليس هناك نوعٌ رابع، فقال: إنّ اسم الفعل ليس اسمًا ولا فعلًا ولا حرفًا، إذًا فهو شيءٌ رابع وسماه خالفة، وهذا مثال على مخالفة إجماع النحويين وقوله ضعيفٌ ومطرح، ومن الأقوال التي لا يلتفت إليها ولكن تُذكر للتمثيل على مخالفة إجماع النحويين.

ومن المسائل أيضًا: كلمة "بس" هي اسم فعلٍ بمعنى يكفي، "بس" يعني يكفي، وقد اختلف فيها أهل اللغة فقال بعضهم هي عربية وهي اسم فعلٍ بمعنى يكفي، وقال بعضهم هي فارسية كلمةٌ فارسية، وعلى كل حال هي كلمةٌ مستعملةٌ عند العرب بهذا المعنى "بس".

قلنا من المشهور في الكلام قولهم: "وهلم جرًا" وأشهر ما قيل في هذه الكلمة

"وهلم جرًا" أنّ "هلم" -كما سبق- اسم فعلٍ عند الحجازيين وفعل أمر عند التميميين ومعناه تعال، ومعناه هنا تعال واستمر، و"جرًا" هذا مصدر الفعل جر يجر جرًا إذا سحب، والمعنى "هلم جرًا" أي: تعال واستمر على جر الكلام على هذا المنوال جرًا، والمعنى العام استمر على هذا المنوال استمرارًا.

إذًا فهلم اسم فعل أو فعل أمر على خلاف بين العرب، وجرًا مفعولٌ مطلق لجر يجر جرًا.

من المسائل أيضًا: أننا بعد أنْ تعرفنا على أسماء الأصوات ومعانيها، ستجد أنّ النَّاس الآن يرتجلون ما زالوا يرتجلون أسماء أصواتٍ جديدة؛ لأننا عرفنا أنّ أسماء الأصوات إنما دعا العرب إليها الحاجة، حاجتهم إلى دعاء أو حاجتهم إلى خطاب ما لا يعقل كالدواب، وهذه الحاجة ما زالت مستمرة.

فمن ذلك مثلًا: زجر البس وهو الهر، يقولون له: "بَس" أو يقولون" بِس"، ويقولون في دعائه: "بسبس"، فهذا مما لم يُسمع عن العرب ولكنه من أسماء الأصوات، ومن ذلك حكايتهم لصوت السيارة أو الدباب أو إغلاق الحاسب أو نحو ذلك، كل ذلك من أسماء الأصوات، وهذا ما تيسر في شرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب اللطيف (أسماء الأفعال والأصوات)، وذكر ما تيسر من المسائل على هذا الباب.

نختم الباب بذكر بعض الشواهد، وتأملوا فيها لكي تخرجوا الشاهد يا إخوان، قال الشاعر:

تذرُ الجماجم ضاحيًا هاماتها بله الأكفِّ كأنّها لم تخلقِ

(**تذرُ الجماجم ضاحيًا هاماتها**)، يعني تقطع الجماجم فضلًا عن الأكف (**بله الأكفّ كأنّها لم تخلق**)، أين اسم الفعل؟ (**بله**)، و(**الأكفّ**) منصوبة أم مجرورة أم

يجوز فيها الوجهان؟ قلنا: يجوز فيها الوجهان؛ لأنّ بله اسم فعلٍ منقولٍ عن المصدر، والمنقول عن المصدر يجوز لك فيما بعده النصب والجر، الجر على أنه مضاف وما بعده مضافٌ إليه (**بله الأكفِّ**)، والنصب على أنه عاملٌ عمل الفعل وما بعده منصوب (**بله الأكفَّ**) بمعنى اترك الأكف، وإذا جررت (**بله الأكفِّ**) بمعنى ترك الأكف على أنه بمعنى المصدر المضاف.

ومن الشواهد على ذلك: قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، اسم الفعل هو قوله: ﴿هَيۡهَاتَ﴾ بمعنى الفعل الماضي بعُد، وأين فاعله؟ ﴿مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنعام:١٣٤]: ما اسم موصول بمعنى الذي ﴿مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنعام:١٣٤]، واللام في قوله ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦] هذه لامٌ زائدةٌ للتوكيد، ﴿مَاتُوعَدُونَ﴾ هذا فاعل، فاعل هيهات الأولى أم الثانية؟ للأولى، وهيهات الثانية توكيدٌ لفظي والتوكيد اللفظي لا فاعل له.

قال تعالى: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [القصص:٨٢]، اسم الفعل هو قوله: ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ﴾ وعرفنا أنّ معناه أعجب أو أتعجب ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [القصص:٨٢]، قال المفسرون معناها والله أعلم: أتعجب لعدم فلاح الكافرين مع حرصهم على دنياهم، قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ مَكَانَكُمۡ﴾ [يونس:٢٨]، ﴿مَكَانَكُمۡ﴾ ظرف أم اسم فعل؟ ﴿مَكَانَكُمۡ﴾ هذا اسم فعل؛ لأنها ليست بمعنى الظرف وإنَّما بمعنى الزم الزموا أثبتوا.

قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ﴾ [يوسف:٢٣]، هذا اسم فعل ما ذكرناه في الأمثلة "هيهات" اسم فعل بمعنى تهيأت، وقيل بمعنى أسرع وأقبل، ومن

الشواهد المشهورة قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، وقوله تعالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء:٦٧].

قال الشاعر:

واهًا لسلمى ثم واهًا واهَا   هي المُنى لو أننا نِلناها

اسم الفعل في قوله: (**واهًا**)، (**ثم واهًا واهَا**)، واهًا الأولى اسم فعل وواهًا الثانية (**ثم واهًا**) معطوفة على الأولى، وواهًا الثالثة (**ثم واهًا واهَا**) توكيدٌ لفظي،

قال الشاعر:

فهيهات هيهات العقيقُ ومَن به   وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نواصلُهْ

(**هيهات**): اسم فعلٍ بمعنى بعد، وأين فاعله؟ (**العقيقُ**) اسم مكانٍ في المدينة شرفها الله، وهيهات الثانية توكيد، وهيهات الثالثة (**هيهاتَ خِلٌّ**): هيهات اسم فعل وخلٌّ فاعله، قال الرشيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فنَذَارِ لَكُمْ نَذَارِ قَبْلَ حُلُولِ دَاهِيَةٍ خَبُوطٍ اليَدِ لَبُوط الرِّجْلِ**)، الشاهد في قوله: (**نَذَارِ لَكُمْ نَذَارِ**) اسم فعلٍ على وزن فعالِ.

الطالب: [٥١:١٠-٥١:١٤@].

الشيخ: ﴿مَكَانَكُمْ﴾ [يونس:٢٨] هذا اسم فعلٍ منقولٍ عن الظرف؛ لأنّ أصله مكان فهذا ظرف، ثم نقل من الظرفية إلى اسم الفعل، لتحمله معنى الفعل اثبتوا.

قال عمرو بن الاطنابة الأنصاري:

ابت لي عفّتي وأَبى إبائي   وأَخذِي الحَمدَ بالثَمَنِ الرَبِيح.

وإجشامي على المكروهِ نفسي   وضَربي هامَةَ البَطَلِ المشيح

وقولي كلما شجأت وجاشت   مكانكِ تحمدي أو تستريحي

لأدفع عن مآثر صالحاتٍ   وأحم بعد عن عرضٍ صحيح

الشاهد في قوله: (**مكانكِ**) بمعنى اثبتي، طبعًا هذا قوله ونحن نقول: مكانكِ

لتحصلي على إحدى الحسنيين النصر أو الشهادة، قيل إنّ معاوية بن أبي سفيان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هم بالفرار في يوم صفين، فما منعه إلا هذه الأبيات هذا روي عنه قال: "ما منعني من الفرار في يوم صفين إلا هذه الأبيات"، فلهذا يُقال إنّ معاوية ملك بهذه الأبيات وإلا فإنه كاد أنْ أو كاد يفر.

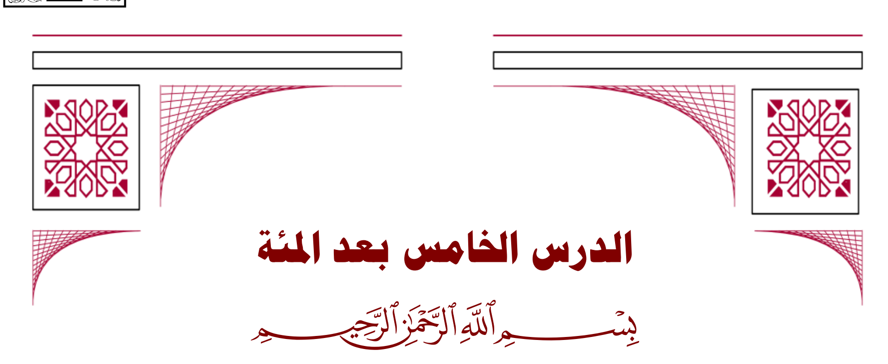
قال الشاعر:

فـــدعوا نـــزالِ فكنـــت أوّل نـــازلٍ وعـــلام أركبـــه إذا لـــم أنـــزل

الشاهد في قوله: (نزالِ) أي: فدعوا انزلوا؛ لأنّ لفظ اسم الفعل واحد لا يتغير مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ونكتفي بهذه الشواهد، ونختم الدرس عند هذا الوقت ونسأل الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ التوفيق، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الخامس بعد المئة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في ليلة الاثنين الثامن من شهر ربيعٍ الآخر من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، لنعقد فيها في جامع الراجحي في مدينة الرياض الدرس الخامس بعد المئة من دروس شرح [ألفية] ابن مالك -عليه رحمة الله-.

أما درسنا في هذه الليلة فهو في

(باب نوني التوكيد)

وقد عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربعة عشر بيتًا نبدأ الدرس بقراءتها، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٣٥. لِلفِعْلِ تَوكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

٦٣٦. يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَو شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا

٦٣٧. أَو مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا

٦٣٨. وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا ... وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

٦٣٩.وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا	جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
٦٤٠.وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ	وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ
٦٤١.فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رافعًا غَيْرَ اليَا	وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
٦٤٢.وَاحْذِفهُ مِنْ رَافِعٍ هَاتَيْنِ وَفِي	واوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
٦٤٣.نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالكَسْرِ وَيَا	قَومُ اخْشَونْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا
٦٤٤.وَلَمْ تَقَعْ خَفِيْفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ	لَكِنْ شَدِيْدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفْ
٦٤٥.وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلاً	إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا
٦٤٦.وَاحْذِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ	وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
٦٤٧.وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا	مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا
٦٤٨.وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا	وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

فهذه أبيات هذا الباب (باب نوني التوكيد)، هذا الباب (باب نوني التوكيد) عند الأكثر هو من أبواب النحو، وهذا الذي تجري عليه أغلب كتب النحو؛ لأنّ له أثرًا في الإعراب والبناء، فدخول نوني التوكيد على المضارع يجعله مبنيًا، وبعضهم يجعله من أبواب الصرف التصريف؛ لأنّ له أثرًا في بنية الكلمة عند اتصال النون بالفعل فإنّ ذلك قد يؤثر في بنية الفعل، فلهذا يدخله بعضهم في التصريف، وابن مالك -كما رأيتم- جعل هذا الباب من أبواب النحو.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في أول هذا الباب:

لِلفِعْلِ تَوكِيْدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا	كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: من مؤكدات الفعل نونان تُلحق به للدلالة على المبالغة فيه:

- **أما الأولى**: فنونٌ مشددةٌ ثقيلة كالتي لحقت (اذْهَبَنَّ)، قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧].

- **والأخرى**: نونٌ ساكنةٌ خفيفة كالتي لحقت (**اقْصِدَنْهُمَا**)، قال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥].

فهذا الفعل "نسفع" أُكِد بنون التوكيد الخفيفة فقيل: ﴿لَنَسْفَعًا﴾، وقد اجتمعت هاتان النون الثقيلة والخفيفة في قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، فالفعل الأول: "يُسجن" أكد بنون التوكيد الثقيلة المشددة ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف:٣٢]، والفعل الثاني: "يكون" أكد بنون التوكيد الخفيفة ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف:٣٢].

ومثل ذلك مما تُطلب البلاغة فيه، يعني يبحث الطالب في كتب التفسير والبلاغة لماذا أكد الفعل الأول بالثقيلة والثاني بالخفيفة، وليس هذا من أغراض الدرس، إلا أنّ التوكيد بالنون الثقيلة أقوى من التوكيد بالنون الخفيفة وهذا واضح، لكن هل يعني ذلك أنّ التوكيد بالنون الثقيلة دائمًا أبلغ وأحسن من التوكيد بالنون الخفيفة؟ وهل يعني أنّ التوكيد توكيد الفعل بالنون ثقيلةً أو خفيفة دائمًا أفضل وأحسن وأبلغ وأفصح من عدم التوكيد؟

فالجواب: لا، فليس التوكيد دائمًا أبلغ، بل البلاغة في تعريفها المشهور المعروف البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، هذه البلاغة والفصاحة، فإذا كان الكلام لا يستدعي التوكيد مطلقًا، فالأفضل والأبلغ والأفصح ألا تؤكد وإنَّما تأتي بالفعل مجردًا، كأنْ تخاطب خالي الذهن ضائعًا وتقول: "اذهب".

فإذا كنت تخاطب مترددًا فالأفضل أنْ تؤكد الفعل توكيدًا خفيفًا، فتقول: "اذهبن ولا تخف"، وإنْ كنت تكلم منكرًا أو معاندًا أو نحو ذلك فالأفضل والأبلغ أنْ تؤكد الفعل توكيدًا قويًا "اذهبن"، ومع ذلك فإنّ التوكيد بالنون من مؤكدات الفعل، وللفعل مؤكداتٌ أخر غيرها إلا أنّ الباب معقودٌ للتوكيد بالنون،

فالفعل قد يؤكد بقد كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]، يُقال للتحقيق بمعنى التقوية والتأكيد، وقد يكون التأكيد بالقسم "والله لا يفلح الكسول"، ومؤكداتٍ أخرى، إلا أنّ الباب -كما قلنا- هو للتوكيد بالنون.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول البيت: (لِلفِعْلِ تَوكِيْدٌ بِنُونَيْنِ) يدل على أنّ التوكيد بنوني التوكيد خاصٌ بالفعل، أي أنه لا يؤكد بالنون اسمٌ ولا حرف، وهذا واضح وصحيح.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَو شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا

أَو مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا

وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا

بعد أنْ ذكَر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ نوني التوكيد يؤكدان الفعل قال: للفعل توكيدٌ بنونين.

الطالب: [@١٠:٣٢].

الشيخ: لا نحن توقفنا بحيث ينتهي المعنى؛ لأنه سيدخل في معنًى جديد.

الطالب: [@١٠:٣٨].

الشيخ: الشطر الثاني هذا في مسألة أخرى، لكن عندما قرأنا الأبيات قرأناها كلها، والآن نقرأ بحسب المسائل.

في البداية ذكَر أنّ الفعل يؤكد بنون التوكيد فأطلق الكلام، الآن هنا نصَّ على ما يؤكد بالنون من الأفعال، فليست كل الأفعال تؤكد بنون التوكيد، وإنَّما الذي يؤكد بنون التوكيد هو ما ذكره هنا، **وهما فعلان:**

- **الفعل الأول**: فعل الأمر مطلقًا، كأنْ تقول: "اذهبن أو اذهبن يا زيد"، أيًا كان ثلاثيًا رباعيًا أو خماسيًا أو سداسيًا أيًا كان، وهذا قوله: (**يُؤَكِّدَانِ افْعَل**)، يريد فعل الأمر مطلقًا.

- **والفعل الثاني**: الفعل المضارع في حالاتٍ معينة نحو: "لا تذهبنّ يا زيد، ولا تذهبنْ يا زيد" وهذا قوله: (**وَيَفْعَل**) يعني: الفعل المضارع، إلا أنّ المضارع لا يؤكد بالنون إلا في حالاتٍ معينة ذكرها بعد ذلك (**آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَو شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا**) إلى آخر ما ذكَر.

وحالات توكيد الفعل المضارع فيما قرأناه من كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجملة أجملها إجمالًا، ونحن سنذكرها تفصيلًا؛ لأنه لا بُدَّ من التفصيل في هذه المسألة:

- **فالحالة الأولى لتوكيد الفعل المضارع**: وجوب التوكيد أنْ يكون توكيده واجبًا، وهذا الذي ذكره ابن مالك في قوله: (**أَو مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا**)، فتوكيد الفعل المضارع بالنون واجب إذا كان مثبتًا مستقبلًا جوابًا لقسم وهذه ذكرها ابن مالك، وزادوا شرطًا رابعًا: ألا يُفصل بينه وبين لام القسم بفاصل، **وما المراد بلام القسم**؟ هي اللام التي يُستقبل بها جواب القسم الداخلة على جواب القسم.

تقول: "والله لأجتهدن"، القسم والله، والجواب: أجتهدن، واللام داخلة على الجواب، فهذا مرادنا بلام القسم.

فإذا تحققت هذه الشروط الأربعة فالتوكيد حينئذٍ واجب، كقولك: "والله لأجتهدن في دروسي"، فأجتهدن: هذا فعلٌ مضارع مثبت يعني ليس منفيًا، مستقبل يعني ليس حالًا زمانه ليس زمان الحال، واقعًا في جواب قسم نعم مسبوق بقسم، ولم يُفصل بينه وبين لام القسم بفاصل، فالتوكيد واجب، وكقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [**الأنبياء:٥٧**] كذلك.

فإذا فقد شرطٌ من هذه الشروط كان التوكيد ممتنعًا، وستأتي حالة امتناع التوكيد، فإذا قلت مثلًا: "والله لا يفلح الكسول"، فتوكيد الفعل المضارع "يفلح" ممتنع؛ لأنه منفي ونحن اشترطنا أنْ يكون مثبتًا، وإذا قلت: "والله لأكره الكذب والكاذبين"، تخبر أنك تكره الكذب والكاذبين ولكن تحلف، تقول: "والله لأكره الكذب والكاذبين"، أين الفعل المضارع؟ أكره وهو فعلٌ مضارع وقع في جواب القسم، ولم يُفصل بينه وبين لامه بفاصل ومع ذلك توكيده ممتنع؛ لأنّ زمانه الحال.

تكره الكذب يعني في المستقبل أم في حال تكلمك؟ الآن في حال تكلمك أنت تكره الكذب والكاذبين هذا حال، فتوكيده حينئذٍ ممتنع، ولو قلت مثلًا: "والله لسوف أجتهد في دروسي"، فالتوكيد ممتنع؛ لأنه فُصِل بين الفعل المضارع "اجتهد" وبين لام القسم بسوف وهكذا.

وهنا ملحوظة نُذكِّر بها -وهي لا تخفى عليكم- وهي: أنّ القسم كثيرًا ا ما يحذف وتبقى لامه دالةً عليه، كأنْ تقول: "لأجتهدن في دروسي"، هذه اللام لام القسم، يعني الواقعة في جواب قسمٍ محذوف أو مقدر، وهذا كثير في كلام العرب، قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى:٥]، ما هذه اللام؟ لام القسم، ما حكم توكيد الفعل يعطيك؟ ممتنع؛ لأنه فُصِل بينه وبين لام القسم بسوف.

ثم تأملوا معي قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران:١٥٨]، ما حكم توكيد الفعل ﴿تُحْشَرُونَ﴾ [البقرة:٢٠٣]؟ ممتنع؛ لأنه فصل بينه وبين لام القسم بالجار والمجرور ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾، ولو قيل في كلامٍ: ولئن متم أو قتلتم لتحشرن إلى الله، لكان التوكيد واجبًا، فهذه هي الحالة الأولى لتوكيد الفعل

المضارع وجوب توكيده.

- **الحالة الثانية لتوكيد الفعل المضارع:** أنْ يكون توكيده قريبًا من الواجب، أو يقولون: أنْ يكون توكيده أغلب.

إذًا فعدم توكيده لا يكون قليلًا، وإنَّما يكون نادرًا، القليل يقابل الكثير، أما الأغلب والغالب فإنه يُقابل بالنادر والأندر، يعني هذا التوكيد قريبٌ من الوجوب هذا أغلب الكلام عليه، وقد ذكره ابن مالك في قوله: (**أَو شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا**)، يريد أو شرطًا إما تاليًا، ثم خفف الهمزة ونقل الحركة، يريد أو شرطًا تاليًا إما.

وذلك إذا كان الفعل المضارع شرطًا، إذا وقع الفعل المضارع شرطًا لئن المؤكدة بما الزائدة، أنْ يقع الفعل المضارع شرطًا، ما معنى قولنا: يقع المضارع شرطًا؟ يعني فعل شرط مصطلحات تتكرر معنا في النحو ونبهنا عليها أنْ تقع شرطًا يعني فعل شرط، أنْ تقع شرطًا لئن أم أدوات الشرط إنْ المؤكدة بما الزائدة.

كأنْ تقول: "إما تجتهدن تنجح"، وأصل الكلام قبل زيادة ما "إنْ تجتهد تنجح"، ويجوز أنْ تزيد ما بعد إنْ الشرطية في أي مثال، فإذا زدتها كان توكيد شرطها قريبًا من الواجب: "إما تجتهدن تنجح"، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال:٥٨]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف:٤١]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ﴾ [مريم:٢٦]، هذه إنْ الشرطية دخلت عليها ما الزائدة للتقوية والتأكيد.

لو قلنا في نحو ذلك: "إما تجتهد تنجح"، ما رأيكم بهذا الكلام "إنْ تجتهد تنجح" هذا نادر؛ لأنّ القياس المضطرد "إما تجتهدن تنجح"، ما رأيك أنْ تقول: "إنْ تجتهد تنجح"؟ هذا القياس لا إشكال فيه، ما رأيك في أنْ تقول: "إنْ تجتهدن تنجح"؟ أكدت المضارع الواقع شرطًا لإنْ، هل هذا يدخل في مسألتنا؟ لا يدخل

وإنَّما سيدخل في موضعٍ قادم وهو أنْ يكون التوكيد نادرًا، عكس هذه المسألة وسيأتي.

إذًا فالتوكيد هنا نادر.

فهذه المسألة الثانية أو الحالة الثانية لتوكيد الفعل المضارع.

- **الحالة الثالثة لتوكيد الفعل المضارع:** أنْ يكون توكيده جائزًا كثيرًا، فإذا قلنا: توكيده جائزٌ كثير، فعدم توكيده جائزٌ.

الطالب: [@٢٣:١٧-٢٣:٢٠].

الشيخ: لا، جائزٌ كثير.

إذا قلنا: كثير فيقابله كثير، وإذا قلنا: "أكثر" فهذا الذي يقابله القليل، يعني تقول: كثيرٌ من النَّاس يحبون كذا، وكثيرٌ من النَّاس لا يحبون كذا، هؤلاء كثير وهؤلاء كثير، الأربعين بالمئة كثير وأربعين بالمئة كثير، وعشرين بالمئة الباقي من المئة بقي معي عشرين، كثير وكثير وباقي.

فالحالة الثالثة: أنْ يكون توكيده جائزًا كثيرًا، أي توكيده جائزٌ كثير، وعدم توكيده جائزٌ كثير، وقد ذكره ابن مالك في قوله: (**آتِيَا ذَا طَلَبٍ**) يعني: آتيًا ذا طلب، يعني آتيًا دالًا على طلب، يعني إذا وقع المضارع بعد أداة طلب فإنّ توكيده حينئذٍ كثير، والطلب -كما ذكرنا من قبل- ستة أشياء: ما دل على الأمر، وما دل على النهي، وما دل على التحضيض، ما دل على الاستفهام، وما دل على العرض، وما دل على التمني، وبعضهم يذكر ما دل على الترجي، وبعضهم يجعل التمني والترجي بابًا واحدًا، فالخلاف هنا لفظي.

فإذا وقع المضارع بعد أداةٍ تدل على طلب فتوكيده جائزٌ كثير، كأنْ يقع بعد أداة أمر، كلام الأمر تقول: "لتذهبن يا محمد"، يجوز بكثرة أنْ تقول: "لتذهب يا

محمد"، ويجوز بكثرةٍ أنْ تقول: "لتذهبن يا محمد"، كلاهما جائز وكثير، قال تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧]، هذا في عدم التوكيد، أو وقع بعد ما يدل على نهي كلا الناهية، تقول بكثرة: "لا تذهب"، وتقول بكثرة: "لا تذهبن".

قال تعالى: ﴿لا تحسبن الله غافلا﴾ [إبراهيم:٤٢]، فأكد وعدم التوكيد كثيرٌ في القرآن وفي كلام العرب، وكذلك ما دل على استفهام تقول: "هل تذهب مبكرًا؟" وتقول: "هل تذهبن مبكرًا؟"، عدم التوكيد أمثلته كثيرة وواضحة، فلهذا سنحرص على التمثيل والاستشهاد للتوكيد.

قال الشاعر:

قَالَـتْ فُطَيْمَـةُ حَـلِّ شِـعْرَكَ مَدْحَـهُ أَفَبَعْـدَ كِنْـدَةَ تَمْـدَحَنَّ قَبِـيلا

(**قَبِيلًا**) يعني: قبيلة، يقول: بعد قبيلة كندة لا أمدح أحدًا، (**أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلا**)، ولو قال: تمدح قبيلًا لكان كثيرًا جائزًا، وكذلك ما دل على تحضيض وأشهر أدوات التحضيض هلا، والتحضيض هو الحث على الأمر بشيءٍ من الشدة والتأكيد، تقول: "هلا تذهبُ إلى المسجد مبكرًا"، "وهلا تذهبن إلى المسجد مبكرًا"، قال الشاعر:

هـلا تَمُـنَّنْ بوَعْـدٍ غيْـرَ مُخْلِفَـةٍ كَمَـا عهِـدْتُكِ فِـي أيَّـام ذي سَـلَم

الشاهد في قوله: (**هلا تَمُنَّنْ**)، الفعل تمنين، ثم دخلت نون التوكيد فحذفت النون لتوالي الأمثال، والياء للالتقاء الساكنين فقال: (**هلا تَمُنَّنْ**)، وكذلك ما دل على عرض والعرض هو الحث على فعل الشيء لكن برفق وأشهر أدواته "ألا"، تقول: "ألا تذهب مبكرًا"، وتقول: "ألا تذهبن مبكرًا"، ومن الطلب ما دل على تمنٍ وأداته "ليت"، تقول: "ليت زيدًا يذهبن مبكرًا" أو "ليت زيدًا يذهب مبكرًا"، قال الشاعر:

فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي ... لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

ومن الطلب ما دل على ترجٍ وتوقع وهي "لعل"، تقول: "لعل زيدًا يذهب مبكرًا"، و"لعل زيدًا يذهبن مبكرًا"، فهذه هي الحالة الثالثة أنْ يكون التوكيد كثيرًا جائزًا.

- **الحالة الرابعة والحالة الخامسة**: أنْ يكون التوكيد بالنون قليلًا أو نادرًا.

إذًا فعدم التوكيد هو الكثير المضطرد وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لا وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا**)، فالتوكيد بعد لا النافية وما الزائدة قليل، والتوكيد بعد لم وبعد أدوات الشرط غير إما أقل من القليل أي نادر، فإذا كان ذلك نادرًا فشواهده قليلة ونادرة.

فمن شواهد التوكيد بعد لا النافية قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ [**الأنفال:٢٥**]، تأملوا في المعنى ﴿لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ [**الأنفال:٢٥**] جملةٌ فعلية ما علاقتها بفتنة؟ يعني ما إعرابها؟ نعتٌ لفتنة ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً ﴾ [**الأنفال:٢٥**]، ثم وصفها نعتها بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، وإنَّما إذا نزلت عمت، هذا المعنى والله أعلم.

وقد حاول بعض النحويين أنْ يجعل لا في الآية ناهية، فإذا كانت ناهية فإنّ التوكيد حينئذٍ على بابه كثيرٌ جائز كما سبق في الحالة الثالثة، فهذا يريحنا في النحو ولكنه سيجعلنا نتكلف في تخريج المعنى، فأنت إذا جعلتها ناهية سيفسد المعنى أو ينقلب، ﴿اتقوا فتنة﴾ يخاطبهم يخاطب عباده يقول: يا عبادي، اتقوا فتنة، ثم يصفها بأنها لا تصيب الظالمين فقط، هذا معنى أنها نافية وهذا معنى الآية والله أعلم.

فإذا قلنا إنها ناهية كان المعنى يا عبادي، اتقوا فتنةً، يا عبادي، لا تصيب هذه الفتنة الظالمين فقط، ينهاهم أنْ تصيب الفتنة الظالمين فقط، فهل معنى الآية على ذلك؟ لا، فلا في الآية نافية، وقد جاءت على هذا القليل، ومن توكيد المضارع بعد لا النافية قول الشاعر:

فلا الجَارَةُ الدُّنيا بها تلحيّنها وَلا الضيف عنها إنْ أناخ مُحَوّل

(**فلا الجَارَةُ الدُّنيا بها تلحيّنها**) يريد أنت لا تلحين الجارة، وهل يمكن في البيت هذا أنْ نقول: إنّ لا ناهية؟ في البيت هل يصح أنْ نقول: إنّ لا ناهية؟

الجواب: لا يصح؛ لأنّ لا الناهية لا تُفصل عن المضارع، العوامل الحرفية لا تُفصل عن معمولاتها، أما لا النافية فهي حرفٌ عامل أو هامل؟ هامل، والهامل يدخل المعنى ولا علاقة له بالإعراب، فلهذا تفصل أو لا تفصل.

ومن شواهد التوكيد توكيد المضارع بعد ما الزائدة: مثالٌ عند العرب: لفظه "بعينٍ ما أرينك هاهنا"، هذا المثل يُقال لمن أراد أنْ يخفي عنك شيئًا وأنت تراه، تعلم بهذا الأمر فتقول: لا تخفيه لا تتعب نفسك أنا أعلم وأرى كل شيء، فيقولون: "بعينٍ ما أرينك هاهنا"، فما زائدة "بعينٍ أرينك هاهنا" أي: أراك بعيني هاهنا هذا المعنى أنا أراك بعيني، فقالوا: "بعينٍ أرينك"، ثم زادوا ما "بعينٍ ما أرينك".

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

إذا مات منهم يدٌ سرق ابنه ومن عظةٍ ما ينبتنّ شكيرها

يقول: إذا مات منهم سيدٌ أخذ ابنه مكانه، (**سرق ابنه**) يعني: أخذ ابنه مكانه، ثم يمثِل لذلك، يقول: (**ومن عظةٍ ما ينبتنّ شكيرها**)، العظة نبات من نبات الصحراء المعروف المشهور، والشكير هو غصن الشجرة الأغصان التي تخرج

تُسمى شكير، الأغصان من أين تخرج؟ من الشجرة، يقول: الشكير يخرج من العظة، ومن عظةٍ ينبت شكيرها، يقول: ومن العظة ينبت الشكير (**ومن عظةٍ ما ينبتنّ شكيرها**)، فما زائدة، وينبتن هذا مضارع مؤكد بالنون.

يقول: من عظةٍ ينبت شكيرها، وأيضًا قول الشاعر:

قلـيلًا بـه مـا يحمـدنك وارثٌ   إذا نـال ممـا كنـت تجمـع مغنمـا

يقول: إنّ الورثة قليلٌ ما يحمدونك إذا استولوا على مالك ونسوك.

الشاهد في قوله: (**ما يحمدنك**)، فما زائدة، يقول: قليلًا به يحمدك الوارث، قليلًا بهذا المال يحمدك الوارث، (**قليلًا به ما يحمدنك وارثٌ**)، فما زائدة، ويحمدنك مضارعٌ مؤكدٌ بالنون بعد ما الزائدة.

ومن شواهد التوكيد بعد لم وقلنا هذا نادر أقل من القليل: قول الشاعر:

يحسِـبُه الجاهـلُ مـا لـم يعْلمَـا   شـيخًا علـى كرسـيّه مُعمَّمَـا

أراد أنْ يشبه قيل: يشبه جبلًا وقد أحاطت به الغيوم، وقيل: يشبه الرغوة وقد خرجت فوق اللبن، يقول:

يحسِـبُه الجاهـلُ مـا لـم يعْلمَـا   شـيخًا علـى كرسـيّه مُعمَّمَـا

والشاهد في قوله: (لم يعْلمَا)، فلم جازمة ويعلم فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، فلو أراد الشاعر أنْ يحركه؛ لأنه وقع في آخر البيت لحركه بالكسر؛ لأنه ساكن يعلم فأراد أنْ يحركه الأصل في التحريك الكسر ما لم يعلمِ، لو قال: ما لم يعلمِ قلنا: هذا مضارع مجزوم بلم وحُرك؛ لأنه في آخر البيت للتخلص من التقاء الساكنين، لكن الشاعر ما قال: ما لم يعلمِ، وإنَّما قال: (**لم يعْلمَا**).

فقالوا: إنّ الأصل ما لم يعلمن مؤكدٌ بنون التوكيد الخفيفة الساكنة، وسيأتي في آخر بيت من هذا الباب أنّ نون التوكيد الساكنة إذا وقفت عليها وجب قلبها ألفًا،

كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، فإذا وقفت على النون وجب أنْ تقول: لنسفعا، كذلك: ما لم يعلمن؛ ولأنه في آخر البيت وآخر البيت له حكم الوقف قيل: (**ما لم يعْلمَا**)، فهذا هو الشاهد.

ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَم   يَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

يقول: ربما أنني أوفيت على جبلٍ مرتفع ترفع ثوبي الرياح الشمالية، والشاهد في قوله: (**تَرْفَعَنْ**) فأكدها بنون التوكيد الخفيفة.

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَم   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

ومن شواهد التوكيد بعد أدوات الشرط غير إما، وقلنا إنّ التوكيد هنا نادر أو أقل من القليل قول الشاعر:

مَن نثقفن منهم فليس بآيبِ   أبدًا وقتل بني قتيبة شافي

فقال: (**مَن نثقفن منهم فليس بآيبٍ**)، أداة الشرط مَن، وفعل الشرط نثقفن وأكده بنون التوكيد الخفيفة، وهذا مثل ما ذكرناه من قبل: "إنْ تجتهدن تنجح"، وقال الآخر:

فَمَهمَا تَشَأ مِنهُ فَزَارَةُ تُعطِكُم   ومَهمَا تَشَأ مِنهُ فَزَارَةُ تمنع

والشاهد في الشطر الثاني: (**ومَهمَا تَشَأ مِنهُ فَزَارَةُ تمنع**)، فمهما أداة شرط وتشأ فعل شرط مجزوم وعلامة جزمه السكون وهو غير مؤكد، وجواب الشرط تمنع، فهو جواب الشرط والأصل فيه: أنه مجزوم وعلامة جزمه السكون، ولو أنه سكَّنه، ثم حركه لآخر البيت لكسر تمنعي، ولكنه قال: (تمنعَ) فدل ذلك على أنه أكده بالنون الخفيفة تمنعن، ثم قلبها عند الوقف ألفًا فقال: (**تمنعَ**).

ومن ذلك قول الشاعر:

نَبَتُّمْ نَبَاتَ الخَيْزُرَانِيِّ فِي الثَّرَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَ

كالشاهد السابق.

فهذه هي الحالة الرابعة والخامسة، وقد ذكرهما ابن مالك -كما رأيتم- إلا أنه لم يفصل.

يبقى من الحالات الحالة السادسة: وهي أنْ يكون التوكيد ممتنعًا، وهذه الحالة لم ينص عليها ابن مالك في الأبيات التي قرأناها، ولكنها مفهومةٌ من تخصيصه التوكيد بما سبق، فما سواه يمتنع توكيده، قال المضارع يؤكد في هذه الحالات، فمعنى ذلك أنّ المضارع في غير هذه الحالات لا يؤكد كأنْ تقول: "يذهب محمدٌ إلى المسجد" أو "محمدٌ يذهب" أو "رأيت محمدًا يذهب" أو "إنّ محمدًا يذهب" أو "كان محمدٌ يذهب"، المضارع هنا لا يؤكد؛ لأنه لا يدخل في شيءٍ من الحالات السابقة.

ومن حالات الامتناع ما سبق في الحالة الأولى: إذا فقد شرطٌ من شروط الوجوب، وقد ذكرنا ذلك بأمثلته فيما سبق، فهذا ما يتعلَّق بحالات امتناع الفعل المضارع.

ثم قال ابن مالك بعد ذلك:

وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رافعًا غَيْرَ اليَا وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي واوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

نَحْوُ اخْشَيْنْ يَا هِنْدُ بِالكَسْرِ وَيَا قَومُ اخْشَونْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

ذكَر في هذه الأبيات حكم آخر المؤكد عند اتصاله بنون التوكيد، ما حكم آخر الفعل عند اتصاله بنوني التوكيد؟ ذكَر ذلك في هذه الأبيات، قال في أولها: (وَآخِرَ المُؤكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا)، آخر المؤكد ما الذي يؤكد بالنون؟ الفعل.

إذًا آخر الفعل إذا أكدته بالنون يكون مفتوحًا، يقول: الأصل في آخر المؤكد عند اتصاله بالنون أنْ يكون مفتوحًا، نحو: "اذهبنَ يا محمد أو اذهبن، ولا تذهبن يا محمد أو لا تذهبن"، ومثَّله ابن مالك بالفعل (ابْرُز)، تقول: "ابرزَنَ يا محمد أو ابرزَن" بفتح الزاي، ويذكر بعض الشراح لطيفةً هنا، عندما نقول: لطيفة يعني ليس أمرًا علميًا فلهذا لا تناقش فيه، هو مجرد لطيفة فقط، وهي أنّ ابن مالك مثَّل هنا بالفعل (ابْرُز) خاصةً إشارةً إلى أنّ الطالب إذا وصل إلى هذا المحل من [الألفية] وأتقن ما قبله، فإنه يبرز على أقرانه؛ لأنه حاز من علم العربية الموصل إلى المطلوب حظًا وافرًا.

أتحدث بماذا قصد ذلك أو ما قصد؟ الذي يظهر أنه ما قصد، فلهذا نقول: هذه لطيفة، بعد أنْ ذكَر ابن مالك القاعدة في ذلك وهو أنّ آخر الفعل يُفتح، قال:

وَاشْكُلهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ

قوله: (مُضْمَرٍ لَيْنٍ)، ماذا يريد بمضمر؟ ضمير، و(لَيْنٍ) بفتح اللام وسكون الياء مخففٌ من لين، وإذا قلنا: لِين ونسخ [الألفية] مختلفة في هذا الموضع وأمثاله وأشرنا إلى ذلك عدة مرات لَين ولِين، وإذا قلنا: إنه لِيْن بكسر اللام وسكون الياء فهو على تقدير الإضافة، أي مضمرٍ ذي لين والمعنى واحد، يعني المضمر اللين، وماذا يريد بالمضمر اللين أو بالمضمر ذي اللين؟ يعني المضمر

إذا كان من حروف اللين، يريد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة.

الحكم ينحصر في هذه الضمائر، لماذا ينحصر في هذه الضمائر؟ لأنّ الفعل إذا أسند إلى الضمائر فالأصل أنه لا يتغير، سواءً كان صحيح الآخر أو كان معتل الآخر، تقول: "أكرمك وأكرمه" و"يدعوك ويدعوه"، وتقول: "يخشاك ويخشاه"، الأصل أنه ما يتغير، وكذلك مع ضمائر الرفع المتحركة ضمائر الرفع ستة: ثلاثة متحركة وثلاثة ساكنة.

فالمتحركة: تاء المتكلم ونون النسوة ونا المتكلمين، أما تاء المتكلم "ذهبتُ" هذه ما تدخل إلا على الماضي، يعني ما تدخل على المضارع، إذًا ما تدخل عندنا؛ لأنّ التوكيد بالنون لا يكون إلا للأمر والمضارع ما يكون للماضي، انتهينا من تاء المتكلم، وكذلك نا المتكلمين ونون النسوة ما يتغير الفعل معهما، سواءٌ كان صحيح الآخر أو معتل الآخر، تقول: "أحبك وأكرمك" و"يحبنا ويكرمنا"، وتقول: "يدعونا ويخشانا" ما يتغير، وإنَّما يتغير آخره أو قد يتغير آخره مع هذه الثلاثة، مع الضمائر اللينة وهي: ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة.

يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا اتصلت هذه الضمائر بالفعل فيجب أنْ يكون قبلها على آخر الفعل حركةٌ تجانسها، إذا اتصلت هذه الضمائر ألف الاثنين وواو الجماعة ياء المخاطبة بالفعل، فيجب أنْ يكون قبلها ما الذي قبل هذه الضمائر؟ آخر الفعل، فيجب أنْ يكون على آخر الفعل قبلها حركات تجانسها، يعني قبل واو الجماعة ضمة، وقبل ياء المخاطبة كسرة، وقبل ألف الاثنين فتحة، وهذا قوله:

وَاشْكُلهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

إذًا فمراده واضح سهل.

ثم قال: (**وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ**)، ما الضمائر التي عندنا؟ ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، يقول: هذه إذا اتصلت بالفعل، ثم أردت أنْ تؤكده بالنون فيجب أنْ تكون الحركة التي قبل هذه الضمائر مجانسة لها، ثم ماذا تفعل بهذه الضمائر؟ واو الجماعة تحذفها، وياء المخاطبة تحذفها، وألف الاثنين تبقيها، (**وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ**)، فإذا أبقيت الألف يعني تحذف واو الجماعة وتحذف ياء المخاطبة.

الأمثلة على ذلك: كأنْ تقول: "تذهبان وتذهبون وتذهبين"، هذه أفعال اتصلت بألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة "تذهبان وتذهبون وتذهبين"، عند توكيدها بالنون تقول: "يا زيدان لا تذهبان اليوم"، الذي قبل ألف الاثنين فتحناه قبل الضمير حركة تجانسه، وألف الاثنين أبقيناها أم حذفناها؟ أبقيناها.

إذًا تقول: "يا زيدان لا تذهبان اليوم ولا تتبعان"، أبقينا الألف وفتحنا ما قبله، و"تذهبون" مع واو الجماعة أكدها بالنون، تقول: "يا زيدون لا تذهبُن اليوم"، "يا زيدون، يا رجال، يا طلاب لا تذهبُن اليوم"، ماذا فعلنا؟ ضممنا ما قبل الواو يعني آخر الفعل وحذفنا واو الجماعة.

الأصل: "تذهبون" دخلت لا الناهية حذفنا النون للجزم "لا تذهبوا"، ادخل نون التوكيد "لا تذهبون" هذا الأصل "لا تذهبون"، مشددة وخفيفة، ثم تحذف واو الجماعة وتضم ما قبلها "لا تذهبُن"، وكذلك مع ياء المخاطبة تقول: "يا هند لا تذهبِن اليوم"، ياء المخاطبة تكسر ما قبلها آخر الفعل وتحذفها، والأصل: "تذهبين" دخلت لا الناهية "لا تذهبي"، ثم تأتي بنون التوكيد "لا تذهبين"، ثم تحذف ياء المخاطبة وتكسر ما قبلها.

النون في كل ما سبق -كما ترون- أقصد النون التي في "الزيدان يذهبان، والزيدون يذهبون، وأنتِ تذهبين" محذوفةٌ للجازم بلا الناهية، ولو قلنا مثلًا: "يا

زيدان هل تذهبان اليوم؟ ويا زيدون هل تذهبُن اليوم؟ ويا هند هل تذهبن اليوم؟"
لحذفنا النون أيضًا لتوالي الأمثال، فالنون محذوفةٌ على كل حال إنْ كان لها سببٌ نحويٌ مضطرد قلنا: إنها محذوفةٌ لهذا السبب، يعني إنها محذوفةٌ قبل دخول نون التوكيد، الجازم هو الذي حذفها، فإنْ بقيت إلى أنْ دخلت نون التوكيد قلنا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال.

ثم قال ابن مالك:

وَإِنْ يَكُــنْ فِــي آخِــرِ الفِعْــلِ أَلِــفْ	...............................الأَلِــفْ
فَاجْعَلْــهُ مِنْــهُ رافعًــا غَيْــرَ اليَــا	وَالــوَاوِ يَــاءً كَاسْــعَيَنَّ سَــعْيَا
وَاحْذِفْــهُ مِــنْ رَافِــعِ هَــاتَيْنِ وَفِــي	واوٍ وَيَــا شَــكْلٌ مُجَــانِسٌ قُفِــي
نَحْــوُ اخْشَــيِنْ يَــا هِنْــدُ بِالكَسْــرِ وَيَــا	قَــومُ اخْشَــوُنْ وَاضْــمُمْ وَقِــسْ مُسَــوِّيَا

فبعد أنْ ذكَر من قبل حكم آخر الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد، ذكر في هذه الأبيات حكم آخر الفعل المعتل الآخر، إذا كان الفعل مضارعًا أو أمرًا معتل الآخر، فما حكمه؟ مع القاعدة التي ذكرناها من قبل لكن هنا حكمًا خاصًا بالفعل المعتل الآخر ذكره في هذه الأبيات، والمعتل الآخر -كما تعرفون- ما كان في آخره ألف أو واو أو ياء.

فنأخذها واحدًا واحدًا مع أنّ الزوائد المعلومات الزائدة هنا قليلة جدًّا، بعد أنْ نتجاوز حكم الفعل إذا أسند إلى الضمير هذا ما يدخل عندنا، نحن الآن نتكلم على حكم الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد، لكن سنضطر أنْ نتكلم على حكم الفعل إذا اتصل به ضمير، ثم جاءت نون التوكيد، فالحكم الذي سيزيد هو ما تسببه نون التوكيد من أحكام جديدة، أما اتصال الفعل بالضمائر فهي كالأحكام في غير هذا الباب.

فنذكر بها، ثم نذكر بعد ذلك ما يخص نون التوكيد، نبدأ بالفعل الذي آخره

واو كـ"يدعو ويغزو ويسمو"، الواو التي في آخر الفعل عند اتصالها بواو الجماعة أو ياء المخاطبة ما حكمها تثبت أم تُحذف؟ تُحذف، تقول: "أنتم تدعون"، هذه الواو واو الجماعة، وأين واو الفعل آخر الفعل "تدعو"؟ حذفت للالتقاء الساكنين، وتقول مع المؤنث: "أنتِ تدعين" الياء الموجودة ياء المخاطبة، وأين واو الفعل؟ حذفت للالتقاء الساكنين.

وعند اتصال الفعل المختوم بواو كـ"تدعو" بألف الاثنين تُحذف الواو أو تبقى؟ تبقى، تقول: "أنتما تدعوان"، هذا الحكم -كما قلت- يتعلق باتصال الفعل بالضمير، الذي يخصنا في هذا الباب بعد أنْ عرفنا هذا الحكم وذكرنا به نقول: ثم تدخل نون التوكيد كما دخلت على صحيح الآخر، يعني الحكم الذي ذكرناه من قبل فتقول: "يا زيدون لا تدعُن غير الله"، الفعل تدعون آخره حذف، لماذا حذف؟ لا للنون ولكن لواو الجماعة للضمير.

"لا تدعون" تدخل اللام فتحذف نون الرفع، "يا زيدون لا تدعو"، ثم تأتي نون التوكيد فأخذت الحكم السابق واو الجماعة ستضم ما قبلها وتحذفها "يا زيدون لا تدعُن غير الله"، نضم ما قبل واو الجماعة ونحذفها، وكذلك مع ياء المخاطبة تقول: "يا هندُ لا تدعَن غير الله"، الأصل: "تدعين"، ثم "لا تدعي"، ثم تأتي نون التوكيد فنكسر ما قبل الياء ونحذف الياء "لا تدعِن غير الله".

ثم إذا جئنا مع ألف الاثنين نقول: "يا زيدان لا تدعوان غير الله"، الأصل: "تدعوان"، تأتي لا الناهية "لا تدعوا"، ثم تدخل نون التوكيد والحكم أنّ ألف الاثنين تثبت ويُفتح ما قبلها "لا تدعوَان غير الله"، هذا المضارع إذا كان معتلًا آخره بالواو، وإذا كان معتلًا آخره بالياء كـ"يقضي ويرمي ويهدي" فحكمه كحكم المعتل بالواو كما سبق.

فالياء "يرمي" ياء "يرمي" تُحذف عند اتصالها بواو الجماعة وياء المخاطبة

تقول: "أنتم تقضون"، و"أنتِ تقضين"، ثم تدخل نون التوكيد كما تدخل على الصحيح الآخر كما سبق، تقول: "يا زيدون لا تقضُن بغير الحق، ويا هند لا تقضِن بغير الحق، ويا زيدان لا تقضيان بغير الحق".

واضحٌ مما سبق أنّ آخر الفعل محذوف وقام على حذفه دليل، فعندما حذفنا الواو ضممنا ما قبلها، فكانت دليلًا على الواو المحذوفة، وعندما حذفنا الياء كسرنا ما قبلها فصارت دليلًا على الياء المحذوفة، ماذا بقي من المعتل الآخر؟ المضارع المعتل بالألف نحو "يخشى ويرضى"، المعتل الآخر بالألف ما حكمه إذا اتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة الألف تُحذف أو تبقى؟ تُحذف ويُفتح ما قبلها، فتقول: "يا زيدون اخشو ربكم، ويا هند اخشي ربكِ"، "يا زيدون اخشو".

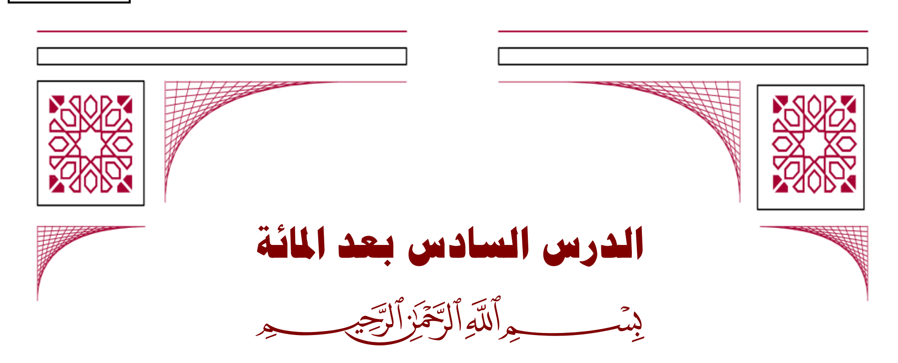
الطالب: [@٠١:٠٥:٣٨-٠١:٠٥:٤٠].

الشيخ: نعم، الأمر والمضارع حكمه واحد في كل ذلك "يا زيدون لا تخشو غير الله، ويا هند لا تخشي غير الله"، الحكم واحد.

إذًا فالألف عند اتصالها بواو الجماعة أو ياء المخاطبة الألف تُحذف ويُفتح ما قبلها، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

۞



الدرس السادس بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا بكم، في هذه الليلة ليلة الاثنين، الخامس عشر من شهر ربيع الآخر، من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي، في مدينة الرياض، لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس بعد المئة، من دروس [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

في الدرس الماضي بدأنا بالكلام على باب [**نونا التوكيد**] وفي هذه الليلة إن شاء الله تعالى سنكمل الكلام على هذا الباب.

ابن مالك عقد هذا الباب في ألفيته في أربعة عشر بيتًا، في الدرس الماضي شرحنا منها خمسة أبيات ونصف بيت ونشرح الليلة بقية الأبيات إن شاء الله تعالى، نبدأ بقراءة بقية الأبيات، يقول ابن مالك عليه رحمة الله تعالى:

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ وَاقِعًا غَيْرَ اليَا ... وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي ... وَا وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

نَحْـوُ اخْشَـيِنْ يَـا هِنْـدُ بِالكَسْـرِ وَيَـا ... قَـومُ اخْشَـونْ وَاضْـمُمْ وَقِـسْ مُسَـوِّيَا

وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيْفَـةٌ بَعْـدَ الألِـفْ ... لكِـنْ شَـدِيْدَةٌ وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ

وَأَلِفًـا زِدْ قَبْلَهَـا مُؤَكِّـدًا فِعْـلاً ... إلَـى نُـونِ الإنَـاثِ أُسْـنِدَا

وَاحْـذِفْ خَفِيْفَـةً لِسَـاكِنٍ رَدِفَ ... وَبَعْـدَ غَيْـرِ فَتْحَـةٍ إذَا تَقِـفْ

وَارْدُدْ إذَا حَـذَفْتَهَا فِـي الوَقْـفِ مَـا ... مِـنْ أَجْلِهَـا فِـي الوَصْـلِ كَـانَ عُـدِمَا

وَأَبْـدِلَنْهَا بَعْـدَ فَـتْحٍ أَلِفَـا ... وَقْفًـا كَمَـا تَقُـولُ فِـي قِفَـنْ قِفَـا

في الدرس الماضي توقفنا في الشرح في أثناء شرحنا في هذه الأبيات وهي:

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

فَاجْعَلْـهُ مِنْـهُ وَاقِعًـا غَيْـرَ اليَـا ... وَالـوَاوِ يَـاءً كَاسْـعَيَنَّ سَـعْيَا

وَاحْذِفْـهُ مِـنْ رَافِـعِ هَـاتَيْنِ وَفِـي ... وَا وَيَـا شَـكْلٌ مُجَـانِسٌ قُفِـي

نَحْـوُ اخْشَـيِنْ يَـا هِنْـدُ بِالكَسْـرِ وَيَـا ... قَـومُ اخْشَـونْ وَاضْـمُمْ وَقِـسْ مُسَـوِّيَا

وقلنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تكلم في هذه الأبيات على حكم الفعل المعتل الآخر عند اتصاله بنوني التوكيد؛ لأنهم قالوا: تكلم على حكم الفعل مطلقًا عند اتصاله بنونا التوكيد، وقالوا: إن الحكم أن يفتح آخره فتقول: في توكيد اذهب "اذهبن أو اذهبان يا زيد".

وتقول في توكيد الفعل يدعو أو ادعو يا زيد تقول: "ادعون يا زيد" "وارمين يا زيد" "واخشين يا زيد" والقاعدة أنك تفتح ما قبل نوني التوكيد هذه القاعدة.

ثم ذكر بعد ذلك أن هناك أحكام خاصة بالفعل المعتل الآخر، وقرأنا هذه الأبيات، المعتل الآخر إما أن يكون معتلًا آخره بالواو في "يدعو" أو الياء في "يرمي" وهذان تكلمنا عنهما في الدرس الماضي.

بقي الفعل المعتل آخره بالألف " كـ يخشى" في المضارع والأمر "ويرضى"

ونحو ذلك، فنقول: الفعل المعتل آخره بالألف "يخشى ويرضى" إذا اتصلت به واو الجماعة أو ياء المخاطبة فألفه التي في آخره تبقى أم تحذف؟ الجواب: تحذف وتبقى الفتحة قبله دليل عليه كما تقول: "يا زيدون" "يا رجال اخشوا ربكم" "اخشوا" حذفت الألف من "اخشى" وأتيت بواو الجمع "اخشوا ربكم" وفي المؤنث تقول: "يا هند اخشي ربك" حذفنا الألف وأتيت بياء المخاطبة هذا ما يتعلق بإسناد الفعل المعتل الآخر بالألف إلى ياء المخاطبة وهذا درس آخر، لكن لابد من التذكير به.

ثم نأتي إلى الحكم الذي يخصنا في هذا الباب باب نونا التوكيد فنقول: كيف تؤكد هذا الفعل "اخشوا واخشي" بالنون هذا الذي يهمنا الآن.

فإذا أدخلت نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فإنه سيلتقي عندك ساكنان "اخشوْ" الواو ساكنة "اخشيْ" الياء ساكنة ثم تأتي نوني التوكيد وهي ساكنة، إن كانت خفيفة فهي ساكنة وإن كانت ثقيلة فهي نونان أولاهما ساكنة إذًا فيلتقي ساكنان فكيف تخلصت العرب هنا من التقاء الساكنين؟ أثبتت واو الجماعة وضموها، وأثبتوا ياء المخاطبة وكسروها فقالوا: "يا رجال اخشون ربكم" فأثبتوا الواو لم يحذفوها وضموها للتخلص من التقاء الساكنين وتقول: "يا هند اخشَين ربك" فتبقى فتحة الشين دليلًا على آخر الفعل المحذوف وهو الألف.

فإذا قيل لماذا لم تتخلص العرب هنا من التقاء الساكنين على القاعدة؟ لأن القاعدة في التخلص من التقاء الساكنين أنه إذا كان الساكن الأول صحيحًا حُرف بالكسر أو بالفتح أو الضم، فإن كان الساكن الأول معتلًا تخلص من التقاء الساكنين بحذف الأول هذه هي القاعدة العامة وقلنا عدة مرات كيفية التخلص من التقاء الساكنين إذا كان الساكن الأول صحيحًا تقول: "اذهب الآن" "أكرم الرجل" الساكن الأول صحيح وهو النون في أكرم والباء في اذهب كيف تتخلص

من التقاء الساكنين؟ بتحريك الأول تقول: "أكرمِ الرجل" "اذهبِ الآن"

فإذا كان الساكن الأول معتلًا حرف مد أو لين، كما لو قلنا: "أكرموا الرجل" فإنك ستتخلص من التقاء الساكنين بحذف الأول تقول: "أكرمُ الرجل" ستحذف هذه الواو هذه القاعدة.

وهنا ما صارت العرب على القاعدة وإنما تخلصت من التقاء الساكنين بتحريك الواو وبتحريك الياء والسبب في ذلك واضح، وهو عدم الإجحاف بالكلمة بحذف آخرها وهو الألف في "اخشى" وبحذف واو الجماعة التي أسند الفعل إليها، فصار هناك حذفًا وهذا إجحاف، الحذف الواحد لا بأس به لكن حذفان متتاليان في موضع واحد هذا إجحاف بالكلمة لا تكاد تجده في اللغة، وإذا وجد تمنعت العرب منه ولو خالفت بذلك طريقتها المعتادة.

بعد أن شرحنا هذه الأبيات وعرفنا أثر نون التوكيد في آخر الفعل سواء كان هذا الفعل صحيح الآخر أو معتل الآخر على التفصيل المذكور أحب أن نلخص الكلام.

خلاصة كل ذلك يعني: خلاصة أثر نون التوكيد في آخر الفعل، فنقول:

هناك أصلان في هذا الحكم ويستثنى من كل أصل مسألة:

الأصل الأول: أن آخر المؤكد مفتوح لاحظ: "اذهبَنَ يا زيد أو لا تذهبَنَ يا زيد" وهذا قول ابن مالك:

وآخر المؤكد افتح

ويستثنى من ذلك أن يكون الفعل متصلًا بواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإنه حينئذٍ يحرك آخره بما يناسب واو الجماعة فيُضم وبما يناسب ياء المخاطبة فيُكسر فتقول: "اذهبُنَ يا رجال" "واذهبِنَ يا هند" وهذا قول ابن مالك:

وَاشْـــكُلهُ قَبْـلَ مُضْـمَرٍ لَـيْنٍ بِمَـا جَـانَسَ مِـنْ تَحَـرُّك قَـدْ عُلِمَـا

هذا هو الأصل الأول وما يستثنى منه.

الأصل الثاني: أن الضمائر المذكورة التي تدخل على الفعل وهي واو الجماعة وياء المخاطبة والألف اللينة أن هذه الضمائر المذكورة يجب حذفها إن كانت واواً أو ياءً وأما الألف فتبقى هذا هو الأصل، واو الجماعة وياء المخاطبة عند دخول نون التوكيد عليهما يحذفن.

وأما ألف الاثنين عند دخول نون التوكيد عليها تبقى، نحو "يا رجال اذهبُن" "اذهبُن يا رجال" الأصل اذهبوا هذا الأصل الفعل أسند إلى واو الجماعة نؤكده بالنون تحذف واو الجماعة وتضم ما قبلها "اذهبُن يا رجال" وتقول: "اذهبِن يا امرأة" الأصل اذهبي أدخل نون التوكيد تحذف ياء المخاطبة وتكسر ما قبلها "اذهبِن يا امرأة" وتقول: "اذهبانِ يا رجلان" الأصل قبل التوكيد "اذهبا " أدخل نون التوكيد تبقى الألف ما تحذف تقول: "اذهبانِ يا رجلان" وهذا قول ابن مالك:

وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ

فإذا كان الألف لا يحذف فمعنى ذلك أن واو الجماعة وياء المخاطبة يحذفان هذا الأصل الثاني.

ويستثنى من ذلك الفعل المعتل آخره بالألف مثل "يخشى وأخشى" فإن واو الجماعة وياء المخاطبة عند دخول نون التوكيد لا يحذفان، بل يبقيان الواو مضمومة والياء مكسورة تقول: "اخشون يا رجال" تبقي واو الجماعة وتضمها وتقول: "اخشين يا هند" تبقي ياء المخاطبة وتكسرها، وأما ألف الاثنين وقلنا أنها تبقى ولا يتغير شيء تقول: "اخشيانِي يا رجال" وهذا قول ابن مالك:

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

يعني: الفعل المعتل آخره بالألف وإن يكن في آخر الفعل ألف ما حكمه؟

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ وَاقِعًا غَيْرَ اليَا وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

نقول: فاجعله ياءً فاجعل الألف ياءً، رافعًا غير اليا والواو يعني ما لم تتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة، لم تتصل بواو الجماعة وياء المخاطبة وإنما اتصلت بماذا؟ ألف الاثنين كأن تقول "اخشى" ماذا تفعل بالألف في آخر الفعل؟ تقلبها ياءً تقول:"اخشيا" ثم تؤكد "اخشيانِ" قال:

كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

هذه سعى يسعى اسعى هذا المعتل بالألف، وقلبت الألف ياء ثم تأتي نون التوكيد "اسعين سعيا" فهذا حكمه إذا دخلت ألف الاثنين، وإذا دخلت واو الجماعة ياء المخاطبة يقول:

وَاحْذِفهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي

يعني: إذا دخلت واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإنك تحذف الألف "اخشو" أو ياء المخاطبة "اخشي"

وَفِي وَا وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

يقول: إن واو الجماعة أو ياء المخاطبة إذا اتصلتا بالمعتل بالألف فإنهما يبقيان وبحركة مجانسة الواو مضمومة والياء مكسورة ما مثال ذلك؟ تقول: "اخشين يا هند" ياء المخاطبة، "ويا قوم اخشون" يقال: "يا قوم اخشين" أو "يا قوم اخشون" وهذه رواية الألفية.

وتكلمنا على ذلك في باب النداء، نداء المضاف إلى ياء المتكلم مثل:

"صديقي وقومي" لك فيه أوجه إما أن تحذف الياء وتكسر ما قبلها "يا قوم اخشون" أو تحذف الياء وتضع البناء على آخر الكلمة "يا قومُ اخشون"

وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

يقول إن هذا الحكم قياسي فقسه على كل فعل معتل، هذا ما يتعلق بحكم آخر الفعل إذا اتصلت به نون الوقاية.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيْفَـةٌ بَعْـدَ الأَلِـفْ لكِـنْ شَـدِيْدَةٌ وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ

في قوله خفيفة وشديدة روايتان في الألفية بالرفع ولم تبقى خفيفة على أنها فاعل تقع، وبالنصب ولم تقع خفيفة على أنها حال، وفاعل تقع ضمير يعود إلى النون المفهومة مما سبق يعني: ولم تقع النون نون التوكيد خفيفة.

يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت: من الفروق بين نون التوكيد الخفيفة ونون التوكيد الثقيلة: أن الخفيفة لا تقع بعد الألف نحو: توكيدك للفعل "يا زيدان اذهبا" أو "يا زيدان لا تذهبا" إذا أردت أن تؤكد بنون توكيد واقعة بعد ألف كـ توكيدك لـ "يا زيدان اذهبا" أكد الفعل اذهبا بنون التوكيد ستقع بعد ألف أو "يا زيدان لا تذهبا" نون التوكيد ستقع بعد ألف ما الواجب حينئذ؟ يقول: نون التوكيد الخفيفة لا تقع هنا، ما الذي يقع؟

وَكَسْرُهَا أُلِفْ

يعني: تأتي بالشديدة وتكسرها فتقولك "اذهبانِّ يا زيدان، ولا تذهبانِّ يا زيدان" قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ﴾ [يونس:٨٩].

يعني: أنه لا يجوز أن تقول: "اذهبان يا زيدان ولا تذهبان يا زيدان" بنون التوكيد الخفيفة، وعلة المنع هنا التقاء الساكنين على غير حده أي: على غير حد

الالتقاء، التقاء الساكنين له حد، ما معنى له حد؟ يعني: له موضع قياسي، فإذا التقا ساكنان على حد التقاء الساكنين يعني في المواضع التي يطرد فيها التقاء الساكنين فلا بأس بذلك، فإن التقا الساكنان على غير حد التقاء الساكنين يعني: في غير المواضع التي يطرد فيها ذلك وجب منعه والتخلص منه، وما حد التقاء الساكنين يعني: ما المواضع التي يلتقي فيها الساكنين في اللغة العربية؟ هما موضعان:

الموضع الأول: في آخر الكلمة نحو "يعلمون" فإن النون ساكنة والواو ساكنة وهذا جائز، "إذ يعلمون" النون ساكنة والواو ساكنة.

الموضع الثاني: أن يكون الحرف الأول حرف لين والثاني حرفًا مشددًا نحو" الضالين" الساكن الأول الألف والساكن الثاني اللام المشددة وهذا جائز، مثل:﴿ مُدْهَآمَّتَانِ ﴾ [الرحمن:٦٤] وكقولهم: "لويبّة" الياء ساكنة والباء الأولى من الباءين ساكنة "لويبّة" فهذا حد التقاء الساكنين فإذا نظرنا إلى المسألة هنا وأكدنا بالنون الساكنة بعد الألف وقلنا "اضربان يا زيدان" فالنون ساكنة والألف ساكنة على حد التقاء الساكنين يعني: في أحد الموضعين المذكورين؟ لا، التقا الساكنان على غير حده فالضمير يعود على التقاء على غير حد التقاء الساكنين.

وأما إذا أكدنا بالنون الثقيلة وقلنا: "اضربانِّ يا زيدان ولا تضربانِّ يا زيدان" كان ذلك على حد التقاء الساكنين وكان من أوضاع العرب فصار جائزًا.

وما سبق من منع وقوع النون الساكنة بعد الألف هو قول الجمهور وتبعهم هنا كما ترون ابن مالك، وقال الكوفيون ويونس ابن حبيب من البصريين بجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، وحينئذٍ تبقى ساكنة أو تكسر، فتقول: "اذهبانِّ يا زيدان" أو اذهبان يا زيدان" أو لا تذهبان يا زيدان هذا قول الكوفيون ويونس.

واحتجوا بأن التقاء الساكنين هنا على حده يعني: جعلوا من مواضع التقاء

الساكنين أن يكون الساكن الأول حرف لين مطلقًا سواء كان الثاني حرفًا مشددًا أم غير مشدد هذا من مواضع التقاء الساكنين واستشهدوا على ذلك بشواهد منها:

قراءة نافع السمعية ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٢] فسكن الياء والألف قبلها ساكنة، ومنها قراءة ابن زكوان: ﴿لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون﴾ [يونس:٨٩] بالنون المكسورة على أن لا هنا ناهية جازمة والنون المكسورة نون التوكيد.

واستشهدوا أيضًا بقراءة لقوله تعالى: ﴿فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦] وهي "فدمرانهم تدميرا" الألف ألف الاثنين، والنون نون التوكيد الخفيفة كسرت بعد الألف.

واستشهدوا بقراءة: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦]: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] بتخفيف الهمزة الثانية إلى ألف فخففت الثانية إلى ألف فصارت ساكنة والنون ساكنة: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦].

واحتجوا بقراءة جميع القراء في قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم:١] ففيها التقاء الساكنين في وصل الكلام في قوله "كـ" وفي قوله "عـ" واحتجوا بقول العرب:

اِلتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ

فالألف ساكنة ثابتة واللام ساكنة اِلتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ، والذوق الآن لا ينفر من نحو "اذهبان يا زيدان" لا ينفر الذوق من نحو ذلك وخاصة مع هذه الشواهد التي ذكرنا بعضها وإلا فإن هناك شواهد أخرى على التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما حرف لين.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلاً   إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

الفعل المسند إلى نون الإناث يعني: نون النسوة نحو "يا نسوة اضربن" أو "يا طالبات اذهبن" إذا أكدناه بالنون فيجب أن تزاد ألف قبل نون التوكيد لما؟ كيف تفصل بين نون النسوة ونون التوكيد كراهية توالي الأمثال فماذا تقول بتوكيد "يا نسوة اضربن" تقول "اضربنانِ يا نسوة" الفعل اضربن تأتي بنون التوكيد ثم تأتي قبلها بألف فاصلة "اضربنان يا نسوة" "اذهبنان يا طالبات" " لاتهملنان يا معلمات بل اجتهدنان في التدريس" وهكذا.

قلنا إذا أضفنا ألفًا فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فيجب أن تكون نون التوكيد هي الثقيلة؛ لأن الخفيفة عند الجمهور لا تقع بعد الألف، فلا يجوز عندهم أن تقول "اذهبنان يا طالبات" ويجوز عند الكوفيين وينس أن يقال "اذهبنان يا طالبات" بالسكون أو "اذهبنان يا طالبات" بالكسر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْذِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ   وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الشطر حكم نون التوكيد الخفيفة إذا وقع بعدها ساكن يعني: جاء خلفها ساكن يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إذا وقع بعد نون التوكيد الخفيفة متحرك فإنها تثبت تقول "اضربنّ يا زيد" "أكرمن أباك" "اذهبن بسرعة" لا إشكال في ذلك.

وأما إذا وقعت بعدها ساكن فيجب حذفها وإبقاء الفتحة قبلها دليلًا عليها نحو "اضربن الرجل" اضرب مؤكد بنون التوكيد الخفيفة اضربن، الرجل مبدوءة بأل أولها ساكن فإذا وصلنا الكلام فيلتقي ساكنان يعني: جاء بعد نون التوكيد ساكن

فكيف نتخلص من التقاء الساكنين؟ العرب هنا التزمت من التخلص من التقاء الساكنين بحذف النون ولم تكسر النون فماذا تقول؟ تقول: "اضرب الرجل" اضربن تحذف النون وتبقى الفتحة قبلها دليلًا عليها "اضرب الرجل" فإذا قال "اضرب الرجل" فتعرف أنه أكد الفعل بالنون ثم حذف النون.

لكن لو قال "اضرب الرجل" لعرفت أنه أراد "اضرب الرجل" ثم وصل فالتقى ساكنان فكسر الأول "اضرب الرجل" وكذلك تقول "أكرم الأب" في أكرمن ثم حذف النون وقال "أكرم الأب" "اذهب الآن" اذهبن، ولو قال: "اذهب الآن" لأتى بالفعل دون توكيد، وكذلك قول الأضبط السعدي وهو شاعر جاهلي قديم قال:

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُموم سَعَه ... وَالمُسيُ وَالصُبحُ لا فَلاحَ مَعَه
وَلا تُهينَ الفَقيرَ عَلَّكَ أَن ... تَركَعَ يوماً وَالدَهرُ قَد رَفَعَه
قَد يَجمَعُ المالَ غَيرُ آكِلِهِ ... وَيَأكُلُ المالَ غَيرُ مَن جَمَعَه
فَاقبَل مِنَ الدَهرِ ما أَتاكَ بِهِ ... مَن قَرَّ عَيناً بِعَيشِهِ نَفَعَه

والشاهد في قوله: وَلا تُهينَ الفَقيرَ والأصل لا تهينن الفقير ثم حذف نون التوكيد الساكنة وأبقى الفتحة قبلها دليلًا عليها فقال: وَلا تُهينَ الفَقيرَ.

ولو لم يورد نون التوكيد الخفيفة لقال "لا تهن الفقير.

وبعد أن قال ابن مالك:

وَاحْذِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِنٍ رَدِف

قال:

وَبَعْدَ غَيرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ

يعني: احذف النون بعد غير فتحة إذا تقف.

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا
وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

ذكر ابن مالك هنا حكم الوقف على نون التوكيد الخفيفة كيف تقف على نون التوكيد الخفيفة، والخلاصة في ذلك:

أن حكمها حكم التنوين كيف نأخذ هذا التنوين؟ إن وقفت على تنوين الفتح كقولك "رأيت رجلًا" تقلب التنوين ألفًا تقول "رأيت رجلا" وإذا وقفت على تنوين رفع أو نصب كقولك "جاء رجلٌ" او "مررت برجلٍ" ماذا تفعل بالتنوين؟ تحذفه تقول "جاء رجل ومررت برجل" فهذا حكم نون التوكيد الخفيفة عند الوقف.

الخلاصة: أن نون التوكيد الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحًا فتقلبها ألفًا، وإذا كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا فإنك تحذفها هذه القاعدة العامة.

يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إذا وقفت على نون التوكيد الثقيلة وجب أن تقف عليها نونًا ساكنة كـ جميع الحروف المشددة إذا وقفت عليها، كيف تقف على نون التوكيد في قولك "اذهبن يا زيد"؟ اذهبن كل الحروف المشددة إذا وقفت عليها كيف تقف عليها؟ تقف عليها ساكنة، وإذا وقفت عليها ساكنة صارت حرفين أم حرفًا واحدًا؟ حرفًا واحدًا.

مثل "مر زيد بسرعة" قف على الفعل "مر" ماذا تقول؟ "مر" أما إذا وقفت على نون التوكيد الثقيلة؟ فتنظر إلى ما قبلها فإن كان ما قبلها ضمة أو كسرة فإن فيها أمران:

الأول: أن تحذفها أي: تحذف نون التوكيد.

والثاني: أن ترد إلى الكلمة ما حذف من أجل نون التوكيد نحو الوقوف على نون التوكيد في قولك "اذهبُن يا رجال" أو "اذهبِن يا هند" كيف تقف على نون التوكيد هنا؟ "اذهبوا يا رجال" "اذهبي يا هند" ماذا فعلت؟ حذفت نون التوكيد الخفيفة وأعدت ما حذفته من أجل نون التوكيد، وما الذي يحذف من أجل نون التوكيد هذا شرحناه من قبل واو الجماعة وياء المخاطبة فتقول "اذهبوا" وتقول "اذهبي" أما لو أردت أن تقف على نون التوكيد الثقيلة المشددة في "اذهبن يا رجال" واذهبن يا هند" فإنك تقول "اذهبُن" "واذهبِن" وهذا هو قول ابن مالك:

وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذَا تَقِفْ

ما غير الفتحة؟ الضمة والكسرة إذا كان ما قبلها ضمة أو كسرة فإنك تحذفها عند الوقف

وَارْدُدْ إِذَا حَـذَفْتَهَا فِـي الوَقْـفِ مَـا … مِـنْ أَجْلِهَـا فِـي الوَصْـلِ كَـانَ عُـدِمَا

يعني: واو الجماعة وياء المخاطبة، هذا إذا كان ما قبلها ضمة أو كسرة، أما إذا كان قبل نون التوكيد الساكنة فتحة فالحكم أن تقلبها عند الوقف ألفًا تقول في نحو "يا زيد اذهبن واجلسن ولا تهملن دروسك" تفعل نون التوكيد الخفيفة هنا ماذا تقول؟ تقول "يا زيد اذهبا" "يا زيد اجلسا" "يا زيد لا هملا" ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥] وقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢] إذًا الوقف على نون التوكيد في اللغة وفي القرآن، كيف تقف على ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]؟ تقول" لنسفعا" فتقلب ألفًا، وكيف تقف على ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]؟ تقول "وليكونا".

ومن ذلك قول الشاعر:

وإيـــاك والميتـــات لا تقربنهـــا … ولا تعبـــد الشـــيطان والله فاعبـــدا

"والله فاعبدا" القياس أن يقول "والله فاعبدي لو أراد فاعبد فعل أمر مبني على السكون فاعبد ثم أراد أن يحركه من أجل القافية فحركه على أصل التقاء الساكنين بالكسر يقول فاعبدي ولكنه قال فاعبدا؛ لأنه أراد فاعبدن فلما وقف على نون التوكيد الخفيفة قلبها ألفًا.

هذا البيت من قصيدة ابن الأعشى الأكبر ميمون ابن قيس التي مدح بها النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وقدم لينشدها بين يديه ولكن قريشًا منعته من ذلك فامتنع فلم يذهب ولم يسلم.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

مثال ابن مالك "قفا" عند الوقف على قولك "قفن يا زيد" تقول "قفا" وهذا الحكم استعمله ابن مالك في ألفيته في أكثر من موضع ونبهنا على شيء منها كقولك في باب اسم الإشارة في قوله:

وَبِأُوْلَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا ... وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

ما قال انطقي، وقوله فيه:

وَبِهُنَا أَوْ ههُنَا أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

وقوله في باب الابتداء:

وَلاَ يَكُوْنُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

وقوله في باب لا النافية للجنس:

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِ افتحا
مَرْفُوْعًا أوْ مَنْصُوبًا أوْ مُرَكَّبًا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا

وقوله في باب الإضافة:

وَالْثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا   لَمْ يَصْلُحِ إلاَّ ذَاكَ والْلاَّمَ خُذَا

وغير ذلك من الأبيات، ومن أجل ذلك انتقدوا الشيخ خالد الأزهري صاحب التصديق بمضمون التوضيح، وله كتاب مشهور اسمه إعراب الألفية أعرب الألفية كلمة كلمة وهو كتاب مهم لمن أراد أن يطبق على الإعراب، لم يشرحها وإنما فقط أعربها إعرابًا.

قال في إعرابه لقول ابن مالك في باب الحكاية:

وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ   وَالْنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

قال: وأشبعن مؤكدًا بنون التوكيد الخفيفة وهذا غفلة منه عن هذا الحكم النحوي الذي حكاه السيوطي عن النحويين إجماعًا وهو: أن نون التوكيد الخفيفة إذا وقفت عليه تقلب ألفًا.

يتلخص مما سبق أن نون التوكيد الخفيفة تنفرد عن نون التوكيد الثقيلة بأحكام:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف عند من؟ الجمهور.

الثاني: أنه يجب حذفها قبل الساكن إذا وليها الساكن فيجب أن تحذف وأن يفتح ما قبلها.

الثالث: أنها تعطى في الوقف حكم التنوين فتحذف بعد الضمة والكسرة وتقلب ألفًا بعد الفتحة، وهنا ملحوظة في قول امرئ القيس في أول قصيدته المشهورة المعلقة ماذا قال:

قفا نبك من ذِكرى حبيب ومنزل   بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَوْملِ

اختلفوا في تخريج قوله قفا فإنه يخاطب واحد فضمن هذه الأقوال أنه أراد "قفن" بنون التوكيد الخفيفة ثم وقف عليها فقال "قفا" ثم عامل الوقف معاملة

الأصل وهذا أيضًا نبهنا عليه يجوز للمتكلم خاصة المرتجل أن يعامل الوقف معاملة الوصل أو يعامل الوصل معاملة الوقف فقال:

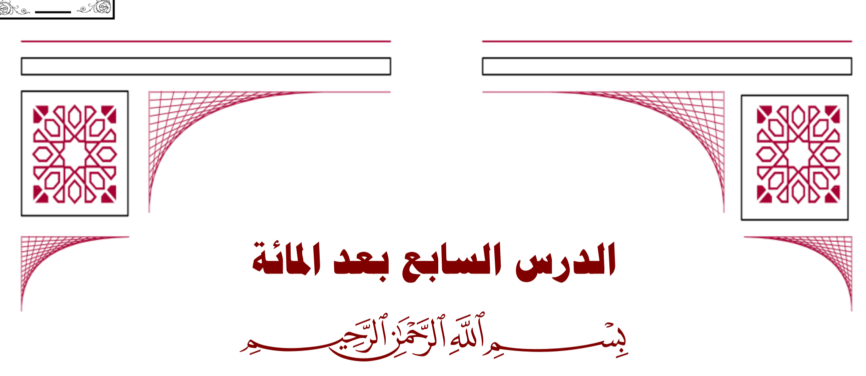
قفا نبك من ذِكرى حبيب ومنزل   بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَوْملِ

ومثل ذلك قيل في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق:٢٤] فقيل إن المراد ألقين بنون التوكيد الخفيفة وعند الوقف صارت ألقيا ثم عومل الوصل معاملة الوقف فصارت ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق:٢٤]

فهذا ما يتعلق بهذا الباب باب نونا التوكيد.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس السابع بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم وبارك فيكم، في هذه الليلة الطيبة ليلة الاثنين، السابع والعشرين من شهر جمادى الأولى، أو أول ليلة في مُحرم، من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة وألف، نعقد بحمد الله وتوفيقه في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، الدرس السابع بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

وكنا قد توقفنا في آخر درس عند بداية باب ما لا ينصرف نستعين بالله عَزَّوَجَلَّ ونبدأ في هذا الدرس بهذا الباب

باب ما لا ينصرف.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية أخذ هذا الباب في سبعة وعشرين بيتًا، نقرأ ما تيسر منها مما نظن أننا سنشرحه في هذه الليلة إن شاء الله تعالى.

قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٤٩. الصَّــرْفُ تَنْــوِيْنٌ أَتَــى مُبَيِّنَــا ... مَعْنًــى بِــهِ يَكُــونُ الاسْــمُ أَمْكَنَــا

٦٥٠. فَــأَلِفُ التَّأْنِيْــثِ مُطْلَقًــا مَنَــعْ ... صَــرْفَ الَّــذِي حَــوَاهُ كَيْفَمَــا وَقَــعْ

٦٥١. وَزَائِدَا فَعْلاَنَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ
٦٥٢. وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ مَمْنُوعِ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلاَ
٦٥٣. وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّةْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ
٦٥٤. فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
٦٥٥. وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا
٦٥٦. وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ
٦٥٧. وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا
٦٥٨. وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ
٦٥٩. وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي
٦٦٠. وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ
٦٦١. وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

هذا الباب سماه ابن مالك كما سمعتم ما لا ينصرف ويسمى الممنوع من الصرف، ويسمى غير المنصرف، ويسمى غير المصروف، ويسمى ما لا يجري كل هذه التعبيرات يطلقها النحويون على هذا الباب.

وهذا الباب عند جميع النحويين هو من أبواب النحو وليس من أبواب التصريف؛ لتعلقه وأثره الواضح بالإعراب، ونصصنا على ذلك بأن النوع السابق وهو باب نونا التوكيد ذكرنا أن فيه اختلاف فبعضهم يذكره في أبواب التصريف، وبعضهم يذكره في أبواب النحو.

وقبل أن نبدأ بشرح أبيات ابن مالك عليه رحمة الله نقدم بمقدمة مهمة في هذا الباب باب ما لا ينصرف فنقول:

هذا الباب خاص بالأسماء فهي التي قد تنصرف وهي التي لا تنصرف، وذلك أن الاسم إما أن يشبه الحرف، وإما أن يشبه الفعل، وإما أن يخلف من شبه الحرف

والفعل، فإذا أشبه الاسم الحرف ماذا يحدث له؟ يُبنى، ويسمى حينئذ الاسم المبني؛ لأنه لا تتغير حركة آخره فشبهوه بالجدار المبني الذي لا يتغير.

ويسمى أيضًا اسمًا غير متمكن يعني: غير متمكن في باب الاسمية؛ بسبب شبهه بالحرف؛ ولأنه أشبه الحرف حرم الإعراب فنُقل من الإعراب إلى البناء.

والاسم إذا أشبه الفعل ماذا يحدث له؟ يبقى معربًا أم ينقل إلى البناء؟ يبقى معربًا إلا أنه يمنع من الصرف، ويسمى الممنوع من الصرف، ويسمى أيضًا متمكنًا غير أمكن، اسم متمكن في الاسمية لكنه متمكن غير أمكن؛ بسبب شبهه بالفعل؛ لأنه فقد بعض خصائص الأسماء بسبب شبهه بالفعل، ولذا يأخذ بعض الإعراب يأخذ الضمة في الرفع، ويأخذ الفتحة في النصب، ثم نلحق الجر بالنصب بالفتحة ولكنه يُحرم من الكسرة، الكسرة الخاصة بالاسم؛ لأن الكسرة علامة الجر، والجر مختصًا بالأسماء فحرموه الكسرة التي هي علامة الجر الذي هو مختص بالأسماء، ومنعوه مع ذلك التنوين والتنوين زينة الأسماء.

وسبق شرح لذلك أيضًا في باب المعرب والمبني، والاسم إذا خلص من شبه الحرف والفعل لم يشبه الحرف ولم يشبه الفعل فإنه يُعرب ويُصلح، ويسمى حينئذ اسمًا متمكنًا أمكن متمكنًا في باب الاسمية تمكنًا أمكن؛ لأنه متمتع بجميع خصائص الأسماء بسبب خلوه من مشابهة غير الأسماء، ولذا يأخذ كل الإعراب الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر ويأخذ مع ذلك زينة الأسماء وهي التنوين.

إذًا الاسم المبني يخرج عن الأسماء المعربة، وأما الاسم المتمكن بنوعيه فهو معرب إلا أن المتمكن الأمكن يتمتع بكل خصائص الاسم، والمتمكن غير الأمكن يُحرم من الجر بالكسرة، ومن التنوين.

وهذا كله يدل على أن العرب كانت تعمل العقل في لغتها، والعقل غير المنطق العقل موجود في كل الناس ويدخل في الأمور الحياتية، فلا غرابة في أن يدخل العقل في اللغة فإن الاسم إذا بقي في حضرة الأسماء ولم يتشبه بغيرها كان مستحقًا لكل خصائص الاسم، ولكن إذا خرج يتشبه بغير الأسماء هذا يستحق أن يعاقب على حسب تشبهه، إن تشبه بشيء قريب تشبه بالفعل عوقب عقابًا يسيرًا، بقي في الإعراب لكن مُنع الكسرة والتنوين، وإن ذهب يتشبه بالحرف والحرف بعيد عوقب بحرمانه من الإعراب كله والله أعلم.

هذه مقدمة نافعة في أول هذا الباب وهناك مقدمة أخرى نلخص فيها هذا الباب قبل أن نبدأ بشرحه تفصيلًا، باب الأسماء الممنوعة من الصرف.

الأسماء الممنوعة من الصرف كم؟ اثنا عشر اسمًا، اسمان يمنعان لعلة واحدة وهما:

الأول: المختوم بألف التأنيث.

الثاني: وصيغ منتهى الجموع، هذان يمنعان لعلة واحدة.

وثلاثة أسماء تمنع لعلتين إحداهما الوصفية: ما هذه الأسماء الثلاثة التي تمنع لعلتين إحداهما الوصفية؟

الأول: الوصف على وزن فعلان.

الثاني: الوصف ووزن أفعل، الوصف إذا كان على وزن أفعل.

والثالث: الوصف المعدول، الوصف والعدل.

اثنان وثلاثة فالمجموع خمسة، يبقى سبعة أسماء، سبعة أسماء تمنع لعلتين إحداهما العلمية وهي:

الأول: العلم المركب تركيب مزج.

الثاني: العلم المختوم بألف ونون زائدتين.

الثالث: العلم المؤنث.

الرابع: العلم الأعجمي.

الخامس: العلم ووزن الفعل.

السادس: العلم المختوم بألف الإلحاق.

السابع: العلم المعدول.

وسيأتي شرح لكل اسم من هذه الأسماء عندما يذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته رتب الأسماء الممنوعة من الصرف الترتيب الذي ذكرناه الآن، إلا أنه سيؤخر صيغ منتهى الجموع بعد ما يمنع لعلتين إحداهما الوصفية، يعني: فقط في صيغ منتهى الجموع هي التي غيَّر مكانها المعتاد.

ما الغرض في هذا الباب، ابن مالك ماذا يريد أن يبين لنا في هذا الباب باب الممنوع من الصرف؟ يريد أن يبين الأسماء الممنوعة من الصرف يعدها عدًا، ولا يريد أن يبين كيفية إعرابها كيف تُعرب ما علامة إعرابها؛ لأن هذا قد سبق في باب المعرب والمبني عندما تكلمنا على علامات الإعراب، وتكلمنا هناك على أن الممنوع من الصرف علامة رفعه الضمة، وعلامة نصبه الفتحة، وعلامة جره الفتحة، إلا أن يُحلى بأل أو يضاف فإنه يجر بالكسرة فهذا هو الغرض من هذا الباب.

الآن نستعن بالله ونبدأ بقراءة الأبيات بيتًا.. بيتًا مع شرح ما تيسر منها، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الصَّــــرْفُ تَنْـــوِيْنٌ أَتَـــى مُبَيِّنَـــا مَعْنًـــى بِـــهِ يَكُـــونُ الاسْـــمُ أَمْكَنَـــا

الصرف هو تنوين أتى مبينًا لمعنىً به يكون الاسم أمكن، يعني: متمكن أمكن، ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الصرف الذي تمنع منه الأسماء الممنوعة من الصرف ما هذا الصرف؟ يعني: المراد بالصرف الذي تمنع منه هذه الأسماء هو تنوين التمكين، هو تنوين يدل على أن الاسم متمكن أمكن في باب الاسمية، هو تنوين يدل على تمكن الاسم في الاسمية لمعنىً فيه، ما هذا المعنى في الاسم الذي جعله متمكنًا أمكن؟ هو خلوه من مشابهة الفعل والحرف، كتنوين "زيدًا، وزيدٌ، وزيدٍ" "وبابٌ، وجالسٌ، وجلوسٌ" التنوين في كل ذلك تنوين تمكين يدل على أن هذه الأسماء متمكنة في الاسمية يعني: ما تشبه الأسماء ولا تشبه الأفعال.

ومن تنوين التمكين تنوين نحو "قاضٍ" التنوين الذي في "قاضٍ" هذا تنوين تمكين يدل على أن الاسم مصروف وذلك؛ لأن أصله "قاضيٌ" نحو "جالسٌ" ثم قدرت الضمة؛ لثقلها قدرت يعني: منعت من الظهور فسكنت الياء، "قاضي" صارت الياء ساكنة فالتقت الياء الساكنة بالتنوين الساكن؛ لأن التنوين كما تعرفون نون ساكنة "محمد" محمدُ، هات تنوين بعد الضمة محمدٌ فالتقت الياء الساكنة في قاضي بالتنوين وهو ساكن فالتقى ساكنان نتخلص من التقاء الساكنين بحذف الياء، والتنوين حذف أو باقي؟ باقي تنوين التمكين باقي.

والتنوين من طبيعته أنه يلحق ماذا من الكلمة؟ يلحق آخر حركة في الكلمة "محمدٌ" التنوين نون ساكنة بعد ضمة الدال، التنوين لا علاقة له بالإعراب أبدًا، الإعراب علاقته بالضمة "محمدُ"، أما تنوين هذه النون الساكنة يزين فقط زينة للأسماء.

فقاضيٌ سكنت الياء فالتقت ساكنة بالتنوين فحذفت الياء، ما الذي بقي في آخر الكلمة؟ الضاد وحركتها الكسر، إذًا التنوين الذي بقي الآن هاته واجعله بعد كسرة

الضاد؛ لأنه يلحق آخر حركة في الاسم فتقول: "قاضي" "قاضٍ" "جاء قاضٍ" قاضٍ فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة الياء، الضمة المقدرة على الياء، أما كسرة الضاد فلا علاقة لها بالإعراب، والتنوين لا علاقة له بالإعراب، وإنما حركة مقدرة كما سبق ذلك في الإعراب المقدر.

هذا هو تنوين التمكين، بخلاف تنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين التنكير، هذه كلها تنوينات ولكنها لا تدل على تمكن الاسم في الاسمية، وإنما هي تنوينات أخرى، فتنوين المقابلة أين يقع؟ يدخل على ماذا؟ على جمع المؤنث السالم، التنوين الذي يدخل على جمع المؤنث السالم ليس بتنوين تمكين، وإنما هو تنوين مقابلة، نحو "فاطمات ومعلمات"

لماذا قالوا تنوين مقابلة؟ لو قلنا "جاء محمدُ" ما علامة الرفع؟ ضمة محمدُ ثم يأتي التنوين زينة الاسم "جاء محمدٌ" آخر محمد ماذا عليه؟ عليه الضمة علامة الإعراب والتنوين زينة الاسماء.

ثني تقول: "جاء محمدان" الألف هذه علامة الإعراب تقابل الضمة علامة الإعراب، والنون في محمدان ما قصتها؟ لماذا أتت بها العرب؟ مقابل التنوين في المفرد لكي تبقى زينة الأسماء فيها، وفي الجمع تقول:"جاء محمدون أو المحمدون" أين علامة الإعراب في المحمدون؟ الواو تقابل الضمة في محمدُ، والنون في محمدون هذه ما قصتها؟ مقابل التنوين، وبعضهم يقول: إن النون في التثنية ونون الجمع هو التنوين.

فإذا جئنا إلى جمع المؤنث السالم فقلنا مثلًا في "هند" "هندات" الألف والتاء هل لهما علاقة بالإعراب؟ لا، ما يتغيران بعلامة الإعراب علامة الإعراب تتغير بالإعراب، أما الألف والتاء مجرد حروف جمع لا علاقة لها بالإعراب، أين الإعراب؟ بالضمة "جاءت هنداتُ" والتنوين الذي في "هنداتٌ" ماذا نقول عنه

وهذا لا نسميه تنوين تمكين؛ لأن الجمع في الأصل لا يلحقه التنوين التنوين للمفرد، وإنما المثنى يدخله النون، والجمع يدخله النون، فإذا جئت إلى هنداتٍ فالتنوين الذي في هندات يقابل النون التي في جمع المذكر، مجرد مقابلة للنون الذي في جمع المذكر من باب العدل؛ لكي لا يكون هناك هاضم للمؤنث على جلب المذكر العربية تعدل بين ألفاظها دائمًا.

إن أردت دليلًا أوضح نأتي إلى "فاطمة" ففاطمة تقول فيها "جاءت فاطمةُ" أم "جاءت فاطمةٌ" على المؤنث يعني: ممنوعة من الصرف يعني: ما تنون تقول "جاءت فاطمةُ" عليها ضمة واحدة فقط وحجبت من التنوين لما ذكرنا سابقًا.

اجمع فاطمة جمعًا مؤنثًا سالمًا ماذا تقول؟ "فاطمات" "جاءت فاطماتٌ" ما هذا التنوين في فاطماتٌ؟ هل تقول إنه مقابلة بتنوين المفرد؟ لا؛ لأن المفرد ما فيه تنوين، ما هذا التنوين في فاطمات؟ هذا مقابل للنون في جمع المذكر السالم للمعادلة والمقابلة.

وإن أردت دليلًا أقوى مما سبق أيضًا نأتي إلى نحو "عرفات" علم موضع معروف تسمى "عرفة" وتسمى "عرفات" فإن سميتها بعرفات فهي علم مؤنث فحقها أن تصرف أو تمنع من الصرف؟ حقها أن تمنع من الصرف ومع ذلك تجد أن العرب تنونها، إذا سمي بجمع المؤنث السالم يعني: أخذت جمع مؤنث سالم وجعلته علمًا على شيء معين بنتك مثلًا، "جاءت بنت" فما سميتها فاطمة سميتها "نعمات" أو سميتها حسنات" مثلًا وهذا الموضع سمي "بعرفات" أو موضع في الشام يسمى "أدرعات" هذا جمع مؤنث سالم أصله ثم نقل ليكون علمًا على شيء فحينئذ ننون ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ [البقرة:١٩٨] ما هذا التنوين الذي في عرفات؟ ليست من التمكين، وإنما هو التنوين الموجود في جمع المؤنث السالم، والتنوين الذي في جمع المؤنث السالم يقابل النون التي في جمع المذكر

السالم وهكذا كل الأمور مترابطة وكلها تتساند لتدل على صحة هذا الأمر.

قلنا الصرف عند ابن مالك هو تنوين التمكين وهو قياسًا من المقابلة الذي يأتي في جمع المؤنث السالم، وخلاف تنوين العوض، وتنوين التنكير.

تنوين العوض هو الذي يدخل على الممنوع من الصرف المنقوص نحو "جواري" "ونوادي" "وغواشي" تقول "جاءت جوارٍ ومررت بجوارٍ" فإذا وقفت تقول "جاءت جوار ومررت بجوار" قال تعالى: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٍۚ﴾ [الأعراف:٤١] وإذا وصلت تقول "غواشٍ".

فما هذا التنوين في قولك "هذه جوارٍ ومررت بجوارٍ"؟ لا نقول إنه تنوين التمكين؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف وإنما نقول هو تنوين عوض عن الياء المحذوفة من جواري، وفرقنا بين جواري والقاضي فالتنوين الذي في قاضٍ تمكين؛ لأنه ليس ممنوع من الصرف، والتنوين الذي في جوارٍ عوض؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف.

يبقى تنوين التنكير وهو الذي يدخل على الاسم المبني المنكَّر "كسيبويه" سيبويه" مبني على الكسر تقول "قال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه كذا وكذا" "أنا أحب سيبويه" وهكذا يريد رجلًا بعينه علمًا، فإذا نكرته فأردت بكلمة "سيبويه" نحوي ما أردت شخصًا معينًا اسمه سيبويه وإنما أردت نحوي فإنك تقول "جاء سيبويه وسيبويه آخر" يعني: "جاء سيبويه هذا الرجل الذي اسمه سيبويه ونحويٌ آخر" وهكذا تقول "جاء إبراهيم وإبراهيم آخر" يعني: ورجل آخر.

ومن ذلك قولهم "لكل فرعونٍ موسىً" لا يريد بفرعون هنا فرعون المعروف، ولا بموسى النبي المعروف، وإنما يريدون لكل جبارٍ قهارٌ إذًا يريدون معنى التنكير فلهذا دخل هنا التنوين.

ومن ذلك التنوين الذي يدخل على أسماء الأفعال وهي مبنية كما عرفنا تقول "صه" وتقول "صهٍ" إن قلت "صه" فعرفنا أنها معرفة يعني: اسكت السكوت المعهود الذي تتكلم فيه الآن، تتكلم بأمر معين فتقول له "صه يا محمد" يعني: اسكت السكوت المعهود عن هذا الكلام، وإذا قلت صهٍ فنونت فهو نكرة يعني: اسكت سكوتًا مطلقًا عن كل شيء عن هذا الكلام وعن غيره، وهذه من أنواع التنوين وعرفنا منها تنوين التمكين.

قال ابن مالك وما سبقه من العلماء الذين قالوا: إن الصرف معناه تنوين التمكين قالوا: إن هذه الأسماء لما تشبهت بالأفعال منعت الصرف أي: تنوين التمكين، ثم لحق ذلك وتبعه المنع من الجر بالكسرة.

وقال آخرون: بل الصرف الذي منعت منه هذه الأسماء هو مجموع التنوين والجر بالكسرة، فالمسألة فيها قولان ولا نفصل فيها إلا أن قول المحققين وهو الصحيح الأول: أن الكلمة منعت من التنوين.

ثم بعد ذلك منعت من الجر بالكسرة تبعًا، يعني: المنع من التنوين أصالة والمنع من الجر بالكسرة تبعًا، فنكتفي بدليل واحد على صحة هذا القول وهو: أنك لو صرفت الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية مثلًا في حالة الجر كنت تقول مثلًا في الشعر:

"سلمت على إبراهيمَ" ثم اضطررت إلى تنوينه؛ لكي لا ينكسر الشعر كنت تقول "سلمت على إبراهيمًا أم سلمت على إبراهيمٍ"؟ تقول "سلمت على إبراهيمٍ"

قال الشاعر:

ولقد دخلت الخدر خدر عنيزةٍ

عنيزةٍ اسم امرأة في الأصل خدر عنيزةَ فلم يقل "عنيزةً" مع أن الوزن يستقيم "عنيزةً أو عنيزةٍ" إلا أن العرب دائمًا إذا صرفوه أعادوا الجر "عنيزةٍ" فقالوا: إن الكلمة لما عاد إليها التنوين عاد إليها الجر بالكسرة.

ولو كان الصرف الذي منعت منه هذه الأسماء هو مجموع التنوين والجر بالكسرة لكان الواجب في الضرورة أن تقدر بقدرها، والضرورة ما الذي يكفي فيها ليستقيم الوزن؟ أن تنون، فتقول "خدر عنيزةً" ليستقيم البيت ولا ينكسر، ويبقى الجزء الثاني الذي حذف فيه الكلمة باقيًا، لكن على قول المحققين ممنوعة من التنوين والجر تبعًا فلما عاد التنوين وهو الأصل عاد التبع.

فابن مالك في هذا البيت يقول:

الاسم المنصرف هو الذي يدخل عليه تنوين التمكين، ومفهوم المخالفة أن الاسم الذي لا ينصرف هو الاسم الذي لا يدخله تنوين التمكين، ثم بدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر الأسماء الممنوعة من الصرف اسمًا اسمًا فقال:

فَــأَلِفُ التَّأْنِيْـــثِ مُطْلَقًـــا مَنَـــعْ … صَــرْفَ الَّــذِي حَــوَاهُ كَيْفَمَــا وَقَــعْ

أبيات ابن مالك في هذا الباب باب الممنوع من الصرف من أسهل الأبيات في ألفيته.

فَــأَلِفُ التَّأْنِيْـــثِ مُطْلَقًـــا مَنَـــعْ … صَــرْفَ الَّــذِي حَــوَاهُ كَيْفَمَــا وَقَــعْ

هذا هو الاسم الأول من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو الاسم المختوم بألف التأنيث يقول:

ألف التأنيث تمنع الاسم المختوم بها من الصرف مطلقًا، يعني: على كل حال سواء كانت مكسورة نحو "حُبلى وعطشى" أم ممدودة نحو "حمراء وصحراء" وسواء أكان الاسم نكرة كما سبق أم كان معرفة نحو "رضوى" علم على جبل في

المدينة، "وهيفا" علم امرأة، وسواء أكان الاسم مؤنثًا كـأغلب الأمثلة السابقة "عطشى وحمرى" أم كان مذكرًا كـ "رضوى" "وزكريا" المد وعدم المد وهو منصرف على الحالين مع أنه مذكر، وسواء أكان الاسم مفردًا كجميع الأمثلة السابقة، أم كان جمعًا نحو "جرحى ومرضى وأصدقاء وعلماء" وسواء أكان الاسم وصفًا نحو "حبلى" وعطشى وحمراء" أم كان اسمًا غير وصف مثل "رضوى وصحراء" فألف التأنيث تمنع الاسم المختوم بها مطلقًا على كل حال فلهذا قلنا من قبل أن الاسم المختوم بألف التأنيث يمنع من الصرف لعلة واحدة وهي كونه مختومًا بألف التأنيث.

وهنا فائدة مهمة: ستسألون عنها وهي: كيف نعرف أن الألف ألف تأنيث؟ نقول: الألف إجمالًا نوعان، وتفصيلًا أربعة أنواع؛ لأن الألف في العربية إما أن تكون منقلبة عن أصل، وإما أن تكون زائدة إذًا نوعان، والزائدة لماذا تزاد؟ إما أن تزاد للتأنيث، وإما أن تزاد للإلحاق، وإما أن تزاد لمجرد التكسير يعني: تكسير حروف الكلمة.

فالألف نوعان: إجمالًا منقلبة عن أصل وزائدة.

وأربعة أنواع تفصيلًا: منقلبة عن أصل، وزائدة للتأنيث، وزائدة للإلحاق، وزائدة للتكسير.

فالألف الثالثة: منقلبة عن أصلٍ قطعًا لا تكون غير ذلك متى ما وقعت الألف ثالثة فليست زائدة بل هي منقلبة عن أصل، والأصل إما واو وإما ياء نحو "عصا ورحى" تقول "هذا عصىً" "وهذه رحىً" كما رأيت نوّنا؛ لأن الألف فيها ليست ألف تأنيث فليست ممنوعة من الصرف قال تعالى:﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] فنون؛ لأن الكلمة ليست ممنوعة من الصرف.

وغير الثالثة يعني: الرابعة التي وقعت رابعة أو خامسة أو سادسة غير الثالثة إن قام دليل على أنها منقلبة عن أصلٍ فهي منقلبة عن أصلٍ، والدليل غالبًا هو الفعل المضارع، وتكون منقلبة هنا كما ذكرنا عن واوٍ أو ياءٍ نحو "ملهىً" ملهى" من الفعل المضارع "يلهو" إذًا الألف في "ملهى" هي الواو في "يلهو" إذًا الألف منقلبة عن الواو زائدة أم منقلبة عن أصل، وبعضهم يسمي المنقلبة عن أصل يسميها أصلية لا إشكال في ذلك إذا قال أصلية يعني: منقلبة عن أصل، فتقول "هذا ملهىً كبير أو تقول هذا ملهىً كبير"؟ تقول: "هذا ملهىَ كبير"؟ تقول "هذا ملهىً كبير" لأن الألف ليست للتأنيث كلمة مصروفة ومنونة، ونحو "مصطفى" مصروف أم منون؟ من "يصفو" إذًا "هذا مصطفىً" سواء كان علم على رجل أو كان صفة، كذلك "مستدعى" من "يدعو" "هذا مستدعىً" كذلك "مرمى ومسعى ومستشفى" كلها من "يرمي ويسعى سعيًا ويشفي" تقول "هذا مرمىً وهذا مسعىً وهذا مستشفىً كبير" وبعض الناس أصبح يُخطئُ في مستشفى خطأً غريبًا، وهو أنه يؤنثه يقول "هذه مستشفى" من أين دخل عليه الوهم؟ ظن أن الألف ألف تأنيث فصار يقول "هذه مستشفى" والمستشفى مذكر والألف فيه ليست للتأنيث بل منقلبة عن أصل تقول "هذا مستشفى كبير" فإن قام دليل على الألف منقلبة عن أصل فهي كذلك، وإن لم يقم دليل على أن الألف منقلبة عن أصل هنا سنتعمق قليلًا:

إن لم يقم دليل على أن الألف منقلبة عن أصل فننظر هل الكلمة جاءت على وزن من أوزان التأنيث وهي محصورة ستأتي في باب مستقل في الألفية واسمه التأنيث هل الكلمة جاءت على وزن من أوزان التأنيث أم لا؟ فإن جاءت على وزن من أوزان التأنيث ننظر هل سمع فيها التنوين أم لم يسمع فيها التنوين، فإن جاءت على وزن من أوزان التأنيث ولم يسمع فيها التنوين فهي ألف تأنيث وهذا هو

الأغلب فيها، فإن جاءت على وزن من أوزان التأنيث وسمع فيها التنوين أو جاءت على وزن ليس من أوزان التأنيث فالألف للإلحاق وهذا قليل متى يقولون بها؟ إذا رأوا الألف زائدة ليست أصلية زائدة ومع ذلك منونة فيقولون الألف للإلحاق، فمثل "ذكرى" الألف زائدة للتأنيث؛ لأنه من "ذكر" إذًا فالألف زائدة، وعلى وزن من أوزان التأنيث "ذكرى وسلمى وليلى وعطشى" إلى آخره.

ثم إن العرب قالت مثلًا "هذه معزىً" تعرفون المعزى من الماعز تقول "هذه معزىً" ينونون ومع ذلك أن الألف في "معزى" ليست للتأنيث وإنما هي للإلحاق وسمع التأنيث بها ولكنها قليلة، ومن ذلك "دفرى" أول ما يعرف في الإنسان أو في البعير هو الذكرى عظم فوق الأذن "دفرىً"، وكذلك "علقًا" نبت، إذًا متى تكون الألف للتأنيث؟ ألا تكون ثالثة، وأن تكون زائدة، وزائدة على وزن من أوزان التأنيث.

بقي حالة واحدة، وهي أن تأتي الألف سادسة، ولم يوجد دليل على أنها أصلية فهي للإلحاق قولًا واحدًا، وهذا قليل جدًّا كقولهم "قبعثرى" "هذا رجل قبعثرىً" إذا كان رجلًا طويلًا ضخمًا في اللغة نقول "هذا رجل قبعثرىً".

الخلاصة: أن الألف الثالثة لا تكون إلا أصلية، وأن ألف التأنيث لابد أن تكون زائدة وأن تكون بوزن من أوزان التأنيث، التي ستأتي في قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والاشتهار في مباني الأولى يبديه وزن أربى والطولى

إلى آخره....

كل ذلك لكي لا تظن أن كل ألف هي للتأنيث، بل الألف قد تكون أصلية وهذا كثير، وقد تكون للتأنيث وهذا كثير، وقد تكون للإلحاق وهذا قليل، وقد تكون للتكسير وهذا نادر.

إذًا أنت تركز على النوعين الأولين؛ لأنهما كثيران فانتبه، تنظر للفعل المضارع هل آخره واو أو ياء، وهذا يدل على أن الألف أصلية يعني: منقلبة عن أصل، فإن لم يكن مضارع مختوم بواو أو ياء فمعنى ذلك أن الألف زائدة كما قلنا قبل قليل مثلًا في كلمة "مرمى" من "يرمي" أما كلمة "ذكرى" من "ذكر" وهكذا.

كل هذا الكلام على الألف هو يتعلق بالأفعال وبالأسماء المعربة، أما الحروف والأسماء المبنية فإن الألف قد تأتي فيها أصلًا ليست منقلبة عن أصل قد تأتي أصلًا وعرفنا أن الأفعال والأسماء المعربة لا تأتي الألف فيها أصلية أبدًا إما منقلبة عن أصل وإما زائدة، أما الحروف والأسماء المبنية فإن الحروف تأتي فيها أصلًا، فالحروف كالألف في "ماء ولا" هذه ألف أصلية لا نقول إنها منقلبة عن شيء آخر وزائدة.

والأسماء المبنية كالألف في "مهما ومتى" هذه ألفات أصلية ليست منقلبة ولا زائدة هذا ما يتعلق بشرح قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَـــأَلِفُ التَّأْنِيْـــثِ مُطْلَقًـــا مَنَـــعْ ... صَـرْفَ الَّـذِي حَـوَاهُ كَيْفَمَـا وَقَـعْ

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَزَائِـدَا فَعْـلاَنَ فِـي وَصْـف سَـلِمْ ... مِــنْ أَنْ يُــرَى بِتَــاء تَأْنِيْــثٍ خُــتِمْ

هذا هو الاسم الثاني من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو الوصف الذي على وزن فعلان، وهو ممنوع لعلتين:

العلة الأولى: الوصفية.

العلة الثانية: وزن فعلان.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يمنع الاسم من الصرف لعلتين وهما:

العلة الأولى: أن يكون على وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين، هذا الوزن

فعلان لابد أن تكون الفاء مسكونة ليست مكسورة ولا مضمومة وتكون العين ساكنة ليست متحركة.

والعلة الثانية: وفعلان هذا يشترط فيه أن يكون وصفًا مؤنثًا بغير التاء وهذا قوله:

سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاء تَأْنِيْثٍ خُتِمْ

يعني: يشترط في فعلان إذا أردت أن تؤنثه أن لا يكون مما يؤنث بالتاء، وإنما يؤنث بغير ذلك نحو "عطشىً" مؤنثه "عطشى" لا يقال "عطشانة" بل "عطشان وعطشى" هذا ممنوع من الصرف و"سكران" وكذلك "غضبان" ومؤنثه "غضبى" لا "غضبانة" فهذا هو المشهور في اللغة.

وجاءت في لغات قليلة عن بعض العرب أنهم يؤنثون دائمًا بالتاء إلا أنها لغة ضعيفة، أما أغلب فعلان فإنه كما رأيتم يؤنث على فعلى "عطشى"، إلا كلمات قليلة أنثوها بتاء فحينئذٍ تنون تصرف، مثل قولهم: "رجل سيفان" يعني" هو طويل "وامرأة سيفانة" ما قالوا "سيفىَ" "رجل سيفان وامرأة سيفانة" فهذا مصروف.

وكقولهم "ندمان" من المنادمة هذا الذي ينادمك في المجلس الذي ينادم في المجلس يعني: يتكلم معك هذا يسمى منادم، يقال "نديم ويقال" ندمان" فندمان من المنادمة وهي الحوار في المجلس يقال "رجل ندمان وامرأة ندمانة" فيصرف، بخلاف ندمان من الندم فإنهم يقولون "رجل ندمان وامرأة ندمى" فيمنع من الصرف.

وأما "ريحان" اسم النبات العطري وهو مصروف أم ممنوع؟ مصروف وهو على وزن فعلان إلا أنه ليس وصفًا، هو اسم نبات ليس وصفًا فهذا مصروف؛ لأنه اسم نقول "هذا ريحان" "وسرحان" وهو اسم من أسماء الذئب مصروف أم

ممنوع؟ مصروف؛ لأنه اسم لا وصف، ولأنه ليس على وزن فعلان، وإنما على وزن فِعلان "سِرحان".

قلنا الأصل والأكثر أن يكون المؤنث فعلان على فعلى، ومجيء مؤنثه على فعلانة هذا قليل، وحصره بعض العلماء وصاغوا بها قرابة العشر كلمات أو أكثر على حسب الخلاف وأكثرها كلمات من الغريب، وذكرنا قبل ذلك أشهرها.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا
وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّةْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ
فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا

هذا هو الاسم الثالث من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو الوصف الذي على وزن أفعل، ويمنع لعلتين:

الأولى: الوصفية.

والثانية: كونه على وزن أفعل نحو "أكبر وأصغر" "وأحسن وأجمل وأقبح" "وأحمر وأخضر وأزرق" إلى غير ذلك.

وذكر ابن مالك أنه يشترط في أفعل ما يشترط في فعلان، وهو ألا يكون مؤنثه بالتاء، وهذا قوله:

مَمْنُوع تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا

فتأنيثه إما أن يكون على فعلاء "كأحمر" مؤنثه "حمراء" لا "أحمرة" وإما أن يكون مؤنثه على فُعلى نحو "أكبر" مؤنثه "كبرى" لا "أكبرة".

فإن كان مؤنث أفعل بالتاء أفعله وهو مصروف أم ممنوع؟ مصروف نحو "أرمل وأرملة" يعني: رجل أرمل إذا وصفوا بها الرجل الفقير، نعم.

وقلنا يشترط في أفعل ألا يؤنث بالتاء، ويشترط في الوصف أن تكون وصفيته أصلية هذا أفعل قلنا وصف، لكن يشترط في وصفيته لكي يمنع من الصرف أن تكون وصفيته أصلية وهذا قول ابن مالك:

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ

ما معنى أصلي؟ يعني: أنه أصلٌ في الوضع أول ما وضع في الاستعمال يدل على أنه وصف مثل "أكبر" يدل على وصف الكبر" "أحمر" يدل على وصف الحمرة وهكذا.

فإن كان في الوصف اسمًا ثم طرأت عليه الوصفية فهو مصروف نحو "أرنب" إن كان في الأصل اسمًا الاسم هو ما يطلق على مسمى بخلاف الوصف وهو ما دل على حدث وصاحبه، الوصف مثل "غضبان" هذا له مسمى؟ هذا وصف يطلق على كل من اتصف به، أما الاسم هو الذي له مسمىً سمي به مثل "أرنب" الأرنب اسم له مسمى وهو هذا الحيوان، فإن كان اسمًا في الأصل ثم طرأت عليه الوصفية فهو يصرف مثل "أرنب" "وأربع" فأرنب اسم لهذا الحيوان ثم صارت العرب تصف به الجبان والذليل "هذا رجل أرنب" يعني: ما به أنه جبان ذليل فكلمة أرنب في الأصل اسم أم وصف؟ اسم وطرأت الوصفية عليه فيمنع أن يصرف؟ يصرف دائمًا، وكذلك "أربع" في الأصل اسم للعدد الذي هو بعد الثلاثة وقبل الخمسة اسم لهذا العدد، تقول "أربعة نصف ثمانية" اسم للعدد ثم إن العرب بعد ذلك وصفوا به فقالوا "جاءني نسوة أربعٌ" وصفوا به.

إذًا فالأصل هو اسم ثم طرأت عليه الوصفية فيمنع أو يصرف؟ يصرف نظرًا

إلى أصله.

إذًا فالاسم إذا طرأت عليه الوصفية نأخذ بأصلها الاسمية وكذلك العكس، لو أن الكلمة في الأصل وصف ثم طرأت عليها الاسمية مثل كلمة "أسود" "وأرقم" "وأبطح" "وأدهم" أسود في الأصل وصف بالسواد، ثم سموا الحية السوداء أسود يعني: اسم لهذه الحية فحينئذٍ تصرف أو تمنع؟ تمنع نظرًا للأصل وصف أصلي، لا تقول أنه كان اسم فانتفت عنه الوصفية لا، انظر للأصل.

وكذلك القيد أي خيل يسمى أدهم ربطته بالأدهم؛ لأن القيد كل مكان فيه سواد خفيف، ثم صار اسمًا لكل قيد سواء كان فيه سواد أم لم يكن فيه سواد صار اسمًا للقيد ومع ذلك تمنع؛ لأنه في الأصل صفة.

كذلك "أبطح" مكان معروف في مكة يقال الأبطح وأبطح "سكنت أبطح" فمنع من الصرف مع أنه الآن صار اسمًا لهذا المكان؛ نظرًا لأصله "أبطح" وهو المكان المنبطح بين مرتفعين يسمى "أبطح".

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةْ

العارض ألغه وخذ دائمًا بالأصل فالأدهم للقيد لكونه وضع في الأصل وصفًا شرحنا ذلك، فالاسم مصروف ولو طرأت عليه الوصفية نحو "أرنب وأربع"؛لأن الوصفية حينئذٍ ملغاة، والوصف غير منصرف ولو طرأت عليه الاسمية نحو "أبطحٍ وأدهم".

ثم قال ابن مالك:

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا

ذكر في هذا البيت أن العرب اختلفوا في هذه الكلمات الثلاثة أجدل اسم

للصقر، وأخيل اسم لطائر ذي خيلان يعني: فيه حبات سود، وأفعى اسم للحية، فأكثر العرب يرون أن هذه الكلمات أسماء لهذه الأشياء يمنعون أو يصرفون؟ يصرفون، وبعض العرب يرى أن هذه الأسماء في الأصل أوصاف "أجدل" يعني" قوي من الجدل، "وأخيل" يعني: متلون، "وأفعى" يعني: مؤذي فيرون أنها في الأصل أوصاف ثم طرأت بعد ذلك الاسمية صارت اسمًا لهذه الأشياء فيصرفون أم يمنعون؟ فيمنعون فقال:

وَأَجْـــدَلٌ وَأَخْيَــلُ وَأَفْعَــى ... مَصْـرُوفَةٌ وَقَـدْ يَـنَلنَ المَنْعَـا

هذا أكثر العرب وقد ينلن المنعا هذا المذهب من مذهب العرب وعلى المذهب الثاني قال الشاعر:

كـأن العقيليـين يـوم لقيـتهم ... فـراخ القطـا لاقـين أجـدل بازيـا

فراخ القطا مثل الحمام، فراخ القطا لاقين أجدلا يعني: لاقين صقرًا، أنت صقر فراخ فقال: أجدلا فمنع من الصرف كأنه لم يرد الصقر وإنما أراد قويًا، وقال الآخر:

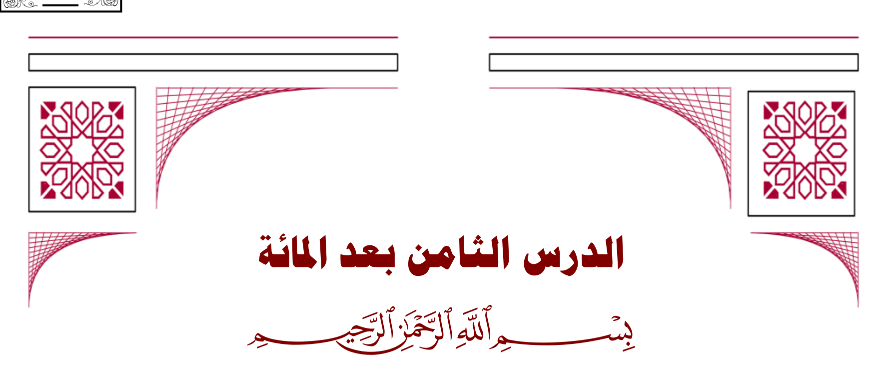
لـكِ الخيـرُ غضّـي اللـومَ عنّـي فـإنني ... أحـبّ مـن الأخـلاقِ مـا كـان أجمـلا

ذرينـي وعلمـي بـالأمور وشـيمتي ... فمـا طـائري يومـا عليـك بـأخيلا

يقول: طائري ليس عليّ بأخيلا يعني: ليس بمتلون، فنظر إلى المعنى.

ويبدو أن الوقت لا يسعنا لشرح باقي الأبيات فنرجئها إن شاء الله للدرس القادم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثامن بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة ليلة الاثنين، الخامس من شهر جمادى الآخرة، من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لنعقد فيها بإذن الله تعالى، في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، الدرس الثامن بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

وبدأنا في الدرس الماضي بالكلام على باب ما لا ينصرف، وذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقده في سبعة وعشرين بيتًا، وشرحنا منها في الدرس الماضي سبعة أبيات، في الليلة إن شاء الله تعالى سنقرأ منها أيضًا ما تيسر مما نظن أننا سنشرحه إن شاء الله تعالى، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابتداء من الثامن في هذا الباب:

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ

وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا ... أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا

وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي ... رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ ... شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَو بِمَا لَحِقْ ... بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ
٦٦٢. وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يكرِبَا
٦٦٣. كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ ... فَعْلانَا كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا
٦٦٤. كَذَا مؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
٦٦٥. فَوقَ الثَّلاثِ أَو كَجُورَ أَو سَقَرْ ... أَو زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ
٦٦٦. وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّ

ذكر في هذه الأبيات رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الأسماء الممنوعة من الصرف، فبدأ بالاسم الرابع من الأسماء الممنوعة من الصرف فقال:

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعِ فَلْيُعْلَمَا

كما قلنا هذا هو الاسم الرابع من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو: الوصف المعدول أي: أن العلتين في منعه هما: الوصفية والعدل.

أما الوصفية فقد شرحناها من قبل؛ لأن ابن مالك ذكر من قبل وصفين ممنوعين من الصرف، تكلمنا عليهما من قبل.

وأما المراد بالعدل، العدل في النحو في اصطلاح النحويين العدل هو: تحويل اسم من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، والمعنى واحد، كان الأصل أن يكون الاسم على هذه الصيغة إلا أن العرب حولته ونقلته إلى صيغة أخرى، والمعنى في الصيغتين واحد.

والوصف المعدول الممنوع من الصرف نوعان:

الأول: الأعداد التي على وزن مفعل وفُعال، والمسموع منها من واحد إلى

أربعة من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، وهذا هو قول ابن مالك:

وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

فقيل موحد وأحاد، ومثنى وثناء، ومثلث وثلاث، ومربع ورباع، مفعل وفعال، وقيل بل سمع إلى العشرة فيقال: مخمس وخماس، ومسدس وسداس، ومسبع وسباع، ومثمن وثمان ومتسع وتساع، ومعشر وعشار، وواضح أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع القول الأول وهو القول المشهور.

وعلى كل حال فالمسألة لا تفرق كثيرًا في الحكم؛ لأن الذين قالوا إن المسموع من واحد إلى أربعة قد أجازوه في الباقي قياسًا، والذين قالوا: إنه مسموع من واحد إلى عشرة فالأمر عندهم واضح.

فثلاث قلنا وصف معدول ما معنى معدول؟ عدل عن صيغته الأصلية إلى صيغة فعال ثلاث، ما الصيغة الأصلية التي عدل عنها؟ ثلاث معدول عن ثلاثةً.. ثلاثةً، وقولك: "جاء القوم ثلاث" كقولك: "جاء القوم ثلاثةً. ثلاثةً" وكذلك مثلث.

ومثنى معدولة عن اثنين. اثنين، تقول: "ادخلوا مثنى" أي: "ادخلوا اثنين. اثنين" وكذلك ثناء، وكذلك البواقي.

والمعنى كما ترون واحد، وهذا الوصف المعدول على مفعل وفعال وعرفنا أنه يكون في الأعداد لم يأتِ في الاستعمال أي: في السماع إلا في ثلاثة استعمالات وإن شئت تقول في ثلاثة أعاريب وهي:

أن يقع نعتًا، أو حالًا، بقي أخوهم الثالث؟ أو خبر فهم من وادٍ واحد ومعناها لو فكرت فيها واحد فتقول: "محمد خائف" أخبرت عن محمد بالخوف، أو تقول: "جاء محمد الخائف" الخائف من صفات محمد، أو تقول: "جاء محمد

خائفًا" فالخوف من صفة من؟ من صفة محمد، فالخوف في الجميع في محمد إلا أنه مر على طريق الخبرية، ومرة النعتية، ومرة الحالية، نقول: إن مفعل وفعال من الأعداد لم تأتِ بالاستعمال والسماع إلا نعتًا،

كقوله تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر:١] المعنى والله أعلم أولي أجنحة اثنين. اثنين، وثلاثة. ثلاثة، وأربعة. أربعة، يعني: بعضهم له جناحان، وبعضهم له ثلاثة، وبعضهم له أربعة، وهكذا.

أو تقع حالًا كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣] يعني: انكحوا النساء في هذه الأحوال، حالة كونهن اثنتين. اثنتين أو ثلاثًا. ثلاثً، أو أربعًا. أربعًا، وتقول: "جاء القوم مثنى" أي: جاءوا في هذه الحالة حالة كونهم اثنين. اثنين.

والثالث أن تقع خبرًا كقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: **(صلاة الليل مثنى. مثنى)** صلاة الليل مبتدأ، ومثنى خبر، ما معنى صلاة الليل مثنى؟ أي: صلاة الليل اثنتين. اثنتين، فإذا عرفنا هذه المعاني عرفنا معنى العدد فإننا نقول في هذا الحديث **(صلاة الليل مثنى. مثنى)** معنى مثنى الأولى اثنتين. اثنتين يعني: ركعتين.ركعتين وهي خبر، ومثنى الثانية توكيد؛ لأنها لا تأتِ بمعنى جديد فما إعراب مثنى حينئذٍ؟ خبر، ولو أتيت بالصيغة الأصلية المعدول عنها فقلت: "صلاة الليل ركعتان. ركعتان" أو "صلاة الليل ثنتان. ثنتان" فمبتدأ صلاة الليل، والخبر بعد أن تفكروا جيدًا في المعنى هو قولك: "صلاة الليل ثنتان. ثنتان"

هذا الأصل أين خبر صلاة الليل؟ دعوا الخبر ودعونا ننتقل للحال الصورة فيها أوضح،

إذا قلت: "ادخلوا أو دخلوا اثنين. اثنين" قلنا هنا حال أين الحال في قولك

"ادخلوا اثنين. اثنين"؟ اثنين. اثنين كلاهما حال يعني: ما نقول اثنين الأولى حال والثانية توكيد؛ لأن المعنى ليس على ذلك ليس على قول "ادخلوا اثنين. اثنين" فتقول "اثنين. اثنين حال منصوبة الجزأين.

وكذلك في قوله "صلاة الليل اثنتان. اثنتان" أو "ركعتان. ركعتان" الخبر" ثنتان. ثنتان"؛ لأنه لا يريد أن يخبر أن صلاة الليل ثنتان، لا يريد أن يخبر أن صلاة الليل ركعتان، وإنما يريد أن يخبر أن صلاة الليل بهذه الصورة وهذه الطريقة ثنتان؟ ثنتان وهذا مما يجب أن يقف عليه طالب اللغة دائمًا يربط الإعراب بالمعنى ويتأمل ما يسرع بالإعراب الصناعي دون أن يتأمل في المعنى.

فلهذا لو قلت لكم مثلًا "الرمان حلوٌ حامض" أين خبر الرمان؟ نقول حلو حامض خبر مرفوع جزأين ما نقول حلوٌ خبر أول، وحامض خبر ثانٍ ليس المعنى على ذلك، ليس هو كقولك "محمدٌ كاتب شاعر" لو قلت "محمد كاتب شاعر" تقول: كاتب خبر أول وشاعر خبر ثانٍ؛ لأنك أخبرت عن محمد أنه كاتب، وأخبرت عن محمد بأنه شاعر فهو خبرٌ مفصلٌ، لكن حلو حامض تريد أن الرمان يجمع الطعمين، كما يقولون يعني: مزٌ يعني فيه طعم الحلاوة وفيه طعم الحموضة.

وهكذا لو قلت مثلًا "إن الإنسان كفور شكور" أو "الإنسان كفور شكور" تقول الخبر كفور وشكور؛ نقول الإنسان كفور وشكور لأنه لا يريد أن يخبر عن الإنسان بأنه كفور ويخبر عنه بأنه شكور؟ لا؛ لأنه يخبر أن الإنسان مجموع الإنسان جنس الإنسان متصف بهذه الصفة كفور شكور.

كذلك "ظلومًا جهولًا" لا يريد أن يخبر عنه بأنه ظلوم وأنه جهول وإنما يريد أن يجمع الصفتين، والإخبار هنا عن الجنس ليس عن فرد من أفراد الجنس، وهكذا.

وعلى ذلك نعود لقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء:٣] يعني: انكحوا النساء في هذه الأحوال، والكلام على الجنس ليس على نساء معينات، انكحوا النساء في حالة كونهن ثنتين. ثنتين يعني: أن الرجل يتزوج ثنتين، أو ثلاثًا. ثلاثًا، أو أربعًا. أربعًا، إذًا هي ثلاثة أحوال تنتقي منها حالة واحدة إما أن تتزوج في هذه الحالة ثنتين. ثنتين، أو ثلاثًا. ثلاثًا، أو أربعًا. أربعًا، فإن لم تستطع العدل فتنتقل للحالة الرابعة واحدة.

أما الرافضة مثلًا فلأنهم أبعد الناس عن الفهم العربي ذهبوا يفهمون هذه الآية على أنها أعداد لا على أنها أوصاف معلومة عن العدد، فيقول: مثنى يعني: ثنتين، وثلاث يعني: ثلاث، ورباع يعني أربعة، يعني انكحوا تسعًا فلهذا يجوزون أن ينكح الرجل تسع نساء وهذا الفهم الخاطئ.

إذًا فهذا هو النوع الأول من الوصف المعدول الأعداد التي على وزن مفعل وفعال.

النوع الثاني: من الوصف المعدول: كلمة أخر تقول "مررت بنسوة أخر يا محمد" قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤] من حرف جر، أيامٍ اسم مجرور، أخرَ نعتٌ مجرور لأيام، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف، ممنوع من الصرف لماذا؟ للوصفية والعدل، الوصفية واضحة وصفت الأيام بأنها أخر يعني: مغايرة.

والعدل قلنا هو: تحويل الاسم من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، ما صيغة الاسم الأصلية؟ أخر هذا جمع، مفرده أخرى، أخرى مؤنث ما مذكره؟ أَخر، ما وزن أَخر؟ أفعل ليس آخر فاعل لكن أخر "يوم أخر وليلة أخرى وأيام أخر" المفرد قلنا أخر على وزن أفعل، وأفعل من أي الأوصاف؟ اسم تفضيل، أفعل مثل

"أصغر وأكبر وأحسن وأجمل"

واسم التفضيل من أحكام اسم التفضيل أن اسم التفضيل إما أن يحلى بأل، وإما أن يضاف، وإما أن يتجرد من أل والإضافة، فإن حُليَّ بأل طابق المدفوع تقول "محمدٌ الأحسن" " والمحمدان الأحسنان" "والمحمدون الأحسنون" وكذلك إن أضيف على تفصيل في المسألة، لكن إن تجرد من أل والإضافة فقلت فقط أحسن دون أل ولا إضافة؟ فإن اسم التفضيل حينئذ يلزم التذكير والإفراد قال تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف:٨] أحب مفرد، ويوسف وأخاه اثنان؛ لأن اسم التفضيل إذا تجرد من أل والإضافة لزم الإفراد ما يثنى ولا يجمع، ولزم التذكير ما يؤنث، فتقول "محمد أحسن من زيد" "وهند أحسن" "والمحمدان أحسن" "والهندات أحسن" وهكذا.

والذي عندنا في كلمة "أخر" لو قلت "مررت بنسوة أخر" أخر جمع أخرى وأخرى مؤنث أَخر فهنا اسم التفضيل حُلي بأل؟ أضيف؟ لا، مجرد من أل والإضافة؟ نعم، ما قياسه؟ أن يؤتى به مفردًا مذكرًا، فيقال في القياس "مررت بنسوة أخر" مثل أحسن" إلا أن العرب وهم أهل اللغة ونحن لهم في ذلك تبع، استثنوا هذه الكلمة أَخر وتصرفاتها فلم يدخلوها في باب التفضيل، فمعنى ذلك أنهم عدلوا بها عن صيغتها الأصلية وهي التزام التذكير والإفراد إلى صيغة أخرى، وهي مطابقة المتبوع مع اتحاد المعنى، فهذا هو الذي جعلهم يخصون هذه الكلمة بالمنع من الصرف، فيقولون: "مررت بنسوة أخر"﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤] لماذا منعت أخر من الصرف؟ بالوصفية أو العدل وفهمنا العدل حدث من أي صيغة هنا؟ معدولة من أَخر، وإن شئت أن تقول معدولة من قياس أفعل التفضيل المؤدى واحد.

نحن قلنا قبل قليل إن العرب عدلت الباب كله بآخر وتصرفاته عن حكم

التفضيل، ومع ذلك لم يظهر الحكم إلا في أُخر المنع من الصرف؛ لأن آخر ممنوع من وصف وزن أفعل، وأخرى ممنوع؛ لأنه مختوم بألف التأنيث، وأخران هذا مثنى لا يظهر فيه المنع من الصرف أصلًا؛ لأن الصرف لا يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم، وأخريات هذا مجموع بالألف والتاء فيأخذ حكم الألف والتاء والمجموع بالألف والتاء كما عرفتم يدخله التنوين ولكنه ليس بتنوين التمكين الذي يدخل الاسم المتمكن في الاسمية، وإنما يدخله تنوين مقابلة تقول "أخريات، هذا ما يتعلق بالاسم الرابع من الأسماء الممنوعة من الصرف الوصف المعدول.

ثم ينتقل إلى الوصف الخامس من الأسماء الممنوعة من الصرف فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُـــنْ لِجَمْــعٍ مُشْــبِهٍ مَفَــاعِلَا ... أَوِ المَفَاعِيْـــلَ بِمَنْـــعٍ كَــافِلَا
وَذَا اعْـــتِلَالٍ مِنْـــهُ كَـــالجَوَارِي ... رَفْعَـــا وَجَـــرًّا أَجْـــرِهِ كَسَـــارِي
وَلِسَـــــرَاوِيْلَ بِهـــــذَا الجَمْـــــعِ ... شَـــبَهٌ اقْتَضَـــى عُمُـــومَ المَنْـــعِ
وَإِنْ بِـــهِ سُـــمِّيَ أَو بِمَـــا لَحِـــقْ ... بِـــهِ فَالانْصِـــرَافُ مَنْعُـــهُ يَحِـــقّ
وَالعَلَـــمَ امْنَـــعْ صَـــرْفَهُ مُرَكَّبَـــا ... تَرْكِيْـــبَ مَـــزْجٍ نَحْـــوُ مَعْـــدِ يكرِبَـــا

فذكر الاسم الخامس من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو: الاسم الذي على صيغة من صيغ منتهى الجموع، منتهى الجموع ويسمى أيضًا الجمع المتناهي، ويسمى أقصى الجمع، وابن مالك كما رأيتم عبَّر عن ذلك بمشبه مفاعل ومفاعيل ما قال مفاعل ومفاعيل قال: مشبه مفاعل ومفاعيل، يريد بمشبه مفاعل ومشبه مفاعيل كل جمعٍ بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، يريد كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان "كمساجد ومصانع وطوابق" أو بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن "كمصابيح وقناديل ومناديل" إذًا

فقوله مشبه مفاعل يشمل ما أوله الميم "كمساجد ومصانع" وما ليس أوله الميم كالجمع الذي على وزن فعالل "كفنادق" أو فواعل "كقوالب".

المهم كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان، ويريد بمشبه مفاعيل ما أوله ميم، مفاعيل "كمفاتيح" أو ما ليس أوله ميمًا كفعاليل "كقناديل" أو فواعيل "كخواتيم" وغير ذلك مما وقع بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

وصيغ منتهى الجموع كبيرة تصل إلى قرابة ثنتين وعشرين صيغة: مفاعل، فعالل، فواعل، أفاعل وهكذا، ومن ذلك نحو "دواب" ونحو "عذارى" فدوابّ" الباء المشددة أصلها "دوابب" فواعل، ثم ادغمت الباءان هذا القياس، وكذلك "عذارى" أصلها "عذاري" فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفًا للتخفيف فقيل "عذارى".

أما نحو "ملائكة وصياقلة" فيدخل في ذلك في الجمع الأقصى ويمنع من الصرف أو لا؟ "ملائكة" "ملا" هذه ألف التكسير كم بعدها؟ "ئكة" ثلاثة أوسطها ساكن؟ لا، نقول بعدها حرف أو ثلاثة أوسطها ساكن فملائكة وصياقلة هذه مصروفة؛ لأنها لا تدخل في الجمع الأقصى.

تقول "هذه مساجد كثيرة" "قابلت مساجد كثيرةً" "وصليت في مساجد كثيرةٍ".

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي

ما زال يتكلم على جمع الأقصى، ويقول: إذا كان منتهى الجمع معتل الآخر نحو "جواري غواشي نوادي حواري" فإنك تجريه في الحكم كالاسم المنقوص كـ "القاضي" قال: أجره كساري يريد الاسم المنقوص، والاسم المنقوص كما

سبق في باب المعرب والمبني بالرفع يرفع بضمة مقدرة، وفي الجر يجر هناك يجر بكسرة مقدرة.

لكن عندنا جمع الأقصى الممنوع من الصرف فيجر بالكسرة أو بالفتحة؟ يجر بالفتحة المقدرة، فإذا قلت "جاءت جوارٍ كثيرات" فوقفت "جاءت جوار" ولو وصلت "جاءت جوارٍ" ما إعراب جوارٍ؟ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة "جواري" أصلها "جواريُ" حذفت الضمة استثقالًا، ثم حذفت الياء إجراء لها مجرى قاضٍ، ثم جلب التنوين جوارٍ وهو ممنوع من الصرف ما الذي أدخل التنوين عليه؟ هذا ليس تنوين التمكين الذي يدخل الأسماء المتمكنة المصروفة وإنما هو تنوين عوض عن الياء المحذوفة.

وتقول في الجر: "مررت بجوارٍ" الباء حرف جر وجوارٍ اسم مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة، فإذا أتيت بأل في هذا المعتل كنت تقول "جاءت الجواري بسرعة" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، وفي الجر ماذا كنت تقول؟ "مررت بالجواري بسرعة" أم "مررت بالجواريَ"؟ "مررت بالجواري بسرعة" مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة نيابة عن الكسرة.

إذا كانت علامة الجر في الممنوع من الصرف الفتحة فلماذا لم تظهر في المعتل كالجواري لو قلت "مررت بالجواري" لو أتينا بالنصب هو ما قال النصب قال رفعًا وجرًا، النصب كالمنقوص كذلك، في النصب ماذا تقول؟ تقول "رأيت الجواريَ" وفي التنكير تقول "رأيت جواريَ كثيرات" هذا منصوب وعلامة نصبه الفتحة والفتحة خفيفة تظهر على الياء، فإن قيل لماذا ظهرت الفتحة في النصب كقولك "رأيت الجواريَ" ولم تظهر الفتحة في الجر "مررت بالجواري"

والجواب عن ذلك أن العرب تظهر الفتحة في النصب لأن الفتحة خفيفة

والمنع ثقل، ولا تظهرها في الجر؛ لأن الفتحة هنا ليست بأصلية، ولكنها نائبة عن الكسرة، والنائب يأخذ حكم المنوب، فلهذا أخذت حكم الكسرة في التقدير ولم تأخذ حكم الفتحة في الظهور، ولهذا نجد نائب الفاعل مثلًا "قُرأ الكتاب" الكتاب نائب فاعل في اللفظ لكن في المعنى "قُرأ الكتاب" فاعل أو نائب فاعل؟ في المعنى مفعول به، لكن في اللفظ أعطيناه أحكام الفاعل رفعناه وجعلناه عمدة وهو المتحكم في تذكير وتأنيث الفعل إلى آخره إذًا فالنائب يأخذ حكم المنوب، حتى ولو لم يكن مثله حقيقة هذا معنى نائب، لو غاب المدير وقام مقامه آخر ما يمكن أن يكون هو المدير سيبقى نائبًا يقوم بأعماله لكن ليس هو المدير وهكذا؛ ولأنه ذكر الجمع الأقصى المعتل الآخر يذكر هنا أن هذا الجمع المعتل الآخر جاء في كثير من ألفاظه قلب الكسرة فتحةً والياء ألفًا "كعذاري وعذارى"، "وصحاري وصحارى" هذا كثر فيه ولكنه لم يطرد فيه يعني: لم يقال مثلًا في "جواري" الجوارى" لكن جاء في كثير من ألفاظه مثل ذلك.

ثم قال:

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُوم المَنْعِ

واضح أنه تكلم في هذا البيت على كلمة واحدة مشهورة وهي كلمة "سراويل" كلمة سراويل في المشهور هي كلمة أعجمية مفردة مؤنثة فهي مفردة ليست جمعًا تطلق على الواحد من هذا اللباس نسميه سراويل تقول "لبس الرجل سراويل طويلة" كما تقول "لبس الرجل ثوبًا طويلًا" وجمعه سراويلات، ولكن هذا المفرد سراويل جاء على وزن مفاعيل وهو ملحق بصيغة منتهى الجموع للشبه اللفظي وإن لم يكن في الحقيقة جمعًا، فلهذا الشبه منعت العرب صرفه، فهذا هو قول الجمهور وهو الذي صار عليه ابن مالك في البيت ولهذا قال:

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

فلم يجعله جمعًا وإنما جعله مشبهًا للجمع أي: مفرد يشبه هذا الجمع في الصيغة.

وقال بعض علماء اللغة والنحو إن كلمة سراويل كلمة عربية لا أعجمية وهي جمع سروالة أو سروال ويستشهدون بقول الشاعر:

عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف.

هذا قال به بعض أهل اللغة وأهل النحو، وعلى قولهم يكون سراويل ممنوعة من الصرف قياسًا؛ لأنه جمع أقصى، كلمة سراويل على كل حال ممنوعة من الصرف عند العرب، ولكن لماذا مُنعت من الصرف؟ هذا الخلاف الذي قلناه قبل قليل، قليل من العلماء يرى أنها جمع والمفرد سروال أو سروالة، والجمهور أنها كلمة مفردة شابهت هذا الجمع في اللفظ فأخذت حكمه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَو بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

يقول: إذا سميت بالجمع الأقصى فتسمي رجلًا مساجد ذاك ولد سميته مساجد، لا أحد يمنعك من ذلك، أو بما يشبه الجمع الأقصى كما قلنا قبل قليل سراويل، أو كما قالت العرب "شراحيل" شراحيل كذلك مشبه بالجمع الأقصى؛ لأنه ليس جمعًا يعني: ليس أكثر من اثنين فحكمه حينئذٍ أنه يمنع من الصرف أيضًا، يعني: لو نقلته من الجمعية أنت لو سميت رجلًا بمنائر مثلًا أو سميت امرأة بمنائر فحينئذٍ كلمة "منائر" ليست جمعًا وإنما تطلق على شيء واحد، لكنك نقلتها من الجمعية وجعلتها على شيء واحد.

فابن مالك الآن يقول: لو نقلت الجمع الأقصى من كونه جمعًا وجعلته علمًا على شيء معين فإن الحكم يبقى وهو المنع من الصرف فتقول "جاء مساجد

ورأيت مساجد وسلمت على مساجد" كأن تسمي رجلًا بمصابيح مثلًا لا إشكال ولا مانع من ذلك، هذا هو المشهور وإلا هناك قول آخر في المسألة وهو العلمية وشبه العجمة، سهلة علمية علم شبه العجمة يقول بأن المفردات ليس فيها مفاعل يعني: صيغة منتهى الجموع ميزتها التي تميزها عن بقية جمع التكسير أنها لا يوجد مفرد على صيغتها، هات مفرد على مفاعل أو مفاعيل أو فواعيل أو فواعل ونحو ذلك.

بخلاف بقية جمع التكسير قد تجد مثلًا جمع على فُعل مفرده وجمع على فُعل مفرد وجمع على فُعل ومفرد وجمع على أفعال وفعال، لكن جمع منتهى الجموع لا يأتي عليه المفردات يقول: شبه العجمة لأنه صار مفرد لكن ليس على صيغة من صيغ المفرد، لكن كما قلنا المشهور هو شبه كونه يشبه صيغ منتهى الجموع، لو سمينا أنثى بمنائر طبعًا هي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث لكن يمثلون بالذكر ولو سميتُ رجلًا بمساجد؛ لأن المسألة ستضح مع أن الممنوع من الصرف قد تجتمع فيه عدة علل، فحينئذٍ يجوز أن تذكرها كلها ويجوز أن تكتفي بأقوى العلل، مثل كلمة "خرسان" علم أعجمي، وعلم مختوم بالألف والنون، وعلم مؤنث، ومع ذلك يكفي أن تذكر فيها علة واحدة لأن تمنع من الصرف.

الآن ذكرنا خمسة أسماء من الأسماء الممنوعة من الصرف:

الأول والخامس ممنوعان لعلة واحدة، الأول الاسم المختوم بألف التأنيث والخامس ما كان على صيغ منتهى الجموع.

وبينهما الثاني والثالث والرابع أوصاف، كما ذكرنا، الوصف الذي على فعلان، والوصف الذي على أفعل، والوصف المعدول، ولهذا قلنا في الدرس الماضي ابن مالك صاغ في الألفية على ترتيب الأسماء الممنوعة من الصرف التي ذكرناها إلا الجمع الأقصى فقد أخره عما يجمع لعلتين إحداهما الوصفية ولو

صار على ترتيب النحويين لقدم صيغ منتهى الجموع وجعلها مباشرة بعد المختوم بألف التأنيث إذا كان هذا أوضح في الترتيب ولكنه أخره رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا مشاحة في الترتيب.

بعد ذلك سيذكر الممنوع من الصرف لعلتين إحداهما العلمية، وقلنا إن الممنوع من الصرف لعلتين إحداهما العلمية كم اسم؟ سبعة قلنا الممنوع من الصرف اسمان ممنوعان لعلة واحدة الدرس الماضي، وثلاثة تمنع لعلتين إحداهما الوصفية، وسبعة تمنع لعلتين إحداهما العلمية المجموع اثنا عشر اسمًا.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يكرِبَا

ذكر الاسم السادس من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو العلم المركب تركيبًا مزجيًا أي: الممنوع لعلتين وهما: العلمية والتركيب المزجي، وقد سبق في باب العلم أن ذكرنا أقسام العلم المركب لعلكم تذكرون ذلك منها: العلم المركب تركيب مزج "كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب "وقالي قلا" وغير ذلك، وذكرنا حين ذاك أن تعريفات هذه المركبات: المركب الإسنادي والمركب الإضافي والمركب المزجي وشبه المركب العددي التعريفات هي أوصاف لواقع اللغة لعلكم تراجعون المسألة.

فالعلم المركب تركيبُ مزجٍ يمنع من الصرف، فكيف يكون حكمه؟ جزئه الثاني يقع الإعراب عليه رفعًا ونصبًا وجرًا إلا أنه ممنوع من الصرف يعني: لا ينون ويجر بالفتحة، وأما جزئه الأول فيبنى على الفتح للتركب أو للتركيب نحو "بعلبك" مركبة من كلمتين "بعل" والكلمة الثانية "بك".

العرب ركبت هاتين الكلمتين كان يمكن أن تركب هاتين الكلمتين تركيبًا

إضافيًا فتقول "بعلبكٍ" يمكن وهناك لغة لبعض العرب تعرب المركب تركيب مزجٍ إعرابًا إضافيًا، لكن أكثر العرب قالوا "بعلبكٍ" ماذا فعلوا؟ قالوا: "بعلبكُ" "هذه بعلبكُ" قالوا إنه مركب الكلمتين تركيب مزج، قلنا تركيب المزج والإضافي هو وصف للغة، فنحو "بعلبك" كان يمكن أن تقول العرب "بعلُبكٍ" وقال ذلك بعض العرب، إلا أن أكثر العرب قالوا "بعلبكَ" فركبوها تركيب مزج.

وكذلك لو أردت مثلًا أن تسمي شركة لك، أو سيارة من اختراعك، أو أي آلة جديدة أو موضعًا جديدًا أردت أن تسميه فسميته بكلمتين، كأن تسميه مثلًا لو سميته بجملة اسمية أو فعليه هذا مركب إسنادي لكن لو سميته بكلمتين "كأرض نار" مثلًا أو "شهاب نار" مثلًا لك أن تأتي بهما على التركيب الإضافي تقول "شهاب نار" ولك أن تأتي بهما تركيبًا مزجيًا فتقول "هذه شهابَ نارُ" فتركب تجعل الاسمين كاسمًا واحدًا الأول تبني والثاني توقع عليه إعراب الممنوع من الصرف، كما قلت لكم هذه التعريفات هي وصف لواقع اللغة إلا أن التركيب الإضافي هو الأصل والأكثر والتركيب المزجي هو أقل.

وأشرنا إلى ذلك في موضع قريب في نحو كلمة "جنوب أفريقيا" فهي تصف وصف وإنما علم على دولة، ولك أن تجعلها على الإضافة فتقول "هذه جنوب أفريقية" فتوقع الإعراب على الأول، والثاني مضاف إليه، ولك أن تركبها تركيبًا مزجيًا فتبني الأول على الفتح وتوقع الإعراب على الجزء الأخير تقول "هذه جنوب أفريقية".

فالمركب المزجي يمنع من الصرف؛ بأن توقع الإعراب على جزئه الأخير ممنوع من الصرف وتبني جزئه الأول على الفتح، فتقول "هذه بعلبكُ وسكنت بعلبكَ وسكنت في بعلبكَ" فإن كان آخر الجزء الأول ياءً مثل "معدي كرب" وجب في آخر الجزء الأول السكون فتقول "هذا معدي كربُ ورأيت معدي كربَ

وسلمت على معدي كربَ" ومثل ذلك "قالي قلا" اسم لموضع.

وننبه هنا إلى أن هذا العلم معدي كرب ينطق بهذه الصورة معدي كرب ومن الخطأ أن تنطقه بياءين "معدي يكرب"؛ لأنه ياء واحدة "معدي" هذا الاسم الأول والثاني "كرب"، ولك أن تركبهما تركيبًا إسناديًا فتكتبهما اسمًا واحدًا متصلًا وتمنعه من الصرف "هذا معدي كرب" ويجوز أن تجعله مركبًا إضافيًا فتفصل الكلمتين "جاء معدي كربٍ" والأكثر فيه كما قلنا التركيب المزجي.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا ... كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

فذكر هنا الاسم السابع من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو العلم المختوم بألف ونون زائدتين أي: ممنوع لعلتين: العلمية وزيادة الألف والنون في آخره، وكل علم مختوم بألف ونون زائدتين يمنع من الصرف نحو "سلمان" فهو من سلم الألف والنون زائدة تقول "جاء سلمان ورأيت سلمان وسلمت على سلمان" وكذلك "مروان من المرو، "وعمران"، "وغطفان"، "وحمدان"، "وعثمان"، والأسماء هذه كثيرة، فإن كانت النون التي في آخر العلم محتملة للزيادة وللأصالة فيجوز فيه الصرف والمنع على اعتبارين:

مثل "حسان" "وعفان" "وحيان" فحسان قد يكون من الحسن فالنون أصلية أم زائدة؟ أصلية ووزنه فعّالٌ إذًا مصروف "هذا حسانٌ ورأيت حسانٌ وسلمت على حسانٍ" ويجوز أن يكون من الحس وهو القتل فالنون حينئذٍ زائدة ووزنه فعلان ويمنع من الصرف، هذا الحكم العام في هذا العلم حسان.

أما حسان بن ثابت شاعر النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنه لم يسمع فيه إلا المنع من الصرف، وكذلك "عفان" قد يكون من العفة فهو ممنوع من الصرف، وقد يكون

من العفن ويكون مصروفًا، وكذلك حيان قد يكون من الحياة فيمنع من الصرف، وقد يكون من الحي فيصرف، وقريب من ذلك كلمة "شيطان" فإن كانت من شطن بمعنى ابتعد وهلك شطن فهو شيطان فالنون أصلية؛ لأنه موجودة في الفعل شطن ووزنه فيعالٌ وهو مصروف، وهذا هو المسموع فيه الصرف "شيطان رجيم"، وإن كان من قولهم "شاط" بمعنى احترق فالنون زائدة فيكون فعلان فيمنع من الصرف، يعني: لو سميت أحدًا بشيطان احتمل الأمرين.

وإن كانت النون أصلية لا تحتمل غير ذلك فالعلم مصروف أو ممنوع؟ مصروف، لو كانت النون أصلية لا تحتمل الزيادة فالعلم مصروف، لو كانت النون زائدة لكن الاسم ليس علمًا، ولا وصفًا، كقولك "دوران" دار يدور دورانًا" مصدر "دار يدور دورانًا" ليس بعلم، ولا بوصف فهل يمنع من الصرف؛ لأن في آخره ألفًا ونونًا زائدتين؟ لا يمنع من الصرف؛ لأن الأسماء الممنوعة من الصرف إما لعلة واحدة، أو لعلتين إحداهما الوصفية، أو لعلتين إحداهما العلمية، وهذا ليس من الأسماء الممنوعة من الصرف فهو مصروف.

إذًا ليس كل اسم مختوم بألف ونون زائدتين يمنع من الصرف لابد أن يكون علمًا أو وصفًا على فعلان لكي يمنع من الصرف كقولك "غليان" هذا مصروف، "سنان" لو سميت رجلًا بسنان أو سنان الرمح أو سميت رجلًا بسنان يعني: علم يمنع من الصرف أم لا؟ مصروف؛ لأن النون أصلية، وكذلك "جنان" وكذلك قولك "حنان" حنان يعني: هذا مصدر اسم حنان حنين ليس علمًا لأنثى اسم الحنان، "بيان، ليان" مصدر لان يلين ليانًا هذه لم تكن أعلامًا وإنما هي مصادر فهي تصرف مصروفة.

وابن مالك في هذا البيت عندما ذكر العلم المختوم بألف ونون مثل بمثالين" كغطفان وكأصبهان" أما "غطفان" فقبيلة عربية معروفة، والألف والنون زائدتان

فهي ممنوعة من الصرف فأمرها واضح، لكن "أصبهان" هذه مدينة في فارس بفتح الهمزة وكسرها، وفتح الباء وكسرها "أصبَهان وأصبِهان، وإصبَهان، وإصبَهان، وباءها أيضًا تقلب فاءً "أصفهان" كل ذلك يقال فيها.

ابن مالك كما رأيتم ذكرها على أنها مثال للعلم المختوم بألف ونون، يعني: لماذا منعت من الصرف عند ابن مالك؟ لأنها علم مختوم بألف ونون لكن الأصح أن نحو "أصفهان أو أصبهان" ممنوعة للعلمية والتأنيث أو للعلمية والعجمة، والأعجمي لا يحكم عليه بزيادة أو أصالة يعني: النون التي في أصبهان أصلية أو زائدة؟ هذه كلمة ليست عربية أعجمية ما تخضع لأحكام العربية كالزيادة والنقصان ونحو ذلك، يعني: الأصح أن يقال ممنوعة للعلمية والعجمة، ولماذا قال في أول البيت

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا

ماذا يريد بفعلان؟ هنا العلم المختوم بألف ونون، ولا يريد خاصية هذا الوزن فعلان، كما قلنا من قبل في الوصف الذي على وزن فعلان يجيد خاصية فعلان لو كان فِعلان أو فُعلان يصرف، لو كان أي علم مختوم بألف ونون سواء كان فعلان أو غير فعلان يمنع من الصرف، وهنا تتبين حكمة تمثيله "بغطفان وأصبهان"، "فغطفان" ليست على وزن فعلان "وأصبهان" ليست على وزن فعلان يريد أن يقول لك بعلم مختوم بألف ونون فعلان أو على غير فعلان.

نقف هنا في هذه الحصة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس التاسع بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم، في هذه الليلة الطيبة ليلة الاثنين، الثاني عشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس التاسع بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

ما زال الكلام منذ درسين وهذا الثالث في باب ما لا ينصرف، وقد ذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في سبعة وعشرين بيتًا، شرحنا في الدرسين الماضيين منها خمسة عشر بيتًا، ونشرح في هذا الدرس إن شاء الله تعالى ما تيسر منها، نقرأ في البداية الأبيات التي نشرح عليها إن شاء الله، يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب ما لا ينصرف:

٦٦٤. كَذَا مؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

٦٦٥. فَوقَ الثَّلاَثِ أَو كَجُورَ أَو سَقَرْ ... أَو زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦. وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّ

٦٦٧. وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعرِيْفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

٦٦٨. كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا ... أَو غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

٦٦٩. وَمَا يَصِيْرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ ... زِيْدَتْ لإِلحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٦٧٠. وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَوْ كَثُعَلَا

٦٧١. وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيْفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إِذَا بِهِ التَّعْيِيْنُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

٦٧٢. ابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ... مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيْرُ جُشَمَا

٦٧٣. عِنْدَ تَمِيْمٍ وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيْفُ فِيْهِ أَثَّرَا

٦٧٤. وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

٦٧٥. وَلِاضْطِرَارٍ أَو تَنَاسُبٍ صُرِفْ ... ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات بعض الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو ما زال يسردها واحدًا واحدًا فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَا مؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَونُهُ ارْتَقَى

فَوقَ الثَّلَاثِ أَو كَجُورَ أَو سَقَرْ ... أَو زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ

وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيْرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّ

هذا هو الاسم الثامن من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو العلم المؤنث، فعلة منعه من الصرف العلمية والتأنيث، وقبل أن نشرح الأبيات ونتكلم في هذه المسألة نريد أن نلخصها؛ لأن فيها تفاصيل فنلخصها أولًا ثم نتكلم بعد ذلك على ما تيسر من تفصيل.

خلاصة الكلام: العلم المؤنث من حيث منعه من الصرف، نقول: إن العلم المؤنث إذا كان بتاء التأنيث منع من الصرف مطلقًا "كفاطمة وحمزة وهبة" والعلم المؤنث الذي ليس فيه علامة تأنيث يعني: ليس فيه تاء التأنيث ولا ألف تأنيث، العلم المؤنث الذي ليس فيه علامة تأنيث إن كان على أكثر من ثلاثة أحرف منع من الصرف مطلقًا، نحو "سعاد" "وزينب".

وإن كان هذا العلم على ثلاثة أحرف؟ نظرنا إن كان متحرك الوسط "كسقر" أو كان أعجميًا "كجور" اسم مدينة في فارس، أو كان منقولًا من مذكر إلى مؤنث يعني: في الأصل كان اسم مذكر ثم نقلناه فأطلقناه على مؤنث "كزيد" جعلناه اسم امرأة منع من الصرف أيضًا، إذا كان متحرك الوسط "كسقر" يمنع من الصرف، أو كان أعجميًا "كجور" يمنع من الصرف، أو كان منقولًا من مذكر إلى مؤنث فإنه يمنع من الصرف.

فإن لم يكن كذلك يعني: إن كان ثلاثيًا ساكن الوسط ليس متحرك الوسط ليس أعجميًا، ولا منقولًا من مذكر؟ ففيه المنع والصرف، والمنع أولى يعني: أكثر وأحسن في اللغة "كهند" هند" ساكن الوسط لا متحركة، وليس أعجميًا لكنه عربي، وليس منقولًا عن مذكر، فيجوز فيه الصرف والمنع. والمنع أولى، هذه هي خلاصة العلَم المؤنث وهي تحتاج إلى شرح وتعليق.

فقولنا: إن العلم المؤنث إذا كان بتاء التأنيث منع من الصرف مطلقًا يعني: على أي حالة كان هذا العلم سواء كان لمؤنث "كفاطمة" "وعائشة" "وسكينة" ومزنة" "ونوره" أم كان لمذكر "كمعاوية" "وحمزة" "وطلحة" سواء كان ثنائيًا "كهبة "وسبى" علمين على امرأتين امرأة اسمها "هبة" أو امرأة اسمها "سبى" أو كان على ثلاثة أحرف "كرحمة" "ونسمة" أسماء نساء، أو كان على أكثر من ذلك "كفاطمة" "وعائشة" سواء كان لمؤنث عاقل، "كفاطمة" "وحمزة" أم كان لمؤنث غير عاقل "كمكة" "وبريدة" هذا معنى قولهم يمنع من الصرف مطلقًا على أي حال وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَا مؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا

فلو قلت هذا المؤنث بتاء التأنيث فأين المؤنث بألف التأنيث؟ بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة لماذا لم يكتب حكمه هنا؟ الجواب: لأن حكمه سبق في

الاسم الأول من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو الاسم المختوم بألف التأنيث مطلقًا فهذا يمنع مطلقًا سواء كان علمًا أم غير علمٍ فلهذا لم يحتج إلى نصٍ هنا.

ثانيًا قلنا في الخلاصة: والعلم المؤنث الذي ليس فيه علامة تأنيث يعني: ليس فيه تاء التأنيث ولا ألف التأنيث الممدودة والمقصورة، نظرنا إن كان على أكثر من ثلاثة أحرف منع من الصرف، يعني: كان رباعيًا، أو كان خماسيًا، أم كان سداسيًا مثل "سعاد" وزينب" فهذا يمنع من الصرف مطلقًا مثل "حنان وبيان وليان" أسماء بنات

مثل "ابتسام وأحلام ورحاب" أسماء بنات لابد أن نقول إنها أعلام؛ لأن هذه إذا لم تكن أعلامًا فصارت مصروفة أم ممنوعة؟ مصروفة تقول: "هذا حنان شديد من الأب لولده" "هذا بيان للناس" "أحتاج منك إلى ابتسام" "هذه أحلام كثيرة" إن كانت أعلامًا منعت من الصرف وهذا قول ابن مالك:

وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

يعني: العاري من علامة التأنيث لا يمنع مطلقًا، بل له شرط، شرطه كونه فوق الثلاث، وقولنا في الخلاصة بعد ذلك فإن كان المؤنث العارِي من علامات التأنيث ثلاثيًا متحرك الوسط "كسقر" أو "أعجميًا "كجور" أو منقول من مذكر إلى مؤنث "كزيدا" اسم امرأة فإنه يمنع من الصرف أيضًا.

الكلام الآن على العلم المؤنث الثلاثي إذا لم تكن فيه علامة التأنيث، إن كان متحرك الوسط يمنع من الصرف قلنا مثل "سقر" علم على ماذا؟ على جهنم أعاذنا الله وإياكم ووالدينا والمسلمين منها.

وكذلك نحو "رغد" "وسمر" "وقمر" "وفرح" أعلام نساء هذه كلها أيضًا تمنع من الصرف هذه لغة العرب يمنعونها من الصرف.

قال النحويون في تعليل ذلك، النحويون عللوا لا يحكمون يعني: تعليلهم ليس حكمًا الحكم يؤخذ من كلام العرب، العرب منعوا من الصرف، والنحويون عللوا ذلك فقالوا: إن حركة الوسط أقيمت مكان حرف، فصارت الكلمة كأنها أربعة أحرف، وإقامة الحركة مقام الحرف لهم شواهد كثيرة في الكلام.

هذا هو قول الجمهور في المسألة يعني: في الثلاثي المحرك الوسط، قالوا: إنه لم يسمع في اللغة إلا ممنوعًا من الصرف إذًا حكمه المنع من الصرف.

شذ ابن الأنباري من الكوفيين فجوز فيه الصرف والمنع، جوز فيه المنع وهذا هو المسموع عن العرب، وجوز فيه الصرف قياسًا قال؛ لأنه ثلاثي والثلاثي خفيف وهذا من الأقوال الشاذة الضعيفة في النحو.

وأيضًا العلم المؤنث الثلاثي إذا كان أعجميًا فإنه يمنع أيضًا من الصرف، علم مؤنث، ثم ضاف إلى ذلك العجمة فيمنع من الصرف؛ لاجتماع هذه الثلاثة عليه قلنا مثل "جور" علم مدينة في فارس.

والأمثلة على ذلك الآن بعد أن انفتح العرب على الأعاجم كثيرة جدًّا مثل "روز" ورين" وجود" أعلام نساء أعجمية مثل "هال" سلالة صينية مشهورة، ومثل "جاد" قبيلة هندوسية، ومثل "لين وتور وكان" مدن فرنسية هذه تمنع من الصرف وإن كانت ثلاثية ساكنة الوسط؛ لأنها أعلام مؤنثة وأعجمية.

وقلنا أيضًا في العلم الثلاثي إذا كان منقولًا من مذكر إلى مؤنث يعني: أصله اسم مذكر، ثم نقلناه وجعلناه علمًا على مؤنث فإنه يمنع من الصرف أيضًا "كزيد" اسم امرأة لو سميت امرأة بزيد، زيد في الأصل مذكر" زاد يزيد زيدًا" "هذا زيد" "ونحن زيد على مئة" يعني: نحن أكثر من مئة، وكذلك أمثاله كأن تسوي امرأة "بسعد" أو فهد" أو "بوح" أو "مجد" أو "نجد" أو "نور" أو "جود" أو "وعد"

ونحو ذلك هذه أسماء مذكرة جعلت أعلام على مؤنث فإنها تمنع من الصرف وهذا هو قول الجمهور في المسألة.

الجمهور قالوا: العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا كان أصله مذكرًا فإنه يمنع، وهناك في المسألة قول آخر ليس ضعيفًا وهو: جواز المنع والصرف، وهو لعيسى ابن عمر، والجرمي، والفراء، عيسى ابن عمر من مشايخ سيبويه، والجرمي من تلاميذ الأخفش، والفراء من كبار الكوفيين.

وقولهم هذا ليس بضعيف؛ لأن هذا العلم الثلاثي الساكن الوسط وإن نقل من المذكر فالخفة فيه باقية أي: لو لمحت فيه التذكير فإنك تصرفه؛ لأن المذكر الثلاثي الساكن الوسط مصروف "جاء زيد ورأيت عمروً" وإذا لمحنا فيه التأنيث لو قلنا إن التذكير طمس لفظًا ومعنىً مع أنك لو سميت امرأة بزيد فلفظه مؤنث ومعناه مذكر كما قلنا في معاوية، لكن لو قلنا إن زيد اسم امرأة طمس فيه التذكير.

لقيل إن المؤنث الخالص التأنيث إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط جاز فيه الأمران كما سيأتي، هذا القول له قوته ووجاهته، وهو أيضًا يضبط المسألة اكثر ويريح؛ لأنك عندما يأتيك علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط ثم تجلس تتأمل فيه هل هو في الأصل مذكر أم مؤنث، كان مذكرًا تمنعه كامرأة سميت "بوعد" أو "بنجد" أو "بنور" هذا لازم المنع فإن لم يكن كذلك جاز فيه الوجهان، وأما على قول هؤلاء فإنهم يجعلون القول واحدًا.

وهذا هو قول ابن مالك:

وَشَـرْطُ مَـنْعِ العَارِ كَـونُهُ ارْتَـقَى
فَـوقَ الـثَّلاَثِ أَو كَجُـورَ أَو سَـقَرْ   أَو زَيْـدٍ اسْـمَ امْـرَأَةٍ لاَ اسْـمَ ذَكَـرْ

أَو كَحُورَ يعني: متحرك الوسط، أَو سَقَرْ يعني: ساكن الوسط، أَو زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ يعني: منقولًا من مذكر.

ثم قلنا في الخلاصة: وإن كان العلم المؤنث ثلاثيًا ساكن الوسط ليس أعجميًا ولا منقولًا من مذكر ففيه المنع والصرف والمنع أولى وأحسن وأكثر في الكلام نحو "هند" ونحو "دعدٍ وكأسٍ وشمسٍ وميٍ ومزنٍ وبانٍ" أعلام نساء فهذه يجوز لك فيها المنع وهو الأولى والأحسن "جاءت هند مسرعة" "ورأيت هند مسرعة" وسلمت على هند اليوم" ولك الصرف وهو جائز فتقول: "جاءت هندٌ" "ورأيت هندًا" "وسلمت على هندٍ" فالمنع من الصرف لاجتماع العلتين العلمية والتأنيث.

والصرف قالوا: نظرًا لخفة الاسم؛ لأن الثلاثي الساكن الوسط أخف الأسماء على اللسان، كما قلنا النحويون بذلك يعللون ولا يحكمون العرب يصرفون ويمنعون والنحويون يعللون الوجهين بذلك، ومن ذلك قول الشاعر:

لم تتلقّع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب

فقال: دعد في الأول وصرف، وقال دعد في الثاني فمنع، إذًا فهذا القسم ما حكمه؟ جواز الوجهين والمنع أولى.

وشذ أبو إسحاق الزجاج في هذه المسألة فأوجب المنع، وقال: إن الصرف لم يأتِ إلا في ضرورة الشعر، وهذا ليس بصحيح بل جاء الصرف في غير الشعر كثيرًا، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّ

يقول: العلم المؤنث الثلاثي العادم للتذكير السابق والعادم للعجمة، ويقول: كهند يعني: ساكن الوسط فيه وجهان: الصرف والمنع. والمنع أحق، وبعد أن شرحنا هذه الخلاصة وعلقنا عليها وبينا الخلاف لكل مسألة من مسائلها نلخص

ما سبق، نلخص الكلام على العلم المؤنث المعنوي التأنيث.

العلم المؤنث المعنوي التأنيث: يريد بذلك العلم المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث، إن كان أعجميًا فالمنع قولًا واحدًا، وإن كان متحرك الوسط أو كان ساكن الوسط ولكنه منقول من مذكر ففيه خلاف:

الجمهور يمنعونه من الصرف، وقال غيرهم بجواز صرفه ومنعه، وإن كان ساكن الوسط وليس أعجميًا ولا منقولًا من مذكر ففيه الوجهان وشذ الزجاج فأوجب المنع هذه خلاصة ما سبق في العلم المؤنث الثلاثي، وفي أول هذه الأبيات قال ابن مالك:

كَذَا مؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا

فأطلق التأنيث ونكره؛ لكي يشمل ما كان علمًا مؤنثًا، وهذا الذي شرحناه من قبل في "فاطمة وحمزة وسعاد" أو ما كان جزء مؤنث نحو "أبي هريرة وأبي بكرة وأبي قحافة" فأبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كنيته أبو هريرة، والكنية كما تعرفون علم؛ لأن العلم ثلاثة أقسام كنية ولقب، واسم ليس بكنية ولا لقب، فالكنية علم.

فالعلم أبو هريرة أم هريرة؟ العلم أبو هريرة، ننظر لهريرة فقط وحدها دون أن تدخل في هذه الكنية، هريرة تصغير هرة كانت معهرَضِيَٱللَّهُعَنْهُ والهرة مصروفة أو ممنوعة من الصرف؟ العلم المؤنث بالتاء يمنع، لكن إذا لم يكن علمًا ما يمنع تقول "هذه رحمة من الله" "اشتريت سيارةً" "هذه هرة" هذا علم؟ مصروف وإذا صغرت هرة قلت هريرة فهي ليست ممنوعة من الصرف "هذه هرة وهذه هريرة" ليست ممنوعة من الصرف، إذًا فكلمة هريرة التي في أبي هريرة قبل أن تدخل في أبي هريرة كانت علمًا أم نكرة؟ نكرة، ثم دخلت بعد ذلك في العلم صارت جزء علم ما صارت علمًا صارت جزء علم فمنعت من الصرف لذلك، وإلا فإن هريرة

وحدها لا تمنع من الصرف.

وأنتم واجدون في هذه المسألة خلافًا بين المحدثين وبين اللغويين استشكلوا كثيرًا منع الصرف في أبي هريرة؛ لأنهم يقولون لا موجب للمنع في هريرة هنا، كان ينبغي أن تصرف حتى بعضهم خطأ من منع الصرف، " عن أبي هريرةٍ" قد كان يجب أن يقال "عن أبي هريرةٍ" غلبت في دار الكتب قديمة وحديثة، وهذا هو الأصح، لكن الذي عليه المحدثون الذي رواه المحدثون واللغويون في اسم أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه بالمنع من الصرف.

وكذلك في "أبي بكرة" صحابي معروف أسلم في غزوة الطائف، ثم نزل من الحصن ببكرة، بكرة ثم تعلق بها بحبل ونزل فنسبوه إلى هذه البكرة، وهذه البكرة علم أم نكرة؟ نكرة "أبو بكرةٍ".

هناك ملحوظة أخرى في آخر الكلام على العلم المؤنث، يذكرها النحويون في هذا الموضع وهي مفيدة كثيرًا تتعلق بأسماء القبائل والمواضع: أسماء القبائل وكل ما يدخل في حكم القبائل أسماء القبائل، أسماء العوائل، أسماء الأحياء إلى آخره.

والمواضع وكل ما يدخل في حكم المواضع كالدول والمدن والقرى والأودية والجبال إلى آخره.

أسماء القبائل والمواضع ما حكمها من حيث الصرف والمنع؟ نقول: إن كان فيها موجب منع منعت من الصرف كأن تختم بتاء التأنيث مثل "باهلة" هذه تمنع صرف علم ومؤنث، أو مثلًا يكون أعجمي مثل "بغداد" علم أعجمي يمنع من الصرف، أو مثلًا مختوم بألف ونون زائدتين مثل "خولان ونجران" علم ممنوع من الصرف؛ لأنه علم مختوم بألف ونون زائدتين، أو مختوم بألف تأنيث مثل

"صنعاء" "أبها" يمنع من الصرف، أو على وزن فعل مثل "تغلب" قبيلة تغلب، فإذا كان في أسماء القبائل والمواضع مانع من الصرف منعت انتهينا من ذلك.

وإن لم يكن فيها مانع من موانع الصرف غير التأنيث لم يكن فيها مانع آخر غير التأنيث جاز لك فيها الصرف والمنع، جاز لك فيها المنع على تقدير القبيلة بالحي يعني: أنها حي من الأحياء هذا مذكر.

جاز لك فيها الصرف على أنك تجعلها علمًا مذكرًا، كيف نجعلها علمًا مذكرًا؟ نؤول القبيلة بالحي، حي من أحياء العرب يعني: مجموعة من الأحياء والحي مذكر، ونؤول الموضع بالمكان والمكان مذكر، ولك فيها المنع على أن تجعلها أعلامًا مؤنثة، كيف تجعلها أعلامًا مؤنثة؟ تؤول القبيلة بالقبيلة مثلًا، وتؤول الموضع بالبقعة، ولهذا تجد أسماء القبائل، وأسماء المواضع إذا لم يكن فيها مانع آخر غير التأنيث، تجد أنها تأتي في الكلام العربي الفصيح أحيانًا مصروفة، وأحيانًا ممنوعة من الصرف، نحو "تميم وقريش وعرعر وعدن وتبوك ومصر" إلى آخره.

فلك أن تقول "أنا من تميمٍ" أو تقول "أنا من تميمَ" تقول "محمد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من قريشٍ أو من قريشَ" وتقول "أنا أسكن في عرعرٍ أو أسكن في عرعرَ" وهكذا.

ثم إن التتبع والاستقصاء بالشواهد اللغوية ينبيك أن بعض الأعلام أعلام القبائل والمواضع قد جاءت بالصرف وبعضها جاءت بالمنع وبعضها جاءت هكذا وهكذا مما يدل على أن هذه الأسماء أسماء القبائل والمواضع إذا لم يكن فيها مانع آخر غير التأنيث جاز لك فيها المنع والصرف، فإذا صرفت أولناها على أنها أعلام مذكرة، وإذا منعت أولناها على أنها أعلام مؤنثة، قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ لِي

﴿مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف:٥١] فمنع من الصرف، وقال: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْـرًا﴾ [البقرة:٦١] على من قال: إن مصرًا هنا هي مصر النيل فصرف، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة:٢٥] فصرف مع أنه علم مدينة، فنؤوله أنه أراد علم مكان، فصار علمًا مذكرًا فصرفه وهكذا.

من المشهور في هذا الباب باب ما لا ينصرف في علم المؤنث البيت الذي ذكرناه من قبل وهو قول الشاعر:

لـــم تتلفّـــع بفضـــل مئزرهـــا دعـــد ولـــم تســـق دعـــد في العلـــب

أحب أن نفسره؛ لكثرة تردده في كتب النحو وربما يخفى معناه على بعض الطلاب، لم تتلفع التلفع هو التقنع والتلثم، والعلب جمع علبة، والعلبة إناء من جلد تشرب الأعراب به، وسمي العلب عليه العلب الآن موجودة سميت على ذلك، لكن من قديم كانت العلب من الأعراب هي لم تشرب بالعلب يعني: تشرب بهذا الإنماء المصنوع من جلد، إناء صغير مصنوع من جلد تشرب العرب به.

ومعنى البيت، أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا من أهل البادية فهي لا تتقنع بفضل مئزرها كأهل البوادي، وإنما لها ثوب خاص تتقنع به كأهل الحضر الآن لهم ثوب خاص تتستر به يسمى الغطفة أو يسمى شيلة أو نحو ذلك، ولا تشرب في العلب كأهل البادية وإنما تشرب في إناء خاص من الفخار أو النحاس ونحو ذلك هذا معنى البيت، وبذلك انتهى الكلام على العلم المؤنث.

لننتقل بعد ذلك إلى قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالعَجَمِــيُّ الوَضْــع وَالتَّعرِيْــفِ مَــعْ زَيْــدٍ عَلَــى الــثَّلاَثِ صَــرْفُهُ امْتَنَــعْ

هذا هو الاسم التاسع من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو العلم

الأعجمي فعلة منعه من الصرف العلمية والعجمة نحو "إبراهيم، إسماعيل، إسحاق، يعقوب، جورج" هذه كلها ممنوعة من الصرف؛ للعلمية والعجمة، ونحو "لندن، وباريس، واشنطن" هذه أسماء مدن ممنوعة من الصرف؛ للعلمية والعجمة فإن جعلتها أعلام مدن، أعلامًا لمدينة صارت أعلامًا مؤنثة أيضًا فاجتمع فيها مانعان: العلمية والعجمة، والعلمية والتأنيث، فهي ممنوعة لهذا وذاك، ولمنع العلم الأعجمي من الصرف شرطان، لا يمنع العلم الأعجمي من الصرف إلا بشرطين ذكرهما ابن مالك:

الشرط الأول: أن يكون علمًا في لغة الأعجمية قبل نقله للعربية يعني: قبل أن ينقل للغة العربية كان في لغته الأعجمية علمًا، ما كان في لغته الأعجمية نكرة ثم نقل إلى العربية نكرة! لا، كان علمًا في لغته الأعجمية، واللغات الأعجمية ما سوى العربية كما تعرفون، ويشترط لمنع صرف العلم الأعجمي أن يكون علمًا في هذه اللغة الأعجمية التي نقل منها العلم إلى اللغة العربية، وهذا الشرط يخرج نوعين من الأسماء الأعجمية تبقى مصروفةً:

الأول: ما ليس علمًا في اللغة الأعجمية ولا في اللغة العربية، "كلجام" واستبرق" "وتلفاز" فهذه مصروفة اتفاقًا؛ لأنها ليست أعلامًا "اللجام" لجام الفرس، "والاستبرق" نوع مما يداس عليه، "والتلفاز" وهو التلفزيون، الكلمات الأعجمية نقلت من اللغة الأعجمية إلى اللغة العربية ليست أعلامًا، لا في اللغة الأعجمية ولا في اللغة العربية هذا اتفاقًا تقول "هذا لجامٌ جيد" "واشتريت لجامًا جيدًا" "وربطته بلجامٍ جيدٍ" وهكذا.

الأمر الثاني: الذي يخرجه هذا الشرط ما ليس علمًا في لغته الأعجمية، لكنه نقل منها إلى اللغة العربية علمًا في لغته الأعجمية ما كان علمًا نكرة، ثم نقل منها إلى اللغة العربية فجعل علمًا

مثال ذلك "قالون" اسم القارئ المشهور المعروف ومثل "بندار"، اسم محدث مشهور، "قالون" في لغتها الأعجمية معناها حسن أو جيد، استعملها علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في بعض ما يروى عنه، ثم نقلت من هذه اللغة الأعجمية فجعلت علمًا على هذا القارئ، ومثل "بندار" معناها في لغتها الأعجمية تاجر، عندما نقلت من الأعجمية كانت معناها تاجر، ثم أطلقت في اللغة العربية علمًا على هذا المحدث، فهذه الأسماء بلغتها الأعجمية ليست أعلامًا، لكنها عندما انتقلت للغة العربية صارت أعلامًا، فاختلف النحويون في مثل هذه الأسماء على قولين:

القول الأول: أنها منصرفة تقول "هذه قراءة قالونٍ" "وروى البخاري عن بندارٍ" هذا هو الظاهر في كلام سيبويه وهو قول ابن الحاجب، وقول ابن مالك إذ قال هنا:

وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعرِيْفِ

يعني: الكلمة في وضعها وأصلها أعجمية، وأيضًا في لغتها الأعجمية كانت علمًا تشترط أن تكون علمًا في لغتها الأعجمية لكي تمنع من الصرف.

والقول الثاني: أنها غير منصرفة؛ لأنها أعلام أعجمية، نعم، هي أعجمية بالوضع علمية بالوضع أو بالنقل؟ بالنقل، يعني: في الأعجمية نكرة، وفي العربية علم، اجمع الأمرين: هي علم في العربية وأعجمية في الوضع صارت علم أعجمي، هذا قول الشمندي وابن عصفور وهو الذي اختاره ابن حيان وقال هو المشهور من كلام العرب، وعليه تمنع مثل ذلك من الصرف، تقول "هذه قراءة قالونَ" "وروى البخاري عن بندارَ" وهكذا، هذا الشرط الأول لمنع العلم الأعجمي، أن يكون علمًا في لغته الأعجمية.

الشرط الثاني لمنع العلم الأعجمي من الصرف: أن يكون فوق ثلاثة أحرف،

كالأمثلة السابقة، فإن كان العلم الأعجمي على ثلاثة أحرف صرف مطلقًا يعني على كل حال، على كل حال سواء كان ساكن الوسط "كنوحٍ" "ولوطٍ"

أن يكون فوق ثلاثة أحرف يمنع من الصرف فإن كان الأعجمي ثلاثة أحرف صرف مطلقًا سواء كان ساكن الوسط أو كان متحرك الوسط مثل: هم يمثلون قديمًا "بـ لمك" ويقولون أنه اسم أبي نوح عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ "هذا نوح عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ ابن لمكٍ"، وأعلام العجمية كثيرة أيضًا ثلاثية متحركة الوسط لكني ما تمكنت من مراجعة كتاب جمع كل الأسماء الأعجمية القديمة وأغلب الأسماء الأعجمية الحديثة وبين أحكامها يعني: كمعجم يسهل لك الوصول لمثل هذه الكلمات.

"آزر" هذا رباعي؛ لأن المد عن حرفين متحرك وساكن "آزر" هذا ممنوع من الصرف قولًا واحدًا ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام:٧٤] منعه من الصرف؛ لأنه رباعي.

تقول "هذا نوحٌ" "وأحب نوحًا" "وصلى الله وسلم على نوحٍ" وهكذا.

وهنا في المسألة قول ضعيف، وهناك من النحويين من يجعل العلم الأعجمي الثلاثي كالعلم المؤنث الثلاثي بالتفصيل السابق يعني: إذا كان متحرك الوسط منع من الصرف.

وإذا كان ساكن الوسط جاز فيه الوجهان، وهذا القول قول ضعيف؛ لأنه يخالف النصوص المتكاثرة من القرآن الكريم، وكلام العرب المحتج به التي اجمعت كلها على الصرف، وإنما قد يقال هذا الكلام في المسائل التي لم يرد فيها إلا شواهد قليلة فنجيز ما سمع ثم نقيس وجهًا آخر نجوزه، لكن عندما تأتي شواهد كثيرة جدًّا وكلها على طريقة واحدة، ثم نجوزها ونجوز معها وجهًا آخر، هذا من السليق، أو هذا من أسباب تضعيف القول؛ لأنك عند اللغة فعل وترك فإذا

علمت أن العرب قصدت شيئًا يجب أن تقصد إليه، وإذا علمت أن العرب قصدت ترك شيء وجب أن تتركه، وإذا لم تعلم حينئذٍ أن تقيس.

والعلم لا يشترط فيه أن يكون علمًا يقينيًا لكن بغلبة الظن، من غلبة الظن أن تأتي في المسألة نصوص كثيرة جدًّا في القرآن، في الحديث، في كلام العرب شعرًا ونثرًا كلها على طريقة واحدة فتعلم حينئذٍ أنهم قصدوا هذا الأمر قصدًا، وهكذا.

تلحظون أن أغلب أمثلتنا التي ذكرناها في العلم الأعجمي أعلام مذكرة؛ لأن العلم المؤنث سبق الكلام عليه من قبل، ومن ذلك أن العلم الأعجمي إذا انضاف إليه التأنيث، علم أعجمي ومؤنث، أو نقول علم مؤنث وهو أعجمي هذا سبق في العلم المؤنث أن منعه حينئذٍ حتى ولو كان ثلاثيًا ساكن الوسط "كجور" كما مثلنا قبل قليل بذلك، نعم.

هنا فائدة تتعلق بالعلم الأعجمي وهي: أن كل أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى سبعة أربعة من العرب وهم: "محمد وصالح وشعيب وهود" يجمعون هود بقولك "شهصًا".

وثلاثة أسماؤهم أعجمية وهم "نوح ولوط وشيث" عندما نقول أن أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف يفهم أننا نريد الأنبياء الذين نعرف أسماءهم ما نحتاج ننبه على ذلك؛ لأن أنبياء الله كثيرون جدًّا.

وعندما يقول: أسماؤهم ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة نحن نحكم على الأسماء، ولا نحكم على الذوات هل هم عرب أم عجم، الاسم عند النحويين أعجمي يعني: ليس على قياس كلام العرب، ليس على أوزانهم ونحو ذلك، أما الذوات فلا نتكلم عليها.

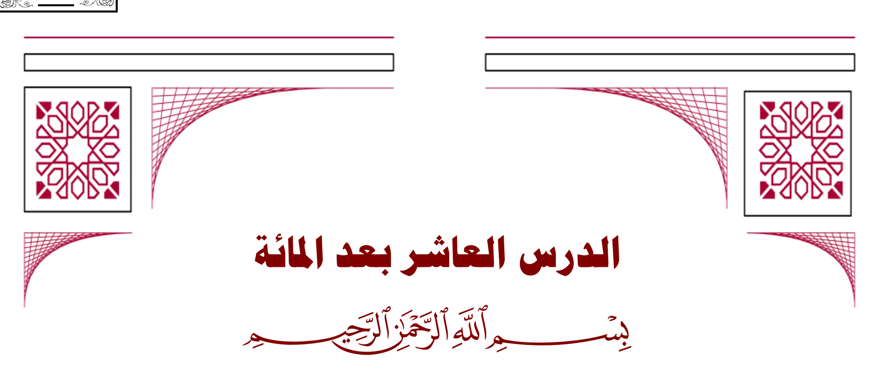
فائدة أخرى مشابهة في أسماء الملائكة: كل أسماء الملائكة ممنوعة من

الصرف للعلمية والعجمة "كجبريل أو جبرائيل" إلى آخره سوى أربعة وهم "مالك ومنكر ونكير" وهذه أسماء عربية منصرفة، أما مالك فثابت في القرآن الكريم، وأما منكر ونكير ففيهما خلاف، فإن كانا ملكين فيدخلان عندنا في هذه المسألة، والاسم الرابع "رضوان" هذا اسم عربي، ولكنه ممنوع من الصرف لا للعلمية والعجمة ولكن للعلمية وزيادة الألف والنون، "رضوان" إن ثبت أيضًا يقال: خازن الجنة إن ثبت.

هذا ما يتعلق بالعلم الأعجمي، ونحن نتكلم عن الأسماء الممنوعة من الصرف.

سؤال: "سليمان" الأسماء الأعجمية إما تنظر إليها مستقلة عن مسمياتها يعني: عن الذين سموا بها، أو تنظر إليها مقرونة بأصحابها "فسليمان" مثلًا إذا أردت به النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فنقول إن "سليمان" اسم أعجمي وهو ممنوع للعلمية والعجمة، والألف والنون حينئذٍ واقعتان في علم أعجمي فيعرف هما أصليتان أم زائدتان، أما إذا نظرت إلى اسم "سليمان" عمومًا دون النظر إلى من سمي به، فنقول حينئذٍ يصح أن تقول إنه علم أعجمي، ويصح أن تقول: إنه اسم عربي تصغير "لسلمان" "سلمان" فعلان من السلامة، ثم تصغره فتقول: سليمان، وإذا كان اسم عربي من "سلمان" فهو ممنوع من الصرف لا للعلمية والعجمة ولكنه للعلمية وزيادة الألف وهكذا، في أعلام الأعجمية كثيرة قديمة وحديثة مثل "إسحاق" إن أردت به اسم النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فهو علم أعجمي، وإلا لم تربط فيصح أن تقول إنه علم أعجمي، ويصح أن تقول إنه اسم عربي "أسحق يسحق إسحاقًا" أسحق الضرع يعني: إذا بلي.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس العاشر بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فسلام عليكم ورحمته الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم، في ليلة الاثنين، التاسع عشر من شهر جمادى الآخرة، من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحن في جامع الراجحي، في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد الدرس العاشر بعد المئة، من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله تعالى.

ولا يزال الكلام متواصلًا منذ ثلاثة دروس وهذا الرابع، على باب ما لا ينصرف،..إن شاء الله ننتهي منه في هذا الدرس، وقد ذكرنا من قبل أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في سبعة وعشرين بيتًا، فهو من أطول أبواب الألفية، شرحنا في الدروس الماضية تسعة عشر بيتًا، ونقرأ ما بعدها في افتتاح هذا الدرس.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا ... أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ ... زِيْدَتْ لِإلحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَوْ كَثُعَلَا

وَالعَــدْلُ وَالتَّعْرِيْــفُ مَانِعَــا سَــحَرْ ... إِذَا بِـــهِ التَّعْيِـــيْنُ قَصْــدًا يُعْتَبَــرْ

ابْــنِ عَلَــى الكَسْــرِ فَعَــالِ عَلَمَــا ... مُؤَنَّثَــا وَهْــوَ نَظِيْــرُ جُشَــمَا

عِنْــدَ تَمِــيْم وَاصْــرِفَنْ مَــا نُكِّــرَا ... مِــنْ كُــلِّ مَــا التَّعْرِيْــفُ فِيْــهِ أَثَّــرَا

وَمَــا يَكُــونُ مِنْــهُ مَنْقُوصًــا فَفِــي ... إِعْرَابِــهِ نَهْــجَ جَــوَارٍ يَقْتَفِــي

وَلِاضْــطِرَارٍ أَو تَنَاسُــبٍ صُــرِفْ ... ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

ما زال رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعد الأسماء الممنوعة من الصرف فيذكر منها اسمًا فيقول:

كَــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُــصُّ الفِعْــلَا ... أَو غَالِــبٍ كَأَحْمَــدٍ وَيَعْلَــى

هذا هو الاسم العاشر، من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو العَلَم الذي على وزن الفعل، فعلة منعه من الصرف العَلَمية ووزن الفعل.

وهنا نسأل ما وزن الفعل الذي يؤثر في الاسم فيمنعه من الصرف؟ لأن هناك أوزان مشتركة كثيرة، تأتي في الأسماء وتأتي في الأفعال، فهل كل وزن مشترك بين الأسماء والأفعال يمنع الاسم من الصرف؟ والجواب عن ذلك: أن وزن الفعل الذي يمنع الاسم من الصرف ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الوزن خاصًا بالفعل أي: لا يوجد في الأسماء، وهناك أوزان كثيرة تأتي في الأفعال ولا تكون في الأسماء، من مثل أوزان: "علَّم" "وعُلِم" "وتعالم" "واستعلم" "ويُعلم" هذه كلها أوزان تكون في الأفعال ولا تكون في الأسماء.

فلو جاءت أعلام على وزن هذه الأفعال لمنعت من الصرف، كأن تأخذ شيئًا من الأسماء التي ذكرنا قبل قليل وتجعله علمًا، ومما سمع من العرب قولهم "شمَّر" وهو علم على قبيلة وعلم على فرس، فليس في الأسماء فعَّل، فعندما قالوا: "شمَّر" وهو على وزن الفعل مثل "قدم وأخر وعلم وفهم" قلنا أن "شمَّر"

ممنوعة من الصرف؛ لأنها علم جاءت على وزن يخص الأفعال، فعلمنا أن كلمة "شمَّر" في الأصل فعل، ثم نقلت من الفعلية إلى الاسمية تقول "شمَّر عن ساعد الجد" فلهذا منعت من الصرف.

ومن ذلك "دؤل" وهي اسم قبيلة "دؤل" اسم قبيلة، ومنها أبي الأسود الدؤلي المشهور "دؤل" على وزن فُعل، وفُعل من الأوزان الخاصة بالفعل ويأتي عليه الفعل المبني للمجهول كـ"عُلم وفهم وضرب" ولا يأتي على فُعل، فعندما جاءت "دؤل" قالوا: إنها منقولة من الأفعال.

ومن ذلك "اصمت" اسم صحراء سموها "اصمت" فعُلم أن هذه الصحراء سميت بالفعل اصمت، نعم.

ومن ذلك "خضم" علم على مكان، هذه أسماء وأعلام سمعت عن العرب، وهي على أوزان لا تكون في الأسماء فلهذا منعتها العرب من الصرف، فهذا النوع الأول من الأوزان التي تؤثر في الاسم منعًا من الصرف.

النوع الثاني: من الأوزان التي تؤثر في الاسم المنع من الصرف، أن يكون هذا الوزن موجودًا في الأسماء، وموجودًا في الأفعال، ولكنه بالفعل أولى من الاسم؛ لأنه فيه أكثر، هناك بعض الأوزان موجودة في الأسماء، وموجودة في الأفعال، إلا أنها في الأفعال كثيرة جدًّا على هذا الوزن، أما الأسماء فلم يأتِ على هذا الوزن إلا أسماءً قليلة ويكون مرتجلة.

من ذلك مثلًا "أُفعُل وإفعِل وإفعَل" فهذه الأوزان كثيرة جدًّا في الفعل، بل إنها مطردة في الأمر من الثلاثي، أُفعُل مثل "أُقعد وأُكتب" وإفعل مثل الأمر "إجلس وانزل" وإفعل مثل "إركب إذهب" فهي كثيرة ومضطردة، لكن في الأسماء هي قليلة جدًّا وكلها أسماء مرتجلة يعني: لم تأتِ على قياس.

قال: ومن ذلك مثلًا "أبلم وإثمد وإصبع" إصبع" هذه لغة والإصبع فيه عشر لغات، فإصبع في هذه اللغة على وزن إفعل، وإثمد وهو حجر كحل على وزن إفعل، وأبلم على وزن أُفعل وهي قليلة جدًّا، فلهذا لو سميت بشيء منها يعني: لو جعلت شيئًا منها علمًا فإنك تمنعه من الصرف كأن تسمي بـ "اذهب واجلس واقعد"، أو تسمي بأبلم أو إثمد أو أصبع فإنك حينئذٍ تمنعها من الصرف.

النوع الثالث: ومن ذلك أيضًا النوع الثالث من الأوزان التي تؤثر في الاسم المنع أوزان مشتركة بين الأسماء والأفعال موجودة في الأسماء والأفعال، إلا أن فيها زيادة، فيها حرف زائد هذا الحرف الزائد في الفعل له معنى، وفي الاسم ليس له معنى.

يقولون: أن يكون الوزن مشتركًا بين الأسماء والأفعال إلا أنه في الفعل أولى؛ لأن الزيادة فيه ذات معنى، أوزان موجودة في الأسماء، وموجودة في الأفعال، وهذه الأوزان فيها حرف زائد الحرف الزائد في الأفعال له معنى، وفي الأسماء ليس له معنى، مثل أفعل ويفعل وتفعل وأفعُل، هذه أوزان كثيرة جدًّا في الفعل

مثل: أفعل أذهب، ويفعل يذهب، وتفعل تذهب، وأفعُل أكتب، فهي كثيرة جدًّا في الفعل ومطردة، والزيادة التي في الفعل "أذهب ويذهب وتذهب وأكتب" زيادة ذات معنى أم ليس لها معنى؟ ذات معنى، فالهمزة التي في أذهب دلت على المتكلم، والتي في يذهب الغائب، والتي في تذهب للمخاطب، والتي في أكتب متكلم، إذًا فهذه الزيادة لها معنى، وهذه الأسماء في الأوزان ليست كثيرة، إلا أن حرف الزيادة فيها ليس لها معنى مجرد حرف زائد.

قالوا: من أمثلة ذلك "أفْكل" وهو اسم للرِعدة "إن أصابتني أفكلٌ" أو "أصابته أفكلٌ" رِعدة، أصابته أفكلٌ أي: رِعدة.

ويفعل تقول مثل "يرمع" وربما كلمات غريبة؛ لأن الوزن كما قلنا في الأسماء قليل، واسم على وزن أفعل مثل "أخلد" وهذا يطرد في جمع القلة أفعُل، لكن الهمزة التي في "أخلد" ليس لها معنى، لا تدل على معنىً، أو الياء التي في "يرمع" فمجرد حرف زائد هو الهمزة التي في أفكل.

فلهذا قالوا: إن هذه الأوزان وإن كانت مشتركة بين الأسماء والافعال، إلا أنها تؤثر منعًا من الصرف؛ لأن الزيادة التي في الأفعال ذات معنى فالفعل بها أولى.

هذه الكلمات إذا بقيت أسماءً فهي مصروفة؛ لعدم المانع، تقول "أصابته أفكلٌ" "أصابته أفكَلٌ" وهذه "أقلبٌ" "وهذا "يرمعٌ" اسم نكرة ليس علمًا، فيمنع من الصرف، لكن لو سميت بها فجعلتها أعلامًا، سميت بـ "أذهب" أو "يذهب" أو "تذهب" أو "أكتب" أو سميت "أفكل "أو سميت "أقلب" أو سميت "يرمع" فإنك حينئذٍ تمنعه من الصرف إن كان علمًا تمنعه من الصرف، وإذا لم يكون علمًا أو على حسب أصله إن كان فعلًا فهو فعل، وإن كان اسم نكرة فهو اسم نكرة مصروف.

ومن ذلك أي: مما سمع في ذلك "أحمد" ويزيد" "ويعلى" وتغلب" ويشكر" وهي كثيرة عن العرب، وقالوا مثلًا "أحمد" فسموا الرجل بأحمد، هم سموه أحمد، أنت يمكن تسمي أذهب، ما الفرق بين أحمد وأذهب؟ لا فرق كلاهما فعل، إلا أنهم سموا بأحمد وهو في الأصل كما ترون فعل مضارع "أنا أحمد الله"، ثم سموا هذا الرجل بأحمد تفاءلًا بأنه يحمد فمنع من الصرف؛ لأنه على وزنٍ هو بالفعل أولى؛ لكون زيادته في الفعل ذات معنى.

وكذلك "يزيد" هو في الأصل فعل "الماء يزيد" والمال يزيد" ثم جُعل علمًا فسمي الرجل بيزيد، وكذلك "تغلب ويشكر" أسماء قبيلتين في الأصل أفعال، فلما جعلت أعلامًا منعت من الصرف.

أما إذا كان الوزن المشترك بين الأسماء والأفعال كثيرًا في الأسماء، وكثيرًا في الأفعال، بحيث ليس هو في الأفعال أولى، ولا هو في الأسماء أولى يعني: علي أسماء كثيرة وعلي أفعال كثيرة، فإن هذا الوزن لا يؤثر المنع من الصرف، وهي أوزان كثيرة.

ومن ذلك الوزن فعل فهذا الوزن في الفعل كثير مثل "ذهب وجلس وقعد" وهو في الأسماء كثير مثل "جبل وقمر وحجر" فلهذا لو سميت رجلًا بقمر أو بحجر، أو سميته بذهب أو جلس أو قعد" فإنك تصرف أو تمنع؟ تصرف تقول "هذا قمرٌ وجلسٌ وكتبٌ وحمدٌ" إذا كانت أعلامًا.

وكذلك الوزن فعلل، وهو في الأفعال كثير مثل "دحرج وبعثر" وهو في الأسماء كثير، مثل "جعفر" فإذا سميت بفعلل فإنك لا تمنع من الصرف، كـ رجلًا سميته جعفرًا أو سميته دحرجًا أو سميته بعثرًا، وسمع عن العرب أنهم سموا بـ "كعسب" وجاء عنهم أنه مصروف، وحكاه سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقول:"جاء كعسبٌ ورأيت كعسبًا ومررت بكعسبٍ".

مثل بندر وعنتر يقول: هذان الاسمان مصروفان أم غير مصروفين؟ فالسؤال ما وزن عنتر وبندر؟ إن قلنا أنهما فعلل فهما كجعفر مصروفان، "بندر" على وزن فعلل فتقول بندرٌ فعللٌ، وعنترٌ فعللٌ، وإن قلنا إن النون زائدة، "فبندر" من "بدر" وهذا الظاهر فهي تنعل، وهي ليست من أوزان الفعل، إذا كانت النون في "بندر" زائدة فما وزن بندر؟ تقابل الأصول بالفاء والعين واللام، والحرف الزائد تجعله بنفسه في الوزن، فالوزن فنعل هل فنعل من أوزان الفعل؟ ليس من أوزان الفعل، وهو مصروف وهذا هو الظاهر أن النون زائدة فيهما في "بندر وعنتر" فهما مصروفان على كل حال.

ومن الأوزان المشتركة بين الأسماء والأفعال بلا مزية بحيث لا تمنع من

الصرف فاعل، فهو موجود في الأفعال مثل "قاتل وخاصم" وموجود في الأسماء مثل "سالم وقائم" بل هذا لا تمنع من الصرف تقول "جاء سالمٌ ورأيت سالمًا ومررت بسالمٍ"

فالخلاصة: أن العَلَم يمنع من الصرف إذا كان على وزن الفعل، ووزن الفعل الذي يؤثر المنع من الصرف:

ثلاثة أشياء ما كان خاصًا بالفعل، والثاني ما كان في الفعل أكثر، والثالث ما كانت زيادته في الفعل ذات معنى، وهذا هو قول ابن مالك:

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا

يعني النوع الأول وهو الوزن الخاص بالأفعال، ثم قال:

أَو غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

يريد الوزن المشترك بين الأسماء والأفعال إلا أنه في الأفعال أغلب كـ "أحمد ويعلى" ولهذا أخذ بعض الشراح على ابن مالك قوله: أو غالبٍ، قالوا: إنه لا يشمل النوعين الآخرين، غير المختص فلهذا لو قال: أو أولى يعني: يخص الفعل أو أولى بالفعل، الأولى يشمل الثاني والثالث أولى؛ لأنه أكثر، وأولى؛ لأن زيادته ذات معنى، وبعضهم يحاول أن يفسر قوله غالب بأولى؛ لأنه يشمل الأمرين.

وبذلك يتبين أن العَلَم إذا كان على وزن الفعل فإنه يُمنع من الصرف، وأما الوصف فمتى يُمنع من الصرف؟ إذا كان على وزن أفعل كما قلنا ليس على وزن الفعل، لا، لا يمنع الوصف من الصرف إلا إذا كان على وزن أفعل فقط، أو مصغره أفيعل، لكن بقية أوزان الفعل لا تؤثر في الوصف، ولهذا قلنا هناك في الوصف الوصفية ووزن أفعل، وهنا قلنا العَلَمية ووزن الفعل.

ثم قال ابن املك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا يَصِـيْرُ عَلَمًـا مِـنْ ذِي أَلِـفْ زِيْـدَتْ لإِلحَـاقٍ فَلَـيْسَ يَنْصَـرِفْ

هذا هو الاسم الحادي عشر من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو العَلَم المختوم بألف الإلحاق، فعلة منعه من الصرف العَلَمية وألف الإلحاق، وسبق الكلام في الاسم الأول من الأسماء الممنوعة من الصرف، وهو الاسم المختوم بألف التأنيث الكلام على ألف الإلحاق، وكيف نميز الألف التي في آخر الاسم، هل هي ألف أصلية أو منقلبة عن أصل؟ أم ألف تأنيث، أم ألف إلحاق، بقي النوع الرابع، أو ألف تكسير، هذه الألفات في العربية، إما أن تكون الألف في الاسم العربي ألفًا منقلبة عن أصل، أو ألف تأنيث، أو ألف إلحاق، أو ألف تكسير.

وعرفنا أن الاسم المعرب لا تكون الألف فيه أصلية، الألف الأصلية لا تكون إلا في الحروف، أو في الأسماء المبنية، أما في الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة، فلا تكون فيه الألف أصلية أبدًا، وبينا هناك كيف تفرق بين هذه الألفات فلهذا لا نعيد ذلك الآن.

لكن نقول: إذا كان الاسم مختومًا في ألف إلحاق نحو "علقا" "وأرطى" وهما اسما نبات، فعلقًا" هي في الأصل عين ولام وقاف؛ لأنها تتعلق، ثم زيدت الألف فيها، فلماذا زيدت الألف في "علقا" ليس للتأنيث؛ لأنه مذكر "هذا علقا" وليست منقلبة عن أصل؛ لأن الأصول العين واللام والقاف، وليست للتكسير؛ لأن التكسير لا تكون إلا سادسة فهذه للإلحاق.

ومعنى الإلحاق كما شرحناه من قبل، الإلحاق هو: مجرد غرضٍ لفظي؛ لجعل كلمة ثلاثية على وزن رباعي، أو كلمة رباعية على وزن خماسي، تأتي إلى كلمة ثلاثية تزيد فيها حرفًا لا لمعنى، وإنما غرضك في هذه الزيادة غرض لفظي،

وهو أن تجعل هذه الكلمة الثلاثية على وزن كلمة رباعية، كيف تجعل هذه "علق" على وزن "جعفر" علق ثلاثي وجعفر رباعي؟ تزيد حرفًا، ثم تجعل الكلمة على وزن فعلل جعفر، قالوا: علقا جعفر فيكون علقا ملحقة بجعفر هذا معنى الإلحاق والغرض لفظي، وليس له غرض معنوي، وكذلك أرطى"

ومن ذلك أيضًا "دفرى" دفر الشيء إذا خرجت رائحته، ثم قالوا: "دفرى" فجعلوا هذه الكلمة الثلاثية كلمة رباعية دفرى" مثل "درهم" ودفرى هو الموضع الذي خلف الأذن وخاصة في البعير، وهو أول ما يعرق في البعير، وكذلك في الإنسان، هذا أول ما يعرق يسمى دفرى فهذه الكلمات هي أسماء مصروفة "أكلت البهائم علقًا وأرطًا" وتقول "هذا دفرًا" فهي أسماء مصروفة

فإذا جعلت مثل هذه الأسماء أعلامًا سميت بها فإنها ستمنع من الصرف؛ للعلمية وألف الإلحاق جعلًا لألف الإلحاق في حكم ألف التأنيث، تقول لو سميت رجلًا بـ علقا "جاء علقا مسرعًا"، "ورأيت علقا مسرعًا"، "وسلمت على علقا مسرعًا" وهكذا.

وابن مالك يقول في البيت:

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ ... زِيْدَتْ لِإلحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

ولم يقيد ألف الإلحاق هنا بكونها مقصورة أو ممدودة وهذا مما أخذ عليه؛ لأن ألف الإلحاق التي تمنع من الصرف هي المقصورة، أما الممدودة فإنها لا تمنع من الصرف اتفاقًا، فألف الإلحاق الممدودة مثل "علباء" وهي معروفة "علباء" عصب العنق: "فعلباءٌ" اسم مصروف، وهي من العين واللام والباء

ثم أرادت العرب أن تلحق هذا الثلاثي بنحو كلمة "قرطاس" وقالوا: "علباءٌ" "قرطاسٌ"؛ لأن الزيادة هنا ليس لها معنى، فقالوا: إنها لمجرد إلحاق الثلاثي نحو

كلمة "قرطاس"، فلو سميت رجلًا "علباءً "فإنه يبقى مصروفًا ولا يمنع من الصرف؛ لأن الهمزة يعني: ألف الإلحاق الممدودة لا تشبه ألف التأنيث الممدودة

وعدم الشبه بينهما أن ألف الإلحاق الممدودة كـ "علباء" تأتي بعدها تاء التأنيث تقول "علباءٌ وعلباتٌ" وأما ألف الإلحاق المقصورة كـ "علقى وأرطى ودفرى" فإن تاء التأنيث لا تأتي بعدها، ومعروف أن ألف التأنيث لا يمكن أن تصاحب تاء التأنيث؛ لأنهما علامة تأنيث فلا يجتمعان بألف التأنيث، أما ألف الإلحاق فليست علامة تأنيث، لكن ألف الإلحاق المقصورة حكمها حكم ألف التأنيث؛ لأن العرب لا تزيد عليها التاء، أما ألف التأنيث الممدودة فلا يجعلونها كألف التأنيث الممدودة؛ لأنهم بعدها التاء.

ثم بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالعَلَـــمَ امْنَـــعْ صَـــرْفَهُ إِنْ عُـــدِلَا ... كَفُعَـــلِ التَّوكِيْـــدِ أَو كَـــثُعَلَا

وَالعَـدْلُ وَالتَّعْرِيْـفُ مَانِعَـا سَـحَرْ ... إِذَا بِـــهِ التَّعْيِـــيْنُ قَصْـــدًا يُعْتَبَـــرْ

وابْــنِ عَلَــى الكَسْــرِ فَعَــالِ عَلَمَــا ... مُؤَنَّثًـــا وَهْـــوَ نَظِيْـــرُ جُشَـــمَا

عِنْدَ تَمِيْمِ

هذا هو الاسم الثاني عشر، من الأسماء الممنوعة من الصرف وهو العَلَم المعدول، فعلة منعه من الصرف العَلَمية والعدل.

فإن قال قائل لماذا كل هذه التفاصيل التي ذكرنا؟ والجواب لأنها الدرس وفي النحو التفصيل في شرح ألفية ابن مالك، لكن لو كنا نشرح الأجرومية للمبتدئين، أو الأزهرية للمتوسطين ما ذكرنا مثل هذه التفاصيل، ونحن ما أتينا إلا لكي نشرح ونفصل في أحكام النحو؛ لأن النحوي لا يستطيع أن يقيس بعد ذلك إلا لو أتقن هذه الدقائق والتفاصيل، لأن القياس كما تعرفون، التعرف على الموجود أسهل

من التعرف على غير الموجود، التعرف على الموجود يدركه أكثر الناس

فلهذا كلام العرب الذي جاءنا دراسته سهلة، لكن إذا طُلب منك أن تعرف حكم العربية في أمور استجدت، ولم ترد عن العرب سواء في أساليب أو في كلمات أو في أحكام أو نحو ذلك، فهذا ما يتقنها من عرف اللغة التي جاءت دون معرفة مقاييسها

فاللغة سماع وقياس كما أن الفقه وجميع العلوم، هناك علوم سماعية، وعلوم قياسية كالفقه وأصول الفقه، الفقيه يمكن أن يفتي في حدود التقليد، لكن لا يمكن أن يكون مجتهدًا إلا إذا أدرك الفقه وأصول الفقه؛ لأن الفقه من المسموع المرئي وأصول الفقه بالاجتهاد، وكذلك النحو. النحو فيه سماع لكي تتكلم كما تكلمت العرب فهناك أصول للنحو فهذه لا تأتي إلا بمعرفة هذه التفاصيل والمقارنة بينها وبين استخراج الأصول العامة التي تحكم كلام العرب.

نعود إلى الاسم الممنوع من الصرف الثاني عشر وهو العَلَم المعدول، وعلة منعه من الصرف العَلَمية والعدل، العدل شرحناه من قبل عندما تكلمنا على الوصف المعدول، وقلنا إن العدل هو تحويل الاسم من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى والمعنى واحد هذا هو العدل

وسبق في الوصف المعدول أن قلنا إن الوصف المعدول يشمل شيئين ثلاث ومثلث وأخر، وأما العَلَم المعدول الذي يتكلم عليه الآن فيشمل أربعة أشياء:

الأول: ألفاظ التوكيد التي جاءت على وزن فُعل، وهي: "جمع وكتع وبصع وبتع" هذه توكيد جمع مؤنث من أجمع تقول مثلًا: "جاء الناس أجمع" أو "فهمت الدرس أجمع" "وفهمت المسألة جمعاء" "وجاء الناس أجمعون" "وجاءت النساء جمع" هذا لفظ التوكيد أجمع ومؤنثه جمعاء، أما أجمع فيجمع

على أجمعون، وأما جمعاء فتجمع على جمع، أما أجمع فهو ممنوع من الصرف؛ لأنه على وزن أفعل

وأما جمعاء فهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها مختومة بألف التأنيث، وأما أجمعون فلا تخضع للصرف وعدم الصرف؛ لأنها مجموعة بالواو والنون، فلم يبقى إلا "جُمع" جُمع المسموع عن العرب أنهم يمنعونها من الصرف، فيقولون: "جاءت النساء جمعُ" "ورأيت النساء جمعَ" "ومررت بالنساء جمعَ" وهي من ألفاظ التوكيد إلا أنها ممنوعة من الصرف، والمعنى معنى "كل" "جاءت النساء جمع" يعني" كلهن، جمع ممنوعة من الصرف لعلتين:

العلة الأولى: قالوا العَلَمية، فجمع علم جنس على الإحاطة والشمول، فلهذا يقولون: ألفاظ التوكيد أجمع وتصرفات أجمع، كلها أعلام على علم جنس على الإحاطة والشمول إلا أن هذا لا يظهر كما قلنا إلا في جمع.

مثل "سبحان" سبحان هذا اسم وهو مصدر؛ لأنه علم جنس على التسبيح يعني: هذا لا ينصرف إلا ما جاء في ضرورة الشعر، هذا هو قول الجمهور، وتبعهم على ذلك ابن مالك عندما قال:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَو كَثُعَلَا

فجعل فُعل التوكيد علم قال: والعَلَم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد فجعل فعل التوكيد علمًا.

وقال بعض النحويين" إن أجمع وإخوان أجمع ومنها جمع هي معارف بلا شك بالاتفاق لكنهم قالوا: هي معارف بإضافة مقدرة بمضاف إليه مقدر، والتقدير في "جاءت النساء جمع" أي: "جاءت النساء جمعهن" كقولك "كلهن" ثم حذف المضاف إليه، فلهذا تؤكد به المعرفة تقول: "فهمت الأمر أجمع "فهمت المسألة

جمعاء" تؤكد به المعرفة، وهكذا

فهي معارف باتفاق، لكن هل هي أعلام جنس على الإحاطة والشمول أم معرفات لمضاف إليه محذوف؟ قولان:

والقول الأول: كما عرفنا هو قول الجمهور، هذه العلة الأولى للمنع وهي العلمية.

العلة الثانية للمنع: هي العلمية والعدد، فجمع معدولة ما معنى معدولة؟ أي" صرفت عن صيغتها الأصلية إلى صيغة أخرى والمعنى واحد، فما صيغتها الأصلية التي عدلت وصرفت عنها؟ قالوا: جمعاوات؛ لأن الأصل في جمع جمعاء أن يكون: فعلاوات

فجُمع هذا جمع ما مفرده؟ مفرده جمعاء، قلنا: أجمع جمعه جمعاون، وجمعاء جمعه جُمع، عرفنا أنه قبل قليل اسم، قيل أنه علم وقيل أنه معرف بالإضافة، فهو اسم يعني: ليس وصفًا بل هو اسم حتى قيل أنه علم، وفعلًا إذا كان اسمًا فإن قياس جمعه على فعلوات لا فُعل.

وهذا في باب جمع التكسير مثل "الصحراء" طيب تجمع الصحراء؟ ما تقول صحر، وإنما تقول إذا أردت أن تجمعه بالألف والتاء صحراوات، ولا يجمع على فُعل صُحر، إلا ما كان من جُمع وأخواتها، وجُمع فكيف جمعت جمعاء على جمع؟ مخالفة القياس،؟ قالوا: عدلًا عدلت العرب عن جمعاوات إلى جمع، فلما عدلت من جمعاوات إلى جمع منعتها من الصرف إشعارًا بهذا العدل.

إذًا ففُعل التوكيد أي: جُمع وإخوانه ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل هذا الشيء الأول الذي يدخل تحت العلم المعدول.

الشيء الثاني الذي يدخل تحت العلم المعدول هو العلم الذي على وزن فُعل،

علم شخصي على وزن فُعل نحو "عمر وزفر وفُعل" أسماء رجال، وهذا قول ابن مالك:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفُعَلِ التَّوكِيْدِ أَو كَثُعَلَا

ثُعل اسم رجل على وزن فُعل تقول "جاء عمرُ وأحب عمرَ ورضي الله عن عمرَ" فالمانع للعلم الذي على وزن فُعل من الصرف علتان:

العلة الأولى: العلمية، العلمية هنا علم جنس مثل فُعل التوكيد؟ علم شخصي، علم الجنس على جنس كامل، والعلم الشخصي على واحد.

العلة الثانية: العدل وهي معدولة عن صيغة سابقة أصلية، وهي صيغة فاعل، العلم الذي على وزن فُعل معدول عن صيغة فاعل، الأصل في "عمر" عامر، والأصل في "زفر زافر" الأصل عامر ثم عُدل عامر على عمر فلهذا عامر مصروف؛ لأنه لا مانع له من الصرف، وأما عمر فمنع الصرف لماذا منع الصرف؟ قالوا: إشعار بهذا العدل الذي حدث، وهكذا.

والكلام على العلم الذي على وزن فعل كلام طويل عري، ولا يكاد ينضبط؛ لأن الأعلام التي منعت من الصرف وهي على وزن فُعل هي أعلام قليلة معينة، وأكثر الباب مصروف.

فلهذا نلخص المسألة في العلم الذي على وزن فُعل ونقول: الخلاصة في فُعل أنه مصروف، نكرةً كان أو معرفةً، نحو "لُبدٍ وحطمٍ وصردٍ وغرفٍ وقُبلٍ وهُبل وحُجرٍ وقربٍ وتقىً" إلا ما سمع فيه عدم الصرف، وهذه الأسماء التي لم تصرف على وزن فُعل عند الجمهور أربعة عشر اسمًا وهي:

عمر، وزفر، وزحل" علم كوكب، "وجمح" علم لقبيلة، "وقزح"، "ودشم"، ومضر" "وعُصم"، "وجحا"، "ودلف" "وبلع" وقُثم "وثُعل" وكلها أعلام رجال

وهُبل علمٌ على صنم، فهذه أربعة عشر اسمًا منعت من الصرف وهي على وزن فُعل.

زاد غير الجمهور على هذه الأسماء اسمان وهما: "هدىً وزُهر" فهذا أقصى ما قيل في المسألة.

ولذا يقول النحويون يعترفون فيقولون: إن العدل في العلم الذي على وزن فُعل هو عدلٌ مقدر، وليس حقيقيًا أي: أن الأصل في هذه الأعلام التي على وزن فُعل أن تكون مصروفة يعني: لا مانع من الصرف، فلما وجدناها في العربية غير منصرفة، هذه الأسماء بالذات أربعة عشر اسمًا أو ستة عشر فلما وجدناها غير منصرفة، وليس فيها علة من الصرف واضحة، قدرنا أنها معدولة عن فاعل؛ ليصح أنها منعت من الصرف لعلتين كباقي الممنوع من الصرف، فالباقي من الصرف واضح وعلته واضحة، فلما جاءوا إلى العلم الذي على وزن فُعل لم تكن فيه علة واضحة؛ لأن الباب مصروف إلا هذه الأسماء التي سمعت أربعة عشر، وستة عشر.

وقال النحويون هذه الأسماء ممنوعة من الصرف اتفاقًا؛ لأنها سمعت، لكن نحاول نحن أن نعلل ذلك ونقول: لعل العرب عدلتها عن فاعل، فلذا منعتها من الصرف، فلهذا يسمون العدل هنا العدل التقديري يعني: إذا قدرناه تقديرًا باختلاف الوصف المعدول، تذكرون الوصف المعدول؟ في ثلاث ومثلث وأخر، هناك ويسمونه العدل الحقيقي؛ لأن العدل هناك واضح ومتفق عليه، أما ثلاث معدولة عن ثلاثة. ثلاثة مثلما شرحنا ذلك من قبل.

ولذا لو أتينا إلى كلمة عمرة مثلًا "اعتمرت عمرةً" ثم اعتمرت ثانية وثالثة فماذا تقول؟ تقول "اعتمرت عمرًا كثيرةً" مصروفة اتفاقًا؛ لأن عمرًا هنا ليست علمًا على وزن فُعل وإنما هي جمع عمرة،"كغرفة وغرف" هذا مصروف اتفاقًا لا

إشكال في ذلك.

وكلمة "طوى" ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه:١٢] قرأت بالصرف، وعدم الصرف، فما انصرف فقال: "طوىً" اعتبر العلمية وتذكير المكان، أنه مكان فصار علمًا مذكرًا فصرف، وأما من منع الصرف ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوَى﴾ [طه:١٢] فاعتبر العلمية وتأنيث البقعة أنها بقعة فصار علمًا مؤنثًا إذًا منعها من العلمية والتأنيث، ولا يقال هنا أنها منعت من العلمية والعدل؛ لأن العدل المقدر أضعف العلل، بينما المنع من الصرف والعلمية والتأنيث هذا متفق عليه.

وهنا حكاية إن شئتم أن نذكرها تتعلق بعمر والعدل في عمر هذه قصة حقيقية، يقول: تنازع رجلان أحدهما اسمه عمر، والآخر اسمه أحمد على القضاء، وكان أحمد فقيهًا ورعًا عادلًا فقيرًا، وكان عمر عارفًا بالقضاء غنيًا يقبل الرشوة، فعزل أحمد العادل وتولى عمر فقال أحد الشعراء الظرفاء:

يا عمر استعد لغير هذا	فأحمد في الولاية مطمئن
فإن يك فيك معرفة وعدل	فأحمد فيه معرفة ووزن

عمر فيه معرفة علم وعدل، وأحمد فيه معرفة علم ووزن، لكن أراد بالوزن أخذ الرشوة. الشيء الثالث الذي يدخل في العلم المعدول لفظة "سَحَر" إذا أردت بها سَحَر يوم معين، السَحَر معروف، وهو الثلث الأخير من الليل يطلق عليه السَحَر، فإذا أردت سَحرَ ليلة معينة فإنك تمنع كلمة سَحَر من الصرف تقول مثلًا "سآتيك الليلة سَحرَ يا محمد"؛ لأنك تريد سحَرًا معينًا، وتقول "سافرت يوم الخميس سَحَر"؛ لأن أردت أيضًا سحرًا معينًا وهكذا.

فإذا لم ترد سحرًا معينًا فإنك تصرف تقول مثلًا "تعالى إليّ سحرًا" ما معنى قولك "تعالى إليّ سحرًا"؟ يعني: في أي ليلة تشاء تعالى في السَحَر، أما إذا قلت "يا

محمد تعالى سحر" ولا ترسل صوتًا مثلًا، سحر يعني: تريد الليلة، أما تعالى سحرًا يعني: تعالى في أي ليلة في السحر، فلهذا المعنى منعت العرب وصرفت، منعت للدلالة على أن المراد بالسحر سحرًا معينًا، وصرفت للدلالة على التنكير، قال تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤] يعني: نجيناهم في هذا الوقت ولم يرد أن يذكر ليلة معينة.

وكذا لو أن كلمة سحر أضيفت أو دخلتها "أل" السحر فإنها حينئذٍ تنصرف، تقول "جئت ليلة الخميس سحره، أو جئت ليلة الخميس سحرَ" فهذه لا تمنع من الصرف، والسحر إذا أردت بها سحرًا معينًا فمنعت من الصرف فهي تمنع من الصرف لعلتين:

العلة الأولى: العلمية؛ لأن السحر حينئذٍ صارت علمًا على هذا الوقت المعين في الليل.

والعلة الثانية: العدل إذًا فهي معدولة من صيغة سابقة، فسحر معدولة عن ماذا؟ عن السحر فقولك "جئت الليلة سحر" معدولة عن جئت الليلة السحر" وهكذا وهذا هو قول ابن مالك:

وَالعَـدْلُ وَالتَّعْرِيْـفُ مَانِعَـا سَـحَرْ إِذَا بِـهِ التَّعْيِـيْنُ قَصْـدًا يُعْتَبَـرْ

الأمر الرابع الذي يدخل في العلم المعدول هو: فعالِ إذا كان علمًا على مؤنث بكسر اللام يعني: أسماء الإناث التي على وزن فعالِ بكسر اللام مثل "حزام ورقاش وقطام" ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن للعرب في مثل هذه الأعلام لغتين:

اللغة الأولى: منعها من الصرف، وهي لغة تميم يقولون "جاءت حذامُ ورأيت حذامًا ومررت بحذامَ" ما لم تكن مختومة بالراء مثل "سفاري" وهو علم على ماء، "ووباري" وهو علم على قبيلة، "وظفاري" وهو علم على بلدة مشهورة في

اليمن، فأكثر تميم حينئذٍ يبنونها على الكسر، يعني: يخرجون من الإعراب فيبنون على الكسر مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا وهكذا، وبعض تميم يبقون على أصلهم فيمنعون من الصرف أيضًا.

واللغة الثانية: بياء فعالِ على الكسر إذا كان علمًا لمؤنث على كل حال، وهي لغة أهل الحجاز فيقول: "جاءت حذامٌ ورأيت حذامًا ومررت بحذامَ" وعلى لغة قال الشاعر:

إذا قالــــت حـــــذامي فصــــدقوها فــإن القـــول مـــا قالـــت حزامـــي

والذي يهمنا الآن في باب الممنوع من الصرف لغة تميم، الذين يمنعون فعالِ علمًا مؤنثًا من الصرف، فهي عندهم ممنوعة من الصرف، فلماذا منعت من الصرف؟ لعلتين: العلمية وهذا واضح أنه علم شخصي.

والعلة الثانية: اختلف فيها النحويون: فقال جمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه هي ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، معدولة عن ماذا؟ معدولة عن فاعلة، فحذام حينئذٍ معدولة عن فاعلة، ورقاش عن راقشة، وقطامي عن قاطمة وهكذا، هذا قول جمهور النحويين.

وقال بعض النحويين كالمبرد: إنها إذا منعت من الصرف على لغة تميم، فهي ممنوعة للعلمية والتأنيث، إذًا فحذام، ورقاش، عند تميم ممنوعة من الصرف على قول الجمهور "كعمر" معدولة عن فاعل، وعلى قول المبرد "كزينب وسعاد" علم مؤنث تأنيثًا معنويًا، وهذان القولان قويان في المسألة، وأما ابن مالك فقال:

وابْـــنِ عَلَـــى الكَسْـــرِ فَعَـــالِ عَلَمَـــا مُؤَنَّثًـــا وَهْـــوَ نَظِيْـــرُ جُشَـــمَا
عِنْدَ تَمِيْم

فذكر أن في فعالِ علمًا لمؤنث لغتين: المنع من الصرف ونص على أنها لغة

تميم وقال:

وَهْوَ نَظِيْرُ جُشَمَا

"وجشم" علم شخصي على وزن فُعل، وهو "كعمر" ومعنى ذلك أن ابن مالك في ذلك مع الجمهور الذين يقولون: إنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل

واللغة الثانية: البناء على الكسر ولم ينسبها ابن مالك كما ترون ولكن مفهوم المقابلة يشير أنها لغة أهل الحجاز، وهذا المنصوص عليه في الكتب أنها لغة أهل الحجاز، بذلك يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد استوفى الأسماء الممنوعة من الصرف وهي اثنا عشر اسمًا، ليعقب وختم الباب ببعض الأحكام العامة التي تتعلق باب الممنوع من الصرف فقال:

وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ   كُلِّ مَا التَّعْرِيْفُ فِيْهِ أَثَّرَا

يقول الأسماء الممنوعة من الصرف لعلتين إحداهما العلمية، إذا زالت العلمية فصارت نكرات فإنها تعود إلى الصرف، الأسماء التي تمنع من الصرف لعلتين إحداهما العلمية كم؟ سبعة أسماء، إذا زالت العلمية فإنها تصرف.

نحو "جاء أحمد وأحمد آخر" أحمد هذا المعروف بأحمد فالمعنى جاء أحمد المعروف ورجل آخر من جنس الأحمدين، وكقولك " رب عثمانٍ وإبراهيمٍ وزينبٍ ومعدي كربٍ لقيتهم" فإن رب كما يعرف لا تدخل إلا على نكرة، والمعنى رب رجال ونساء لقيتهم من جنس من يسمى بهذه الأسماء، لا تريد إبراهيم معينًا لا تريد زينبًا، وإنما تريد امرأة من النساء اللاتي يمين بزينب وهكذا.

وذلك أن هذه الأسماء إنما منعت من الصرف لعلتين، فلما زالت إحدى العلتين لم تقوَ العلة الباقية على منعها من الصرف

وهنا حكاية تحكى عن المبرد استأذن عليه أصحابه لكي يقرؤوا عليه،

فخرجت عليهم الجارية وقالت لهم: إن كان معكم أبو إسحاق الزجاج خرجت، وإلا فانصرفوا إلا رجلًا منهم اسمه عثمان قال للجارية: أخبري الشيخ إن القوم انصرفوا إلا رجلًا اسمه عثمان، فإنه لا ينصرف، فقال المبرد للجارية قولي له: إن عثمان إذا كان نكرة انصرف ونحن لا نعرفك فانصرف راشدًا فانصرف الرجل.

فالأعلام ما يبنى على علة إحداهما العلمية انصرف، فإن قلت الأسماء الممنوعة من الصرف اثنا عشر اسمًا فما حكمها إذا زالت عن العلمية؟ الجواب سبق أن الأسماء الممنوعة من الصرف ثلاثة أنواع:

الأول: ما منع لعلة واحدة على كل حال، وهذه تمنع معرفة ونكرة وهما اسمان: المختوم بألف التأنيث والموازي لصيغ منتهى الجموع، فهذه تمنع على كل حال يعني": إن كانت معرفة أو كانت نكرة، يعني: سواء كانت مساجد نكرة، أو سميت رجلًا بمساجد صارت معرفة فهي ممنوعة عن الصرف على كل حال، سواء كانت نكرة حبلى أو مثلًا امرأة سميتها حبلى وهي ممنوعة على كل حال.

والنوع الثاني: ما يمنع لعلتين إحداهما العلمية وهي سبعة أسماء وهذه تمنع معرفة فإذا تنكرت انصرفت وهي التي نتكلم عنها الآن قبل قليل في البيت.

والنوع الثالث: ما يمنع لعلتين إحداهما الوصفية، وهي ثلاثة أسماء: الوزن الذي على وزن فعلان "كغضبان" والوصف الذي على وزن أفعل "كأجمل" والوصف المعدول "كثلاث" فهذه في الأصل نكرات، وهي ممنوعة من الصرف وهي نكرات، فإذا صارت أعلامًا يعني: سميت رجلًا "بفرحان" أو "بغضبان" سميت رجلًا "بأجمل" أو سميته "أخضر" أو سميته "ثلاث" فإنها تمنع حينئذٍ من الصرف أيضًا؛ لأنها علم مختوم بألف، وعلم على وزن فعل، وعلم معدول حتى الآن واضح، ستأتي خطوة بعد ذلك.

لو أتيت إلى هذا الرجل الذي سميته "بفرحان فرحان" في الأصل نكرة "هو فرحان" ثم سميته "فرحان" فصار علمًا، ثم أتيت إلى هذا العلم ونكرته فقلت "جاء فرحان وفرحان آخر" واضح؟ فهل ينصرف، أو يبقى ممنوعًا من الصرف؟ الجواب يبقى ممنوعًا من الصرف؛ لأن العلمية إذا زالت فإن هذا النوع يمنع من الصرف نكرة ومعرفة، فإنه يبقى أيضًا ممنوعًا من الصرف، هذا كل ما يتعلق بصرف هذه الأسماء إذا صارت أعلامًا أو نكرت على العلمية.

ثم يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصًـا فَفِـي إعْرَابِـهِ نَهْـجَ جَـوَارٍ يَقْتَفِـي

كل اسم منقوص من الأسماء الممنوعة من الصرف فإنه يعامل معاملة، الأسماء الممنوعة من الصرف الاثنا عشر، إذا كان منها اسمٌ منقوص يعني: مختوم بياء قبلها كسرة، فكيف نتعامل معه؟ قالوا: نتعامل معه كما نتعامل مع جوارٍ، وسبق أن تكلم على كلمة جواري كيف نتعامل معها، ففي الرفع والجر تحذف الياء وتنون الكلمة تنوين تعويض، وفي النصب تثبت الياء بفتحة تقول "جاءت جوارٍ جميلة" "ومررت بجوارٍ جميلة" "وأكرمت جواريَ جميلة".

فإذا جاءت أسماء منقوصة من الممنوع من الصرف، فإنها تعامل هذه المعاملة أيضًا يعني: لو سميت امرأةً "بليالي" أو "رواني" أو مثلًا جئت إلى كلمة "أعمى"، هذه ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن أفعل "أعمى" صغرها؟ أعيمي صارت اسمًا منقوصًا أو جئت إلى علم يعلى رجل اسمه يعلى ثم صغرته وقلت "يُعيلي صار اسمًا منقوصًا نحو ذلك

فإنك تعامل كل ذلك معاملة جواري، تقول مثلًا "جاءت جوارٍ ورواب ٍ وروانٍ" أعلام نساء، "ومررت بجوارٍ"، "ومررت بليالٍ" يعني" امرأة اسمها ليالِ "مررت بليالٍ وروابٍ وروانٍ" ثم في النصب تقول "رأيت الجواريَ وروابيَ

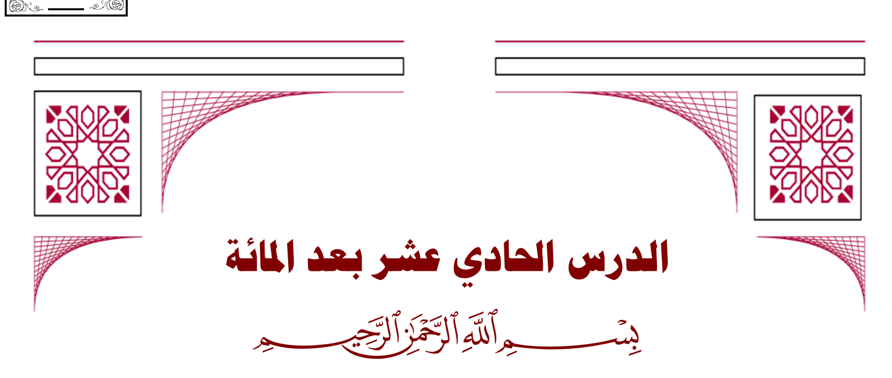
وروانيَ ولياليَ" أعلام نساء، وكذلك في أعيمي ويعيلي تقول: "جاء أعيمٍ" لرجل أعمى ثم تصغر على أعيمي فتقول "جاء أعيمٍ ومررت بأعيمٍ ورأيت أعيميَ يمشي" وكذلك يعيلي تصغير يعلى تقول ""جاء يعيلٍ ومررت بيعيلٍ ورأيت يعيليَ يمشي" هذا قول الجمهور، وهو الذي ذكره ابن مالكٍ في قوله:

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

وبعض النحويين كيونس بن حبيب شيخ سيبويه، وعمر بن عيسى، وأبي زيد كلهم من شيوخ سيبويه، والكسائي من الكوفيين، هؤلاء يرون أن المنقوص إذا كان علمًا ممنوعًا من الصرف فإنه في الرفع تبقى ياءه ساكنة، وأما في النصب والجر فتبقى الياء مفتوحةً، يعني: تقول "جاءت ليالي مسرعةً" تثبت الياء، تثبتها ساكنة في الرفع "جاءت ليالي مسرعةً" وفي النصب "رأيت لياليَ مسرعةً" وفي الجر "مررت بلياليَ مسرعة" هذا قولهم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الحادي عشر بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة الطيبة، ليلة الاثنين، السادس والعشرين من شهر جُمادى الآخرة من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

نحنُ في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقدُ بحمد الله وتوفيقه الدرس (الحادي عشر بعد المائة) من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله.

في هذا الدرس سنختم إن شاء الله تعالى الكلام على باب **"ما لا ينصرف من الألفية"**.

ذكرنا من قبل أنَّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد باب **"ما لا ينصرف"** في سبعةٍ وعشرين بيتًا، شرحنا أكثرها، خمسةً وعشرين بيتًا، بقيَ منها بيتان، يقول فيهما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصًـا فَفِـي ... إعْرَابِـهِ نَهْـجَ جَـوَارٍ يَقْتَفِـي

وَلاِضْطِرَارٍ أَو تَنَاسُبٍ صُرِفْ   ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِف

ختم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، باب **"ما لا ينصرف"** بهذين البيتين، قال في الأول:

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي   إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كلُّ اسمٍ منقوص من الأسماء الممنوعة من الصرف، فإنَّه يُعامل معاملة كلمة **(جَوارٍ)**، وسبق أنْ تكلَّم على كيفية معاملة كلمة (جوارٍ) فهي تُعامَل معاملة الاسم المنقوص، ففي الرفع والجر تُحذف الياء، وتُنوَّنُ الكلمة تنوين عِوَض، لا تنوين تمكين؛ لأنَّ الكلمة ممنوعةٌ من الصرف، فيُقال في الرفع: **(جاءت جوارٍ)**، و**(هذه نوادٍ)**.

ويُقال في الجر: **(مررتُ بجوَار)**، و**(سجلت في نوادٍ)**.

وأما في النصب فتثبُت الياء بفتحةٍ واحدة دون تنوين، فيُقال: **(رأيتُ جواريَ)** و**(رأيتُ نواديَ)** وهكذا.

فيقول: كل اسمٍ ممنوعٍ من الصرف، ويكون منقوصًا فحُكمه حُكم جوارٍ، سواءً كان على وزن مفاعل كـ (جواري) أو من بقية الأسماء الممنوعة من الصرف، كـ (امرأةٍ تُسمى بليالي، أو روابي)، أو صغرت كلمة أعمى، فقلت: (أُعيمي)، أو صغرت كلمة (يَعْلى) رجل اسمه (يعلَى) فقلت: (يُعيْلي) فكلها صارت أسماءً ممنوعة من الصرف وهي منقوصة فتُعامل هذه المعاملة، فتقول مثلًا: (جاء رجلٌ أُعيمٍ)، و(مررت برجلٍ أعيمٍ)، و(رأيتُ رجلًا أُعيميَ يا فتى)، وكذلك في امرأةٍ تُسمى بـ (ليالي) بنت اسمها ليالي، تقول: (جاءت ليالٍ مُسرعةً)، و• مررت بليالٍ مسرعةً)، و(رأيتُ لياليَ مُسرعةً)، وهكذا.

فهذا هو قول جمهور النحويين، وهو أنَّ الممنوع من الصرف إذا كان منقوصًا يُعامل هذه المعاملة، كالاسم المنقوص.

وقال بعض النحويين، كـ يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر من شيوخ سيبويه، وأبي زيد من شيوخ سيبويه، والكسائي من الكوفيين، هؤلاء العلماء فرقوا بين الممنوع من الصرف المنقوص إذا كان نكرةً أو علمًا، فقالوا: ما سبق حُكم النكرة، كـ أُعيميٍ.

أمَّا إذا كان عَلمًا فقالوا: إنَّ ياؤه تثبُت على كلِّ حال، الاسم المنقوص الممنوع من الصرف تثبُت ياؤه عند هؤلاء على كل حال.

- **في الرفع تثبُت ساكنةً.**
- **وفي النصب والجر تثبُت مفتوحةً.**

فيقولون: (جاءت ليالي هذه الليلة)، وتقول: (رأيتُ لياليَ هذه الليلة)، و(مررتُ بلياليَ هذه الليلة)، فيُثبتون الياء على كل حال، في الرفع ساكنة، وفي النصب والجر مفتوحة.

وتقول في رجلٍ اسمه (يعلى) ثم صغرته على (يُعيلي): (جاء يُعيلي إليَّ)، و(رأيتُ يُعيليَ هذا اليوم)، و(مررتُ بيُعيْليَ هذا اليوم)، وهكذا.

احتجوا -هذا مذهب بعض النحويين، كيونس، وعيسى بن عمر، وأبي زيد، والكسائي- احتجوا بقول الفرزدق، قال:

قد عَجِبت منِّي ومِن يُعيليَا لمَّا رأتني خَلَقًا مُقْلَوليَا

منِّي ومن هذا الرجل، الذي اسمه (يَعلى) صغره على (يُعيلي)، ثم قال:

مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا

وقياسًا يقول عند جمهور النحويين: (**مني ومن يُعيليٍ**)، فإذا وقف (مني ومن يُعَيْل)، والجمهور يروْن أنَّ هذا من الفرزدق كان ضرورةً شعرية، كالضرورة

الشعرية التي وقع فيها عندما قال:

فَلَـوء كَـانَ عَبْـدَاللهِ مَـوْلىً هَجَوْتُـهُ وَلَكِـــنَّ عَبْـــدَاللهِ مَـــوْلَى مَوَالِيَـــا

الشاهد في قوله: (مولى مواليَ)، فـ(موالي) هذا موقوف وهو ممنوع من الصرف، وهو نكرة أو معرفة؟

نكرة.

فلا يدخل في الخلاف، فتقول: (مولى موالٍ) كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ﴾ [الفجر:١-٢].

طالب:...

الشيخ: الخلاف في العَلَم.

فهذا البيت من الفرزدق قال: هو ضرورة، قال: (مولى مواليَ) وقوله (في العَلَم) مثله، ضرورة، والشعر حمَّالٌ للضرائر.

طالب:...

الشيخ: لا، يكون الاسم الممنوع من الصرف، لقاضي، وهادي، ونادي، ومُهتدي، هذه مصروفة.

الممنوع من الصرف قلنا اثنى عشر اسمًا، محددة، هذه الممنوعة من الصرف، ما سواها من الأسماء مصروفة، فـ (قاضٍ) هذا مصروف؛ لأنَّه ليس من الأوصاف الممنوعة من الصرف، ولا من الأعلام الممنوعة من الصرف، ولا اسمًا مختومًا بألف تأنيث، ولا اسمًا على وزن مفاعل ومفاعيل.

طالب:...

الشيخ: كذلك.

البيت الأخير، (فلو كان عبد الله مولىً هجوته)، له قصة، أريد أن أذكرها؛ لغايةٍ في نفسي.

طالب:...

الشيخ: سيأتي ذلك في القصة؛ ليتبين الأمر.

قصة البيت أنَّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وهو من كبار النحويين المتقدمين، تُوفي سنة سبعة عشر ومائة، مُتقدِّم، وهو من القراء العشرة، نحويٌّ وقارئ، وقد عاصر الفرزدق، وكان له مذهب، وهو أنَّه يحتج بالعرب المتقدمين، ولا يحتج بمَن كانوا في عصره، فلهذا كان يُخطِّئهم، وإن كان جمهور النحويين على خلاف ذلك، ويمدون الاحتجاج إلى سنة مائة وخمسين.

فلهذا لمَّا قال الفرزدق: (مِنِّي ومِن يُعَيْلِيَا) قال له: أخطأت، وكان الصواب أن تقول: (منِّي ومِن يُعيْلٍ). فغضب الفرزدق عليه وقال:

فَلَـوء كَـانَ عَبْـدَاللهِ مَـوْلىً هَجَوْتُـهُ ... وَلَكِــنَّ عَبْــدَاللهِ مَــوْلَى مَوَالِيَــا

طالب:...

الشيخ: يعني على القياس؛ لأنَّ عبد الله بن أبي إسحاق كان من الموالي، وهو مولى لموالي، وهم حُلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف، وهو مولى لموالٍ، فهجاه الفرزدق بذلك.

ويُروى أنَّ السبب أنَّ ابن أبي إسحاق خطَّأ الفرزدق في قوله في مدح يزيد بن عبد الملك:

مُسْـتَقْبِلِينَ شَـمَالَ الشَّـام تَضْـرِبُهُم ... بِحَاصِـبٍ تَنْـدِي فِـي الْقُطْـنِ مَنثُـورِ
عَلَـى عَمَائِمِنَـا يُلْقَـى وَأَرْحُلِنَـا ... عَلَى زَوَاحِـفَ تُزْجَـى مُخُّهَـا رِيـرِي

مُخُّ هذه الرواحل مِن كثرة التعب والإجهاد صار العظم بلا مُخ.

(**مُخُّهَا رِيرِي**) يعني المُخ انتهى.

فقال له عبد الله بن إسحاق: أخطأت، والصواب: (مُخها رِيرُو) مبتدأٌ وخبر مرفوع.

فأكثر الناس على الفرزدق في ذلك؛ حتى غيَّره إلى قوله:

عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجِيهَا مَحَاسِيري

وهجى بن أبي إسحاق لذلك.

وأيضًا خطأ ابن أبي إسحاق الفرزدق في قوله:

إِلَيْـكَ أَمِيـرَ الْمُـؤمِنِينَ رَمَـتْ بِنَـا ... هُمُـوم الْمُنَـى وَالهَوْجَـلُ الْمُتَعَسَّـفُ

وَعَـضُّ زَمَـانٍ يَا ابْـنَ مَـرْوَانَ لَـمْ يَـدَعْ ... مِـنَ الْمَـالِ إِلَّا مُسْـحِتًا أَوْ مُجَلَّـفُ

فقال له: على أي شيءٍ ترفع (إلا مجلفٌ)؟ لأنه معطوف على منصوب؟ فغضب الفرزدق وقال:

عَلَى مَا يَسُوؤُكَ وَيَنُوؤُك

فقال أبو عمرو بن العَلى، وكان له مذهبٌ آخر، وهو التسليم للسماع، وعدمُ تخطئة المُحتج بهم، وتعليلُ ذلك بكل وجه.

فقال للفرزدق: هذا جائزٌ على المعنى، أصبت. أي لم يبقَ إلا مُجلّف، لم يدع إلا مُسحتًا، أو لم يبقَ إلا مُجلَّفُ، فرفع على المعنى، فلهذا كان الفرزدق يمدحُ أبا عمرو بن العلى.

ومن ذلك قوله:

مَـا زِلْـتُ أَفْـتَحُ أَبْوَابًـا وَأُغْلِقُهَـا ... حَتَّـى أَتَيْـتُ أَبَـا عَمـروٍ بـنَ عَمَّـارِ

وهو أبو عمرو القارئ السبع المعروفة.

وهذا مما كان يلقاه النحويون بسبب دفاعهم عن هذا العلم، وهو كثير، الأذى الذي كان يأتيهم، وأقلُّه أنَّ بعض المجتمع، وبعض المثقفين، وبعض المسؤولين يقلونهم، وربما يكرهونهم ويُبعدونهم؛ لكثرة أخطائهم في اللغة.

وكثيرٌ من أهل اللغة يكونُ عنده من الغَيرة ما يدفعه إلى بيان ذلك؛ حتى تسلم اللغة من هذه الشوائب والأخطاء، ولا يُحسب أنَّ هذا جائز في الكلام، مع أنَّ المجتمعات التي تحترم حضارتها وتحافظ عليها تعلمُ أنَّ اللغة من أهم المقومات الحضارية، وخاصةً فيما يتعلق بالأمور العامة، لو قُبل الشيء في الأمور الخاصة فإنه لا يُقبل في الأمور العامة، يعني خاصةً الإنسان يُطلب له الكمال والصواب، لكنَّ خطأه في خاصته ليس كخطأ العام، الإنسان يخرج أمام العامة يخطب، يُلقي كلمة في الإعلام، يُلقي رسالة موجهة إلى الناس، ثم يُخطئُ بعد ذلك في الكلام، الأمم التي تحترم أنفسها، تحترم نفسها، لا تقبل ذلك أبدًا؛ لأنَّ هذا طعنة في ظهور كل المجتمع والشعب.

وقصةُ (٠٠:١٦:٢٢@) مشهورة في ذلك، فعُمدة مِن عُمَد (؟؟؟@) كان ألقى كلمة، فأخطأ في كلمة، نطقها كما ينطقها الأمريكان، لا كما ينطقها البريطانيون، فروق بين اللغة البريطانية والأمريكية، وكلاهما لغةٌ إنجليزية، فغضب الناس، كيف عُمدة –ليس إنسان من عامة شعب– ويُخطئ في الكلام! هذا يجب أن يعود إلى العامة، ما يتقدم في الخاصة.

فاحتجوا عليه بعد ثلاثة أيام قدَّم استقالته، هؤلاء الذين يحترمون أنفسهم، فلهذا أبناءهم يحترمون حضارتهم، ومن ذلك احترام اللغة، وهذا من أهم الأسباب التي تُسهِّل دراسة هذه العلوم على النشأ، وعدمها من أهم الأمور التي تصعب دراسة العلوم على النشأ، فالنشأ إذا عرف أهمية هذا الشيء، ورأى اهتمام الناس على مختلف شرائحهم به؛ وقع في نفسه أنَّه أمرٌ مهم، فإذا وقع في نفسه أنَّ هذا أمرٌ

مهم، ركب له كل صعب وزلول حتى يصل إليه، بل يسهُل في نفسه.

كل الناس الآن يتقنون هذا الأمر، كل الناس يتكلمون بهذه اللغة على الصواب، يعني أنا الذي فقط ما أعرف، مسألة سهلة، بما أنَّ الجميع يتكلم بها، والجميع لا يُخطئ فيها، فهذا أمر نفسي، والأمور النفسية من أهم الأمور التي يجب أن يراعيها الأستاذ، إذا ما راعاها المجتمع والدولة؛ يجب أن يراعيها الأستاذ أيضًا في خاصة طلابه، فيغرس في طلابه أن المسألة ليست صعبة، وأنَّ المسألة فيها سهولة، والصعوبة التي فيها كالصعوبة التي توجد في غيرها من العلوم.

ومِن أهم الأمور التي يُثبت بها هذا الأمر أنه يتكلم هو بالعربية السهلة، ما يتكلم بالعربية الصعبة، أو العربية العسكرية كما يقولون، يتكلم بالعربية السهلة التي يتكلم بها كثيرٌ من علمائنا ومشايخنا.

فلكل ذلك (٠٠:١٨:٥٠@) البيت وقصته.

بعد كل ما قلناه الآن في الاسم الممنوع من الصرف المنقوص، واختلاف النحويين في ذلك؛ أقول -والله أعلم-: الذي أراه في هذه المسألة، أي الاسم المنقوص عمومًا ممنوعًا من الصرف أم غير ممنوعٍ من الصرف؛ إذا كان نكرة فإنَّه يجب أن يُعامل معاملة المنقوص، سواءً كان الاسم غير ممنوعٍ من الصرف أم غير ممنوعٍ من الصرف، أي تُحذف الياء من الرفع والجر، وتثبُت في النصب، منونًا بالفتح في المصروف، أو مفتوحةً في الممنوع.

أمَّا في العَلَم: إذا كان العلَم منقوصًا، فيجوز فيه إثباتُ الياء وحذفها في الرفع والجر، ويجبُ إثباتها للنصب، يجوز فيها الإثبات والحذف في الرفع والجر، ويجبُ إثباتها في النصب، فتقول في رجلٍ اسمه سامي أو هادي: تقول: (جاء سامٍ

مسرعًا) أو (جاء سامي مسرعًا) كلاهما جائز، و(مررتُ بسامٍ) أو مررتُ بسامي مسرعًا كلاهما جائز، وأما في النصب فلا تقول إلا: (رأيتُ ساميًا).

وكذلك في غير المصروف تقول: (جاءت ليالٍ مسرعةً)، أو (جاءت ليالي مسرعةً)، و(مررت بليالٍ مسرعةً)، أو (مررتُ بليالي مسرعةً).

وتقول في النصب: (رأيتُ ليالي مسرعةً).

ليبقى بعد ذلك البيت الأخير في الباب، وقال فيه ابن مالك:

وَلاِضْـــطِرَارٍ أَو تَنَاسُـــبٍ صُـــرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْـرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَـرِف

ذكر في البيت مسألتين:

المسألة الأولى: أنَّه يجوزُ صرفُ ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، وفي التناسُب.

وهذا الحكم –أي الجواز- باتفاق النحويين، أمَّا في ضرورة الشعر فكثيرٌ جدًّا، ومِن شواهده قولُ امرئ القيس:

وَلَقَـد دَخَلْـتُ الْخِـدرَ خِـدرَ عُنَيْـزَةٍ فَقَالَـت لَـكَ الْـوُلاَةُ إِنَّـكَ مُرْجِلـي

و(عُنيزةٍ) ممنوعةٌ من الصرف، للعَلمية والتأنيث، وقال الآخر:

تَبَصَّـر خَلِيلِي هَـلْ تَـرَى مِـن ضَـعَائِنٍ سَـوَالِكَ نَقبًـا بَـيْنَ حَزْمَـي شَـعَبْعَبِ

وقال الآخر:

هَـذَا ابـنُ فَاطِمَـةٍ إِنْ كُنـتَ جَاهِلَـهُ بِجَـــدِّهِ أَنْبِيَـــاءَ اللهِ قَـــدْ خُتِمُـــوا

وقال الآخر:

فَـــلَا تَـــأْتِن كَقَصَـــائِدٌ وَلَا تَـــدْفَعَن جَيْشًـــا إِلَيْـــكَ قَـــوَادِمَ الْأَكْـــوَارِ

والشواهد في ذلك كثيرةٌ جدًّا، وهذه الضرورة مِن ضرائر الشعر الحسنة؛ لأنَّ

ضرائر الشعر ثلاثةُ أنواع:

- ضرائرُ حسنة.
- وضرائرُ جائزة.
- وضرائرُ قبيحة.

فصرفُ الممنوع من الصرف من الضرائر الحسنة، وسنشيرُ إلى ذلك في المسألة القادمة.

أمَّا في التناسُب فنحو أنْ تُجاور الكلمة الممنوعة من الصرف كلمةً مصروفة، أو أنْ تكون رأس آية، أو أن تكون سجعة، يعني آخذ كلمة في الجملة المسجوعة، كلُّ ذلك يدخلُ في التناسُب.

ومِن الشواهد على ذلك: قراءةُ نافعٍ والكسائي ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:٤]، وقرأ غيرهم: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:٤] على المنع.

فمَن منع على القياس، ومَن صرف قيل: إنَّه صرف لمُناسبةِ ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان:٤] مع ﴿وَأَغْلَٰلًا﴾ لكي تناسب سلاسلًا أغلالًا.

ومِن ذلك قراءة نافع والكسائي أيضًا: ﴿قَوَارِيرًا (١٥) قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان:١٦].

وغيرهم يقرأ بالألفِ وقفًا، ومِن دون ألفٍ وصلًا، يعني إذا وقف قال: ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان:١٦]، وإذا وصل حذف الألف: ﴿قَوَارِيرا (١٥) قَوَارِيرا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان:١٦].

فمَن منع فعلى الأصل، ومَن صرف فإنَّه صرف قواريرًا الأولى؛ لأنها رأسُ آية،

وقواريرًا الثانية؛ لكي تناسب قواريرًا الأولى التي وقعت رأس آية.

ومِن ذلك قراءة الأعمش –وهي من القراءات الشاذة–: ﴿ولا يغوثا ويعوقا ونسرا﴾ [نوح:٢٣]، فصرف لمناسبة (ودًا ولا سواعًا ونسرًا)، فهي مصروفة.

فهذه المسألة الأولى، وهي صرف ما لا ينصرف لضرورة الشعر أو للتناسُب.

المسألة الثانية التي ذكرها ابن مالك في البيت: في قوله:

وَلاِضْـــطِرَارٍ أَو تَنَاسُـــبِ صُـــرِفْ ... ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

وهي أنَّ الاسم المنصرف يجوزُ منعُه من الصرف في ضرورة الشعر، الاسم المصروف كـ (محمدٍ وصالحٍ وخالدٍ)، يجوز في ضرورة الشعر أنْ يُمنع من الصرف، وهذه مسألةُ خلاف.

المسألة الأولى قلنا باتفاق، وهذه المسألة بخلاف، فأكثر البصريين يمنعون هذه المسألة، يمنعون أن تمنع الاسم المصروف حتى في الشعر، وأجازها الكوفيون وبعض البصريين كـ الأخفش والفارسيّ.

المانعون قالوا: هو خلافُ قياس، كيف خلاف القياس؟ القياسُ في الضرورة الشعرية أنَّ الضرورة تعيدُ الأشياء إلى أصلها، هذا الأصل في الضرورة الشعرية، الأشياء لها أصل، ثم إنها قد تخرج عن هذا الأصل لسبب من الأسباب، كالأسماء المبنية خرجت من أصل الأسماء.

الممنوع من الصرف خرج عن أصل الأسماء، وهكذا.

الضرورة الشعرية تبيح لك أن تعيد هذه الأشياء الخارجة عن الأصل إلى الأصل، فلهذا قالوا: إن الممنوع من الصرف يجوز لك في الشعر أن تصرفه إلى ضرورة حسنة؛ لأنها إعادةٌ للشيء إلى أصله، إعادةٌ للاسم إلى أصله وهو الصرف،

أما أن تعكس فتأتي الاسم المصروف الباقي على أصله وتمنعه من الصرف هذا خلاف القياس، فلهذا منعوا.

والذين جوزوا هذه المسألة جوزوها بالسَّمع، والراجح في هذه المسألة والله أعلم الجواز؛ لكثرة ما ورد من ذلك وإن كان خلاف القياس؛ لأنَّ القياس لا يحكمُ على السماع باتفاق، وإنما يحكمُ على غير السماع، الأمور التي سُمعت لا قياس فيها، لا أحد يقول بالقياس في المسموع، وإنما الجميع يقول القياس على المسموع، أنت تقيس على المسموع، هذا بإطلاقه، حتى في الأدلة الشرعية قياس بالنصوص، القياس على النصوص، لكن الأمر المنصوص عليه لا قياس فيه.

ولهذا كان الراجح والله أعلم جواز هذه المسألة؛ لكثرة ما ورد منها، ولو أردنا أن نذكر كل الأبيات التي جاءت في هذه المسألة لطال الأمر، لكن نذكر بعضًا منها.

من أشرفها ما أُلقي بين يدي النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولم يُنكره، كقول العباس بن مرداس السُّلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا أُعطيَ أقل من مائة بعير في معركة حُنين، وقد أُعطيَ غيره من مُسلمة الفتح مائة بعير، فقال للنبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قصيدة فيها عتاب له على ذلك، منها:

كَانَتْ نِهَابًا تَلَافَيْتُهَا ... لِكَرِّي عَلَى المُهْرِ فِي الْأَجْرَعِ
فَأَصْبَحَ نَهْبِي وَنَهْبُ الْعُبَيْدِ ... بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالْأَقْرَعِ
وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدرُءٍ ... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ
فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِي
وَمَا كُنْتُ دُوْنَ امْرِئٍ مِنْهُمَا ... وَمَنْ تَضَعَ الْيَومَ لَا يُرْفَعِ

فالشاهد في قوله: (يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ) فمنع مرداس من الصرف وهي مصروفة، وهذه القصة جاءت في الصحيح، فكمَّلها النبي ﷺ له مائة بعير.

ومِن ذلك قول الآخر:

قَالَــت أُمَيْمَــةُ مَــا لِثَابِــتَ شَاخِصًــا ... عَــارِ الأَشَــاجِعِ نَــاحِلًا كَالمُنْصُــلِ

فقال: (لثابتَ)، والقياس (لثابتٍ).

وقال دوْثرُ بن دَهبل القُريعي:

وَقَائِلَــةٍ مَــا بَــالُ دَوْثَــرَ بَعْــدَنَا ... صَحَى قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِي

فَــإِن يَــكُ أَثْــوَابِي تَمَــزَقْنَ لِلبِلَــى ... فَإِنِّي كَنَصْرِ السَّيْفِ فِي خَلَقِ الْغَمْدِ

الشاهد قوله: (مَا بَالُ دَوْثَرَ)، والقياس (ما بالُ دوثرٍ)، اسمه وهو مصروف.

ومِن ذلك قول ابن قيس الرقيات:

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

وابن قيس الرقيات معروف بكثرة المدح لمصعب بن الزبير، وأخيه عبد الله بن الزبير.

ومِن ذلك قول ذي الإصبع العدواني:

وَلَيْسَ الْمَرْءُ فِي شَّيءٍ مِنَ الإِبْرَام ... وَمِمَّــنْ وَلَــدُوا عَــامِرُ ذُو الطُّــولِ وذُو

الشاهد في قوله: (عامرُ)، فمنعه وهو مصروف.

ومِن ذلك قول الأخطل:

طَلَــبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِــبَ إِذ هَــوَت ... بِشَــبِيبَ غَائِلَــةُ النُّفُــوسِ غَــدُورُ

الشاهد في قوله: (بشبيبَ)، والقياس بشبيبٍ.

ومِن ذلك قول الراجز:

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بُعْدِ الثَّرَى ... أَبْــى قَضَــاءُ اللهِ إِلَّا مَــا تَــرَى

الشاهدُ في قوله: (على ديسمَ)، والقياس (على ديسمٍ)؛ لأنه كجعفرٍ.

فهذه الشواهد وغيرها كثير يدل على أن الأمر قد كثُر حتى جاز القياس عليه والله أعلم.

وهنا ملحوظة: فنحن الآن نتكلم على أنَّ المصروف قد يُمنع من الصرف في الشعر، هناك مسائل أخرى أيضًا قد تحذف التنوين من المصروف، كلمة مصروفة، (محمدٌ)، وهناك مسائل تحذف التنوين من المصروف، مِن أشهرها: العَلم إذا وُصف بـ(ابنٍ)، ثم أُضيفت كلمة ابن إلى علمٍ آخر، يقولون إذا وقعت (ابن) بين علامين، فالعلمُ الأول لا يُنوَّن، وكلمة (ابن) تحذف همزتها في الكتابة، فتقول: (هذا زيدُ بن عمروٍ)، ولا تقول: (هذا زيدٌ ابن عمروٍ)، فتحذف التنوين، مع أنه لا موجب لحذف التنوين إلا التخفيف في هذا الأسلوب، يعني ليس ممنوعًا من الصرف

وتقول: (هذا عمروُ بن أبي زياد)، و(هذا أبو بكر ابن أم زياد)، متى ما وقعت ابن بين علمين، أي علمين، لقبين، كُنيتين، اسمين علمين، فهذا هو الحُكم، وتقول: (هذا محمدُ بن الرشيد)، محمد علمه، والرشيد لقب أبيه، كما تقول: (هذا محمدُ بن هارون، قال الفرزدق:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عمروِ بنَ عَمَّارِ

ما قال: (أبا عمروٍ).

وقال يزيد بن سِنان:

فَلَمْ أَجْبُن وَلَمْ أَنْكُل وَلَكِن يَمَمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرِ بنَ عمروٍ

فقال: (أبا صخرِ بنَ)، ما قال (أبا صخرٍ).

وهذه المسألة فيها تفصيل وشروط واختلفوا فيها، وسبق الكلام عليها، في أي باب؟ في باب النداء.

وهنا ملحوظةٌ أخيرة: وهي أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأبيات فرَّق الكلام على أسباب صرف ما لا ينصرف، وهي إجمالًا أربعةُ أسباب:

السبب الأول: أنْ يكون أحدُ العلتين العلمية ثمَّ تزول، أن تكون إحدى العلتين العلمية، ثم تزول العلمية لسبب من الأسباب، وهذا السبب ذكره ابن مالك، وشرحناه من قبل، العلم الممنوع من الصرف إذا نُكِّر فإنَّه ينصرف، كقولك: (رُبَّ إبراهيمٍ وأحمدٍ وفاطمةٍ لقيتهم).

السبب الثاني: ضرورة الشعر.

السبب الثالث: التناسُب.

وهذه الثلاثة ذكرها ابن مالك مُفرَّقة.

وهناك سببٌ رابع لم يذكره في الألفية، ويذكره النحويون وهو التصغير المُزيل لإحدى العلتين.

نحو: (حُميد)، تصغيرُ أحمد، (أحمد) ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فإن صغرته تصغير ترخيم قلت: (أُحيمد) هذا تصغير حقيقي، سيأتي في التصغير، تصغير ترخيم، أن تصغيره بحسب الحروف الأصلية فقط، فتقول في تصغير أحمد (حُميد)، قلنا هذا تصغير ترخيم، فقلت (حميد)، فإذا قلت حُميد فقد زال وزن الفعل فينصرف، يجوز أن تصغر رجل اسمه أحمد، فتقول: (جاء حميدٌ) فينصرف، وكذلك لو صغرت عُمر، رجل اسمه عمر، فتصغره على (عُمير) فينصرف؛ لأنَّ تصغيره على عُمير يُزيل علة العدل، فعُمر ممنوع للعلمية والعدل، فإن صغرته على عُمير فهو علم؛ لكنَّ العدل يزول، فتقول: (جاء عُميرٌ)، و(رأيتُ عُميرًا).

طالب:...

الشيخ: هذا أحمد على حميد تصغير ترخيم، لكن عمر على عمير هذا تصغير حقيقي.

شمَّر، لو أردنا أن نصغرها سنقول: (شُميمر)، الثلاثي على فُعيل، والرباعي (فُعيْعل)، وهذا شمر رباعي؛ لأن الميم مشددة، إذًا شُميمر فتنصرف؛ لأنَّ شمَّر ممنوعة من الصرف في العلمية ووزن الفعل، فإن صغرته على شُميمر زال وزن الفعل فانصرفت، كرجل اسمه شمَّر أو قبيلة شمر، وشمر علمٌ على حِصان مشهور عند العرب.

رجل اسمه (جنادل) فصغرته على -سيأتي باب التصغير- جنادل هذا خماسي، خماسي ما يُصغَّر حتى تعيده إلى الرباعي، فستحذف الحرف الزائد فيه وهو الألف، فيصير رباعي، فحين تصغره تصغير رباعي على، فتقول: (جُنيْدِل)، على (فُعيْعِل)، فإذا صغرته على جُنيدل انصرف؛ لأنَّ جنادل ممنوعٌ من الصرف؛ لأنَّه على صيغة منتهى الجموع، فإذا صغرته على جُنيدل، زالت هذه الصيغة فانصرف، إذًا فالتصغير من أسباب صرف ما لا ينصرف.

بخلافِ تصغير نحو (فاطمة) و(طلحة) و(أحمر) و(حمراء) و(سكران) و(يوسف)، فهذه ممنوعةٌ من الصرف، فإذا صغرتها تنصرف أم تبقى ممنوعةِ من الصرف؟ ننظر، نصغر فاطمة، (فُطيمة) تصغير ترخيم، وتصغير حقيقي (فويطمة)، وكلاهما ممنوع من الصرف، في العلمية وتاء التأنيث، وطلحة (طُليحة)، كذلك ممنوعة من الصرف للعلمية وتاء التأنيث، وأحمر (أحمير) ممنوعة من الصرف؛ لأن أُفيعل مثل أفعل، وحمراء (حميراء) أيضًا مختومة بألف التأنيث، وسكران (سُكيران) أيضًأ مختوم بألف ونون.

يُوسف (يويسف)، رباعي فعيعل، يبقى علمًا أعجميًا، فيبقى ممنوعًا من الصرف.

طالب:...

الشيخ: يعني التصغير قد يزيل العلة فينصرف الاسم، وقد لا يُزيل العلة، فيبقى ممنوعًا من الصرف، وبخلافِ تصغير نحو (توسط) و(تُرطُب أعلامًا)، لو سميت رجلًا توسطًا، فتصرفه أم تمنعه؟ توسط علم رجل، فهو علم مذكر، وسميته توسط، أيضًا اسم مذكر، إذًا يُصرف، ما في مانع، ليس هناك مانع فيُصرف، أو سميته بتُرطب، ترطب على وزن فعلل، وهو من الأوزان الموجودة من الأسماء، إذًا فهما مصروفان، تقول: (جاء توسطٌ) و(رأيت ترطبًا)، فإن صغرتهما يُمنعان من الصرف؛ لأنك ستصغر توسط على (تُويسِط)، وتصغر تُرطب على (تريطب)، فيكونان علمين على وزن الفعل، على وزن (تُبيطر) مضارع بيطر، فيمنعان من الصرف لذلك.

وبخلاف تصغير نحوِ هندٍ ودعدٍ وشمسٍ وكأسٍ، علم نساء، فهذه سبق أنهما مصروفة أو ممنوعة من الصرف أو يجوز فيها الوجهان؟

يجوز فيها الوجهان، فهي قبل التصغير يجوز فيها الوجهان، فإذا صغرت وجب منعها من الصرف؛ لأنك تصغر هندًا على هُنيدة، علم وتاء التأنيث يجب فيه المنع، ودعد دُعيدة، وشمس شُميسة، وكأس كأيسة.

طالب:..

الشيخ: نعم لا بد، هذا سيأتي في التصغير، الثلاثي المؤنث إذا صغرته يجب فيه التاء، كما لو صغرت عينًا ما تقول (عُيينة) وأذن أذينة، سيأتي في باب التصغير.

الخلاصة: أنَّ التصغير يمنع من الصرف أو يصرف أو فيه تفصيل؟

الخلاصة أن التصغير قد يتسبب في صرف الممنوع من الصرف، كتصغير عمر على عُمير، وقد يتسبب في منع المصروف، كتصغير توسطٍ علمًا على تويسط، وقد

لا يؤثر في الصرف والمنع، كتصغير فاطمة على فويطمة، وتصغير صالحٍ على صويلح، وقد يتسبب في منع ما يجوز فيه الصرف والمنع كتصغير هند، كل ذلك يكون في التصغير.

هذا آخر الكلام على باب الممنوع من الصرف، وفي نهايته أحب أن أذكر ملحوظةً لا تخفى على شريف علمكم، لكن أنبه عليها بين وقت وآخر، التنبيه عليها حسن، وهو أن هناك فرقًا كبيرًا بين العلم والتعليم، فهذا يجب أن يُراعى، فالعلم يكون فيه التفصيل والتحليل والتعليل والخلاف والتنقيب؛ لأنك تُخرِّج عالمًا وطالب علم، فينظر في المسموع، وينظر في المقيس، وينظر في الأمور التي لم تأتي، وتنظر في الأمور الحوادث، وتُعرض عليه كل هذه التفاصيل.

وبين التعليم الذي غايته ضبط اللسان والقلم، فلهذا يُكتفى في التعليم بما يحقق الغاية، فلهذا يقولون: العلم يقومُ على التحليل والتعليل على المنهج التحليلي والتعليلي، أما التعليم فيقوم على المنهج الوصفي، يعني أن تصف الواقع اللغوي كما هو؛ لكي يستطيع الإنسان أن يحاذيه على الصواب، فلهذا كل الذي قلناه في باب الممنوع من الصرف عند التعليم نستطيع أن نصفه وصفًا، فنكتفي بقولنا فيه إن الأسماء الممنوعة من الصرف اثنى عشر اسمًا، اسمان يُمنعان على كل حال، الأول المختوم بألف التأنيث، والثاني ما كان على وزن مفاعل أو مفاعيل.

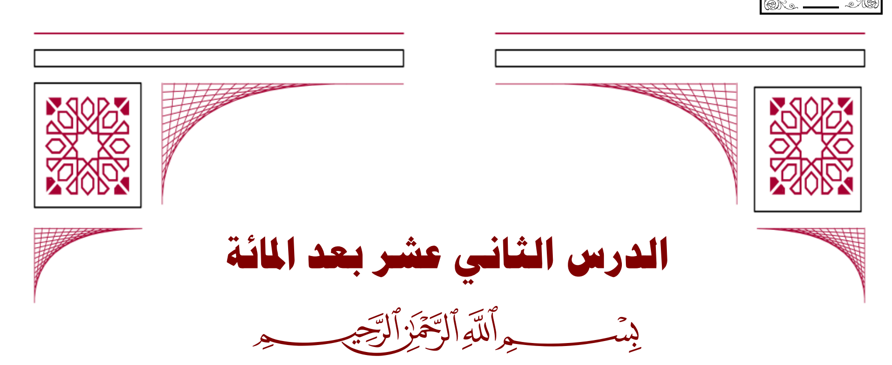
وثلاثةُ أسماء من الأوصاف، وهي الوصف الذي على وزن فعلال، والوصف الذي على وزن أفعل، والوصف المعدول، وهو ما كان على وزن فُعال ومَفعل من الأعداد، وكلمة أُخر، وسبعةُ أسماءٍ من الأعلام، وهي العلم الأعجميُّ إلا الثلاثي، والعلمُ المؤنث إلا الثلاثيّ ساكن العين، والعلمُ المُركب، والعلمُ المختوم بألفٍ ونونٍ زائدتين، والعلمُ الذي على وزن الفعل، والعلم المختوم بألفٍ مكسورةٍ

للإلحاق، والعلمُ المعدول، وهو أربعة عشر علمًا على وزن فُعَل، وفُعَلُ في التوكيد، وكلمة (سحر) إذا أردت بها سحرًا معينًا، وفُعال علمًا لأنثى على بعض اللغات.

هذا كل ما يقال في الممنوع من الصرف عند الوصف، وهو الكافي في التعليم، مع مزيدٍ من الأمثلة والتطبيقات والتمرينات.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثاني عشر بعد المائة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا بكم، نحنُ اليوم في ليلة مُفتتح خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في الأول من شهر المُحرَّم.

نحنُ في جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض، لنعقدُ بحمد الله وتوفيقه الدرس (الثاني عشر بعد المائة) من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله.

كنا قد انتهينا من قبل من الكلام على باب "ما لا ينصرف"، والليلة إن شاء الله سنبدأ بالباب التالي، وهو

بـاب إعرابُ الفعل

ذكر فيه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: رفع الفعل المضارع، ونصب الفعل المضارع.

وأما جزم الفعل المضارع فإنه سيذكره في الباب الذي بعد هذا.

أمَّا هذا الباب الذي نحن سنبدأ بشرحه إن شاء الله في هذه الليلة، فقد عقده ابن

مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تسعة عشرة بيتًا، وجعله كما قلنا لرفع المضارع، ونصب المضارع، وفيها يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٧٦. ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

٦٧٧. وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

٦٧٨. فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

٦٧٩. وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٦٨٠. وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١. أَو قَبْلَهُ اليَمِيْنُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٦٨٢. وَبَيْنَ لاَ وَلاَمِ جَرٍّ التُزِمْ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

٦٨٣. لاَ فَأَنِ اعْمِلْ مُظْهِرًا أَو مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرا

٦٨٤. كَذَاكَ بَعْدَ أَو إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوضِعِهَا حَتَّى أَوِ إِلَّا أَنْ خَفِي

٦٨٥. وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إِضْمَارُ أَنْ ... حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

٦٨٦. وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَو مُؤَوَّلَا ... بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا

٦٨٧. وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَو طَلَبْ ... مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

٦٨٨. وَالوَاوُ كَالفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَلاَ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الجَزَعْ

٦٨٩. وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠. وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

٦٩١. وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

٦٩٢. وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

٦٩٣. وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ ... تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَو مُنْحَذِفْ

٦٩٤. وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

فهذه هي الأبيات، ونذكركم جميعًا بأنه سبق في باب "المُعرب والمبني" أنَّ الأحكام الإعرابية -الرفع، والنصب، والجر، والجزم- أن الأحكام الإعرابية يجب أن تدخل على الأسماء كلها، مُعربةً كانت أو مبنية.

وأنَّ الأحكام الإعرابية التي تدخل على الأسماء هي الرفع والنصب والجر، وكان السؤال حينذاك: متى يكون حكم الأسماء الرفع؟ ومتي يكون حكمها النصب؟ ومتى يكون حكمها الجر؟

وكل ما سبق من أبواب النحو بعد باب المُعرب والمبني والنكرة والمعرفة، إلى موضعنا هذا؛ هو جوابٌ عن هذا السؤال، أي من باب الابتداء، ونواسخ الابتداء، والفاعل ونائبه، والاشتغال والتعدي، والتنازع، والمفاعيل الخمسة، والاستثناء والحال والتمييز، وحروف الجر والإضافة، والأسماء العاملة عمل فعلها، والتعجب، ونعم وبئس، والتوابع، والنداء وتوابعه، وأسماء الأفعال والأصوات، وما لا ينصرف، كل هذه الأبواب هي إجابةٌ عن هذا السؤال، بينت لك متى يكون حُكم الاسم الرفع، ومتى يكون حكمه النصب، ومتى يكون حكمه الجر.

كما سبق في باب "المعرب والمبني" أن عرفنا أن الأحكام الإعرابية لا تدخل على الفعل الماضي، ولا فعل الأمر، ولذا يُقال في إعرابهما: لا محل له من الإعراب.

ما معنى لا محل له من الإعراب؟

أي لا حكم إعرابيًا له، لا رفع، ولا نصب، ولا جر، ولا جزم، وعرفنا أنَّ الفعل المضارع يجب أن تدخله الأحكام الإعرابية، مُعربًا كان أو مبنيًا، وأن الأحكام الإعرابية التي تدخل على الفعل المضارع هي الرفع والنصب والجزم.

فكان السؤال: متى يكون حكم المضارع الرفع؟ ومتى يكون حكمه النصب؟ ومتى يكون حكمه الجزم؟

وهُنا يُجيب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ والنحويون على هذا السؤال الخاص بالفعل المضارع، ابتداءً من هذا الباب، فيبين متى يكون حكمه الرفع، ومتى يكون حكمه النصب، ومتى يكون حكمه الجزم.

وخلاصة الجواب كما لا تخفى: أنَّه يُنصب إذا سُبق بناصب، ويُجزم إذا سُبق بجزم، ويُرفع إذا لم يُسبق بناصبٍ ولا بجازم.

هذه الخلاصة التي ستأتي تفاصيلها وأحكامها في شرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، باب" إعراب الفعل وفيه رفع المضارع ونصبه" وفي الباب التالي وهو عوامل الجزم.

إذًا بعد أن انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أهم أحكام الاسم النحوية سينتقل الآن إلى الكلام على أحكام الفعل المضارع النحوية، مع أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ سيعود بعد ذلك إلى بعض أحكام الاسم النحوية، كالحكاية والوقف، وقلنا إنَّ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب ذكر رفع المضارع ونصب المضارع.

أما رفع المضارع فذكره في بيتٍ واحد، وهو البيت الأول، وبقية أبواب هذا الباب في نصب الفعل المضارع، وبعد أن ينتهيَ من هذا الباب سيعقدُ الباب التالي لعوامل الجزم، يتكلمُ فيه على جزم الفعل المضارع.

ولأنَّ من جوازم الفعل المضارع أدوات الشرط، فسيستطرد ابن مالك بعد ذلك إلى الكلام على (لو) وهي حرفُ شرطٍ غير جازم، لا يجزم، لكن لأنها شرط، ومن جوازم المضارع أدوات الشرط الجازمة، استطرد إلى الكلام على "لو" في فصل خاص بها، ثم عقد بعد ذلك فصلًا لـ (أمَّا) و(لولا) و (لو ما) لأنها تأتي بمعنى

الشرط غير الجازم.

إذًا فكلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الفعل المضارع، وما يتبعه، كان في بابين وفصلين، مجموع أبيات هذين البابين والفصلين واحدٌ وأربعون بيتًا.

نبدأُ بالباب الأول، وهو الباب الذي عندنا، وسماه "إعرابُ الفعل".

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أوله:

اِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا تجردَّ الفعل المضارع من الناصب، ومن الجازم، أي لم يُسبق بناصبٍ ولا جازمٍ فحكمه الرفع.

هذا واضح.

أمثلته..

أمثلته كثيرة، كلما رأيت فعلًا مضارعًا لم يُسبق بناصب ولا بجازم فحكمه الرفع، أيًا كان موضعه، كأن تقول: "يسكنُ زيدٌ أمام المسجد"، أو تقول: "زيدٌ يسكنُ أمام المسجد"، أو تقول: "إنَّ زيدًا يسكنُ".

"يسكن" لم تُسبق بناصب ولا بجازم إذًا هو فعل مضارع مرفوع.

"إن" هذه تنصب اسمها وترفع خبرها، و"زيدًا" اسم نصب منصوب، و"يسكن" فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل خبر "إن".

أو تقول: "كان زيدٌ يسكنُ"، أو تقول: "ظننتُ زيدًا يسكنُ"، أو تقول: "هل يسكنُ"، أو تقول: "أين يسكن زيدٌ"، أو تقول: "زيد لا يسكنُ هنا"، أو تقول: "جاء الذي يسكن هنا"، أو تقول: "أكرمتُ رجلًا يسكنُ عندك".

ومِن ذلك أن تقول: (هل تسكننَّ أمام المسجد؟) الفعل هنا (تسكن)، ولم يُسبق بناصب ولا بجازم، وإنما سُبق بـ (هل) وهل أداةُ شرطٍ هاملة.

إذاً ما حكم المضارع؟

الرفع. إلا أن المضارع هنا مبنيٌ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، يعني الفرق أنك ستقول: هنا في "تسكن" فعلٌ مضارع في محل رفع، ولن تقول: فعل مضارع مرفوع كما في الأمثلة السابقة.

وكذلك لو قلت: (أخواتي يسكنَّ أمام المسجد) كذلك المضارع حكمه الرفع إلا أنه مبني.

ومِن ذلك أن تقول: (يسكنُ إخوتي أمام المسجد)، أو (إخوتي يسكنون أمام المسجد) كل هذه مضارعات حكمها الرفع؛ لتجردها من الناصب والجازم.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ **[الفاتحة:٥]** فعلان مضارعان مرفوعان.

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ **[البقرة:٣]**، وقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ **[الناس:١]**.

أعوذ: هذا فعل مضارع مرفوع؛ لأنه لم يُسبق بناصب ولا بجازم، أو لفظ الاستعاذة: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ **[الكافرون:١-٢]**.

فعلان مضارعان مرفوعان: الأول مسبوق بلا النافية، والثاني مسبوق بما النافية، وكلاهما حرفان هاملان لا يعملان شيئًا.

فهذه بعض الأمثلة على المضارع المرفوع؛ لأنه لم يُسبق بناصبٍ أو بجازم.

وهنا يأتي سؤالٌ مشهور عن رافع الفعل المضارع، اتفقنا على أنَّ الفعل المضارع حكمه الرفع إذا لم يُسبق بناصبٍ ولا بجازم، فما رافعه؟ يعني ما العامل الذي يرفعه حينئذٍ؟

المسألة فيها خلافٌ مشهور، على قولين:

القول الأول: أنَّ رافعه هو التجرد من الناصب والجازم، تجرده من الناصب والجازم هو الذي رفعه.

ما معنى تجرده من الناصب والجازم؟

أي إتيانه على أول أحواله، قبل أن يدخل عليه ناصبٌ أو جازمٌ فيُخرجانه عن هذه الحالة.

وهذا هو قول الكوفيين، والأخفش، وهو اختيار ابن مالك، وابن هشام.

القول الثاني في رافع الفعل المضارع: أن رافعه هو وقوعه موقع الاسم باطراد، نحو: (محمدٌ راقدٌ أو يرقدُ)، و"جاء محمدٌ راقدًا أو يرقدُ"، و"جاء رجلٌ راقدًا أو يرقدُ" وهكذا.

المضارع يطرد وقوعه موقع الاسم، وهذا هو قول البصريين والجمهور، وهذا هو الأقوى في القياس، في القياس النحوي.

وبعدُ فهذا الخلاف من الخلافات اللفظية، أي: التي لا ثمرة علميةً تحتها، وإنما تخضع للقياسات النحوية، فلهذا لا داعيَ للتوسع فيها والترجيح، وبيان الأدلة.

بعد أن انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على رفع المضارع، انتقل إلى

الكلام على نصب الفعل المضارع.

ونواصب فعل المضارع عنده رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربعة: وهي أن، ولن، وكي، وإذًا.

وفيها قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِلَــنِ انْصِــبْهُ وَكَــيْ كَــذَا بِــأَنْ	لاَ بَعْـدَ عِلْـم وَالَّتِـي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنّ
فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ	تَخْفِيْفَهَــا مِــنْ أَنَّ فَهْــوَ مُطَّــرِدْ
وَبَعْضُــهُمْ أَهْمَــلَ أَنْ حَمْــلاً عَلَــى	مَــا أخْتِهَــا حَيْــثُ اسْــتَحَقَّتْ عَمَــلاَ
وَنَصَـــبُوَا بِـــإِذَنِ المُسْـــتَقْبَلاَ	إِنْ صُــدِّرَتْ وَالفِعْــلُ بَعْــدُ مُوصَــلاَ
أَو قَبْلَــهُ اليَمِــيْنُ وَانْصِــبْ وَارْفَعَــا	إِذَا إِذَنْ مِــنْ بَعْــدِ عَطْــفٍ وَقَعَــا

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَبِلَنِ انْصِبْهُ.

هذا هو الناصب الأول من نواصب المضارع وهو الحرف (لن) الحرف (لن) هو حرف نفيٍ للمضارع، واستقبالٍ غالبًا، ولا يُفصل بينه وبين الفعل المضارع، ويجوز أن تقدم معمول معموله عليه.

فإذا قلت: (لن أضرب محمدًا) فـ"أضرب" منصوبٌ بـ (لن) يعني معمولٌ لـ (لن).

ومحمدًا: مفعولٌ به منصوبٌ بـ أضرب، يعني معمولٍ لأضرب، فأضرب معمول "لن" ومحمدًا معمولُ معمولها، فيجوز أن تقدم معمول معمولها عليها، فتقول: (محمدًا لن أضرب) معنى ذلك أنَّها ليس لها صدارة، هذا المعنى، لو كان لها الصدارة لمَا تقدَّم شيءٌ بعدها عليها.

وقد تأتي (لن) بمعنى الدعاء، يعني لا للدلالة على النفي المُطلق، ولكن للدعاء، يعني رجاء تحقق هذا الأمر، في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص:١٧].

يدعو ربه بهذا الأمر.

فهذا هو الحرف الناصب الأول.

والأمثلةُ عليه كثيرة، كأن تقول: (لن أخذلَ المسلمين) أو (إخوتي لن يخذلوا المسلمين) أو (أخواتي لن يخذلنَّ المسلمين)، سواءً كان المضارع معربًا أو كان مبنيًا، فإنَّ (لن) تدخل عليه، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف:٨٠]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه:٩١]، ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج:٧٣]، وقال: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة:٩٥].

ما علامة النصب؟

حذف النون. (ويتمنَّونه) ثم حُذفت النون للناصب (لن يتمنوه أبدًا).

قال: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم:٢٦]، وقال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف:١٤٣].

ما علامة النصب في قوله (لن تراني)؟

فتحةٌ مُقدَّرة.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَكَي.

هذا هو الناصب الثاني للفعل المضارع، وهو الحرفُ (كَي)، كأن تقول: (جئتُ كي أتعلم)، ﴿كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه:٤٠]، (ادرسنَّ كي تنجحنَّ).

مسألة..

هل (كي) هي الناصبةُ للمضارع بعدها؟

المضارع بعدها منصوب، لكن هي الناصبة؟ لنفسها أم لا؟

في المسألة قولان:

القول الأول: أنها هي الناصبةُ للمضارع دائمًا، وهذا هو قول الكوفيين.

وقد رُدَّ بأمرين:

الأمر الأول: قول العرب (كيمة)، يريدون لمة. فلم تنصب هنا مضارعًا، إذًا فليست هي دائمًا ناصبةً للمضارع.

الأمر الثاني الذي رُدَّ به قول الكوفيين: قولنا: (جئتُ كي لأتعلم)، ومن ذلك قول الشاعر:

كَـــي لتقضِـــيني رُقيَّـــة مـــا   وعـــدتني غيـــر مُخـــتلَسِ

يعني أن تأتيَ باللام بعدها، (جئت كي لأتعلم) فاجتمعت "كي" و"لام التعليل الجارَّة".

فما الذي حدث؟

الذي حدث أنك فصلت بين "كي" والفعل المضارع بلام الجر، فلو كانت (كي) هي الناصبة للمضارع دائمًا، لمَا جاز مثل ذلك، يعني لما جاز أن يُفصل بينها وبين المضارع بلام الجر.

فهذا هو القول الأول.

والقول الثاني في المسألة قول الجمهور، قالوا: إنَّ "كي" تأتي حرف نصبٍ مصدريٍ، ينصبُ المضارع، ويأتي حرف جرٍ للتعليل، في مواضع تكون ناصبة للمضارع، وفي مواضع تكون حرف جر للتعليل، والمضارع ليس مُنتصبًا بها، وإنما هو مُنتصب بـ(أنْ) مُضمرة، محذوفة.

فلهذا قالوا: إنَّ لها مع المضارع ثلاثة أحوال:

أرجو أن تنتبهوا لها لكي لا نطيل في شرحها.

الحالة الأولى من أحوال (كي) مع الفعل المضارع: أن تُسبق بـ (لام التعليل)، وليس بعدها (أنْ)، نحو: (جئتُ لكي أتعلم)، قبلها (لامُ التعليل) وليس بعدها (أن)، (جئتُ لكي أتعلم)، وكقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد:٢٣].

هذه (كي) سُبقت بـ(اللام)، وليس بعدها (أنْ).

و"كي" في مثل ذلك حرفٌ مصدريٌّ ناصبٌ للمضارع بنفسه، ينسبك منه ومن المضارع بعده مصدر، يكونُ مجرورًا بـ(لام التعليل الجارَّة)، والتقدير (جئتُ للتعلم)، (جئت لكي أتعلم) أي: جئتُ للتعلم، انسبك من كي والفعل مصدر مجرور بلام التعليل.

الحالة الثانية لكي مع الفعل المضارع: أن يأتيَ بعدها (أنْ) أو (لامُ التعليل) كأن تقول: (جئتُ كي أنْ أتعلم) أو تقول: (جئت كي لأتعلم)، فإذا جاء بعدها (أنْ) أو لامُ التعليل فهي حرفُ جرٍّ للتعليل.

في هذه الحالة تكون (كي) حرف جر.

ففي قولنا: (جئتُ كي أنْ أتعلم) كي حرف جر للتعليل، و"أنْ" هذا حرف مصدري ناصب للمضارع، ينسبك منه ومن الفعل المصدر، هذا المصدر المنسبك يكون مجرور بـ(كي)، والتقدير "جئتُ للتعلم"؛ لأنَّ كي الجارة للتعليل هي بمعنى (اللام)، جئتُ كي أن أتعلم.

وفي قولنا: (جئتُ كي لأتعلم) قلنا هذه أيضًا حرف جر، "كي" حرف جر، "اللام" بعدها حرف جر فيكون للتوكيد؛ لأنَّ كلاهما للتعليل.

- **الأولى**: للتعليل.

- **والثانية**: لتأكيد التعليل.

والمضارع ليس منصوبًا بلام التعليل، ولا يصح أن نقول إنه منصوب بـ(كي) لأنه لا يُفصل بين الناصب والمنصوب، وإنما المضارع منصوب بأن مُضمرة، والمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل مجرور بـ(كي) الجر يكون للعامل الأصلي، والثاني يكون لمجرد التوكيد.

الحالة الثالثة لـ كي مع الفعل المضارع: أن تأتي هي وحدها، ليس معها اللام ولا أنْ، أو تأتيَ "أن" معهما، أو تأتي "كي" معهما، يعني قبلها اللام وبعدها أن، فإن جاءت وحدها كقولك: (جئتُ كي أتعلَّم) وإن جاءت معهما ففي قولك: (جئتُ لكي أنْ أتعلَّم).

فما حكم (كي) في هذه الحالة؟

يجوز أن تجعلها ناصبةً بنفسها فهي حرف مصدر ناصب، ويجوز أن تجعلها حرفَ جر.

ففي المثال الأول: (جئتُ كي أتعلَّم) إنْ جعلتها ناصبة فالمضارع حينئذٍ منصوبٌ بها، وهي حرف ناصب مصدري، ينسبك منه ومن المضارع مصدر، مجرور بماذا؟ بلام مُقدَّرة، يعني "جئتُ لكي أتعلم"، فاللام هذه قدرناها لكي تجر هذا المصدر.

وإن جعلناه حرف جر (جئت كي أتعلم) قلنا "كي هنا حرف جر للتعليل، فالمضارع ليس منصوبًا بها، وإنما هو منصوب بأن مُضمرة ينسبك من أن والفعل مصدر مجرور بـ كي.

إذًا في هذا المثال: (جئتُ كي أتعلم) يجوز الوجهان.

وأيهما أحسن؟ نجعلها ناصبة أو حرف جر؟

الجواب: الأفضل والأحسن أن نجعلها ناصبة، لماذا؟ لأنَّنا إن جعلناها ناصبة فسنُعيدها إلى قولنا (جئتُ كي أتعلم)، وإن جعلناها جارَّة فسنجعلها كقولنا: (جئتُ كي أن أتعلم) وأيهما أكثر في الكلام؟ الأول، فلهذا الأحسن أن نجعلها من الأكثر.

هذا المثال الأول.

والمثال الثاني: أن تأتيَ "كي" مع اللام وأن، أي: "جئتُ لكي أن أتعلَّم"، فيجوزُ في "كي" أن تجعلها ناصبة، وأن تجعلها جارَّة، فإن جعلناها ناصبة (جئتُ لكي أن أتعلم) اللام حرف جر، و "كي" قلنا ناصبة بنفسها، مصدرية ناصبة، فالمضارع منصوب بها.

وأن..

"جئت لكي أن"؟ ماذا نقول عن "أن" حينئذٍ؟

نقول مؤكدة لحرف المصدر الناصب، والمصدر المؤوَّل سيكون من كي والفعل، وهو مجرور باللام.

وإن جعلناها حرف حر (جئتُ لكي أن أتعلم) فاللام حرف جر للتعليل، و "كي" حرف جر مؤكد للتعليل، و "أن" هي الناصبة للمضارع، فينسبك منها ومن المضارع مصدر مجرور باللام أو بـ كي مجرور باللام.

وأيهما أفضل في هذا المثال؟ أن نجعل كي ناصبة أم جارة؟

الجواب أن نجعلها جارة؛ لأننا إن جعلناها جارَّة عدنا بها إلى ماذا؟ (جئت لكي أن أتعلم) إن جعلناها جارَّة، عدنا بها إلى أي مثال؟

جئتُ.. جعلناها جارة فحينئذٍ "أن" هذه زائدة للتأكيد.

إن جعلناها جارة كانت هي الزائدة للتعليل، وإن جعلناها ناصبة صارت "أن" هي الزائدة للتعليل.

والوجه الثاني هو الأحسن.

طالب:...

الشيخ: الأفضل أن نجعلها جارة، في الحالة الثانية (جئت لكي أن).

طالب:...

الشيخ: لا ما في أصل، من أين الأصل؟ عند الكوفيين، أما عند الجمهور تأتي ناصبة وتأتي جارة بحسب موضعها لا أصل لها.

إن جعلناها على الأول (جئتُ لكي أنْ أتعلم) إن جعلناها للتعليم، إن جعلناها حرف جر فسنعود بها إلى قولنا (جئتُ لكي أتعلم)، وإن جعلناها ناصبة فسنعود بها إلى قولك: (جئتُ لِأن أتعلم).

وأيهما أكثر في الكلام؟ جئت لكي أتعلم أو جئت لأن أتعلم؟

لكي، هذه كلها أساليب جائزة، فلهذا نذكر كل الأساليب الآن.

الخلاصة: أنَّ لـ كي مع المضارع أحوالٌ وأساليب:

- **الأسلوب الأول:** جئتُ كي أتعلم.
- **الثاني:** جئت كي لأتعلم.
- **الثالث:** جئتُ لكي أتعلَّم.

الرابع: جئتُ كي أتعلم.

الخامس: جئت لكي أن أتعلم.

نبدأ بالأول..

الأول: (جئت كي أتعلم)، هذا هو الأسلوب الأكثر والأشهر. و "كي" في هذا الأسلوب كما ذكرنا قبل قليل يجوز أن تكون ناصبة، ويجوز أن تكون جارَّة.

الأسلوب الثاني: (جئتُ لكي أتعلَّم)، وهذا أسلوبٌ كثير، و "كي" ناصبة أم جارَّة؟ "جئتُ لكي أتعلم" هنا ناصبة فقط.

الأسلوب الثالث: (جئتُ كي لأتعلَّم) هذا أسلوبٌ قليل، لكنه وارد، لكن ما نوع كي؟ قلنا حرف جر.

الأسلوب الرابع: (جئتُ كي أنْ أتعلم) هذا أسلوبٌ قليل أيضًا، و "كي" في حرف جر أيضًا.

الأسلوب الخامس: (جئتُ لكي أنْ أتعلم)، هذا أسلوبٌ قليل أيضًا، وكي فيه يجوز أن تكون ناصبة أو جارة.

إذًا فإذا جاءت وحدها (جئتُ كي أتعلم) أو جاءت مع اللام وأن (جئت كي أن أتعلم) فيجوز فيها الوجهان.

فإذا جاء بعدها اللام أو أن، (جئت كي لأتعلم)، (جئت كي أن أتعلم) فهي حرف جر.

وإن جاءت اللام قبلها، (جئت كي لأتعلم) فهي حرف ناصب.

طيب الأسلوب الأول وهو الأشهر (جئت كي أتعلم) من شواهده قوله تعالى: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه:٤٠]، **وقوله تعالى**: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر:٧].

ومن الأسلوب الثاني (جئت لكي أتعلم) وهو كثير قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا

تَأْسَوْا ﴾ [الحديد:٢٣].

ومن أسلوب (جئت كي أن أتعلم) وهذا قلنا قليل، قول جميل بثينة:

فقالت أكلَّ النَّاس أصبحت مانحًا لسَانك كي ما أن تغرَّ وتخدعَ

فجمع كي وأنْ، وأمَّا ما في قوله: (كي ما أن) فما زائدة.

ومن أسلوب (جئتُ كي لأتعلم) وهذا قلنا قليل: قول عبد الله بن قيس الرُّقيَّات:

كَي لتقضيني رُقية ما وَعدتني غَير مختلسِ

وقول حاتم الطائيّ:

وأخرجتُ ناري كي ليُبصرَ ضوءها وأخرجتُ كلبي وهو في البيت داخلُه

ومن أسلوب (جئتُ لكي أن أتعلم) وهو قليل أيضًا: قول الشاعر:

أردتَّ لكي ما أن تطير بقربتي فتتركها شنًّا ببيداءَ بلقَع

فقال: (لكي ما أن) فجمع اللام وكي وأن، وأما "ما" في قوله: لكي ما؛ فهي زائدةٌ بعد (كي).

وهنا نتكلم على زيادة ما بعد (كي)، وكما تروْن يجوز أن تُزاد "ما" بعد "كي"، فإذا زيدت "ما" بعد "كي"، فهل ينتصب المضارع بعدها أم لا؟

تقول: (جئت كي أتعلم) أو (جئت كي ما أتعلم) يجوز أن تزيد ما، لكن ما حكم المضارع حيينئذٍ؟

الجواب: أنك إذا زدت "ما" بعد "كي" فللمضارع حينئذٍ حالتان:

الحالة الأولى: أن تأتِيَ أن بعد كي، فتقول: (جئتُ كي ما أن أتعلم) فما حكم المضارع؟ وجوب النصب، هنا يجب أن يبقى على نصبه؛ لوجود أن، تقول:

"جئت كي ما أن أتعلم"، أو "جئت لكي ما أن أتعلم".

والحالة الثانية: ألا تأتيَ بعدها أن، يعني "كي" و "ما" الزائدة من دون أنْ، نحو (جئت كي ما أتعلم) فهنا يجوز نصب المضارع ورفعه، والأكثر بقاؤه منصوبًا، تقول: (جئتُ كي ما أتعلم) هذا الأكثر، ويجوز (جئتُ كي ما أتعلم يا محمد) كقول الشاعر:

ولقد لحنتُ لكُم لكي ما تفهمُوا

وكل الأبيات السابقة التي قرأناها قبل قليل، والفعل فيها منصوب، كما سمعتم.

والإلغاء جائز، كما قلنا قبل قليل، ولكنه قليل، تقول: (جئتُ كي ما أتعلم) ومنه قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما يُرجَّ الفتى كي ما يضرُّ وينفعُ

ومعنى البيت: إذا أنت لم تنفع أهلك فضر أعداءك، هذا هو المعنى، فبعض الناس فائدته لأهله قليلة، لكنه قادرٌ على إيذاء الأعداء، وبعضُ الناس يستطيع أن يخدم أهله، ويبذل الخير وينشر، لكنه ما يستطيع أن يُنكف الأعداء، والفتى أحد هذين الرجلين إما أن تنفع أهلك وإما أن تضر أعداءك.

انتهينا من الكلام على الناصب الثاني من نواصب الفعل المضارع، وهو (كي).

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الناصب الثالث من نواصب الفعل المضارع فقال:

لاَ بَعْدَ عِلمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيْفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

فالناصب الثالث من نواصب الفعل المضارع هو الحرف (أنْ) وهو حرفٌ مصدري، إذا قلنا مصدري يعني ينسبكُ منه ومن الفعل مصدر، وهذا المصدر يُعامل معاملة الاسم في كل شيء، كأن تقول: "أحبُّ أن أتعلم"، أو "أحب أن تتعلموا"، أو "أحب أن تتعلمن"، أو "أحب ألا تُهمل"، تقول: "أحب ألا تُهمل"، مضارع منصوب بأن، ولا النافية لا تمنع العمل، و"أحب ألا تهملوا"، و"أحب ألا تُهملن".

قال تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف:٤٠].

أين أنْ؟ ادغمت في اللام، يعني أمر أن لا تعبدوا، ثم حصل إدغام، فقيل: أمر ألا تعبدوا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢].

يعني أنْ لا تسجد.

وقولنا حرفٌ مصدري؛ أن ينسبك منه ومن الفعل بعده مصدر، وهذا المصدر المُنسبك يقع موقع المصدر الصريح، فيقعُ مبتدأً، نحو "أن تجتهد أحبُّ إليَّ"، أي اجتهادك أحب إليَّ.

قال تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤].

أي: صيامُكم خيرٌ لكم.

ويقعُ خبرًا، كقولك: (المطلوب أن تحفظ السورة) يعني المطلوب حفظ السورة، ويقع فاعلًا نحو: (يخفيني أن تقف على السور) وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:١٦].

ويقع مفعولًا به: نحو: (أحب أن تجتهد)، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف:٧٩].

ويقعُ في محل جرٍ بحرف الجر، نحو: (عاهدته على أن أجتهد)، ويقع في محل

جرٍ بالإضافة نحو: (سأزورك يوم أنْ تعود)، قال تعالى: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٌ﴾ [البقرة:٢٥٤].

وهكذا.. المصدر المُؤوَّل مثل المصدر الصريح في المواقع؛ لأنه اسم من الأسماء.

و "أنْ" المصدرية تدخلُ على الفعل فتنصبه كما سبق، وتدخلُ أيضًا على الفعل الماضي، فلا تعملُ فيه شيئًا؛ لأنَّ الماضي لا يعمل فيه شيئًا، لا يدخله إعراب أصلًا، كما أنها لا تغير زمان الماضي عن الماضي، كأن تقول: (فرحتُ بأن عاد الحق إلى أصحابه) فلو جعلته مضارعًا (فرحتُ بأن يعود) عملت، لكن الماضي بأن عاد لم تعمل ولم تغير زمانه.

وأنْ المصدرية الناصبة هذا حرفٌ له الصدارة.

ما معنى له الصدارة؟

أن يجب أن يكون في أول جملته ولا يتقدم عليه معموله، ولا معمول معموله، فلا يجوز أن تقول مثلًا: (أحب اللص أن تضرب) تعني نحب أن تضرب اللص، فلا بد أن تأتي في صدر جملتها، لا نقول يجب أن تأتي في البداية، وإنما نقول في صدر جملتها.

وأنْ كما تسمعون تتكون من همزةٍ مفتوحة، ومن نون ساكنة، وأنْ المفتوحة الهمزة الساكنة النون لها في العربية أنواع، منها:

أن المصدرية وهي الناصبةُ للمضارع، وهي التي نتكلم عليها الآن، وسيأتي لها تفصيل أكثر بعد قليل.

ومن أنواع أنْ: أن المخففة من أنَّ الثقيلة، من أنَّ المشددة، وهذه سبقت في أي باب؟ في باب "إن وأخواتها".

ومن أنواع أن: أن المُفسِّرة، التي تكون بمعنى أي، وهي أنْ مسبوقةٌ بجملة فيها معنى القول دون حروفه، فهي حرف مُهمل لا يعمل شيئًا، لا ينصب ولا يجر ولا يجزم، كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون:٢٧]، ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾ [ص:٦]، ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ ﴾ [طه:٣٨-٣٩].

وتقول: (أمرته أنْ اجلس)، و (أرسلت إليه أنْ تعال)، وهكذا..

فهذه "أن" المفسرة بمعنى "أي".

ومن أنواع أنْ: أنْ الزائدة، وهي التي دخولها كخروجها، وأشهر مواضعها بعد لمَّا الحينية، يعني بعد لما التي تدل على الوقت، على الحين، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ [يوسف:٩٦].

يعني فلما أنْ جاء البشير، وأنْ زائدة.

تقول: (فلما أن رأيته قلت له كذا) وهكذا.

فهذه أشهر أنواع أنْ في اللغة.

أما أنْ التي تنصب الفعل المضارع التي نتكلم عليها الآن، فلها مع الفعل المضارع ثلاثة أحوال:

أنْ لها مع الفعل المضارع ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يقع قبلها ما يدل على علم، يعني على يقين، فهي حينئذٍ أن المخففة مِن أنَّ الثقيلة، فالمضارع بعدها مرفوعٌ أم منصوب؟ مرفوع، كقولك: "علمت أن يقومُ زيدٌ"، تريد علمتُ أنه يقوم زيدٌ، وتقول: "رأيتُ أنْ يذهبُ زيدٌ"، تريد برأيت يعني علمت ذلك.

قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، يعني علم أنه سيكون منكم مرضى.

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩]، يعني أنه لا يرجع.

فـ أنْ إذا وقع قبلها ما يدل على علم ويقين فهي المخففة من الثقيلة، والمضارع بعدها مرفوع.

الحالة الثانية لـ أن: أن يقع قبلها ما يدل على ظنٍ ورُجحان، فيجوز فيها أن تجعلها الناصبة، تنصب المضارع، ويجوز أن تجعلها مخففة من الثقيلة.

المضارع كقولك: (محمدٌ ظننتُ أن يقوم) أنْ سُبقت بظن، لك أن تنصب "محمدٌ ظننتُ أنْ يقومَ"، فجعلتها الناصبة المصدرية، مصدرية يعني ينسبك منها مصدر، فمعنى الكلام "محمدٌ ظننتُ قيامه"، ولك أن ترفع "محمدٌ ظننتُ أن يقومُ"، فتكون المخففة من الثقيلة، ومعنى الكلام محمدٌ ظننتُ أنه يقومُ.

فالأمران جائزان، لكن الأكثر والأحسن في أنْ المسبوقة بظن النصب أم الرفع؟

الجواب: النصب هو الأكثر، هو الأرجح، ولذلك اتفق القراء عليه في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت:١-٢].

الفعل هنا "يتركُ" منصوب باتفاق القراء، أما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١].

هذه "أن" مسبوقة بحسب، وحسب من أفعال الظن، هذا اختلف فيها القراء، فبعضهم نصب، ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١]، وبعضهم رفع: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١].

وهذا يدل على جواز الوجهين بالتخريجين المذكورين.

الحالة الثالثة لـ أن مع الفعل المضارع: ألا تُسبق بعِلم، وألا تُسبق بظن، فحينئذٍ يجب أن تكون الناصبة المصدرية، كأن تقول: "أحب أن تجتهد"، و "حرصتُ على أنْ أسافرَ"، و "يجبُ أن تذهبَ"، وهكذا.

ولكل ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما سمعنا قبل قليل من قوله:

كَذَا بِأَنْ لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيْفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

فقال: "كذا بأن"، يعني انصب المضارع بأنْ.

لاَ بَعْدَ عِلْمٍ

أي "أن" التي بعد علم لا تنصب المضارع؛ لأنها مخففةٌ من الثقيلة.

وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِد

أي أن التي بعد ظن يجوز فيها الوجهان، أن تنصبَ بها فهي المصدرية الناصبة، وأن ترفع ما بعدها فهي المخففة من الثقيلة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثالث عشر بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا، وحيَّاكم الله في هذه الليلة، ليلة الاثنين، السابع من شهر المحرم، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف.

نحن في مسجد الراجحي في مدينة الرياض بحي الجزيرة، لنعقد بعون الله وتوفيقة الدرس الثالث عشر بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

وكنا بدأنا في الدرس الماضي في الكلام على باب "إعراب الفعل" وقلنا إن هذا الباب عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تسعة عشرة بيتًا، قرأناها في الدرس الماضي، وشرحنا منها في الدرس الماضي ثلاثة أبيات، وهي قوله:

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

شرحناها إلَّا أنَّه بقيَ شرحٌ قليل للبيت الثالث، فنُعيده بسرعة، وفيه يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَـــــذَا بِـــــأَنْ لاَ بَعْـدَ عِلْـمٍ وَالَّتِـي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنّ
فَانْصِـبْ بِهَـا وَالرَّفْعَ صَـحِّحْ وَاعْتَقِـدْ تَخْفِيْفَهَـا مِـنْ أَنَّ فَهْـوَ مُطَّـرِدْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ (كذا بأن) أي انصب المضارع أيضًا بـ أن، ثم قال: (لا بعد علم) أي "أن" التي بعد علم لا تنصب المضارع بعدها؛ لأنها حينئذٍ تكون مخففةً من الثقيلة.

ثم قال: (والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح) أي أنَّ "أن" التي بعد ظن يجوز فيها الوجهان:

- أن تنصب بها فهي أن المصدرية الناصبة.
- وأن ترفع ما بعدها.

ثم فسَّر وجه الرفع بقوله:

وَاعْتَقِـدْ تَخْفِيْفَهَـا مِـنْ أَنَّ فَهْـوَ مُطَّـرِدْ

يقول: إذا خُففت "أن" فإن ما بعدها مرفوع، فهذا وجه الرفع لـ أن إذا وقعت بعد الظن، كأن تقول: (أظنُّ أنْ يذهبَ زيدٌ)، (أظن أن يذهبُ زيدٌ)، فلك الرفع والنصب، فإن نصبت فهي الناصبة المصدرية، يعني أظن ذهاب زيد، وإن رفعت "أظن أن يذهبُ زيد"، فهي المخففة من الثقيلة على تقدير أظن أنه يذهب زيد.

بعد ذلك نذكر تنبيهًا يتعلق بالإملاء: "أنْ" التي تنصب المضارع مختومة كما ترون بـ أن ساكنة، فإذا وقعت بعدها "لا" فإنها تنصب المضارع لا شك في ذلك، إلا أنها تُدغم في لام "لا" لفظًا وخطًا، فتقول: (أحبُّ ألَّا تُهمل)، "ألَّا" نكتبها بهمزة ولامٍ مشددة وألف، نُدغم لفظًا، وكذلك في الخط.

فإن لم تنصب "أنْ" المضارع بأن تجعلها مخففة من الثقيلة، كقولك: (أظنُّ ألَّا يذهبُ زيد) فحينئذٍ تُدغم لفظًا إلَّا أنك تفصل في الخط.

تدغم لفظًا؛ لأن النون الساكنة إذا جاءت بعدها لام فالحكم الإدغام، أظن ألَّا، إلا أنها تُفصل، تكتب النون ساكنة بعدها، لا وحدها.

هذا هو الفرق بين الناصبة وغير الناصبة، فالناصبة تُدغم لفظًا وخطًا، وغير الناصبة تُدغم لفظًا وتُفصل خطًا.

طالب:....

الشيخ: هذه تُفصل؛ لأنها مخففة من الثقيلة، وليس بعدها مضارع أصلًا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْضُـــهُمْ أَهْمَـــلَ أَنْ حَمْـــلاً عَلَـــى مَـا أُخْتِهَـا حَيْـثُ اسْـتَحَقَّتْ عَمَـلَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بعضُ العرب في لغةٍ قليلة يُهملون (أنْ) المصدرية، يعني يجعلونها حرفًا هاملًا، فلا ينصبون المضارع بعدها، بل يبقى مرفوعًا، فيقولون: (أحبُّ أنْ تذهبوا يا مُحمد)، (أحب أن تذهبون يا رجال) هذه لغةٌ قليلة.

وعلَّل النحويون كـ ابن مالك هذه اللغة القليلة بأنَّ هؤلاء العرب حملوا "أنْ" المصدرية على "ما" المصدرية، و "ما" المصدرية مُهملةٌ اتفاقًا، والجامع بينهما معنى المصدرية، فتقول: (أريدُ أنْ تفعل)، أو (أريدُ ما تفعل) المعنى متقارب أو واحد، (أريدُ أنْ تفعل) أي أريد فعل، (أريد ما تفعل) أي أريد فعل، فيجتمعان في معنى المصدرية، إلا أنْ عاملة و "ما" هاملة، فبعض العرب حمل أن على ما فأهملها.

وبعض العلماء يُخرِّجُ على هذه اللغة القليلة قراءة ابن مُحيصِن وهي قراءةٌ شاذة، قرأ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:٢٣٣]، **وقراءة الجمهور على**

القياس، اللغة الكثيرة: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:٢٣٣].

وبعضهم أيضًا خرَّج على هذه اللغة القليلة قول الشاعر:

يَا صاحبيَّ فَدَت نَفسِي نُفُوسكمَا وحيثُ ما كُنتما لُقِّتُما رَشَدًا

أنْ تحملَ حَاجةً لي خفَّ مَحمِلُها وتَصنعَ نِعمةً عِندِي بهَا وَيَدا

أنْ تقْرَآنِ علَى أسمَاء وَيحَكمَا منِّي السَّلام وألَّا تُشعرَا أحدًا

فـ "أن" وردت ثلاث مرات، عملت في موضعين (أن تحملا حاجةً)، و (ألا تُشعرَ أحدًا)، وفي الموضع الثاني: لم تعمل (أن تقرآن)، فقالوا: أن تقرآن جاءت على هذه اللغة.

وحمل بعضهم أيضًا على هذه اللغة القليلة قول الشاعر:

إنِّي زعيمٌ يَا نُويقةُ إن نجوتُ من الرَّزاحِ أنْ تَهبطِينَ بلاد قومٍ يرتعُون مِن الطِّلَاحِ

فقال: (أن تهبطين).

وخُرِّجت القراءة –قراءة ابن مُحيصن- على غير ذلك؛ لأنَّ العلماء عمومًا يكرهون أن يُخرَّج القرآن على القليل الشاذ، متى ما وُجد لهذه القراءة وجهٌ يعيدها إلى الكثير، فبعض العلماء خرَّج القراءة ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:٢٣٣]، فقال إنَّ "مَن" في الآية اسمٌ موصول، و "مَن" الاسم الموصول يجوز فيه مراعاة لفظه المفرد، ويجوز فيه مراعاة معناه الجمع، وهذا صحيح متفق عليه، فيُقال: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:٢٣٣]، على مراعاة اللفظ المفرد، "مَن" لفظها لفظ مُفرد، ثم إنها في المعنى قد تُستعمل لمفرد أ مثنى أو جمع.

تقول: (أحبُّ مَن جاء)، أو (أحبُّ مَن جاءا)، أو (أحبُّ مَن جاءوا)، اللفظ

واحد، لفظ مفرد إلا أنها في المعنى، قد تكون لمفرد أو مثنى أو جمع، وكذلك قد تكون لمذكر كما رأيتم، وقد تكون لمؤنث (أحبُّ مَن جاءت).

فيجوز فيها أن يُراعى لفظها المفرد، فتقول: ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ [البقرة:٢٣٣] أفرد، ﴿أَن يُتِمَّ﴾ [البقرة:٢٣٣] أفرد، فأفرد الفعلين؛ مراعاةً للفظ "مَن" المفردة، ويجوزُ أن تقول: (لمَن أرادُوا أن يتمُّوا الرضاعة) على مراعاةِ المعنى، وهو الجمع، ولو قيل ذلك لجاز، (لمَن أرادُوا أن يتمُّوا الرضاعة) ولا إشكال في ذلك، إلا أنَّ الذي جاء في هذه القراءة ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ [البقرة:٢٣٣] فأفرد (أراد)، (أنْ يتموا) فجمع "يُتموا" الرضاعة، فالفعل الأول يُراعي لفظ (مَن)، واللفظ الثاني يُراعي معنى (مَن) وهذا أيضًا جائز إلا أنه ليس في كثرة أن يكون الجميع على مراعاة اللفظ، أو على مراعاة المعنى.

وأمَّا البيت (أن تقرآنِ) فحمله على هذه اللغة ضعيف؛ لأنَّ الشاعر لو كان هذا من لغته لاطرد في كلامه، فخرَّجه العلماء على أنَّ "أنْ" فيه مُخففةٌ من الثقيلة، وليست هي أنْ الناصبة أُهملت، والمعنى مقبول، أي أنكما تقرآنِ على أسماء، وكذلك البيت الثالث: (أن تهبطين) يمكن أن يُخرَّج على هذه اللغة القليلة، أو يخرج على "أن" مخففة من الثقيلة، أي أنكِ تهبطين.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَوْ قَبْلَهُ اليَمِيْنُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الناصب الثالث من نواصب الفعل المضارع وهو (إذًا)، وإذًا حرفُ جوابٍ دائمًا، وحرفُ جزاءٍ غالبًا.

حرف جوابٍ دائمًا أي لا بد أن يتقدمه شيء.

وحرف جزاءٍ غالبًا، أي أن الأغلب فيه أنه يترتب على ما قبله، ليس مجرد أن

يتقدمه شيء، ولكن يترتب ويتسبب مما قبله، هذا هو الأغلب فيه.

وذكر ابن مالك كالنحويين أنَّ المضارع ينتصب بـ إذًا بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون زمن المضارع الاستقبال، وهذا قوله:

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلاَ

الشرط الثاني: أن تكون (إذًا) في صدر الجواب، يعني في أول جملة الجواب، وهذا قوله:

إِنْ صُدِّرَتْ

والشرط الثالث: ألا يُفصل بين (إذًا) والمضارع بغير القسم.

وهذا قوله:

وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

أَو

قَبْلَهُ اليَمِيْنُ

ومِن أمثلة ذلك: أنْ يُقال لك: "سوف آتيك"، فتقول: "إذًا أُكرمك"، وقولك: "إذًا أكرمك" جوابٌ لمَن قال لك: "سوف آتيك"، أو تقول: "سأجتهدُ إن شاء الله"، فأقول لك: "إذًا تنجحَ"، أو تقول: "سأذهبُ الليلة إلى فلان"، فأقول: "إذًا نلتقيَ عنده"، أو تقول: "اتحدَ المسلمون"، فأقول: "إذًا ينتصروا"، أو تقول: "ارتفعت حرارةُ الماء"، فأقول: "إذًا يتبخرَ".

فالمضارع في كل ما سبق مُستقبل، أي سيقع بعد زمن التكلم، ومتصلٌ بـ إذًا كما رأيتم، وإذًا جاءت في صدر جُملة الجواب، فانتصب المضارعُ بها.

فإن كان زمن المضارع الحل، أي أن المضارع واقع في نفس الزمن الذي يقع فيه التكلم، فإنَّ إذًا تُهمل، فإذا كانت إذًا هاملة، فالمضارع بعدها منصوب أو مرفوع، يبقى على أصله مرفوع، لا يُنصب.

مِن أمثلة ذلك: أنْ تقول لي: (إني أُحبُك)، فأقولُ لك: (إذًا أظنُّك صادقًا)، ظنِّي كان في زمن تكلُّمي أو سيقع بعد زمن التكلم؟

وأنا أتكلم أظنُّ صدقك، إذًا فالفعل "أظن" واقع في زمن التكلم فيرتفع؛ لأن المضارع لا ينتصب، إلا في المستقبل، هذه قاعدة في المضارع.

فلهذا سيُقال لك في كل النواصب: إذا لم يكن زمن المضارع المستقبل لا ينتصب، وإذا قلت: "سأجتهدُ في دروسي"، أقول لك: "إذًا أعلمك قادرًا على ذلك"، علمي أنك قادر على ذلك، واقع في زمن تكلمي، ولم يكن بعد التكلم، لأنه واقع في نفس الزمن، فلذلك يرتفع، ما يجوز أن ينتصب.

وإذا قال الطالب: (الماءُ يتبخرُ يا أستاذ)، فقال الأستاذ: (إذًا يتبخرُ بسبب الحرارة)، الطالب يقول: هو يتبخر يا أستاذ، هو يتبخر الآن، فالطالب يقول: إذًا يتبخر بسبب الحرارة، إذًا التبخر كان في زمن تكلن الأستاذ فيرفع، إذًا يتبخرُ بسبب الحرارة.

والأمثلةُ كثيرةٌ على ذلك: كأن تقول: "جئنا إليك لأننا نحبك"، فأقول: "إذًا أحبكم"، أخبركم أنِّي أحبكم، ولا أريد أن أخبركم أني سأحبكم، بل أخبركم أنِّي الآن أحبكم.

وإذا قلت: "أنا أحب المسلمين"، فأقول: "إذًا تصدقُ في كلامك"، يعني أعتقد أنك صادق، وهكذا.

وكذلك إذا فُصل بين "إذًا" والمضارع بفاصلٍ غير القسم، فإنَّ "إذًا" تُهمل،

والمضارع بعدها يُرفع.

مِن أمثلة ذلك: أن تقول: "سوف آتيك"، فأقول: "إذًا أنا أُكرمُك"، ففصلت بين "إذًا" المضارع بـ "أنا"، بالمبتدأ، وإذا قلت: "سأجتهدُ إن شاء الله"، فقلتُ لك: "إذًا أنت تنجحُ"، وإذا قلت: "سأذهبُ الليلة إلى فلان"، فأقول لك: "إذًا عِنده نلتقي"، ترفع، وإذا قلت: "اتحد المسلمون"، فأقول: "إذًا بإذنِ الله ينتصرون"، وإذا قلت: "ارتفعت حرارة الماء"، فأقول: "إذًا سوف يتبخر"، وهكذا.

إلا إذا كان الفصل بالقسم بين "إذًا" والفعل المضارع، فإنه لا يضر، بل تبقى "إذًا" عاملةً للناصب، ويبقى المضارعُ بعدها منصوبًا.

نحو: (إذًا والله أكرمك)، "إذًا والله تنجح"، "إذًا ورب الكعبة ينتصروا".

قال حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

إذًا واللهِ نـــــــرمِيَهُم بحـــــــربٍ ... تُشـيبَ الطفـلَ مِـن قبـلِ المَشِـيبِ

وكما سمعتم في أبيات ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، هو اكتفى بالفصل بالقسم، استثنى الفصل بالقسم، هو الذي لا يضر، معنى ذلك أن الفصل بغير القسم يضر، ويجعلُ "إذًا" حاملة.

والراجحُ في ذلك والله أعلم: أنَّ كُل الفواصل الضعيفة في حُكم القسم.

والمُراد بالفواصل الضعيفة: شبه الجُملة، والنداء، والقسَم.

هذه الفواصل الضعيفة.

- **شبه الجملة**: أي الجار والمجرور وظرف الزمان وظرف المكان.
- **والنداء معروف.**

- **والقسم.**

والراجح أيضًا والله أعلم: أنَّ "إذًا" عند فصلها عن المضارع بهذه الفواصل الضعيفة يجوزُ إعمالها وإهمالها.

نحو: إذا قلت: "سوف آتيك"، فأقول: "إذًا والله أكرمك"، أو "إذًا والله أُكرمُك"، إن اعتبرت بالفصل أهملت، وإن اعتبرت أنَّ الفاصل ضعيف أعملت.

وتقول: "سأجتهد إن شاء الله"، فأقول لك: "إذًا يا زيدُ تنجحُ أو تنجحَ"، وإذا قلت: "سأذهب الليلة إلى فلان"، أقول لك: "إذًا عنده نلتقيا أو نلتقي"، وإذا قلت: "اتحد المسلمون"، أقول لك: "إذًا بعون الله ينتصرون أو ينتصروا"، وإذا قلت: "ارتفعت حرارة الماء"، فأقول: "إذًا بعد قليل يتبخرَ أو يتبخرُ".

هذا الراجح والله أعلم.

فإن كان الفاصلُ قويًّا، أي بغير الفواصل الضعيفة المذكورة، وجب إهمالُ إذًا، ورفعُ المضارع، نحو قولك: "سوف آتيك"، فأقول: "إذًا أنا أُكرمك"، وإذا قلت: "سأجتهدُ إن شاء الله"، فأقول: "إذًا أنت تنجحُ"، وإذا قلت: "سأذهب الليلة إلى فلان"، فأقول: "إذًا سنلتقي"، فاصل السين، وإذا قلت: "اتحد المسلمون"، أقول: "إذًا سوف ينتصرون"، الفاصل سوف وإذا قلت "ارتفعت حرارة الماء"، أقول: "إذًا قد يتبخرُ"، الفاصلُ قد.

فهذا ما يتعلق بالفصل.

فإنْ لم تتصدر "إذًا" الجواب، لم تأتِ في صدر جُملة الجواب، بل سُبقت بشيء، سِوى الواو والفاء، فإنَّ "إذًا" تُهمل، والمضارع بعدها يُرفع ولا يُنصب.

نحو: "سوف آتيك"، فأقول: "أنا إذًا أُكرمُك"، وإذا قلت: "سوف آتيك"، أقول: "أكرمك إذًا"، وإذا قلت: "سأجتهد إن شاء الله"، أقول لك: "أنت إذًا

تنجح"، وإذا قلت: "سأذهب الليلة إلى فلان"، أقول لك: "عنده إذًا نلتقي"، وإذا قلت: "اتحد المسلمون"، أقول: "بإذن الله إذًا ينتصرون".

وتقول: "إن تزرني إذًا أُكرمْكَ". نقف عند هذا المثال قليلًا.

(إن تزرني إذًا أكرمك).

- **إن**: هذا حرفُ شرط.
- **تزرني**: جوابُ الشرط.
- **وأكرمك**: جوابُ الشرط مجزوم.
- **وإذًا**: هنا لم تأتِ في أول جملةِ الجواب، وإنما جاءت معترضة بين الشرط وجواب الشرط، فهنا يجب إهمالها.

وتقول: "إذا أنصف الناس بعضهم بعضًا إذًا يسعدون"، كذلك جاءت معترضة، وتقول: "والله إذًا أتركُ الكسل، وهكذا..

قال كُثيِّر عزة:

لئن عاد لي عبدُ العزيزِ بمثلها ... وأمكنني منها إذًا لا أُقيلُها

جاءت معترضة، مهملةً وجوبًا.

وقال قريط بن أُنيف العمَّري:

لو كُنتم مِن مازنٍ لم تستبح إبلي ... بنو اللقيطة من زُهل بن شيبانَ

إذًا لقام بنصري معشرٌ خُشنٌ ... عِندَ الحفيظةِ إن ذو لوثةٍ لانَ

فجاءت "إذًا" هنا أيضًا مُعترضة، فقلنا إذا لم تتصدر إذًا فإنها تُهمل، لم تتصدر يعني سُبقت بشيء، سوى الواو والفاء.

فإن سُبقت بواوٍ أو فاءٍ أو العطف، وفاء العطف فإنَّ إعمالها وإهمالها جائزان.

يجوزُ أن تُعملها فتنصب بها، ويجوز أن تُهملها فيرتفع المضارع بعدها، والرفع هو الأكثر والأحسن، يعني إهمالها هو الأكثر والأحسن، وهذا هو قول ابن مالك:

أَو قَبْلَهُ اليَمِيْنُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

إن وقعت إذًا بعد الواو العاطفة أو الفاء العاطفة فانصب بها وارفع بها، يعني يجوز الوجهان.

فإذا قلت: "سأزورك الليلة"، فقلت لك: "سأستقبلك، وإذًا أُكرِمُك"، أو "وإذًا أُكرمَك"، الواو والفاء، هم خصوا الواو والفاء.

ومِن ذلك أن تقل: "زيدٌ مجتهدٌ هذه السنة"، فأقول: "سأساعده فإذًا ينجح".

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٧٦]، هذه قراءةُ الجمهور السبعة، بل العشرة، وفي قراءة شاذة: ﴿وإذا لا يلبثوا خلافك إلا قليلا﴾ [الإسراء:٧٦]، فالجمهور رفعوا، فجعلوا "إذًا" مُهملة، وهذه القراءة نصبت أي جعلت "إذًا" عاملة.

ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء:٥٣]، هذه قراءة الجمهور، وفي قراءةٍ شاذة: ﴿فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا﴾ [النساء:٥٣].

ولهذا قلنا: إنَّ الأكثر والأحسن فيها الإهمال والرفع، فلهذا اتفق الجمهور عليها العشرة كلهم، والعشرة بل السبعة لا يتفقون على وجهٍ ضعيف أو قليل.

فالرفع كما قلنا على أنَّ الواو والفاء حرفا عطف، فتكون "إذًا" غير متصدرةٍ في اللفظ، فتُهمل ويُرفع بعدها المضارع.

والنصب على أنَّ الواو والفاء في حُكم الاستئناف؛ لأنَّ العطف يجعل ما بعده

في حكم ما قبله، فكأنها صارت بصدر الكلام، عَمِلَت ونصبت.

وهنا سؤال يُسألُ كثيرًا في إملاء إذًا؟

كيف تُكتب إذًا؟ هل تُكتب النون؟ همزة وذال ونون؟ أم تُكتب بالتنوين؟ همزة وذال منونة وألف؟

في ذلك للعلماء مذاهب، أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنها تُكتب الألف والتنوين مُطلقًا، همزة، وذالٌ منوَّنة، وألف، وكذا كُتبت في المصاحف مكتوبة هكذا، وهو قول أكثر العلماء، واختاره ابن مالك، قالوا: لأنَّها يُوقف عليها بالألف، لا بالنون في قراءة كُل القراء، يقفون عليها بالألف يقولون: وإذا، وإذا وصلوا: "وإذًا لا يلبثون"، فإذا، فإذا وصلوا: "فإذًا لا يُؤتون".

فعلى ذلك يجبُ أن تُكتب كغيرها من الكلمات التي تُقرأ في الوصل نونًا، وفي الوقف ألفًا بإثبات بألفٍ وتنوين، كما لو قلت مثلًا: "قرأتُ كتابًا"، في الوصل تقرأه بالنون، "قرأتُ كتابًا"، نسميه تنوين، وفي الوقف "قرأتُ كتابا" بالألف، وكذلك هذه، عند الوصل "إذًا" لا يُؤتون" وفي الوقف: "إذا" انقلبت إلى ألف.

فهذا قول الجمهور وحجتهم، وكما رأيتم قولهم وحُجتهم قوية وظاهرة.

القول الثاني: أنها تُكتب بالنون مُطلقًا، همزةٌ وذال ونون، وهذا قول بعض العلماء، كـ المُبرد، وابن عصفور، قالوا: لأنها حرفٌ كـ لن، و "أن"، والحروف لا يلحقها التنوين اتفاقًا، إلا أنَّ نونه عُوملت معاملة تنوين النصب، فيُوقفُ عليها بالألف.

القول الثالث: أنها تُكتب بالألف إن نصبت المضارع، وتُكتبُ بالنون إن لم تنصب المضارع، يعني إذا عملت تُكتب بالألف، وإذا أُهملت تُكتبُ بالنون، وهذا

هو قول الفرَّاء وابن خَروف، قالوا: للتفريق بينها وبين إذا الظرفية.

القول الرابع: عكس الثالث، أن تُكتب النون إذا نصبت المضارع، وبالألف إذا لم تنصبه، وهذا قولُ كثيرٍ من المتأخرين، ويأخذُ به كثيرٌ من أهل الإملاء.

وأما الوقفُ عليها، إذا وقفت على "إذًا"، فكما سبق أنه بالألف، وعلى ذلك اتفق القراء.

إلا أنَّ بعض العلماء أجازوا أن تقف عليها بالنون، إذًا، كـ ابن عصفور.

والراجح في المسألة والله أعلم: إنَّ القول الأول قول الجمهور أنها تُكتب الألف دائمًا، أو القول الرابع، قول كثيرٍ من المتأخرين أنها إذا نصبت كُتبت بالنون، وإذا أُهملت كُتبت الألف، والله أعلم.

ثمَّ ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك إلى الكلام على النصب بـ أن مُضمرةً وجوبًا وجوازاً.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرِّ التُزِمْ ... إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

لَا فَأَنِ اعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوضِعِهَا حَتَّى أَوِ إلَّا أَنْ خَفِي

وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إِضْمَارُ أَنْ ... حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

وَتِلْوَ حَتَّى حَالًا أو مُؤَوَّلَا ... بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

وَالوَاوُ كَالفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الجَزَعْ

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

وَالأَمْــرُ إِنْ كَــانَ بِغَيْــرِ افْعَــل فَـلَا ... تَنْصِــبْ جَوَابَــهُ وَجَزْمَــهُ اقْــبَلَا
وَالفِعْـلُ بَعْـدَ الفَـاءِ فِـي الرَّجَـا نُصِـبْ ... كَنَصْــبِ مَــا إِلَــى التَّمَنِّــي يَنْتَسِــبْ
وَإِنْ عَلَـى اسْـمٍ خَـالِصٍ فِعْـلٌ عُطِـفْ ... تَنْصِــبُهُ أَنْ ثَابِتَــًا أَو مُنْحَــذِفْ
وَشَـذَّ حَـذْفُ أَنْ وَنَصْـبٌ فِـي سِـوَى ... مَـا مَـرَّ فَاقْبَـل مِنْـهُ مَـا عَـدْلٌ رَوَى

يعني أنَّ باقيَ الأبيات كُلها في هذه المسألة، وهي النصب بـ أن المُضمرة وجوبًا وجوازًا.

خلاصةُ هذه المسألة: وهي النصب بـ أن المُضمرة وجوبًا وجوازًا، أنَّ المضارع يُنسبُ بأن مضمرةُ وجوبًا في خمسة مواضع، ويُنصب بـ أن مُضمرةً جوازًا في خمسة مواضع أيضًا.

خمسة للوجوب، وخمسة للجواز.

فإنَّ النصب يكون بـ أن ظاهرة، فيما سوى ذلك يكون النصب بـ أن ظاهرة، فالمواضع الخمسة لنصب المضارع بـ أنْ مضمرةً وجوبًا، إذا وقعت بعد لام الجحود، نحو: "ما كان زيدٌ ليُهمل".

والثاني: إذا وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلى أن"، أو "إلَّا أن"، نحو: "لأجتهدنَّ أو أنجح"، يعني إلى أن أنجح، أو "لأفتحنَّ الباب أو ينكسر"، يعني إلَّا أن ينكسر.

والموضع الثالث: بعد حتى، نجو: "جئتُ حتى أتعلَّم".

والموضع الرابع والخامس: بعد فاء السببية، وواو المعيَّة، نحو: "اجتهد وتنجحَ"، أو "اجتهد فتنجحَ"، فهذه خمسة مواضع ينتصب المضارع فيها بـ أن مُضمرةً وجوبًا، يعني لا يجوز أن تُظهر.

والمواضع الخمسة لنصب المضارع بـ أن مُضمرةً جوازًا هي الموضع الأول

بعد لام التعليل، نحو: "جئتُ لأتعلَّم".

والموضع الثاني والثالث والرابع والخامس بعد أو، والواو،، وثمَّ، إذا عطفت المضارع على اسمٍ محضٍ.

نحو: "اجتهادُك وتنجحَ خيرٌ من الكسل"، أو "اجتهادُك فتنجحَ خيرٌ من الكسل"، أو "اجتهادُك ثم تنجحَ خيرٌ من الكسل"، وهكذا.

فإن قلت: لمَ اختُصت أنْ بالعمل ظاهرةً ومُضمرة؟ نواصب المضارع: أن ولن وكي وإذًا، كلها لا تعملُ إلا ظاهرة، إلا أنْ، فإنها تعملُ ظاهرةً كما تكلمنا على ذلك من قبل، وتعمل مضمرةً يعني محذوفةً، مستورةً، كما ذكرنا الآن، وكما سنفصله إن شاء الله.

فلماذا؟

الجواب: لأنَّ "أن" هي أمُّ الباب، أي أم نواصب المضارع.

ما معنى أم الباب؟

أم الباب يعني أكثرها استعمالًا، فإذا كثُر استعمالُ الشيء في اللغة، كثرت أحكامه وتصرفاته، فلهذا صحَّ فيه من التصرف والأحكام ما لا يصح في غيره؛ لأنَّ اللغة يا إخوان في الأصل أمرٌ اجتماعي، فتأخذ أحكام الأمور الاجتماعية، فالشيء إذا كثر عند الناس تصرفوا فيه، يعني اختصروا فيه، الاختصار واضح معروف عند الناس، فاختصروا فيه لأن الاختصار لا يضر بفهمه، معروف عدد الناس؛ لأنه منتشر ومعروف وهكذا.

بعد أن لخصنا الكلام علة النصب بـ أن المضمرة وجوبًا وجوازًا، نفصل كل ذلك بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَــــيْنَ لَا وَلَام جَــــرَ التُـــــزِمْ إظْهَـــــارُ أَنْ نَاصِـــــبَةً وَإِنْ عُــــدِمْ
لَا فَــأَن اعْمِــل مُظْهِــرًا أَو مُضْــمِرَا وَبَعْــدَ نَفْــي كَــانَ حَتْمًــا أضْــمِرَا

جمع في هذين البيتين نصب المضارع بـ أن إذا وقعت بعد اللام.

سمعتم فيما سبق من ملخص أنَّ المضارع قد يقع بعد لام الجحود، "ما كان زيدٌ ليفعل"، وبعد لام التعليل، "جئتُ لأتعلم"، يعني فيه المضارع قد يقع بعد أكثر من لام، فالآن هو جمع كل حالات وقوع المضارع بعد اللام، فجمع في هذين البيتين نصب المضارع بـ أن إذا وقعت أنْ بعد اللام؛ لأنَّ "أنْ" اللام لها حينئذٍ ثلاثة أحوال:

الأول: وجوبُ الإظهار، أن تُظهر، أن تُذكر، أن تُلفظ، وذلك إذا وقعت "أنْ" قبل اللام، ووقع بعدها لا النافية أو الزائدة المؤكدة.

إذا جاء قبل "أنْ" لام، إذا وقعت اللام قبل أنْ، ثم جاء بعد (أنْ) لا النافية أو الزائدة المؤكدة، وهذا قوله:

وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرَ

يعني إذا وقعت أن بين اللام وبين لا، الحكم:

التُزِمْ إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً

نحو: (جئتُ لئلا تحزن)، أصلُ الكلام (جئتُ لِـ) هذه لام مكسورة، "أنْ" هذه الناصبة، "لا" هذه النافية.

الذي حدث أنَّ النون أُدغمت في اللام بعدها، (أن لا) صارت (ألَّا) وقبلها لام مكسورة (لئلا)، (جئتُ لئلا تحزن).

إلَّا أنَّ "أنْ" هنا كما سبق في حكمها الإملائي يجب أن تُدغم في اللام لفظًا وخطًا، فـ "أن" هنا ظاهرة مذكورة، يجب أن تُذكر، يجب أن تظهر، لماذا؟ لوقوعها بين اللام وبين لا.

ومِن ذلك أن تقول: (بكِّر لئلا تفوتك الرحلة)، وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾ [النساء:١٦٥].

وأما قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد:٢٩]، أنْ وقعت بين اللام ولا، فإظهارُها واجب، لكنْ لا هذه نافية، أم زائدة مُؤكدة؟

الجواب: زائدةٌ مُؤكدة، يعني ليعلم أهل الكتاب؛ لأن الآية: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِۙ﴾ [الحديد:٢٩]، يعني ليعلموا أنهم لا يقدرون على شيء، فـ لا قد تُزاد للتأكيد.

قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِۙ﴾ [الحديد:٢٩]، ألَّا، هذه أن لا، ثم صار إدغام، هذه أن، ثم قال: ﴿أَلَّا يَقۡدِرُونَ﴾.

أعملها أم أهملها؟

أهملها.

لماذا أُهملت ولم تنصب المضارع هنا؟

لأنَّها سُبقت بعلم، لا بعد علمٍ، قلنا أن إذا سُبقت بعلم يجب أن تكون مخففة، وهنا يقول: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ﴾ [الحديد:٢٩]، يعني ليعلموا أنَّهم لا يقدرون.

هذه الحالة الأولى: وجوب الإظهار إذا وقعت أنْ بين اللام ولا.

الحالة الثانية: وجوبُ إضمار أنْ، يعني حذفها، سترها، وذلك إذا وقعت أنْ بعد اللام المسبوقة بكونٍ -يعني كان- منفيٍّ، وهذا قوله:

وَبَعْــدَ نَفْــيِ كَــانَ حَتْمًــا أُضْــمِرَا ... لَا فَــأَن اعْمِــل مُظْهِــرًا أَوْ مُضْــمِرَا

أضمر أن حتمًا في هذا الموضع، وهذه اللام هي التي تسمى لام الجحود، نحو (ما كان محمدٌ ليُهملَ)، الفعل المضارع (يُهمل منصوبٌ بأن مضمرة وجوبًا، لماذا؟ لأنها وقعت بعد اللام، وهذه اللام مسبوقة بكون "كان" منفي، ما، (ما كان محمدٌ ليُهملَ)، (لم يكن محمدٌ ليتأخرَ)، (ما كنتَ لتتفوق لولا توفيق الله)، (لم تكن لتتفوق لولا توفيق الله).

هذا أسلوبٌ عربي، يأتي فيه الفعل المضارع بعد لامٍ مسبوقةٍ بكونٍ منفي، وتسمى اللام حينئذٍ لام الجحود، ما معنى الجحود هنا؟ الجحود هنا يعني تأكيد النفي.

كيف تؤكد النفي؟

تأمل أنت في المثال: "ما كان محمدٌ ليُهمل"، أعده إلى أصله اللغوي، الأصل الأول: "محمدٌ يُهمل"، هذا الأصل اللغوي الأول، ثم دخلت (كان)، (كان محمدٌ يُهمل)، ثم دخل النفي (ما كان محمدٌ يُهمل)، ثم دخلت اللام (ما كان محمدٌ ليُهمل)، ماذا فعلت؟ أكدت النفي، فسموا هذه لام الجحود.

ومِن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ﴾ [الأنفال:٣٣]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾ [العنكبوت:٤٠]، ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ [النساء:١٣٧]، ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يونس:٧٤]، ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾ [آل عمران:١٧٩].

وهكذا، فهو أسلوبٌ كثير الاستعمال.

وفي لام الجُحود هذه يقول ناظم:

وكـــلُّ لام قبلـــه مـــا كـــانَ ... أو لـــم يكُـــن فللجحـــودِ بـــانَ

فاللام إذا سُبقت بما كان أو لم يكن فهي لامُ الجحود.

هذه الحالة الثانية، وهي وجوبُ الإضمار إذا وقعت بعد لام الجحود، وعرفنا المراد بلام الجُحود.

الحالة الثالثة لـ أنْ بعد اللام:

الحالة الأولى: قلنا وجوب الإظهار، إذا وقعت بين اللام وبين لا.

الثانية: وجوبُ الإضمار إذا وقعت بعد لام الجحود.

الحالة الثالثة: جواز الإظهار والإضمار، يجوز أن تظهرها في النطق، ويجوز أن تضمرها أن تحذفها، وذلك فيما سوى ذلك، أي إذا وقعت أنْ بعد اللام، وهذه اللام لم تُسبق بكونٍ منفي، المضارع لم يقترن بـ لا، فيما سوى ذلك، يعني لم تتوسط بين اللام ولا، أو تأتي بعد لام مسبوقة بكون منفي، وهذا قول ابن مالك:

إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

لَا فَأَن اعْمِلِ مُظْهِرًا أَو مُضْمِرَا

نحو: "جئتُ لأتعلم"، المضارع هنا وقع بعد اللام، هذه اللام هي لام الجحود؟ لا، هل أنْ توسطت بين اللام ولا؟ لا، إذًا فيجوز أن تُضمر، وهذا هو الأكثر، (جئتُ لأتعلم) ويجوز أن تُظهر أنْ فتقول: "جئتُ لأن أتعلم".

قال تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام:٧١]، وقال: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر:١٢].

فأضمر في آية، وأظهر في آية، ولا شك أن (جئتُ لأتعلم) أكثر من (جئت لأن

أتعلم).

وكيف يكونُ الإعراب؟

يكون كالآتي:

يقول: (جئتُ لأن أتعلم) فأظهرت، فاللام حينئذٍ لامُ جرٍّ للتعليل، وأنْ: حرفٌ مصدريٌّ ناصب، وأتعلم: مضارعٌ منصوبٌ بـ أن، والمصدر المؤوَّل من أنْ والمضارع في محل جرٍّ بـ اللام.

وإذا قلت "جئت لأتعلم" فأضمرت، فاللام: حرف جر للتعليل، وأتعلم: مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا، والمصدر المؤوَّل من أن المضمرة جوازًا والمضارع في محل جر باللام.

وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَأَن اعْمِل مُظْهِرًا أَو مُضْمِرَا

فيها روايتان: بالفتح والكسر، مُظهرًا أو مُضمرًا، ومُظهَرًا أو مُضمرًا، فإن كسرت مُظهرًا أو مُضمرًا، فالمعنى مُظهرًا أنت لـ أن، أو مضمرًا أنت لها.

وعلى الفتح مُظهرًا أو مضمرًا، فالمعنى مظهرًا أنْ أو مُضمرًا، وأنْ يجوز أن تُعاملها معاملة المذكر، ومعاملة المؤنث، وهكذا كلُّ كلمة أردت لفظها، الكلمة إما أن تريد معناها، وهذا واصف الكلام، تقول: (جاء محمد)، و(أخذتُ كتابًا)، تريد معانيَ هذه الكلام، هذا الأصل، فإذا أردت بكلمة لفظها، يعني تريد هذا اللفظ، فحينئذٍ يجوز أن تعامله معاملة المذكر، أو معاملة المؤنث، وهذا الأمر وارد في كلام العرب، فإذا قلت مثلًا: (هل ذهب محمدٌ) تريد أن تستفهم، هذا المعاني، لكن لو قلت (هل) لا محل لها من الإعراب، تريد هذه اللفظة، هذه اللفظة حكمها كذا وكذا.

فيجوز أن تقول: لا محل له من الإعراب، يعني هذا اللفظ لا محل له من الإعراب، ويجوز أن تقول: لا محل لها من الإعراب، يعني هذه الكلمة أو هذه اللفظة لا محل لها من الإعراب، وكذلك لو قلت "ذهبَ"، تقول: هو ثلاثيٌّ أم تقول: (ذهب) هي ثلاثيةٌ؟ يجوز الوجهان، هو ثلاثيٌّ يعني هذا اللفظ، وهي ثلاثي يعني هذه الكلمة ثلاثية، وهكذا كل كلمةٍ أردت لفظها، وسيأتي في أبيات ابن مالك تذكيرُ أنْ، وتأنيثها.

والخلاصة: في إظهار أنْ، وإضمارها بعد اللام، كما لخصها ابن مالك في هذين البيتين، أنَّ لأن بعد اللام ثلاثة أحوال:

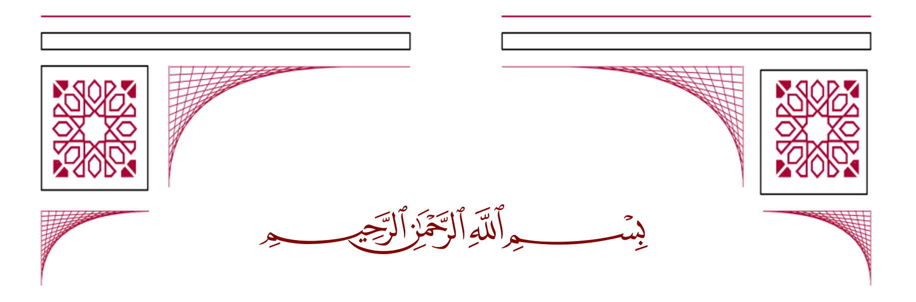
- وجوب الإظهار إذا وقعت بين اللام ولا.
- وجوب الإضمار إذا وقعت بعد لام الجحود.
- وجواز الإظهار والإضمار فيما سوى ذلك.

الطالب:....

الشيخ: نعم، إذا قلنا لام الجحود، شرحناها، هي اللام المسبوقة بكونٍ المنفي، يعني بما كان، أو لم يكن.

وعلى ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الآن قد ذكر موضعًا من مواضع نصب المضارع بأنْ المضمرة وجوبًا، وذلك إذا وقعت بعد لام الجحود، وذكر موضعًا من مواضع نصب المضارع بـ أنْ المضمرة جوازًا، وذلك إذا وقعت بعد لام التعليل.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد..



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فقد ذكرنا في الناصب أو الكلام على نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) المُضمرة وجوبًا وجوازًا.

بدأنا بخلاصة ذلك، فالنصب بـ أنْ المضمرة وجوبًا في خمسة مواضع، وبـ أن المضمرة جوازًا في خمسة مواضع، ثم فصَّلنا كل ذلك بشرح أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فشرحنا منها بيتين يتعلقان بـ حُكم أنْ بعد اللام.

بعد ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوِ إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوضِعِهَا حَتَّى أَوِ إلاَّ أَنْ خَفِي

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ (أنْ) خَفِيَ وجوبًا إذا وقعت بعد (أو) التي يصلح في معناها (حتى) أو (إلَّا)، فهو يذكر موضعًا ثانيًا من مواضع النصب بـ (أنْ) المُضمرة وجوبًا، وذلك إذا وقعت (أنْ) بعد (أو) التي بمعنى "حتى" أو بمعنى "إلَّا".

وهذا الأسلوب الذي يشير إليه ابن مالك هو أسلوبٌ عربيٌّ جميل، تأتي فيه "أو" حرفًا غير عاطف؛ لأنَّ معنى العطف غيرُ مُراد، بل تكونُ (أو) فيه بمعنى إلى أنْ، أو بمعنى إلَّا أنْ.

مِن الأمثلة على ذلك أن تقول: (لأجتهدنَّ أو أنجح).

"أو" هنا إن تألمت فيها ليست للعطف؛ لأنَّ المُراد ليس التخيير بين الاجتهاد والنجاح، بل المعنى "لأجتهدنَّ إلى أنْ أنجحَ"، فلهذا انتصب المُضارع بـ أنْ مُضمرةً وُجوبًا.

وفي قولك: "لأفتحنَّ الباب أو ينكسر"، وهنا لا معنى للعطف، فليس المراد التخيير بين الفتح والكسر، بل المراد "لأفتحنَّ الباب وأجتهدُ في ذلك طاقتي"، "إلا أن ينكسر"، وهو لا يُخيِّر هذا أو هذا على حد السَّواء، وإنما يقول سأفتحه وأجتهد في فتحه إلا أن ينكسر، فلو كان المعنى على العطف لكان المعنى على التخيير بين الأمرين، الفتح والكسر، وحينئذٍ سيمنعك صاحب الباب من كسره، ولكنك تقول: "سأحاول أن أفتحه"، إلا إذا انكسر دون قصدٍ مني، فلهذا انتصب الفعل ينكسر بـ أن مضمرةً وجوبًا.

وهنا يتبين الفرق بين (أو) التي بمعنى إلى أن، و(أو) التي بمعنى إلَّا أنْ، فالأولى التي بمعنى إلى أنْ، يصحُّ أن يجتمعَ الفعلان، قبلها وبعدها، يعني الاجتهاد والنجاح، (لأجتهدنَّ أو أنجح).

أنت تفعل الفعلين، الاجتهاد والنجاح.

وأما "أو" الثانية التي بمعنى إلَّا أن، فلا يجتمع الفعلان، لأفتحنَّ الباب أو ينكسر، وإما أن ينفتح أو ينكسر، إذا انفتح ما انكسر، وإذا انكسر خلاص ما انفتح، وإنما انكسر.

ومِن ذلك أن تقول: (لألزمنَّك أن تقضيني حقي) أو هُنا بمعنى إلى أو بمعنى إلَّا؟

بمعنى إلى، يعني لألزمنك إلى أن تقضيني حقي.

وتقول: "سأبقى في المسجد أو أحفظ القرآن"، هنا ما في تخيير، وإنما تقول: سأبقى في المسجد إلى أن أحفظ القرآن، "سأمزق الورقة أو تحفظها".

إلى ولّا إلّا؟ إلا، "سأمزق الورقة إلا أن تحفظها".

طيب إذا قلت: "سأعاقبك أو تعتذر" بمعنى إلى أن، جمعت الفعلين، أو بمعنى إلّا أن، اكتفيت بأحدهما، سأعاقبك إلى أن تعتذر، أو سأعاقبك إلا أن تعتذر، أو يجوز الوجهان؟

يجوز الوجهان، قد تقصد أنك ستعاقب وتعاقب وتعاقب إلى أن يعتذر، وقد تقصد سأعاقبك إلا أن اعتذرت لن أعاقبك، كلاهما محتمل وجائز.

الطالب:...

الشيخ: سيأتي الآن، نحن قلنا إلى وإلا، إلى أن بمعنى حتى، التي عبر عنها ابن مالك بـ حتى كما ذكر قبل قليل، ونعقب لماذا قال حتى ونحن نقول إلى أن.

قال الشاعر:

لأستَسهلنَّ الصَّعبَ أو أُدرك المُنى فمَا انقاضَت الآمالُ إلّا لصابرِ

هذه بمعنى (إلى أن)، لأستسهلن الصعب إلى أن أدرك المنى.

وقال الآخر:

وكنتُ إذا غَمستُ قناةَ قوم كسرتُ كعُوبها أو تستقيمَ

القناة يعني الرمح الصغير.

وكنتُ إذا غَمستُ قناةَ قوم كسرتُ كعُوبها أو تستقيمَ

يعني إلا أن تستقيم.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ

لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٥].

أو هُنا بمعنى إلا أنْ، يعني حتى، إلى أن يجعل الله لهن سبيلًا.

وقرأ أُبيّ، وزيد بن علي: ﴿ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلموا﴾ [الفتح:١٦].

قراءة الجمهور: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح:١٦].

فـ أو هنا عاطفة، لكن قراءة أُبي وزيد بن علي: ﴿ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلموا﴾ [الفتح:١٦].

هنا بمعنى إلَّا، أو بمعنى إلى، يعني "تقاتلونهم إلى أن يسلمون"، إذا كان القتال بمعنى المقاتلة، وقتًا بعد وقت، أو تقاتلونهم إلا أن يسلموا، يعني تقاتلونهم إلا إذا أسلموا وتدعون قتالهم.

وقولنا "إنَّا أو" بمعنى إلى أن، وقول ابن مالك في ذلك: أو بمعنى حتَّى، يُقال: حتى أو إلَّا، المعنى متقارب، إذا قلت "سأجتهد أو أنجح"، يعني إلى أن أنجح، أو حتى أنجح، المعنى متقارب، إلا أنك إذا قلت أن التقدير إلى أن، كان فيه تصريحٌ بـ أنْ الناصبة.

فهذا قد يكون أوضح، وإلا فإنَّ التعبير سواء، قلت بمعنى حتى أو بمعنى إلى أنْ.

هذا ما يتعلق بـ موضعٍ ثانٍ مِن مواضع النصب بـ أنْ مُضمرة وجوبًا.

إذًا فذكر الموضعين:

- **الأول**: إذا وقعت أن بعد لام الجحود.

- **الموضع الثاني**: إذا وقت أن بعد أو التي بمعنى حتى أو بمعنى إلَّا.

ثمَّ قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْــدَ حَتَّــى هكَــذَا إِضْــمَارُ أَنْ	**حَــتْمٌ كَجُـدْ حَتَّـى تَسُـرَّ ذَا حَـزَنْ**
وَتِلْــوَ حَتَّــى حَــالاً أو مُــؤَوَّلَا	**بِــهِ ارْفَعَــنَّ وَانْصِــبِ المُسْــتَقْبَلَا**

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ المضارع يُنصبُ بـ أنْ مُضمرةً وجوبًا إذا وقع بعد حتى، نحو (جُد حتى تسرَّ ذا حزن) بشرط كون زمان المضارع الاستقبال، إذا كان المضارع زمانه الاستقبال فإنه ينصب، فإن كان زمن المضارع الحال، أو مُؤوَّلًا بالحال رفعت المضارع، نحو: (سرتُ كل الليل حتى أدخل المدينة الآن)، تقول ذلك في أثناء دخولك، في أثناء دخولك تقول لزملائك: (سرتُ كل الليل حتى أدخل المدينة الآن) وسيأتي شرح أوسع لذلك.

فهذا موضع ثالث من مواضع النصب بأن مضمرةً وجوبًا إذا وقعت أنْ بعد حتى، كقولك: (جئتُ حتى أتعلم) أي: لأتعلَّم.

وفي قولك: (تعاونوا حتى تنتصروا) أي: لتنتصروا، وفي قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات:٩].

أي: لتفيء إلى أمر الله.

وفي قولك: (لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس) أي: إلى أن تطلع الشمس، وفي قولك: "سأنتظرك حتى يؤذن للعصر"، أي إلى أنْ، وقال تعالى: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة:٢١٤].

أي: زُلزلوا إلى أن يقولوا، إلى بمعنى حتَّى، فنأخذُ من ذلك فائدة، وهي أنَّ حتى التي ينتصبُ المضارع بعدها حرفُ جر، يجر المصدر المؤوَّل من المضارع

وأن المضمرة، ولها معنيان.

ما معنى حتى التي ينتصب المضارع بعدها؟

لها معنيان:

الأول: معنى لام التعليل، فهي للتعليل، ومنه الأمثلة الثلاثة الأولى، تكون بمعنى اللام، لام التعليل، تقول: "جئتُ حتى أتعلم"، يعني لأتعلَّم، يعني كي أتعلَّم.

والمعنى الثاني لـ حتى التي ينتصب المضارع بعدها؛ أن تكون بمعنى "إلى" يعني للغاية، دلالة على الغاية، ومنه الأمثلة الثلاثة الأخيرة.

(لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس) يعني إلى أن، حتى تأتي بالمعنيين.

الطالب:...

الشيخ: الآية في الحقيقة اختلفوا فيها، فالأكثر يقولون إنها بمعنى التعليل، هذه بمعنى اللام أو حتى، يعني لتفيء، كي تفيء، وبعضهم يقول إنها تحتمل المعنيين، يعني "قاتلوا التي تبغي لتفيء" أو "قاتلوا التي تبغي حتى تفيء" والنظر في هذه المعاني الدقيقة يعود إلى المفسر.

وهنا فائدةٌ ثانية: وهي التي تهمنا في نصب المضارع بعد حتى: المضارع لا ينتصب بعد (حتَّى) إلا إذا كان في الاستقبال، وهذا دائمًا يركز عليه، المضارع لا ينتصب أبدًا إلا إذا كان في الاستقبال، أما إذا كان في الحال، يعني واقعًا في زمان الحال أو في الماضي فإنه يُرفع.

هذا الخلاصة، المضارع إذا كان بعد "حتى" زمانه استقبال يُنصب، إذا كان في الحال أو في الماضي يُرفع.

لبيان ذلك نقول وانتبهوا هذا التفصيل؛ لأنه يحتاج إلى شيءٍ من التركيز: للمضارع بعد حتى ثلاثة أزمنة:

الزمان الأول: الاستقبال المحض، فيجب فيه النصب، نحو: (اطلب العلم حتى تتعلم)، (سأذهبُ إلى مكة حتى أعتمر)، (أطع الله حتى تدخل الجنة)، (لنعاون زيدًا حتى يُخرج سيارته)، (لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس)، (سأنتظرك حتى يُؤذَّن للعصر).

﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات:٩]، الفعل المضارع هنا زمانه الاستقبال المحض، ليس في زمن التكلم، ليس في الحال، ولا في الماضي.

الزمان الثاني للمضارع بعد حتى: الحالُ باعتبارِ زمن التكلم، في زمن كلامه حال، والاستقبال باعتبار ما قبل "حتى" فيجوز رفعه باعتباره حالًا وهذا الأحسن، ويجوز نصبه باعتباره مستقبلًا، نحو: قول (مَن يدخل المدينة) الآن هو يدخل المدينة، في أثناء دخول المدينة يقول: "سرنا الليلة كلها حتى ندخل المدينة".

طيب الفعل "ندخل" الآن ما زمانه باعتبار التكلم؟

حال.

وما زمانه باعتبار الفعل قبل حتى، وهو السير؟

هو استقبال، السير قبله وهو استقبالٌ له بعده، إذًا فالدخول هنا له زمانان:

الحال باعتبار التكلم، والاستقبال باعتبار ما قبل حتَّى، فيجوزُ فيه النصب، والرَّفع.

يجوز فيه الرفع وهذا الأحسن باعتبار الحالية، ويجوزُ فيه النصب باعتبار الاستقبال بالنظر إلى ما قبله.

وكقولك لمن ينظر إليك، مثلًا جئت إلى إنسان وأنت تنظر إليه وأنت تقول: "جئتك وأنت أُكحل عينيَ برؤيتك"، هذا الأكثر، أو "جئتك حتى أكحل عيني برؤيتك"، يجوز.

الطالب:...

الشيخ: المعنى، قلنا المعنى له معنيان، انتهينا، من حيث المعنى لها معنيان، لكن ما حكم النصب بها؟

الطالب:...

الشيخ: من حيث المعنى لها معنيان قلناها من قبل قليل، أما النصب بها فهذه الحالات، إذا كان زمانها الاستقبال المحض يجب النصب، أما إذا كان زمانها الحال باعتبار التكلم، والاستقبال باعتبار ما قبل حتى فيجوز لك الوجهان، والأحسن الرفع.

طالب:...

الشيخ: نعم، في كل الأزمان.

"وقولي للحاضرين" أنا أقول لكم: "حضرتُ حتى أشرحُ لكم"، أو "حضرتُ حتى أشرحَ لكم" كلاهما جائز وأشرح أحسن، فالفعل "أشرحُ" يجوز رفعه باعتباره حالًا في زمن التكلم، ويجوز نصبه باعتباره مستقبلًا زمن التحضير، فالشرح بالنسبة لزمن التكلم حال، وبالنسبة لزمن التحضير مستقبل.

الزمن الثالث: الماضي باعتبار التكلم، والاستقبال باعتبار ما قبل حتى، زمانه إذا نظرت إلى زمن التكلم هو وقع قبل التكلم، ولكن باعتبار ما قبل حتى هو بعده، استقبالٌ له، فيجوز فيه النصب، وهذا الأكثر، وهو الذي يسميه العلماء "حكاية الحال" وهو أن تأتي إلى حدثٍ في الماضي وتحكيه بفعلٍ مضارع، ويجوز فيه

الرفع باعتباره مستقبلًا، بحسب ما قبل حتى.

كقولك: (ذهبتُ بالأمس إلى زيدٍ حتى أشكره)، الشكر وقع بالأمس، يعني هو باعتبار زمن التكلم ماضٍ أو حال أو استقبال؟ ماضٍ، لكن باعتبار ما قبل حتى، يعني الذهاب، هو بعد الذهاب، استقبالٌ للذهاب، إذًا باعتبار زمن التكلم ماضٍ، وباعتبار ما قبل حتى استقبال، فيجوز لك الوجهان، والأكثر النصب.

تقول: (رحل البخاري كثيرًا حتى يجمعُ الحديث)، لأنَّ الجمع باعتبار زمن التكلم، كأن أنت الذي تكلم الآن، تقول "رحل" باعتبار زمن التكلم ماضٍ، لكن باعتبار رحلته، هو جمع بعد أن رحل.

وتقول: (ثبت المسلمين في حُنينٍ حتَّى ينتصروا)، أو (حتى ينتصرون) فالفعل "ينتصرون" بالنسبة لزمان التكلم ماضٍ، المسلمون انتصروا من قبل في الماضي، فيرفع، لكن بالنسبة لزمان التثبيت النصر جاء بعد التثبيت فيُنصب.

ونحن إنما نفصل في هذه الأزمنة تبعًا لكلام العرب، فالعرب جاء عنهم ذلك، فنحنُ نقول ونعلل لكلام العرب، فما كان الفعل فيه مستقبلًا محضًا لم يأتِ في كلام العرب إلا نصبه، فنقول نصب واجب، لكن جاء رفعُه ونصبه بعد (حتَّى) في بعض الشواهد، فعندما تأملنا في هذه الشواهد وجدنا أن المضارع مستقبلٌ باعتبار، وحالًا باعتبار، حالًا يعني إذا كان يقع في زمن التكلم.

مؤوَّلًا بالحال ماذا يريد بالمؤوَّل بالحال؟ هو الماضي الذي يُحكى بالمضارع، ماضٍ، لكن تحكيه في المضارع.

لماذا تحكيه في المضارع؟

لكي تصوره، كأنه يقع الآن، تحكيه كأنه يقع الآن، تصوره أمامك، يسمونه حكاية حال.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٤].

فالفعل (يقول) بالنسبة لزمان التكلم ماضٍ، فيُرفع، ماضٍ يعني حكاية حال، يعني مؤوَّل بالحال، فيُرفع، وهذه قراءة نافع، وهي قراءةٌ سبعية، ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤]، وبالنسبة لزمن الزلزلة مُستقبل، فيُنصب، وهذه قراءة بقية السبعة.

فلهذا قلنا إن النصب أكثر.

بل إنَّ كثيرًا من الشواهد في القرآن وكلام العرب إنما جاءت بالنصب فقط، في قوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة:١٠٢]، هذا باعتبار زمن التكلم ماضٍ، وباعتبار ما قبله يعني باعتبار التعلم؛ القول بعد التعلم مستقبل، ومع ذلك لم يرد عن القراء إلا النصب.

إذًا فللمضارع بعد (حتى) ثلاثةُ أزمنة، كما رأيتم، وفصلناها كما رأيتم، وهذا الذي يذكره النحويون.

بقيَ في الحقيقة زمنٌ رابع للمضارع بعد حتى، وهو الزمان المستمر، إذا أردت بالمضارع الزمن المستمر، ولم ترد به زمنًا معينًا، ماضيًا أو حالًا، أو مستقبلًا، كقولك: "يوسوس الشيطان للإنسان حتى يُغويه"، هذا يسمونه الزمن المستمر.

في قولك: (يرشد الإسلام أتباعه حتى يعيشوا في سعادة)، تقول "لا بد أن يجتهد الطالب حتى يتعلم"، وهكذا.

فما حكم المضارع؟

إذا وقع بعد "حتى" وزمانه الاستمرار، أنا لم أجد في هذه المسألة كلامًا

للنحويين، إلا أن جميع الشواهد التي جاءت عليه جاءت بالنصب، كقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ﴾ [البقرة:٢١٧]، والأمثلة كثيرة.

الطالب:...

الشيخ: نعم، قياسه.. لو أردنا أن نعيده إلى القياس، لقلنا قياسه النصب؛ لقوَّة الاستقبال، الاستقبال لم يتمحض، ولكنه قوي؛ لأنَّ زمانه بالنسبة للفعل قبل (حتى) الاستقبال، وبالنسبة إلى زمن التكلم ماضٍ وحال واستقبال، يعني مستمر.

إذًا فهو باعتبار ما قبل حتى استقبال، وباعتبار زمن التكلم فيه استقبال وغير استقبال.

استقبال ماضٍ وحال، فقويَ الاستقبال من الجانبين، فلما قوي الاستقبال يعني ليس محضًا لكنه قوي، فالقياس أنه يُنصب، والله أعلم.

الطالب:...

الشيخ: نعم، لاتصاله بواو الجماعة، "يردونكم" منصوب وعلامة نصبه حذف النون، يردوكم.

هنا ملحوظة لا أظنها تفوت عليكم،لكن يجب أن ننبه عليها، وهي: المراد بزمن التكلم، زمن التكلم يُحسب بالنسبة للمتكلم نفسه، يعني لا يُحسب بالنسبة لنا نحن، وإنما يُحسب لكل متكلمٍ بحسبه، يعني أنت تكلمت، ثالث، تكلم بهذا الكلام قبل أسبوع، إذًا يُعتبر قبل أسبوع، أنت تحكي كلام أبيه قبل سنة، يعني قبل سنة وهكذا، فزمن التكلم يُحسب بالنسبة للمتكلم.

نحو: لو قلت مثلًا: "ذهبتُ إلى زيدٍ بالأمس حتى أشكره"، فالذهاب والشكر

في الماضي، فيجوز الوجهان كما عرفنا.

في قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، هذا قول بني إسرائيل، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ﴾ [طه:٩١]، **ما زمن الرجوع؟**

استقبالٍ محض، مع أنه الآن ماضٍ، لكن الاعتبار بكلامهم، بنو اسرائيل متى قالوا ذلك؟ عندما قالوا "لن نبرح" كان الرجوع ما حدث، مستقبل.

لو قلنا لكم الآن، لو قال قائل يقص القصة ويقول: أصر بنو إسرائيل على العكوف على العجل حتى يرجع إليهم موسى.

هنا اختلف الكلام، لأننا نحن المتكلمون، بينما الآية: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ [طه:٩١]، المتكلمون بنو إسرائيل.

إذًا ما زمن الرجوع في قولنا: أصر بنو إسرائيل على العكوف حتى يرجع إليهم موسى؟ هنا باعتبار زمن تكلمي ماضٍ، وباعتبار ما قبل حتى مستقبل فيجوز الوجهان.

طيب ما رأيكم في هذه الجُملة؟ "دخلتُ الجامعة حتى أتعلم"، ما حكم نصب المضارع هنا؟ واجب أم جائز؟

نعم، إذا قلت ذلك قبل دخول الجامعة وجب النصب؛ لأن التعلم استقبال محض؛ لأن الزمن فيه استقبال، "دخلت الجامعة حتى أتعلم"، لكن إن سئلت عن سبب دخولك الجماعة وأنت في الجامعة، أو بعد التخرج في الجامعة، فقلت: "دخلتُ الجامعة حتى أتعلم"، حينئذٍ جاز لك الوجهان، إن قلتها وأنت في الجامعة فحال، وإن قلتها بعد التخرج فحكاية حال.

وهذا واضح، لكن التنبيه عليه.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله واصحابه أجمعين.



الدرس الرابع عشر بعد المائة

[الجُزء الأول]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة، ليلة الاثنين، الرابع عشر من شهر المحرم، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي في حي الجزيرة بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الرابع عشر بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

ما زال الكلام على باب "إعراب الفعل"، وذكرنا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في تسعة عشرة بيتًا، وقد شرحنا فيما سبق أحد عشر بيتًا، فيبقى منها ثمانيةُ أبيات.

وكلها كما نبهنا على ذلك من قبل عن نصب المضارع بـ "أن" مُضمرة.

ونقرأ هذه الأبيات الثمانية قبل أن نشرح ما تيسر منها، قال فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

وَالـوَاوُ كَالفَـا إِنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ ... كَـلَا تَكُـنْ جَلـدًا وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ

وَبَعْـدَ غَيْـرِ النَّفْـيِ جَزْمًـا اعْتَمِـدْ ... إِنْ تَسْـقُطِ الفَـا وَالجَـزَاءُ قَـدْ قُصِـدْ

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْـيٍ أَنْ تَضَـعْ ... إِنْ قَبْـلَ لَا دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ

وَالأَمْـرُ إِنْ كَـانَ بِغَيْـرِ افْعَـلِ فَـلَا ... تَنْصِـبْ جَوَابَـهُ وَجَزْمَـهُ اقْـبَلَا

وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْـبِ مَـا إِلَـى التَّمَنِّـي يَنْتَسِـبْ

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِـبُهُ أَنْ ثَابِتًـا أَو مُنْحَـذِفْ

وَشَـذَّ حَـذْفُ أَنْ وَنَصْـبٌ فِـي سِـوَى ... مَـا مَـرَّ فَاقْبَـلْ مِنْـهُ مَـا عَـدْلٌ رَوَى

وقد بدأنا بالكلام على نصب المضارع بـ أن مُضمرة في الدرس الماضي، ولخصنا الكلام في نصب المضارع بـ أن المُضمرة، وقلنا إن خلاصة ذلك أنَّ المضارع يُنصب بـ أن مُضمرة وجوبًا بخمسة مواضع، ويُنصب بـ أن مضمرة في خمسة مواضع أيضًا، فيُنصب وجوبًا بعد لام الجحود، وبعد "أو" التي بمعنى "حتى" أو "إلا"، وبعد حتى، وبعد فاء السببية، واو المعية، المسبوقتين بنفيٍّ أو طلبٍ محضين.

ويُنصب بـ أن مضمرة جوازًا أيضًا في خمسة مواضع بعد لام التعليل، وبعد أو، والواو، والفاء وثم، إذا عطفت المضارع على اسمٍ خالص.

وشرحنا من أبيات ابن مالك أولها، وقد ذكر فيها موضعًا واحدًا من مواضع النصب بـ أن مضمرة جوازًا، وهو إذا وقع المضارع بعد لام تعليل، وذكر ثلاثة مواضع من مواضع نصب المضارع بـ أن مُضمرة وجوبًا، وهي بعد لام الجحود وبعد أو التي بمعنى حتى أو إلا، وبعد حتى.

فيبقى من مواضع النصب بـ أن مضمرة جوبًا موضعان:

وهما: بعد فاء السببية، وبعد واو المعية، وفيهما يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ فَـا جَـوَابِ نَفْـيٍ أَو طَلَـبْ مَحْضَـيْنِ أَنْ وَسَـتْرُهَا حَـتْمٌ نَصَـبْ
وَالـوَاوُ كَالفَـا إِنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ كَـلَا تَكُـنْ جَلْـدًا وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ

إلى آخر الأبيات التي قلناها قبل قليل، فنقرأها بيتًا بيتًا ونشرحها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْـدَ فَـا جَـوَابِ نَفْـيٍ أَو طَلَـبْ مَحْضَـيْنِ أَنْ وَسَـتْرُهَا حَـتْمٌ نَصَـبْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الحرف (أنْ) ينصبُ المضارع، وستره حينئذٍ واجب، أي مضمرٌ وجوبًا إذا وقع بعد فاء السببية، إذا كانت جوابًا لنفيٍّ محض، أو طلبٍ محض.

فالمضارعُ إذًا ينتصب بـ أن مضمرةً وجوبًا إذا وقع بعد فاء السببية، لكن بشرط كونها بعد نفي محض أو طلبٍ محض، وهو بذلك يشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أسلوبٍ عربي جميل، تأتي فيه الفاء العاطفة سببيةً جوابيةً، لنفيٍ أو طلب، أي أنَّ الفاء مع كونها عاطفة قد تدلُّ أيضًا على السببية، وعلى الجوابية، بحيثُ تدل على أنَّ الثاني متسببٌ عن الأول.

فلو لم يكن الأول لم يكن الثاني، ولا يُراد بها عمومُ العطف، الذي تدل عليه حروف العطف، بحيث كل واحد من الأول والثاني يقع بمنعزلٍ عن الآخر.

فهُنا ثلاثةُ أشياء، هُنا العطف، والسببية، والجوابيةُ لنفيٍّ أو طلب، فالعطف كما نعرف يدل على أنَّ المعطوف والمعطوف عليه مشتركان في الفعل، والسببية تدلّ على أنَّ الأول سببُ الثاني، والجوابية تدلُّ على أنَّ معنى الكلام معنى الشرط، أنَّ المعنى المقصود هنا معنى الشرط.

فنحو: (جاءَ محمدٌ فزيدٌ)، الفاء هُنا عاطفة فقط، تدل على أنَّ ما قبلها (محمد) وما بعدها (زيد) اشتركا في الفعل لكن على الترتيب، لكن لا علاقة لأحدهما

بالآخر، يعني ليس مجيء محمد سبب مجيء زيد، بحيث لو ما جاء محمد، فإنَّ زيدًا يجيء، لا علاقة له، فقط محمد جاء قبله، فوقع مجيء زيد بعده.

ونحو قولك: (الخطيبُ يُسلِّمُ على الناس فيخطبُ الجمعة)، الفاء هنا أيضًا للعطف فقط؛ لأنَّ السلام ليس سببًا للخُطبة، هو فقط يبين الترتيب الذي حدث، أنه سلَّم بعد ذلك خطب، بحيث أن الخطيب لو لم يُسلِّم هل كان سيخطب؟ نعم، يعني ليس السلام سببًا للخطبة، إلا أنه وقع قبله.

ونحو قولك: (زيدٌ سرق فقُطعت يدُه)، الفاء هُنا عاطفة وسببية؛ لأنَّ السرقة سببُ القطع، ولولا السرقة ما قُطعت يدُه.

ونحو قولك: (الرجلُ يسرِقُ فتُقطع يدُه)، الفاء هُنا عاطفةٌ وسببية، ولم يُنصب المضارع بعدها بل رُفع، لماذا؟ لأنَّها ليست جوابيةً لنفيٍّ أو طلب، (الرجلُ يسرقُ) فعل مضارع مرفوع لم يُسبق بنفي ولا بطلب، فتقول: (الرجلُ يسرقُ فتُقطعُ) رفعًا.

فإذا قلت: (العاقلُ لا يسرقُ فتُقطع يدُه)، الفاءُ هنا عاطفة وسببية، وجوابية لنفي، فعاطفة عاطفةٌ سببية؛ لأنَّ المعنى نفيُ السَّرقة والقطع المُرتب عليها.

(رجل لا يسرق فتُقطع يده) أنت تريد هنا أن تنفي قطع اليد المُترتب على سرقة، ولا تريد أنْ تقول "إنَّ الرجل لا يسرق"، هذا معنى صحيح، ولو أردته لقلت: (الرجل لا يسرق)، لكن إذا قلت (الرجل لا يسرق فتقطعَ يده) فنصبت ما بعد الفاء، فأنت حينئذٍ لا تريد أن تقول إن الرجل لا يسرق، لا تريد أن تنفي عنه السرقة، وإنما تريد أن تنفي عنه قطع اليد المترتب على السرقة، يعني تريد أن تنفيَ الأمرين عنه، وكون الثاني مترتبٌ على الأول، ولا تريد أن تنفي كل واحدٍ عنه على حده، أنت تريد أن تقول إن الرجل لا يسرق، الرجل لا تُقطع يده، فالمعنى حينئذٍ قائمٌ على الشرط، يعني الرجلُ لا يسرق، إن يسرق تُقطع يده.

فهذا هو الأسلوب الذي نتكلم عليه، بخلاف الأساليب السابقة، فهي لا تدخل في مسألتنا كما شرحناها واحدةً واحدة.

فإذا حملت الجملة السابقة (الرجل لا يسرق فتقطعَ يده) إذا حملت الكلام على معنى الجواب، وجبَ النصب على تقدير (العاقل لا يسرق إن يسرق تُقطع يده) والمعنى كما قلنا نفي الأمرين معًا متسببًا الثاني عن الأول، هذا المعنى الذي يُراد بهذا الأسلوب، أنك تريد أن تنفيَ الأمرين عنه معًا، بحيثُ تدل على أنَّ الثاني متسبب عن الأول.

وإن حملت الكلام على العطف المُطلق، لا على الجواب، جاز الرفع، (الرجلُ لا يسرقُ فتُقطعُ يده) إلا أن المعنى حينئذٍ سيعود إلى مُطلق العطف، سيذهب معنى الجواب الذي قلناه قبل قليل، وسيكون معنى الكلام (الرجلُ لا يسرق)، (والرجل لا تُقطع يده) هذا المعنى حينئذٍ إذا رفعت، ولا شك أنَّ المعنى الدقيق المقصود بهذه الجُملة على النصب أم على الرفع؟ على النصب، وأما الرفع فليس خطأً، لكنه سيعود بالجملة إلى معنى العطف المُطلق.

مثالٌ آخر: لو قلت: (أنت لا تُهملُ دروسك فترسُب) إن نصبت (فترسبَ) فمعنى ذلك أنك حملت الكلام على الجواب، جعلتها سببيةً جوابيةً على معنى الشرط، تريدُ أن تنفيَ الأمرين، عدم الإهمال والرسوب عنه، بحيث يكون الثاني متسببًا عن الأول، والتقدير "أنت لا تُهمل دروسك"، "إن تُهمل ترسُب"، هذا المعنى الذي تريد أن توصله إليه، وإن رفعت (أنت لا تهمل دروسك فترسُبُ) كان الكلام عن العطف المطلق، لا تريد أن تربط أحدهما بالآخر، وإنما تريد أن تنفيَ كل واحدٍ منهما عن هذا الرجل على حده.

تقول: (أنت لا تُهمل على كل حال)، و(أنت لا ترسب على كل حال)، فهذا هو المعنى إذا رفعت، تقول: (أنت لا تهمل سواء إن كنت ستنجح أو سترسب)،

و(أنت لا ترسب سواءً أهملت أو اجتهدت)، ولا شك أن المعنى الدقيق الذي تريده العرب بمثل هذه الجملة على النصب.

لو قال قائل: (أنت لا تهمل دروسَك فتنجح) الفاءُ هنا عاطفةٌ سببيةٌ جوابية، فإنْ نصبت كان التقدير (أنت لا تُهمل دروسك إن لم تُهمل تنجح)، والمراد كما قلنا: اجتماعُ الأمرين فيك، عدمُ الإهمال، والنجاح، متسببًا الثاني النجاح من الأول، عدم الإهمال، تريد أن تقول: (أنت لا تهمل) وهذا يسبب لك النجاح، أو تريد أن تقول: (أنت تنجح لأنك لا تُهمل).

وإن رفعت (أنت لا تُهمل دروسك فتنجحُ) كان ذلك على العطف المُطلق، على معنى (أنت لا تُهمل فأنت تنجحُ) المعنى: أنت لا تهملُ على كل حال، و"أنت تنجح على كل حال"، ولا تريد أن ترتب شيئًا على شيء.

فإن كنتم منتبهين للمثالين..

الطالب:...

الشيخ: اتضح لكم أن "تنجح" في المثال الأول (أنت لا تهمل دروسك فترسب)، ترسُب معطوفة على ماذا؟ على تُهمل، (أنت لا تهمل دروسك أنت لا ترسُب) معطوفة على تُهمل، فإذا قلنا: (أنت لا تُهمل دروسَك فتنجح) هل تنجح معطوفة على تُهمل؟ أنت لا تهمل أنت لا تنجح؟ لا، وإنما معطوفةٌ على (لا تُهمل) يعني أنت (أنت لا تُهمل أنت تنجح).

وهذا كله جائز في الكلام، لا إشكال فيه.

تقول: "أنت لا تعصي والديك وتطيعهما"، يعني أنت تطيعهما ولا تعصي، كل ذلك جائز ما دام المعنى واضحًا ومفهومًا.

ما سبق بيانٌ لهذا الاسلوب ولأمثلته، بعد أن اتضح هذا الأسلوب بشيء من

الأمثلة، نعود إلى ما ذكره ابن مالك من أن المضارع ينتصب بـ أن مضمرة وجوبًا إذا وقع بعد فاء السببية، وفاء السببية يُشترط فيها أن تكون مسبوقةً بنفي محض، أو طلبٍ محض، فأمثلة مجيء فاء السببية جوابًا لنفي أن تقول: (لم تسافر فتُرضيَ والديك) ويجوز أن تقول: (لم تسافر فتُغضبَ والديك)، فإن أردت العطف المُطلق كنت تقول: (لم تسافر فتُغضب والديك)، على معنى (لم تسافر لم تُغضب والديك).

وإن أردت الجوابية فإنك تنصب، لم تسافر (إن لم تسافر ترضي والديك)، قلنا إذا حملتها على الجوابية يعني على معنى الشرط فإنك تنصب، فتقدر في الثاني لم تسافر، "إن تسافر تُغضب والديك"، فلهذا كان لك أن تنصب، وفهمنا أنَّك لو قلت: (لم تسافر فتُرضيَ والديك) فالعطف هنا على ماذا؟

الطالب:...

على الفعل فقط أو الفعل والنافي؟

(إن لم تسافر ترضي والديك) فيكون حينئذٍ.

الطالب:...

الشيخ: على عدم السفر، لكن لو قلت: (لم تسافر فتغضبَ والديك) يعني لم تسافر، "إن تسافر تغضب والديك".

وإذا قلت: (البار لا يتأخر عن البيت فتقلق أمه)، "البار لا يتأخر عن بيته" هذا نفي، فاء هذه السببية "تقلقَ" هذا المضارع الواقع بعد فاء السببية المسبوق بنفي، فإنْ نصبت كان ذلك على معنى الجوابية، يعين تريد اجتماع الأمرين في البار، وهما عدمُ التأخر، وقلق أمه، متسببًا الثاني على الأول، تنفي عنه الأول عدم التأخر الذي يسبب الثاني، أو تنفي عنه الثاني الذي يتسبب عن الأول، فإن رفعت "فتقلقُ

أُمُّه" كان ذلك على مُطلق العطف، ليس على الجوابية، كأنَّك قلت (البار لا يتأخر عن البيت)، (البار لا تقلقُ أمه).

وإذا قيل: (ليس زيدٌ ضعيفًا فيُهزم) النصب على الجوابية، على معنى "لا يكونُ مِن زيدٍ ضعفٌ يُسبب هزيمته"، فأردت أن تنفيَ عنه الأمرين، الضعف وما يترتب عليه وهو الهزيمة، وإن رفعت (ليس زيدًا ضعيفًا فيُهزمُ) كان المعنى حينئذ ليس زيدٌ ضعيفًا، ليس زيدٌ يُهزمُ، على مُطلق العطف، ولا شك أن المعنى دائمًا على الأول، إلا أن المعنى الثاني ليس بخطأ.

ومِن ذلك أن تقول: (لا يغضبُ العاقل فيفقد صوابَه)، (ولا يتبلد حسه فيفقد كريمَ الإحساس)، ومن ذلك قول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]، عن أهل النار.

المعنى حينئذٍ والله أعلم: لا يريد الإخبار عنهم أنهم لا يُقضى عليهم، ولا يريدُ الإخبار عنهم أنهم لا يموتون، وإنما المعنى المراد نفي الأمرين عنهما، مترتبًا الثاني عن الأول، يقول: (لا يصيبهم قضاءٌ يسبب موتهم) يصيبهم عذاب، يصيبهم أشياء كثيرة، لكن لا تسبب لهم الموت، ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦].

وقُرأ في الشواذ بالرفع: ﴿لا يقضى عليهم فيموتون﴾ [فاطر:٣٦]، والمعنى حينئذٍ والله أعلم: نفيُ الأمرين عنهما، على حدٍ سواء، يعني يُخبر عن أهل النار بأنهم لا يُقضى عليهم، ويُخبر عن أهل النار أنهم لا يموتون.

ومِن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في قراءة السبعة: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٦].

يقولون: معنى الآية والله أعلم إنهم لا يُؤذنُ لهم، وإنَّهم لا يعتذرون، لو أرادوا الإذن فقط ما حصلوه، ولو أرادوا الاعتذار فقط ما حصلوه، ولا يُشترط اعتذار

قائمٌ على إذن، يعني حتى لو أرادوا أن يعتذروا مباشرة دون استئذان فإنَّ هذا لن يكون منهم، احتجوا بذلك بآيات أخرى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحريم:٧]، يعني لن يكون هذان الأمران منهم، لا مُجتمعين ولا مُنفردين، ولو قيل: ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذروا﴾ [المرسلات:٣٦] لجاز، ويكون المعنى حينئذٍ نفي الإذن الذي يترتبُ عليه الاعتذار، أو نقول: نفيُ الاعتذار الذي يترتب على الإذن، وهكذا.

إذًا ففاء السببية لا بد أن تُسبق بنفيٍ محض، النفي قد يكون بالحرف، حروف النفي مثل: لم، ولن، ولا النافية، كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]

وقد يكون النفي بالفعل، كـ ليس، تقول: (ليس زيدٌ ضعيفًا فيُهزمَ)، وقد يكون النفي بالاسم، كقولك: (أنت غيرُ مُهملٍ فترسُبَ) إذًا فالمراد معنى النفي، ولا يُشترط فيه أداةٌ معينة، إلا أنه اشترط في النفي أن يكون محضًا، لماذا؟ لإخراج النفي غير المحض، ويُراد بالنفي غير المحض: النفي المنتقضُ بـ إلَّا، كأن تقول: (البار لا يتأخرُ إلا فتقلقُ أمه)، أو (الرجل لا يسرقُ إلا فتُقطعُ يدُه).

وكذلك النفي المُنتقض بنفيٍ آخر، كقولك: (لا يزالُ زيدٌ يُهملُ فيرسُبُ)، وقد سبق لكم في باب "كان وأخواتها" أنَّ "ما زال وأخواتها" كُلُّها نفيُ نفيٍ؛ لأنَّ "ما" حرفُ نفيٍ، وزالَ زوالُ الشيء انتفاؤه، فإذا قلت: "ما زال زيدٌ مريضًا" تُثبت أو تنفي؟ تُثبت، كيف تثبت أنه مريض وأنت قلت ما؟ لأن "ما" نفي، وزال نفي ونفيُ النفي إثبات.

ويُخرج أيضًا النفي المحض؛ النفي التاليَ لهمزة التقرير، همزة التقرير كما تعرفون هي في الأصل همزة استفهام، لكن خرجت عن حقيقة الاستفهام، وصار يُراد بها التقرير والتوبيخ، كأن تقول: (ألم تُهمل فترسُبُ من قبل)، تقول ذلك

تقريرًا له، وتوبيخًا له، ولا تريد أن تستفهم.

(ألم تُهمل فترسُبُ من قبل؟) فإن أردت الجوابية هُنا، يعني أردت بقولك (ألم تهمل فترسبُ من قبل) جعل الرسوب مترتبًا على الإهمال، فحينئذٍ ترفع، ولا تنصب، "ألم تهمل فترسبُ من قبل"، على الاستئناف، والمعنى ألم تهمل فأنت ترسبُ من قبل، وإن أردت مُطلق العطف، دُون أن تجعل الثاني مترتبًا أو متسببًا من الأول، حينئذٍ عطفت الثاني على الأول فجزمت، فقلت: (ألم تهمل فترسُب من قبل) كأنك قلت: "ألم تهمل، ألم ترسب من قبل"، فحينئذٍ يخرج الكلام عن الجوابية، ويكون المراد: مُطلق العطف والتشريك.

ومِن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ –أي من النفي المسبوق بهمزة التقرير–: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج:٤٦]، (فتكونَ) انتصب هُنا.

وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣]، جاء الفعل مرفوعًا، احتج بذلك بعض النحويين على أن همزة التقرير خروجها عن النفي المحض ضعيف؛ لأن الاستفهام لم يزل تمامًا عنها، فقالوا حينئذٍ: إذا نظرت إلى أنها للتقرير وللتوبيخ فحينئذٍ تُخرجها عن النصب، في قوله: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣].

وإن رأيت أنها في الأصل للاستفهام ثمَّ صحبه التوبيخ، جاز لك أن تُبقيَ النصب، كقوله: (فتكون) وهذا القول له قياسٌ مستقيم، وهو يعود إلى مسألة تُبحث في البلاغة، وهو خروج الأشياء عن معانيها الأصلية، كخروج الاستفهام عن معناه الأصلي، الاستفهام إلى معانٍ أخرى، كالتقدير والتوبيخ والاستهزاء إلى آخره.

فهل هذه الأدوات عندما خرجت عن معانيها الأصلية إلى هذه المعاني

الجديدة انسلخت عن معانيها الأصلية انسلاخًا تامًّا؟ واكتسبت المعاني الجديدة؟ أم أنها اكتسبت المعانيَ الجديدة وبقيَ فيها من المعنى السابق بقية؟

هذا خلاف، والذي يظهر والله أعلم الثاني، أن معنى الاستفهام لم يزل، ولكنَّه ضَعُف؛ لأنك لا تريد حينئذٍ حقيقة الاستفهام، ثم اكتسب مع ذلك معانيَ أخرى بحسب المعاني الجديدة.

كلُّ ما سبق أمثلةٌ للفاء السببية الجوابية بعد النفي.

والفاءُ السببية الجوابية بعد الطلب.. **أولًا ما المراد بالطلب في النحو؟**

كل ما دلَّ على طلب، حصروها في ثمانية أشياء، وهي الأمر، نحو: (اذهب) تدل على طلب الذهاب، والنهي كـ (لا تذهب) تدلُّ على طلب عدم الذهاب، والدعاء نحو: (ربَّ اغفر لي)، (ربَّ لا تعذبني) والاستفهام نحو: (هل ذهبت؟)، تطلبُ جواب السؤال، والعرض، ويكون بـ ألَا نحو: (ألا تذهب) تطلب منه الذهاب لكن برفق، والتحضير ويكون بـ هلَّا و "لو ما" و "لولا"، نحو: (هلَّا تذهب؟) تطلب منه الذهاب لكن بحث وتوكيد، والتمني، ويكون بـ ليت، تقول: (ليتك تذهب) تطلبُ حصول ذهابه لكن على سبيل التمني، والترجي ويكون بـ لعلَّ، نحو: (لعلك تذهب) تطلبُ حصول ذهابه على سبيل الترجي، هذه كم؟ ثمانية، فغذا أضفنا إليها النفي السابق صارت تسعة، وتسمى في النحو "الأجوبة التسعة" هذا مُصطلح.

وقد نظمها بعضهم بقوله:

مُر وانهَ وادعُ وسَل واعرِض لحضِّهمُ ... تمنَّ وارجُو كذاك النفيُ قد كمَلَ

الأمثلة:

مثالُ الأمر: (تعالى فأُكرمْك)، أو (تعالى فأُكرمَك)، أو (تعالى فأُكرِمُك)

المضارع وقع بعد الفاء، والفاء وقعت بعد طلب، إذًا نقول: ننصب، نقول: (تعالى فأُكرِمَك).

الطالب:...

الشيخ: نعم، هنا منصوب بـأن مُضمرة وجوبًا.

ومِن ذلك قول الشاعر:

يا ناقُ سيري عَنَقًا فسيًا إلى سُليمَان فنَستريحَ

قال: (سيري) هذا فعل أمر، ماذا يترتب عليه؟ (فنستريح)، قوله (نستريح) هذا جواب السير، جوابه يعني الذي يترتب عليه، الجواب أوسع من الجزاء، الجواب كل ما يترتب على ما قبله، أمَّا الجزاء فهو ما كان بمعنى الشرط، فنستريح هو جواب السير، سرت طيب ماذا يترتب عليه؟ نرتاح، (سيري فنستريح).

ومثالُ النهي: قولك: (لا تُهمل فترسُبَ)، أو (فتنجحَ)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه:٨١].

فحلول الغضب بسبب الطغيان أم عدم الطغيان؟

بسبب الطغيان، إذًا في هذا كقولك: (لا تهمل فترسب) أم (لا تهمل فتنجح)؟

(لا تُهمل فتنجح)، لكن (لا تهمل فترسب) الرسوب بسبب الإهمال أو عدم الإهمال؟

الإهمال.

إذًا مثل: (لا تهمل فترسُب).

الطالب:...

الشيخ: هذا المُلبِس، هذه آية، نعم، ما لها إشكال، لو قلت "لا تهمل" أنت هنا ذكرت النفي وذكرت الإهمال، فلك بعد ذلك أن تراعيَ الإهمال فقط، فتقول: لا تُهمل فترسُب؛ لأن الإهمال سبب الرسوب، ولك أن تراعي عدم الإهمال، يعني نفي الإهمال، فتقول: (فتنجح) لأن عدم الإهمال سبب النجاح، كلاهما جائز.

ستأتي مسألة مختلف فيها سأبينها، يعني بسبب هذا اللبس بعض النحويين منعوا مسألة معينة سيأتي الكلام عليها.

مثال الدعاء: أن تقول: (رب اغفر لي) ماذا يكون (فأُفلِحَ) قال الشاعر:

ربِّ وفقنـــي فـــلَا أعـــدلَ عَـــن ... سَـــنن السَّـــاعين في خيـــر سَـــننْ

"رب وفقني" الجواب؟ ماذا يترتب على ذلك؟ " فلا أعدل".

مثال الاستفهام: أن تقول: (هل تزورني الليلة فأُكرمك؟)، قال تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف:٥٣].

وفي الحديث المشهور: «**هل مِن داعٍ فأستجبَ له**». استجيب: مضارع وفع بعد فاء السببية، وفاء السببية هنا وقعت بعد استفهام.

«**هل من مستغفرٍ**» ماذا يترتب على ذلك؟ «**فأغفر له**»، «**هل من تائبٍ فأتوب عليه**».

قال الشاعر:

هل تعرفُون لُبنَاتي فأرجوَا أن تُقضى ... فيرتـــدّ بعـــض الـــرُّوح للجَسَـــدِ

مثالُ العرض: أن تقول: (ألا تجتهدوا فتنجحَ)، ومن ذلك قول الشاعر:

يَـــا ابـــنَ الكِـــرام ألَا تـــدنُو فتُبصـــرَ ... مَـا قَـد حـدَّثوك فمَـا رأى كمَـن سَـمع

ومثال التحضيض أن تقول: (هلَّا تجتهدُ فتنجحَ)، (هلَّا تزورني فأُكرمك)، قال

تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون:١٠]، أَصَّدَّق: مضارع جاء بعد الفاء، والفاء وقعت بعد التحضيض بـ لولا.

ومثالُ التمني: قولك: (ليتك تجتهدُ فتنجحَ)، قال تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٧٣].

ومثال الترجي: قولك: (لعلك تجتهدُ فتنجحَ)، ومن ذلك قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر:٣٦-٣٧].

والطلب: كما رأيتم كالنفي، يُشترط فيه أن يكون محضًا، واشتراطُ كونه محضًا ماذا يُخرج؟ يُخرج الطلب غير المحض، ماذا يُراد بالطلب غير المحض؟ يعني كالطلب باسم الفعل، تقول (صه) هات جوابًا له، يعني أمر يترتب، "صه فنسمعُ الخطيبَ"، ترفع.

وكذلك الطلبُ بالمصدر، نحو: (سكوتًا فنسمعُ الخطيبَ).

وكذلك الطلب بالخبر: نحو قولك: (حسبُك)، تقول: (حسبُك فينامُ الناس) قلنا اشتراطهم كون الطلب محضًا يُخرج الطلب غير المحض، وذكرنا ماذا يعني ذلك، فإذا كان الطلب غير محضٍ، فالمضارع عند الجمهور واجبُ الرفع، يجب أن يُرفع، يعني لا يجوز أن يُنصب؛ لأن الطلب غير محض، وجاز الكسائي وغيره وكثيرٌ من المتأخرين والمعاصرين النصب أخذًا بالمعنى؛ لأنَّ المعنى في الجميع طلب، بلا شك، فيُجيزون أن تقول: "نزالي فنُكرمك أو فنكُرمك"، "صه فننامَ أو فلننامُ"، "فهمًا فتستفيدَ أو فتستفيدُ"، "حسبُك فلا تندم أو فلا تندمُ".

وسيشير ابن مالك إلى الخلاف في هذه المسألة في بيتٍ قادم أيضًا.

بعد أن انتهى من الكلام على الفاء، ذكر الواو فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْـوَاوُ كَالفَـا إِنْ تُفِـدْ مَفْهُـومَ مَـعْ   كَـلَا تَكُـنْ جَلـدًا وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ المضارع بعد واو المعية حُكمه كحُكمه بعد فاء السببية.

مثالُ ذلك: "لا تكن جلدًا وتُظهر الجزع"، فالواو في هذا المثال عاطفة، وتدل أيضًا على المعية، وجوابية لوقوعها بعد نفيٍ أو طلب، فإذا قصدت الجوابية نصبت، (لا تكن جلدًا وتُظهرَ الجذع) ويكون المراد النهي عن الجمع بين الأمرين، تنهى عنهما معًا، كونك جلدًا، وإظهارك الجذع.

وإن أردت مُطلق العطف، عطفت (تُظهر) على (تكن) فجزمته، (لا تكن جلدًا لا تُظهر الجذع) ويكون المراد النهي عن كل واحدٍ مهما على حده، أي لا تكن جلدًا ولا تُظهر الجذع، ولا شك أن المعنى هُنا على الأول؛ لأن النهي عن كون المرء جلدًا ذم، لا مدح، لا تقول للإنسان "لا تكن جلدًا"، إذًا فالمعنى هُنا لا يُجيزُ لك الرفع؛ لفساد المعنى.

وأمثلة النصب بـ أن مُضمرةً وجوبًا بعد واو المعية، بعد الأجوبة التسعة.

مثال النفي أن تقول: (محمدٌ لا يُهملُ دروسَه وينجحَ)، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢].

دائمًا تمسكوا بالمعنى، انظروا للمعنى، لا تكونوا كمَن يدرس في النحو في الرياضيات، النحو ليس كالرياضيات، النحو يعتمدُ على المعنى، فلهذا قد يجوز في المثال أكثرُ من وجهٍ نحوي، لكن يختلف المعنى، فعندنا نقول: الحكم كذا، يعني على هذا المعنى، وعندما نقول: يجوز كذا، ويجوز كذا، ويجوز كذا، أي جوازًا نحويًا، لكن المعنى قد يختلف، ففي هذه الآية: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، الواو للعطف، وللمعية، وجوابية؛ لأنَّ

معرفة الصابرين تترتب على معرفة الذين جاهدوا في سبيل الله، وإذا كان المعنى على الجوابية، فإنَّك تنصبُ بعدها، ويعلمَ الصابرين.

وإذا أردت مُطلق العطف فيجوز، فتقول: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، ويكون المعنى حينئذٍ: ولمَّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم، ولمَّا يعلم الله الصابرين، وهذا جائز، إلا أن المعنى الأول هو الأدق؛ لأنه يدل على الجوابية.

مثالُ الأمر: أن تقول: (اجتهد وتنجحَ)، (تعالى وأُكْرِمْكَ) يستشهدون لذلك بقول الشاعر:

فقلـــــتُ ادعــــــي وأدعــــــوَ إنَّ أنــدَى لصــوتٍ أن يُنــادى داعيــانِ

فقلتُ لها، "قلت ادعي وأدعوَا"، يريد ادعي مع دعائي، ولا يريد أن يصدر كلُّ فعلٍ من صاحبه مستقلًا عن الآخر، وإنما يريد ادعِ مع دعائي، وأدعُ مع دعائك، فلهذا نصب، قال: (وأدعوَا) أي مع، ولو جعل الواو لمطلق العطف لجاز، "ادعي وأدعُو"، وحينئذٍ يذهب معنى الجوابية.

ومثالُ النهي: أن تقول: (لا تُهمل وتنجحَ)، أو (لا تُهمل وترسُبَ).

قال الشاعر:

لا تنــهَ عَــن خلــقٍ وتــأتيَ مِثلَــه عــارٌ عليــكَ إذا فعلــتَ عظــيمُ

أراد أن ينهاه عن الأمرين معًا؛ لأنها واو معية، ولو جعل الواو لمُطلق العطف على معنى "لا تنهى عن خُلُقٍ، ولا تأتِ مثله"، لضَعُفَ المعنى؛ لأنه لا يريد منك أن تنهى عن خُلق، بعض الأخلاق جميلة، وبعضها سيئة، إذًا فالمعنى هو الذي يجيز لك أكثر من وجه، لذا قال النحويون أن هذه الأمثلة في هذا الباب قد يجب فيه وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، كل ذلك بحسب المعنى، لا قاعدة

له ولا ضابط إلا المعنى.

مثال الدعاء: أن تقول: (ربِّ اغفر لي وأسعدَ).

مثال الاستفهام أن تقول: (هل تزورني الليلة وأُكرمَك)، قال الشاعر:

ألَـــم أكُ جـــارَكم ويكـــونَ بينِـي وبيـنكم المـودَّة والإخـاءُ

مثالُ العرض: (ألا تجتهدُ وتنجحَ).

ومثال التحضيض: (هلا تجتهدُ وتنجحَ).

مثال التمني: (ليتك تسافرُ وتحصلُ العلم).

ومن ذلك قراءة حمزة وحفص: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام:٢٧]، فنصب؛ لأنه أراد المعية والجوابية، أي يا ليتنا نجمع الأمرين، نُرد ولا نُكذب.

ولو جعل الواو للعطف، لمطلق العطف لكان المعنى والله أعلم: يا ليتنا نُرد، يا ليتنا لا نُكذب بآيات ربنا، فيضعُف المعنى المُراد؛ لأنَّ بُنية أهل النار حينئذٍ ليس فقط العودة إلى الدنيا، وإنما مُنيتهم أي يعودوا ويُؤمنوا.

ومثال الترجي: أن تقول "لعلك تستعجلُ ونأكلَ غداءنا".

الفاء انتهينا منها.

الطالب:...

الشيخ: نعم، قلنا هذه معية، هنا معية، في الواو معية، "لعلك تستعجلُ ونأكل غداءنا"، يعني لعلك تجمعُ لنا الأمرين، استعجالك، وأكل غدائنا، يعني لعله يكون منك استعجال، ويكون منا أكلٌ لغدائنا.

الطالب:...

الشيخ: الفاء، "فتنجحَ أو وتنجحَ" معية، إذا قلت: "لعلك تجتهدُ وتنجح" يعني لعله يكون منك اجتهادٌ ونجاح.

الطالب:...

الشيخ: المعية، معية يعني أن يحدث الأمران منك، لا يُشترط أن يكون معًا في وقتٍ واحد، قد يكون في وقتٍ واحد، وقد يكون في أكثر من وقت، الاجتهاد يكون قبل النجاح، لكن المراد أن يحدث منك.

السببية قد تُفهمُ من الأسلوب، ولا تُفهمُ من الألفاظ؛ لأن المعاني أوسع كثيرًا من اللفاظ، فإن اللفظ الواحد قد يدل على معنى معين، ثم إذا دخل في أسلوب، قد تفهم أنت من هذا الأسلوب أشياء، لا من ألفاظها، من لفظة معينة منها وإنما من ترقب هذا الأسلوب، أما واو المعية فهي تدل على الجمع بين الأمرين، يعني لعله يكون منك اجتهاد ونجاح، أما إذا أردت بكلامك السببية فتأتي بالفاء، (لعلك تجتهدُ فتنجح).

وسيأتي أسلوبٌ ثالث أيضًا في هذا الأسلوب نفسه، وهو أن تحذف الفاء والواو، تقول: "لعلك تجتهدُ تنجح"، أو "اجتهد تنجح".

وحينئذٍ سينجزم الفعل المضارع مع أن الفعل المضارع من حيث المعنى النجاح مترتب على الاجتهاد أيضًا، فلهذا أعادوها إلى الشرط، وكل ذلك الجواب، لأن قلنا إن الجواب أوسع من معنى الجزاء والشرط، على معنى شرط، والجواب كل ما ترتب على ما قبله.

فالسببية والمعية والشرط كله مترتبٌ على ما قبله، فالترتب ربما هو الذي يوحي بمعنى السببية.

الطالب:...

الشيخ: المعية صرفة، ماذا تعني بالصرفة؟

الطالب:...

الشيخ: لا يُشترط، لا يشترط أن تفعل الأمرين في وقت واحد في زمن واحد في مكان واحد، وإنما معنى المعية أن يحذف الأمران منك، نعم أن يصدر منك، فلهذا قلنا: "لعلك تجتهدُ وتنجحُ"، الاجتهاد لا يكون في زمن النجاح، وإنما يكون قبل النجاح، إنما المراد لعله يكون منك الاجتهاد ونجاح.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الرابع عشر بعد المائة

[الجُزء الثاني]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فنُؤكدُ على ما قلناه في آخر الكلام مِن أنَّ هذه الأساليب جميعًا، سواءً فاءُ السببية كـ (اجتهد فتنجحَ)، وواو المعية نحو: (اجتهد وتنجحَ)، وكذلك الشرط (إن تجتهد تنجح) وما سيأتي من الجواب من الجزم بجواب الطلب، نحو: (اجتهد تنجح).

كل هذه يسمى الثاني فيها جوابًا، وقلنا إنَّ المراد بالجواب: أن يكونَ الثاني مترتبًا على ما قبله، بأي نوع من أنواع التَّرتب، وإن كان في جواب الشرط، سُمَّيَ جزاءً، وسُمّيَ جوابًا، فإن لم يكن في الشرط فإنهم يسمونه جوابًا، فهو هنا يسميه جوابًا، فنقول: جواب النفي، أو جواب الطلب، جواب الأمر، جواب النهي.

وبما أنه جواب، أي أنه مترتبٌ على ما قبله، فإنَّ هذا يُفهم السببية، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، إلا أن السببية هنا مفهومة من الأسلوب، يعني من كون الثاني مترتبًا على الأول، وليس مفهومًا من كلمة معينة، من لفظةٍ معينة، إلا ما كان في أسلوب فاء السببية، فإن السببية مفهومة من فاء السببية، ومن الأسلوب معًا.

كنا قد انتهينا من الكلام على نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بنفيٍ محض، أو طلبٍ محض، وذكرنا الأمثلة والشواهد على ذلك، والنحويون في آخر الكلام على ذلك، على هذه المسألة يذكرون تمرينًا جميلًا، وهو قولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن".

هذا التمرين من التمرينات الذي يذكرها النحويون من أجل جمع المعلومات النحوية وتطبيقها بحسب المعنى، يريدون من الطالب أن يجمع المعلومات التي درسها من قبل، وأن يطبقها تطبيقًا صحيحًا بحسب المعنى.

فالنحو ليس مجرد أحكامٍ وألفاظ، بل هو حكمٌ ولفظٌ ومعنى، لا بد أن تصح كل هذه الأشياء، وأن تجتمع.

ولذلك يقولون: يجوز في هذا المثال نحويًا الجزم والرفع والنصب، لكن مع اختلاف المعنى.

فالجزم: (لا تأكل وتشرب) فالواو هُنا عاطفةٌ عطفًا مُطلقًا، أي تنهاه عن الأمرين كلًّا على حده، تقول له: (لا تأكل السمك)، وتقول له: (لا تشرب اللبن) فمعنى ذلك أنك منعته منهما منعًا مُطلقًا، سواءً فعلهما معًا أو فعل كل واحدٍ منهما منفردًا، منعتهما منه.

والوجه الثاني: النصب، فتقول: (لا تأكل وتشربَ)، "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فالواو هنا للمعية، وهي كما تروْن مسبوقةٌ أيضًا بنهي، فصارت جوابية، فإذا نصبت كما المعنى كما شرحنا من قبل أن تنهاه عن الأمرين مُجتمعين، تقول: لا تجمع بينهما، لا تجمع بين أكل السمك وشُرب اللبن، لكن لا تنهاه عن غير ذلك، لا تنهاه عن فعلهما منفردين.

هذا هو معنى النصب كما شرحناه من قبل.

والوجه الثالث: الرفع، فتقول: (لا تأكل وتشربُ)، (لا تأكل السمك وتشربُ اللبن) فالواو هنا في الحقيقة تحتملُ شيئين:

- **إما استئنافية.**
- **وإما حالية.**

إما استئنافية فالكلام مستأنف من جديد، غير مرتبطٍ بما قبله، تقول: (لا تأكل السمك) نهيته عن ذلك وانتهى الكلام، ثم تستأنف كلامًا جديدًا تُخبر وتقول: (وتشربُ اللبن) يعني أنت تشربُ اللبن، إذا قلنا إن الواو استئنافية، فمعنى ذلك أنك نهيته عن ذلك فقط، وأما الثاني فأنت تخبر عنه أنه يشرب اللبن.

والوجه الثاني: أن تكون الواو حالية، يعني لا تأكل السمك حالة كونك تشربُ اللبن، أي لا تأكل السمك في هذه الحالة، فمعنى ذلك أنك تنهاه عن الأول في حالةٍ معينة، لا مُطلقًا.

تنهاه عن أكل السمك في وقتِ شُربه اللبن، (لا تأكل السمك في الوقت الذي تشرب اللبن)، لكن لك أن تأكل السمك فإذا انتهيت تشرب اللبن، فمعنى ذلك أنه لا ينهاه عن الجمع بين الأمرين، وإنما ينهاه عن الأول حالة كونه يفعل الثاني، لكن لو فعلهما خلف بعض متعاقبين لا مانع من ذلك.

فهذا هو مراد النحويين من هذا التمرين، أرادوا من هذا التمرين أن يمرنوا الطلاب على المعلومات المختلفة باختلاف المعاني على مثل هذا المثال، وأمثلة أخرى أيضًا، ولم يكن من مرادهم الطب، كما قد يفهم بعضهم، فيقول: إنما نهوا عن ذلك؛ لأن الجمع بينهما مضرٌ طبيًا، لا علاقة للنحويين بذلك، فلذا يقول النحويون المتقدمون، يقول مثاله لو قال السيد لعبده: "لا تأكل السمك وتشربَ اللبن"، من باب التحكم، مجرد مثال فقط.

الطالب:...

الشيخ: لا علاقة لنا بالطب، يعني النحويون المتقدمون لا علاقة لهم بالطب، والآن طبيًا يقولون ما يضر، لكن لا علاقة لنا بهذه المسألة، هم يقولون فقط من باب لو قلت كذا وكذا، فلهذا أذكرُ لشيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما تكلم على هذا المثال، كان يتكلم في مسألة شرعية، ثم ذكر مسألة الجمع وكذا تضر أو لا تضر، وأنها طبيًا الآن يقولون أنها لا تضر وما في علاقة بينهما، ثم قال: ماذا نقول في قول النحوين "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فقط نقول لهم: ليس هذا (٠٠:١١:٠٧@)، يعني ليس هذا من علمكم في الطب.

وما كان ذلك إلا أنه فهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن النحويين يقصدون ذلك، والنحويون يقصدون ذلك، فيذكرون عدة أمثلة، لو قال السيد لعبده كذا وكذا وكذا، ليفرقوا لك بين النصب والرفع والجزم باختلاف المعاني.

ثم بعد ذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا وقع المضارعُ جزاءً بعد الأجوبة التسعة غير النفي، ولم تذكر فاء السببية ولا واو المعية فإنك تجزم المضارع، يريد الأسلوب السابق، لو أتيت بالأسلوب السابق ولكنك لم تذكر الفاء والواو وقصدت الجزاء، فإنك تجزم، تقول: (تعالى أُكرمْك) بالجزم، "تعالى" هذا الطلب أمر، "أكرمك" مضارع وقع في جواب الطلب، ولم يقترن بالفاء ولا بالواو وقصدتَّ الجزاء، فحُكمه الجزم، على معنى (تعالى إن تأتِ أُكرمك).

قال تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ﴾ [الأنعام:١٥١]، "تعالوْا إن تأتوا أتلُ"، وقال تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ﴾ [مريم:٢٥]،

يعني إن تهزي تساقط، يعني أنه مضارع يراد به الجزاء.

وتقول في النهي: (لا تهمل تنجح) على معنى "إلا تهمل تنجح"، وتقول: (يا رب اغفر لي أسعد)، وتقول: (هل تزورني أُكرمك)، وتقول: (ألا تجتهدُ تنجح)، و(هلَّا تجتهدُ تنجح)، و "ليتك تسافر تحصل العلم"، و "لعلك تستعجلُ نأكل غداءنا"، وتقول: (نزالي أُكرمْك)، وتقول: (فهمًا تستفد).

قال عمرو بن الإطنابة الخزرجي:

وقـولِي كُلَّمـا جَشَـأت وجاشـت مكانَـكِ تُحمـدي أو تَسـتريحي

مكانكِ: اسمُ فعل بمعنى الزمي، ثم جاء الفعل المضارع "تُحمدي" جوابًا وجزاءً له، غير مقترن بالفاء ولا بالواو فانجزم، فقال: تحمدي، ولم يقل: تحمدين.

فإن قلت.. المضارع هنا مجزوم، فما جازمه حينئذٍ؟ ما الذي يجزمه؟ فالجواب في المسألة قولان مشهوران:

الأول: الطلب السابق هو الذي جزمه، يقولون: مجزومٌ بجواب الطلب.

والقول الثاني: أنَّ الجازم أداةُ شرطٍ مُقدَّر، أي (تعالى إن تأتِ أكرمك) إنْ هذه المقدرة هي التي جزمته، فحينئذٍ يعيدون هذا الأسلوب إلى أسلوب الشرط، وهذا هو قول الجمهور.

وهذه مسألةٌ تُذكر في جزم الفعل المضارع، ونحن الآن في نصبه، إلا أن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر هنا لمناسبتها وارتباطها بفاء السببية وواو المعية.

قلنا إذا وقع المضارع في الأجوبة التسعة غير النفي، ولم تأت الفاء ولا الواو وقصدت الجزاء، يعني المعنى على تقدير شرط.

إن لم تقصد الجزاء، إذا كان المعنى ليس على معنى الجزاء، فحينئذٍ يجبُ

رفع المضارع، فإذا جزمته كان على معنى الجزاء والشرط، وإذا رفعته لم يكن على معنى الجزاء والشرط.

مثاله: قولك: (أعطني كتابًا يُفيدني)، (أعطني كتابًا يفِدني)، هنا "يفيدني" فعلٌ مضارع، يمكنُ أن يكون جوابًا لأعطني، يعني ماذا يترتب على إعطائك الكتاب؟ أعطني كتابًا ماذا يترتب عليه؟ يفيدني، فإن قصدت من "يُفيدني" أنه جوابٌ وجزاء للطلب جزمت، فقلت: "أعطني كتابًا يُفدني"، على معنى "أعطني كتابًا إن تُعطنيه يُفدني".

وإن قصدت أعطني كتابًا مفيدًا رفعت.

إذًا فالجزم على معنى الشرط، والرفع على معنى اسم الفاعل، أو على معنى الاسم المشتق.

مثال ذلك: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ﴾ [التوبة:١٠٣]، "تطهرُهم" مضارع جاء بعدها فعل الأمر (خُذ)، اتفق السبعة على الرفع هنا "تطهرُهم" فنقول: إن المعنى ماذا؟ ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ﴾ [التوبة:١٠٣]، إن تأخذها "تطهرهم"؟ أم المعنى ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ﴾ [التوبة:١٠٣] مطهرةً لهم؟

المعنى على الرفع، "مُطهرةً"، يقولون على الرفع، فيكون المضارع بمعنى الاسم المشتق، يعني خُذ من أموالهم صدقة مُطهرة.

ولو جزمت في الكلام على معنى الجزاء لصحَّ، "خُذ من أموالهم صدقة إن تأخذها تُطهرهم".

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾ [مريم:٥-٦].

قُرأ الفعل المضارع "يُرثني" بالرفع والجزم، عند السبعة، بعضهم قرأه بالرفع يرثُني، وأنا أقول إن المعنى هب لي من لدنك وليًا وريثًا، وبعضهم قرأ بالجزم، فيكون المعنى "هب لي من لدنك وليًا إن تهبه لي يرثْني".

وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٧٣]، ذروها يعني الناقة، ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾ [الأعراف:٧٣]، تأكل: هذا مضارع، وقد جاء جوابًا للأمر "ذروها"، وقد قرأ السبعة بالجزم، فجعلوها على معنى الجزاء، ذروها "إن تزوروها تأكل".

وقرأ أبو جعفر وهو من العشرة بالرفع: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلُ﴾ [الأعراف:٧٣]، فنقول: إن المعنى "ذروها آكلةً"، يعني ذروها حال كونها آكلةً من الظِّلة.

وهذا الأسلوب يكثُر استعماله الآن، كأن تقول مثلًا: "تبرع لنا نكفي محتاجًا"، لك الجزم إن أردت الجزاء، يعني "إن تتبرع نكفي محتاجًا"، أو الرفع يعني تبرع لنا حالةَ كوننا كافين محتاجًا، من حيث المعنى العام، ثم تدقق في المعنى هل المقصود أنك إذا تبرعت لهم سيفعلون هذا الفعل؟ فحينئذٍ المعنى على الجزاء، أم المعنى أنهم الآن يكفون محتاجًا وأنت تتبرع لهم في هذه الحالة؟

فالمعنى لا شك أنه يختلف، فنحن عندما نقول: يجوزُ نحويًا، يعني يجوز في الصناعة، أما المعنى فهو يختلف، ولا بد أن تدقق في المعنى.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْـيٍ أَنْ تَضَـعْ ... إِنْ قَبْـلَ لَا دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ

سبق أن المضارع يُنصب بـ أن مُضمرةً وجوبًا إذا وقع بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعتان بعد نهي، نحو: "لا تهمل فتنجحَ"، "لا تهمل وتنجحَ"، ثم ذكر ابن مالك أن الفاء والواو إذا حُذفتا انجزم المضارع، فنقول: (لا تُهمل تنجح)، وهنا

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت أنه يُشترك لجزم المضارع، الواقع جوابًا لنهي أن يكون المضارعُ متسببًا عن المنهي عنه، يعني متسببًا عن عدم الفعل.

فإذا قلت: (لا تهمل تنجح) صحَّ الجزم؛ لأنَّ عدم الإهمال سببُ النجاح، ولا يصح أن تقول في الجزم: (لا تُهمل ترسُب)؛ لأنَّ "لا تهمل" معناها عدمُ الإهمال، وعدمُ الإهمال سببُ الرسوب؟ أم ليس سببًا للرسوب؟

ليس سببًا للرسوب، فلا تصح الجملة عندهم.

ويُقرِّبون ذلك بأنَّ الجزم لا يصح إلا إذا صح أن تضع "أن لا" موضع النهي، وهذا المذكورة في البيت.

قال:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

فإذا صح أن تضع (إن لا) تُدغم (إلا) موضع النهي صحَّ المثال في الجزم، فتقول: (لا تدنُ من الأسد تسلم يا محمد) لأنَّ عدم الدُّنو سبب السلامة، "ألا" تقدير إلا تدنو تسلم.

ولا يصح أن تقول: (لا تدنُ من الأسد يأكُلْكَ)؛ لأنَّ عدم الدنو ليس سبب الأكل.

عدم الدنو سبب السلامة أم سبب الأكل؟

سبب السلامة، فحينئذٍ يجب في المثال الثاني الرفع، (لا تدنُ من الأسد يأكُلُك)، فحينئذٍ "لا تدنو من الأسد" تكون جملة، ما لها علاقة بـ يأكلك، "يأكلك" ليست جوابًا، الجواب يعني الثاني مترتب على الأول بأي صورة من الصورة، هنا لا، "تسلم" جواب لأنها مترتب إذًا تنجزم، لكن "يأكلك" ليست جوابـًا، هذه جملة جديدة، "يأكلك"، يعني لا تدنُ من الأسد هو يأكلك إن دنوت

منه، فهذه جملة، وهذه جملة، ولهذا قرأ السبعة: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦].

قلنا إذا رفعت المضارع بعد الطلب، فيكون على معنى الجزاء أم على معنى الاسم المشتق؟ على معنى الاسم المشتق، إذًا معنى الآية والله أعلم، ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]، يعني لا تمنن مستكثرًا، ولا يصح هنا الجزم؛ لأنَّ عدم المنَّة ليست سبب الاستكثار.

هذا هو قول الجمهور في المسألة، هم الذين يشترطون هذا الشرط في الجزم فقط، دون النصب.

والكسائي والكوفيون لا يشترطون هذا الشرط، ويجعلون الجزم بعد النهي كالنصب بعد النهي.

يصحان، سواءٌ ترتب على عدم الشيء أم ترتب على وجود الشيء، فلهذا يجوز عندهم أن تقول: (لا تهمل فتنجحَ)، (لا تهمل فترسُبَ) هذا عند الجميع في النصب، فيصح في الجزم (لا تهمل تنجح)، "لا تهمل ترسب" عندهم، فإذا قلت: "لا تهمل تنجح"، يعني لا تهمل إلا تُهمل تنجح، وإن قلت: "لا تهمل ترسب"، يعني "لا تهمل إن تهمل ترسُب"، فلك أن تُقدر الفعل فقط، ولك أن تقدر الفعل المنفي.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه:٦١]، فالفعل (يُسحتكم) جاء منصوبًا بعد فاء السببية، وهو مسبوقٌ بنهي، و(يُسحتكم) الإسحات مترتبٌ على الافتراء أم على عدم الافتراء؟ على الافتراء.

إذًا على الوجود ولَّا على عدم الفعل؟ على وجوده.

إذًا فهذا يدل على قول الكوفيين، يعني هم حملوا الجزم على النصب، النصب

ما في مشكلة عند الجميع، فلهذا هذه الآية أيضًا في النصب، فقالوا القياس أن الجزم يكون كالنصب، لا داعي لتخصيص الجزم بهذا الحكم، استدلوا ببعض الشواهد أيضًا في الجزم، كقول أبي طلحة رضي الله عنه للنبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في أحد: "لا تُشرف يُصبك سهمٌ".

يصبك: مضارع وانجزم، مع أنه جوابٌ للإشراف أم لعدم الإشراف؟ جوابٌ للإشراف، ماذا يصبه؟ إذا أشرف.

إذًا لا يُشترط أن يكون الجواب للعدم.

والبصريون يُخرِّجُون نحو هذا الأثر، بأن يجعلوا "يُصبك" بدلًا مِن "تُشرف"، كأنه قال: "لا تُشرف لا يُصبك سهمٌ"، وهذا من حيث النحو جائز، يجوز أن يكون الثاني بدلًا من الأول، ولا يقطع بين الأمرين إلا المعنى، المعنى المراد بالكلام، هل أراد أبو طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يجعل الثاني جوابًا للأول؟ يعني "لا تشرف إن تشرف يصبك"، فهي حجةٌ قاطعة؟

أم أن المعنى على البدلية؟ أراد أن يقول: "لا يصبك سهمٌ يا رسول الله؟" فعلى البدلية، وإن كان ظهر الكلام على الأول؟ والله أعلم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالأَمْـرُ إِنْ كَـانَ بِغَيْـرِ افْعَـلِ فَـلَا ... تَنْصِـبْ جَوَابَـهُ وَجَزْمَـهُ اقْـبَلَا

سبق أنه يُشترطُ في الطلب أن يكون محضًا؛ ليُنصب المضارع بعده، بعد الفاء والواو، وأنَّ هذا الشرط يُخرج الطلب غير المحض، والطلب غير المحض ما كان طلبًا بغير فعل الأمر، أو ما كان أمرًا بغير فعل الأمر، كالطلب باسم الفعل، نحو: (صه فنسمعُ الخطيب)، وكالطلب بالمصدر نحو: "سكوتًا فنسمع الخطيب"، أو الطلب بالخبر كقولك: "حسبك فينام الناس"، هنا الأمر في هذه الأشياء جاء بغير

فعل الأمر "افعل".

ذكر ابن مالك هُنا أنَّ المضارع في مثل ذلك، يعني إذا كان الأمر بغير "افعل"، فالمضارع حينئذٍ لا يُنصب، وإنما يُرفع؛ لأنَّ الطلب غيرُ محض، إذا كان الطلب ليس بـ افعل فهو طلبٌ غيرُ محض، والمضارع بعد فاء السببية والمعية لا ينتصب، بل يرتفع، وذكرنا من قبل أن الكسائي وغيره، وكثيرًا من المتأخرين المعاصرين أجازوا النصب أخذًا بالمعنى؛ لأن المعنى في الجميع هو معنى الطلب بلا شك، حتى لو كان طلبًا غير محض إلا أنه يدل على الطلب، فلهذا أجازوا أن تقول: (نزالي فنكرمَك أو فنُكرمُك)، (صه فننامَ أو فننامُ)، (فهمًا فتستفيدُ أو فتستفيدَ)، (حسبك فلا تندمَ، أو فلا تندمُ).

هذا بالنسبة للنصب.

النصب بعد الطلب غير المحض يجوز أو لا يجوز؟

عند الجمهور لا يجوز، وعند بعض العلماء يجوز.

وأمَّا الجزم، الجزم بعد الطلب غير المحض، كما قلنا اسم الفعل والمصدر، أما الجزم، جزم المضارع، فإن المضارع ينجزم بعدها اتفاقًا، والمضارع إنما ينجزم بعد الطلب إذا حذفنا الفاء والواو، وهذا قول ابن مالك (وجزمه اقبلا) يعني إذا حذفت الفاء والواو فالمضارع ينجزم بعدها اتفاقًا، بلا خلاف، فتقول: (صه أسمعك)، و(نزالي أكرمك)، و(حسبك ينم الناس)، ومنها قوله:

مكانكِ تُحمدي أو تَستريحي

إذًا فالخلاف في النصب دون الجزم، وهذا مما يقوي قول الكسائي بجواز النصب؛ لأن الجزم متفق على جوازه، فلا مانع من حمل النصب على الجزم حينئذٍ.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

من الأجوبة التسعة التي ذكرناها، جوابُ التمني، كما سبق، وهنا يذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هناك خلافٌ في الترجي فقط، هل هو من الأجوبة التي ينتصب المضارع بعدها؟ بعد الفاء والواو أم لا؟

فالبصريون والجمهور لا يعدون الترجي من هذه الأجوبة، إذًا ما حكم المضارع بعد الترجي؟

الرفع.

والكوفيون يعدون الترجي من هذه الأجوبة، ويحملونه على التمني، وهذا الذي سرنا عليه من قبل؛ لأنه الراجح، ويستدلون على ذلك بقراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَاب (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر:٣٦-٣٧].

وقوله "أطلع" فعل مضارع واقع بين الفاء، فاء السببية، وفاء السببية هذه سُبقت بـ "لعلي" ترجي، ومع ذلك انتصب المضارع على قراءة حفص، وإن كان مرتفعًا في قراءة غيره، فدل ذلك على جواز الأمرين، يجوز أن تنصب، اعتدادًا بترجي، ولك أن ترفع، على ما قلناه من قبل، من جعل الفاء عاطفة.

وقول الكوفيون هنا متجه، سماعًا وقياسًا، سماعًا لقراءة حفص، وقياسًا لو لم يرد سماعٌ في المسألة لكان قياسه على التمني قياسٌ مطرد ومقبول؛ لأن التمني والترجي دائمًا يتفقان في الأحكام.

بهذا يكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر المواضع الخمسة كلها التي ينتصب فيها المضارع بـ أن مضمرة وجوبًا، وهي بعد لام الجحود، وبعد "أو" التي بمعنى حتى أو إلا، وبعد حتى، وبعد فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بنفي محض أو طلب

محض.

الطالب:...

الشيخ: الإعراب إذا قلت مثلًا في (لا تُهمل فتنجح)، قلنا لك في نحو "لا تهمل فتنجح" لك أن تجعل الفاء عاطفة عطفًا مطلقًا، فتقول: "لا تهمل فتنجح"، يعني لا تهمل فلا تنجح، وإن جعلتها ناصبةً وإن نصبت المضارع بعد فـ "لا تهمل فتنجح"، فمعنى ذلك أنَّ تنجح منصوب بـ أن مضمرة، وأنْ والفعل ينسبك منهما مصدر، وهذا المصدر اسم، فلا بد أن يُعطف على اسمٍ مثله، فيقولون إن المعطوف عليه هو مصدرٌ متصيَّد مما قبله، وهذا الذي يسمونه بالعطف على المعنى أو على التوهم، فمعنى قولك "لا تهمل فتنجح" يعني لا يكن منك إهمالٌ فنجاح.

ربما تسمعون أحيانًا أقدر هذا التقدير، يعني لا يكن منك إهمال فنجاحٌ، قالوا هكذا يكون التقدير؛ لأن "أن" والفعل اسم فلا بد أن يُعطف على اسمٍ مثله، وهذا المعطوف عليه، قد يأتي اسمًا صريحًا في بعض الأمثلة، وقد لا يأتي فيتصيده تصيدًا.

ويتضح الأمر أكثر عندما نصل إلى نصب بـ أن مضمرة جوازًا، في نحو قولك (اجتهادك وتنجح أحب إليَّ)، اجتهادك: اسم، وتنجح: فعل، فلهذا تنصب تنجحَ ليكون الفعل مع أنَّ المضمرة مصدر مؤوَّل، فتعطفه على هذا الاسم الظاهر الموجود، نقول: هذا ما فيه مشكلة.

فإن لم تجد الاسم تتصيده تصيدًا لكي تستقيم الصناعة.

الطالب:...

الشيخ: وفي الإعراب تقول: (تنجحَ) منصوب بـ أن مضمرة وجوبًا؛ لوقوعها

بعد فاء السببية، فإن سئلت المعطوف على ماذا؟ تقول: معطوف على مصدرٍ متصيد.

الطالب:..

الشيخ: لا بأس؛ لأن المراد أن يكون نطقك صحيحًا.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَو مُنْحَذِفْ

بعد أن انتهى بالكلام على النصب بـ أن مضمرة وجوبًا، يعود إلى النصب بـ أن مضمرة جوازًا؛ لأنه سبق أن ذكر موضعًا من مواضع النصب بـ أن مضمرة جوازاً، وهو بعد لام التعليل، وشرحنا ذلك، فالآن يذكر المواضع الأربعة الباقية من مواضع نصب المضارع بـ أن مضمرةً جوازًا، فيقول:

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَو مُنْحَذِفْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المضارع إذا عُطف على اسمٍ خالص، خالص من ماذا؟ من مشابهة الفعل، فإنه ينتصب بـ أن مضمرةً جوازًا.

وقوله في البيت:

تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَو مُنْحَذِفْ

فيه ثلاث روايات:

- **الأولى**: نصبه.
- **والثانية**: ينصبه.
- **والثالثة**: تنصبه.

أقوى هذه الروايات روايةً وقياسًا "نصبه" لأمرين:

الأول: أنَّ الأفضل في جواب (إنْ) إذا كان مضارعًا أن ينجزم، متى ما كان الشرطُ ماضيًا، تقول: (إن جاء زيدٌ أُكرمْه أو أُكرمُه) متى ما كان فعل الشرط ماضيًا.

والذي جاء عندنا هنا "نصبه" و "ينصبه" و "تنصبه"، فإن جعلت تنصبه أو ينصبه فمعنى ذلك أنك رفعته، وإن قلنا "نصبه"، فذهب اللفظ وجاء فعلًا ماضيًا، فحينئذٍ يزول هذا الإشكال، وإن كان الوجهان جائزان النصب والرفع يجوز؛ لقول ابن مالك:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَن

رفعه حسن، وجزمه أحسن، وقوله: (ثابتًا أو منحذف) بالتذكير، يعود إلى تذكير الحرف "أن".

قد قلنا من قبل إنَّ الكلمة إذا أردت بها لفظها جاز لك فيها التذكير، وجاز لك فيها التأنيث، وأنتم ترون في هذه الأبيات أن ابن مالك أحيانًا يعاملها معاملة المذكر، وأحيانًا يعاملها معاملة المؤنث.

والمراد بالاسم الخالص من شبه الفعل، يعني لا يُقصد به معنى الفعل، وذلك بأن يكون اسمًا جامدًا، كالمصدر، أو يكون اسمًا مشتقًا لا يحل الفعل محله، اسم خالص من مشابهة الفعل إما أن يكون اسمًا جامدًا، ومن الأسماء الجامدة: المصدر، أو يكون اسمًا مشتقًا لكن لا يحل الفعل محله؛ لأن الاسم المشتق إذا حل الفعل محله يعمل عمله، وإذا لم يحل محله لم يعمله عمله، وصار في حكم الجامد.

أمثلة ذلك أن تقول: (اجتهادُك وتنجحَ أحب إليَّ):

اجتهادك: مبتدأ مرفوع وهو اسم، والواو حرف عطف، وتنجح: فعل مضارع، لا يصح أن تعطفه على الاسم، فلا يصح أن تقول: (وتنجحُ) فلهذا تقول العرب و

"تنجحَ" بالنصب، فيكون منصوبًا بـ أن مضمرة جوازًا، وتكون مضارع وأن مصدرًا مؤوَّلًا معطوفًا على المصدر الصريح، ولو أظهرت "أنْ" لجاز، فتقول "اجتهادك وأن تنجح أحب إليَّ"، وتقول: "فقرك وتنجو من الحرام أحسنُ لك"، وتقول: (تأخرك وتسلم من الزحام أرفقُ بك)، وهكذا.

والأمثلة كثيرة، تقول مثلًا: (بالقوةِ ونتمسك بديننا) أو نقول: (القوةُ ونتمسكَ بديننا سبيلُ التقدم) أي القوة وأن نتمسك بديننا سبيل التقدم.

تقول: (نبقى أحبةً بالصبر ويتحمل بعضنا بعضًا) يعني بالصبر وأنْ يتحملَ بعضنا بعضًا، وهكذا.

ومن ذلك قول ميسون الكلبية:

وَلُبسُ عَباءةٍ وتقرَّ عَيني ... أحبُّ إليَّ مِن لُبس الشُّفُوفِ

فقالت: (وتقرَّ) بالنصب؛ لأنه مضارع عُطف على اسمٍ صريح، لُبس، والمعنى: ولبس عباءةٍ وأن تقرَّ، يعني ولبسُ عباءةٍ وقرارة عينٍ، وقال الآخر:

إنِّي وقتلي سُليكًا ثُمَّ أعقِلَهُ ... كالثَّورِ يُضربُ لمَّا عافتِ البقرُ

(إنِّي وقتلي سليكًا ثم أعقله) أعقله: مضارع معطوفٌ على "قتلي"، يعني قتلي وعقلي، إلا أنه لم يأتِ بالاسم "عقلي"، وإنما أتى بالمضارع، فوجب أن يُنصب، فتقدر قبله أن، فتكون أن والفعل مصدرًا مؤولًا معطوفًا على المصدر الصريح، فيصح الكلام.

وقول: "كالثور يُضرب لما عافت البقرُ" هذه خرافة عند بعض الجاهليين، أن البقر إذا عافت، يعني رفضت أمرًا معينًا، يُضربُ الثور، فإنَّ هذا يجعلها ترضى بما يراد منها.

وقال:

لَـــولا توقـــعُ مُعـــترٍّ فأرضـــيه ... مَـا كُنـتُ أوثـر إترابًـا علـى طربـي

أي لولا توقع معترٍ فإرضاؤه.

ومن ذلك قراءة غير نافع: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى:٥١].

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى:٥١]، ثم عطف على قوله وحيًا ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾، ثم عطف ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى:٥١].

﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ [الإسراء:٦٨] منصوبٌ بـ أن مضمرة جوازًا، والتقدير (أو إرسالًا)، يعني ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أو إرسالًا، يعني يرسل إليه إرسالًا.

ولو قلت: العلم بماذا؟ العلم بالجد وتترك الكسل كذلك.

"إياك والسهر"، اعطف عليه مضارعًا، "إياك والسهَر وتهملَ دروسك"، فهذا أسلوب.

قلنا لا بد أن يكون معطوفًا على اسم خالص، فإن عُطف المضارع على اسمٍ غير خالص، يعني على اسمٍ يشبه الفعل، يعني على اسم بمعنى الفعل، فحينئذٍ لا يُنصب، وإنما يُرفع.

كأن تقول: (المجتهدُ وينجحُ هو زيدٌ) المُجتهد "أل" هنا موصولة بمعنى الذي، يعني الذي يجتهدُ وينجحُ هو زيدٌ، فإذا قلت: المجتهدُ: هذا مبتدأٌ مرفوع، وينجحُ الواو عاطفة، عطفت فعلًا مضارعًا على ماذا؟ على اسمٍ خالص أم غير خالص؟ غير خالص، وقد تكلمنا على هذه المسألة من قبل من باب العطف،

يجوز أن تعطف المضارع على اسمٍ مشتقٍ بمعنى الفعل.

الطالب:...

الشيخ: "اجتهادُك" هذا اسمٌ صريح خالص؛ لأنه مصدر، ولو أردت أن تحله بالفعل لكنت تقول ماذا؟ "أن تجتهد"، فإذا قلت: "أن تجتهد" اعطف عليه مضارعًا، ستعطف المضارع بالرفع ولا بالنصب؟ ستعطفه بالنصب، وأن (أنْ تجتهد وأنْ تنجح) لكي يصح الكلام، أما إذا قلت: "المجتهدُ" حله بمضارع (الذي يجتهد)ما في أن، وهكذا.

بقيَ بيتٌ وهو البيت الأخير، وهو قوله:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

هذا سنتركه إن شاء الله إلى أول الدرس القادم.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحاب أجمعين.



الدرس الخامس عشر بعد المائة

الجزء الأول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذه الليلة الطيبة، ليلة الاثنين، الحادي والعشرين من شهر المحرم، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقدُ بحمد الله وتوفيقه الدرس الخامس عشر بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

كنا قد تكلمنا في الدرسين الماضيين على باب إعراب الفعل، وعرفنا أنه يريد بالفعل الفعل المضارع، وتكلم في هذا الباب على رفع الفعل المضارع ونصبه، وعقده كما عرفنا في تسعة عشر بيتًا، شرحنا منها ثمانية عشر بيتًا، وبقيَ البيت الأخير.

وفيه يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

فبعد أن ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المواضع التي ينتصبُ فيها الفعل المضارع بـ أن مُضمرةً وجوبًا وجوازًا، ذكر هنا أنه لا يُنصب بـ أن مضمرة في غير هذه المواضع، وعرفنا أنها عشرة، إلا في شواهد قليلة، فيُحكمُ عليها بالشذوذ ولا يُقاسُ عليها.

ومِن هذه الشواهد قول بعض العرب: (مرهُ يحفرها) أي: مُره أن يحفرها، ومِن ذلك قول آخر: (خذ اللص قبل يأخذك) يعني قبل أن يأخذك، والمشهور في هذه العبارة قول العرب: قبل أن يأخذك، لكن سُمع عن بعضهم أنه قال: قبل أن يأخذك، ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَــمْ أَرَى مِثْلَهَــا خُباسَــةَ وَاجِــدٍ وَنَهْنَهْـتُ نَفْسِـي بَعْدَ مَا كِـدتُّ أَفْعَلَـه

قالوا: أراد بعد ما كدت أن أفعله.

ومن ذلك قراءة عيسى بن عُمر: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُۥ﴾ [الأنبياء:١٨] بالنصب، وهي قراءةٌ شاذة، أما قراءة الجمهور السبعة والعشرة: ﴿فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٨] بالرفع على القياس.

قالوا: ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدَ﴾ [الزمر:٦٤] وهي قراءةٌ شاذة، وأحسن ما يكون فيه ذلك، أي حذفُ "أن" ونصبُ الفعل المضارع بعدها إذا تكررت في الكلام، إذا جاء مثلها في الكلام.

ومن ذلك قول طرفة بن العبد البكري في مُعلَّقته:

أَلَا أَيُّهَـا هَـذَا الزَّاجِـرِ أَحْضُـرَ الْوَغَـاء وَأَنْ أَشْـهَدَ اللَّـذاتِ هَـل أَنْـتَ مُخْلِـدِ

فقوله: (ألا أيها هذا الزاجر أحضر) أي: أن أحضُر، وحسَّن ذلك أنه قال بعد ذلك: (وأن أشهد اللذات).

ومن ذلك قول بعض العرب في المثل المشهور: (تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن

تراه) يريد أن تسمع؛ لأن التقدير سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه.

وبعد فإن في حذف أن ونصب الفعل المضارع بعدها قولان:

هل يجوز أن نحذف أن وننصب الفعل المضارع بعدها في غير المواضع العشرة؟

قولان:

الأول: ما اختاره ابن مالك هنا، وهو قول الجمهور، جمهور البصريين وجمهور النحويين، الذين يرون أنه لا يجوز حذف أن ونصب الفعل المضارع بها في غير المواضع العشرة، إلا شذوذًا، كما سُمع في هذا شواهد ولا يقاس عليه.

والقول الثاني: قول جمهور الكوفيين بجواز حذفها ونصب المضارع بعدها مُطلقًا؛ استشهادًا بالشواهد السابقة على قاعدتهم في القياس على القليل، وإن خالف القياس.

وهذه المسألة عندما نحذف "أن" وننصب الفعل المضارع بعدها، هناك مسألة أخرى شبيهةٌ بها، وهي أن نحذف "أن" ونرفع الفعل المضارع بعدها، فهذا أكثرُ في اللغة، الموضع لأن، لكن تُحذفُ "أن" ثم يُرفع المضارع بعدها، فهذا أكثرُ في اللغة، ومع ذلك فيه قولان:

الأول: أنه جائزٌ قليل، وهذا ظاهر كلام ابن مالك هنا، إذا قيد الشذوذ بحذف أن ونصب المضارع بعدها، وهذا هو الأكثر عند حذف "أن"، الأكثر في كلام العرب عندما تُحذف "أن" أن يُرفع المضارع بعدها، وعلى ذلك خرجوا قوله تعالى، قالوا: التقدير المشهور في الآية: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ﴾ [الروم:٢٤]

ثم حُذفت "أن" وارتفع المضارع بعدها، ويتخرج على ذلك أيضًا قراءة

الجمهور: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [الزمر:٦٤] أي: تأمروني أن أعبدَ.

ومن ذلك قراءةُ نافع: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى:٥١].

تقدير: أنْ يُرسل، فحذف أن، وارتفع المضارع بعدها.

وهذا هو الأشهر روايةً في قول طرفة السابق:

أَلَا أَيُّهَا هَذَا الزَّاجِرِ أَحْضُرَ الْوَغَاء

والنصب روايةٍ أخرى أقل شهرة، وكذلك هو المشهور في المثل المشهور: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) فهذا القول الأول، أن حذف أن وارتفاع المضارع بعدها جائز ولكنه قليل في اللغة.

والقول الثاني في المسألة: أنه كحذف أن ونصب المضارع، يعني شاذ، ولا يجوز القياس عليه.

فهذا ما يتعلق بشرح البيت الأخير، ونعقب عليه ببعض الفوائد.

فمن هذه الفوائد المثل الذي قلناه، أو ذكرناه، (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) له قصةٌ مشهورة، فأول مَن قاله النعمان ابن ماء السماء، قاله عن شقَّة بن ضمرة من بني نهشل، فقد ذُكر له، وأُثنيَ عليه، فعندما رآه قال: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) لأنه احتقر جسمه، فقال شقَّة: (أبيتَ اللعن إنما يعيش المرء بأصغريه قلبه ولسانه) فأُعجب به كثيرًا، وقال: (بل أنت ضمرة بن ضمرة النهشري).

وهذا المثل فيه روايات، أشهرها: (أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، هذا الأكثر، بعدها في الكثرة، (لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، لكن سُمع أيضًا

أنَّ بعضهم قال: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، وهذا احتججنا بها قبل قليل، وأقلُّ ما سمع فيها قول بعضهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، واحتججنا بها، كل ما صح عن العرب احتج به، ولو كان عن قليل منهم، إلا أن النحويين يبينون ذلك قلةً وكثرة، أكثر العرب يقول كذا، وبعضهم يقول كذا، وقليل منهم يقول كذا، وهذا من حرصهم وإنصافهم في نقل هذه اللغة.

فهذه فائدة.

فائدةٌ أخرى أيضًا تتعلق ببيت الشاعر:

بَعْدَ مَا كِدتُّ أَفْعَلَه

هذا البيت يُنسب في المشهور إلى عامر بن جُوين، أو عامر بن الطفيل، أو غيرهما، قال له في امرئ القيس، بعد ما أضافه، ثم همَّ أن يغدر به، وأن يأخذ إبله، ويذهب، لكن ما فعل هذا الهم، فقال هذا البيت، يقول كانت غنيمة عندي، الخباسة هي الغنيمة، كانت غنيمة ولكنني لم أفعل، "نهنهتُ نفسي" يعني رددها وكففتها بمشقة، "بعد ما كدت أفعله".

الشاهد عند هؤلاء: أنَّ أنْ محذوفة، والمضارع بعدها منصوبٌ بها، أي بعد ما كدت أن أفعله، وردَّ الجمهور هذا، بأن قالوا: إنَّ أنْ في خبر كاد قليلٌ أو ضعيف؟ وقد شرحنا ذلك في باب أفعال المقاربة، فإنَّ الأفصح أو الأكثر فيها، لا تقترن بـ أن، ألا تقترن بأن، وهذا الوارد في القرآن العظيم، وفي أكثر كلام العرب، فحمله على هذا القليل أو الضعيف لا وجه له.

قال الجمهور: وإنما تخريج البيت أن الشاعر أراد أن يقول بعدما كدت أفعلها، يعني الفعلة، ثم حذف الألف، ونقل حركة الهاء وهي الفتح إلى ما قبلها، وسكَّن الهاء، فقال: "بعد ما كدتُّ أفعَله"، قالوا: وهذه لُغيَّة معروفة عند بعض القبائل،

وخاصةً في شمال الجزيرة، كطيئٍ وغيرها، يقولون في المؤنث نحو ذلك، وهذه اللُّغية لها بقايا الآن في لهجات بعض الناس، إذ يقولون مثلًا: "هندٌ أنا أُكرمه"، و"مررتُ به"، ونحو ذلك.

ونقل بعض اللغويين عن رجلٍ من طيءٍ أنه قال: "بالفضلِ ذو فضَّلكم الله بِه، والكرامة لا تُفضلكم الله بَه"، يريد فضلكم الله بها، ثم فعل ذلك، فقال: بَه.

وعلى ذلك يخرجُ البيت من هذه المسألة، ويدخل في مسألة أخرى.

لكن يبقى للمسألة شواهد أخرى، ولكنها قليلة.

وهذه المسألة وهي حذفُ أن قبل الفعل المضارع لها استعمالٌ كثير، وخاصةً في كلام الناس اليوم، فيدخلُ في ذلك، نحو قولهم: "أريدُ أسافر"، و"لا بد تذهب"، و"أقصدُ تأتي معي" ولا شك تقدرُ على ذلك، و"أتمنى تفوز"، و"منعته يغيب"، و"أرغمته يكتب"، و"أمرته يصاحبك"، وكثيرٌ من كلام الناس على ذلك، فنقول: الأفضل حينئذٍ أن يرفع أم ينصب المضارع؟ أن يرفعه؛ لأن حذف أن ورفع المضارع هذا جائزٌ عند الجمهور، ولكنه قليل، لكنه يبقى في حيز الجواز.

أمَّا نصب المضارع بعد حذف "أن" فالجمهور يمنعونه، إلا فيما سُمع، ولا يقيسون عليه، وأما الكوفيون فيجيزونه، أو جمهور الكوفيون يجيزونه.

فهذا ما يتعلق بهذا الباب، بابُ إعراب الفعل، وعرفنا أنه يريد رفعه ونصبه.

ويبقى في إعراب الفعل المضارع بعد رفعه ونصبه جزمه، فعقد بابًا خاصّا مستقلًا بعد ذلك لجزم المضارع، وسماه

باب عوامل الجزم

ابن مالك جعله بابًا، وكان الأفضل أن يجعله فصلًا؛ لأنه تابعٌ لما قبله، إلا أن هذه عادته يسي الفصول أبوابًا، إلا فيما ندر يقول "فصل"، فاصطلاح له، ولا

مشاحة في الاصطلاح.

وعقد هذا الباب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربعة عشر بيتًا، يقول في أولها:

٦٩٥. بِـلَا وَلَام طَالِبًـا ضَـعْ جَزْمَـا ... فِـي الْفِعْـلِ هكَـذَا بِلَـمْ وَلَمَّـا

٦٩٦. وَاجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَـنْ وَمَـا وَمَهْمَـا ... أَيِ مَتَـى أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْ مَـا

٦٩٧. وَحَيْثُمَـا أَنَّـى وَحَـرْفٌ إِذْ مَـا ... كَـإِنْ وَبَـاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـمَا

هذه ثلاثةُ أبيات ذكر فيها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوازم المضارع، وهي تقسَّم قسمين:

- القسم الأول: ما يجزم مضارعًا واحدًا، وهي أربعةُ أحرف.
- القسم الثاني: ما يجزم مضارعين، وهي أدوات الشرط الجازمة، وهي ثنتي عشر أداة، وهي: (إن، وإذما، ومَن، وما، ومهما، ومتى، وأيَّان، وأين، وحيثما، وأنَّى وأيُّن)، هذه إحدى عشرة، يُضاف إليها "كيفما" فتصبح ثنتي عشرة أداة.

نحتاج إلى أن نتكلم عن كل أداة من هذه الأدوات الجازمة، ونبدأُ بما يجزم مضارعًا واحدًا.

الجازم الأول مما يجزم مضارعًا واحدًا: لامُ الطلب، اللام التي يُطلبُ بها شيء، فإن كان الطلب من أعلى لأدنى سُميت لام الأمر، كطلب من الرب للعبد، أو من النبي لأتباعه، أو من الرئيس للمرؤوس، أو من الأب للولد، أو من القوي للضعيف، ونحو ذلك، كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧].

اللام: لام أمر، وينفق: مضارع مجزوم بها.

وإن كان الطلب من أدنى لأعلى سُميت لام الدعاء، كعكس ما ذُكر من قبل نحو: قول أهل النار لمالك: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧].

وإن كانت من موازٍ لموازٍ سُميت لام التماس، كقولك: (ليعطني زيدٌ قلمًا) لام التماس، وزيدٌ هذا زميلك، وهذا كله من مراعاة المعنى والأدب، وإلا فهي تسمى هنا عند أغلب النحويين: لام الأمر، إما تغليبًا؛ لأنه الأكثر، أو أنَّ الأمر قد يكون حقيقةً ومجازًا.

على كل حال هو اصطلاحٌ للنحويين يسمون كل ذلك بلام الأمر، وأما حركة لام الأمر فهي الكسر، إلا إنْ دخلت عليها الواو أو الفاء، فالأكثر حينئذٍ فيها السكون، أو دخلت عليها (ثم) فالأكثر حينئذٍ الكسر والسكون جائز، كقوله تعالى: ﴿لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النور:٥٨].

مكسور، لم يُسبق بواو أو فاء أو ثم، وفي قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة:١٨٦].

ساكن، هذا باتفاق القراء، وفي قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة:٨٢].

أيضًا ساكنة.

وقال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج:١٥].

وهكذا.

فهذا هو الجازم الأول.

وأما الجازم الثاني مما يجزم مضارعًا واحدًا فهو (لا الطلب) التي يُطلبُ بها ترك الفعل، وهي لا الناهية، فإن كان النهي من أعلى لأدنى سُميت لا النهي، أو لا الناهية، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان:١٣]، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾ [طه:٨١].

وإن كان من أدنى لأعلى سميت لا الدعاء، أو لا الدعائية، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة:٢٨٦].

وإن كانت موازٍ لموازٍ سُميت لا الالتماس، أو لا الالتماسية، نحو: (لا تتأخر يا زميلي عن الدرس).

وقوله تعالى: ﴿تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا﴾ [طه:٩٤].

قاله هارون لأخيه موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا﴾ [طه:٩٤]، هل لا هُنا دعاء أم التماس؟ أم تحتمل؟

إن أخذنا بالإجمال، التماس؛ لأن بينهما شيء من الموازنة، وإن أخذنا بالتدقيق والتحقيق، وقلنا إن موسى أفضل، وهارون إنما أُعطيَ النبوة بدعاء موسى، وهارون نبي، وموسى رسول، ففيه أفضلية، ويجب على هارون أن يطيعه، فيكون حينئذٍ هذا من هارون دعاء.

الشاهد: أنَّ هذا يحتمل؛ لأنك قد تجد مَن يقول إنه التماس، وقد تجد مَن يقول إنه دعاء، وإلا فهي تسمى عند أغلب النحويين لا النهي أو لا الناهية، إما تغليبًا، أو لأن النهي يكون حقيقةً ومجازًا، وقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت:

بِلَا وَلَامٍ طَالِبًا

ما إعرابُ طالبًا؟

حال. أي اجزم المضارع بهما حالة كونك طالبًا بهما، "لا إذا كنت طالبًا بها"، طالبًا بها الفعل، و"لا إذا كانت طالبًا بها"، أي طالبًا بها الترك، فلهذا سماهما كلتيهما بالطلب.

الجازم الثالث والرابع مما يجزم مضارعًا واحدًا: لم ولمَّا، نحو: (لم أذهب)،

و(لمَّا أذهب).

قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤].

يتفقان في أمور، ويختلفان في أمور، يتفقان في ماذا؟

في الجزم، ويتفقان في النفي، ويتفقان في القلب، قلب زمان المضارع إلى المُضيّ، ويتفقان في الحرفية، يعني إذا أردت أن تبحث ستجد أشياء، ويتفقان في الاختصاص بالمضارع، ويتفقان بدخول همزة الاستفهام عليهما، نحو: (ألم تذهب) ألمَّا تذهب، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١].

وقال الشاعر:

فَقُلْتُ ألمَّا أصحُو والشَّيبُ وَازِعُ

فهذه من الأمور التي يتفقان فيها، والذي يهمنا الافتراق، ويفترقان في أمور:

الأمر الأول: أنَّ "لم" للنفي المُطلق، و"لمَّا" لنفي المُتصل، لمَّا لمُطلق النفي، أما "لم" لمُطلق النفي، أما "لمَّا" فهو للنفي المتصل إلى زمن المتكلم، عندما تنفي بـ لمَّا معنى ذلك أن هذا المنفي يبقى فيه النفي إلى زمن التكلم، فلهذا يجوزُ أن تقول: (لم أذهب الأمس، وذهبتُ الآن، أو وذهبتُ قبل قليل).

ويجوزُ أن تقول: (محمدٌ لم يجلس ثم جلس)، إذًا فهذا النفي انقطع أم لم ينقطع؟ انقطع، نفيٌ مطلق، ما معنى مطلق؟ يعني قد ينقطع وقد يتصل إلى زمن التكلم، هو نفي مطلق.

الطالب:...

الشيخ: نعم، مطلق، فلهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ

لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [الإنسان:١].

معنى الآية: ثمَّ صار شيئًا مذكورًا، فلهذا نفى بـ لم، لم يكن شيئًا مذكورًا ثم صار شيئًا مذكورًا بعد ما خلق الله آدم إلى آخره، وكل ذلك لا يجوز في لمَّا، لا يجوز أن تقطع نفي لمَّا، لا تقل: "محمدٌ لما يجلس ثم جلس"، ما ينقطع نفيها، نفيها متصل إلى زمن التكلم.

الأمر الثاني مما يفرقان فيه (لم ولما) أن لم للنفي المطلق، كما قلنا، ولمَّا لنفي المتوقع القريب، فإذا قلت: (لم أصل) نفيت وصولك، نفيًا مُطلقًا، قد تكون بعيدًا، قد تكون قريبًا، كلامك ليس فيه دليل على ذلك، فقط فيه أنك لم تصل، لكن إذا قلت: (لمَّا أصل) نفيت الوصول، ودللت على أنَّ الوصول قريب، الوصول لم ينقطع، لكنه قريب.

فلهذا تجد عندما تنظر في بلاغة القُرآن تجد أنَّه يأتي بـ (لمَّا) في الأمور التي فيها قُرب، إمَّا قُرب حقيقي، أو قُرب مجازي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات:١٤].

يعني هذا فيه كبشارة لهم، أو هذا الذي ينبغي أن يدخل الإيمان بسرعة في قلوبكم، أو بشارة لهم بذلك، وقال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨].

وهذا في سياق التهديد والوعيد، يعني ماذا يقولون عذاب، لكنَّ ذلك سيكون قريبًا؛ لأنَّ يوم القيامة قريبٌ على كل حال، فلذلك لا يجوز أن تقول: (لمَّا يجتمع الضدان)؛ لأنَّ ذلك يُشعر أنَّ اجتماعهما قريب، ليس مُحتمل، وهذا غير صحيح، إنما تقول (لم)، (لم يجتمع الضدان).

الأمر الثالث مما يفرقان فيه: أن مجزوم لمَّا يجوز حذفته باطراد لدليل، يعني المضارع الذي بعد لما يجوز أن يحذف باطراد لدليل، بخلاف لم، فلا يجوز أن

يحذف المضارع بعده ولو وجد دليل، فلهذا يجوز أن تقول: (قاربتُ المدينة ولما)، يعني ولما أدخلها، أو نحو ذلك.

تقول: "حاولت اقناعه ولما"، يعني ولما يقتنع، بخلاف لم.

الأمر الرابع مما يفرقان فيه (لم ولما) أنَّ لم تصاحبُ الشرط، يعني تأتي مع أدوات الشرط دون (لمَّا) كقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧].

﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الحجرات:١١].

ولا يجوزُ هذا في (لمَّا).

فهذا أهم ما يجتمعان فيه، وما يفترقان فيه، فهذه الأدوات الأربع التي تجزم فعلًا مضارعًا واحدًا، وكلها حروف.

أما الأدوات التي تجزم فعلين مضارعين وهي أدوات الشرط الجازمة، وقلنا إنَّها ثنتي عشر أداة، فالجازم الأول من أدوات الشرط الجازمة هي (إِن) بكسر الهمزة، وسُكون النون، وهي أُمُّ أدوات الشرط، متى تقول أم الباب؟ مع الأكثر، أكثر الأدوات استعمالًا هي الأم، وهي حرفٌ باتفاق، إنْ حرفٌ باتفاق النحويين، تقول: إن تأت أُكرمك، ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٤].

﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال:٣٨].

وهكذا.

ما معناها؟ دلالتها؟ وظيفتها؟ فائدتها؟

هي موضوعةٌ لمجرد تعليق جوابها على شرطها، دُون دلالةٍ على شيءٍ آخر، لا

دلالة على زمان، أو مكان، أو عاقل، أو غير عاقل، أو غير ذلك، هي فقط لمجرد تعليق جوابها على شرطها، دون دلالةٍ على شيءٍ آخر، خلاف الأدوات الأخرى التي ستأتي.

وأما إعرابها فإنها تُعرب إعراب الحروف؛ لأنها حرف.

إذًا ماذا يقال في إعرابها؟

إن: حرف شرطٍ يجزم فعلين، لا محل لها من الإعراب، مبنيةٌ على السكون، كبقية الحروف.

والجازمُ الثاني من أدوات الشرط الجازمة: "إذ ما"، وهي مثلُ إنْ في المعنى والاستعمال.

تقول: (إذ ما تأتي أكرمك) كما تقول: "إن تأت أكرمك"، قال الشاعر:

وإنَّك إذ مَا تأتي ما أنتَ آمِّرٌ بِه تُلفي مَن إياه تأمرُ آتيَا

الجواب: تُلفي، قلنا هي في المعنى والإعراب كـ(إن) إذًا ما معناها؟

مجردُ تعليق جوابها على شرطها دُون دلالةٍ على شيءٍ آخر، وإعرابها كإعراب الحروف، نقول: حرف شرط لا محل له من الإعراب مبنيٌّ على السكون، واختلف النحويون في نوع (إذ ما) على قولين:

القول الأول: أنَّها اسمُ شرط، لا حرف، "إذْ ما" في القول الأول أنها اسم شرطٍ لا حرف، لمَا؟ قالوا: لأنها في الأصل إذْ الظرفية، دخلت عليها ما الزائدة، وهذا صحيح، متفق عليه، أصلها إذ الظرفية، دخلت عليها ما الزائدة، و"إذ" كما نعرف اسم؛ لأنها ظرفٌ لما مضى من الزمان.

قالوا: إنَّ الاسمية تبقى فيها ولا دليل على انتفاء الاسمية عنها، هذا قول المُبرِّد

وابن السَّراج والفارسي، وهذا القول له حظٌ من القوة، وعندهم يكونُ معناها حينئذٍ مجرد تعليق الجواب على الشرط؟ أم يكون معناها معنى متى؟

يكون معناها معنى متى؛ لأنَّ إذ ظرف، ظرف زمان، إذًا تكون مثل متى كما سيأتي؛ لأن متى هي الدالة على الظرفية المكانية، فيكون معنى "إذ ما تأتي أكرمك" متى تأتي أُكرمك، ويكون إعرابها كإعرابِ (متى)، كإعراب الظروف، ظروف الزمان، إلا أنها مبنية، إذًا ظرف زمان مبني، نقول: ظرف زمان في محل نصب، مبنيٌ على السكون.

والقول الثاني في "إذ ما": أنها حرف شرطٍ لا اسم، ودخولُ "ما" الزائدة عليها غيَّر حقيقتها، وقلبها من اسمٍ إلى حرف، لمَا؟ قالوا: لأنَّ "ما" غيرت حقيقة "إذ"، فجعلتها للزمان المستقبل، وإذ كما نعرف في الزمان الماضي، وإذا كانت في الشرط فكل الشرط لا يكونُ إلا في المستقبل، فلهذا انتفت عنها الاسمية، هذا قول سيبويه وابن مالك والجمهور.

الطالب:...

الشيخ: نعم، أنها حرف، ولذلك قال ابن مالك:

وَحَـــرْفٌ إِذْ مَـــا كَـــإِنْ وَبَـــاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـــمَا

فعندهم يكون معناها معنى "إن"، أي مجرد تعليق جوابها على شرطها دون دلالةٍ على زمان، وإعرابها كإعراب الحروف لا محل لها من الإعراب.

والجازم الثالث من أدوات الشرط الجازمة هو "مَن"، و "مَن" اسم شرط باتفاق، معناها تدل على ماذا؟ هي تدل على تعليق جوابها على شرطها مع الدلالة على العاقل، يعني هي في الأصل موضوعة للدلالة على العاقل، ثم تضمنت الشرط، ثم ضُمنت الشرط، نحو: "مَن تُكرم أُكرم"، لا تقول ذلك إلا إذا كان

المُكرم عاقلًا.

قال تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣].

فمعاناه الدلالة على العاقل، فلا تُستعمل مع غير العاقل، لا يقال: "مَن تكتب به أكتب به"، تعني القلم، وإعرابه إعرابُ الأسماء؛ لأنه اسم، وينحصرُ إعرابه فيما يلي، إنْ سُبق بحرف جرٍ أو مضاف فهو في محل جر، نحو: (عمَّن تسأل أسأل)، و(كتابَ مَن تأخذ آخذ).

وإن كان فعلُ شرطها لازمًا، أو ناقصًا، أو متعديًّا استوفى مفعوله، وهي مبتدأ، إن كان فعلُ شرطها لازمًا، أو ناقصًا، كان وأخواتها، أو متعديًا استوفى مفعوله، فهي مبتدأ، نحو: (مَن يذهب اذهب معه)، (مَن يكن واقفًا أُكرمه)، (مَن تكرمه أُكرمه).

(مَن) مبتدأ في محل رفع مبني على السكون، هذا مبتدأ، أين خبره؟

خبره جملةُ فعل الشرط، إذًا يذهب: فعلُ مضارعٌ مجزوم بـ مَن وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر تقديره هو يعود إلى مَن، والجملة مِن الفعل والفاعل خبرُ "مَن" في محل رفع.

وقيل: خبرُ "مَن" جملةُ جواب الشرط، وقيل: الخبر "هما"، وأصح هذه الأقوال أن الخبر جملةُ فعل الشرط، وأما جوابُ الشرط فهي تبعٌ لجملة فعل الشرط، كـ تتبع الجواب لشرطه، تتبع المضاف إليه المضاف ونحو ذلك.

ما بقيَ إذا كان فعل شرطها متعديًّا لم يستوفي مفعوله، فهي مفعوله، مازلنا نتكلم على إعراب "مَن"، إذا كان فعل شرطها متعديًا لا يستوفي مفعوله، فهي مفعوله، نحو "مَن تُكرم أُكرم"، (مَن تُكرم)، تُكرم: فعل مضارع، والفاعل أنت، أين مفعوله؟ من المقدم وجوبًا؛ لأنه اسم شرط، واسم الشرط له الصدارة.

الشرط الرابع والخامس من أدوات الشرط الجازمة: "ما ومهما"، وتلحظون

أننا جعلناهما معًا، فهما اسما شرط، يدلان على تعليق جوابهما على شرطهما، مع الدلالة على غير العاقل، تدلان على الشرطية وعلى غير العاقل، نحو: "ما تفعل أفعل"، "ومهما تفعل أفعل".

انظر مثال واحد ليبين لك أن مهما معناها ما.

قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧]، وتقول: (مهما تفعلوا من خيرٍ يعلمه الله).

وقال: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف:١٣٢].

ومِن ذلك قول امرئ القيس في مُعلَّقته:

أغـرَّكِ منِّـي أنَ حُبـكِ قـاتِلي وأنَّـكِ مَهمَـا تـأمُري القلـبَ يَفعلـي

ومِن ذلك قولُ زُهير في مُعلَّقته:

وَمهمَـا يَكُـن عَنـد امـرِئٍ مِـن خَليقـةٍ وَإن خَالَها تَخفى عَلَى النَّاس تُعلَمِي

فمعناهما الدلالة على غير العاقل، مع تعليق الجواب على الشرط، فلا يُستعملان مع العاقل، لا يُقال: (ما تُكرم أُكرم)، أو (مهما تُكرم أُكرم) تعني العاقل.

وإعرابهما مثلُ إعرابِ "مَن"؛ لأنهما اسمان يدلان على غير عاقل، فينحصر إعرابهما فيما ينحصرُ فيه إعرابُ "مَن"، إذًا ينحصر إعرابهما فيما يأتي، إن سُبقا بحرف جر أو مضاف فهما في محل جر، نحو "عما تسأل أسأل"، أو "غلاف ما تصنعه أصنعه"، هذه مع "ما".

أمَّا "مهما" فلا أعرفُ أنَّ حرف الجر أو المضاف يتقدَّمانها، ما يُقال "عما مهما تسأل أسأل" مثلًا.

وإن كان فعلُ شرطها لازمًا، أو ناقصًا، أو متعديًا لم يستوفي مفعوله، فهما مبتدأ، نحو: (ما يذهب مِن الطيور يعُد)، أو (مهما تذهب الطيور تعُد)، وتقول: (ما يكن واقعًا أصده) أو (مهما يكن واقعًا أصده)، وتقول: (ما تصنعه أبعه) أو "مهما تصنعه أبعه".

وإن كان فعل شرطهما متعديًا لم يستوفي مفعوله فهما مفعولاه، نحو: "ما تصنع أبعه"، و"مهما تصنع أبعه".

أمَّا "ما" فكونها اسمًا باتفاق، وأمَّا "مهما" ففي اسميتها خلاف، الجمهور يرْون أنَّها اسم، استدلوا على ذلك بأدلة أقواها عودُ الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف:١٣٢]، الضمير في "بها" يعود إلى الآية، والضمير في "به" ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف:١٣٢] يعودُ إلى (مهما)، كما لو قلت: (ما تأتنا به فلن نُصدقه) فالهاء يعود إلى ما، يعني هذا الشيء الذي تأتنا به.

وقال بعض النحويين إنها حرف شرط وليست باسم، وقولهم ضعيف.

والجازمان السادس والسابع من أدوات الشرط الجازمة: متى وأيان، أيضًا تلحظون أننا جمعنا جازمين السادس والسابع من أدوات الشرط، "متى وأيان"، وهما اسما شرط، ويدلان على تعليق جوابهما مع شرطهما مع الدلالة على الزمان، فهما بمعنىً واحد.

تقول: (متى تسافر أسافر)، أو (أيان تسافر أسافر) بمعنىً واحد.

قال الشاعر:

أَنَـــا ابــنُ جلَـــى وطـــلَّاع الثَّنَايَـــا ... متـــى أضـــع العِمَامَـــةَ تَعرفُـــوني

(متى) هذا اسم شرط، وفي الأصل ظرف زمان، لكن تضمن الشرط هنا،

فلهذا تعرف كل ذلك، تعرف أنه ظرف زمان، لدلالته على الزمان، وتعرف أنه اسم شرط لتضمنه الشرط، فلهذا إذا أردت أن تُعربه لا بد أن تأخذ كل ذلك في الحسبان كما سيأتي في إعرابه.

أضعِ: فعل الشرط، وتعرفوني: جواب الشرط، وقال الشاعر:

متى تأته تعشُ إلى ضوء نارِهِ   تَجِد خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

أين فعل الشرط وجوابه؟

(متى تأته تعشُ إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير موقد) فعلُ الشرط "متى تأته"، وجوابُ الشرط "تجد"، أما تعشُ (متى تأته تعشُ إلى ضوء ناره) حال، حالة كونك تعشُ، وليست جواب الشرط.

وقال الآخر:

أيّان نُؤمنك تُؤمن غيرنا   وإذا لم تُدرك الأمنَ لم تزل حذرًا

وإعرابهما كإعراب الأسماء، فهما اسما زمان، يدلان على زمان الفعل، اسم زمان وقع في الجملة بحيث يدل على زمن الفعل، ماذا يكون إعرابه؟

ظرف زمان، هذا ظرف الزمان كل اسم زمان دل على زمان الفعل، فهما ظرف زمان في محل نصب فإعرابهما ظرفُ زمان في محل نصب مبنيٌ على السكون أو الفتح.

السكون "متى"، والفتح "أيَّان".

وإن أردتَّ تكميل الإعراب، فلا بأس، أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة، لك أن تقول: اسم شرط، أو تضمن الشرط أو نحو ذلك، ما في إشكال، ظرف زمان تضمن الشرط أو يدل على الشرط، لا بأس بذلك.

والجازمان الثامن والتاسع من أدوات الشرط الجازمة هما: "أين وحيثما"، وهما اسما شرط، يدلان على تعليق جوابهما على شرطهما مع الدلالة على المكان، فمعناهما واحد، تقول: "أين تسكن أسكن"، و"حيثما تسكن أسكن".

قال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء:٧٨].

وتقول: "حيثُما تكونُوا يُدرككم الموت".

وقال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة:١٤٤].

وقال الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمِ يُقَدِّرِ لَكَ ... اللهُ نَجاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

وإعرابهما كإعراب ظرف المكان المبني، نقول في إعرابهما ظرف مكان في محل نصب مبنيٌ على الفتح (أين)، أو على السكون (حيثما).

وإن قلت ظرف مكان تضمن الشرط فهذا أكمل في الإعراب.

والجازم العاشر من أدوات الشرط الجازمة: "أنَّ".

وهي اسم شرط تدل على تعليق جوابها على شرطها مع الدلالة على الزمان أو المكان، يعني تأتي بمعنى "أين"، وتأتي بمعنى "متى".

تقول: (أنى تأتي أكرمك)، (أنى تسكن أسكن)، فقولك: (أنى تأتي أكرمك) بمعنى متى تأتي أكرمك، وقولك: (أنى تسكن أسكن) بمعنى أين تسكن أسكن.

قال الشاعر:

خَلِيلَيَّ أَنَّي تأتِيانِي تأتِيَا أخًا ... غَيرَ مَا يُرضِيكمَا لا يُحاوِلُ

قلنا بمعنى ماذا؟ بمعنى متى، متى تأتياني تأتيا أخًا، إعراب أنَّ: ظرف، إن كانت بمعنى "متى" فظرف زمان، وإن كانت بمعنى "أين" فظرف مكان في محل نصب مبنيةٌ على السكون.

والجازم الحادي عشر من أدوات الشرط الجازمة: "كيفما".

ولعلكم لاحظتم أن ابن مالك لم يذكرها، وقلنا إنه ذكر إحدى عشر أداة، ونحن زدنا كيفما؛ لأن النحويين مختلفون في عدها، في أدوات الشرط، فالجمهور لا يعدونها من أدوات الشرط، وعدها كثير من المحققين من أدوات الشرط، وهي اسم شرط، تدل على تعليق جوابها على شرطها مع الدلالة على الحال.

نحو: (كيفما تأتي أكرمك) يعني على أي حالةٍ تأتي أكرمك، وإعرابها كإعراب الحال، فنقول في إعرابها: حال في محل نصب مبنيةٌ على السكون.

والجازم الثاني عشر من أدوات الشرط الجازمة: "أيُّ"، وهي الأخيرة، وهي اسم شرط تدل على تعليق جوابها على شرطها مع الدلالة على ما تُضافُ إليه.

ويأتي أنها تُضاف إلى زمان، ومكان، وعاقل، وغير عاقل، تدل على ما يدل عليه المضاف إليه، تضاف إلى مضاف إليه، المضاف إليه قد يدل على زمان أو مكان أو عاقل أو غير عاقل، فنحو: (أي رجلٍ تُكرم أُكرم) تدل على العاقل؛ لأن المضاف إليه عاقل.

وإذا قلت: (أي حمارٍ تركب أركب) تدل على غير العاقل، وإذا قلت: (أي يومٍ تأتِ فيه أكرمك) تدل على الزمان، وإذا قلت "أي مكانٍ تجلس أجلس" فيه تدل على المكان، وهكذا.

أيُّ من أدوات الشرط، تختص من بين أسماء الشرط بأنها معربة، وبقية أدوات الشرط مبنية، وسبق ذلك في باب المعرب والمبني بالتفصيل، وسبب إعرابها كما ذكرنا هناك لماذا أُعربت أيٌّ دون أخواتها؟

لأنها الوحيدة التي تضاف إلى ما بعدها، أسماء الشرط لا تضاف، وهي تضاف، والإضافة من خصائص الأسماء، فقوي فيها جانب الاسمية، فعادت بذلك إلى أصل الأسماء وهي الإعراب.

وتُعرب بحسب معنى المضاف إليه، إن دلت على زمان وتُعرب كـ"متى"، وإن دلت على مكان فتُعرب "كأين"، وإن دلت على عاقل فتُعرب "كمَن"، تأتي مبتدأ، وتأتي مفعول به، وتأتي في محل جر، وإن دلت على غير عاقل فتُعرب كـ ما وهكذا.

إذًا فتُعرب على حسب معنى المضاف إليه، تقول: "أيَّ يومٍ تأتِ فيه أُكرمك"، إعرابها: ظرف زمان، ظرف زمان منصوب أو في محل نصب؟

منصوب؛ لأنها معربة.

وإذا قلت: "أي مكانٍ تجلس أجلس فيه"، ظرف مكانٍ منصوب.

وإذا قلت: (أيَّ ضربٍ تضرب أضرب)، (أيَّ مشيٍ تمشي أمشي) مفعولٌ مُطلق؛ لأنها أضيفت إلى المصدر.

وإذا قلت: (أي رجلٍ تُكرم أُكرم) مفعولٌ به؛ لأنَّ الفعل بعدها متعدٍ لم يستوفي مفعوله.

وإذا قلت: "أي رجلٍ يذهب أذهب معه" مبتدأ.

قال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

أمَّا (ما) فزائدة، و(أيًّا) مفعولٌ به؛ لأنَّ فعل الشرط (تدعو) متعدٍ لم يستوفي مفعوله.

وقال تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص:٢٨].

ما إعراب (إيما)؟

مفعولٌ به.

هذا ما يتعلق بجوازم المضارع التي تجزم فعلين.

نختم بهذه المسألة، وهي دخول (ما) الزائدة على أدوات الشرط، رأيتم في الأمثلة والشواهد السابقة أنَّ (ما) تدخل أحيانًا، وأحيانًا لا تدخل، وأدوات الشرط بالنسبة إلى زيادة ما بعدها على ثلاثة أنواع:

الأول: ما لا يقترن بـ (ما) الذي لا يجوز أن يقترن بـ (ما) وهي: مَن، وما، ومهما، وأنَّ.

أربعةُ أسماء لا تقترن بـ ما.

والنوع الثاني: ما يجبُ اقترانه به، يعني لا يكون من أسماء الشرط إلا إذا اقترن بـ ما الزائدة، وهي: إذ، وحيث، وكيف.

لا تكون شرطًا إلا إذا اتصلت بـ ما الزائدة تكون إذ ما، وحيثما، وكيفما، وقد سبق ذلك في أمثلتها وشواهدها.

النوع الثالث: ما يجوز اقترانه وعدم اقترانه، وذلك في البواقي: أي، إن، ومتى، وأين، وأيَّان، وأي، نحو: "إن تجتهد تنجح"، أو تزيد "ما" فتقول: "إما تجتهد تنجح"، هي "إن" ثم زد "ما" فيحدث إدغام، فتقول: "إما تجتهد تنجح".

قال تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانۢبِذْ إِلَيْهِمْ ﴾ [الأنفال:٥٨].

وتقول: (وإنْ تخف من قومٍ خيانة).

وتقول: (متى يأتِ زيدٌ أُكرمه) أو (متى ما يأتِ زيدٌ أُكرمه)، وتقول: (أين تسكن أسكن)، أو (أينما تسكن أسكن)، وتقول: (أيان تسكن اسكن)، أو (أيانما تسكن أسكن)، وتقول: (أي رجلٍ يذهب أذهب معه)، أو (أيما رجلٍ يذهب أذهب معه).

نقف هنا.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الخامس عشر بعد المائة

الجزء الثاني

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فتوقفنا عند قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٩٨. فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا   يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا

هذا انتهينا منه؟ انتهينا من الكلام على زيادة (ما) على أدوات الشرط، (ما) الداخلة على أدوات الشرط قلنا: زائدة؛ فإذا كانت زائدة فهي حرفٌ زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (@٤٧:١:٠٠) نعرب إعراب الحروف، لا تفيد معنىً جديدًا، وإنما تفيد المعنى العام هو التأكيد عن كلُ زائد معناه التأكيد وجوبًا.

إذا ما دخلت فإن حيثُ ظرف لا يتضمن الشرط، تقول: **"اجلس حيثُ يجلسُ زيد"** ظرف فقط لا يتضمن الشرط، لا يتضمن الشرط إلا إذا زيدت (ما) بعده، تقول: **"حيث ما تحلس أجلس"** إذا أردت أن تُعرب إعرابًا تفصيليًا تقول: **(ما)** حرف زائد، وإن أردت أن تقول: **(حيثما)** كله اسم شرط؛ ماشي مقبول، (ما) نعم ما زائدة على أدوات الشرط؛ إذا شئت التفصيل، نعم تقول: **(حيث)** ظرفٌ تضمن الشرط، و**(ما)** حرفٌ زائد، ولو قلت: **(حيثما)** اسم شرط يعني ظرف؛ فيصحُ

ذلك، نعم.

ثم نقول بعد ذلك: قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أسلوب الشرط لابد له من أداة شرط، وقد ذكرها وعدها من قبل، ومن فعلين:

- **الأول**: يسمى فعل الشرط، ويسمى الشرط؛ لأنه الذي يُشترط لوجود الجواب.

- **والثاني**: يسمى جزاء الشرط، ويسمى جواب الشرط، نحو: **"إن تجتهد تنجح"**.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ"**، يدل على أن فعل الشرط، وجواب الشرط جملتان؛ لأن الفعل لا يستقلُ بنفسه بل لابد له من فاعل، وهو وفاعلهُ جملة؛ إلا أن الجُملة حينئذٍ -أقصد الجُملة الواقعة فعل الشرط أو جواب الشرط- إلا أن الجُملة حينئذٍ إن كان فعلها مُضارعًا وقع الجزم عليه فانجزم لفظًا إن كان مُعربًا، ومحلًا إن كان مبنيًا، نحو: **"إن تجتهد تنجح"**، أو **"إن تجتهد تنجحن"**.

وإن كان ماضيًا: كان فعلُ الشرط أو جواب الشرط فعلًا ماضيًا؛ ففي إعرابه خلاف، كأن تقول: **"إن قام زيد قُمتُ"** وقام: فعلًا ماضيًا وقع فعلا للشرط، و**"قمتُ"** فعلٌ ماضٍ وقع جوابًا للشرط؛ فما إعرابُهُ حينئذٍ؟ والجمهور على أنه في محل جزمٍ.

الجمهور على أنه حينئذٍ في محل جزم، وهذا الموضع الوحيد الذي يكون للفعلُ الماضي فيه محلٌ من الإعراب؛ لأننا قلنا أكثر من مرة في باب المُعرب والمبني: أن الفعل الماضي لا محل له من الإعراب؛ وكذلك الأمر والحروف، أما

الحروف فباتفاق، وأما الأمر فقولُ الجمهور، والكوفيون يرون أن حُكمها الجزم؛ لأن الأمر عندهم مقتطع من المُضارع.

وأما الماضي فهو لا محل له من الإعراب إلا أنهم اختلفوا في هذا الموضع إذا وقع الماضي فعلًا للشرط أو جوابًا للشرط؛ كأن تقول: **"إن قام زيد قام عمر"** فالجمهور على أنه حينئذٍ في محل جزم، يعني الذي وقع في محل الجزم الفعل وليس الجُملة؛ فتقول في إعرابه حينئذٍ: **"إن قام"** تقول:

قام: فعلُ شرط، وهو فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، وفاعلُه زيد، **"إن قام زيد"**، **"إن قام زيد قام عمروٌ"** تقول: **"قام"** جواب الشرط وهو فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، وفاعلهُ **"عمرو"** هذا قول الجمهور.

وقال بعضُ النحويين: إن الإعراب في نحو ذلك إنما يقع على محل الفعل الماضي مع فاعله، يقع على ماذا؟ على محل الفعل الماضي مع فاعله يعني يقعُ على الجملة، يقعُ على الجُملة، والجُملة بلا إشكال يكون لها محلٌ من الإعراب؛ فهذا قولٌ لبعض النحويين، إلا أن الجمهور كما قُلنا على القول الأول لما سيأتي في اقتران جوابُ الشرط ب(الفاء) من أن الذي لا يقعُ فعلًا للشرط يجبُ اقترانهُ (بالفاء) إذا وقع جوابًا؛ سيأتي شرحُ ذلك إن شاء الله.

ولهذا قال الجمهور ما قالوه، وأنت خُذ بأي الرأيين تشاء إلا أن الرأي المشهور في كُتب الإعراب، في كُتب النحو هو قول الجمهور في هذه المسألة.

قلنا: هو وإن عبر بقوله: **"فعلين"** إلا أن الفعل لا يستغني عن الفاعل فهي جُملة؛ إذًا فالواقع في فعل الشرط جُملة، والواقع في جواب الشرط جملة؛ إلا أن الفعل في هذه الجُملة إذا كان مُضارعًا فإنه يقعُ الإعراب عليه: إن كان مُعربًا؛ انجزم لفظُه، وإن كان مبنيًا؛ انجزم محلُه، وإن كان الفعل ماضيًا فذكرنا الخلاف في

المسألة.

وإن كان غير ذلك يعني ليس مُضارعًا ولا ماضيًا وإنما كان جُملة اسمية واقعة في جواب الشرط مثلًا، أو كان فعلًا جامدًا؛ يعني مما يقترنُ ب(الفاء) مما يقترنُ ب(الفاء) فإن الجزم حينئذٍ يقع على ماذا؟ يقعُ على الجُملة، يقعُ على الجملة كُلها، يقول والجملة في محل جزم لعل هذا واضح أو نضربُ عليه أمثلة لأنه مُهم؟ نعم.

- لو قلنا مثلًا: **"إن تجتهد تنجح"**:

إن: حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

تجتهد: فعلُ شرط، وهو فعلٌ مُضارعٌ مجزوم؛ إذًا فجعلت الجزم على المُضارع نفسه؛ لأنه مُضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعلُ مستتر تقديرهُ **"أنت"**.

تنجح: فعلٌ مُضارعٌ مجزوم جعلتهُ مجزومًا لأنه فعل مُضارع توقع الإعراب عليه نفسه، والفاعل **"أنت"**.

- وإن قُلت: **"إن اجتهدت نجحت"**، فعلان ماضيان فالخلاف المذكور وأعربنا عليه.

- إن قلت: **"إن تجتهد فأنت ناجحٌ"**:

الفاء: هذه واقعة في جواب الشرط، حرف جواب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

"أنت ناجحٌ: أنت مُبتدأ في محل رفع.

وناجحٌ: خبر مبتدأ مرفوع، وجُملة **"أنت ناجحٌ"**: جواب الشرط في محلِ

جزم، أو تقول: في محل جزمٍ جواب الشرط، هنا دائمًا أُحب أن تُباشر الإعراب فتقول: جوابُ الشرط، ثم تذكر الحُكم الإعرابي في محل جزم، إذًا فالجزم أوقعناهُ على ماذا؟ على الجُملة، على محل الجُملة.

إذًا فإذا كان الفعلُ مُضارعًا وقع الإعراب عليه، وإذا كان ماضيًا فيه خلاف، وإذا كان سوى ذلك يعني مما يقترن بالفاء؛ فالإعراب واقعٌ على الجملة، على محل الجُملة.

وقولهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **"شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ"** يريد أن يقول: شرطٌ قُدم يتلوهُ الجزاءُ، **الجزاء**: فاعل، يريد أن يقول: إن الشرط يجب أن يتقدم، والجزاء، الجوابُ يجب أن يتأخر.

فإذا قيل مثلًا: **"أنت ظالمٌ إن فعلت كذا"** فقوله: **"أنت ظالم"** ليس جواب الشرط؛ لأنه متقدم، والجوابُ في الشرط لا يتقدم، **"بل أنت ظالم"** جملة أسمية، وجواب الشرط محذوف دلت عليه الجملة الأسمية المتقدمة أي: **"أنت ظالمٌ إن فعلت ذلك فأنت ظالمٌ"** وحُذف جوابُ الشرط لدلالة الجملة الأسمية المتقدمة؛ لأن جواب الشرط لا يتقدم، هذا قول الجمهور، وقال كثير من الكوفيين وبعض النحويين: إن الجواب هو المُتقدم نفسه، وهذا القول ضعيف.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٦٩٩ .وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

يقول: لماذا قلنا إن القول الثاني ضعيف؟ لأدلةٍ ذكروها منها أنه ادعاء، والأصل في الكلام اكتمالُ أركانه، والقياس الذي جاء في أكثر الكلام أن الشرط يبدأ بأداة الشرط ثم فعل الشرط، ثم جواب الشرط.

وقامت الأدلة المُتكاثرة على أن كل معلوم يجوز حذفُهُ إن دل عليه دليل،

فعلى ذلك يجبُ أن تُستكمل أجزاء الجُملة وأجزاء الأسلوب، والذي يوافقُ كل ذلك أنه قال: إن جواب الشرط مجزوم دل عليه المذكور، أما ادعاءُ التقدم فسيقال لك في نحو: **"أنت ظالمٌ إن فعلت كذا"** إن كان جوابُ الشرط فلماذا لم يقترن بالفاء وهو جُملة إسمية مثلًا؟

ستقول: لأنه تقدم فلا تدخُل عليه (الفاء) فهذا يُخالف أن الجواب إذا كان جُملة إسمية دخلتهُ الفاء؛ فتحتاج أن تستثني هناك، فتقول: جملة إسمية إلا إن تقدمت، وهكذا.

- **فالخُلاصة** أن المُرجح هنا قياسي، أن المُرجح هنا قياسي قول الجمهور هو المُتسق مع قياس كلام العرب وأكثر كلام العرب.

قلنا: ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربع صور لفعلي الشرط وجوابه وهي:

- **الأولى: كونهما مُضارعين، نحو: "من يأتي أكرمه"، "من يجتهد ينجح".**

قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾ [الأنفال:١٩].

وقال: ﴿تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة:٢٨٤].

- **والصورة الثانية: كونهما ماضيين:**

- كقولك: **"من قام قمت معه"**.

- وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَىٰ﴾ [الإسراء:٨].

- وقال: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء:٧].

- **والصورة الثالثة: كونهما ماضيًا فمُضارعًا،** الأول ماضٍ والثاني: مُضارع.

- نحو: **"من قام أقوم معه"**.

- قال تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى:٢٠]، ففعل الشرط كان ماضيًا، والجواب: **"نزد"** مضارع

فهذه ثلاث صور كُلها كثيرةٌ وجائزةٌ باتفاق، وهي مُرتبةٌ في الكثرة على ما ذكرناه.

- تبقى الصورة الرابعة وهي: كونهما مُضارعًا فماضيًا.

- نحو: **"من يقم أقم معه"**، وهذه الصورةُ قليلة حتى خصها أكثر النحويين بالضرورة، أي بالضرورة الشعرية **"من يقم أقم معه"** نعم أحسنت: **"من يقم قمت معه"** الأول مُضارع والثاني: ماضٍ، **"من يقم قمت معه"** قلنا هذه صورة قليلة حتى خصها أكثر النحويين بضرورة الشعر، ومما جاء على هذه الصورة القليلة قولهُ تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء:٤]:

أداة الشرط: **"إن"**.

وفعل الشرط: **"نشأ"** **"إن نشأ"**.

وجواب الشرط: **"إن نشأ ننزل"**، ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ [الشعراء:٤]، ففعلُ الشرط مضارع، وجواب الشرط مضارع، ثم عُطف على جواب الشرط: ﴿فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء:٤]، وهو فعلٌ ماضٍ، والمعطوف له حُكم المعطوف عليه، ودل ذلك على جواز: **"إن نشأ ظلت أعناقهم"** هذا وجه

الاستدلال؛ فقد قدمنا هذا الشاهد لأنه من القرآن.

- وجاء في رواية حديثية: **"من يقُم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفر له"**، ف(يقم) مضارع، و(غُفر) ماضٍ، والرواية المشهورة: «**من قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفر له**» ماضيًا؛ هذا لا إشكال فيه، لكن جاء في رواية عند البُخاري بهذه الصيغة.

- والرواية الأخرى أيضًا عند البُخاري أن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قَالَتْ عن أبيها: «**إِنَّ أبا بكرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ**» عندما أمر عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ بأن يقدموه للصلاة عندما أمر عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ بأن يُقدموه للصلاة؛ فقالت: **"متى يقم"**: مُضارع، ثم قالت: **"رق"** ماضٍ.

- وقال الشاعر:

إن يسمعوا سُبةً طاروا بها فرحًا ... وما يسمعوا من صالحٍ دفنوا

فهذا فيه شاهدان.

وقال الشاعر:

إن تصرمونا وصلناكم وإن ... تصلوا ملأتمُ أنفس الأعداء إرهابًا

فهذا أيضًا فيه شاهدان.

-وقال الشاعر:

مَنْ يَكَدْني بسيءٍ كنتَ منهُ ... كالشَّجا بَينَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

-وقال الراجز: **"ما يُلقى في أشداقه تلهم"**

-وقال الشاعر:

وإنّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤلَهُ ... وفَرْجَكَ، نالا مُنتهَى الذّمّ أجمعَا

فهذه بعض الشواهد التي جاءت على هذه الصورة القليلة مما يدل على أن الراجح أن هذه الصورة جائزة، ولكنها قليلة، إذا قلنا جائزة يعني جائزةٌ في الشعر والنثر، ولكنها قليلة وليست على ما قاله أكثر النحويين من أنها خاصةٌ بضرورة الشعر.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٠٠.وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ   وَرَفْعُــهُ بَعْــدَ مُضَــارِعٍ وَهَــنْ

سبق أن أدوات الشرط الجازمة تجزمُ فعلها وجوابها، وهنا استثنى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ صورةً يجوز في الجواب فيها الجزم والرفع إلا أن الجزم أقوى، والرفع حسنٌ قويٌ، وهي الصورة الثالثة متى ما كان فعل الشرط ماضيًا، وجواب الشرط مُضارعًا.

-كقولك: من قام أقم معه، أو من قام أقومُ معه، الجزم أقوى والرفع جائزٌ قوي:

- فالجزم كالآية السابقة: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى:٢٠].

- والرفع كقول زهير ابن أبي سلمى المُزني:

وإن أتــاه خليــل يــوم مســغبة   يقــول لا غائــب مــالي ولا حــرم

فرفع، ولو جزم لكان يقول: **"وإن أتاه خليلٌ يقل"**

ويدخُل في قول ابن مالك في البيت: **"وبعد ماضٍ"** الفعل الماضي كما مثلنا قبل قليل، ويدخُل فيه أيضًا الفعل المُضارع المسبوق ب(لم) لأننا قُلنا: أن (لم)

إذا دخلت على المُضارع فإنها تقلبُ زمانه إلى الماضي؛ فيكون حينئذٍ مثل الفعل الماضي في الحُكم كأن تقول: **"من لم يقم أقم عنه"** أو **"من لم يقم أقوم عنه"** كلاهُما جائز.

وأما رفعُ جواب الشرط في غير هذه الصورة يعني الصورة الأولى والثانية والرابعة:

-**الصورة الأولى**: ظاهرة.

-**والثانية**: محلية.

-**والثالثة**: محلية، فهو ضعيفٌ واهٍ، ومن ذلك قول الشاعر:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها ... مطبعة من يأتها لا يضيرها

وكان القياسُ أن يقول: **"من يأتها لا يضرها"** فيجزم الراء، فتنحذف الياء لالتقاء الساكنين، ومن ذلك قراءة: ﴿أينما تكونوا يدركم الموت﴾ [النساء:٧٨]، طيب هذا الذي ذكرهُ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبقي موضع يجوز فيه جزم الجواب ورفعه؛ فالجزمُ أقوى والرفعُ جائز، متى؟ إذا تقدم على الشرط ما يطلبُ المُضارع المرفوع كأن يأتي قبلهُ مبتدأ، ويطلب هذا المُضارع خبرًا نحو: **"زيدٌ إن قمتُ يقم"**، أو **"زيدٌ إن قُمتُ يقومُ"**.

- فإن جزمت وهذا الأكثر **"زيدٌ إن قمتُ يقم"** فقد جعلتهُ جوابًا للشرط.

- وإن رفعت **"زيدٌ إن قمتُ يقومُ"**؛ فقد جعلتهُ خبرًا لمبتدأ، وجواب الشرط محذوف، دل عليه الخبر المذكور.

- ومن ذلك قول الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع ... إنك إن يصرع أخوك تصرع

الشاهد في قوله: "**إنك إن يصرع أخوك تصرع**"، كان الأكثر أن يقول: "**إنك إن يُصرع أخوك تُصرع**"؛ فيجزم على أنه جوابُ الشرط، ولكنه رفع على أنه ماذا؟ على أنه خبر (إن) يعني: "**إنك تُصرعُ إن يُصرع أخوك**"؛ فجعل "**تُصرعُ**" خبرًا ل(إن) وحذف جواب (إن).

فإن قُلت: إذا رُفع المُضارع الواقع في جواب الشرط أن في هاتين الصورتين يجوز في المُضارع الواقع في جواب الشرط في صورته؛ جاز لك فيه الجزم والرفع:

- **الجزم**: على أنه جواب الشرط مجزوم واضح.

- **والرفع**: على أنه ماذا؟ الصورة الثانية عرفنا أنه خبرٌ للمبتدأ أو ل(إن).

وفي الصورة الأولى وهي في قولك: "**إن قام زيدٌ أقم**" أو "**إن قام زيدٌ أقومُ**"، "**إن أتاهُ خليلٌ يقولُ**" "**فيقول**" مرفوع على ماذا؟ في المسألة قولان:

- القول الأول: أنه مؤخرٌ عن تقديم، والجوابُ محذوف، يعني الأصل فيه أنه كان متقدمًا والخبر محذوف، الأصلُ في قوله: "إن أتاه خليلٌ يوم مسغبةٍ يقول: الأصل يقول: "**لا غائبٌ مالي ولا حرمُ إن أتاه خليلٌ**" الأصل أنه مُتقدم، يقول: "**لا غائبٌ مالي ولا حرمُ إن أتاه خليلٌ**"، ماذا فعلنا بهذا المُتقدم؟ أخرناه إذًا فهو مؤخرٌ من تقديم؛ وجواب الشرط محذوف دل عليه هذا المذكور؛ هذا قول.

- **والقول الثاني** لبعض النحويين أنه مرفوعٌ على تقدير (الفاء): أي "**إن أتاه خليلٌ فهو يقولُ فهو يقولُ**"، وإذا قدرت الفاء؛ فحينئذٍ لابُد أن تجعل ما بعدها شيئًا مما يقترن ب(الفاء)؛ فلهذا ستُقدر مُبتدأً لتكون جُملةً اسمية.

- "فهو يقولُ" ما الذي حدث؟ حذفنا المُبتدأ والفاء المُتصلة بالمُبتدأ؛ فصار الباقي "**إن أتاه يقول**"، فيقول حينئذ: خبر مبتدأٍ محذوف، والمُبتدأ والخبر في محل جزمٍ لجواب الشرط، فالقول الأول: هو قول سيبويه، والقول الثاني: قول

الفراء والكوفيين، الأول لسيبويه وجمهور البصريين، والثاني: للمبرد(@٠٠:٠٤:٣١) وجمهور الكوفيين.

الخلاصة في جواب الشرط من حيثُ جزمُه ورفعه، ما الخلاصة؟ جواب الشرط يُجزم أم يُرفع؟ على ثلاثة أقسام:

-**الأول**: ما جزمُهُ أقوى ورفعُهُ جائزٌ قويٌ؛ وذلك إذا كان فعلُ الشرط ماضيًا.

-**والثاني**: ما جزمُهُ أقوى إذا كان فعلُ الشرطِ ماضيًا، والجواب مُضارعًا **"وإن أتاهُ يقول" الأول** ماضٍ، **والثاني**: مُضارع، إذا كان الأول ماضٍ ما حُكم فعل الشرط؟ جاز فيه الجزم: وهو أقوى، والرفعُ: وهو جائزٌ قوي، هذه الصورة الأولى إذا كان جزمُه أقوى ورفعهُ قويًّا؛ وذلك إذا كان فعلُ الشرطِ ماضيًا.

- **الصورة الثانية**: ما جزمُهُ أقوى ورفعهُ جائز، وذلك إذا تقدم على الشرط ما يطلبُ المُضارع المرفوع، كقولنا: **"زيدٌ إن قمتُ يقوم"** الصورة التي ذكرتُها هنا.

- **الصورة الثالثة**: ما يجبُ جزمهُ، ما يجبُ جزمهُ ورفعهُ ضعيف؛ وذلك فيما سوى ذلك، مثل: **"من يأتها لا يضيرها"** فهذا يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٠١.وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ　　　شَـرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَـا لَـمْ يَنْجَعِـلْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يجب اقتران جواب الشرط بالفاء متى؟ إذا لم يصلُح جعلُهُ فعل شرط؛ هذه هي القاعدةُ العامة في المسألة: كل ما لا يصلحُ كونهُ فعل شرطٍ فيجب اقترانهُ بالفاء إن وقع جواب شرط.

متى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء؟ إذا كان هذا الواقع في جواب الشرط لا يجوز أن تأخذهُ وتجعلهُ فعلًا للشرط سواءً لك ل(إن) أو لغيرها؛ لأن جواب الشرط أوسع من فعل الشرط؛ فعلُ الشرط لا يكونُ إلا مُضارعًا مُطلقًا أو ماضيًا

فيه يعني قيود مُعينة، وأما جواب الشرط فإنه أوسع من ذلك.

ما الذي لا يصح أن يقع فعل شرط؟ ما الأشياء التي لا يصح أن تقع فعل شرط؟ ستةُ أشياء:

-**الأول الجملةُ الأسمية**: فلا يصح أن يُقال: **"إن زيدٌ أخوك أقم"** ما يصح.

-**والثاني**: الذي لا يقع فعل شرط: فعلُ الطلب، كل ما دل على طلب وعرفنا أن الطلب ثمانية وذكرناها من قبل، كالأمر والنهي، **فلا يصحُ** أن تقول: **"إن قم أقم"** **"قم"** فعل أمر وهو طلب لا يصح أن يقع فعل شرط.

-**والثالث**: مما لا يقع فعلًا للشرط الفعلُ الجامد، مثل: (**ليس، وعسى، ونعِم، وبئسَ**) **لا يصحُ** أن تقول: **"إن ليس"**، أو **"إن عسى"**.

-**والرابعُ** مما لا يقعُ فعلًا للشرط: الفعلُ المقرون بحرف تنفيس، لا يصحُ أن تقول: **"إن سأذهب تذهب"**، أو **"إن سوف أذهب تذهب"** لا يصح.

-**والخامس**: مما لا يقع فعل شرط: "الفعلُ المقرون ب(قد)"، لا يصحُ أن تقول: **"إن قد قام زيد أقم"**.

-**والسادس**: الذي لا يقع فعل شرط: الفعلُ المنفيُّ بغير (لم) أو (لا)، لا يصحُ أن يُقال: **"إن لن تقوم أقم"** الفعل المنفي بغير (لم، ولا) يعني المنفي ب(لم، ولا) كما سبق يصح أن يقع فعل شرط، وقلنا: إن لم) من خصائصها أنها تقترن بأدوات الشرط، نعم، نحو: **"إن لن تقوم أقم"** لا يصح.

يترتبُ على ذلك: قد عرفنا الأشياء التي لا تقع فعلًا للشرط، أما هذه الستة لو وقعت جوابًا للشرط؛ فيجبُ أن تقترن بالفاء؛ إذًا يترتبُ على ذلك أن (الفاء) تقترنُ بجواب الشرط في هذه المواضع، وهي المواضع السابقة؛ إذا وقعت جوابًا للشرط وقد جمعها ناظمٌ بقوله:

اســــــميةٌ طلبيـــــــةٌ وبجامــــــدٌ وبمـــا ولـــن وبقــد وبـــالتنفيسٍ

- **الأول الجملة الأسمية**: نحو: **"إن تأتي فأنا أُكرمُك"**.

قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام:١٧].

- **الموضع الثاني**: الجملةُ الطلبية أمر، نهي، استفهام، تمني، إلى آخره، نحو: **"إن جاء زيدٌ فأكرمهُ"** ما يجوز أن تقول: **"إن جاء زيدٌ أكرمهُ"** لابد من (الفاء) **"إن جاء زيدٌ فأكرمهُ"**.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران:٣١].

وتقول: **"إن قام زيد فمن يُكرمه"**، **"إن قام زيد فلا تُهنه"**، **"إن قام زيدٌ فليتُك تُكرمه"** وهكذا طلب.

- **الموضع الثالث**: الفعلُ المُقترن ب(قد) لقوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف:٧٧].

- **الموضع الرابع**: الفعل الجامد نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف:٤٠]، يعني إن رأيت ذلك فالجواب: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف:٤٠].

- **الموضع الخامس**: الفعلُ المُقترن بحرف تنفيس: وهو (السين، وسوف) قال تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق:٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [التوبة:٢٨].

- **الموضع السادس**: الفعلُ المنفيُ ب(لن، أو ما)، قال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران:١١٥]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم

مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس:٧٢]، إذًا فهذه هي المواضع الستة التي تقترن ب(الفاء) وجوبًا.

والراجح في هذه (الفاء): أنها داخلةٌ على جواب الشرط؛ وليست هي جواب الشرط، ولا جزءً من جواب الشرط، ثلاثةُ أقوالٍ في المسألة، والصحيحُ منها أن (الفاء) ليست من جواب الشرط وإنما هي داخلةٌ على جواب الشرط يعني حرف ربط يدخل على الجواب ليربط الجواب بالشرط، ولذلك قال الناظم الزواوي –له منظومٌ مشهور عند المغاربة– يقول فيها:

والفاء في الجواب قل للربطِ ... ولا تقل فيها جوابُ شرط

و(الفاء) التي عرفنا أنها واجبة في هذه المواضع قد تُحذف نادرًا أو ضرورةً، يعني جاء في السماع لبعض الشواهد حذفُها، فإن كان في نثر فهو نادر؛ لأنه قليلٌ جدًّا وإن كان في شعر فهو ضرورة، فأما جاء في النثر رواية جاء فيها: **"فإن جاء صاحُبها وإلا استمتع بها"**، القياس: **"وإلا فاستمتع"** لأن (إلا) هنا مُلغاة.

وقال الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سِيَّانِ

والقياس أن يقول: "فالله" وقال:

ومَنْ لا يزلْ ينقاد للغَيِّ والصِّبا ... سيُلْفى على طول السلامة نَادِمَا

والقياس أن يقول: **"فسيُلفى"**.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٠٢. وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَةْ ... كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةْ

يعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن (إذا) الفُجائية يجوز أن تقع موقع الفاء، وتُغني عنها، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]، ويجوز في الكلام

أن تقول: "**فهُم يقنطون**".

وقال تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥]، وتلحظون في هذا الشاهد أن أداة الشرط (إذا) وهي أداة شرطٍ غيرُ جازمة، سيأتي الكلامُ عليها؛ إلا أنها تُشاركُ الشرط في هذه الأحكام، وابنُ مالك مثلها هنا بقوله: "**إن تجد إذا لنا مُكافأة**"، ومثلُ ذلك أن تقول: "**إن تنجح إذا أنا أفرح**" أي: "**فإذا أنا أفرح**"، وهذا قد يعني تستعملهُ بعض العامة وهو فصيح.

ويجوز أن يُجمع بين (الفاء، وإذا) الفُجائية، نحو: "**إن تأتي فإذا أنا أُكرمُك**"، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء:٩٦]، إلى أن قال: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء:٩٧]، إذا قال: ﴿فَإِذَآ﴾ [البقرة:١٩٦]، فدخلت على جواب (إذا) السابقة ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء:٩٦]، ماذا يقول؟ ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء:٩٧].

فإن كان جوابُ الشرط غير ذلك، إن كان جوابُ الشرط غير الستة المذكورة التي يجب فيها اقترانُها بالفاء؛ يعني كان جوابُ الشرط فعلًا مُضارعًا، أو ماضيًا؛ سلم من هذه القيود، فما حُكم اقترانه بالفاء؟ فالأكثرُ والأحسنُ حينئذٍ عدم اقترانه، ويجوز اقترانُهُ بالفاء قليلًا، نحو: "من يقُم أكرمهُ" لا داعي (للفاء) وسبقت شواهد كثيرة جدًّا كُلها لم تقترن ب(الفاء).

لكن جاء اقترانُها ب(الفاء) في شواهد قليلة؛ فعلى ذلك تقول: "**من يقم فأقوم معه**" ويكون التقدير: "**فأنا أقومُ**" لكي تكون جُملة أسمية دخلت عليها (الفاء).

-ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن:١٣]، أي فهو لا يخافُ؛ وإلا لوجب الجزم.

-ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [المائدة:٩٥].

-وقال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف:٢٦].

والماضي كما سبق الخالي من القيود لا يحتاج (للفاء) تقول: "**إن قام زيد قام عمرو**".

وقال تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل:٩٠].

بعد ذلك قالوا: إن جواب الشرط في غير الواضع المذكورة مما يجب اقترانه ب (الفاء) الكثر والأحسن عدم الاقتران، والاقترانُ قليل، هذا ما تيسر في شرح هذه الأبيات والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس السادس عشر بعد المائة

الجزء الأول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فالسلام عليكم ورحمته وبركاته، حيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة ليلة الاثنين التاسع والعشرين من شهر المُحرم من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، نحن في جامع الراجح بحي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس عشر بعد المائة، من دروس شرح [ألفية ابن مالك] عليه رحمة الله.

وقد توقفنا في الدرس الماضي في أثناء الكلام على باب [عوامل الجزم] وقلنا إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في أربعة عشر بيتًا، شرحنا منها كم بيت؟ شرحنا منها ثمانية أبيات، فيبقى على ذلك ستة أبيات.

وفيها يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٠٣. وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

٧٠٤. وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا ... أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

٧٠٥. وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

٧٠٦. وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧.وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ ... فَالْشَّرْطَ رَجِّعْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ
٧٠٨.وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات الباقية، على أحكامٍ تتعلق بأسلوب الشرط، بعد أن شرحناه بأنه تكلم على أسلوب الشرط؛ لأن جوازِم الفعل المضارع التي تجزِم فعلين، هي أدوات الشرط الجازم، فلهذا استطرد في الكلام على أسلوب الشرط، وبيَّن أركانه، وماذا يقتضيه.

ثم دخل في شيء من أحكام أسلوب الشرط في هذه الأبيات، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيْثٍ قَمِنْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حكم الفعل المضارع، المعطوف بالواو أو الفاء على جواب الشرط.**

لو أتيت بأسلوب شرط، أداة شرط، وفعل شرط، وجواب شرط، ثم عطفت على جواب الشرط فعلًا مضارعًا، بالواو أو الفاء، كأن تقول: "إن تجتهد تنجح" ثم اعطف على تنجح.

تقول: "إن تجتهد تنجح أو تفرح" أو "إن تجتهد تنجح فتفرح"، ما حكم هذا المضارع؟ إذا عُطف على الواو أو الفاء على جواب الشرط؟

يقول: يجوز فيه ثلاثة أوجه:

- **الجزم، وهو الأقوى والأكثر.**
- **والرفع، وهو جائز.**
- **والنصب، وهو قليل.**

نحو: "مَن يأتِي أُكرِمْهُ وأعطي هدية" أو "وأعطيهِ" أو "وأُعْطِيَهُ".

"مَن يجتهد ينجح ويفرح"، و" فيفرحُ" و "فيفرحَ".

أما الجزم، وهو الأقوى والأكثر، فهو على عطف المفردات.

عطفت مفردًا على مفرد، فأخذ إعرابه، فقولنا من يجتهد ينجح ويفرح، نقول: يفرح معطوف على الفعل ينجح مجزومٌ مثله، طالما جُزم بالسكون.

وأما الرفع، فعلى ماذا؟ على الاستئناف.

على الاستئناف على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: "مَن يجتهد ينجح وهو يفرح" هو يفرح، إذًا ما الذي وقع بعد الواو؟ جملة، مكونة من مبتدأ وخبر إلا أن المبتدأ محذوف، وهذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة عطف جُمل، "مَن يجتهد ينجح" هذه جملة عطفت عليها قولك، "وهو ينجح".

فقولنا استئناف لا يعني ذلك أنه لا ارتباط بين الكلامين مطلقًا، وإنما المعنى أن الكلام ليس على عطف المفردات.

وأما النصب، فعلى أن الواو حينئذ هي واو المعية، والفاء هي فاء السببية، والمضارع بعده منصوب بأن، مضمرة وجوبًا.

على معنى: "مَن يجتهد ينجح ويفرح" يعني مَن يجتهد يحصل له نجاح والفرح، أو النجاح والفرح؛ لأن أن ستنسبك مع فعلها بمصدر اسم، فلهذا يجعلون التقدير حينئذ على تقدير الأسماء، وسبق ذلك في الباب السابق.

وقد جاءت هذه الأوجه الثلاثة، الجزم والرفع والنصب في قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى:

﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٨٤]، الفعل يغفر عُطف بالفاء على جواب الشرط يحاسبكم، فقرأ أكثر العشرة بالجزم، فيَغْفِر، وقرأ عاصم وابن عام بالرفع، فيغْفِرُ، وجاز في الشاذ قراءته بالنصب، فيغْفِرَ.

وجاءت الأوجه الثلاثة أيضًا في قول النابغة الذبياني:

فَـإنْ يهلـكْ أبـو قـابوس يهلـكْ ... ربيـعُ النّـاسِ، والشّـهرُ الحـرامُ

و نأخـذ بعـدهُ بـذنابِ عـيشٍ ... أجَـبِّ الظّهْـرِ، لـيسَ لـهُ سـنَامُ

والشاهد في قوله: ونأخذ، فهو معطوف على قوله:

فَـإنْ يهلـكْ أبـو قـابوس يهلـكْ ... ربيـعُ النّـاسِ، والشّـهرُ الحـرامُ

و نأخذ

بالجزم، ونأخذُ بالرفع، على المعنى ونحن نأخذُ أو ونأخذَ على أن الواو للمعية.

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٦] أو نذَرُهُم قراءتان.

في أوضح المسالك، ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن في هذا الفعل المعطوف بالواو، الأوجه الثلاثة، جاء في القراءة الأوجه الثلاثة، إلا أن المذكور في كتب التفسير والقراءات الرفع، والجزم، هذا المذكور فيها ولم يُذكر فيها النصب.

هذا إذا كان العطف بالواو، أو الفاء.

طيب إذا كان العطف بثُمَّ، فالجزم جائز؟ طبعًا جائز.

يعني هذا الأصل، الأصل في العطف عطف مفردات، فكل أحرف العطف تعطف، فلا إشكال في الجزم، "مَن يجتهد ينجح ثم يفرح".

طيب والرفع، يجوز بعد ثُمَّ؟ الجواب: نعم جوَّزه أكثر النحويين؛ لأنهم يُجوزون الاستئناف بعد ثُمَّ، وإن كان الأشهر أن الواو الفاء، هما حرفا الاستئناف، لكن قد تأتي ثُمَّ حرف استئناف.

لكن النصب، هو الذي لا يجوز؛ لأن أن المضمرة لا تُضمر إلا بعد واو المعية، أو فاء السببية، المعنيين السابقين، وهذا هو الوارد.

وأما في بقية حروف العطف، أو وبقية حروف العطف، فلا يجوز لك فيها إلا الجزم؛ لأن الجزم على عطف المفردات، وهذا هو الأصل في كل حروف العطف.

وأما الرفع فقلنا على ماذا؟ على الاستئناف، والاستئناف لا يكون إلا بالواو أو الفاء، وبعضهم كما قلنا جوَّزه بثُمَّ، أما البقية لا يأتي بعده استئناف.

والنصب كذلك لا يكون إلا بعد الواو، والفاء على معنى السببية، على معنى واو المعية وفاء السببية.

فلهذا تجدون أن ابن مالك والنحويين يُقيدون العطف هنا بالواو، والفاء.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَجَــزْمٌ أَوْ نَصْــبٌ لِفِعْــلٍ إِثْــرَ فَــا ... أَوْ وَاوانْ بِــــالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَــــا

ذكر هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حكم الفعل المضارع المعطوف بالواو أو الفاء، على فعل الشرط.**

كأن تقول: "إنْ تجتهد وتَحرِص تنجح" ما حكم تحرص المعطوف بالواو أو بالفاء على فعل الشرط، ذكره في هذا البيت.

قال:

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ

يجوز فيه حينئذ الجزم، وهو الوجه الأكثر والأقوى، ويجوز فيه النصب، وهو جائز.

أما الجزم، فكما سبق على أنه من عطف المفردات، وهذا هو الأصل.

وأما النصب، فكما سبق على أن الواو للمعية، والفاء للسببية، والمضارع بعدهما منصوب بأن مضمرة على تقدير قدِّر كيف تُقدر الأسماء؟ "مَن يجتهد ويحرِص ينجح" إذًا في النصب" مَن يجتهدَ وينجحَ" هذه ينجحَ صارت اسم؛ لأنها منصوبة بأن، وأن والفعل اسم مأول، فأنت تجعل التقدير على تقدير الأسماء.

يعني مَن يحصل منه اجتهاد وحرصٌ ينجح، وهكذا.

تقول: "مَن يأتي ويُبَكِر أُكرِمُه" أو "مَن يأتِي ويبْكِرَ" يجوز الوجهان وإن كان الجزم هو الظاهر والأكثر.

طيب، أما الجزم فلا يحتاج إلى شواهد؛ لأنه الأصل والأكثر، من شواهد النصب هنا قول الشاعر:

ومَن يقترب منا ويخضع نُؤوِهِ ولا ... يخشى ظُلْمًا ما أقَامَ وَلا هَضْمًا

ومَن يقترب منا ويخضع نُؤوِهِ

من أداة الشرط، يقترب فعل الشرط، نُؤوِه جواب الشرط، ثم عطف على فعل الشرط، فقال: **يخضعَ** بالنصب.

طيب إذًا فيجوز حينئذ في هذا الفعل وجهان: الجزم والنصب، وأما الرفع فلا يجوز، لماذا؟ لأن الرفع كما عرفنا من قبل على ماذا؟ على الاستئناف.

والاستئناف يمتنع قبل تمام الجزاء؛ لأن جملة الشرط مكونة من أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط، فأنت لا تستأنف كلامًا جديدًا حتى ينتهي الكلام السابق، وإلا يتقطع الكلام حينئذ ولا يصح.

بخلاف المسألة الأولى، في جواب الشرط، المسألة الأولى العطف على جواب الشرط، فحينئذ جملة الشرط اكتملت بأركانها، مَن يجتهد ينجح، ثم قلت ويفرح حينئذ يصح أن تجعله استئنافًا، أما إذا عطفت على فعل الشرط، فلا يصح

الرفع؛ لأن الاستئناف حينئذ يمتنع؛ لأنه لا يأتي قبل تمام الجزاء.

فلا يجوز أن تقول: "من يجتهد ويحرصُ ينجح"، على تقدير الاستئناف، يعني من يجتهد وهو يحرص ينجح، فتجعل جملة هو يحرص معطوفة عطف جُمل، على قولك من يجتهد، ثم يأتي بعد ذلك جواب الشرط، ويكون قد استأنفت قبل مجيء جواب الشرط، هذا ممتنع، هذا ممتنع.

لكن لو قلنا إن المضارع المرفوع، ليس مرفوعًا على الاستئناف، وإنما مرفوعًا على الاعتراض، جملة معترضة، كأن تقول مثلًا: "مَن يجتهد -وأحب المجتهد- ينجح" من يجتهد ينجح، ثم أتيت بجملة معترضة بين الشرط وجوابه، فقلت: "من يجتهد -وأحبُّ المجتهدَ- ينجح" حينئذ الفعل لا شك أنه مرفوع، لكن ليس مرفوع على الاستئناف، وإنما هو مرفوع على الاعتراض.

والاعتراض كما تعرفون، هذه طبيعته، أنه يقع بين متلازمين، الاعتراض يقع بين متلازمين، ولا يضر الجملة حينئذ.

قال سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿إن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم﴾ [محمد:٣٦].

﴿إن تؤمنوا﴾ فعل الشرط، ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ [البقرة:٢٢٤] معطوف على فعل الشرط، مجزوم أم منصوب؟ في الصناعة النحوية نقول: الوجهان جائزان، هذه في الصناعة النحوية، يعني دون نظر لشيء آخر.

لكن لو نظرنا إلى أن الأفضل في القرآن دائمًا أن يُحمل على الأقوى والأحسن، وأن يُحمل على نظائره، وأن يُحمل على كثير فيه وعلى كلام العرب، وألا يُحمل على الأوجه القليلة إلا إذا لم نجد مخرجًا آخر.

فعلى ذلك ينبغي أن نقول: إن الفعل هنا مجزوم، مجزوم على الوجه الأقوى والأكثر، سواء الأكثر في القرآن الكريم، أو في كلام العرب.

فدائمًا نُفرق يا إخوان بين الصناعة النحوية، وبين ما يخصّ هذا المثال، فالصناعة قد تُجوِّز أوجهًا إلا أن المثال قد لا يجوز فيه إلا وجه واحد، بحسب المعنى، أو بقرائن أخرى، وتكلمنا على هذه المسألة أكثر من مرة.

وقال الشاعر زُهير في معلقته المشهورة:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ

الشاهد في قوله: "**فَيَبْخَلْ**" عطفه على فعل الشرط على الوجه الأكثر، فجزم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمْ

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت، أن جواب الشرط، يجوز حذفه إن دلَّ عليه دليل.

وكذلك فعل الشرط، يجوز حذفه إن دلَّ عليه دليل على القاعدة العامة في الحذف.

"أن كل ما دلَّ عليه دليل جاز حذفه".

أما حذف جواب الشرط لدليل، فكثير جدًا في كلام العرب، إلا أنه على نوعين:

النوع الأول: ما يجوز حذفه.

إذا قلنا ما يجوز حذفه، يعني ما يجوز حذفه وما يجوز ذكره والتصريح به، وذلك إذا لم يكن لفظ الدليل لفظ الجواب.

إذا لم يكن لفظ الدليل هو نفسه لفظ الجواب، كأن تقول: "سيارتُكَ يا أخي قديمةٌ ومُتعبة فإن استطعت" أي إن استطعت تغييرها فافعل.

أو تقول: "رأيتُ خرفانًا طيبة إن رغبت" يعني إن رغبت فيها أريتُك إياها،

وهكذا.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام:٣٥] أي: فإن استطعت ذلك فائتهم بآية.

فالجواب هنا محذوف، دلَّ عليه قوله: ﴿فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام:٣٥].

فهنا يصح في الآية مثلًا، أن تقول في الكلام فإن استطعت أن تأتيهم بآية، فائتهم بآية، يصح أن تُصرح بالجواب، وأن تحذف الجواب.

أو الأمثلة المصنوعة التي قلناها قبل قليل، يصح أن تحذف وأن تُصرِّح.

والنوع الثاني من حذف جواب الشرط: ما يجب فيه حذف الجواب.

يعني لا يجوز التصريح بالجواب حينئذ، وذلك متى؟ إذا كان لفظ الدليل هو لفظ الجواب، إذا كان لفظ الدليل هو هو لفظ الجواب المحذوف، الذي يدل على الجواب المحذوف.

كقولك: "أنتَ ظالمٌ إن ضربْتَه" قدِّر الجواب؟ إن ضربتهُ فأنت ظالم، لفظ الجواب المحذوف، هو هو لفظ الدليل، حينئذ لا يصح في الكلام أن تقول: "أنت ظالم إن ضربتُ فأنت ظالم" هذا يسمونه عِي.

أو تقول: "أنت راسبٌ إن لم تجتهد" يعني إن لم تجتهد فأنت راسب.

أو تقول: "لم أنجو إن نجى" يعني إن نجى لم أنجو.

قال الزهير بن مسعود:

عَشــية غــادَرتُ الحَلــيس كَأَنَّمــا ... عَلـى النَحـرِ مِنـهُ لـون بُـردٍ مَحبَّـرِ
فَلَــم أَرقِـهِ إِن يَـنجُ منهـا وَإِن يَمُـت ... فَطعنــــة لا غَـــسٍّ وَلا بمغمَّـــرِ

يقول " **فَلَم أَرقِهِ إِن يَنجُ منها** " يقول يعني إن ينجو منها لم أُرقِه، إن ينجو منها إن نجى من هذه الطعنة، ما قرأت عليه رقية لكي يشفى.

" **وَإِن يَمُت** " منها،.

فَطعنة لا غَسٍّ وَلا بمغمَّرِ

يعني وإن يمت فطعنتي طعنة لا غُسٍ، فحذف المبتدأ وذكرنا في باب المبتدأ والخبر أن المبتدأ يُحذف كثيرًا في صدر الجواب، جواب الشرط.

ومثل هذا الأسلوب، أعني الثاني، إذا كان لفظ الدليل هو هو لفظ الجواب، في هذا الأسلوب خلافٌ بين النحويين، فما ذكرناه هو قول جمهور البصريين، يقولون إن الجواب محذوف، والمتقدم دليلٌ عليه.

والقول الثاني في المسألة، قول الكوفيين وبعض البصريين، يقولون: إن المتقدم عينه هو الجواب، المتقدم هو هو الجواب، فعند هؤلاء يجوز أن تقدم الجواب ويجوز أن تؤخر الجواب، فإن أخرته فله أحكام، وإن قدمته فله أحكام.

والراجح الأول، معنًى وصناعة، أما في الصناعة، فلو كان الجواب لاقترن بالفاء؛ لأن أداة الشرط لها الصدارة، وهذا يدل عليه أدلة كثيرة، أن أدوات الشرط والاستفهام لها صدارة.

وأما من حيث المعنى وهذا الذي يجعل البصريين كثيرًا يُدققون في أحكامهم، ولا يقبلون بالظواهر، وهو مراعاتهم الشديدة للمعاني، فلهذا يقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية إن أهل البصرة هم أهل التحقيق، وأهل الكوفة هم أهل الظاهر؛ لأنهم يقفون عند المعاني كثيرًا.

القاعدة عندهم: أن اختلاف الأسلوب يدل على اختلاف المعنى.

يعني ما اختلف الأسلوب إلا أن المعنى يختلف، ليس يختلف تمامًا، وإنما فيه اختلاف.

فلهذا يقول البصريون والجمهور، يقول أنت إذا قلت أنت ظالم، فقد ابتدأت بخبر جازم، السامع عندما يسمعك تقول: أنت ظالمٌ، ما يفهم الشرط، وإنما يفهم الخبر الجازم أنت ظالمٌ، ثم يبدو لك أن تُعلق الأمر بالشرط، فتقول: إن ضربتَه، فهذا معنى يقصد إليه المتكلم.

وهو خلاف المعنى الآخر الذي يقصد التعليق منذ البداية، فيقول: "إن ضربتَهُ" هذا التعليق، فهمنا، طيب ماذا يكون؟ "فأنت ظالم".

المعنين مختلفان، وإن كان المعنى الإجمالي واحد، لكن المعاني التفصيلية تختلف، وهذا كالتخصيص بعد التعميم، أن يأتي الأمر مخصصًا منذ البداية، يختلف عن الأمر الذي يأتي عامًا ثم بعد ذلك يُخصص، وإن كانت النتيجة واحدة، وهو أن هذا العموم ليس على عمومه وإنما مُخصص.

ولذلك أمثلة كثيرة جدًا في النحو، خلافات كثيرة تعود إلى هذا الأمر.

من الأمثلة مثلًا: وإن كنا نقف عند كثير منها، مثلًا: تقدم الفاعل، هل الفاعل يتقدم أو لا يتقدم، في قولك: "قامَ محمد" طب لو قلنا: "محمدٌ قامَ" محمد فاعل متقدم أم مبتدأ؟ خلاف.

شرحناه في الفاعل، فالجمهور يقولون إنه مبتدأ، وجمهور الكوفيين يقولون إنه فاعل متقدم؛ لأنهم يُجوزون تقدم الفاعل.

وذكرنا حينذاك أدلة كثيرة صناعية ومعنوية، تنصر قول الجمهور، أنه مبتدأ، منها أن المعنى يختلف، فإذا قال لك قائل: "محمدٌ" ماذا تفهم؟ لا تفهم أنه قام، لا تفهم أنه قام، لأنه قد يقول محمد أخوك، خلاص ما في فعل أبدًا ولا فاعل، محمدٌ

أخوك.

فالعربي عندما يقول محمدٌ لا يفهم الفاعل أبدًا، لا يفهم الفاعلية، وإنما يُفهِم أنه أوقع الاسم في ابتداء الكلام، فهو مبتدأ، ثم بعد ذلك يُخبر عنه بخبر.

قد يكون هذا الخبر فعلًا "محمدٌ قام" وقد يكون غير فعل، محمدٌ أخوك.

فينظرون إلى هذه المعاني ويدققون فيها، هم الذين يعني لا يرضون بالأخذ بالظاهر، وهم الذين تنضبط معهم المقاييس، وهم الذين تسندهم الأدلة المختلفة الصناعية والقياسية، في الأبواب الأخرى.

ففي هذه المسألة مثلًا، لو خرجنا من المفرد إلى الجمع، وقلنا: "قام المحمدون" ثم قدمنا الفاعل، لكانت العرب تقول ماذا؟ "المحمدون قاموا" فهذا يدل على أن المحمدون مبتدأ أم فاعل؟ هذا يدل على أن المحمدون فاعل، أي: هذا يدل على أن المحمدون مبتدأ؛ لأنه لو كان فاعلًا لم تعمل فيه شيئًا غير التقديم، "قام محمد" قدِم الفاعل لو كان الفاعل مقدم تقدم الفاعل فقط.

فكنت تقول: "المحمدون قاموا" وهذا لا تقوله العرب، فهذا يدل أيضًا على أن العرب بالفعل تقصد هذا الاختلاف في المعنى، عندما تُقدم الاسم.

الكلام الآن على ماذا؟ على حذف جواب الشرط.

من حذف جواب الشرط ما سيأتي في البيت التالي، **عندما اجتمع شرط وقسم**.

إذا اجتمع شرط وقسم، فيُحذف جواب الثاني منهما، فإذا كان الشرط، فإن جوابه محذوف، فلهذا يدخل أيضًا في هذه المسألة.

كل هذا كلام على حذف جواب الشرط.

طيب وحذف فعل الشرط، أيضًا يجوز حذف فعل الشرط لدليل، نحو:

"اجتهد جيدًا وإلا ترسب".

"اجتهد جيدًا وإلا ترسب" يعني وإن لا تجتهد ترسب، إن لا صار بينهما إدغام، فقلنا إلَّا وإلا، ثم حذفنا فعل الشرط فصارت الجملة "وإلا ترسب" إذًا فعل الشرط هنا محذوف لدليل.

تقول: "اقرأ الكتاب وستعرفُ الطريقة وإلَّا علمتُك" أو "وإلا أعلَمتُك" يعني وإلا تفهم أعلمتك.

تقول: "من يجتهد ينجح ومن لا يرسب" يعني ومن لا يجتهد يرسب.

وهكذا كل ما دلَّ عليه دليل جاز أن تحذفه.

قال الأحوص:

فطلِّقها فلستَ لها بأهلٍ ... بكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُوا مفرقكَ الحسامُ

يأمره أن يُطلق زوجته.

فطلِّقها فلستَ لها بأهلٍ ... بكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُوا

يقول: وإلا تُطلقها يَعْلُوا ثم حذف فعل الشرط.

ومن حذف فعل الشرط، الأسلوب المشهور الذي سبق في باب كان وأخواتها، كقولهم:

"إنْ خيرًا فخيرٌ" أي: إن فعلتَ خيرًا فجزاؤك خيرٌ، وعرفنا أن في الجملة أكثر من ضبط.

ومن حذف فعل الشرط، أسلوب آخر مشهور عندما يأتي اسمٌ بعد أداة الشرط، إذا جاء بعد أداة الشرط اسم.

كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦]

﴿إن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ أي فعل الشرط، أحدٌ اسم ما يمكن أن يكون فعل شرط، قالوا: إن فعل الشرط محذوف، دلَّ عليه المذكور، وأحدٌ فاعل لفعل الشرط المحذوف، يعني وإن استجاركَ أحدٌ فأجِرْهُ.

إلا إنه لا يجوز لك في الكلام أن تجمع بين العِوَض والمُعوض، إما أن تذكر الأول، "إن استجارك أحد فأجره"، أو تذكر الثاني "إن أحد استجارك فأجره".

وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]، يعني إن اقتتلوا فأصلحوا بينهما.

وهذه المسألة وهي ما إذا أتى اسم بعد أداة الشرط، اختلف فيها النحويون على ثلاثة أقوال، وهي من المسائل المشهورة:

كأن تقول: "إذا محمدٌ جاءَك فأكرِمْهُ" يجوز هذا لا إشكال فيه، من حيث الجواز جائز، ومسموع وفصيح سواء تُقدم الفعل إذا جاء محمدٌ فأكرِمه، أو تقدم الاسم "إذا محمدٌ جاءً فأكرِمه" كلاهما جائز.

لكن الخلاف في التخريج في تخريج الاسم، إذا ولي أداة الشرط.

والقول الأول قول جمهور البصريين، أن فعل الشرط محذوف وأداة الشرط داخلة على هذا الفعل المحذوف، والاسم فاعل لهذا الفعل المحذوف.

وأما الفعل المذكور، فدليل على الفعل المحذوف، وهذا الذي قلناه قبل قليل وشرحنا عليه "وإن أحدٌ" يعني وإن استجارك أحدٌ، فالفعل محذوف والاسم المذكور فاعله، فيكون الكلام حينئذ من باب ماذا؟ من باب حذف الفعل، وبقاء الفاعل، وهذا كثير منتشر في اللغة، الفعل يجوز أن يُحذف إذا دلَّ عليه دليل لا إشكال في ذلك، ويبقى فاعله.

القول الثاني في المسألة للكوفيين، يرون أنه مبتدأ.

والفعل الذي بعده خبره، طيب وأين فعل الشرط؟ إن أحدٌ استجارك، إن أداة شرط، أحدٌ مبتدأ، استجارك خبر المبتدأ، فأجِره جواب الشرط، أين فعل الشرط، قالوا فعل الشرط مفهوم حينئذ من الجملة.

نعم هم يقرون أن الشرط لا بد أن يكون بفعل؛ لأن الشرط عقلًا لا يكون إلا بفعل ما تقول إذا الساعة جئتك، ما يصلح، لا بد أن يكون الشرط فعلًا، لكن يقولون الأسلوب صحيح، وفعل الشرط مفهوم من الجملة، يعني لو استجارك.

قولهم واضح؟ يقول فعل الشرط في اللفظ، فعل الشرط في اللفظ الآن، فعل أو جملة؟ جملة اسمية، إلا أنه يؤخذ من هذه الجلمة الاسمية مضمونًا فعل الشرط، إذًا هم لا يمنعون في الظاهر وقوع الجملة فعل شرط، ما عندهم إشكال في ذلك.

فعل الشرط عندهم لا إشكال في أنه يقع جملة اسمية كما رأيتم، جملة اسمية يعني جملة.

وقياس قولهم، وقياس قولهم لو وقع فعل الشرط ماضيًا، "إن قامَ محمد قمتُ" إن قامَ، قام هذا فعل ماضٍ ما إعرابه؟ في محل جزم؟ أو لا محل له من الإعراب؟

على كلام من؟ كلام الكوفيين، وعلى كلام الجمهور؟ في محل جزم، هذا شرحناه في المحاضرة الماضية الظاهر، الماضية والتي قبلها.

نعم إذا وقع فعل الشرط وجواب الشرط، فعلين ماضيين، ففي المسألة قولان، أكثر النحويين، أن الفعل الماضي حينئذ محله الجزم، وهذا الموقع الوحيد الذي يكون للفعل الماضي فيه حكم إعرابي.

فيقولون قام، قام فعل ماضي في محل جزم، يعني يجعلون الجزم واقع على

لفظه.

وقياس قول الكوفيين، إنه يمكن أن يكون الجزم حينئذ واقعًا على الجملة، يعني قامَ نقول فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة الفعلية قام هو في محل جزم.

لأنك على قول الكوفيين: "وإن أحدٌ استجارَكَ" أحدٌ مبتدأ، واستجارك خبره، طيب وجزم فعل الشرط، وقع على ماذا؟ يقولون: وقع عل الجملة، إذًا فالجملة في محل جزم، إذًا أجازوا وقوع الجملة فعل شرط.

القول الأول: لجمهور البصريين، أن الفعل محذوف وأحد فاعله.

والقول الثاني: للكوفيين، أن أحدٌ مبتدأ والفعل بعده الخبر.

والقول الثالث: وهو للأخفش، جواز الأمرين، يُجوِّز الإعرابين في مثل هذا الأسلوب.

والقول الأول قول جمهور البصريين، هو الموافق للقياس، هو الموافق للقياس؛ لأن الشرط اتفاقًا لا يكون إلا بفعل، حتى الكوفيين يُقرون بأن الشرط لا يكون عقلًا إلا بفعل.

وعلى قول جمهور البصريين، أبقينا الأمر على قياسه، يعني أبقينا الشرط بفعل، على تقدير فعل محذوف، وحذف الفعل وبقاء الفاعل، ليس قليلًا أو ضعيفًا، وإنما هو كثير جدًا في الكلام، لا بل لا إشكال فيه ولا خلاف في جواز حذف الفعل إذا دل عليه دليل.

وذكرنا في باب الفاعل أن الفعل يُحذف في مواضع كثيرة، متى ما دلَّ عليه دليل.

فذكرنا الآن حذف جواب الشرط، وذكرنا حذف فعل الشرط.

ثم نقول: **ويجوز حذف فعل الشرط، وجواب الشرط معًا، لدليل.**

فما الذي يبقى؟ أداة الشرط.

الطالب: على الأسلوب يعني؟

الشيخ: نعم، كأن تقول كأن أقول لأحدكم: "ستعاقبُهُ وإن اعتذر" فيقول: "وإن" يعني وإن اعتذر فسأعاقبه، هذا كلام، أنا أقول نعم.

هذا الذي أقول، ما جاز الحذف إلا لدليل، لكن هذا الدليل الذي قلته أنا هل هو فعل الشرط وجواب الشرط، لأن التي قلتها أنت أم جملة سابقة؟ جملة سابقة، هذا كلام وهذا كلام، لا يجوز أن يُحذف إلا لدليل، دليل لفظي أو دليل معنوي، بس لا بد من دليل.

قال الراجز:

قَالَـتْ بَنَـاتُ العَـمِّ يَـا سَـلْمَى وَإِنْـنْ ... كَـــانَ فَقِيـــرًا مُعْـــدِمًا قَالَـــتْ وَإِنْ

يعني وإن كان فقيرًا مُعدِمًا فأُريده.

قال الشاعر:

احفَــظْ وَديعَتَــكَ التــي اســتُودعتَها ... يــومَ الأعــازِبِ إنْ وَصــلتَ وإنْ لــم

إن وُصِلت وإن لمِ، احفَظْ وَديعَتَكَ إنْ وَصلتَ وإنْ لمِ، فقوله: إن وصلت ذكر أداة الشرط وفعل الشرط وحذف جواب الشرط، يعني وإن وَصلت فاحفظ وديعتك.

وقوله: **وإنْ لمِ**، يعني وإن لم توصل فاحفظ وديعتك، حذف فعل الشرط وجواب الشرط.

وفي الحديث الذي رواه البخاري، قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بهذا اللفظ الذي رواه البخاري: «**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها**».

النحويون يقولون: رواية دائمًا، يقولون من ذلك رواية، هذه الرواية؛ لأنهم لو قطعوا بأنه قول النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لانتهى الخلاف في الاحتجاج به، وفي الحديث روايات كثيرة جدًا تخالف هذا الاستشهاد.

المهم، قال: «**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها**»، التقدير، الكلام هذا على اللُّقَطة، التقدير فإن جاء صاحبها، ماذا يفعل؟ فرُدها إليه، وإلا استمتع قدِّر، فإن لم يأتي فاستمتع بها.

فقوله: «**فإن جاء صاحبها**» حذف الجواب، فردها إليه.

وقوله: «**إلا استمتع بها**» حذف فعل الشرط، يعني وإن لم يجئ فاستمتع بها.

ثم نقول: **وقد تُحذف أداة الشرط، وفعل الشرط فقط.**

ما الذي يبقى؟ جواب الشرط، وهذا على قول الجمهور، في الأسلوب السابق الذي شرحناه، في نحو قولك: "زُرنِي أُكرِمك".

"زُرنِي أُكرِمك"، ما جازم أكرمك عند الجمهور؟ شرط محذوف، يعني زُرني إن تَزُرني أُكرمك، وقال بعض النحويين، إن الجازم هو فعل الأمر، يعني فعل الطلب نفسه، فهؤلاء يقولون مجزوم بالطلب.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَم

معلوم أن الشرط له جواب، وأن القسم له جواب، أما الشرط فجوابه إما مجزوم لفظًا نحو من يأتي أُكرمُه وإما مقترن بالفاء، من يأتي فهو مُكرَمٌ.

وأما القسم فجوابه، وعلى ذكر القسم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يعقد بابًا للقسم، مع أن النحويين يعقدون بابًا للقسم؛ لأنه أسلوب مهم جدًا في العربية، وقد عقده في أصل الألفية، وهي الكافية الشافية، لكنه من الأبواب القليلة التي لم ينقلها ابن مالك من أصل الألفية إلى الألفية.

أما القسم فجوابه:

إما مضارع مؤكد بالنون، وذلك إذا كان مضارعًا مثبتًا، مثل: "واللهِ لَأَقُومَنَّ.

- **أو مقترن بلقد، مثل**: "واللهِ لقد قامَ محمد".
- **أو مقترن بإنَّ نحو**: "واللهِ إنَّ محمدًا مسافر".
- **أو مقترن باللام، نحو**: "واللهِ لمحمدٌ مسافر".
- **أو منفي بما، أو لا، أو إنْ، نحو**: "واللهِ ما محمدٌ مسافر".

وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الذي قرأناه، في قوله:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ … جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

يقول: إذا اجتمع في الكلام شرطٌ وقسم، كان الجواب للأول منهما، وجواب الثاني؟ محذوف لدلالة الأول عليه.

نحو: "إن قامَ زيدٌ واللهِ يقُم بكرٌ".

"إن قامَ زيدٌ"، هذا أسلوب الشرط، "واللهِ" هذا أسلوب القسم كلاهما يطلب جوابًا، وقد تقدم الشرط، فيجب أن يكون الجواب للشرط.

فنقول: "واللهِ إن قامَ"، فنقول: "إن قامَ زيدٌ واللهِ يَقُم" بالجزم، فيكون القسم حينئذ معترضًا، بين الشرط وجوابه.

وإن قدمت القسم، وقلت: "واللهِ إن قامَ زيدٌ ليقومَنَّ بكرٌ" فيكون الجواب

للقسم، فتقول: "واللهِ إنْ قامَ زيدٌ ليَقومَنَّ بكرٌ".

فتجعل الجواب للقسم، فيكون الشرط حينئذ معترضًا بين القسم وجوابه.

تقول: "مَن يأتي إليَّ وربي أُكرِمُه" فإذا قدمت القسم قلت: "وربي مَن يأتي إليّ لأُكرِمَنَّهُ" يعني وربي لأكرمنه، نعم إذا كان مضارعًا مثبتًا لا بد من دخول اللام، والتوكيد بالنون.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء:٨٨]، أين الجواب؟ ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ [الإسراء:٨٨] يأتون الفعل هنا مرفوع أو مجزوم؟ مرفوع.

طيب ما الذي اجتمع عندنا في قوله: ﴿لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ﴾ [الإسراء:٨٨] اللام في قوله لئن، اللام هذه هي الموطئة للقسم، يعني الدالة على قسم محذوف، يعني والله لئن، وقوله: إن، هذا الشرط.

إذًا فاجتمع قسم وشرط، وتقدم القسم، فوجب كون الجواب للقسم، فقال: ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ [الإسراء:٨٨] نعم.

ولو تقدم الشرط؟ فقيل في الكلام: إن اجتمعت الإنسُ والجن واللهِ لا يأتوا، فتحذف.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم:٥١].

﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم:٥١] فقال: ﴿لَّظَلُّوا۟﴾ [الروم:٥١] جواب القسم.

قلنا أن جواب الشرط: إما أن يكون مضارعًا مجزومًا، أو يكون ماضيًا، أو مقترنًا بالفاء، هنا لظلوا اقترن باللام، يعني ليس جوابًا للشرط، بل هو جواب للقسم؛ لأن القسم هو الذي تقدم لئن اللام موطئة للقسم.

قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة:١٤٥].

﴿مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة:١٤٥] وهذا جواب القسم.

إذًا فإذا اجتمع قسم وشرط، وجب كون الجواب للأول، وحُذف جواب الثاني لدلالة الأول عليه.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ ... فَالْشَّرْطَ رَجِّعْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: إن تواليا الشرط والقسم، يعني اجتمعا وتقدم عليها ذو خبر، وتقدم عليهما ذو خبر، يعني طالب خبر، ما الذي يطلب الخبر؟ المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، المبتدأ يطلب الخبر، ما أصله المبتدأ؟ يعني اسم كان، واسم إن والمفعول الأول في باب ظن.

طيب فإذا اجتمع شرط وقسم، وتقدم عليهما ذو خبر، تقدم عليهما ذو خبر يعني تقدم عليهما مبتدأ يطلب خبرًا، كأن تقول: "محمدٌ إن قام واللهِ أكرمِه".

"محمدٌ إن قام واللهِ أكرمِه" هنا اجتمع قسم وشرط، إن قام واللهِ، لكن تقدم عليهما مبتدأ، ما الحكم؟

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ ... فَالْشَّرْطَ رَجِّعْ

يعني رجح أن يكون الجواب للشرط مطلقًا، ما معنى مطلقًا، يعني سواء تقدم

الشرط على القسم أو تقدم القسم على الشرط.

فتقول: "محمدٌ إن قامَ واللهِ أكرِمْه" أو "محمدٌ واللهِ إن قامَ أكرِمْهِ"، هذا واجب أو راجح؟ ابن مالك يقول: فالشرط رجح، إذًا ليس واجبًا نعم، هذا الحكم راجح يعني الأحسن والأكثر.

وإن التزمت بالقاعدة السابقة، يعني أن يكون الجواب المتقدم، فهذا جائز، فتقول: "واللهِ إن قامَ محمدٌ أُكرمه" وتقول: "محمدٌ واللهِ إن قامَ لأكرِمَنّه" فهو جائز.

لا في دليل على أن الأمرين جائزان، إلا أن جعله ولي الشرط، هو الأرجح، يعني الأحسن والأكثر والأقوى، نعم.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

وربما، ربَّ هنا يُراد بها التقليل.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد جاء قليلًا ترجيح كون الجواب للشرط مطلقًا، مع أنه لم يتقدمهما ذو خبر، قلنا إذا تقدم شرط وقسم، فالجواب لمن؟ للمتقدم للأول.

فإن جاء قبلهما مبتدأ؟ فالأفضل أن يكون الجواب دائمًا للشرط.

يقول ابن مالك: جاء في قليل من الكلام، جعل الجواب للشرط مطلقًا تقدم أو تأخر، مع أنه لم يأتي قبلهما مبتدأ.

فتقول: "إن قامَ محمدٌ واللهِ أُكرمه" أو "واللهِ إن قامَ محمدٌ أكرِمه" فالكلام الآن على تقدم القسم، لو تقدم القسم "واللهِ إن قام محمد"، على القاعدة السابقة للقسم "واللهِ إن قامَ محمدٌ لأكرمَنّه".

يقول هنا يجوز بقلة، جاء في قليل من الكلام أن تجعل الجواب للشرط مع أنه متأخر، وتقول: "واللهِ إن قامَ محمدٌ أُكرِمه".

قال الأعشى:

لَـئِنْ مُنِيـتَ بِنَـا عَـنْ غِـبّ مَعرَكَـةٍ　　　لـمْ تُلْفِنَـا مِـنْ دِمَـاءِ القَـوْمِ نَنْتَفِـلُ

يقول:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا

لئن هذه اللام للقسم، وإن للشرط، والذي تقدم القسم، ومع ذلك قال:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا

لا تُلْفِنَا

فجزم، فجعله جوابٌ للقسم، فجعله جوابًا للشرط، ولو سار على الأكثر كان يقول: "لئن مُنيتَ بنا لا تُلفينا" ويرفع؛ لأن جواب القسم غير مجزوم.

وقالت الشاعرة:

لَـئِنْ كـانَ مـا حُدِّثْتُـهُ اليـوم صـادقًا　　　أصُـمْ في نَهـارِ القَـيْظِ، للشَّـمْسِ باديـا

فقالت:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ أصُمْ

لئن، تقدم القسم على الشرط، ومع ذلك قالت أَصُمْ بالجزم، فجعلته جوابًا للشرط، ولو سارت على الأكثر كانت تقول: "أصومُ" بالرفع.

وما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الحكم الأخير، وهو أنه إذا تقدم القسم على الشرط، فيجوز أن نجعل الجواب للشرط مطلقًا، هذا قول الفراء، ونصره ابن مالك هنا كما ترون.

وإن كان صرَّح بأنه قليل، قال: ربما، لكنه جائز، جائز قليل، وأما الجمهور، فإنهم يمنعون هذا الوجه، ويجعلونه من ضرائر الشعر، وهذا الذي جاء ضرورة شعرية، لا نقيس عليها في النثر.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس السادس عشر بعد المائة

الجزء الثاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أما بعد...**

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، انتهينا من ستة الأبيات الباقية من باب [عوامل الجزم]، بعد ذلك عقد ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصل سماه:

[فَصْلُ لَوْ]

وعقده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة أبيات، قال فيها:

٧٠٩.لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيَ وَيَقِلّ إيْـــلاَؤهُ مُسْــــتَقْبَلًا لكِـــنْ قُبِـــلْ

٧١٠.وَهْيَ فِـي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ لكِـــنَّ لَـــوْ أَنَّ بِهَـــا قَـــدْ تَقْتَـــرِنْ

٧١١.وَإِنْ مُضَــارِعٌ تَلاَهَــا صُـــرِفَا إلَـى الْمُضِـيِّ نَحْـوُ لَـوْ يَفِـيْ كَفَـى

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد باب [عوامل الجزم] الذي شرحناه، بعض أدوات الشرط غير الجازمة، وهي: "لو" في هذا الفصل، و"أما ولولا ولوما" في الباب الذي بعده.

والمناسبة واضحة، فبعد أن انتهى من الكلام على أدوات الشرط الجازمة، كان من المناسب أن يذكر بعض أدوات الشرط غير الجازمة، فابتدأ بالكلام على

لو، مع أنه اختصر الكلام على لو كثيرًا.

فنقول في هذا الحرف، حرف "لو"، لو لها أنواع أهمها نوعان:

أشهر أنواع لو نوعان:

النوع الأول: أن تكون حرفًا مصدريًا.

فتكون كأنْ المصدرية في المعنى والسبك، دون النصب، وتعرفون ما معنى كون الحرف حرفًا مصدريًا، يعني ينسبك منه ومن الفعل بعده مصدرًا، وعلامة ذلك: يعني كيف تعرف أن لو هنا هي لو المصدرية؟ علامة ذلك أن تقع أنْ موقعها، وأكثر ذلك بعد فعل الوُد وما في معناه.

نحو: "أودُّ لو تذهب" يعني أود أن تذهب، يعني أودُّ ذهابك.

أودُّ هذا فعل لو تذهب، يعني أودُّ لو تذهب.

قال تعالى:

﴿وَدُّوا۟ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾ [القلم:٩] لو هنا مصدرية، اسبك منها ومن الفعل بعدها مصدرًا، تقول: ودُّوا إدهانك.

قال تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة:٩٦]، يعني يود التعمير.

قال تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوۡ كَانُوا۟ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر:٢]، يعني يودون إسلامهم، قال تعالى: ﴿تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا﴾ [آل عمران:٣٠] ويمكن أن تقول: "أحبُّ لو تجلس"، يعني أحبُّ أن تجلس.

ويقلُّ في غير ذلك، يعني يقل مجيء لو حرفًا مصدريًا بعد غير الوُدّ وما في معناه، غير الوُدّ ودَّ يودُّ.

ومن هذا القليل قول قتيلة بنت النضر الأسدية، عندما قتل النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أباها، فقالت:

مَـا كَـانَ ضَـرّك لَـوْ مَنَنْـت وَرُبّمَـا مـنَّ الْفَتَـى وَهُـوَ الْمَغِـيظُ الْمُحْنَـقُ

مَا كَانَ ضَرّك لَوْ مَنَنْت

أي ما كان ضرك مَنُّكَ.

وإذا قلنا إن لو حرفٌ مصدري كأن، معنى ذلك أن لها جوابًا أم ليس لها جواب؟ ليس لها جواب، لو المصدرية ليس لها جواب.

النوع الثاني: من نوع لو هي لو الشرطية، أن تكون حرف شرط.

وهي حرف شرط غير جازم حينئذ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك في هذا الفصل.

ولو الشرطية لها استعمالان:

لها استعمالان الاستعمال الأول أن تكون في الماضي، يعني أن يكون زمن فعلها المُضي، لا الاستقبال، وهذا هو الأكثر فيها، هذا الأكثر، نحو لو جاء زيدٌ لأكرمتُه، زمن المجيء في المضي.

تقول: "لو اجتهدَ لنجح" "لو اجتهدَ لما رسب".

ولو هذه التي هي حرف شرط، في الماضي هي الأكثر والأشهر فيها، هي التي يسميها النحويون حرف الامتناع، هي لو الامتناعية، ويُعبرون عن ذلك فيقولون: لو حرف امتناعٍ لامتناع.

يعني لو تدل على امتناع جوابها، لامتناع شرطها، الشرط ما وقع، فلهذا ما وقع الجواب، "لو جاء لأكرمته"، المجيء ما حدث، فلهذا الإكرام ما حدث.

والاستعمال الثاني للو الشرطية، أن تكون شرطًا في المستقبل.

أي أن زمن فعلها في المستقبل، لا في المضي، وهذا استعمال قليل فيها، فتكون حينئذ كإن الشرطية، كأدوات الشرط؛ لأن أدوات الشرط كلها تكون في المستقبل، كل الشرط يكون في المستقبل، أدوات الشرط الجازمة "إن تجتهد تنجح" "أين تسكن أسكن" "متى تُسافر تستفد" وهكذا ما يكون في الماضي.

أما لو فالأكثر فيها كما قلنا أن تكون في الماضي، لكنها قد تستعمل مثل أدوات الشرط، تكون كإن، يعني يكون زمانها في المستقبل، هذا قليل أنكره بعض النحويين لكن أكثرهم أثبته، والأدلة على ذلك كثيرة.

كأن تقول مثلًا: "لو تجيءُ الليلةَ لأكرمتُك".

"لو تجيءُ الليلةَ لأكرمتُك"، المجيء متى سيكون؟ في المستقبل ليس في الماضي، هذه لو التي للمستقبل.

ما معنى "لو تجيءُ الليلةَ لأكرمتُك"؟ يعني إن تجئ أكرمتُك، فهي بمعنى إن معنى الشرط.

قال قيس بن الملوح مجنون ليلى، وحكايتنا مع المحبين الكذابين كثيرة في هذا الدرس، سنذكر كثيرًا من أشعارهم، فيقول هذا المجنون:

وَلَـوْ تَلْتَقِـي أَصْـداؤُنا بَعْـدَ مَوْتِنـا ... ومَن دُونِ رَمْسَيْنا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ

لَظَـلَّ صَـدى صَـوْتِي وإنْ كُنْـتُ رُمَّـةً ... لِصَـوْتِ صَـدى لَيْلـى يَهُـشُّ ويَطْـرَبُ

فلو شرط، وجوابه لظل

وَلَوْ تَلْتَقِي

لَظَلَّ صَدى صَوْتِي

والمعنى: إن تلتقي تظل.

ونحن نحتج بلفظ هذه الأشعار؛ لأن أصحابها من المحتج بكلامهم، وإن كان معناه باطلًا وكذبًا، فهذا لن يكون بعد موته.

ومن ذلك أي مما جاءت فيه لو للاستقبال، قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء:٩].

والآية تحتاج إلى فهم، ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء:٩] أين فعل الشرط؟ بعد لو تركوا.

تركوا من حيث الصياغة فعل ماضٍ، لكن زمانه هنا مستقبل، ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ﴾ [النساء:٩] يعني هؤلاء سيتركون أم تركوهم؟ لا هذه وصية لهم، أنتم الذين تخشون أن تتركوا أولادكم، فإن تتركوهم ضعافًا، وتخافون عليهم، فهذه وصية لهم في المستقبل.

﴿وَلْيَخْشَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ﴾ [النساء:٩] يعني والله أعلم، وليخش الذين لو يتركون أولادهم ضعافًا، خافوا عليهم.

ومن ذلك قول توبة بن الحُمَيِّر، وهذا أيضًا من، قال:

ولو أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عليَّ ودُونِي تُرْبَةٌ وصَفائحُ

لَسَلَمْتُ تَسْليمَ البَشَاشَةِ أَو زَقَا ... إِليْها صَدًى من جانب القَبْرِ صائحُ

أيضًا كصاحبه السابق، يقول: لو أن ليلى الأخيلية سلمت لسلمت، فلو هنا شرطية للمستقبل يعني لو مت وفي القبر وسلمت عليّ لسلمتُ عليها، فهذا في المستقبل.

وهذا هو قول، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيَ

هذا هو الأكثر فيها.

ثم قال:

وَيَقِلّ إيْلاَؤهُ مُسْتَقْبَلاً

يعني وقد تأتي للشرط في المستقبل، لكنه قليل.

لكِنْ قُبِلْ

يُضَعِف قول من ردّ هذا الاستعمال من النحويين.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ   لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن لو الشرطية باستعماليها في الماضي والمستقبل، كأدوات الشرط، لا تدخل إلا على فعل، وهي مختصة بالأفعال، لا تدخل على الأسماء، كالأمثلة السابقة.

وهذا الحكم في الحقيقة عامٌ للو، بكل أنواعها، حتى المصدرية، وحتى التي ستأتي الإشارة إليها فيما بعد.

لو لا تدخل إلا على فعل، إلا أنَّ لو الشرطية قد تدخل في الظاهر على اسم، في الظاهر قد تدخل على اسم في مواضع:

الموضع الأول: إذا وقع بعدها أنَّ ومعمولاها.

نحو: "لو أنَّ زيدًا قائمٌ لقُمتُ".

"لو أنَّ زيدًا قائمٌ لقُمتُ" الشرط لو، والجواب لقمتُ، والذي جاء بعد لو، أن زيدًا قائمٌ، هذا فعل أم اسم؟ اسم؛ لأن أن ومعمولاها اسم مؤول، إذًا فوقع اسم.

وهذا الأسلوب مطرد، أعني وقوع أن بعد لو، كما قال ابن مالك

لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

هذا مطرد وكثير جدًا.

واختلفوا في تخريج هذا الأسلوب، وأحسنُ ما قيل فيه، أحسن ما قيل فيه، أن هذا الاسم الواقع بعد لو، يلا ساعدوني، ما إعرابه؟ لكي نجعل لو داخلةً على فعل، ماذا نقول؟ نقول: إن هذا الاسم فاعلٌ لفعلٍ محذوف، يُقدرُ بكون عام.

يعني أنَّ زيدًا قائمٌ، هذا مصدر مؤول يعني قيام زيد، نُقدره لو حصل قيامُ زيد لقُمت، أو لو كان قيامُ زيد، أو ثبت تقدر كون عام، عرفنا الكون العام أكثر من مرة.

وهذا هو قول الكوفيين، وهو الذي مال إليه أكثر النحويين المتأخرين بعد ذلك، ويكفينا هذا القول، فتبقى لو حينئذ على أصلها، داخلة على فعلٍ محذوف، والفعل مذكور، وهذا كما قلنا قبل قليل لا إشكال فيه.

وتقول: "لو أنَّكَ مجتهدٌ لنجحتَ"، والتأويل على ما ذكرنا قبل قليل، لو حصل اجتهادُك لنجحت.

والبيت السابق:

"ولو أَنَّ لَيْلَى، سَلَّمَتْ، لَسَلَمْتُ" لو دخلت على أن يعني على اسم، فالتخريج يعني لو حصل تسليمُها، لسلمت.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ﴾ [الحجرات:٥]، وقال: ﴿وَلَوْ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾ [البقرة:١٠٣]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا

كَتَبْنَا﴾ [النساء:٦٦]، وقال: ﴿وَلَوْ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٦٦] قلنا هذا كثير جدًا، ومطرد في الكلام، وهذا هو تخريجه وإعرابه.

فنقول في الإعراب، "لو أنك مجتهدٌ فنجحت" لو حرف امتناع لامتناع مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وأنك مجتهد، أن واسمها وخبرها، والاسم المؤول فاعل لفعل محذوف، يُقدر بكون العام.

يعني لو حصل اجتهادُك لنجحتَ، اللام داخلة على جواب لو الشرطية، ونجحتَ فعل وفاعل وهو جواب الشرط.

طيب، قلنا إن لو مختصة بالفعل، لكنها دخلت على الاسم في الظاهر، في مواضع:

الموضع الأول: أن يأتي بعدها أنَّ، وشرحنا ذلك.

الموضع الثاني: أن يليها اسم بعده اسم مطابق للمحذوف، تأتي لو ثم اسمٌ وبعد الاسم فعل يطابق المحذوف.

نحو: "لو محمدٌ زارني لزرتُه" تعني لو زارني محمدٌ لزرتُه، فيكون مثل ما ذكرناه من قبل في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦] يعني معنى ذلك أن هذا الأسلوب لا خلاف في صحته، وإنما الخلاف في تخريجه.

ومن ذلك قول عمر لأبي عُبيدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: "لو غيرُكَ قالها يا أبا عُبيدة" يعني لو قالها غيرك، يجوز أن تقول لو قالها غيرك، ويجوز أن تقول: لو غيرك قالها، كلاهما جائز، لكن الكلام في التخريج.

والعربي يُقدم ما يعتني به ويهتم.

ومن ذلك قول حاتم الطائي عندما صفعته جارية، قال:

لو ذَاتُ سوِارٍ لَطَمَتني

"لو ذَاتُ سوِارٍ لَطَمَتني" أُسِر، فطلبت منه صاحبة البيت أن يفصد الناقة، فقام فنحرها، فغضبت عليه، فقال: هذا فصدي، فصدي أن.

فقامت عليه الجارية فصفعته، فقال: **" لو ذَاتُ سوِارٍ"**؛ لأن الأساور ما كانت تلبسها إلا الحرائر، فالتقدير **" لو ذَاتُ سوِارٍ لَطَمَتني "** يعني لو ذات، يعني لو لطمتني ذات سوار لهان علي.

ومن ذلك قول الشاعر:

أَخِـلّايَ لَـو غَيـرَ الحِمـام أَصـابَكُم عَتِبـتُ وَلَكِـن ما عَلـى المَـوتِ مُعتَـبُ

وقد تدخل لو على الاسم أيضًا، من أن يُحذف الفعل، أن يُحذف فعل الشرط، وتبقى منه بقية.

فعل الشرط بعد لو قد يُحذف الفعل، لكن قد تبقى منه بقية، يعني أن يبقى شيء من أثره، ومن ذلك الأسلوب المعروف، «**التمس ولو خاتمًا من حديد**»، "كُل ولو تفاحةً" وقولك: «**التمس ولو خاتمًا**» يعني التمس ولو كان المُلتَمَسُ خاتمًا، حذفت كان لكن بقي أثرها وهو خبرها.

فلم يُحذف الفعل كله، حذف الفعل لكن بقي شيء من أثره، يعني بقي شيء بقية منه، وهذه البقية دالة عليه.

فهذه المواضع التي تدخل فيها لو على الاسم ظاهرًا، وعرفنا أنها جميعًا داخلة في الحقيقة على فعل، كلام ابن مالك على إطلاقه، أنها مختصة بالفعل.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن لو الامتناعية، الامتناعية التي في الماضي أو المستقبل؟ في الماضي، إن كنت تريد لو الامتناعية، فإن الفعل بعدها، قد يكون ماضيًا في الصيغة، وهذا الأكثر، لو جاء زيدٌ لأكرمتُه"، "لو وفى بعدِهِ لوفيتُ له".

وقد يأتي المضارعُ في الصيغة بعدها، ولكنك تريد به الزمان الماضي، قال مثل:

لَوْ يَفِيْ كَفَى

"لَوْ يَفِيْ كَفَى" يعني لو وفى كفى.

ومن ذلك أن تقول مثلًا: "لو تؤمنُ قريشٌ باللهِ لما قاتلها الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ" أسلوب صحيح.

فقولك: تؤمن في الصيغة فعل مضارع، وشرحنا أكثر من مرة أن انقسام الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر هو بحسب الصيغة، ثم إن الصيغة فَعَلَ قد تكون في الماضي، أو في المستقبل.

وإن يفعل قد يكون في الحال أو المستقبل، وقد تكون في الماضي.

أما افعل فلا يكون إلا في المستقبل.

فهنا المعنى معنى المثال السابق لو آمنت لما قالتها.

ومن ذلك قوله: في الراسبين، "لو تجتهدون في دروسِكُم لنجَحْتُم" تريد لو اجتهدتم لنجحتم، ومن ذلك قولك مثلًا: لو نتعاون فيما بيننا لما صار المكان قذرًا، يعني لو تعاونا.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات:٧]، يريد لو أطاعكم؛ لأن الكلام على قصة سلفت.

قالوا ومن ذلك قول كُثَيرِ عزة، يقول:

رُهبانُ مَديَنَ والذينَ عهدتُهُمْ ... يبكونَ مِنْ حذرِ العذابِ قعودا
لو يسمعونَ كما سمعتُ كلامَها ... خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وسُجودا

يريد لو سمعوا، يريد لو سمعوا خروا، وهو بذلك يُعلِل لباطله، وهيامه بعزة، يقول: إن الرهبان الصالحين الذين يحذرون العذاب لا يصبرون عن مثل ما أرى، فلهذا لي حجة وعذر أنني ما أصبر عن حبها.

وهذا احتجاج باطل بل السبب، هو ضعف إيمانه، وتعلقه بغير الله عَزَّوَجَلَّ.

ومن أفضل مَن تكلم على ما يتعلق بالحب والهيام، وذكر هؤلاء الشعراء وناقش أشعارهم هو ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [روضة المحبين] ذكر هذه الأشعار، وحلل نفسياتهم، تحليلًا جيدًا، وذكر الأسباب الحقيقية لهذه الأمور المبالغات التي نعجب منها.

كيف يعني يقول: لو أنني مت وفي القبر، ومع ذلك لن أنساها في القبر، الإنسان في القبر خلاص يذهل عن غير نفسه، فحلل ذلك، في أبواب جميلة في هذا الكتاب.

طيب هذا ما يتعلق بالأبيات التي ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب أو في هذا الفصل فصل لو.

نذكر بعد ذلك فائدتين مهمتين، يتعلقان بلو:

القاعدة الأولى: ذكرنا أن لو الشرطية في الماضي أو في المستقبل، لا بد لها من جواب، لا بد لها من جواب، لو الشرطية لا بد لها من جواب، فما جوابها؟ جوابها ثلاثة أشياء:

- فعل ماضٍ.

- أو فعلٌ ماضٍ منفي بما.
- أو فعلٌ مضارع منفي بلم.

جوابها إما فعلٌ ماضٍ، كقولك: "لو جاءَ محمد لجاءِ زيد" فالأكثر فيه اقترانه باللام، "لو جاءَ محمد لجاءَ زيد".

وبعض النحويين يسمي هذه اللام، لام التسويف، ليس هذا الاسم مشهورًا أو متفق عليه، لكن بعضهم يسميها بلام التسويف، والمعروف أنها لام الجواب.

"لو جاءَ زيد لجاءَ عمرو" أين الجواب؟ جاء عمرو اقترن باللام، ويجوز عدم الاقتران، جائز، جائز كثير لا إشكال فيه، الاقتران وعدم الاقتران جائزان كثيرًا، إلا أن الاقتران أكثر.

فتقول: "لو جاءَ محمد جاءَ زيد".

قال سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٧٦]، وقال: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء:٢٢]، وقال في سورة واحدة وهي سورة الواقعة: ﴿لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا﴾ [الواقعة:٦٥]، ثم قال: ﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا﴾ [الواقعة:٧٠].

يقول بعض أهل البلاغة، أن هذه اللام، يسمونها لام التسويف، لتدل أن الجواب أكثر تأخرًا، مما لو حذفتها.

يعني لو قلت: "لو جاءَ محمدٌ جاءَ زيد" معنى ذلك أن مجيئه بعد المجيء الأول مباشرة، يعني بلا فاصل يُذكر، أما إذا قلت: "لو جاءَ محمد لجاء زيد" فأنت تُشعر بشيء من التسويف والمُهلة، والله أعلم.

الثاني مما يقع جوابًا للو، الفعل الماضي المنفيُ بما.

كأن تقول: "لو جاءَ زيدٌ ما جاءَ محمد"، وهذا عكس السابق، يعني يجوز فيه الاقتران باللام وعدم الاقتران، والأكثر عدم الاقتران.

تقول: "لو جاءَ محمد ما جاءَ زيد" ويجوز "لو جاءَ محمد لما جاء زيد".

قال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢].

وقال الشاعر:

ولو نُعطى الخيارَ لما افترقْنَا ... ولكن لا خيارَ مع اللياليِ

الثالث لما يقع جوابًا للو: المضارع المنفي بلم، وهذا يجب فيه عدم اقترانه باللام.

لا يجوز أن يقترن باللام، تقول، بلم.

تقول: "لو جاءَ محمد لم يجيء زيد"، "لو جاءَ محمد لم يجيء زيد" ولا يجوز اقترانه باللام، هذه الفائدة الأولى.

الفائدة الثانية: أن لو كما ذكرنا من قبل، تأتي على أنواع في اللغة، وذكرنا لها نوعين، أو ثلاثة أنواع.

ذكرنا أنها تأتي حرفًا مصدريًا، وتأتي حرف شرط على استعماليها، فنقول: تأتي حرف شرط للمستقبل، وتأتي حرف شرط للمُضي.

يعني ثلاثة أنواع أو نوعين، إن جعلناها إجمالًا فهي نوعان، وإن جعلناها تفصيلًا فهي ثلاثة أنواع.

وقد تأتي غير ذلك، قد تأتي حرف عرضٍ وتحضيض، قد تأتي حرف عرض وتحضيض.

وفهمنا العرض، والتحضيض فيما سبق، العرض الطلب برفق، والتحضيض الطلب بشيء من الحث والشدة.

كأن تقول: "لو تنزلوا عندنا" إن كان برفق "لو تنزلوا عندنا فنكرمكم" هذا عرض، "لو تنزلوا عندنا نكرمكم" هذا تحضيض.

"لو تكتبُ واجبك مبكرًا"، هذا عرض أو تحضيض؟ تحضيض.

طيب، وقد يأتي حرف تقليل، حرف تقليل نحو: "تصدق ولو بظلفٍ مُحرَّق"، يعني تصدق ولو بالقليل. وقد يأتي حرف تمنٍ، حرف تمنٍ نحو "لو نتخلص من حظوظِ النفس" التمني يعني في المستحيل أو في الصعب. قال تعالى: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الشعراء:١٠٢]، هذا للتمني.

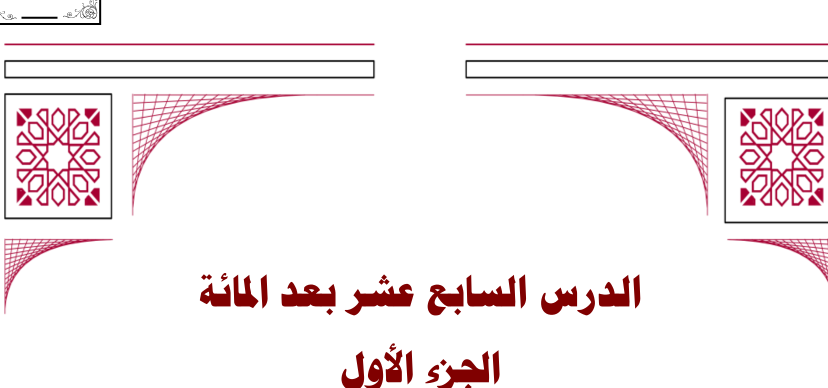
وقد جمع بعضهم استعمالاتها بقوله:

تمنٍ وعرضٍ وتقليلٌ ومصدرٌ وتعليقُ ماضٍ ثم مستقبلٌ بداء

الخلاصة:

- أنها تأتي حرفًا مصدريًا.
- وتأتي حرف شرط.
- وتأتي حرف عرضٍ وتحضيض.
- وتأتي حرف تقليل.
- وتأتي حرف تمنٍ.

نقف هنا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس السابع عشر بعد المائة

الجزء الأول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا بكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الاثنين السادس من شهر صفر من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي بمدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس عشر بعد المائة، من دروس شرح [ألفية ابن مالك] عليه رحمة الله.

كنا توقفنا في الدرس الماضي على باب [أَمَّا وَلَوْلاَ وَلَوْمَا]، بعد أن انتهينا من فصل لو.

وهذا الباب الذي سندرسه -إن شاء الله تعالى- وهو باب

[أمَّا ولَوْلا ولَوما]

عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خمسة أبيات، قال فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧١٢.أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوْبًا أُلِفَا

٧١٣.وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

٧١٤.لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْابْتِدَا ... إِذَا امْتِنَاعًا بُوُجُوْدٍ عَقَدَا

٧١٥.وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا ... أَلَّ أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا
٧١٦.وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب، باب [أَمَّا وَلَوْلاَ وَلَوْمَا] بعد باب عوامل الجزم؛ لأنها أدوات شرط غير جازمة، فناسب ذكرها بعد أدوات الشرط الجازمة التي ذكرها في باب عوامل الجزم.

فهذه هي مناسبة ذكر هذا الباب، بعد باب عوامل الجزم، فذكر بيتين في هذا الباب، عن أما وذكر ثلاثة أبيات عن لولا ولوما.

فقال في البيتين الذين عن "أَمَّا":

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا
وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن "أَمَّا" بفتح الهمزة وتشديد الميم، من الحروف التي قد تتضمن الشرط، إلا أنها لا تجزم، وأما في حقيقتها حرف شرط وتوكيد دائمًا، وحرف تفصيل غالبًا، وحرف انتقال إذا كانت في أوائل الخطب ونحوها.

فأما حرف توكيد دائمًا، دائمًا تدل على التوكيد، وشرط دائمًا تدل على الشرط، وهذا الذي يهمنا الآن، وتدل على التفصيل غالبًا، وإذا جاءت في أول الخطب ونحوها دلت على الانتقال.

مثال كونها حرف تفصيل، أن تقول: "أما زيدٌ فمُنطلق وأمَّا بكرٌ فجالس" ففصلت، وقد تُفصل على اثنين أو ثلاثة أو أكثر.

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة:٢٦]... الآية، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ (١٠) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:٩-١١]، هذا

نسميه تفصيل.

ومثال كونها للانتقال: مجيؤها في أول الخطب، أو الكتب، أو الرسائل ونحوها، عندما نقول: "الحمدُ للهِ ربِّ العالمين أمَّا بعد... فأقول كذا وكذا" تدل على الانتقال من موضوع إلى موضوع.

أما كونها للشرط أو للتأكيد فلا يحتاج إلى مثال؛ لأن هذا المعنى دائم ولازم فيها في كل مثال.

وأصل قولهم: "أمَّا زيدٌ فمُنطلقٌ" أعني تركيب أمَّا مع ما بعدها، كأن تقول: "أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ" أصل هذا التركيب مهما يكن من شيء، فزيدٌ منطلق.

مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فمهما هذه أداة الشرط، يكن من شيء هذا فعل الشرط، فزيدٌ منطلق، زيدٌ منطلقٌ جواب الشرط، والفاء داخلة على جواب الشرط للربط، هذا أصل الأسلوب.

طيب ما الذي حدث؟ الذي حدث أن العرب أنابت أمَّا مناب أداة الشرط وفعل الشرط، فكان الظاهر حينئذ أن يُقال: "أمَّا فزيدٌ منطلقٌ" إذا وضعنا أمَّا مكان مهما يكن من شيء، فكان الظاهر أن يُقال: "أمَّا فزيدٌ منطلقٌ" إلا أن العرب استكرهوا أن تأتي الفاء بعد أمَّا مباشرة، بعد أن جعلوا أمَّا نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط.

فأرادوا أن يصلحوا هذا القبح الذي نتج من اجتماع حرفين، والحرف الثاني الفاء هو ليس عطفًا، ليس عاطفًا، لكنه يُشبه فاء العطف، في اللفظ، ولا يوجد معطوف عليه، فكل هذا يجعل الصورة قبيحة، فأرادوا أن يُحسنوا الصورة ويُصلحوها فزحلقوا الفاء إلى داخل جملة الشرط.

زحلقوها أدخلوها، بحيث يفصل فاصلٌ أقل فاصل بين أمَّا والفاء، فلهذا

فيجب في هذه الفاء أن يفصل بينها وبين أمَّا فاصل، أقل فاصل.

فتقول: " أمَّا زيدٌ فمُنطلقٌ".

بعد أن عرفنا كل ذلك، نعرف أن زيدٌ منطلقٌ مبتدأ، و(@١٤:٨:٠٠) خبر على كل حال.

حتى في هذا الأسلوب، " أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ" زيدٌ مبتدأ ومنطلقٌ خبره، والفاء داخلة على جواب الشرط، وهي في الأصل داخلة على زيد، ثم تزحلقت، كما تتزحلق لام الابتداء بعد إن، إذا قلت مثلًا: "زيدٌ منطلقٌ" مبتدأ وخبر، ثم أكدته بإن تقول: "إنَّ زيدًا منطلقٌ" ثم تؤكد أيضًا باللام، تقول: "لزيدٌ منطلقٌ".

فإذا أردت أن تجمع المؤكدين، إن واللام، وكلاهما له الصدارة، فاستقبحت العرب أن تجمع حرفين في مكان واحد ومعناهما واحد، فزحلقت اللام إلى داخل الجملة.

لكن ما زحلقته كثيرًا؛ لأن المراد فقط أن يوجد فاصل أقل فاصل بين إن واللام، فتقول إن زيدًا لمنطلق، هذه اللام أصلها التقديم أم التأخير؟ أصلها التقديم، فلهذا إذا ذهبتم إلى الأشياء التي لها صدارة، الأشياء التي لها أسماء الاستفهام أسماء الشرط، يقولون لام الابتداء، من الأشياء التي لها الصدارة، وتسمى الابتداء، لكن هنا للضرورة زُحلقت إلى داخل الجملة لكي لا تُجامع حرفًا في معناها.

فهذا الذي حدث أيضًا مع الفاء في مثل هذا الأسلوب.

فلهذا لو قلت مثلًا: "زيدًا أكرمتُه" هذا أسلوب اشتغال، طب أدخل أمَّا، ستقول: "أمَّا زيدًا فأكرمتُه" والأصل مهما يكن من شيء فزيدًا أكرمته، يعني الجملة ما تتغير، وإن كانت الفاء ستدخل في وسطها للعلة السابقة، والإعراب لا

يتغير.

تقول: "أمَّا زيدًا فأكرمتُهُ" أمَّا حرف تفصيل يتضمن الشرط، على معنى مهما يكن من شيء، زيدًا مفعول به مقدم، أكرمتُهُ فعل وفاعل، آسف زيدًا منصوب على الاشتغال، يعني منصوب بفعل محذوف دل عليه المذكور، وأكرمتُهُ فعل وفاعل ومفعول به، والفاء داخلة في جواب الشرط، والأصل أن تدخل على أول زيدًا أكرمتُهُ.

وهكذا لو قلت أي جملة أخرى، لو قلت مثلًا: "اليوم سافرَ زيدٌ" اليومَ ظرف زمان، سافرَ زيدٌ فعل وفاعل، ثم أدخلت أمَّا تقول: "أمَّا فسافرَ زيدٌ" الإعراب لا يتغير؛ لأن الأصل مهما يكن من شيء فاليوم سافر زيدٌ، ثم تزحلقت الفاء إلى داخل الجملة.

فاليومَ ظرف زمان وسافر زيدٌ فعل وفاعل، على هذا نعرف أن أمَّا والفاء إذا دخلت على جملة لا تُغير إعرابها.

لكن تُدخل معنى الشرط، فتكون نائبة على أداة الشرط وفعل الشرط، والجملة بعدها تنقلب إلى جواب الشرط، وهكذا في كل نظير.

ومن ذلك أمَّا بعد التي في أوائل الخطب ونحوها، لو قلت: "الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، أمَّا بعد فأقول كذا وكذا".

الأسلوب نفسه، التقدير: مهما يكن من شيء فبعد أقول كذا وكذا، بعد هذا ظرف، يعني بعد ما سبق أقول كذا وكذا، وبعد كما درسنا من قبل، إذا ذُكر المضاف إليها، وجب إعرابها، وإذا حُذف المضاف إليها، المضاف بعدها جاز فيها البناء على الضم، وهذا هو الأفصح الأكثر، وجاز فيها الإعراب بالتنوين وبلا تنوين، درسنا ذلك.

فلهذا تقول: بعدُ بالبناء على الضم؛ لأنك حذفت المضاف إليه، يعني بعد ما سبق أقول كذا وكذا.

فإذا أدخلت أمَّا تقول: أمَّا ثم تأتي تُقدم الظرف، أمَّا بعد فأقول، لكي يفصل الظرف بين أمَّا والفاء.

ولذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... وَفَــا　　لِتِلْــوِ تِلْوِهَــا وُجُوْبًــا أُلِفَــا

فالفاء يجب أن تدخل بعد أما، لكن تدخل بعد أمَّا ليس على تلوها، ولكن على تلو تلوها.

أمَّا بعد فأقول، أمَّا محمدٌ فمُنطلقٌ، وهذه الفاء واجبة؛ لأننا عرفنا أنها الفاء الداخلة على جواب الشرط.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَـذْفُ ذِي الْفَـا قَـلَّ فِـي نَثْـرٍ إِذَا　　لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا

سبق في البيت السابق، أن هذه الفاء واجبة في جواب أمَّا، واجبة؛ لأنه قال وجوبًا أُلِفَا.

وهنا يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **إن هذه الفاء حُذفت بعد أمَّا في ثلاثة مواضع:**

الموضع الأول: في ضرورة الشعر.

كقول الشاعر:

فَأَمّــا القِتــالُ لا قِتــالَ لَــديكُمُ　　وَلَكِــنَّ سَــيراً في عِــراضِ المَواكِــبِ

قال:

فَأَمّا القِتالُ لا قِتالَ لَديكُمُ

يعني فأما القتال فلا قتال، ولكنه حذف لكي يستقيم الشعر؛ لأنه لو أتى بالفاء لانكسر البيت.

الموضع الثاني: في قليل من النثر.

يعني في شواهد قليلة سمعت من النثر، وهذا قول ابن مالك:

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ

يعني جاء في شواهد قليلة من النثر، ومن ذلك رواية البخاري: «**أمَّا بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتابِ الله**».

أي أما بعد فما بال رجالٍ.

وقيل إن هذه الرواية لا تدخل في هذا الموضع، وإنما تدخل في الموضع الثالث الذي سيأتي، فعلقوها في أذهانكم حتى نصل إلى الموضع الثالث.

ومما حُذفت فيه الفاء في النثر، رواية عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: "أمَّا الذين جمعوا بين الحجِ والعمرة طافوا طوافًا واحدًا" أي: وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فطافوا طوافًا واحدًا.

الموضع الثالث لحذف الفاء بعد أمَّا: إذا حُذف معها القول.

أن يُحذف القول، يعني لفظ القول أو ما تصرف منه، قال أو يقول أو قل ونحو ذلك، أن يُحذف لفظ القول مع الفاء، وهذا الحذف جائز مطرد، حتى في النثر.

وهذا هو قوله:

.... إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يعني إذا حُذف قول مع الفاء، فإن حذفها حينئذ لا يكون قليلًا، بل يكون جائزًا مطردًا.

ومن ذلك أن تقول مثلًا: "وعظَنَا الإمام".

"أمَّا المحسنون أبشروا بالخير، وأمَّا المفرِطون احذروا من تفريطكُم".

التقدير أمَّا المحسنون فقال لهم أبشروا، وأمَّا المفرطون فقال لهم احذروا" وهكذا.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا يَوْمِ لَّا تَسْتَـْٔخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا﴾ [آل عمران:١٠٦] التقدير والله أعلم، فأما الذين اسودت وجوههم فيُقال لهم أكفرتم، فحُذف القول مع الفاء.

وإذا جعلنا رواية البخاري السابقة من هذا الموضع، كان التقدير: "أمَّا بعد فأقول ما بال رجالٍ"، ولكن الذي يظهر أنها من الموضع الثاني.

فهذان البيتان اللذان ذكرهما ابن مالك عن أمَّا.

للتنقل بعد ذلك إلى ثلاثة الأبيات التي ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن لولا ولومَا.

يستفتحها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعًا بُوُجُودٍ عَقَدَا

لولا ولومَا حرفان معناهما واحد، لولا لومَا معناهما واحد، استعمالهما واحد، إلا أن استعمال لولا أكثر من استعمال لوما.

كقولك: "لولا زيدٌ لأكرمتُك" أو "لومَا زيدٌ لأكرمتُك" الاستعمال واحد.

ولولا ولومّا لهما في اللغة استعمالان:

الاستعمال الأول: أن يكونا حرفي تحضيض.

حرفي تحضيض، وسيأتي الكلام على هذا الاستعمال في البيت الآتي.

والاستعمال الثاني لهما: أن يكونا حرفي شرطٍ غير جازمين.

يعني أن يتضمن الشرط، ولا يجزمان.

كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١] "لولا زيدٌ لأكرمتُك" يعني الشرط واضح، الشرط أن تُرتب الجواب على، الشرط.

فإذا قلت: "لولا زيدٌ لأكرمتُك" فلولا هنا دلت على امتناع الجواب لوجود الشرط، دلت على امتناع الإكرام، وهو الجواب، لماذا؟

لولا زيد لأكرمتُك، امتنع الإكرام الجواب، لوجود زيد أم لامتناع زيد؟ لوجود زيد، لوجود زيد، إذًا لولا ولومَا حرفان إذا تضمن الشرط، فهما حرفان يدلان على امتناع الجواب لوجود الشرط، فلهذا قال ابن مالك:

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا

متى؟

إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُوْدٍ عَقَدَا

يعني إذا عقدا امتناعًا بوجود، يعني إذا دلَّا على امتناع الجواب لوجود الشرط.

وهذا الذي يُعبر عنه كثير من النحويين، عندما يقولون: لولا ولومَا حرفا امتناعٍ لوجود.

وسبق في الدرس الماضي، الكلام على لو، وقلنا إن لو حرف امتناع لامتناع، لو حرف امتناع لامتناع، لو جئت لأكرمتُك، كلاهما ممتنع.

أمَّا لولا ولومَا "لولا زيدٌ لأكرمتُك" حرف امتناع لوجود.

من أحكام لولا ولومَا إذا كانا حرفي شرط، أنهما يلزمان الابتداء، كما قال ابن مالك

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا

ما معنى يلزمان الابتداء؟ يعني لا يقع بعدهما إلا اسم، إلا مبتدأ، لا يقع بعدهما إلا جملة اسمية.

والجملة الاسمية معروف أنها تبدأ بمبتدأ، وهذا قول ابن مالك لولا ولومَا يلزمان الابتداء، فتقول: "لولا زيدٌ لأكرمتُك" ولا يجوز أن تقول مثلًا: "لولا جاءَ زيدٌ لأكرمتُك" هذا لا يُقال ولا يصح في العربية.

ومن أحكامهما، أحكام لولا ولومَا الامتناعيتين يعني الشرطيتين:

أن الاسم بعدهما مبتدأ، "لولا زيدٌ" زيدٌ مبتدأ، وخبره؟ محذوف وجوبًا، مُقدر بكونٍ عام، أي: لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتُك، وسبق الكلام على ذلك وتفصيله في الكلام على حذف الخبر في أي باب؟ في باب الابتداء.

وذكرنا التفصيل وبعض الخلاف هناك.

نعم، ومن أحكام لولا ولومَا الشرطيتين، أنهما لا بد لهما من جواب، تضمن الشرط إذًا لا بد لهما من جواب، ما جوابهما؟ جوابهما كجواب لو.

كجواب لو الذي ذكرناه في الدرس الماضي، نُذكر به، قلنا: إن لو وكذلك لولا ولمَا يكون جوابهما ثلاثة أشياء، أو أحد ثلاثة أشياء:

- إما أن يكون ماضيًا مثبتًا.
- أو مضارعًا منفيًا بلم.
- أو ماضيًا منفيًا بما.

إما أن يكون ماضيًا مثبتًا، فذكروا يه الاقتران باللام، ويجوز ألا يقترن باللام.

نحو لولا زيدٌ لأكرمتك، هذا الأكثر، ويجوز "لولا زيدٌ أكرمتُك" جائز.

والجواب الثاني: أن يكون مضارعًا، منفيًا بلم، فلا يجوز اقترانه باللام.

نحو: "لولا زيدٌ لم يجئ بكرٌ"، "لولا زيدٌ لم يجئ بكرٌ" لا يجوز أن تقول: لولا زيد لم يجئ بكرٌ.

الجواب الثالث: أن يكون ماضيًا منفيًا بما، فهذا عكس الأول.

يعني الأكثر في عدم الاقتران، باللام، والاقتران جائز.

تقول: "لولا زيدٌ ما أكرمتُك" ويجوز "لولا زيدٌ لَمَا أكرمتُك" وهذا هو الذي قلناه في جواب لو من قبل.

مما يحسن ذكره أيضًا في لو ولَمَا الشرطيتين، وقد ذكرنا أنه لا بد لهما من جواب، أن جوابهما قد يُحذف إذا معلومًا.

على القاعدة المشهورة العامة: كل ما عُلم جاز حذفه.

كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ﴾ [النساء:٨٣]، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:١٠].

الجواب: والله أعلم، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهلكتم.

طيب ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا ... أَلَّا أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا البيت الاستعمال الثاني للولا ولومَا، وهو كونهما حرفي تحضيض، قلنا لهما استعمالان، الذي شُرِح كونهما حرفي شرط غير جازمين.

والاستعمال الثاني: كونهما حرفي تحضيض، يعني خلاص ما يتضمنان شرطًا، لا يدلان على أسلوب شرط، وليس لهما جواب.

يعني يكونان كأدوات التحضيض الأخرى، كهلَا وألَّا وألَا إذا استعملا في التحضيض.

والتحضيض كما تعرفون هو طلب الفعل بحث وتأكيد، كأن تقول: "هلَا استذكرت" "ألا ذهبت مع أهلك" أو "ألا ذهبت"، "لولا تركت الإهمال" هنا ما في شرط ولا تحتاج إلى جواب، وإنما تحضه، "لولا تركت الإهمال".

قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان:٢١].

تقول: "لومَا استفدت من وقتك".

قال تعالى: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [الحجر:٧].

وهذه الأدوات وهي لولا ولومَا وهلَا وألَّا وألَا، تأتي للتحضيض وتأتي للعرض، والتحضيض هو طلب الفعل بحثٍ وتأكيد، والعرض هو طلبه برفقٍ وتأنٍ ولين.

إلا أن الأكثر أن تستعمل لولا ولومَا وهلَا وألَّا للتحضيض، يعني طلب الفعل بحث.

والأكثر في ألَا أن تكون للعرض، وإن كانت الجميع تأتي هكذا وهكذا بحسب الاستعمال، سواء بحسب الاستعمال بحسب القرائن، بحسب الصوت، الموقف نحو ذلك.

فإذا قلت مثلًا" ألَا أسعدتنا بزيارتك يا أخي".

هذا عرض، لو قلت مثلًا: "هلَّا شرفتَ حفلنا يا بُني" هذا عرض، لو قلت: "لولا جلستَ معي قبل سفرك"، هذا عرض.

لو قلت مثلًا: "ألا تركتَ الكسل عندك" هذا عرض ولا تحضيض؟ نعم هذا

تحضيض، لربما الكتابة واحدة، لكن التزمين الصوتي أو طريقة النطق تُبين معاني كثيرة؛ لأن المعنى قد يبين في الصوت، بمقاطع الوجه، بحركات اليد، يعني المعنى أوسع بكثير من اللفظ، قد يحيط به أشياء كثيرة، تُبينه وتُحدده.

قالوا: ومن التحضيض من استعمال ألَا، للتحضيض قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا ﴾ [التوبة:١٣]، فهذا الظاهر فيه أنه تحضيض وليس عرضًا.

فلو قلت مثلًا: "هلَا كففت أذاك" أو "لولا تركت التأخر قبل أن أُعاقبك" هذه كلها تحضيض.

نعم، ولولا ولومَا إذا كانا للتحضيض، بل كل أحرف التحضيض التي ذكرناها الآن، لولا ولومَا هلَّا وألَا، إذا جاءت لمعنى التحضيض فلها أحكام، من أحكامها أنها مختصة بالفعل.

يعني لا يأتي بعدها إلا فعل، يعني لا يأتي بعدها إلا جملة فعلية، مبدوءة بفعل، وهذا قول ابن مالك:

وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

كجميع الأمثلة السابقة.

ومن أحكامهما إذا كانا للتحضيض، أنك إذا قصدت بالفعل بعدهما التوبيخ، فإنه يكون ماضيًا، أي زمانه.

إذا أردت بهما التوبيخ تحضيض هو الحث يعني على العمل، لكن بشيء من التأكيد والحث يقولون والإزعاج، لكن إذا أردت أنت بهذا التحضيض التوبيخ، أن توبخه على أمرٍ فعله، فيكون زمانه الماضي؛ لأنه أمرٌ فعله فأنت توبخه على ما فعله.

كأن تقول مثلًا: "هلّا استذكرت دروسك كي تنجح مع الناجحين".

وقلنا أكثر من مرة يا إخوان ونُكرر الفعل عندما يُقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر، فإنه يُقسم بحسب انقسام الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر، هذا انقسام بحسب كررناها كثيرًا يا إخوان، هذا انقسام بحسب الصيغة، وليس بحسب الزمان، وهذا مسائل كثيرة جدًا في النحو دائمًا يقولون: حال واستقبال وماضٍ، حال واستقبال وماضٍ، ولا يربطون ذلك بأنه فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر، وإنما يربطونه بالزمان.

فالصيغة الأولى فعل، ويسمى الفعل الماضي؛ لأنه الأغلب فيه أنه في الزمن الماضي، ويكون في الزمن الماضي وهذا هو الأكثر مثل ذهب زيدٌ بالأمس، وقد يكون في غير الماضي، بالمستقبل كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل:١] أي سيأتي.

والصيغة الثانية: أفعل، وهذا الذي يسمى بالمضارع، فكلمة مضارع ما لها علاقة بالزمن، كلمة مضارع ما له علاقة بماضٍ ولا بحال ولا باستقبال، كلمة مضارع يعني مشابه، مشابه الاسم، فصيغة يفعل هي الصيغة التي يشابه الاسم؛ لأنها تُشبه فاعل.

وصيغة يفعل، الأكثر فيها أنها للحال، أو للاستقبال، للاستقبال مثل سيذهب، سوف يذهب، لن يذهب.

والحال إذا كان هذا الأصل فيه أنه للحال، مثل أنا أشرح أنا أحبك، وقد يأتي للماضي، مثل: لم يذهب زيدٌ، هذه بالأمس، وكأن تقول مثلًا: "رأيتُ محمدًا قبلَ عشرين سنة فأقبله ويقبلني بشدة" كيف استعمل أقبل ويقبل، مع أنه قبل عشرين سنة، لأنك تريد أن تحكي هذا الأمر، تسمى حكاية الحال.

والصيغة الثالثة: أمر، وأمر كلمة أمر ما لها علاقة بماضي ولا بحال ولا باستقبال، وإنما معناه الأمر، صيغة افعل تدل على الأمر، إلا أن الأمر ليس له زمان إلا الاستقبال، ولهذا قال لك: أدوات التحضيض يقع بعدها فعل.

طيب هذا الفعل هو نفسه واحد، "هلَّا استذكرت دروسك" إن أردت بها التوبيخ، فزمانه الماضي، معنى ذلك أنه أهمل في الماضي وأن توبخه، هلَّا استذكرت دروسك.

وإن لم تقصد التوبيخ وإنما قصدت حثه على العمل، حثه على أن يعمل هذا الأمر، فتقول: "يا بني هلا استذكرت دروسك كي تنجح" تريد استذكر في المستقبل.

فإذا أردت بالتحضيض التوبيخ، معنى ذلك أنك توبخ على أمرٍ ماضٍ.

وإذا أردت به الحث على فعل شيء، فمعنى ذلك أنك تحضه على أمرٍ مستقبل.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة:١٢٢].

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة:١٢٢] هنا ليست شرطية، ما في جواب شرط، وإنما هذه تحضيضية، هل بمعنى يوبخهم على أمر ماضٍ أم يحثهم على أمر مستقبل؟ إذًا ما معنى الآية والله أعلم.

لينفر، لينفر منكم نفر يتفقهوا في الدين.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُٱللَّهُ، وما زال الكلام على لولا ولومَا.

وَقَدْ يَلِيْهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

سبق أن أحرف التحضيض لا يليها إلا فعل، وذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا أنها قد يليها في الظاهر اسمٌ معمول لفعل، وهذا الفعل مؤخر أو محذوف.

في الظاهر قد يلي أحرف التحضيض اسمٌ، ولكن هذا الاسم في الحقيقة معمول لفعل إما متأخر عنه، أو محذوف قبله.

من أمثلة ذلك أن تقول: "ولولا زيدٌ أكرمتُك".

آسف، هذا شرط، ونحن نتكلم عن التحضيض، كأن تقول: "لولا زيدًا أكرمت" تحضه على إكرام زيد، تقول: "لولا زيدًا أكرمت" فالذي جاء في الظاهر أن زيدًا بعد لولا، ولكن الحقيقة أن زيدًا معمول لأكرمت.

أي: لولا أكرمتَ زيدًا، ثم قدمنا المفعول به، هذا لا مانع منه؛ لأن التقديم والتأخير جائز، ما في إشكال، والحكم دائمًا مرتبط بالحقيقة، وليس مرتبطًا بالظاهر.

ومن ذلك رواية الحديث المشهور: «**هلّا بِكرًا تُلاعبها وتلاعبك**»، أي هلّا تزوجت بكرًا، فكبراً هنا مفعول به لفعل محذوف، مفهوم من السياق.

ومن ذلك قول جرير:

تَعُدُّون عَقرَ النيب أفضلَ مجدِكُم بَنِى ضوطرى لولا الكميَّ المُقنَّعا

يقول: "**تَعُدُّون عَقرَ النيب**" النيب جمع ناب، الناب هنا الناقة الكبيرة التي شقَّ نابها، يعني الناقة إذا كبرت يعني برز نابها، فيعدون أفضل مجد عندهم أنهم يذبحون هذه الناقة الكبيرة للضيوف، هذا يعني أفضل مجد عندكم.

"**بَنِى ضوطرى**" الضوطرى المرأة الحمقاء، أو الرجل اللئيم، ثم قال لهم: "**لولا الكميَّ المُقنَّعا**" يعني لولا تعدون الكمي المقنعَا، فالكمي هنا مفعول به لفعلٍ محذوف مفهوم من السياق دلَّ عليه الفعل السابق.

قال: ومن ذلك قول الشاعر:

الآن بعــد لجــاجتي تلخــؤنني هــلا التقــدّم والقلــوب صــحاح بــم رُفــع

كان اختلف مع بعض قومه فتقاتلوا، فعندما غلبه قبل الصلح، فقال:

الآن بعـــد لجـــاجتي تلخـــؤنني هـــلا التقـــدّم والقلـــوب صـــحاح

أي: هلَا حصل التقدم، والقلوب صحاح.

قلنا إن ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من باب عوامل الجزم، ذكر بعده بعض أدوات الشرط غير الجازمة، فعقد فصلًا للو، ثم الآن ذكر بابًا لأمَّا وَلَوْلاَ وَلَوْمَا، إلا أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر كل أدوات الشرط غير الجازمة.

بقيت أدوات شرط غير جازمة لم يذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ، منها:

لمَّا، لمَّا الحينية التي بمعنى حين، الظرفية كأن تقول: "لمَّا جاء زيدٌ أكرمتُه" فلمَّا ظرف زمان، إلا أنها تتضمن الشرط.

ومنها كُلمَّا الحينية الظرفية، كأن تقول: "كلمَّا جاء زيدٌ أكرمتُه" وهي ظرف، ظرف زمان، إلا أنها تتضمن الشرط، كما ترون، ومن ذلك إذا.

كقولك: "إذا جاءَ زيدٌ أكرمتُه" وكلها كما قلنا ظروف زمان، تُعرب ظرف زمان، تتضمن الشرط، أما إذا فقد ذكرها ابن مالك، وذكر بعض أحكامها في أي باب؟ في باب الإضافة.

وأما لمَّا وكلمَّا فلا أعرف أنه ذكرهما في الألفية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة، فهذا ما يتعلق بباب أمَّا ولولا ولومَا لينتهي الكلام على ما يتعلق بالشرط.

وبذلك ينتهي كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما يتعلق بإعراب الفعل المضارع، بدأ بالكلام على باب إعراب الفعل، يعني رفعه ونصبه، ثم عقد بابًا لعوامل الجزم،

يعني جزم المضارع، ثم عقب ببعض أدوات الشرط غير الجازمة لمناسبتها بعد أدوات الشرط الجازمة.

وبذلك ينتهي كلامه على إعراب الفعل المضارع، لينتقل إلى بابٍ آخر يسميه

باب [الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ وَاللاَّمِ].

عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تسعة أبيات قال فيها:

٧١٧. مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ — عَنِ الَّذِي مُبْتَدأ قَبْلُ اسْتَقَرّ

٧١٨. وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ — عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩. نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا — ضَرَبْتُ زَيْدَاً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

٧٢٠. وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِيْنَ وَالَّتِي — أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

٧٢١. قَبُوْلُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيْفٍ لِمَا — أَخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢. كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيَ أو — بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٧٢٣. وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا — يَكُوْنُ فِيْهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤. إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ — كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ

٧٢٥. وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ — ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِيْنَ وَانْفَصَلْ

هذا الباب بابُ الإخبار بالذي والألف واللام، وضعه النحويون، من وضع النحويين لتمرين الطلاب واختبارهم، ولهذا يسمى باب الامتحان، ويسمى باب السبك، كما وضعوا في التصريف بابًا سموه باب التمرين.

يقولون: ابنِ كذا على مثال كذا، والمراد والمطلوب من ذلك كله، هو أن يطبق الطالب كل ما درسه في النحو، من أحكام ويُراعي الشروط والأقسام إلى آخره بطريقة دقيقة على مسائل هذا الباب وأحكامه، فهذا الباب هو باب تمرين، على قواعد النحو.

مثال ذلك أن يُقال: "أكرمَ الشيخُ محمدًا في المسجد".

أكرمَ فعل ماضٍ، الشيخُ فاعله، محمدًا مفعوله، في المسجد جار ومجرور، هذه الجملة، فيُقال أخبر عن الشيخ بالذي.

أخبر عن كلمة الشيخ، الإخبار لا يكون إلا عن الأسماء، أخبر عن الشيخ بالذي، فتقول: "الذي أكرمَ محمدًا في المسجد الشيخ" فتأتي بالذي الاسم الموصول الذي تجعله مبتدأ الذي.

والمسئول عنه الشيخ تجعله في آخر الجملة خبرًا عن الذي، الذي الشيخ، وباقي الجملة تجعلها بينهما، صلة.

طيب أخبر عن محمد في الجملة السابقة بالذي، تقول: "الذي أكرمَهُ الشيخ في المسجد محمدٌ".

طيب أخبر عن المسجد في الجملة السابقة بالذي، تقول: "الذي أكرمَ الشيخ محمدًا فيه المسجدُ"، وهكذا.

فهذه طريقة الإخبار بالذي وأخواتها كالآتي، فطريقة الإخبار بالذي وأخواتها، يعني الذي والتي والذين... إلى آخره كالآتي.

الخطوة الأولى: أن تجعل الذي مبتدأ متقدمًا، لا بد متقدمًا، مبتدأ متقدمًا، وأن تجعل المسئول عنه خبرًا متأخرًا عن الذي.

طيب، وأن تأتي بباقي الجملة بينهما، تجعل باقي الجملة بين الذي، وبين المسئول عنه الذي جعلته خبرًا عن الذي، بحيث يصير صلة للموصول، يعني إذا جعلته بعد الذي صار صلة للموصول.

هذا المسئول عنه وجعلته خبرًا المسئول عنه الذي أخذته وجعلته خبرًا، لا بد

أن تضع مكانه ضمير، لا بد أن تضع مكانه ضميره حتى يعود من الصلة إلى الموصول، لكي يكون هو الرابط، من صلة الموصول إلى الموصول.

وأنت إذا طبقت ذلك ستأتي بأحكام نحوية كثيرة جدًا، لا بد أن تراعيها، فشيء يجوز وشيء ما يجوز، الذي يجوز طبقه، والذي ما يجوز قف قل هذا ما يجوز، لماذا ما يجوز تُبين السبب لماذا لا يجوز، قد تأتي بحكم درسته في الابتداء، وقد تأتي بحكم درسته في الفاعل، أو تأتي بحكم درسته في الموصول، أو تأتي بحكم درسته في... كله لا بد أن تطبقه هنا.

فإذا قلت أكرمتُ زيدًا، أخبِر عن زيد بالذي، تقول: الذي أكرمتُهُ زيدٌ، الأصل أكرمتُ زيدًا، طيب ماذا نفعل؟ نأتي بالذي في أول الجملة الذي.

ثم نأخذ زيدًا ونجعلها خبرٌ للذي زيدٌ، ونضع مكان زيدًا ضميره، الهاء فتكون الجملة "الذي أكرمتُهُ زيدٌ" الذي مبتدأ، أكرمتهُ صلة الموصول والرابط الهاء، وزيدٌ مبتدأ حتى لا نحذف الخفيف ما دخلنا في العميق ماشيين.

طيب ولو قلت مثلًا: "جلستُ في المسجد"، جلستُ في المسجد، أخبر عن المسجد، "الذي جلستُ فيه المسجدُ".

طيب أخبر عن تاء المتكلم، "جلستُ في المسجد"، "الذي جلس في المسجد أنا".

طيب، الذي جلس في المسجد أنا، إذا طبقنا الخطوات السابقة نخرج بهذه الجملة، هذه الجملة صحيحة أو غير صحيحة؟ نتأمل، الذي جلس في المسجد أنا، أنا ماذا كانت؟ كانت التاء في جلستُ، طيب إذا أخرناها وانفصلت انقلبت إلى ضمير منفصل، لا إشكال في ذلك.

قال المتصل إذا انفصل صار ضميرًا منفصلًا، هذا قاعدة، بس أنت إذا أخرته

وجعلته خبرًا لا بد أن تضع مكانه ضميره، هل في هناك له ضمير جلس؟ هو، الذي جلس هو استتر ما في إشكال؛ لأن الضمير يستتر إذا كان فاعلًا لمذكرٍ مفرد، يستتر، محمدٌ جلس، أي محمد جلس هنا.

أو مفرد مؤنث، هندٍ جلست، أي هي، فإن كان مثنى أو جمعًا برز، محمدٌ جلس، والمحمدون جلسوا، هذه الجملة صحيحة، لا إشكال فيها.

الذي جلس بالمسجد أنا.

لو قلت مثلًا: محمدٌ أخي، جملة اسمية، محمدٌ أخي، أخبر عن محمد بالذي؟

"الذي هو أخي محمدٌ" الذي مبتدأ محمد أخره واجعله خبرًا محمدًا وضع مكانه ضميره، الذي هو أخي محمدٌ.

طب أخبر عن أخي بالذي، لا أخبر عن أخي ليس محمد، محمد يبقى في مكانه ما يتغير، الذي..

لا لا نفس الضوابط التي قلناها قبل قليل، هات الذي في البداية، وأخر المسئول عنه خبرًا وضع مكانه ضميرًا فقط، لا تأتي بجملة جديدة، قد تأتي بجملة صحيحة لكن جملة جديدة غير المسئول عنها.

الذي محمدٌ هو أخي، فقط الذي محمدٌ هو أخي فقط، الذي محمدٌ، الذي هو محمد، هذا سؤال عن أخي محمد، هذه جملة ثانية، أخي محمد، أخبر عن أخي بالذي، تقول: الذي هو محمد أخي.

وأخبر عن محمد، في قولك: أخي محمد، ستقول: "الذي هو محمد أخي" وهكذا تؤخر المسؤول عنه خبرًا، وتضع مكانه الضمير فقط.

تقول: "محمدٌ أخي" أخبر عن محمد، تقول: الذي هو أخي محمدٌ، انتهينا.

أخبر عن أخي فقط، "الذي محمدٌ هو أخي"، هو لمَن أخي، أليس هو هو أخي، الذي محمدٌ هو أخي، فتستقيم، تأمل فيها.

قال ابن مالك:

مَا قِيْلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ

الذي بين قوسين.

عَنِ الَّذِي

بين قوسين.

مُبْتَدأ قَبْلُ اسْتَقَرّ

وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي الْتَّكْمِلَهْ

يقول: ما تسأل عنه في هذا الباب، ما تسأل عنه في هذا الباب اجعله خبرًا، ما قيل: أخبر عنه بالذي خبر، يعني الذي تسأل عنه في هذا الباب اجعله خبرًا، خبرًا لماذا؟ خبرًا عن كلمة الذي، عن كلمة الذي حالة كون الذي مبتدأً متقدمًا.

وَمَا سِوَاهُمَا

أي باقي الجملة.

فَوَسِّطْهُ صِلَهْ

أي: اجعله بين الذي، وخبر الذي، فيُصبح حينئذ صلة للموصول.

عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي الْتَّكْمِلَهْ

طيب ما العائد الرابط بين صلة الموصول والصلة حينئذ، يقول: هو الضمير الذي تجعله مكان المسئول عنه، الذي أخرته وجعلته خبرًا.

ثم مثَّل لذلك بقوله:

نَحْـــوُ الَّـــذِي ضَـــرَبْتُهُ زَيْـــدٌ فَـــذَا ضَــرَبْتُ زَيْــدًا كَــانَ فَــادْرِ الْمَأْخَــذَا

يقول: الأصل ضربتُ زيدًا، ثم أخبرنا عن زيد بالذي فأخرناه ووضعنا مكانه ضميره، وقدمنا الذي فقلنا الذي ضربته زيدٌ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِاللَّـــــذَيْنِ وَالَّـــــذِيْنَ وَالَّتِـــــي أَخْبِـــرْ مُرَاعِيًـــا وِفَـــاقَ الْمُثْبَـــتِ

يقول: إذا كان المُخبر عنه مثنًى، الذي تريد أن تجعله خبرًا مثنًى فلا بد أن يكون الاسم الموصول مثنًى، اللذان، وإذا كان المُخبر عنه جمعًا، فلا بد أن يكون الاسم الموصول جمعًا، وإذا كان المخبر عنه مؤنثًا لا بد أن يكون الاسم الموصول مؤنثًا، لا بد من التطابق بين الخبر والمبتدأ.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس السابع عشر بعد المائة

الجزء الثاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فمازال الكلام على باب الإخبار بالذي والألف واللام، قلنا: قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِيْنَ وَالَّتِي ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

يريد أن الاسم الموصول لابد أن يكون كخبره من حيث الإفراد والتثنية والجمع ومن حيث التذكير والتأنيث، فإذا قلت مثلًا: (أكرمت المحمدين) ثم أخبرت بالذي عن المحمدين كنت تقول: (اللذان أكرمتهما المحمدان) وإذا قلت: (أكرمت المحمدين) ثم أخبر عن المحمدين بالذي كنت تقول: (الذين أكرمتهم المحمدون)، وإذا قلت: (أكرمت هندًا) ثم أخبرت عن هند بالذي كنت تقول: (التي أكرمتهما هندٌ) وهكذا، وهذا واضح.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قَبُوْلُ تَأْخِيْرٍ وَتَعْرِيْفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيَ أو ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

هذه شروط ما يُخبر عنه في هذا الباب، يعني هذه ثمرة التطبيق والتدريب في هذا الباب:

الشرط الأول: إذا قيل لك أخبر عن اسم الاستفهام في قولنا: من جاء؟ ماذا تقول؟ الجواب: لا يصح هذا نحويًا؛ لأن تطبيق خطوات الإخبار ستؤدي إلى أن يُقال: الذي جاء من؟ واسم الاستفهام له الصدارة ولا يجوز أن يتأخر، والذي لا يتقن هذه المعلومة أو يغفل عنها هنا يُخطئ في التدريب، مثلكم غفل عن هذه المعلومة وإلا يعلم أن أسماء الاستفهام لها الصدارة، فالتطبيق أن يُقال حينئذٍ: لا يصح الإخبار عن أسماء الاستفهام؛ لأن من خطوات الإخبار أن تؤخر المسئول عنه وتجعله خبرًا، وأسماء الاستفهام لها الصدارة، وكذا كل ما له صدارة، إذا قيل أخبر عنه هنا، تقول: لا يجوز؛ لأن هذا سيؤدي إلى جعلها خبرًا متأخرًا وهي لها الصدارة، مثل: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، وكم الخبرية، وما التعجبية، وضمير الشأن، كل هذه لها صدارة، فلا يجوز أن تقع خبرًا متأخرًا.

إذن من شروط الإخبار بالذي أن يكون المُخبر عنه قابلًا للتأخير، وهي قوله: (قَبُوْلُ تَأْخِيْرٍ).

الشرط الثاني: إذا قيل لك: أخبر عن الحال بالذي في قولنا: جاء محمدٌ ضاحكًا، فالجواب: لا يصح هذا نحويًا، لكن لماذا؟ لأن خطوات الإخبار ستؤدي إلى أن نقول ماذا؟ الذي جاء محمدٌ إياه ضاحكٌ، إياه هنا وقعت موقع الحال، والحال من شروطه عند الجمهور التنكير، أليس من شروط الحال التنكير؟ والضمير معرفة، فلا يصح ذلك.

وكذا كل ما يُشترط فيه التنكير كالحال والتمييز، لا يصح الإخبار عنه.

إذن من شروط الإخبار: أن يكون المُخبر عنه قابلًا للتعريف، وهذا قول ابن

مالك: (قَبُوْلُ تَأْخِيْرٍ وَتَعْرِيْفٍ).

الشرط الثالث: إذا قيل لك: أخبر عن الهاء في قولك: زيدٌ أكرمته، وهذه المسألة تحتاج إلى انتباه؛ لكي لا نطيل فيها، أخبر عن الهاء بالذي في قولك: زيدٌ أكرمته، فالجواب: لا يصح هذا، لماذا؟ لأن هذا سيؤدي إلى أن نقول ماذا؟ الذي أكرمته، خذ الهاء اجعلها خبرًا ستنفصل، هو، واجعل مكانها ضميرها، هو، ثم ضع الذي، فتقول: الذي زيدٌ أكرمته هو، الخطوات ستؤدي إلى ذلك، الهاء ستفصلها وتجعلها خبرًا تنقلب إلى ضمير منفصل هو، ثم تضع مكان المحذوف ضميره هو، الذي زيدٌ أكرمته هو.

الضمير الهاء في أكرمته، تعود إلى ماذا؟ نحن نقول: إنك إذا أخرت المسئول عنه وجعلته خبرًا ماذا تضع في مكانه؟ ضميرًا يعود إلى الموصول؛ لكي يربط صلة الموصول بالموصول، فالهاء حينئذٍ في قولك: الذي زيدٌ أكرمته، الهاء هنا تعود إلى ماذا؟ تعود إلى الذي؛ لكي تربط صلة الموصول بالموصول، فالسؤال: أين الرابط بين المبتدأ زيدٌ والخبر حينئذٍ؟ لا رابط، فتفسد الجملة، من شرط الجملة الخبرية وجود رابط بها يعود للمبتدأ، ومن شروط الصلة وجود عائد يعود إلى الموصول، فإذا قلت: الذي زيدٌ أكرمته هو، فالضمير الذي في أكرمته كما اتفقنا هو ليس زيد وإنما ضمير وضعناه بدل الذي أخرناه؛ لكي يربط الصلة بالموصول، إذن فالهاء في أكرمته يعود إلى الموصول، زيدٌ أكرمته، صلة الموصول ارتبطت بالذي بالهاء، لكن زيدٌ أكرمته، مبتدأ وخبر، أين الرابط بين زيدٌ أكرمته؟ ما في رابط؛ لأن هذه الهاء لا تعود إلى زيد، تعود إلى الذي، ولا يمكن أن نقول أنها تعود إلى الشيئين؛ لأن ضمير المفرد لا يعود إلى شيئين، فالجملة خطأ، لا يُخبر عن هذه الهاء.

إذن من شروط المُخبر عنه: أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بأجنبيٍ؛ لأن هذا الضمير هو الرابط بالمبتدأ، الضمير (زيدٌ أكرمته) الضمير الذي قلنا: أخبر عنه، هو

الرابط، رابط الجملة الخبرية بالمبتدأ، هذا الرابط لابد أن يعود إلى المبتدأ؛ لكي يربط، ليس كل ضمير يربط، ما الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ؟ هو الضمير العائد للمبتدأ، ليس أي ضمير، لو ضمير آخر يعود للمتكلم ولا يعود للمُخاطب ما يربط، لابد ضمير يعود للمبتدأ، فهذا الضمير لا يصح أن تحذفه وأن تضع مكانه أجنبيًا عن زيد، لا تقل: زيدٌ، ثم تأتي مكان الهاء بكلمة أجنبية عن زيد، ما لها علاقة بزيد، حينئذٍ ما يوجد رابط بين جملة الخبر وبين المبتدأ، لو قلت مثلًا: (زيدٌ أكرم عمروٌ) ما يصح هنا؛ لأن أكرم عمروٌ فعل وفاعل، وما في رابط، لو قلت: (زيدٌ أكرم عمروٌ خالدًا)؛ لأن أكرم عمروٌ خالدًا، ما فيها رابط يعود، عمرو وخالد، هذه كلها أجنبيات عن زيد، الذي ليس بأجنبي هو ضميره.

إذن من شروط المُخبر عنه أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بأجنبي، يعني يصح أن تضع مكانه كلمة أجنبية عنه.

الطالب: (@١٤:٢٣)

الشيخ: أجنبي عنه هو، لا يجوز أن تحذفه وتضعه هو نفسه، ما تستقيم الجملة، وإنما تحذفه ويمكن أن تضع مكانه غيره وتستقيم بذلك الجملة كما في أكرمت زيدًا، يمكن أن تقول: أكرمت حمارًا، ما في إشكال، لكن أكرمته، لابد أن تأتي بالهاء هذه

الطالب: (@١٥:٠٠)

الشيخ: لا، شرط أنه يمكن أن يُستغنى عنه بأجنبي، يمكن أن نحذف الضمير وأن نضع مكانه كلمة أجنبية عنه.

الطالب: (@١٥:٢٦)

الشيخ: زيدٌ أكرمته، الهاء في أكرمته يعود إلى من؟ إلى زيد، يمكن أن نحذف

الهاء وأن نضع مكانها كلمة أجنبية عن زيد؛ لأن زيد هو نفسه الضمير، هنا ما يصح، لو قلت: زيدٌ أكرمته، يصح: زيدٌ أكرمتُ عمروًا؟ لا يصح، لابد زيدٌ أكرمته، لا بد أن تأتي بكلمة ليست غريبة عن زيد، هنا في هذا المكان، في مكان الهاء، زيدٌ أكرمته، زيدٌ أكرمت عمروًا، تفسد الجملة؛ لذهاب الرابط؛ فلهذا الضمير لا يجوز أن تُخبر عنه؛ لأن الإخبار عنها مهما فعلت سيؤدي إلى فقدان الرابط؛ لأن الضمير الذي ستأتي به أنت مكان الذي أخرته خبرًا، هذا الضمير يعود إلى من؟ إلى الذي، قلنا: الضمير الذي تأتي به من خلال المُخبر عنه يعود إلى الذي، الضمير الذي يعود إلى الذي أجنبي عن زيد أم ليس أجنبيًا عن زيد؟ أجنبي، إذن ما يصح، فسدت الجملة بذلك، أجنبي؛ لعدم وجود رابط بين جملة الخبر والمبتدأ.

الطالب: (@١٧:٠٨)

الشيخ: الفاعل لا إشكال فيه، كنا نسأل عن الهاء الرابطة التي هي مفعول به، التي حذفتها أنت في (زيدٌ أكرمته) الرابط هنا الهاء، والرابط يُشترط فيه الوجود سواءٌ كان ملفوظًا (زيدٌ أكرمته) أم كان محذوفًا مثل: (زيدٌ أكرمت) يعني أكرمته، والمحذوف كما قلنا أكثر من مرة: في قوة المذكور، لو أنك قلت: أنه محذوف، يعني أنه موجود أو غير موجود؟ أنه موجود؛ فلهذا أصابه الحذف، الحذف لا يصيب العدم، الحذف يأتي إلى شيءٍ موجود، ثم يحذفه، فإذا قلت: (أخرجت زيدًا) موجود، ثم (أخرجته) حذفت الشيء يعني موجود، ثم حذفته، فالمحذوف غير المعدوم، المعدوم غير موجود من الأصل.

فنقول: يُشترط وجود الشيء سواءٌ صُرح به أو لم يُصرح به، سواء صُرح به أو أنك ذكرته، ثم حذفته، مادام أنه موجود يكفي، أما الفاعل لا إشكال في الإخبار عن الفاعل، تقول: (زيدٌ أكرمته) وتقول: (الذي زيدٌ أكرمه أنا) لا إشكال؛ لأن الفاعل في أكرمته ليست هي الرابط، وإنما الرابط الهاء التي لو أخبرت عنها سيؤدي ذلك

إلى زوال الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، وكذلك كل رابط.

الطالب: (@١٩:٠٨)

الشيخ: الشروط أن يُمكن الاستغناء عنه بأجنبي، يمكن أن الجملة تستغني عنه، كيف تستغني عنه؟ بأن تضع مكانه أجنبيًا.

الطالب: (@١٩:٣٠)

الشيخ: الذي أكرمته زيد، هذه جملة أخرى ما لها علاقة، نحن ما سألنا عن زيد، نحن لم نقل لك: أخبر عن زيد، قلت: أخبر عن الهاء في (زيدٌ أكرمته).

الطالب: (@٢٠:٠٠)

الشيخ: العائد كان موجودًا، في (زيدٌ أكرمته) العائد الهاء، أخبر عن هذا العائد؟

الطالب: (@٢٠:٢٣)

الشيخ: الذي أكرمته زيد، إخبار عن زيد، زيدٌ أكرمته، أخبر عن زيد؟ الذي أكرمته زيد، هذه لا إشكال فيها.

الطالب: (@٢٠:٣٦)

الشيخ: لزوال المبتدأ، هنا الصلة ما صار فيها مبتدأ، الذي أكرمته زيدٌ.

الطالب: (@٢٠:٥٩)

الشيخ: متى يُشترط الرابط؟ الرابط يُشترط في جملة الخبر ويُشترط في العائد، في جملة الخبر معنى ذلك أن قبله مبتدأ نحو: (زيدٌ أكرمته) لابد من الهاء، هذه انتهينا منها، فإذا قلت لك: أخبر عن زيد، ماذا ستفعل بزيد؟ ستؤخره، ثم تضع مكانه ضميره فتقول: (الذي هو أكرمته زيدٌ) أين الرابط بين هو وأكرمته؟ الهاء،

أين الرابط بين الصلة (هو أكرمته) والموصول الذي هو؟ إذا قلنا لك الآن: الذي هو أكرمته زيدٌ، المعنى: زيدٌ هو الذي، وهو هو، وهو الهاء في أكرمته، من حيث المعنى، لكن السؤال الآن عن الحكم الصناعي: الذي هو أكرمته زيدٌ، هو أكرمته، هو: مبتدأ، أكرمته: خبر، أين الرابط؟ الهاء في أكرمته، أكرمته هنا ما حذفته في الأصل، ما أخبرت عنه، هو موجود على حاله، العائد يعود إلى هو، هو أكرمته، ثم ما العائد من الصلة: هو أكرمته، إلى الموصول الذي هو أكرمته؟ هو، الذي هو أكرمته.

الطالب: (@٢٤:٢٣)

الشيخ: هذه جملة أخرى، أنت الآن حولتنا إلى الإخبار عن زيد، الآن انتهينا من الإخبار عن زيد، إذا أخبرت عن زيد ستؤخر زيدًا في الآخر وتضع مكانه ضميره تقول: الذي هو أكرمته هو زيدٌ، أكرمته ما فعلت فيها شيئًا، فالضمير الذي فيها على ما هو عليه عائد إلى المبتدأ، وهو عائد إلى الذي، لكن الكلام كله لو قيل: أخبر عن الهاء في ضربته، زيدٌ أكرمته، الخطوة الأولى ماذا ستفعل؟ سنُخبر عن الهاء في ضربته، زيدٌ أكرمته، سنؤخر الهاء، الآن اقطعها، هذه الهاء اقطعها، صار الكلام عُدم، الكلام الآن ليس فيه هاء، عُدمت ليست محذوفة، عُدمت عدمًا؛ لأنك قطعتها وجعلتها خبرًا الآن، إن قطعتها وجعلتها خبرًا ستنقلب إلى ضمير منفصل هو، انتهينا، ستأتي بالذي في أول الكلام، الذي، أنت الآن ستأتي بضمير من عندك ليس هو الضمير الذي حذفته، ستأتي بضمير من عندك، أين تضعه؟ في مكان الذي أخرته وجعلته خبرًا، يعني في مكان الهاء، تأتي بضمير جديد أنت، لماذا أتيت بهذا الضمير؟ لكي يربط الصلة بالموصول، إذن فالضمير الذي جلبته أنت ووضعته في هذا المكان يربط الصلة زيدٌ أكرمته بالذي، انتهينا، فالسؤال: أين الرابط بين المبتدأ زيدٌ وأكرمته؟ الهاء هذه ضمير جديد أنت جلبته وجعلته عائدًا

إلى الذي فصارت أكرمته ليس فيها عائدٌ إلى زيد.

على كل حال، لو تأملتم فيها بعد ذلك ستتضح.

ومثل ذلك: كل ما يحتاج إلى رابط، فإن الرابط لا يصح الإخبار عنه، لماذا؟ لأن الرابط لابد أن يكون ضميرًا عائدًا على ما يربطه، ولا يكون أجنبيًا عنه، ضميرًا مناسبًا مطابقًا له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ولا يكون أجنبيًا عنه، فكل رابط لا يُخبر عنه؛ لأنه لا يصح أن يُحذف ويوضع مكانه أجنبي؛ لأن الأجنبي لا يربط كالربط باسم الإشارة ذكرناه في روابط الجملة الخبرية بالمبتدأ، مثل: لباس التقوى ذلك خير:

لباس التقوى: مبتدأ.

ذلك خيرٌ: جملة اسمية مبتدأ وخبر، ما الرابط بين الجملة الخبرية (ذلك خيرٌ) والمبتدأ (لباس التقوى)؟ قالوا: اسم الإشارة؛ لأنه يشير إلى المبتدأ، إذن فالرابط الآن ذلك، هل يصح أن نُخبر عن ذلك بالذي؟

الجواب: لا يصح؛ لأنك لو أخبرت فإن هذا سيؤدي إلى أن تؤخر ذلك في الأخير وتضع مكانها ضمير لا يعود إلى المبتدأ وإنما يعود إلى الذي، فتقول: الذي لباس التقوى هو خيرٌ ذلك، هو الضمير الذي جلبته مكان ذلك يعود إلى لباس التقوى أم يعود إلى الذي؟ إلى الذي، أين الرابط بين الجملة الاسمية (هو خير) والمبتدأ (لباس التقوى)؟ حينئذٍ زال صناعةً، فالجملة لا تصح.

ومن ذلك الأمثال والحكم وما في حكمهما، لو قيل لك: أخبر عن اسم ورد في حكمة أو في مثال، تقول: لا يصح، لماذا؟ لأنها لا تُغيَّر ألفاظها، الحكمة لفظها مراد، والمثل لفظه مراد، لا يُغيَّر.

الشرط الرابع: إذا قيل: أخبر عن رجلٍ بالذي في قولك: (أكرمت رجلًا ظريفًا)

أخبر عن رجل بالذي، الجواب: لا يصح نحويًا، لكن لماذا؟ لأن هذا سيؤدي إلى أن تقول ماذا؟ طبق الخطوات، الذي أكرمته ظريفًا رجلٌ، رجلٌ هذا الخبر، ستؤخره وتجعله خبر الذي.

الطالب: (@٢٩:٥٧)

الشيخ: أكرمت رجلًا ظريفًا، أخبر عن رجلًا بالذي، تقول: الذي أكرمت، ثم تحذف رجلًا وتضع مكانه الضمير، الذي أكرمته ظريفًا، ثم تؤخر المسئول عنه وتجعله خبرًا، رجلٌ، الذي أكرمته ظريفًا رجلٌ.

نقول: لا يصح نحويًا هذا، لماذا لا يصح؟ لأنك إذا قلت الذي أكرمته ظريفًا، ما إعراب ظريفًا؟ أكرمت رجلًا ظريفًا، ما إعراب ظريفًا؟ صفة لرجل، الذي أكرمته ظريفًا رجلٌ، ظريفًا صارت صفة للضمير؛ لأن الضمير هو رجلًا الذي أخرناه، فأدى ذلك إلى وصف الضمير، إلى نعت الضمير، والضمير لا يُنعت، الضمير لا يجوز أن يُنعت؛ فلهذا امتنع، فإن قيل: ألا يصح أن نجعل ظريفًا حالًا من الضمير؟ فالجواب: هذا يصح، ولكنها جملةٌ أخرى، ليست هي الجملة المسئول عنها، الجملة المسئول عنها أن ظريفًا نعت، ليست حالًا، لكن لو قلت كلامًا مبتدئًا في البداية: الذي أكرمته ظريفًا رجلٌ، يصح أن تأتي به كلامًا مبتدئًا ليس من باب الإخبار، وإنما من باب الكلام المبتدأ، لكن لو سألتك أخبر عن رجلًا في هذه الجملة تُبقي الجملة كما هي، وتُجري الخطوات التي ذكرناها قبل قليل مع الأخذ بالاعتبار كل أحكام النحو.

لكن لو قيل: أخبر عن رجلًا ظريفًا بالذي، يعني عن الصفة والموصوف معًا، فهل يصح هذا؟ يصح، فتقول: الذي أكرمته رجلٌ ظريفٌ، حينئذٍ يصح.

ولو قيل لك: أخبر عن رجل بالذي في قولنا: أكرمت رجل خيرٍ، مضاف

ومضاف إليه، يعني أخبر عن المضاف بالذي، فالجواب: لا يصح ذلك، لماذا؟ لأنه سيؤدي إلى أن نقول: الذي أكرمته خيرٍ رجلٌ، سيؤدي إلى أن تؤخر كلمة رجل وتجعلها خبرًا مرفوعًا وتضع مكانه ضميره، تقول: الذي أكرمته خيرٍ رجلٌ، وهذا طبعًا لا يصح؛ لأن الضمير حينئذٍ وقع مضافًا، والضمير لا يُضاف، يُضاف إليه نعم، هذا قلمي، لكن لا يقع مضافًا؛ فلهذا يمتنع.

لكن لو قيل: أخبر عن المضاف والمضاف إليه معًا بالذي لصح، فتقول: الذي أكرمته رجل خير.

إذن من شروط الإخبار: أن يكون المُخبر عنه يصح أن يقع الضمير موقعه، من شروط المُخبر عنه أن يكون صالحًا للاستغناء عنه بضمير، يعني يصح أن يقع الضمير موقعه، وهذا قول ابن مالك:

كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيَ أو بِمُضْمَرِ

يعني يُغني عنه الضمير.

ومثل الصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه، الموصول مع صلته، لو قيل مثلًا: الذي يقول الحق أحبه:

الذي: مبتدأ.

أحبه: خبر.

يقول الحق: صلة الموصول.

لو قيل لك: أخبر عن الذي بالذي، أو أخبر عن الصلة بالذي، لا يصح، وإذا أخبرت عن الصلة مع الموصول بالذي صح، تقول: الذي أحبه الذي يقول الحق.

هذا هو الكلام على الإخبار بالذي وفروعه، يعني الذي والتي والذين واللتين

والذين واللاتي.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيْهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ ... كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ

سبق أن عرفنا أنه يُخبر بالذي عن كل اسمٍ سواءٌ وقع في جملةٍ فعلية نحو: قام زيدٌ، تقول: الذي قام زيدٌ، أو وقع هذا الاسم في جملةٍ اسمية، نحو: زيدٌ ناجحٌ، تقول: الذي هو ناجحٌ زيدٌ، فالذي يُخبر به عن كل اسم.

وأما ال الموصولة التي بمعنى الذي فلا يُخبر بها عن الاسم إلا إذا كان في جملةٍ فعلية، فعلها يصح أن تصوغ منه وصفًا، يصح أن تأخذ أن تشتق منه وصفًا، والوصف كما قلناه أكثر من مرة، ما المراد بالوصف؟ الصفة النعت، لكن الوصف الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها، ما دل على حدثٍ وصاحبه، يعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأن هذه يصح أن تؤخذ من أفعال لها شروط، الجامد لا يؤخذ منه وصف، نعم وبئس وليس، لا يؤخذ منها وصف، إذن فال يُخبر بها عن الاسم إذا كان هذا الاسم في جملة فعلية فعلها يصح أن تصوغ منه وصفًا، نحو: أكرم زيدٌ بكرًا، أخبر عن زيد بالذي، هذا واضح، الذي أكرم بكرًا زيدٌ، أخبر عن زيدٍ بال الموصولة، حينئذٍ ستأتي بال وتقلب الفعل إلى وصف، فتقول: المُكرم بكرٍ زيدٌ، المُكرم هذا اسم فاعل مقترن بال، وسبق في الكلام على إعمال اسم الفاعل أنه إذا اقترن بال جاز فيه الإعمال والإضافة فتقول: المُكرم بكرٍ، أو المُكرم بكرًا، والمُكرم بمعنى الذي يُكرم، فتقول: المُكرم بكرٍ زيدٌ، فال بمعنى الذي، والمُكرم مبتدأ، وبكرٍ مضاف إليه أو مفعول به، وزيدٌ خبر، إذن جعلت زيدًا خبرًا عما فيه ال.

وإذا قلنا: أخبر عن بكرٍ، في قولك: أكرم زيدٌ بكرًا، بالذي، تقول: الذي أكرمه

زيدٌ بكرٌ، ما الذي حدث؟ الأصل أكرم زيدٌ بكرًا، أخذنا بكرًا وأخرناه خبرًا ورفعناه، وأتينا بالذي مبتدأ، ما الذي نضع مكان بكرًا؟ ضميره هو، الضمير الآن هل ستجعله متصلًا أم منفصلًا؟

القاعدة في اتصال الضمير وانفصاله: إذا أمكن اتصال الضمير فيجب، وإذا لم يمكن عُدل إلى الانفصال، حينئذٍ تقول: الذي أكرمه زيدٌ بكرٌ؛ لأنه كان ضمير، ثم اتصل، الذي أكرمه زيدٌ بكرٌ، أخبر عن بكرًا هذا المفعول به بال، ستأتي بال وتقلب الفعل إلى وصف، فتقول: المُكرمه زيدٌ بكرٌ، ال موصولة بمعنى الذي، ومُكرم بمعنى يُكرم، والهاء في المُكرمه مضاف عند الجمهور، وبعض النحويين يُجوز أن يكون مفعولًا به، إذا كان اسمًا ظاهرًا كما سبق فباتفاق يجوز الوجهان، وإذا كان ضميرًا فيه خلاف بين النحويين.

المهم المُكرمه، الهاء مفعولٌ به أو مضافٌ إليه، وزيدٌ فاعل، بكرٌ خبر المبتدأ، حدث ما حدث مع الذي، في الأصل: المُكرم زيدٌ، ثم نأتي بضمير بكر الذي أخرناه، فيتصل ضمير بكر بعامله، فنقول: المُكرمه زيدٌ بكرٌ.

كذلك لو قلت: حفظ محمدٌ الدرس، تقول عن محمد: الذي حفظ الدرس محمدٌ، وبال: الحافظ الدرسَ محمدٌ، أخبر عن الدرس بالذي، تقول: الذي حفظه محمد الدرس، تأتي بالهاء ويتصل بالفعل، وأخبر عنه بال: الحافظه محمدٌ الدرس، الدرس أخرته وأتيت بضميره فاتصل بالعامل.

مثال ابن مالك: (**وَقَى اللهُ الْبَطَلْ**) أخبر عن الاسم الكريم عن لفظ الجلالة، ماذا ستقول: الواقي البطل اللهُ، أخبر عن البطل: الواقيه الله البطل، وهذا هو قول ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا … يَكُوْنُ فِيْهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

يعني لابد تكون جملة فعلية، فعل تقدم ثم اسم، الاسم حينئذٍ يُمكن أن يُخبر عنه بال، متى؟

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ

هذه ال الموصولة، ال الموصولة ما الذي يقع صلةً لها؟ لا يقع صلةً لال الموصولة إلا الوصف، الوصف الذي شرحناه قبل قليل

كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ

ثم يختم ابن مالك هذا الباب بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِيْنَ وَانْفَصَلْ

يقول: الضمير المرفوع بالوصف الواقع صلةً لأل، أليست أل صلتها وصف؟ هذا الوصف إذا كان فاعله ضميرًا فإنه يرتفع بهذا الوصف، يقول: هذا الضمير المرتفع بالوصف، أو فاعل الوصف، إما أن يعود إلى أل، أو يعود إلى غير أل، إن عاد إلى أل، فحكمه أنه يستتر، ما معنى يستتر؟ يعني يكون ضميرًا مستترًا، وإن عاد هذا الضمير المرفوع بالوصف إلى غير أل كأن يعود إلى المتكلم فإنه حينئذٍ يجب أن ينفصل يعني أن يكون ضميرًا منفصلًا.

تطبيق ذلك في نحو: (بلغت من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةً) أخبر عن تاء المتكلم بالذي، تقول: الذي بلغ من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةً أنا، لا إشكال، أخبر بأنا، المُبلِّغ من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةً أنا، أين فاعل يُبلغ في قولك: المُبلِّغ؟ مستتر تقديره أنا، يعود إلى أل؛ لأن أل اسم موصول بمعنى الذي يُبلِّغ أنا؛ فلهذا استتر؛ لأنه يعود إلى أل؛ لأنه هو المُبلِّغ، فإذا قيل: أخبر عن الأستاذين بالذي، اللذان بلغت منهما إلى المجتهدين رسالةً الأستاذان، أخبر عنهما بأل، المُبلِّغ أنا منهما إلى المجتهدين رسالةً الأستاذان، الأستاذان خبر، خبر

عن ماذا؟ عن المُبلِّغ، وأل في المبلغ اسم موصول، وقد رفعت فاعلًا وهو المُبلِّغ، أنا تعود إلى المتكلم هل تعود هنا إلى الاسم الموصول؟ لا؛ لأن الاسم الموصول هنا خبره الأستاذان، ومن شروط المبتدأ أن يُطابق الخبر في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، محمدٌ قائم، المحمدان قائمان، المحمدون قائمون، وهندٌ قائمةٌ، إلى آخره.

إذن فالاسم الموصول في المُبلغ مفرد أم مثنى؟ الصورة واحدة، لكن في الحقيقة هو للأستاذين، المُبلغ أنا منهما إلى المجتهدين رسالةً الأستاذان، إذن فأل في قولك: المُبلغ، مثنى في المعنى؛ لأن خبره الأستاذان، ويجب بينهما المطابقة، ولا يصح أن تعود أنا المفرد إلى المثنى؛ فلهذا يجب أن يبرز هنا، يجب أن ينفصل ويبرز يعني يكون ضمير منفصل، تقول: المُبلِّغ أنا.

وكذلك لو أخبرنا عن المجتهدين كنا نقول ماذا؟ الذي ولا اللذان ولا الذين؟ الذين بلغت من الأستاذين إليهم رسالةً المجتهدون، أخبر عن المجتهدين بأل، المبلغ أنا من الأستاذين إليهم رسالةً المجتهدون، المجتهدون جمع وهي خبر للمُبلغ، إذن أل في المعنى جمع، وفاعلها أنا عائد إلى المتكلم، ولا يعود إلى أل؛ لأن أل في المعنى جمع، وأنا مفرد.

وكذلك لو أخبرت عن رسالة، تقول بالذي: التي بلغتها من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةً، وأخبر عن رسالة بأل، تقول: المُبلغها أنا من الأستاذين إلى المجتهدين رسالةٌ، هنا أمران:

الأمر الأول: لماذا أبرزنا الفاعل وضعناه ضميرًا منفصلًا؟ لأن أنا تعود للمتكلم مفرد ومذكر، وأما أل في المبلغها تطابق رسالة يعني مؤنث، ما يصح أن تعود إليه، والقاعدة في الحكاية أنك تأخذ المحكي وتجعله خبرًا مرفوعًا وتضع مكانه ضميره، وهنا رسالة مفعول به، فلما وضعنا ضميره وجب أن يتصل؛ لوجود

العامل، عامله، فتقول: المبلغها، بخلاف الأستاذين والمجتهدين فهما مجروران بحرف جر فنضع الضمير مع حرف الجر، فنقول: اللذان بلغت منهما، وتقول: الذين بلغت من الأستاذين إليهما، لابد من الضمير، لكن الضمير هنا يتصل بالعامل، بعامل، عامل حرف جر، أما رسالة فعاملها الفعل أو الوصف؛ فلهذا لابد أن تأتي بالضمير وتصله بالعامل.

فهذا هو معنى بيت ابن مالك وبه ينتهي الكلام على هذا الباب، باب الحكاية بالذي والألف واللام، كما رأيتم فيه بعض التطبيقات على أبواب مختلفة من النحو، وهناك أيضًا تطبيقات كثيرة وأكثر دقة وأعمق، ربما لا تناسب وستحتاج إلى وقت ومناقشة طويلة جدًا، فالذي قلناه فيه بركة إن شاء الله، والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثامن عشر بعد المائة
الجزء الأول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبياكم، في هذه الليلة الطيبة، ليلة الاثنين، ثالث عشر من شهر صَفَر، من السنة خمسة وثلاثين وأربعمائة وألف، من هجرة نبينا محمد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثامن عشر بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك عليه رحمة الله.

توقفنا عند باب **"العدد"**، وفي هذه الليلة إن شاء الله سنشرح باب العدد كاملًا، إن يَسَّر الله ذلك.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب،

باب "العدد

في عشرين بيتًا قال فيهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٢٦. ثَلاثَــةً بِالتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَة فِــي عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكَّرَهْ

٧٢٧. فِي الضِّدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعَــا بِلَفْــظِ قِلَّــةٍ فِــي الأَكْثَــرِ

٧٢٨. وَمِائَةٌ وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

٧٢٩. وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠. وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيْثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

٧٣١. وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

٧٣٢. وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

٧٣٣. وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا ... إِثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

٧٣٤. وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزأَي سِوَاهُمَا أُلِفْ

٧٣٥. وَمَيِّزِ الْعِشْرِيْنَ لِلتِّسْعِينَا ... بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

٧٣٦. وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

٧٣٧. وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

٧٣٨. وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ

٧٣٩. وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

٧٤٠. وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

٧٤١. وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

٧٤٢. وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ

٧٤٣. أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

٧٤٤. وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

٧٤٥. وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

فبعد ما انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من الكلام على "إعراب الاسم" رفعًا ونصبًا وجرًّا، ثم تكلم على "إعراب الفعل المضارع" رفعًا ونصبًا وجزمًا، ثم طبَّق ومرَّن

في باب الإخبار بـ: "الذي والألف واللام"، سيذكر بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مُكَمِّلةً لعلم النحو، وهذه الأبواب هي: "علم العدد، وباب الحكاية، وباب التأنيث، وباب المقصور والممدود، وباب جمع التكثير، وباب التصغير، وباب النسب، وباب الوقف".

وبعض هذه الأبواب مترددٌ بين علم النحو، وبين علم التصريف، ولكن الأكثر يجعلون هذه الأبواب في علم النحو، سنتكلم عليها إن شاء الله في حينها، وآخر هذه الأبواب كما سمعتم هو باب الوقف، وهو من النحو اتفاقًا.

أما باب ليلتنا هذه فهو باب **"العدد"** سيتكلم فيه ابن مالك والنحويون عن الأبواب التي تتعلق بالعدد، فإن الأعداد لها أحكام نحوية يجمعها النحويون في هذا الباب، أهمها: وهي التي سيذكرها ابن مالك **أولًا:**

حكم الأعداد من حيث التذكير والتأنيث، متى تذكر ومتى تؤنث.

ثانيًا:

حكم تمييزها؟ من حيث كونه مفردًا أو جمعًا.

ثالثًا:

حكم تمييزها من حيث كونه منصوبًا أو مجرورًا.

ورابعًا:

صياغة فاعل من العدد، كيف تصوغ اسم فاعل من العدد؟

فهذه هي الأحكام التي سيذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كأغلب النحويين.

الأعداد، ويقال لها الأرقام لا تكاد تخلو لغة منها، وهي تكتب بالحروف، ثم يرمز لها غالبًا أكثر في أغلب اللغات برموز خاصة، وفي العربية كما تعرفون لها

رموزٌ مشهورة، فالعرب لم تكن تكتب ثم بعد ذلك تعلمت الكتابة، وكتبت، وبعد أن انتشر الإسلام وكثر العلم، اهتمَّ العلماء، علماء الحضارة الإسلامية بما يتعلق بالأرقام وخاصةً علماء الحساب والرياضيات، فأنشأوا نظامين للأرقام العربية.

النظام الأول: برز في المشرق الإسلامي، وظهر جليًّا مستويًا في أوائل القرن الثالث، وخاصةً على يدي الإمام الرياضي الكبير المشهور **"الخوارزمي"**، ويرمز لها بالرموز المعروفة الآن العربية، التي نكتب بها في المشرق عمومًا، فهي أرقام عربية خالصة، لم يأخذها العرب عن غيرهم، بل وضعوا هذه الرموز من ذات أنفسهم، وإن كانوا استفادوا النظام العشري من النظام الهندي القديم.

فالنظام العشري: يعني أن الرموز للأعداد تكون عشرة، لأن بعض الحضارات تجعلها أكثر من ذلك، كما تجدون مثلًا في الحضارة اللاتينية والرومانية التي تُكتب ببعض الساعات، لها رموز كثيرة، فأخذوا هذه الرموز، أو أخذوا هذا النظام العشري، فجعلوا الأرقام هذه الرموز التي وضعها المسلمون.

بعد ذلك في قرابة القرن الخامس، وانتشار نزعة مخالفة المغرب للمشرق، وخاصةً بسبب الأمور السياسية لظهور دُولٍ هنا وهناك تتنازع، ويريد كل منهم أن يستقل بكل شيء، حتى إن المغرب عندما نقول المغرب، نريد **"المغرب العربي"** الكبير يعني ما خَلْفَ مصر، كل ما خلف مصر إلى الأندلس يُسمَّى المغرب، ومصر وما قبلها يسمى المشرق الإسلامي، فظهر عندهم حتى الفقه الظاهري، ونزعته تعود إلى ذلك، وهي حبهم مخالفة المشارقة، أو الاستقلال بالشخصية في كل شيء بأن يكون لهم "فقه خاص".

وانتشر ذلك عندهم أيضًا في "النحو"، فظهر عندهم علماء يردُّون على علماء المشارقة، ككتاب "الرد على النحويين" الذي مضى، ومن ذلك الأرقام، فأرادوا أن تكون لهم أرقامٌ خاصة، فظهرت ما يُسمَّى بالأرقام المغربية، أو الزمزمية ولها

أسماء أخرى أيضًا، وأول مخطوطة وُجدت في هذا الموضوع مخطوطة "ابن الياسمينا" رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القرن الخامس، وهي التي كانت تُدرَّس في الأندلس، ومن الأندلس أخذها الأوربيون عندما جاءوا يدرسون في جامعات الأندلس، ونشروها بعد ذلك في أوروبا، وتركوا الأرقام القديمة التي كانت عندهم، مع بعض التعديل والتغيير، لهذه الأرقام المغربية، فثلاثة أرقام غيروها تمامًا، أي غيروا شكلها، وثلاثة أرقام غيروها تغييرًا جزئيًا، وبقية الأرقام كما هي. وهي الأرقام المستعملة الآن في اللغة الإنجليزية، ولهذا تجدون الأوربيين يُسمُّونها الآن بـ"الأرقام العربية". يقصدون بأن أصلها مأخوذٌ من العرب.

يتضح بعد ذلك أن النظامين كلاهما عربيٌّ بحت، وأن النظام المشرقي هو النظام الأصيل، أقصد المتقدم، النظام السابق، أو على النظام الآخر.

وهناك بعض الدعوات التي نشأت قبل مدة، تطالب بأن يكتب العالم الإسلامي بالأرقام الإنجليزية، زعمًا بأنها عربية لكي يتوحَّد العرب مع غيرهم في الرياضيات إلى آخره.

وعُرضت المسألة قبل سنوات، حتى وصلت لهيئة كبار العلماء عندنا، وأصدروا فيها فتوى بعدم السماح بذلك، وذكروا فيها بعض البحوث، والمسألة فيها بحوث كثيرة جدًّا علمية، أدَّت إلى اتضاح المسألة الآن تمامًا، بعد أن كان فيها بعض الغبش والتردد، إلى ما ذكرته لكم آنفًا.

ويتبين من ذلك أن الأرقام الإنجليزية الموجودة الآن أصلها عربي، إلا أنها الآن بذلك الشكل ليست عربية مائة بالمائة، لأن ثلاثة أرقام غُيِّرَت تمامًا، ثلاثة أرقام غُيِّرت جُزئيًا، وأربعة أرقام بقيت كما هي، ومع ذلك فإن التاريخ يشهد بأن استعمالها كان محدودًا جدًّا، حتى في المغرب، لم تُستعمل، إلا في فترات قليلة، خاصةً في وقت، يعني الدول المتتابعة التي كان فيها نزاع بينها وبين الدولة

العباسية، ثم بعد ذلك تكاد تنقرض، ولا تأتي في المخطوطات، ما تذكر في المخطوطات، حتى في أيام الاستعمار المتأخر هذا، والاحتلال المتأخر، كان كل الدول تستعمل هذه الأرقام المشرقية العربية معروفة هذه، حتى في جرائدها ومجلاتها وفي كتبها، وما انتشرت هذه الدعوة إلا متأخرة بعد خروج الاحتلال، انتشرت هذه الدعوة.

هذه فقط مقدمة للأعداد، هو ما يهمنا، لا يدخل في النحو، هذه مقدمة تاريخية فقط.

أما الأعداد في العربية فلها أنواع:

هناك الأعداد المفردة، من واحدٍ إلى عشرة، نسميها الأعداد المفردة.

وهناك الأعداد المركبة، من أحد عشر إلى تسع عشرة.

وهناك ألفاظ العقود، وهي عشرون وثلاثون إلى تسعين.

وهناك الأعداد المتعاطفة من واحد وعشرين إلى تسع وعشرين، ما عدا ألفاظ العقود.

وهناك لفظ المائة، والألف، وما في حكمهما. أي: تثنيتهما وجمعهما، والألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية الآن في معناها، كالمليون والمليار، وأشياءٌ لا نعرفها.

النحويون متفقون على أن الواحد من الأعداد، لأن العدد عند النحويين: ما دل على الكمية، والواحد لا شك يدل على الكمية، وأما أهل الحساب أكثرهم على أن الواحد ليس من الأعداد، لأن العدد عندهم في تعريفهم: نصف مجموع حاشيتيه، فالأربعة نصف مجموع حاشيتها الكبرى، خمسة، وحاشيتها الصغرى ثلاثة، خمسة وثلاثة كم؟ ثمانية ونصفها؟ أربعة. فالأربعة نصف مجموع

حاشيتيها، العدد عندهم: نصف مجموع حاشيتيه.

أما الواحد على ذلك فليس له حاشيةٌ سفلى فلا يعُدُّونه عددًا، أما الصفر فلا أعرف خلافًا في أنه ليس بعدد، وإنما هو خلاء، هو خِلْو لا دلالة فيه على كمية، وإنما فيه دلالة على انتفاء الكمية.

طيب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سيذكر أحكام الأعداد كلها التي ذكرناها قبل قليل، فبدأ بالأعداد المفردة فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثَلاَثَــةً بِالْتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَه ... فِــي عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكَّرَهْ

فِـي الْضِّـدِّ جَـرِّدْ وَالْمُمَيِّـزَ اجْـرُرِ ... جَمْعَــًا بِلَفْـظِ قِلَّـةٍ فِـي الأَكْثَـرِ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الأعداد المفردة من ثلاثةً إلى عشرة، من حيث التذكير والتأنيث تخالف المعدود، وتقول مع المذكر: ثلاثة رجال، ومع المؤنث: ثلاث نساء.

وهذا قوله:

ثَلاَثَــةً بِالْتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَه ... فِــي عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ مُــذَكَّرَهْ

في (الضِّدِّ جرِّد): أي مع المعدود المذكر اجعل العدد بالتاء، ومع ضده وهو المؤنث جرد العدد من التاء. قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة:٧]، هذا من حيث التذكير والتأنيث.

وأما من حيث إعراب التمييز فتمييزها أي من الثلاثة إلى العشرة، تمييزها مجرورٌ بإضافته إلى العدد، وهذا قوله: (وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ) أي جُرَّ تمييزها، نحو: "ثلاثة رجالٍ". نقول: "جاء ثلاثةَ رجالٍ"، جاء: فعل ماضٍ، وثلاثة: فاعل مرفوع وهو مضاف، ورجالٍ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، هذا في الإعراب،

وفي المعنى هو التمييز.

فلهذا إذا قلت لك: أين تمييز ثلاثة؟ قل رجال، وإن كان في الإعراب نقل: مضاف إليه مجرور.

ومن حيث جمع التمييز وإفراده، فإن تمييز الثلاثة إلى العشرة، نعم جمع قلة، تمييزه في الأصل جمع قلة، يعني جمعٌ من جموع القلة، وهذا قوله: (جَمْعَـًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ)، عندما يقول: جمع قلة، معروف أنه من جمع الصحيح السليم، ومن جمع التكثير، وجمع التكثير إما قلة وإما كثرة، وسيأتي الكلام على جموع التكثير.

فجموع القلة قليلة، وهي أربعة، وهي أفعالٌ وأفْعُلٌ وأفْعِلَةٌ وفِعْلَة، وما سوى ذلك من جموع التكثير فجموع كثرة.

يعني ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك: أن تمييز الثلاثة إلى العشرة لابد أن يكون جمعًا، فإن لم يكن لهذا التمييز إلا جمع قلة، لم يجمع في العربية إلا جمع قلة، فإن العدد يُضاف إليه، لا شك، تقول: أربع أرجل، جمع رجل، الرجل لم تجمع إلا على أرجل، وهي مؤنث، فتقول: أربع أرجلٍ، وخمسُ أعناقٍ، -يا صلاح-

الطالب: (٠٠:٢١:٣٥) وخمسة عنق!

الشيخ: هذا عنق أو هذه عنق؟ أولًا العُنُق، كونه له جمع كثرة، لا يجمع أعناق كما قلنا، طب مذكر ومؤنث العُنق؟

الطالب: مؤنث.

الشيخ: دليلك، توافقونه؟ يقولون القاعدة العامة ليست المطردة يعني الأكثر، القاعدة العامة في أعضاء الإنسان أن ما كان مفردًا فهو مذكر، وما لم يكن مفردًا فهو مؤنث، هذه القاعدة العامة، فلهذا تقول: هذه عين، وهذه أذن، وهذه يد، وهذه

رجل، إلى آخره.

وأما المفرد، فالأصل فيه أنه مذكر، تقول: هذا رأسٌ، هذا ظهرٌ، هذا بطنٌ، يؤلمني بطني، ما تقل: تؤلمني بطني لأنه مذكر.

وهذه قاعدةٌ عامة ليست مطردة؛ لأن الخد مذكر، هذا خد، وهو اثنان، والمنخر مذكر، وهو اثنان، طبعًا لا يدخل في هذه القاعدة ما كان فيه علامة تأنيث، كالرئة، والشفة، والمعدة، هذا مؤنث بعلامة سواء كانت واحدًا أو أكثر.

طب الإصبع على هذه القاعدة مذكر أم مؤنث؟ الواحد مذكر، وما كان أكثر من واحد هو مؤنث، يعني هذه إصبع، الإصبع مؤنث، وفيه عشر لغات.

طيب إذن خمس أعناق تحتاج إلى مراجعة، ما انتبهت عليها إلا الآن.

طيب وإن لم يكن لهذا التمييز إلا جمع كثرة، ما في إلا جمع كثرة لهذا التمييز، فإن العدد يضاف إليه بلا إشكال، نحو ثلاثة رجال، جمع رجل، ولم يجمع الرجل إلا على رجال فتقول: ثلاثة رجال، لا إشكال. أو خمسة قلوب، قلب ولم يُجمع إلا على قلوب.

وإن كان على هذا التمييز جمع قلةٍ وجمع كثرة، فإن الأكثر في اللغة أن يضاف العدد إلى جمع قلته، لا كثرته، تقول ثلاث أنفس، مع أن نفس تُجمع على نفس ونفوس، كثرة وقلة.

فلهذا تقول في الثلاثة إلى العشرة ثلاثُ أنفس، أفضل من ثلاثُ نفوس، وتقول خمسُ أعين، أفضل من خمس عيون، وتقول: سبعةُ أبحر، أفضل من بحور، وتقول: ستة أجمال، وسبعة أسياف، وهكذا.

ويقلُّ في اللغة أن يضاف العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع كثرة، وله جمع قلة، وهذه لو تتبعتها لوجدتها قليلة، من ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ

﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]. مع أنه جاء في لغةٍ قليلة: "أقرأ" ويجوز إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع التصحيح، نحو خمس صلوات، سبع سماوات، سبع بقرات، إلى آخره. سبع سنبلات. إلى آخره.

الطالب: (@٠٠:٢٦:٣٢) سماوات

الشيخ: جمع تصحيح، هذا جمع صحيح سماه جمع سلامة، أو جمع تصحيح، يعني جمع مفرده صحيح سليم، لم يُغيَّر ويُكسَّر

الطالب: (@٠٠:٢٦:٥٦) كلام غير واضح

الشيخ: نعم يأتي فيه الجمع، جمع مؤنث سالم، جمع الممدود، مثل سماء، الهمزة هنا لها أحكام، في جمع المذكر السالم، إن كانت أصلية تبقى، وإذا كانت ثانية تقلب واوًا، وإذا كانت منقلبة عن أصل جاز فيها الوجهان، و"سماء" منقلبة عن أصل من: "سما يسمو" فيجوز لك فيها الوجهان، "سماءات وسماوات". نعم، هذا نص القرآن: "سماوات" هي وردت في القرآن "سماوات".

وكذلك جمع "سبع سنين" فإن سنين جمع سلامة، وإن كان ملحقًا بجمع السلامة.

طيب وكون ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قيَّد الحكم السابق بثلاثةٍ إلى العشرة، طيب والواحد والاثنان لم يذكرهما، كأنه يقوله أنهما يبقيان على الأصل، يعني أن الواحد والاثنين ليسا كذلك، بل يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، بل أنهما لا يحتاجان إلى معدودٍ بعده، لا يحتاجان إلى تمييزٍ بعده، لأن معدوده يأتي قبله، نحو: "جاء رجلٌ واحد"، "رجلان اثنان"، و"رأيت امرأة واحدةً"، و"رأيت امرأتين اثنتين".

ويجوز أن تقول في الواحد والاثنين وغيرهما من الأعداد أن تقول: جاء واحدٌ

من الرجال، أو جاء اثنان من الرجال، أو اثنتان من النساء، هذا جائز.

وكذلك في بقية الأعداد تقول: جاءني ثلاثة رجال، أو ثلاثةٌ من الرجال.

فإذا قلت: "جاء رجلٌ واحدٌ"، فهي: "فعلٌ وفاعلٌ ونعت"، وفائدة النعت حينئذٍ: التوكيد، لأنه رجل واضح أنه واحد، فواحد هنا للتوكيد وليس للكشف أو التأسيس.

وإذا قلت: جاء واحدٌ من الرجال، فـ:"جاء فعلٌ" و"واحدٌ فاعل" و"من الرجال جرٌ ومجرور شبه جملة" ما إعراب شبه الجملة "من الرجال"؟، جاء واحدٌ "من الرجال"، صفة نعت؛ تكلمنا من قبل على إعراب الجملة وشبه الجملة، وقلنا أن الجملة وشبه الجملة: "تُعرب إعراب النكرة" إذا وقعت بعد نكرة فهي نعت، كأن تقول: "جاء رجلٌ يركض" أو "جاء رجلٌ على قدميه" وإن وقعت بعد معرفة فهي حال، كأن تقول: "جاء محمدٌ يركض" أو "جاء محمدٌ على قدميه".

نعم، قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ثلاثة - قل للعشرة) في قوله: (قل للعشرة) روايتان:**

الرواية الأولى: وهي الأشهر والأقوى في القياس، ثلاثةً بالنصب، فهو مفعولٌ به مقدم لـ:"قل" أي قل ثلاثةً.

والرواية الثانية ثلاثةٌ بالرفع، فماذا يكون إعرابه، "ثلاثةٌ قل"

الطالب: (@٥:٣١:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: ما نُقَدِّر الخبر هو موجودًا، فإذا كان موجودًا فلا داعيَ لتقديره، فـ: "ثلاثة مبتدأ مرفوع"، و"قل: جملة خبرية"، فتكون العبارة حينئذٍ من وقوع الخبر "جملةً طلبية".

إذا قلنا "ثلاثةٌ" مبتدأ، و"قل جملة فعلية خبر"، فإننا جعلنا الخبر "جملةً طلبية"، لأن فعلها "أمر"، والجملة الطلبية هل تقع خبرًا؟ هذا سبق في باب المبتدأ والخبر؟

المحققون على جواز ذلك، نعم، المحققون على جواز ذلك.

وأنكره بعض النحويين وهو قولٌ ضعيف، ويجوز ذلك أن تجعل الخبر جملة إنشائية طلبية او غير طلبية فتقول محمدٌ هل ذهب؟ هذه جملة طلبية، محمدٌ هل ذهب؟ فهل ذهب استفهام والاستفهام طلب طلب للجواب، ومع ذلك جعلته خبر، تقول محمد لا تُهِنْهُ.

طيب المهم؛ وفي قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ)..

قال "آحاده"، إشارةً إلى ماذا؟ إلى أن المعتبر، "المفرد لا الجمع"، المعتبر في التذكير والتأنيث، مفرد التمييز، فإذا قلت مثلًا: "بيوت" فإنك تقول: "ثلاثة بيوت" لأن مفرد: "البيوت بيتٌ" وهو مذكر، وإن كان لفظ "البيوت" مؤنث، تقول: "هذه بيوت" بيوتٌ كثيرة، لكن المعتبر المفرد، ومن ذلك مثلًا: "اصطبلات" مفرده: "اصطبلٌ كبير"، فهو مذكر، تقول: "ثلاث اصطبلات" وهكذا.

نُنَبِّه هنا: إذا قلنا **"المعدود"**، نعني به غالبًا: **التمييز**، لأن المعدود غالبًا: يأتي بعد العدد فيكون "تمييزًا"، كي يتقدم عليه قد يُحْذَفَ، فكلمة "المعدود" أوسع لكن الغالب إذا قيل المعدود عنى "التمييز".

قد يحذف المعدود يعني التمييز فيبقى العدد وحده، فما حكمه من حيث التذكير والتأنيث؟ هل يلزم أن تراعيَ هذا المحذوف أم لا يلزم؟

نعم؛ إذا حُذِف المعدود جاز لك في العدد التذكير والتأنيث مطلقًا، ومراعاة

المعدود أحسن، الأحسن أن تراعي المعدود، لكن مراعاته ليست واجبة، بل يجوز ذلك التذكير والتأنيث مطلقًا، فتقول مثلًا: "سافرت إلى بلدان كثيرة، فأحببت خمسًا، وكرهت خمسًا"، أو "أحببت خمسةً وكرهت خمسةً"، يجوز ذلك مطلقًا، إن أردت أن تُؤول، أَوِّل، ولست مُلزمًا بالتأويل، يعني لا يجوز لك التذكير والتأنيث إلا مع التأويل، لا، يجوز لك ذلك مطلقًا.

فلو قلت مثلًا: "أحببت خمسًا يعني بلدات، أو خمسةً يعني بلدان" ماشي أو تقول: يا طالب استذكر هذا الأسبوع ثلاثًا أو ثلاثةً، وفي الأسبوع القادم ثلاثًا أو ثلاثةً، لك أن تذكر أو تؤنث، وإن أَوَّلْت بالمواد أو المقررات، مادة أو مقرر لا بأس ولا يلزم التأويل.

تقول: "صمت خمسًا أو خمسة"، و"سهرت خمسًا أو خمسةً"، مع أن الصوم يكون في "اليوم" والسهر يكون في "الليلة"، ومع ذلك يصح أن تقول: "صمت خمسةً" يعني خمسة أيام أو خمسًا، وكذلك: "سهرت" إلا أن الأفضل كما قلنا هو: "مراعاة المحذوف".

وفي الحديث المشهور: "من صام رمضان وأتبعه بستٍّ من شوال، فكأنما صام الدهر كله" صام رمضان وأتبعه بستٍّ يعني بست ليالٍ أو أيام؟ أيام لأن الصوم يقع في اليوم، الأغلب في اللغة أن اليوم يطلق على النهار، واليوم مذكر، فلو صُرِّح به لكان يجب أن يقال: بستة أيام، فلما حذف الأيام صحَّ أن يقال بستَّةٍ أو بستٍّ.

قال جلَّ جلاله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة:٢٣٤] عشرًا، عشرة ماذا؟ عشرة أيام، ومع ذلك ذكَّر.

أما الأمثلة على حذفه ومراعاته فهذه كثيرة جدًّا، لا حاجة لذكرها.

مسألة قريبةٌ من ذلك، لو تقدَّم المعدودُ على العدد، بدون فاصل، كأن تقول:

مثلًا: "جاءني رجالٌ ثلاثةٌ"، أو "هذه مسائلُ سبعٌ" إذا تقدَّم المعدودُ على العدد، فما الحكم حينئذٍ؟

كلام النحويين على "وجوب التزام الحكم السابق"، لم أجد نحويًّا ذكر خلاف القاعدة، كلهم يذكرون أنه: "إذا كان المعدود واجبًا وجب مراعاة المخالفة، وتقول: جاءني رجالٌ ثلاثة، ونساءٌ ثلاثٌ بالمخالفة وجوبـًا".

بعض المتأخرين جدًّا ينقلون عن الإمام النووي، أنه نقل عن بعض النحويين جواز التذكير والتأنيث، وهذا مع طول البحث لم أقف عليه، لا في كلام الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا في كلام نحويٍّ متقدم، أما كلام النحويين على أن المخالفة واجبة ما دام المعدود مذكورًا، تقدَّم أم تأخر.

الخلاصة: في الأعداد المفردة من واحد إلى عشرة، أن الواحد والاثنين يوافقان المعدود، وليس لهما تمييز، ومن الثلاثة إلى العشرة تُخالف المعدود، وتمييزها جمعٌ مجرور. هذه الخلاصة للأعداد المفردة.

ثم تكلَّم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المائة والألف فقال:

وَمِائَـــةً وَالأَلْــفَ لِلْفَــرْدِ أَضِــفْ

يريد بـ: "الفرد": المفرد.

وَمِائَــةٌ بِــالْجَمْعِ نَــزْرًا قَــدْ رُدِفْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المائة والألف، وما في حكمها، من تثنيتهما وجمعهما وما جدَّ في العصر الحديث كما قلنا: كالمليون والمليار، والتريليون، قلنا المليون أول واحد هذا نعرفه، والبليون، يكون زرليون أو..

الطالب: (@٦:٤١:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: ما أدري، لا أدري

الطالب: (@١٥:٤١:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: البليون هو المليار، يقال بليون.

الطالب: أكثر

الشيخ: أكثر

الطالب: المليار تسعة أصفار.

الشيخ: دعونا في النحو، المهم طيب، هذه الكلمات وما في حكمها من حيث التذكير والتأنيث تلزم لفظها، ولا تتأثر بالمعدود، تلزم لفظها دون تغيير، لا تتأثر بالمعدود، ومن حيث تمييزها، فتمييزها مفردٌ مجرورٌ بالإضافة.

نعم.

الطالب: (@٥:٤٢:٠٠) كلام غير واضح.

الشيخ: المائة والألف، وما في حكمهما، تثنيتهما وجمعهما، والأرقام التي ذكرناها كل هذه تلزم لفظها لا تتأثر بالمعدود تذكيرًا وتأنيثًا، وتمييزها مفردٌ مجرورٌ بالإضافة، وهذا قوله: (للفرد أضف) تقول: "مائةٌ رجلٍ، ومائةُ امرأة" كلمة مائة دائمًا بـ:"التاء"، مائة رجل ومائة امرأة، ألف رجل وألف امرأة، ومليون ريالٍ، ومليار نسمةٍ.

ثم ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الشطر الثاني من البيت:

أن المائة قد أُضيفت إلى جمعٍ في شواهد قليلة جدًّا، قال: (نزرًا)، وهذا في قوله: (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرَاً قَدْ رُدِفْ)، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا عــاش الفتــى مــائتينِ عامًــا فقــد ذهــب المســرَّة والفتــاء

لا بأس هو مثنى لكن هذا البيت في المسألة التالية، من ذلك قراءة حمزة والكسائي: ويطلق عليهما في القراءات الأخوين، في قوله تعالى: (ولبثوا في كهفهم ثلاثَ مائةٍ سنين) ثلاث: ظرف، مائةٍ: مضاف إليه، سنينَ: مضاف إليه مجرورٌ بالإضافة، فجعل تمييز "المائة" "سنين"، وهو جمع، ونحن قلنا أن المائة والألف وما في حكمهما يكون تمييزهما مفردًا مجرورًا، يعني كان القياس في الكلام أن يقال: (لبثوا في كهفهم ثلاثَ مائةِ سَنَة) لكن قراءة الأخوين: (ثلاث مائةِ سنين).

أما قراءة الجمهور: ومنهم عاصم "قراءتنا": ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف:٢٥]، "لبثوا في كهفهم ثلاثَ مائةٍ سنين"، فالتمييز محذوف، و"سنين" على ذلك عطف بيان من "ثلاثَ مائةٍ"، يعني: "لبثوا في كهفهم سنين"، ويصح أن يكون: "بدلًا" لكنَّ "عطف البيان" هنا أقوى، لأن "البدل" على نية حذف المبدل منه.

و "ثلاثَ مائة" أدق في الدلالة على المعنى من "سنين"، "سنين" عام، "ثلاث مائة" أدق، أنت لن تجعل العام مكان الأدق، لكن تجعل الأدق مكان العام فتكون فيه فائدة في الكلام، بخلاف عطف البيان، فلا يُشترط فيه ذلك.

فابن مالك ذكر أن "المائة والألف" قد يميزان بالجمع، وأيضًا الألف والمائة جاء في شواهد قليلة جدًّا تمييزها بمفرد، ولكنه "منصوب" لأننا قلنا أن تمييز المائة والألف مفرد مجرور، طب ثلاث مائة سنين هذا جمع.

طيب حتى "الجر" جاء في بعض الشواهد، تمييزها بالمنصوب، ومن ذلك قول الشاعر السابق:

إذا عـــاش الفتـــى مـــائتينِ عامًـــا فقـــد ذهـــب المســـرَّةُ والفتـــاءُ

فقال: (مائتين عامًا)، وكان القياس أن يقول: (إذا عاش الفتى مائتَيْ عامٍ)،

فيجر بالإضافة.

وقلنا أن في حكم "المائة والألف" تثنيتهما، وجمعهما، نحو: مائتا رجلٍ، أو مائتا امرأةٍ، وألفا رجلٍ، أو آلاف رجالٍ، وهكذا.

وفي حكم جمعهما: إضافتهما إلى عدد، لو أضفت المائة والألف إلى عدد، فإن العدد سيعطي المائة والألف معنى الجمع، كقولك: "ثلاثُ مائة" صار جمع، طيب تمييز المائة يبقى كما هو: "ثلاثُ مائة رجلٍ" مفرد مجرور، أو: "ثلاثُ مائةِ امرأةٍ"، و"خمسة آلاف رجلٍ" أو: "خمسة آلاف امرأةٍ"، فالتمييز كما سيأتي للأخير من الأعداد دائمًا.

ف: "مائة" في قولنا: "ثلاثُ مائةِ رجلٍ" "مائة" تمييز "ثلاث"، فلهذا قلنا ثلاث بالتذكير، لأن تمييزه مؤنث: "ثلاثُ مائةٍ"، طب ورجلٍ؛ تمييز "مائة" وهكذا. التمييز دائمًا يكون للأخير.

طيب الخلاصة للمائة والألف وما في حكمهما، أن المائة والألف وما في حكمهما لا تتأثر بالمعدود في التذكير والتأنيث، بل تلزم لفظها، وتمييزها "مفردٌ مجرورٌ بالإضافة".

نعم، ولذا تُسمَّى الأعداد المفردة، "الواحد والعشرة"، و"المائة والألف" وما في حكمهما، هذه كلها تُسمَّى "الأعداد المضافة"، لأن هذه الأعداد التي تُضاف إلى تمييزها، بينما بقية الأعداد لا تُضاف إلى تمييزها، بل تمييزها يكون منصوبًا.

قلنا: ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام على "الأعداد المركبة" فقال:

وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

وَلِثَلاَثَـــــةٍ وَتِسْــــــعَةٍ وَمَــــــا بَيْنَهُمَــــا إِنْ رُكِّبَــــا مَــــا قُـــدِّمَا
وَأَوْلِ عَشْـــرَةَ اثْنَتَـــيْ وَعَشَـــرَا إِثْنَـــيْ إِذَا أُنْثَـــى تَشَـــا أَوْ ذَكَـــرَا
وَالْيَـا لِغَيْـرِ الرَّفْـعِ وَارْفَـعْ بِـالأَلِفْ وَالْفَـتْحُ فِـي جُـزأَى سِـوَاهُمَا أُلِـفْ

"الأعداد المركبة"، هي الأعداد من "أحد عشر إلى تسع عشر".

حكمهما: من حيث التذكير والتأنيث، هما مركبان من عددين، مركبان من نيِّف، من واحد إلى تسعة، ومن عشرة، أحد عشر، تسعة عشر.

أما الجزء الثاني: وهو العشرة فتوافق المعدود دائمًا، وأما الجزء الأول فإن كان أحد وإحدى، واثنين وثنتي، فيوافقان المعدود أيضًا، وإن كان ثلاثة إلى تسعة فيُخالف المعدود.

إذن: أحد عشر واثنا عشر كلا الجزأين يوافقُ المعدود، نحوُ: جاء أحد عشر رجلًا، أو جاءت إحدى عشرة امرأة، وجاء اثنا عشر رجلًا، وجاءت اثنتا عشرة امرأة.

وأما "ثلاثة عشر إلى تسعة عشر": فالأول يخالف والثاني يوافق، نحوُ: جاء ثلاثة عشر رجلًا، وجاء خمس عشرة امرأة، هذا من حيث التذكير والتأنيث.

وأما: من حيث نوع التمييز، فتمييزها مفردٌ منصوب، وقد أخَّر ابن مالك الكلام عن إعراب تمييزها، على نوع تمييزها بعد الكلام على ألفاظ العقود، سيتكلم على "ألفاظ العقود" ثم يقول:

وَمَيِّـــزُوَا مُرَكَّبًـــا بِمِثْـــلِ مَـــا مُيِّـــزَ عِشْـــرُونَ فَسَـــوِّيَنْهُمَا

و"ألفاظ العقود" كما سيأتي تُميز أيضًا بمفردٍ منصوب، تقول: "عشرون رجلًا، وأحد عشر رجلًا"، فتمييز الأعداد المركبة كتمييز أعداد العقود، مفردٌ

منصوب.

فعلى هذا يتبيَّن أن لفظ "العشرة" في العدد المركب يوافق مطلقًا، وإذا كان في الأعداد المفردة يخالف، فـ: "العشرة" هو العدد الوحيد الذي له حالتان، يخالف في الأعداد المفردة، ويوافق في الأعداد المركبة.

طيب "عَشَرَة" كيف تُنطق في الأعداد المركبة؟

إذا كانت بلا تاء "عَشَر"، "عندي أحد عَشَر" فالشين مفتوحة، "خمسة عشَر"، "تسعة عشَر".

وإن كان مؤنثًا بالتاء: "عشْرة" فالأكثر: سكون الشين، وهي **لغة الحجازيين**. تقول: "خمس عشْرة امرأة"، وأما **بنو تميم**: فأكثرهم يكسرون الشين، فيقولون: "خمس عشِرة امرأة"، وهذا قول ابن مالك:

وَالْشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَة

وبعض **بني تميم** يفتحون الشين، في "العشَرة المركبة"، نعم كل الكلام على المؤنثة، فيقولون: جاء خمس عشَرة امرأة" فهذه لغة لبعض **تميم**، وعليها قرأ يزيد بن القعقاع قوله تعالى: (فانفجرت منه اثنتا عشَرة عينًا) على هذه اللغة.

بَقِي أن ننبه إلى أن بعض العرب لغةٌ قليلة لبعض العرب، يُسكِّنون عين "عْشَر"، "عْشَر" هذه بلا تاء، إذا قلت: "أحد عَشَر" بعض العرب يُسكِّنون العين في التركيب، فيقول: "جاءني أَحَدَ عْشَر" فهذه لغةٌ قليلة.

مما سبق يتضح أنه قال: "أحدٌ وواحد وإحدى وواحدة"، فما استعمالات هذه الأعداد؟

نبدأ بالعددين المؤنثين، واحدة وإحدى، يتفقان في استعمالَيْن، ثم تنفرد كل واحدةٍ منهما باستعمال، فـ: "واحدة" تستعمل مفردة، تقول: "جاءتني امرأةٌ

واحدة"، أو: "جاءتني واحدةٌ من النساء"، وتُستعمل مركَّبَة قليلًا، تقول: "جاءتني واحدةَ عشْرة امرأة" وهذا قليل.

وتُستعمل **معطوفة**، وإحدى أكثر منها كما سيأتي في الاستعمال، تقول: جاءت واحدةٌ وعشرون امرأة، إذن فـ: "واحدة" أكثر استعمالها أن تُستعمل "مفردة"، وقد تُستعمل "مركبة ومعطوفة"، وهذا قليلٌ فيها، ولكن جاء في اللغة ذلك.

أما: "إحدى" فإنها تُستعمل مركبة، تقول: "جاءت إحدى عشْرة امرأة" وهذا الأصل فيها، وتستعمل معطوفة، تقول: "جاءت إحدى وعشرون امرأة"، وتُستعمل **مضافة**، تقول: "جاءت إحدى النساء". أو تقول: "جاءت إحداهنّ".

إذن: فـ: "واحدة وإحدى"، يتفقان في استعمالين وهما **التركيب والعطف**. وإحدى فيهما أكثر، وتنفرد "واحدة" بالاستعمال في **الإفراد**، وتنفرد "إحدى" في الاستعمال في الإضافة. نعم.

أما المذكران، "واحدٌ وأحد" فكذلك يتفقان في استعمالين، وينفرد كل منهما في استعمال، فـ: "واحد" يستعمل مفردًا، تقول: "جاءني رجلٌ واحد" أو: "جاءني واحدٌ من الرجال"، ويُستعمل "معطوفًا"، تقول: "جاء واحدٌ وعشرون رجلًا"، ويستعمل مركبًا قليلًا، تقول: "جاء واحدَ عَشَرَ رجلًا".

وأما "أحد" فإنه يُستعمل "مركبًا"، "جاء أحد عشر رجلًا" وفي التركيب أكثر من "واحد"، ويستعمل "معطوفًا" فتقول: "جاء أحدٌ وعشرون رجلًا"، وواحدٌ في "العطف" أكثر، ويستعمل مضافًا، تقول: "جاء أحد الرجال، أو أحدهم".

إذن فـ: "واحدٌ وأحدٌ" يتفقان في استعمالَيْن، وهما: "العطف والتركيب"، وينفرد "واحدٌ" بالاستعمال "مفردًا"، وينفرد "أحدٌ" بالاستعمال "مضافًا"، فالمذكر كالمؤنث.

نعم، بَقِيَ أن ننبه إلى أمر وهو أن كلمة "أحد" لها استعمالٌ آخر مشهور، غير

أن تكون عددًا، يعني غير أن تدل على عدد، الذي هو قبل اثنين، وهو الدلالة على **العموم**، فلا تستعمل عند الجمهور في الموجب حينئذٍ، لابد أن تُسبق بغير موجب، نهي أو نفي أو استفهام، تقول: "ما جاءني أحد" أو: "هل جاءك أحد؟"، أو: "لا تضرب أحدًا".

"أحد" هنا في هذا الاستعمال لا يُراد بها "العدد واحد" الذي هو قبل "الاثنين"، وإنما يراد بها "عموم التنكير"، يعني عموم الجنس، فإذا قلت: "ما جاءني أحد" يعني ما جاءني من هذا الجنس أحد لا واحد ولا اثنان ولا أكثر، بخلاف إذا قلت: "ما جاءني واحد" فحينئذٍ قد يأتيك اثنان مثلًا، لو جاءك اثنان أو ثلاثة تقول: "ما جاءني واحد، جاءني اثنان" فواحد هنا يراد به العدد، لكن: "ما جاءني أحد" لا تريد به العدد، وإنما تريد به **العموم**.

وقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر الأبيات التي قرأناها عن "الأعداد المركبة":

وَالْيَا لِغيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزأَي سِوَاهُمَا أُلِفْ

ذكر هنا في هذا البيت إعراب "الأعداد المركبة" يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الأعداد المركبة تُبنى على فتح الجزأين، والأصل فيها: كما هو ظاهر "العطف"، فإذا قلت: "جاء خمسة عشَر رجلًا" فالأصل: "جاء خمسةُ وعشَرةٌ من الرجال"، إلا أن العرب خصَّت "الأعداد المركبة" بهذه الطريقة، وهي أنها تحذف حرف العطف حذفًا مطردًا، وحذف حرف العطف حذفًا مطردًا من أسباب البناء، فحذفوا حرف العطف حذفًا مطردًا، فتركب الاسمان، وبُنِي على الفتح، خمسة عشَرَ.

تقول: "جاء أحد عشَرَ رجلًا"، جاء: فعلٌ ماضٍ، وفاعله: أحد، أم أحد عشر؟ أحد عَشَرَ، تقول أحد عشرَ فاعلٌ في محل رفع مبنيٌّ على فتح الجزءين.

وتقول: "قرأت خمسةُ عشَرَ كتابًا"، قرأ: فعلٌ، وتاء المتكلم: فاعل، والمفعول

به: خمسة عشَرَ، مفعولٌ به في محلِّ نصب مبني على نصب الجزأين.

وتقول: "سلمت على ثلاث عشْرة امرأة"، على: حرف جر، وثلاثَ عشْرةَ: اسمٌ في محل جر مبنيٌّ على فتح الجزأين.

قال: (إلا اثني عشر واثنتي عشَرَة فإنه لا يبنى على فتح الجزأين بل إن **جزأه الأول** يُعرب إعراب المثنى، "يُرفع بالألف وينصب ويجر بالياء"، **وجزأه الثاني** يبقى مبنيًّا على الفتح نحو: "جاء اثنا عشر رجلًا"، جاء: فعل ماضٍ، واثنا: فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الألف، وعشَر: سيأتي الكلام عليها.

وتقول: "قرأت اثنتي عَشْرة مجلة"، قرأت: فعل وفاعل، واثنتي: مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الياء، تعربه إعراب المعرب لأنه معرب حينئذٍ.

طيب؛ هنا طبعًا يجب أن نقف عند كلمة: "عَشَر" في "اثنا عشر" و"اثنتي عشْرة"، والجزء الأول معرب، وقع عليه الإعراب، يرتفع بالألف ويُنصب ويجرَّ بالياء، طيب: **"عَشَرَ"** في "اثنا عشر" و"اثنتي عَشْرة" ما إعرابه؟

فيه **قولان** للنحويين:

القول الأول:

أنه واقعٌ موقع نون المثنى، فالأصل اثنان واثنتان، جاءت "عشر وعشْرة" وقعت موقع النون بعد حذفها، هذا **قول الجمهور**، فلهذا يقولون في إعرابها **"عشرة"**: أنه اسمٌ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، لأنه واقعٌ موقع نون المثنى، ونون المثنى حرف، والحروف جميعًا لا محلَّ لها من الإعراب.

القول الثاني في المسألة:

أنه مضافٌ إليه باقٍ على بناءه، المضاف إليه قد يكون مبنيًّا لا إشكال، مثل: لو أضفت إلى ضمير كتابك، فقالوا: مضافٌ إليه، باقٍ على بناءه، وهذا قول قلةٍ قليلة

من النحويين، وهؤلاء يقولون في إعراب **"عشر"** على ذلك: اسمٌ مبنيٌّ على الفتح في محل جرٍّ بالإضافة، يعني مضافٌ إليه مبني على الفتح.

فهذان **القولان** في هذه المسألة، وهي من أَعْوَص وأشكل مسائل النحو، والذي يظهر لي والله أعلم، أن القولين ضعيفان، والله أعلم.

وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



الدرس الثامن عشر بعد المائة

الجزء الثاني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ونكمل ما بدأناه في مغرب هذه الليلة، وكنا توقفنا عند قولهم: (اثنا عشر واثنتا عشرة)، فالجزء الأول يُعرب إعراب المثنى، **والجزء الثاني قلنا إن فيه قولين للنحويين:**

الأول: أن عشر واقعٌ موقع نون المثنى، أي بدله، ولهذا أخذ حكمه في الإعراب عندهم، فيقولون: مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وهذا قول الجمهور.

والقول الثاني في المسألة: أن عشر مضافٌ إليه، ولهذا يقولون في إعرابه: إنه مضافٌ إليه في محل جر، وهذا قولٌ لبعض النحويين.

وذكرت أن الذي يظهر أن القولين ضعيفان، وأن عشَر ينبغي في القياس أن تكون تابعةً لاثنين واثنتين، ويكون إعرابه كإعراب اثنين واثنتين، وبيان ذلك:

أن العدد المركب -كما سبق- أصله العطف، فإذا قلت: (جاء خمسة عشر رجلًا)، فأصله: (جاء خمسةٌ وعشرةٌ من الرجال)، ثم حصل التركيب، التركيب

كيف حصل؟ وما أثره (فائدته)؟

كيف حصل؟ قلنا بحذف حرف العطف حذفًا مطردًا، وهذا من أسباب البناء، فتركب الاسمان وبُنيا على الفتح.

أثر هذا التركيب وفائدته: أنه جعل الاسمين في حكم الاسم الواحد، فـ خمسة عشر، وإن كانا اسمين في الأصل، إلا أنهما بالتركيب صارا في حكم الاسم الواحد، ولهذا نقول في إعرابهما: (جاء خمسةَ عشرَ رجلًا)، أين الفاعل؟ أين فاعل جاء؟ خمسة عشر، ولا يصح في الإعراب ولا في المعنى أن تقول: إن الفاعل: خمسةَ؛ لأن الفاعل: خمسة عشر، إذًا فالفاعل هنا مكوّن من هاتين الكلمتين، فنقول في إعراب (خمسة عشر): فاعل، في محل رفع، مبني على فتح الجزأين، يعني أن هذا الجزء وهذا الجزء يكوّنان الفاعل.

فإذا كان الأمر هكذا في الأعداد المركبة كلها، فينبغي أن يكون كذلك أيضًا في اثني عشر واثنتي عشرة، فإذا قلت: (جاء اثنا عشر رجلًا)، فإنه في الإعراب الصناعي نقول: جاء: فعلٌ ماضٍ، والفاعل: اثنا، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه صار معربًا ووقع عليه الإعراب فقبِله، لكن عشر هل هو جزء من الفاعل أم لا؟ جزء من الفاعل، وينبغي أن يكون إعرابه هنا كإعرابه في بقية الأعداد المركبة؛ أي أن يكون جزءًا من الفاعل أو جزءًا من الإعراب، جزءًا من إعراب اثنا أو اثنتا.

ولكي يتضح الأمر أكثر، نقول: إن إعرابه كإعراب قول العرب: **(الرمان حلوٌ حامضٌ)**، كيف نُعرب هذه العبارة؟ الرمان: مبتدأ، وخبره: حلوٌ حامضٌ، نقول: خبرٌ مرفوع الجزأين، ولا يصح في الإعراب أن تقول: حلوٌ: خبرٌ أول، وحامضٌ: خبرٌ ثانٍ؛ لأن هذا خلاف المعنى، المعنى أنك أخبرت عن الرمان بأنه حلو، وأخبرت عنه بأنه حامض، وليس المراد ذلك، بل المراد أن الرمان طعمه بين هذين الشيئين، أو جامعٌ لهذين الأمرين.

كما يقولون: المعنى: الرمان مُزٌّ، مُز يعني الطعم الذي يجمع بين الحلاوة والحموضة، فالمعنى والإعراب هنا، ليس كالمعنى والإعراب في نحو: (محمدٌ كاتبٌ شاعرٌ)، فمحمدٌ مبتدأ، وكاتبٌ: خبرٌ أول، وشاعرٌ: خبرٌ ثانٍ، صح.

لكن (الرمان حلوٌ حامضٌ)، أنت أردت أن تخبر عن الرمان بمجموع هاتين الكلمتين، فتقول: (حلوٌ حامضٌ) خبرٌ مرفوع الجزأين، وكذلك لو قلت: (محمدٌ أيسرُ أعسر)، تريد أنه يعمل بكلتا يديه على السواء؛ لأن بعض الناس أيمن، وبعض الناس أيسر، وبعض الناس أيسر وأعسر، يعني يعمل بكلتا يديه على السواء.

فإذا قلت: (محمدٌ أيسر أعسر)، هل الأول خبر أول، والثاني خبر ثاني؟ لا، يفسد المعنى، وإنما الخبر مجموع أيسر وأعسر، نقول: خبر مرفوع الجزأين، وكذلك في العدد المركب، إذا قلت: (جاء أحد عشر)، فالفاعل أحدَ عشرَ، وليس الجزء الأول، فلهذا نقول: أحد عشر: فاعلٌ مبنيٌّ على فتح الجزأين في محل رفع.

فلو تُصوّر وجود الإعراب هنا لكان ينبغي أن يبقى الحكم على ما هو عليه، أن الفاعل مجموع الكلمتين، كما حدث في (الرمان حلوٌ حامضٌ)، هذا مرفوع الجزأين، ولم يظهر ذلك إلا في اثنا عشر واثنتا عشرة، فإن الإعراب ظهر في الجزء الأول؛ لأن العرب ألحقوه بالمثنى، ملحق بالمثنى وليس مثنىً.

وأما الثاني فأبقوه على البناء، لماذا بُني؟ بُني للسبب الذي بُني عشر في أحد عشر وتسعة عشر، نفس السبب، لا نسأل عن بنائه، وإنما نسأل (اثنا) لماذا أُعرب؟

فقياس كل ذلك أن يقال: (جاء اثنا عشرَ رجلًا)، نقول: اثنا عشر: فاعلٌ الأول مرفوعٌ بالألف، والثاني مبنيٌّ على الفتح، الأول فاعل لأنه مُعرب وقبل الإعراب وظهرت علامة الإعراب، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف، وعشر: جزء من الفاعل وليس مضافًا إليه؛ لأن الأسلوب هنا ليس أسلوب إضافة، فلذلك قلنا إن

هذا قول ضعيف لبعض النحويين؛ لأنهم لم يقبلوا القول الأول.

وقول الجمهور: إنهم قالوا: إن عشر واقعةٌ موقع النون، أيضًا هذا ضعيف، هم أُلجئوا إلى هذا القول إلجاءً، لأنهم لماذا قالوا هذا هنا ولم يقولوا إن أحد في خمسة عشر إنها واقعةٌ موقع التنوين؟ هي خمسةٌ وعشرةٌ، حذفنا الواو ماشي، والتنوين؟ حذفناه ووضعنا عشر مكانه.

كذا قالوا في (اثنا عشر)، حذفنا النون في اثنان فوقعت عشر موقعها.

طيب وخمسة عشر، وستة عشر، وأحد عشر، لماذا خصصتم هذا الأمر فقط باثنا عشر؟ قالوا: لأن العرب أعربوا الجزء الأول، فهو تعليلٌ لاستعمال العرب.

أيضًا مما يُنبه عليه في الأعداد المركبة:

كلمة (الثماني)، رقم الثماني إذا رُكب، فإنك تقول: (ثماني عشرةَ ليلة)، فلك في ثماني هنا إذا رُكب، بلا تاء، هذه ليست ثمانية، ثمانية لها حكم آخر سيأتي، **إذا رُكب بلا تاء (ثماني عشرة ليلة)، ففيه أربع لغات:**

اللغة الأولى (أعلاها): فتح الياء، تقول: (ثمانيَ عشرةَ ليلة)، على قياس الأعداد المركبة (خمسةَ عشر، خمسَ عشرة ليلة، تسعَ عشرة ليلة، وثمانيَ عشرة ليلة)، ثمانيَ، مبنيةٌ على الفتح، (ثمانيَ عشرة ليلةً)، تبني على الفتح.

اللغة الثانية: البناء على السكون، فتقول: (ثماني عشرة ليلة).

اللغة الثالثة: حذف الياء وكسر النون قبلها، فتقول: (ثمانِ عشرة ليلة).

اللغة الرابعة -وهي قليلة-: حذف الياء وفتح النون، (ثمانَ عشرة ليلة)، فهذه أربع لغات مرتبة على هذا الترتيب، الأول: ثمانيَ عشرة ليلة على القياس، والثانية: ثماني عشرة ليلة بالسكون، تخفيفًا، والثالثة: ثمانِ عشرة ليلة، بحذف الياء،

والرابعة: ثمانَ عشرة ليلة، بحذف الياء وفتح النون.

ما سوى ذلك، أي ما سوى ثماني عشرة، أن ثماني مركبة بلا تاء، ما سوى ذلك فإن الثمانية تلزم حكمها كغيرها من الأعداد المركبة، يعني تقول: (ثمانيةَ عشر رجلًا)، ليس فيها غير ذلك، وتقول: (ثماني نساء)؛ لأنها ما رُكبت، (جاءتني ثماني نساء)، ما رُكبت.

الطالب: بإثبات الياء.

الشيخ: بإثبات الياء نعم.

الطالب: ما تُحذف؟

الشيخ: لا، ما تُحذف إلا على لغةٍ قليلة تُحذف فيها، إذا كانت مفردة فإنها في لغة قليلة قد تُحذف الياء، (جاءتني ثمانِ نساء).

وتقول: (ثمانية رجال)، ليس فيها غير ذلك، ويجوز أن تقول أيضًا: (جاءني من النساء ثمان)، الأصل: (جاءني من النساء ثماني)، فصار منقوصًا، فأخذ حكم المنقوص، تُحذف ياؤه في الرفع والجر (جاءني من النساء ثمانٍ).

الطالب: (@٠٠:١٥:٢٢)

الشيخ: نساء مؤنث، تُذكر العدد، ثمانية؟

الطالب: (@٠٠:١٥:٣٤)

الشيخ: قلنا ذلك من قبل، إذا تقدم المعدود فإن كلام النحويين على وجوب التزام الحكم، وبعض المتأخرين ينقل جواز الوجهين، ولم أقف فيه على كلام للنحويين متقدم، المهم إذا قلت: (جاءني من النساء ثمان) صار منقوصًا، فأخذ حكم المنقوص، فتُحذف الياء في الرفع والجر، فتقول: (جاءني من النساء ثمانٍ،

ومررت بثمانٍ)، وفي النصب تقول: (رأيت من النساء ثمانيًا).

ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك إلى الكلام على ألفاظ العقود فقال:

وَمَيِّــزِ الْعِشْــرِيْنَ لِلتِّسْــعِيْنَا ... بِوَاحِــدٍ كَــأَرْبَعِيْنَ حِيْنَــا

ألفاظ العقود من حيث التذكير والتأنيث لا تتأثر بالمعدود، بل تلزم لفظها ولا تتغير، وأما تمييزها، **فتمييزها مفرد منصوب،** نحو: (أربعين حينًا، وعندي عشرون ريالًا، واشتريت خمسين قلمًا، وثمانين جلدةً)، وهذا واضح.

ونبه إلى أن ألفاظ العقود يجوز أن تُعطف على النيّف، فتقول: (واحدٌ وعشرون، أو أحدٌ وعشرون، وواحدةٌ وعشرون، أو إحدى وعشرون)، وتقول: (اثنان وعشرون، واثنتان وعشرون)، وتقول: (ثلاثة وعشرون، أو ثلاثٌ وعشرون) على حسب التذكير والتأنيث في الأول، إلى قول: (تسعةٍ وتسعين، أو تسعٍ وتسعين)، فألفاظ العقود تُعطف على النيّف، فيخرج لنا حينئذٍ الأعداد المتعاطفة.

الأعداد المتعاطفة ليس لها حكم خاص؛ لأن المعطوف من ألفاظ العقود، فيأخذ حكم ألفاظ العقود، والمعطوف عليه (الأول) نيّف، إن كان واحدًا أو اثنين فيأخذ حكم واحد واثنين، وإن كان من ثلاثة إلى تسعة فيأخذ حكم الثلاثة إلى التسعة.

ما المراد بالنيّف؟

النيّف على أشهر الأقوال هو الواحد إلى التسعة، هذا هو المشهور في النيّف، وكلمة النيف هذه تلزم لفظها، تلزم التذكير، يعني لا يقال: نيفةٌ، ويجوز أن تؤخرها على العِقد، فتقول: جاءني عشرون ونيفٌ، سواء أردت بالنيف مذكرًا أو مؤنثًا، تقول: جاءني عشرون ونيفٌ من الرجال، أو جاءني عشرون ونيفٌ من النساء، ما تتأثر ولا تتغير تذكيرًا وتأنيثًا.

وهناك كلمة **البِضع**، بكسر الباء وسكون الضاد، والمراد بها على المشهور من الثلاثة إلى التسعة، ونقول: على المشهور، أشير بذلك إلى وجود خلاف، إلا أن المشهور فيها أنها تدل على عدد مبهم من الثلاثة إلى التسعة، ولأنها من الثلاثة إلى التسعة فإنها تأخذ حكمها، فلهذا تتأثر تذكيرًا وتأنيثًا، فتخالف المعدود.

فمع السنة تقول: بضع سنين، ومع العام تقول: بضعة أعوام، فتُذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وتقول: (جاء بضعة عشر رجلًا)، وتقول: (جاء بضع عشرة امرأة)، وتقول: (جاء بضعةٌ وعشرون رجلًا، وجاء بضعٌ وعشرون امرأةً)، إذًا فالبضع يستعمل استعمال الثلاثة إلى العشرة ويأخذ أحكامها، نعم.

الطالب: (@٠٠:٢١:٢٧)

الشيخ: من الثلاثة إلى التسعة، ماذا قلت؟

الطالب: (@٠٠:٢١:٣٦)

الشيخ: العشرة، لا، من الثلاثة إلى التسعة.

ثم قال ابن مالك بعد ان انتهى من الكلام على ألفاظ العقود، عاد إلى الكلام على الأعداد المركبة، فقال:

وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ عِشْرُوْنَ فَسَوِّيَنْهُمَا
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

أما البيت الأول، فذكر فيه أن تمييز الأعداد المركبة مفردٌ منصوب، وشرحنا ذلك من قبل، وأشرنا إلى أنه أخّر البيت.

وأما البيت الثاني فذكر فيه أن العدد المركب إذا أُضيف وإنما يضاف إلى صاحب التمييز لا إلى التمييز، ذكر في البيت الثاني:

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

ذكر في ذلك الكلام على إضافة العدد المركّب، العدد المركّب قد تضيفه إلى اسمٍ بعده، تضيفه إلى ماذا؟ لا تضيفه إلى التمييز (أحد عشر رجلًا)، تضيف أحد عشر إلى رجلًا، لا يستقيم، وإنما تضيف العدد إلى صاحب التمييز، إلى مالك الشيء، لو قلت مثلًا: (أحد عشر قلمًا)، لمن الأقلام هذه لزيد مثلًا، فيصح أن تضيف إلى صاحب التمييز، فتقول: هذه الأقلام، هذه الأوراق، هذه الأشياء، (هذه أحد عشر زيدٍ)، أو أخاطبك وأقول: (هذه أحدَ عشرَك)، ماذا فعلت؟ أضفت العدد المركب، **فإذا أضفت العدد المركب ففيه قولان للنحويين**:

القول الأول: وجوب بقاء جزأيه على البناء على الفتح، فتقول: (هذه خمسةَ عشرَ زيدٍ) أو (هذه خمسةَ عشرَك)، بالبناء على الجزأين، وتقول: (رأيت خمسةَ عشرَ زيدٍ، أو خمسةَ عشرَك)، وتقول: (مررت بخمسةَ عشرَ زيدٍ)، أو (مررت بخمسةَ عشرَك).

فإذا قلت: (هذه خمسةَ عشرَ زيدًا)، فهذه: مبتدًا، وخمسةَ عشرَ: خبرٌ مبنيٌّ على فتح الجزءين في محل رفع، وهو مضاف، وزيدٍ مضاف إليه مجرور، إذا كان مبني على فتح الجزأين، إعرابه واضح، يعرب كإعرابه السابق.

القول الثاني في المسألة: بناء الأول على الفتح وإعراب الثاني، أنك تبني الجزء الأول على الفتح، تبقيه مبنيًّا على الفتح، والثاني تعربه وتنقل الإعراب عليه، فيكون حينئذٍ كالمُركب، أي مركب الذي يُبنى جزؤه الأول على الفتح، ويُنقل الإعراب على الثاني؟

الطالب: (@٠٠:٢٥:٥٢)

الشيخ: المركب المزجي، مثل: (بعلَ-بكُّ) الأول يُبنى على الفتح، والإعراب

يُنقل على الثاني، بخلاف المركب الإضافي، الإضافي يُلقى الإعراب على الأول، والثاني يُجر بالإضافة.

نقول: فيكون كالمركب المزجي، نحو: (هذه خمسةَ عشرُ زيدٍ)، أو (هذه خمسةَ عشرُك، ورأيت خمسةَ عشرَ زيدٍ، ومررت بخمسة عشرِ زيدٍ، أو مررت بخمسة عشرِك)، هذه اللغة حكاها سيبويه عن العرب، وذكر أنها رديئة، وحكاها الأخفش عن العرب وجعلها حسنة.

الحكم بالرداءة والحسن يقوم على أمرين: على الكثرة والقلة، وعلى موافقة القياس وعدم موافقة القياس، وهذا مما يختلف في تقديره النحويون.

وفي المسألة قولٌ ثالث وهو للكوفيين: وهو إعراب الجزأين إعراب المتضايفين:

إعراب الجزأين إعراب المضاف والمضاف إليه، فعلى ذلك يقولون: (هذه خمسةُ عشرِ زيدٍ، أو هذه خمسةُ عشرِك، و رأيت خمسةَ عشرِ زيدٍ، أو رأيت خمسةَ عشرِك، ومررت بخمسةِ عشرِ زيدٍ، أو مررت بخمسةِ عشرِك).

الطالب: (@٠٠:٢٧:٥٠)

الشيخ: إعراب المتضايفين، كالمضاف والمضاف إليه، هذا الوجه رواه الكوفيون، ولم يروِه البصريون، ولهذا يضعفه النحويون.

أما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فالذي قال في بيته:

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا

هذا الوجه الأول الذي أوجبه جمهور البصريين، ثم قال: **وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ**، العجُز يعني الثاني، قد يُعرب، وهذا هو الوجه الثاني، أن الأول يُبنى على الفتح، ويُنقل الإعراب على الثاني، الوجه الذي حسنه الأخفش، معنى ذلك أن ابن مالك

اختار أي الأقوال؟ القول الثاني؛ لأن القول الثاني والثالث لا يخالفون في أن الأول هو الأكثر والأفصح، لكن يخالفون هل يجوز الثاني والثالث أو لا يجوز؟

ما ذُكر من إضافة العدد المركّب يستثني منه النحويون (اثني عشر واثنتي عشرة)، فيقولون: إنهما لا يضافان، أن الإضافة، إضافة العدد المركب جائزة في كل الأعداد المركبة إلى اثني عشر واثنتي عشرة، لماذا؟

قالوا: لأن الجزء الثاني واقعٌ موقع النون، فصار كالمركب الإضافي، فإذا أردت أن تضيف اثنا عشر إلى زيد، فإن الإضافة حينئذٍ لن تمكن، لا يجوز لوجود النون، أو ما يقوم مقام النون، ونون المثنى لا تجامع الإضافة، فلهذا رفضوا الإضافة، وسُمعت الإضافة في بعض الأعداد المركبة، لكن ما سمعت في اثني عشر واثنتي عشر، فهم قالوا: لا، نستثنيها لأن عشر واقع موقع النون.

وكذلك من قال إن عشر مضافٌ إليه أيضًا سيمنع الإضافة؛ لأن الإضافة لا تكون بين ثلاثة أسماء، قد تتعدد الإضافة نعم، فتقول مثلًا: (باب مسجدِ حيِّ الجزيرة) ماشي تتعدد الأسماء وتتعدد الإضافة، ما فيه إشكال، لكن أن تأتي بثلاثة أسماء وتجعلها كلها متضايفة على بعض، هذا ما يمكن ولا يجوز، فتقول مثلًا: (باب المسجد الجزيرة) كلها تعدد إضافة، هذا ما يأتي.

وعلى قولهم اثنا عشر، هذا فيه النون، والنون كما تعرفون تقابل التنوين، والتنوين لا يجامع الإضافة، فهم بنوا على هذا القياس منع الإضافة.

وعلى ما استظهرته من قبل من أن (عشر) في (اثنا عشر)، كـ (عشر) في بقية الأعداد المركبة، فإن الإضافة حينئذٍ غير ممتنعة، فيصح أن تقول: (هذه ثنتا عشرَ زيدٍ، وأخذت ثنتي عشرَ زيدٍ، ومررت بثنتي عشرَ زيدٍ)، فالمسألة هنا قياسية، ليس المنع لنطالب بالسماع، وإنما منعهم بالأصل للقياس.

ثم تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المسألة الأخيرة في باب العدد، وهو صوغ فاعلٍ من الأعداد، كيف تصوغ اسم فاعل من الأعداد؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ

يقول: يجوز أن تصوغ من الأعداد اسمًا على وزن فاعل، وهذا الجواز في كل الأعداد، من واحدٍ إلى عشر، فتقول: (الواحد أو الحادي)، وتقول: (الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر).

ثم قال:

وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيْثِ بِالتَّا وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

يقول: إن فاعلًا المصوغ من الأعداد، إذا قلنا فاعلًا المصوغ من الأعداد يعني اسم الفاعل المصوغ من الأعداد، يقول: إن فاعلًا من الأعداد يوافق المعدود في التذكير والتأنيث أيًّا كان، من الواحد إلى العشرة، فتقول: (جاء رجلٌ واحدٌ، وجاءت امرأةٌ واحدة، والمرأة الثانية، والرجل الثاني، والمدرسة الثالثة، والبيت الثالث، إلى العاشر والعاشرة).

فالعدد إذا كان مصوغًا على وزن فاعل، فإنه يوافق المعدود مطلقًا.

الطالب: (@٠٠:٣٤:٤٠)

الشيخ: إذا كان على وزن فاعل نعم، أما إذا كان على لفظ العدد (واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة)، فتقدمت أحكامه.

الآن نقول: إذا صيغ منه على وزن فاعل، فهذا الحكم.

العدد المصوغ على فاعل، أو نقول: الاسم المصوغ على فاعل من العدد -كلها بمعنى واحد-، أو فاعل المصوغ من العدد، له استعمالات عدة، كثيرة في اللغة، وقد حصروها في سبعة استعمالات -أرجو أن لا أتأخر في سردها- فتكلم

على استعمالات فاعل من العدد:

الاستعمال الأول: أن تُستعمل مفردة، كالأمثلة السابقة: (جاءني رجلٌ واحد، المرأة الثانية، المدرسة العاشرة)، أن تستعمل مفردة.

الاستعمال الثاني: أن تُستعمل مع العشرة، نحو: (الكتاب الحادي عشر، والمدرسة الثانية عشرة، والرجل الخامس عشر، والمرأة التاسعة عشرة)، وهكذا، أن تستعمل مع العشرة، فحكمها حينئذٍ حكم الأعداد المركبة، يعني أنها تُبنى على فتح الجزأين.

إلا أن الحادي عشر والثاني عشر تُسكّن الياء فيهما ولا تُفتح، فهي تُبنى على فتح الجزأين في كل الأعداد، تقول: (المدرسةُ الحادية عشرة، التاسعةَ عشرة)، وتقول: (الرجلُ الثالثَ عشر، التاسعَ عشر).

أما إذا كان مختومًا بياء، والمراد بذلك الحادي عشر، والثاني عشر، فحينئذٍ يُبنى على السكون، تقول: (الباب الحادي عشر)، لا الحاديَ عشر، (والباب الثاني عشر)، لا الثانيَ عشر، وهكذا.

وأما إذا قلت: (الحادية، والثانية) بالتاء، فعلى القياس، تقول: (المسألة الحاديةَ عشرة، والمسألة الثانيةَ عشرة)، هذا استعمال العرب.

الطالب: (@١٠:٣٨:٠٠)

الشيخ: نعم، أنا لا أعرف أنهما يُفتحان، هم ينصون على أنهما ساكنتان.

الطالب: (@٢١:٣٨:٠٠)

الشيخ: ذاك في الأعداد، أما فاعل، انتهينا من حكم التذكير والتأنيث في فاعل، قلنا: فاعل يوافق المعدود.

الطالب: (@٠٠:٣٨:٥٢)

الشيخ: نعم، لأنه فاعل يوافق المعدود، سواءً كان مفردًا أم كان مركبًا، في جميع الاستعمالات هذه يوافق المعدود، فإنا قلنا إن الفاعل من العدد يوافق المعدود.

الطالب: (@٠٠:٣٩:٠٦)

الشيخ: الجزء الأخير يأخذ حكم المركب، والعشرة في المركب توافق أم تخالف؟ توافق، فتقول: (المدرسة الحادية عشرة، والكتاب الخامس عشر)، ولهذا يوافق الأول والثاني.

الاستعمال الثالث لفاعلٍ من العدد: أن تستعمله مع أصله، الكلام سهل، أن تستعمله... هات أي عدد على وزن فاعل، مثل ثالث، مع أصله، ثالث مأخوذ من ثلاثة، إذًا فتقول: (أنا ثالث ثلاثة)، هذا المراد، أن تستعمله مع أصله، يعني مع العدد الذي اشتُق منه، الذي صيغ منه، فتقول: (أنا ثالث ثلاثةٍ، أنا خامس خمسةٍ، أنا ثاني اثنين)، وهذا قول ابن مالك:

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

يقول: إذا أردت استعماله مع ما بُني منه، يعني إذا أردت استعماله مع ما اشتُق منه، ماذا تفعل؟ تضيفه إلى هذا العدد الذي اشتُق منه، فتقول: (ثالث)، ثم تضيفه إلى ما اشتُق منه: (ثالث ثلاثةٍ).

فماذا يكون المعنى إذا أضفته إلى أصله، هذا الاستعمال أن تضيفه وتستعمله مع أصله، ماذا يكون المعنى؟ المعنى أنه أحد هؤلاء المعدودين، أنه واحد من هؤلاء المعدودين دون تعيين، (أنا ثالث ثلاثة)، يعني أنا واحد من ثلاثة، لست الأول أو الثاني أو الثالث، ما فيه دلالة على أنه الأول أو الثاني أو الثالث، وإنما أنا

واحدٌ منهم، (أنا ثالث ثلاثة)، كأن تقول: أنا واحد من هؤلاء الثلاثة، قال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة:٤٠]، يعني واحدٌ من اثنين.

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣].

مع المؤنث ماذا كنت ستقول في هذا الاستعمال؟ لو قلت: هندٌ مثلًا، تقول: (هندٌ ثالثةُ ثلاثٍ)، ثالثة توافق، ثلاثٍ هذا عدد، يخالف، و(هندٌ رابعةُ أربعٍ)، وهكذا، إذًا فهذا هو الأسلوب وهذا هو معناه، الأسلوب: أن تضيفه إلى أصله، حكمه الإضافة، أن تضيفه إلى أصله، معناه: أنه واحدٌ من هذه العِدة، أو من هذا العدد.

الاستعمال الرابع: أن تستعمله مع العدد الذي قبل أصله، لو أخذنا مثلًا رابع، أصله أربعة، والذي قبل أصله ثلاثة، فتقول: (أنا رابعُ ثلاثة)، يعني هم ثلاثة، وأنا ماذا فعلت؟ ربَعتهم، جعلتهم أربعة، صيّرتهم أربعة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

فإذا استعملت فاعل من العدد مع العدد الذي قبل أصله، كقولك: (أنا رابع ثلاثة)، فله حكم وله معنى، ما معناه؟ معناه التصيير يقولون، فإذا قلت أنا رابع ثلاثة، أي صيّرت الثلاثة أربعة، (أنا خامس أربعةٍ) أي صيّرت الأربعة خمسة، وهكذا.

والحكم؟ الحكم هنا: يقولون: يجوز لك في فاعل من العدد أن تضيفه فما بعده مضاف إليه، وأن تنونه فتنصب ما بعده مفعولًا به، يجوز أن تقول: (أنا رابعُ ثلاثةٍ)، على الإضافة، ويجوز أن تقول: (أنا رابعٌ ثلاثةً)، إذًا الفاعل هنا، اسم الفاعل، أجريناه مجرى اسم الفاعل من الفعل المتصرف، وهذا هو قول ابن

مالك: **فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا**، يعني احكم له حكم جاعل، جاعل اسم فاعل من جعل، فكما تقول: (أنا جاعل زيدٍ أميرًا)، يجوز أن تقول: (أنا جاعل زيدٍ) بالإضافة، ويجوز أن تقول: (أنا جاعلٌ زيدًا) بالتنوين، وسبق ذلك في باب إعمال اسم الفاعل.

قالوا: لأن المعنى هنا معنى الفعل، (أنا رابع ثلاثة)، يعني أنا ربعتهم، (أنا خامس أربعة)، أي خمستهم، بهذا المعنى، فلأن المعنى هنا معنى الفعل أخذ حكم اسم الفاعل المشتق من الفعل، فجاز فيه الوجهان.

الطالب: (@٤٢:٤٦:٠٠)

الشيخ: هم يقولون: الفعل: خمَستهم، وابن مالك ذكر في شرح [التسهيل] أنه وارد من الواحد إلى العشرة، الفعل، وفيه خلاف بين النحويين هل الفعل وارد أم لم يرِد.

الطالب: (@٠٣:٤٧:٠٠)

الشيخ: أصل الفعل بالتخفيف، أما لو قلت: (خمَّستهم، وثلَّثتهم، وسبَّعتهم) فحينئذٍ يقولون: إن الفعل مأخوذ من العدد، يُسمى اشتقاق من الجامد، مثل لو قلت مثلًا: (بوّبت الكتاب)، بوّبت مأخوذة من كلمة باب، هذا اشتقاق من الجامد، وليست باب مأخوذة من بوّب.

كما لو قلت مثلًا: (جالس مأخوذة من جلس)، هذه نعم، مشتق، اشتققت جالس من جلس أو من الجلوس، بخلاف (بوّبته)، اشتققت من الجامد، أو (عقربته، عقربت شعري) جعلته كالعقرب، ونحو ذلك، فلذلك يقولون: (خمسة من خمَستهم)، أما لو قلت: (خمَّستهم) فهذه عكست المسألة، هو صحيح تقول: (خمَّستهم)، لكن هذا ما تقول: إن الخامس من خمّستهم، وإنما خامس من

خمَستهم، وخمَّستهم من خامس.

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ: ﴿مَا إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡۖ فَقَالُواْ ٱبۡنُواْ عَلَيۡهِم بُنۡيَٰنٗاۖ رَّبُّهُمۡ أَعۡلَمُ﴾ [المجادلة:٧]، طبعًا على الإضافة، والمعنى –والله أعلم-: إلا هو مصيّرهم أربعة، ومصيّرهم ستة، ماذا تقول في أصحاب الكهف؟

الطالب: (@٠٠:٤٨:٣٩)

الشيخ: ﴿ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف:٢٢]، يعني كلبهم صيّرهم أربعة، نعم، كذلك، يعني الكلب جعلهم أربعة، صيّرهم أربعة، نعم.

الطالب: (@٠٠:٤٩:١٤)

الشيخ: أين؟

الطالب: (@٠٠:٤٩:٢٠)

الشيخ: رابعهم مضاف إليه، رابعهم، هم يعود إلى ماذا؟ إلى ثلاثة.

الطالب: (@٠٠:٤٩:٢٨)

الشيخ: كيف بين الثلاثة والأربعة؟ هم ثلاثة رابعهم، يعني الكلب جعلهم أربعة، رابعهم يعني رابع الثلاثة، هذا استعمال رابع.

الاستعمال الخامس: أن تستعمله مركبًا مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين:

أن تستعمل فاعل مركبًا، فاعل نفسه مركبًا، هات فاعل مركبًا مثل: (ثالث ثلاثة) هذا مركّب، تستعمله مركبًا ليفيد معنى ثاني اثنين، يعني لكي تضيفه إلى أصله، ثاني اثنين أليس فاعل أضيف إلى أصله؟

طيب هات الآن فاعل مركبًا (ثالث ثلاثة) وأضفها إلى الأصل، فتقول: (أنا

ثالث عشر ثلاثة عشر)، بالمعنى السابق، يعني أنا واحد من هؤلاء الثلاثة عشر، لو أنهم ثلاثة تقول: (أنا ثالث ثلاثة)، أصحابك ثلاثة عشر ماذا تقول؟ تقول: (أنا ثالثَ عشر ثلاثةَ عشر)

الطالب: (@٢٥:٥١:٠٠)

الشيخ: قلنا المركّب يُبنى على فتح الجزأين (أنا ثالثَ عشر ثلاثةَ عشر)، ثالث عشر: هذا اسم الفاعل مركبًا، أضفه إلى العدد ثلاثة عشر، أي أنه واحد من ثلاثة عشر.

ولك في هذا الاستعمال -أن تأتي باسم الفاعل مركبًا ثم تضيفه إلى أصله-، لك ثلاثة أوجه مستعملة:

- **الوجه الأول:** أن تأتي باسم الفاعل مركبًا، مثل: ثالث عشر، ثم تضفه إلى أصله، ما أصل ثالث عشر؟ ثلاثة عشر، فالأول أن تأتي بالمركبين كاملين، يعني تأتي بأربعة ألفاظ وكلها مبنية عل الفتح، فتقول: (أنا ثالثَ عشر ثلاثةَ عشر)، وهذا قول ابن مالك:

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ

التركيب الأول كلمتان، والتركيب الثاني كلمتان، أربعة ألفاظ مبنية.

- **الوجه الثاني:** أن تقول: (أنا ثالثُ ثلاثةَ عشر)، فتحذف العِقد من التركيب الأول، فتُعرب الوصف؛ لأن الوصف حينئذٍ زال عنه التركيب، فيعود إلى الإعراب، فتقول: (أنا ثالثُ ثلاثة عشرة، أنا رابعُ ثلاثة عشر، أنا تاسعُ تسعة عشر)، وهذا هو الأكثر في الاستعمال، الأكثر في الاستعمال هكذا، وبعض النحويين أنكر الاستعمال الأول كثعلب، لكن الجمهور على جوازه، وهذا هو قول ابن مالك:

أَو فَاعلاً بِحالَتيهِ أَضِف إلى مُرَكَّبِ بِمَا تَنْوِي يَفِي

يقول: أو جئ بالوصف، يقول: إذا أردت أن تركب الوصف مع أصله، أو جئ بالوصف وحده، وهو فاعل، دون العِقد، بحالتيه وهما التذكير والتأنيث، ماذا تفعل به، إذا أتيت بفاعل وحده دون العِقد؟ أضفه إلى أصله، المركب الثاني، فتقول: (أنا رابعُ) وتحذف العقد، وتأتي بالأصل (أربعة عشر)، (أنا رابع أربعة عشر).

• الاستعمال الثالث أن تقول: (أنا ثالثُ عشر)، حذفت من الأول العِقد، وحذفت من الثاني النيّف، وكيف تنطق؟ ماذا تقول؟

لك حينئذٍ في هذا الوجه ثلاثة ألفاظ:

- **إعرابهما، فتقول**: (أنا ثالثُ عشرٍ).
- **الثاني**: إعراب الأول وبناء الثاني نحو: (أنا ثالثُ عشرَ).
- **الثالث**: بناؤهما (أنا ثالثَ عشرَ).

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر من هذه الأوجه سوى الثالث، وهو بناؤهما، على ظاهر الألفية لأنه قال:

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ

مازال يتكلم في المسألة، يقول: شاع أن تستغني بحادي عشر، الأصل: حادي عشرَ أحد عشرَ، فحذف من الأول العِقد، فصارت حادي، وحذف من الثاني النيّف، فصارت: عشر، فصارت: حادي عشر، أي شاع الاستغناء بحادي عشر عن التركيبين (حادي عشر أحدَ عشر).

أما وجه: (أنا ثالثُ عشرٍ)، ووجه (أنا ثالثُ عشرَ)، إعرابهما، أو إعراب الأول وبناء الثاني، فلا إشكال فيهما، لعدم التباسهما بغيرهما، لوجود الإعراب، مما يدل على أن المراد ليس العدد المركب، لو قلت: (أنا ثالثُ عشرٍ)، لن يلتبس بقول:

(أنا ثالثَ عشرَ)؛ لأن ثالثَ عشرَ لابد من بنائه على فتح الجزأين، فإذا قلت: (أنا ثالثُ عشرٍ) علمت أن مرادك ليس العدد المركب، وإنما مرادك عدد مركب مضاف إلى عدد مركب، ثم حذفت من الأول العِقد، وحذفت من الثاني النيّف.

وكذلك لو قلت: (أنا ثالثُ عشرَ)، الإعراب يدل على ذلك، الإشكال في قولهم: (أنا ثالثَ عشرَ)، الوجه الثالث بناؤهما، (أنا ثالثَ عشرَ)، هو نفس اللفظ في العدد المركب، ثالثَ عشرَ، لو قلت: الثالثَ عشرَ، نكّرة، ثالثَ عشرَ، في التعريف: الثالثَ عشر، وفي التنكير: ثالثَ عشرَ، فصار اللفظ واحدًا بينهما.

فلهذا أنكر كثير من النحويين هذا الوجه، ومن جوّزه جوّزه بشرط عدم اللبس، إذا كان الكلام واضحًا وهناك قرائن تدل عليه فيجوز، وإلا فالأصل أنه لا يجوز بسبب اللبس؛ لأن لفظه هو لفظ العدد المركب.

الاستعمال السادس: وهو يسير على نفس الترتيب السابق، السادس: أن تستعمله مركبًا مع العشرة ليفيد معنى (ثالث أربعة)، يعني تصيير العدد إلى العدد الأعلى، لكي يفيد معنى التصيير، يعني أنه رفع العدد من العدد الأقل إلى العدد الأكثر، كما قلنا قبل قليل في الأعداد المفردة، لو قلت: (أنا رابع ثلاثة)، يعني أنا صيّرتهم أربعة بعد أن كانوا ثلاثة، هذا في الأعداد المفردة.

في الأعداد المركبة...

الطالب: (@٠١:٠٠:٤٠)

الشيخ: لو قلت: أنا رابع ثلاثةٍ، ما معنى أنا رابع ثلاثة؟ يعني أنا الرابع الذي صيّرتهم أربعة، كانوا ثلاثة أنا جعلتهم أربعة.

الطالب: لكن إذا كنت أريد أن أقول: أنا الثالث من أربعة.

الشيخ: شيء آخر هذه، معنى آخر.

الطالب: (@٠١:٠١:٠٧)

الشيخ: لا، نحن نتحدث الآن على فاعل، يقول: أن تستعمله مركبًا مع العشرة، أن تركبه مع العشرة، تقول: (أنا ثالثَ عشر)، ثم تضيفه على معنى التصيير، يعني تضيفه إلى العدد الذي قبل أصل... فتقول: (أنا ثالث عشر اثني عشر)، (أنا خامسَ عشر أربعةَ عشر)، يعني أنا الذي رفعت عددهم من ثلاثة عشر إلى أربعة عشر.

الطالب: (@٠١:٠١:٥٩)

الشيخ: لا، لو قلت ذلك، هذا خطأ، رابعَ ثلاثةٍ، فلهذا قلت لكم المعاني المترتبة، يعني الآن سننقل للتركيب ما قلناه قبل قليل في الإفراد، فيكون المعنى معنى التصيير، أي معنى الفعل، وهو الجعل، يعني أن ترفع العدد من العدد الأقل إلى العدد الأكثر، فتقول: (أنا رابعَ عشر ثلاثة عشر)، يعني أنا الذي رفعتهم من ثلاثة عشر إلى أربعة عشر، **وكيف تنطقها حينئذٍ؟**

لك وجهان:

- **الوجه الأول:** أن تُبقي التركيبين كما هما، أربعة ألفاظ مبنية على الفتح، فتقول: (أنا رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشر).

- **والوجه الثاني:** أن تحذف العِقد من التركيب الأول، وتُعرب الوصف، وتُعرب اسم الفاعل، فتقول: (أنا رابعُ ثلاثةَ عشر).

والوجهان الباقيان لا يتأتيان هنا، قبل قليل ذكرنا ثلاثة أوجه، والثالث الضعيف، هنا ما يتأتى، قالوا: لك أن تأتي بالألفاظ أربعةً مبنيةً على الفتح، أو لك أن تحذف العِقد من التركيب الأول.

الطالب: (@٠١:٠٣:٥٨)

الشيخ: تقول: أنا رابعَ عشر ثلاثة عشر، أو أن تحذف العِقد من الأول فتقول: (أنا رابعُ ثلاثة عشر)، فإذا حذفت العِقد فقلت: (أنا رابعُ ثلاثةَ عشر)، لك أن تنوّن ولك أن تضيف، فتقول: (أنا رابعُ ثلاثة عشر، وأنا رابعٌ ثلاثة عشر).

الاستعمال السابع –وهو الأخير-: أن تستعمله مع ألفاظ العقود:

وهذا واضح، أن تقول: (الكتاب الحادي والعشرون، والثاني والعشرون والثالث والعشرون، إلى التاسع والتسعين).

وتقول: (المدرسة الحادية والثلاثون، والثانية والثلاثون والثالثة والثلاثون إلى التاسعة والتسعين)، أن تستعمل اسم الفاعل مع ألفاظ العقود، وهذا هو قول ابن مالك:

وَقَبْلَ عِشْرِيْنَ اذْكُرَا

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

يقول: اذكر الفاعل المصوغ من العدد، اذكره قبل عشرين وبابه، يريد إخوان عشرين، يعني ألفظ العقود، بحالتيه أي التذكير والتأنيث، كيف تذكر فاعل مع ألفاظ العقود؟ يقول: قبل واوٍ، اذكره قبل واوٍ، يريد أن يقول إن العطف هنا لا يكون إلا بالواو، ولا يكون ببقية حروف العطف.

(الخامس والعشرون)، ما تقول: الخامس ثم العشرون، العرب لم تستعمل هنا إلا حرف العطف.

هذه الاستعمالات التي تحتاج إلى كلام ولها أحكام، أما إذا قلت مثلًا: (أنا خامسُ سبعةٍ، أو أنا ثالثُ خمسةٍ)، هذا معناه الوصفية، وهو المعنى الأصلي لاسم الفاعل، اسم الفاعل أنه يعني تتصف بهذا الأمر، وليس لك حينئذٍ إلا الإضافة؛ لأنه ليس على معنى الجعل، ليس على معنى التصيير، وإنما تقول أنا واحدٌ منهم

متصفٌ بهذا الوصف، (أنا خامس سبعة)، يعني أنا واحد من السبعة إلا أنني الخامس.

❁ هناك ملحوظات سريعة فقط نمر عليها:

الخلاصة من حيث التذكير والتأنيث: أن بعض الألفاظ تلزم لفظها ولا تتأثر بالمعدود، وهي: نيّف، والمائة والألف وما في حكمهما، وألفاظ العقود.

وبعض الأعداد توافق المعدود في التذكير والتأنيث، وهي: الواحد والاثنان، وفاعل المصوغ من العدد، والعشرة في العدد المركب.

وبعض الأعداد تخالف المعدود وهي: الثلاثة إلى العشرة؛ لأنها مفردة، أما إذا كانت مركبة ذكرناها قبل قليل في الأعداد التي توافق.

ومن حيث التمييز:

الواحد والاثنان لا تمييز لهما، والعدد المفرد من الثلاثة إلى العشرة تمييزه جمعٌ مجرورٌ بالإضافة، والعدد المركب تمييزه مفردٌ منصوب، وكذلك ألفاظ القعود تمييزها مفردٌ منصوب، والمائة والألف تمييزها مفردٌ مجرورٌ بالإضافة.

من قواعد تمييز العدد -وقد أشرنا إليها من قبل-: أن التمييز في الأعداد دائمًا للأخير، وهذا يظهر إذا تعددت الأعداد، فأنت تقول: (خمسةُ رجالٍ)، فرجالٍ تمييز لخمسة، فإذا قلت: (خمسة وعشرون)، تجعل التمييز لخمسة أم عشرين؟ لعشرين تقول: (خمسةٌ وعشرون رجلًا)، كما تقول: (عشرون رجلًا)، نعم.

الطالب: (@٠١:٠٩:٢٨)

الشيخ: هي كلمة واحدة على سبيل العطف، خمسة وعشرون، جاءك خمسة وعشرون، لكن التمييز تجعله لأيهما؟ للأخير (خمسة وعشرون رجلًا).

طيب لو قلت (خمسة وعشرون ومائة)، لمائة، أيضًا تقول: (خمسة وعشرون ومائة رجلٍ).

طيب إذا قلت: (مائة وخمسة وعشرون)؟ رجلًا، لو قلت: (مائة وخمسة)؟ رجال، (مائة وخمسة رجال)، لو قلت: (خمسمائة رجلٍ)، قلنا رجلٍ تمييز لمائة، ومائة تمييز لخمس.

مما يذكره النحويون في آخر باب العدد، لهم عادة أنهم يتكلمون في آخر باب العدد على مسألة يسمونها **مسألة التاريخ**، نلخصها بسرعة، ولن نطيل فيها؛ لأنها ليست من المسائل النحوية، لكنها عادة العرب في التأريخ:

ملخصها أن العرب يؤرخون بالليالي لا بالأيام، لأن الليل عندهم أسبق من النهار، لأن شهورهم قمرية، والشهر القمري ليلته تسبق نهاره.

فلهذا يقولون في الليلة الأولى، لو أرادوا أن يؤرخوا لأمرٍ حدث في الليلة الأولى، يقولون: (حدث لأول ليلةٍ منه، أو حدث لغرّته، أو لمُهلّه، أو لمستهلّه).

ومن الليلة الثانية إلى الليلة الرابعة عشرة، يقولون: (خلت)، فيقولون: حدث لليلةٍ خلت، يعني في الثاني.

الطالب: (@٠١:١١:٥٤)

الشيخ: نعم، الليلة الأولى قلنا يقولون: في أول ليلة، أو في مهله أو مستهله، فإن مضت ليلة وحدث الأمر في الثاني قالوا: لليلةٍ خلت، أو لليلتين خلتا، أو لثلاثٍ خلون (الرابعة، نعم)، إذًا فليلةٍ خلت، وليلتين خلتا، طيب من الثالثة، يقولون: (لثلاثٍ خلون، وأربعٍ خلون، وتسعٍ خلون، وعشرٍ خلون).

الطالب: (@٠١:١٢:٤٥)

الشيخ: الثالثة: (ثلاثٍ خلون إلى عشرٍ خلون).

الطالب: (@٠١:١٢:٥٤)

الشيخ: نعم، فإذا وصلوا إلى الحادية عشرة، إلى الرابعة عشرة، رجعوا إلى خلت، فيقولون: لإحدى عشرة ليلة خلت، وأربعَ عشرة ليلة خلت، فإذا وصلوا إلى ليلة المنتصف قالوا: حدث لليلة المنتصف، أو للنصف منه، أو لانتصافه، ويجوز أن تقول: (حدث لخمس عشر خلت أو بقيت).

الطالب: (@٠١:١٣:٤٧)

الشيخ: لماذا لا يحسبونها؟

الطالب: (@٠١:١٤:٠٠)

الشيخ: طيب، خمسة عشر، قالوا: حدث لخمس عشرةَ ليلة خلت أو بقيت، فإذا تجاوزنا ذلك، من الليلة السادسة عشرة إلى التاسعة والعشرين قالوا: بقيت، يعني عكسوا بعد ذلك الأعداد، صاروا يعكسون، فيقولون: (لأربعَ عشرةَ ليلةً بقيت)، يعني بقي على الشهر أربعَ عشرة ليلة وينتهي.

الطالب: (@٠١:١٤:٥٠)

الشيخ: لا، أربعَ عشرةَ ليلةً بقيت، إلى إحدى عشرةَ ليلةً بقيت، فإذا بقي عشر ليال، قالوا: (حدث لعشرٍ بقين)، فأتوا بنون النسوة، (لعشرٍ بقين، لتسعٍ بقين، لثمانٍ بقين) إلى (لثلاثٍ بقين)، ثم (لليلتين بقيتا)، ثم (لليلةٍ بقيت)، لليلة تسعٍ وعشرين.

يبقى ليلة الثلاثين، يقولون: (حدث لأخر ليلةٍ منه، أو لسَراره، أو لسَرره)، هذا في الليلة الأخيرة، طيب وفي النهار الأخير، آخر نهار، يعني آخر يوم، يقولون:

(حدث لآخر يومٍ منه، أو لسلخه أو لانسلاخه).

ويصح أن يقال: (خلت، بدل خلون)، و(بقيت بدل بقين).

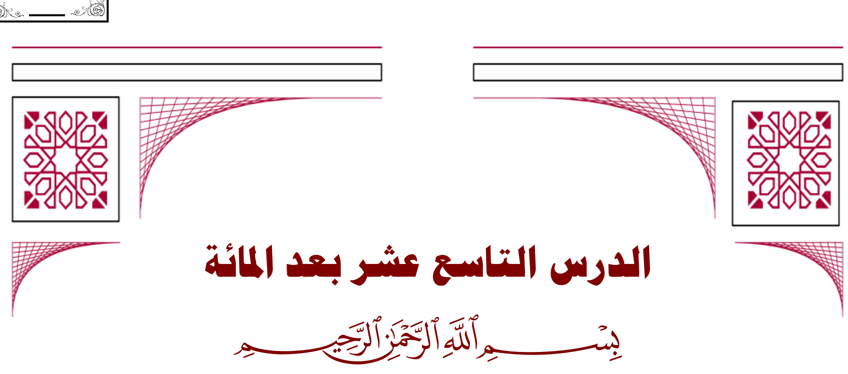
كل ذلك على الأفصح، المتعارف عليه عند العرب الفصحاء، في الجاهلية وفي صدر الإسلام، ولو قيل: (حدث في الخامس والعشرين، أو حدث في أول الشهر، أو في آخر الشهر)، فكل هذا صحيحٌ جائز لا بأس به ولا إشكال، وإنما نتكلم على ما كان متعارفًا عليه عند العرب قبل إيجاد التاريخ، والاتفاق على مبدأ التاريخ ونحو ذلك.

بعد أن اتفق المسلمون على التاريخ وتحددت الأمور، صارت الدقة في أن يقولوا: (في الخامس والعشرين، في السادس والعشرين).

فهذا ما تيسر في هذا الباب، باب العدد، وبه ننتهي من الكلام على باب العدد ولله الحمد.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.





بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نحن في ليلة الاثنين المتمَّة للعشرين من شهر صفر من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد -بحمد الله وتوفيقه- الدرس التاسع عشر بعد المائة من دروس شرح [**ألفية ابن مالك**] عليه رحمة الله.

وقبل أن أبدأ درس الليلة أحب أن أنبِّه على مسألةٍ ذكرناها في الدرس الماضي ثم إني بحثتها فبان لي فيها غير ما قلت؛ وهي تتعلق بالحادي عشر والثاني عشر -أي: بالمصوغ من العدد على وزن فاعل إذا رُكِّب- فقلنا في الدرس الماضي: ليس فيه إلا السكون، وهذا الذي تذكره بعض الكتب، لكنني عندما عدت إلى الكتب المتوسعة كـ [**التذييل والتكميل**] في شرح التسهيل لأبي حيَّان، وهو أكبر كتاب في النحو، ذكر فيه أن الأمرين جائزان -أي الفتح والسكون.

فذكر أن المصوغ من اسم الفاعل إذا رُكِّب وكان آخره ياءً -يعني الحادي عشر والثاني عشر- ففيهما الفتح والسكون، فتقول: البابُ الحاديَ عشر أو البابُ الحادي عشر، أما الفتح فظاهر على الأصل؛ لأن الأصل في الأعداد المركبَّة: البناء

على فتح الجزأين، وأما السكون: فهو للتخلص من المتحركات فيما هو كالكلمة؛ لأن التركيب -كما تعرفون- يجعل كلمتين في حكم كلمةٍ واحدة، فللتخلص من هذه المتحركات المتتابعة سكَّنوه كما فعلوا ذلك في "ذهبَ" إذا اتصلت بضمير رفعٍ متحرك، فيقولون: "ذهبْتُ" ولا يقولون "ذهبَتُ". أما ما سوى ذلك من الأعداد المركَّبة فليس فيها إلا فتح الجزأين؛ كالحاديةَ عشرَة، والثانيةَ عشرة، والخامسةَ عشرة، والخامسْ عشر، إلى آخره. فأحببت أن أنبه على ذلك في أول الدرس.

أما درس الليلة؛ فهو في

باب (كم وكأيِّن وكذا)

وهذا بابٌ ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد باب "العدد" اقتداءً بالنحويين، وهذا الباب يسميه النحويون باب **(كناية العدد)** أو **(كنايات العدد)**.

فالعدد يُكنى عنه في ثلاثة أسماء، وهي: **(كم، وكأيِّن، وكذا)**.

ومعنى كناية: هو اسمٌ غير صريح في التعبير عن المعنى؛ كالكناية التي في البلاغة، معروفة، فيُكَن عن عددٍ مُبهم مجهول غير محدَّد بهذه الأسماء **(كم، وكأيِّن، وكذا)**، ولها كلام وأحكامًا تفصيلية ستأتي -إن شاء الله- في شرح أبيات ابن مالك.

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقد هذا الباب في أربعة أبيات، قال فيها:

٧٤٦.مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيَّـزْتَ عِشْـرِيْنَ كَكَـمْ شَخْصًـا سَـمَا
٧٤٧.وَأَجِـزَانْ تَجُـرَّهُ مِـنْ مُضْـمَرَا ... وَلِيَـتْ كَـمْ حَـرْفَ جَـرٍّ مُظْهَـرَا
٧٤٨.وَاسْـتَعْمِلَنْهَا مُخْبِـراً كَعَشَـرَهْ ... أَوْ مِائَـةٍ كَكَـمْ رِجَـالٍ أَوْ مَـرَهْ
٧٤٩.كَكَـمْ كَـأَيِّنْ وَكَـذَا وَيَنْتَصِـبْ ... تَمِييْـزُ ذَيْـنِ أَو بِـهِ صِـلْ مِـنْ تُصِـبْ

فجعل بيتين لـ (**كم**) الاستفهامية، وجعل بيتًا لـ (**كم**) الخبرية، وجعل بيتًا لـ (**كأيِّن وكذا**).

ولأن هذه الأسماء (**كم، وكأيِّن وكذا**) كنايات عدد -يعني كناياتٌ عن عددٍ مجهول- فتأخذ حكم الأعداد؛ فلا بد لها من تمييز، وكلها أسماء؛ لأدلة، من أوضحها: دخول حرف الجر عليها.

فتقول: بكم ريالٍ اشتريت هذا؟" وفي كم كتابٍ قرأت؟

وتقع مضافًا إليها؛ كالأسماء فتقول مثلًا: "فوق كم سطحٍ رقيت؟" ونحو ذلك.

بدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بـ (كم) فذكر أنها نوعان:

- **استفهاميةٌ.**
- **وخبرية.**

وبدأ بـ (**كم**) الاستفهامية فقال:

مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِيْنَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا

وَأَجِزَانْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كم) تأتي استفهامية؛ فيُستفهم بها عن عددٍ مبهم -قليلًا كان أم كثيرًا- ولا بد لها حينئذٍ من تمييز، نحو: كم درهمًا عندك؟ كم رجلًا أكرمت؟ وهكذا.

ويجوز أن يُحذف تمييزها إن كان معلومًا على قاعدة الحذف العامة، نحو قولك: كم صمت؟ تريد... يعني كم... لا شك أنه: كم يومًا صمت؟ فالتمييز هنا معلوم فجاز حذفه.

وكقولك لرجلٍ ينتظر ضيوفًا: كم جاء؟ يعني: كم ضيفًا جاء؟ وهكذا. فكل معلومٍ -كما تعرفون- يجوز حذفه.

- **وما تمييزها؟ ما نوع تمييزها؟**

نقول: لتمييز (كم) الاستفهامية حالتان:

الحالة الأولى: إذا لم تُسبق بحرف جر، **فيجوز في تمييزها وجهان:**

- **الأول**: أن يكون مفردًا منصوبًا.

وهذا هو الأكثر- كقولك: كم رجلًا؟ كم كتابًا؟ كم دولةً؟ كم ريالًا؟ وهكذا، وهو حينئذٍ كتمييز ماذا من الأعداد؟ كتمييز عشرين، أي: كتمييز ألفاظ العقود، وكتمييز الأعداد المركَّبة، وكتمييز الأعداد المتعاطفة؛ كلها مفردٌ منصوب، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مَيِّــزْ فِــي الاسْــتِفْهَام كَــمْ بِمِثْــلِ مَــا مَيَّــــــــزْتَ عِشْـــــــــرِيْنَ

يعني: ميِّزها بمفردٍ منصوب، ثم ذكر مثالًا لذلك فقال:

كم شخصًا سما

ويجوز في هذه الحالة -أي إذا لم تُسبق كم بحرف جر- أن تجر التمييز بـ "مِن" ظاهرة، فتقول: كم مِن ريالٍ معك؟ كم من ضيفٍ حضر؟ إلا أن هذا قليل، والأكثر -كما سبق- نصبه.

- **الحالة الثانية لتمييز (كم) الاستفهامية**: إذا سُبقت (**كم**) بحرف جر.

كأن تقول: بكم؟ في كم؟ على كم؟ إلى كم؟ وهكذا؛ ففي تمييزها ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مفردًا مجرورًا، وهذا هو الأكثر والأحسن، تقول:

بكم درهمٍ اشتريت هذا؟

في كم كتابٍ قرأت؟

على كم رجلٍ اعتمدت؟ وهكذا.

والوجه الثاني: أن يكون مفردًا منصوبًا، كـلو لم تُسبق بحرف جر، تقول:

بكم درهمًا اشتريت؟

وفي كم كتابًا قرأت؟

وعلى كم رجلًا اعتمدت؟

بكم درهمًا اشتريت هذا؟ فيكون تمييزًا منصوبًا.

الحالة الثالثة للتمييز هنا: أن يجر بـ "مِن" ظاهرة، فتقول: بكم من ريالٍ اشتريت كذا؟ وعلى كم من رجلٍ اعتمدت؟ وهذا الوجه قليل، بكم من ريالٍ اشتريت كذا وكذا؟ قلنا: هذا الوجه قليل، وقيل: ضعيف، وذلك عندما تجمع بين حرف الجر قبل (**كم**) و"مِن" بعدها قبل التمييز، هذا الوجه مختلفٌ فيه؛ فبعضهم يقول: إنه ضعيف، وبعضهم يقول: إنه جائزٌ قليل.

وقد عرفنا أن الأكثر والأحسن في هذه الحالة: أن يكون تمييزها مفردًا مجرورًا، فتقول: بكم ريالٍ؟ وهذا هو قول ابن مالك:

وَأَجِزَانْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

يقول: إذا وليت (**كم**) حرف جر -يعني إن سُبقت (**كم**) بحرف جر- فأجِز أن تجر التمييز (**من مضمرا**)، إذا سُبقت (**كم**) بحرف جر كقولك "بكم" فإن التمييز يجوز فيه أكثر من وجه؛ لأنه قال: (**أجز**) يعني المسألة جائزة ليست واجبة، ماذا يجوز فيه؟ أن تجر التمييز بـ (**مِن مضمرا**) يعني محذوفة، فتقول: بكم ريالٍ؟ هذا يجوز.

ما الذي يجوز أيضًا؟ قلنا: يجوز النصب؛ بكم ريالًا على الأصل.

والوجه الثالث المختلَف فيه: أن تجمع بين حرفي الجر بـ كم من ريالٍ.

هذا ما يتعلق بـ (**كم**) الاستفهامية.

ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى (**كم**) الخبرية، فقال:

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرَاً كَعَشَرَهْ   أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَال أَوْ مَرَهْ

(**كم**) الخبرية لا يُستفهم بها؛ فليس لها جواب، ولكنها يُخبر بها عن معدودٍ كثير ولكنه مجهول، يستعملها من يريد الافتخار والتكثير ونحو ذلك.

ولأنها كنايةٌ عن عدد لا بد لها من تمييز، نحو: كم أخٍ لك لم تلده أمك. التمييز "أخٍ".

ويجوز حذف التمييز هنا كما قلنا في (**كم**) الاستفهامية إذا كان معلومًا، نحو قولك لكريم: كم أكرمت وكم أعطيت. تقدِّره بما يناسب، كأن تقول: كم رجلًا أعطيت. أو كم مالًا أعطيت. ونحو ذلك.

وكقول الشاعر:

كم طوى البؤس نفوسًا لو رعت   منبتًا خصبًا لكانت جوهرا

(**كم**) ثم أتى بجملة فعلية: "طوى البؤس نفوسًا" يعني: كم نفسًا طواها البؤس لو رعت منبتًا خصبًا لكانت جوهرًا.

طالب: (@٠٠:١٥:٥٢)

الشيخ: كم نفسٍ. نعم، أحسنت! يعني "كم نفسٍ".

- **وما تمييزها؟**

نوع تمييزها:

يجوز في تمييزها: أن يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة، هذا هو الأكثر والأحسن، نحو: كم أخٍ لك لم تلده أمك. المعنى؟ ما معنى كم أخٍ لك لم تلده أمك؟ يعني: لك إخوانٌ كثيرون لم تلدهم أمك؛ فلهذا نقول: إن (**كم**) خبرية؛ لأنها من باب الإخبار، ليست من باب الاستفهام وهو إنشاء، إخبار؛ أُخبرك أن لك إخوانًا كثيرين.

ومن ذلك أن تقول: كم ريالٍ أنفقت فيما لا ينفع. كأن تقول: كم وقتٍ ضاع بلا فائدة.

ومن ذلك قول الشاعر:

كم شامتٍ لي إن هلك   تُ وقائلٍ لله درُّه

يعني: أن الناس يختلفون فيه من شامتٍ ومن مُثنٍ.

وكقول الآخر:

كم نعمةٍ لا تستقل بشكرها   لله في طي المكاره كامنة

يريد أن يقول: إن كثيرًا من المكاره التي يظنها الإنسان من المكاره في طيها نعمٌ لا تستقل بشكرها؛ لعِظمها.

إذن.. **فالأكثر في تمييز (كم) الخبرية**: أن يكون مجرورًا مفردًا.

الوجه الثاني في تمييزها: أن يكون مجرورًا مجموعًا؛ كقولك: "كم إخوانٍ لك لم تلدهم أمك." يجوز في التمييز: أن يكون مفردًا مجرورًا، أو جمعًا مجرورًا. ومن ذلك قول الشاعر:

كم ملوكٍ باد ملكهم   ونعيم سوقةٍ بادوا

تمييز (كم) الخبرية يكون على حالتين:

الحالة الأولى: يكون كتمييز الأعداد المفردة؛ كخمسةٍ وعشرة، وهو مجرورٌ مجموع، تقول: "عشرة رجالٍ، كم رجالٍ" وتارةً يكون كتمييز مائةٍ وألف، وهو مجرور ومفرد، تقول: "مائةٍ رجل وكم رجلٍ".

ولذلك قال ابن مالك كما سبق:

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرَاً كَعَشَرَهْ   أَوْ مِائَةٍ

يعني تمييزها في الاستعمال:

- **إما أن يكون كتمييز عشرة –أي: كتمييز الأعداد المفردة.**
- **أو كمييز المائة والألف إذا كانت للإخبار.**

ثم مثَّل على ذلك بقوله: (**ككم رجالٍ أو مره**)، قوله: (**كم رجالٍ**) مثالٌ لـ (**كم**) الخبرية، وتمييزها مجرورٌ مجموع.

وقوله: (**كم مره**) تمييزٌ لها، وتمييزها مجرورٌ مفرد.

وقوله: (**مره**) أصلها "امرأة"، يقال في اللغة: امرأة، ومرأة، ومره؛ كلها واردة في اللغة، الأصل: الأول "امرأة"، ثم إن العرب تقول: "مرأة"، ثم بعد ذلك يخفِّفون "مرأة" تخفيفًا قياسيًّا بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، فيقولون: (مره).

ويجوز في تمييز (**كم**) الخبرية وجهٌ ثالث، لم يذكره ابن مالك؛ لأنه واضح، لكن لا بد من النص عليه؛ وهو: جر تمييزها بـ "مِن" ظاهرة؛ كأن تقول: كم من أخٍ لك لم تلده أمك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [النجم:٢٦].

كل ذلك إذا لم يُفصل بين (**كم**) والتمييز، فإن فُصل بين (**كم**) والتمييز بفاصل، جُرَّ التمييز بمن ظاهرة، كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان:٢٥] أي: كم من جناتٍ وعيونٍ تركوها، وكقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [القصص:٥٨] أي: كم من قريةٍ أهلكناها، وكقوله تعالى: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة:٢١١]، وكقوله: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون:١١٢].

وهكذا بين (**كم**) والتمييز بفاصل، إذا فُصل بفاصل، فإن التمييز حينئذٍ يُجر بـ "من".

نثير أيضًا بيتًا مشهورًا عند النحويين يقع فيه الخلاف كنحو هذا، وهو قول الفرزدق همَّام بن غالبٍ التميمي وهو يهجو جريرًا، فيقول له:

كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري

يهجوه؛ لأن الفرزدق وقومه كانوا أسيادًا وأغنياء، وأن قوم جرير كانوا فقراء -وهم كذلك- وكانوا يخدمون عند الفرزدق وقومه، فيقول: إن عمَّاتٍ كثيرة وخالاتٍ كثيرة لك يا جرير قد حلبت عشاري علي، قوله: "حلبت عليّ" يدل على الإكراه، بخلاف ما لو قال "حلبت لي".

وقد جاء البيت بروايتين:

الأولى: بجر "خالةٍ وعمَّةٍ"، فـ (**كم**) حينئذٍ خبرية والمعنى واضح، وهو الذي قلناه قبل قليل.

وجاءت روايةٌ أخرى بالنصب: "كم عمَّةً لك يا جرير وخالةً"، وحينئذٍ اختلف النحويون والجمهور: على أن (**كم**) حينئذٍ استفهامية استفهامًا غير حقيقي، وإنما هو استفهامٌ تهكُّمي؛ كأنه يقول لي: أخبرني يا جرير عن عدد عمَّاتك وخالاتك

اللاتي خدمنني؛ فقد نسيت ذلك لكثرتهن.

هو أيضًا لا يريد العدد، يعني لا يريد جرير يقول له خمسٌ وستون أو ثلاثون، وإنما أتى بالكلام على سياق الاستفهام، لا من باب الاستفهام الحقيقي وإنما هو من باب الاستفهام التقريعي، من باب الاستفهام التهكُّمي.

ثم بعد ذلك ينتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى (كأيِّن وكذا) في البيت الأخير، فيقول:

كَكَــمْ كَــأَيِّنْ وَكَــذَا وَيَنْتَصِــبْ　　　تَمِيِيْـزُ ذَيْـنِ أَو بِـهِ صِـلْ مِـنْ تُصِـبْ

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن (**كأيِّن وكذا**) مثل (**كم**) في الكناية عن عددٍ مُبهم، إلا أنها تختلف في الأحكام، وابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختصر الكلام على (**كأيِّن وكذا**) اختصارًا مُخِلًّا في هذا البيت؛ ولهذا كثُر نقض الشرَّاح لهذا البيت. الأحكام معروفة في كتب النحو، إلا أنه اختصرها اختصارًا في ظاهره: تجويز أشياء لا تجوز.

أما (كأيِّن)؛ كقولك: كأيِّن من رجلٍ أكرمته. تريد بذلك التكثير.

﴿كأين من قرية أهلكناها﴾ [الحج:٤٥].

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران:١٤٦] إلى آخره.

(**كأيِّن**) الأصل فيها: أنها مكونةٌ من: كاف التشبيه، وكلمة (**أيٍّ**) المشددة الياء، فعندما دخلت كاف التشبيه -وهي حرف جر- جرَّت "كأيِّن"، فقيل: (**كأيِّن**)، ثم ذهبت معاني هاتين الكلمتين مفردتين واستحالت إلى كلمة يُراد بها الكناية عن العدد؛ فلهذا يجوز أن تكتبها بالتنوين "كأيٍّ" تنتهي بياءٍ مشدَّدة وتحتها كسرتان، وتقف عليها بالياء "كأي"، إلَّا أن الأكثر: أن الوقوف عليها بالنون (**كأيِّن**)؛ لاستحالتها بالتركيب إلى كلمةٍ لها معنًى آخر؛ فالأكثر في الوقوف عليها يكون بالنون، وكذلك في الإملاء، حتى (**@٠٠:٢٧:٢٧**) بعضهم اتفاق الإملائيين على

أنها تُكتب بالنون.

ولا شك.. أن (**كأيِّن**) الأكثر فيها والأحسن: أن تُكتب بالنون، إلا أن القياس لا يمنع كتابتها بالياء المنوَّنة. هذا ما يتعلق بلفظها وإملائها.

أما معناها -معنى (**كأيِّن**)- (**كأيِّن**) **معناها**: كـ (**كم**) الخبرية، يعني: يراد بها التكثير، يستعملها مَن يريد التعظيم والافتخار والتكثير ونحو ذلك.

تمييزها: يجوز في تمييزها: أن يكون مجرورًا بـ "مِن" ظاهرة، هذا هو الأكثر، **نحو**:

﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [**الحج:٤٨**].

﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [**العنكبوت:٦٠**].

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [**آل عمران:١٤٦**].

ومن ذلك قول الشاعر زهير بن أبي سُلمي في معلَّقته المشهورة:

وكائن ترى من صامتٍ لك معجبٍ ... زيادته أو نقصه في التكلم

وهذا البيت يبيِّن أن (كأيِّن) فيها لغات:

- منها: (**كأيِّن**).
- ومنها: "كائن".

قوله: "وكائن ترى من صامتٍ لك معجبٍ" أين تمييز "كائن"؟

طالب: "صامت".

الشيخ: "صامتٍ"، وقد جُرَّ بـ "مِن"، إلا أنه فُصل بين (**كأيِّن**) وصامت.

هذا الأكثر فيه: أن يُجر بـ "مِن" ظاهرة، ويجوز نصبه، وهذا قليل، ومن ذلك

قول الشاعر:

اطـــرد اليـــأس بالرجـــا فكـــأيِّن آلمـــا حُـــمَّ يســـره بعـــد عســـر

يريد (**فكأيِّن**) من آلمٍ –أي: متألمٍ.

وهل يجوز جر تمييزه بالإضافة فتقول: "كأيِّن قريةٍ أهلكناها"؟

الجواب: هذا لم يرد ولا يجوز، هو لم يرد في السماع، ومع ذلك لا يجوز في القياس؛ لأن (**كأيِّن**) –كما قلنا قبل قليل– في أصلها مختومة بالتنوين، والتنوين لا يُجامع الإضافة، هذا ما يتعلق بـ (**كأيِّن**).

وأما (كذا)؛ فـ (**كذا**) يُكنى بها عن العدد القليل والكثير، بخلاف (**كأيِّن**) التي لا يُكنى بها إلا عن الكثير؛ لأنها بمعنى (**كم**) الخبرية، أما (**كذا**) فكنايةٌ مطلقة عن العدد –قليلًا كان أم كثيرًا.

وأما تمييزها؛ فلا يكون إلا منصوبًا، تقول: "قبضت كذا درهمًا"، فـ (**كذا**) كنايةٌ عن عددٍ مجهول، قد يكون قليلًا وقد يكون كثيرًا، يعني يجوز أن تقول ذلك –سواءٌ كان المقبوض مالًا كثيرًا أم كان المقبوض مالًا قليلًا– ولا يجوز جر تمييز (**كذا**) بـ "مِن" ولا بالإضافة، لا تقول "قبضت كذا درهمٍ" أو "كذا من درهمٍ"، لا يجوز في تمييزه إلا النصب.

وهنا فائدة تتعلق بـ (كذا): فقد ذكرنا لمناسبة الباب: أن (**كذا**) تأتي كنايةً عن عدد مجهول –قليلٍ أو كثير– **ولها حينئذٍ ثلاثة استعمالات:**

الأول –وهو الأكثر–: أن تُعطف على مثلها، أن تُكرَّر وتُعطف، فتقول: "قبضت كذا وكذا درهمًا".

والاستعمال الثاني: أن تُفرد، فتقول: "قبضت كذا درهمًا".

والاستعمال الثالث: أن تكرَّر بلا عطف، فتقول: "قبضت كذا كذا درهمًا".

فالأول هو الكثير، والثاني جائز، والثالث قليل.

قال الشاعر:

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرًا كذا وكذا لُطفًا به نسي الجهد

وأيضًا فائدةٌ أخرى في (**كذا**): فـ (**كذا**) -كما قلنا- كنايةٌ عن عدد، لكنها قد تُستعمل كنايةً عن غير عدد، يعني عن أمرٍ مبهم؛ أن تكون كنايةً عن أمر، عن خبر، عن حكاية، عن قصة، عن حديث، حكاية عن مجهول.

ومثلها في ذلك -يعني في كونها كنايةً عن أمرٍ مجهول ليس بعدد- مثلها في ذلك "كَيْتَ وكَيْتْ، ولَيْتَ ولَيْتْ" مثلثي التاء، أقول: "كَيْتَ، وكَيْتُ، وكَيْتِ"، كلها جائزة والأكثر الفتح "كَيْتَ وكَيْتَ"، فإذا كانت هذه الثلاثة -(**كذا**) وكَيْتَ وكَيْتْ، ولَيْتَ ولَيْتْ- إذا كانت كنايةً عن أمر مجهولٍ ليس بعدد، فيجب فيها التكرار والعطف "كذا وكذا، كيتَ وكيتْ، ليتَ وليتْ"، وتكون حينئذٍ مركَّباتٍ مزجية تُعامَل وتُعرب كالمركَّب المزجي، فتُعرب حينئذٍ على حسب موقعها إعرابًا واحدًا، نحو: "قلت له كذا وكذا". "كذا وكذا" كنايةٌ عمَّا أقول ليس عن عدد، وإعرابه هنا: مفعولٌ به. إذا كان كنايةً عن...

طالب: (@٠٠:٣٥:٣٦)

الشيخ: أو كناية عن غير عدد.

لكن ما إعراب "قلت له كذا وكذا"؟

طالب: مفعول به.

الشيخ: مفعولٌ به أم مفعولٌ مطلق؟ على حسب المكني عنه؛ كأن قلت له قولًا

فمفعولٌ مطلق، لكن إن قلت له اذهب، أو إن قلت له اِجلس، أو قلت له حقًّا، يعني أنه كنايةٌ عن... غير كلمة "قول"، يعني "عمَّا أقول" فيكون مفعولًا به.

طالب: (@٠٠:٣٦:١٧)

الشيخ: بلا، مقول القول إن كان مقولًا فهو مفعولٌ به، وإن كان لفظ القول فمفعولٌ مطلق، يعني مثلًا: ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا﴾ [الإسراء:٢٣] هذا مفعولٌ مطلق، لكن "قل له حقًّا" أو "قل له الحق" أو "قل له الصدق" أو "قل له اذهب"، فهو مفعولٌ به، إما مفرد "قل له الحقَّ" أو جملة "قل له اذهب"، فجملة "اذهب" هنا مفعولٌ به، مقول لقول مفعولٌ به.

ومن ذلك: الحديث المشهور: «**يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا وفعلت فيه كذا وكذا؟**» فقول: «**كذا وكذا**» في «**تذكر يوم كذا وكذا؟**» مضافٌ إليه مبنيٌّ على سكون الجزأين في محل جر، الإعراب كالمركَّب للمزجِ. «**وفعلت فيه كذا وكذا**»، «**كذا وكذا**» مفعولٌ به في محل نصب.

وتقول: "صنع العامل كَيْتَ وكَيْتَ" مفعولٌ به مبنيٌّ على فتح الجزأين في محل نصب.

"وكان الأمر ليْتَ وليْتَ" خبر "كان" في محل نصب، وهكذا.

فائدة:

(**كم**) الاستفهامية والخبرية و(**كأيِّن**) التي بمعنى (**كم**) الخبرية، هذه لها الصدارة، فيجب أن تقول: "كم رجلًا أكرمت؟" سواءٌ أردت الاستفهام أم أردت الخبر، هي الجملة واحدة، إن أردت الاستفهام: "كم رجلًا أكرمت؟" فـ (**كم**) استفهامية، وإذا أردت الخبر تقول: "كم رجلٍ أكرمت" فتريد الخبر، ولـ (**كم**) الصدارة فيهما.

ولا يجوز أن تقول "أكرمت كم رجلًا"، وتقول: "كأيِّن من داعيةٍ آذاه الناس فصبر"، إن شئت (**كم**) خبرية، وإن شئت (**كأيِّن**)؛ لأننا قلنا: إنهما بمعنًى واحد، تقول: "كم من داعية آذاه الناس فصبر" أو تقول: "كأيِّن من داعيةٍ آذاه الناس فصبر"، ولا يجوز أن تقول "آذى الناس كأيِّن من داعيةٍ فصبر" أو "آذى الناس كم من داعيةٍ فصبر"؛ لأن لها الصدارة.

أما (**كذا**) فليس لها الصدارة؛ فلهذا يقال: "ملكت كذا وكذا درهمًا"، و"قلت له كذا وكذا" إلى آخره.

وهنا فائدةٌ أخرى لا بد أن تسأل عنها وهي تتعلق بإعراب (**كم**) -استفهامية إن كانت أو خبرية- مع أن إعرابها مرَّ مرارًا، تكلمنا عليه في إعراب أسماء الاستفهام والشرط، لكن نحب أن نعيده أيضًا؛ لأن الكلام في الإعراب دائمًا مهم والتذكير به طيِّب:

إعراب (**كم**) بنوعيها: (**كم**) -كما عرفنا- اسم، فتُعرب إعراب الأسماء، وهي اسمٌ مبني، إذن.. فإعرابها محلي، فتقع في محل رفع وفي محل نصب وفي محل جر.

فإن سُبقت بحرف جرٍّ أو بمضافٍ، فهي حينئذٍ في محل جر، نحو: "بكم درهمٍ اشتريت هذا؟" أو "فوق كم مدينةٍ مرَّت الطائرة؟".

وإذا كُني بها -أليست كنايةً؟ بلا- وإذا كُني بها عن زمان أو مكان أو مصدرٍ، كانت مثلها في الإعراب، نحو: "كم يومًا صمت؟" ما إعراب (**كم**)؟ ظرف زمان في محل نصب مبنيٌّ على السكون. أين ناصبه؟ الفعل "صمت"، وأما "يومًا" فتمييز.

وكقولك: "كم ميلًا مشيت؟"

"كم" ظرف مكان في محل نصب مبني على السكون.

و"ميلًا" تمييزٌ منصوب.

"مشيت" فعلٌ وفاعل.

وكقولك: "كم زيارةً زرت؟" ما إعراب "كم"؟

مفعولٌ مطلق في محل نصب مبنيٌّ على السكون.

و"زيارةً" تمييز.

و"زرت" العامل، وهكذا.

وإن كُني بها عن ذات، فيصير عن زمان أو مكان أو مصدر، إن كُني بها عن ذات، يعني: عن إنسان، عن حيوان، عن جماد. كُني بها عن ذات، إن كُني بها عن ذات فإن ولِيَها فعلٌ لم يستوفِ مفعوله، فهي... مفعوله، نحو: "كم رجلًا أكرمت؟"، "كم" هنا كناية عن رجل، ذات.

ما إعراب "كم"، "كم رجلًا أكرمت؟" مفعولٌ به مقدَّم طبعًا وجوبًا؛ لأن له الصدارة، مفعولٌ به في محل نصب مبنيٌّ على السكون، وناصبه "أكرمت"، و"رجلًا" تمييز.

وإن كُني بها عن ذات في غير ذلك، يعني: لم يليها فعلٌ لم يستوفِ مفعوله، فهي مبتدأ.

طالب: (@٠٠:٤٤:٢٩)

الشيخ: لم يستوفِ مفعوله، إذا كُني بها عن ذات في غير الحالات السابقة، وهي التي وليها فعل لم يستوفِ مفعوله، فهي مبتدأ، كأن يليها فعل استوفى مفعوله؛ كأن تقول: "كم رجلًا أكرمته".

"كم" مبتدأ في محل رفع مبني على السكون.

و"رجلًا" تمييز.

و"أكرمته" فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به.

أو ويَليها فعلٌ لازم؛ كأن تقول: "كم رجلًا ذهب" أو "كم طالبًا نجح".

"كم" مبتدأ.

و"رجلًا" تمييز.

و"نجح" فعلٌ ماضٍ، وفاعله مستتر، والجملة خبر "كم".

أو لم يليها فعل، لم يأتِ بعدها فعل، نحو: "كم طالبًا في الفصل؟"، أو "كم رجلًا في المسجد؟".

ف، "كم" مبتدأ.

و"طالبًا" تمييز.

و"في الفصل" خبر المبتدأ، وفهمنا ما معنى وقوع شبه الجملة خبرًا، فلا نعيد ذلك.

إذن.. فهذا هو إعراب "كم" بنوعيها.

ما إعراب كم في قولك: "كم أخٍ لك لم تلده أمك"؟

طالب: مبتدأ.

الشيخ: ما إعراب "كم" في قولك: "كم ملوكٍ بادوا"؟

طالب: مبتدأ.

الشيخ: كم كتابًا قرأت؟

طالب: مفعولٌ به.

الشيخ: "كم كتبٍ قرأتها." أريد بذلك الإخبار عن الكثرة، مبتدأ، إلى آخره، وهكذا.

مما يفترقان فيه: قالوا: إن "كم" الاستفهامية إذا أبدلت منها دخلت همزة الاستفهام على البدل، وهذا يُذكر في باب البدل أيضًا، والعلة واضحة؛ وهو كون "كم" استفهامًا؛ فلهذا يدخل الاستفهام على البدل منها؛ كأن تقول: "كم رجلًا عندك؟ أعشرون أم ثلاثون؟"

فـ "كم" مبتدأ.

و"رجلًا" تمييز.

و"عندك" خبر.

"أعشرون" الهمزة حرف استفهام داخلٌ على البدل.

و"عشرون" بدلٌ من "كم".

"أم" حرف عطف، "ثلاثون" معطوفٌ على "عشرون".

ولو قلت: "كم رجلًا أكرمتَ؟" لو كنت تقول في البدل ماذا؟ "كم رجلًا أكرمت؟ أعشرين أم ثلاثين؟"، وتقول: "بكم رجلٍ مررت؟ أعشرين أم ثلاثين؟" ويجوز: "أبعشرين أم ثلاثين؟"؛ لأن حرف الجر يجوز أن يُعاد أيضًا مع البدل، بخلاف "كم" الخبرية؛ فلا تقترن همزة الاستفهام بالبدل منها؛ لأنها لا تدل على استفهام.

فتقول: "كم رجلٍ عندك" تريد التكثير، "كم رجلٍ عندك، عشرون، بل ثلاثون".

فـ "كم" مبتدأ.

و"رجلٍ" تمييز.

و"عندك" خبر.

و"عشرون" بدلٌ من "كم".

و"بل" حرف عطف، و"ثلاثون" معطوفٌ على "عشرون".

يسأل سؤالًا جيِّدًا، وهو: إعراب التمييز، إذا جاء مجرورًا في نحو قولك: كم أخٍ لك، كم رجلٍ عندك في الخبر، كيف نعربه؟

الحكم الأصلي للتمييز -كما تعرفون-: النصب، ثم إنهم يذكرون في باب التمييز: أن التمييز قد يُجر إما بـ "من" أو بالإضافة، فتقول: "عندي صاع برٍّ" أو "صاعٌ من برٍّ"، والأصل: "عندي صاعٌ برًّا"، فإن قلت: عندي صاعٌ برًّا، فتمييزٌ منصوب، وإن جررت فبالإعراب الصناعي تُعرب بحسب الباب النحوي، يعني تقول: عندي صاع برٍّ، تقول: "صاع" مضاف، و"برٍّ" مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو التمييز.

و"عندي صاعٌ من برٍّ"، تقول: "صاعٌ" مبتدأ مؤخَّر، ومن حرف جر، و"برٍّ" اسمٌ مجرورٌ بـ "من" وهو التمييز في المعنى.

وكذلك في "كم رجلٍ عندك" في الخبر، أو "كم أخٍ لك"، "أخٍ" هنا مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو التمييز. وأشرنا إلى ذلك في عدة نظائر في نحو الكلام على إعمال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة.

لو قلت مثلًا: "يعجبني إكرام زيدٍ الأستاذَ"، أو "يعجبني إكرام الطالب الأستاذ". "إكرام" مصدر يعمل عمل فعله، وهو "يكرم"، والأستاذ المكرَم

مفعولٌ به، والطالب من حيث المعنى هو الفاعل، لكن من حيث الإعراب الصناعي نعربه بحسب بابه النحوي، فنقول: "إكرام" فاعل، وهو مضاف، والطالب مضافٌ إليه مجرور، وهو الفاعل في المعنى.

فلهذا يقول النحويون هنا: إن "إكرام" مضافةٌ إلى فاعلها، ويجوز أن تضيف المصدر إلى المفعول، فتقول: يعجبني إكرامُ الأستاذِ الطالبُ. فالطالبُ فاعل، والأستاذِ مضافٌ إليه وهو المفعول به، فيكون من إضافة المصدر للمفعول به.

وكذلك اسم الفاعل؛ لو قلت: "محمدٌ مكرم زيدٍ" لك أن تقول: "مكرمٌ زيدًا"؛ فهو مفعولٌ به، والفاعل مستتر هو، ولك أن تضيف فتقول: "مكرمُ زيدٍ"، فيقولون: إن اسم الفاعل أضيف إلى مفعوله، ففي الإعراب نعرب إعرابًا صناعيًّا: مضافًا إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وهو المفعول به. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى له وأصحابه أجمعين.





الدرس العشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:-

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم في الليلة العاشرة؛ ليلة الاثنين من شهر ربيعٍ الآخر، من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع الراجحي في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه، الدرس المكمل للعشرين بعد المائة من دروس شرح ألفية ابن مالك في النحو رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والليلة -إن شاء الله- سيكون الكلام على درسٌ لطيف خفيف، يسميه النحويون

باب (الحكاية)

سنقرأ الأبيات، ثم نعلق على (الحكاية)، ما تكلم عليه ابن مالك وما أهمله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب:-

٧٥٠.اِحْكِ بِأَيٍ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِيْنَ تَصِلْ

٧٥١.وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ ... وَالنُّوْنَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢.وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعَدَ لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلْ

٧٥٣.وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ ... وَالنُّوْنُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤.وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ   بِمَـنْ بِـإِثْرِ ذَا بِنِسْـوَةٍ كَلِـفْ

٧٥٥.وَقُـلْ مَنُـوْن وَمَنِـيْنَ مُسْـكِنَا   إِنْ قِيْـلَ جَـا قَـوْمٌ لِقَـوْم فُطَنَـا

٧٥٦.وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ   وَنَـادِرٌ مَنُـوْن فِـي نَظْـم عُـرِفْ

٧٥٧.وَالْعَلَـمَ احْكِيَنَّـهُ مِـنْ بَعْـدِ مَـنْ   إِنْ عَرِيَـتْ مِـنْ عَـاطِفٍ بِهَـا اقْتَـرَنْ

نبدأ بالتعليق على الماضي:

هذه الأبيات، وقول مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في البيت الثاني، في آخره، **"وَأَشْبِعَنْ"** واضحٌ أن النون، هي نون التوكيد، والسؤال: هل هي نون التوكيد الخفيفة؟ أم الثقيلة؟ الخفيفة الساكنة؟ أم الثقيلة المشددة؟ الجواب: (هي نون التوكيد الثقيلة المشددة)، ولا يصح أن نقول إنها نون التوكيد الخفيفة؛ فهي نون التوكيد المثقلة الشديدة، سُكِّنَت عند الوقف؛ لأن الوقوف كما تعرفون يكون على الساكن.

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إعراب الألفية أن: النون هنا هي نون التوكيد الخفيفة الساكنة، وهذا غفلةٌ من الشيخ خالد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإن كان من أكابر النحويين، عمَ قرره النحويون من أن نون التوكيد الخفيفة المفتوح ما قبلها، يجب قلبها ألفٌ عند الوقف، نعم!، وهذا ما قرره النحويون، ومنهم ابن مالك في ألفيته تنظيرًا وتطبيقًا، فتنظيرًا في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب (نون التوكيد) الذي شرحناه من قبل، وفي آخره يقول:-

وَأَبْـدِلَنْهَا بَعْـدَ فَـتْح أَلِفَـا   وَقْفَـا كَمَـا تَقُـولُ فِـي قِفَـنْ قِفَـا

وتطبيقٌ في أبياتٍ كثيرة، مرةٌ نبهنا على بعضها في الألفية، ومن ذلك قوله في باب اسم الإشارة:

وَبِـأُوْلَى أَشِـرْ لَجِمْـع مُطْلَقًـا   وَالْمَـدُّ أَوْلَـى وَلَـدَى الْبُعْـدِ انْطِقَـا

يريد (انطقن) وقال:

وَبِهُنَا أَوْ ههُنَا أَشِرْ إلَى ... دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

يريد (صلن) ومن ذلك قوله في باب اللا التي لنفي الجنس:

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا

يريد (اجعلن)، ثم قال:

وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لاَ تَنْصِبَا ... مَرْفُوْعًا أوْ مَنْصُوبًا أوْ مُرَكَّبًا

مع أن (لا) هنا ناهية، جازمة، ومع ذلك قال: " **لاَ تَنْصِبَا**" لم يقل: (لا تنصبِ) هي جازمة؛ تجزم الفعل، لكنه أراد أن يقول: (لا تنصبن)، ثم أبدل ال(ن) ألفًا عند الوقف؛ والإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الهمع، نقل أن: هذا الحكم إجماعٌ عند النحويين، أن ألف التوكيد الخفيفة تُقلب عند الوقف ألفًا، أن نون التوكيد الخفيفة تُقلب ألفًا عند الوقف؛ وهذا حكمها في قراءة القرآن كما ترون، فإذا قرأ مثلاً: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ **[العلق:١٥]**، في الوصل تكون نونًا: (لنسفعن بالناصية)؛ وعند الوقف يجب أن تقلبها ألفًا، وتقل: (لنسفعا)، وكذلك في قوله: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ **[يوسف:٣٢]**، إذا وصلت (ن) (وليكونن من الصاغرين)، وإذا وقفت تقلبها (ألفا) (وليكونا) وهكذا.

في الخلاصة: إنها نون التوكيد الشديدة، وُقِفَ عليها بالسكون، طيب! وفي نهاية الشطر الأول من البيت الثالث، البيت الثالث هنا، يقول في الشطر الأول منه، قال: -"**وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعَدَ لِي**" نهاية هذا الشطر، هو نهاية ثلاثة أرباع الألفية؛ لأن الألفية كما سبق مرارًا، هي ألف بيتٍ وبيتان، ثلاثة أرباعها؛ سبعمائة وواحدٌ وخمسون بيتًا ونصف؛ فثلاثة أرباع الألفية هنا ونحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن وفقنا إلى أن نُنهي ثلاثة أرباعها، ونسأله عَزَّوَجَلَّ أن يوفقنا لشرح باقيها، وأن يجعل هذا الشرح مباركًا مفيدًا ومفهومًا.

أما شرح هذا البيت وهذه الأبيات؛ فالمراد ب(الحكاية) يعني لغة المماثلة، تقول: حاكيته، يعني قد فعلتُ فعلاً يماثل فعله، هذا في اللغة؛ أما في اصطلاح النحويين ف (الحكاية) هي إيراد لفظ المتكلم على هيئته من غير تغيير، أو على صفته، هو أن تورد الكلام الذي قاله المتكلم كما هو؛ من غير تغيير، إما بلفظه، أو بصفته، وسيتبين ذلك بعد قليل، ما الفرق بين أن تُبقي شيء بلفظه، أو أن تحكيه بصفته وهيئته.

و(الحكاية) حكاية الكلام على نوعين:- النوع الأول: (حكاية الجمل) والثاني: (حكاية المفرد).

أما الأول (حكاية الجمل): أن تحكي الجملة كما هي، سواء إن كانت اسميةً، أم فعليةً، أن تحكي الجملة كما هي، سواء إن كانت ملفوظةً، أم كانت مكتوبةً؛ فالملفوظة كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، عيسى قال: (إني عبد الله) فحُكي قوله: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، وفي قوله تعالى: (وقالوا الحمد لله الذي سخر لنا هذا)، و(قالوا)، ثم جاؤوا في الجملة التي قالوها:-

(الحمدُ لله): جملةٌ اسمية

وتقول قرأت على فص خاتم رسول الله ﷺ: (محمدٌ رسول الله)، هذا الذي كان مكتوبًا على فص الخاتم

(محمدٌ رسول الله): جملة اسمية مرفوعة الجزأين.

فتقول: قرأتُ (محمدٌ رسول الله)، فتحكيها كما كُتبت، ومن ذلك قول ذي الرمة، قال:

"سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثًا　　　فقلت لصيد حاء انتجع بلال"

، يقول: (سمعتُ)، طيب ماذا سمع؟، سمعت هذه الجملة، الناس بعضهم

يقول لبعض، الناس ينتجعون غيثًا، سمع هذه العبارة، فآتاها كما هي، "سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثًا فقلت لصيد حاء" هذا اسم ناقته، "انتجع بلالًا"، وكان من المعروفين بالكرم، ومن ذلك البيت المشهور الذي قاله الشاعر:

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركب المشارُ

يعني وجدوا هذا مكتوبًا في هذا الكتاب، ولو أعرب لكان ينصب، لأن (وجد) تنصب مفعولين تنصب مفعولين، فكان يقول: "وجدنا أحق الخيلِ بالركبِ المشارَ)، لكنه حكى الجملة الاسمية كما هي؛ فأبقى المبتدأ والخبر حرف عين.

وتقول أيضًا: (كتبتُ سلامٌ عليكم)، ونحو ذلك.

والجمل كما رأيتم؛ تُحكى بعد القول، وبعد السماع، وبعد الكتابة، والقراءة، ما في حكم معناها، تقول: (قرأت كذا)، (قلت كذا)، (سمعت كذا)؛ يعني أشياء فيها قراءة أو سمع، ولكن تُحكى الجملة بعد غيرها، لا تُحكى بعد جاء ولا ذهب، ولا أفعالٌ أخرى، وإنما تحكي شيئًا مكتوبًا أو مسموعًا، إذًا فتحكِ بعد الأفعال التي تدل على سماعٍ، أو قراءةٍ، أو كتابةٍ، أو قولٍ، ونحو ذلك؛ هذا ما يتعلق بحكاية الجمل.

والنوع الثاني من الحكاية: (حكاية المفرد)؛ أن تحكي اسمًا مفردًا، وحكاية المفرد على ضربين:-

الضرب الأول: أن تكون الحكاية بأداة استفهام؛ وهو الذي يعقد له النحويون هذا الباب في العادة، في العادة يُعقد هذا الباب، ثم باب الحكاية؛ يعقدونه للحكاية بأداة الاستفهام، وهما (أيٌ) و(مَنْ)، يسمونه (الحكاية بأيٍ ومن)، ويسمونه (الاستثبات بأيٍ ومن)، (الاستثبات) لأنه يأتي سؤالاً بعد كلام سابق، تسأل تستثبت بأيٍ ومن.

الضرب الثاني –من حكاية المفرد-: أن تكون الحكاية بغير أداة استفهام؛ أن تكون الحكاية بغير أداة الاستفهام، وهذا لا يكون؛ إلا إذا قصدت لفظ الكلمة دون معناها، إذا قصدت لفظ الكلمة؛ أي حروف الكلمة، دون معناها؛ فحينئذ يجوز أن تحكي هذه الكلمة بحروفها؛ لأنك تريد حروف الكلمة، ولا تريد ما فيها من معنى، فإذا أردت لفظ الكلمة، أردت حروف الكلمة لفظ الكلمة، دون معناها؛ فحينئذٍ يكون لهذه الكلمة التي أردت لفظها، يكون لها حكمان:

الأول: أن هذه الكلمة أيًا كانت، اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا، أو جملةً؛ أن هذه الكلمة إذا أردت لفظها دون معناها؛ تنقلب إلى اسم، وتكون علمًا.

الأمر الثاني: أنه يجوز لك فيها الحكاية؛ أن تحكيها على لفظها، وأن تعربها؛ أن تخضعها للإعراب؛ ولذلك أمثلة كثيرة؛ لأنه حكم عام، كل ما أردت لفظه جازت حكايته، من أمثلة ذلك، لو قلت مثلاً: (أكرمَ زيدٌ بكرًا)، الآن أنت تريد بهذه الكلمات معانيها؟، أم مجرد ألفاظها وحروفها؟ تريد المعنى؛ تريد أن زيد فعل الإكرام وأوقعه على بكر، تريد المعنى؛ معنى أكرم، معنى زيد، معنى بكر، تريد المعاني ما يجب الإعراب:

أكرم، زيدٌ: فاعل، وأكرم: مفعولٌ به،

فإذا قلت: زيدًا: مفعولٌ به منصوب، نقول في الإعراب: زيدًا مفعولٌ به منصوب،

أو من الآن زيدًا في هذه العبارة، زيدًا مفعولٌ به منصوب، هل تريد زيدًا الاسم الدال على المسمى؟ أم تريد زيدًا أي هذه الكلمة، وهذا اللفظ، وهذه الحروف الواردة في الجملة السابقة؟ تريد اللفظ، هذا اللفظ مفعولٌ به؛ ف (زيدًا) هنا يجوز أن تحكيه كما هو، تقول زيدًا مفعول به منصوب، ويجوز الإعراب: زيدٌ مفعولٌ به

منصوب، ليس زيدًا (بكرًا)، زيدٌ مرفوع، بكرًا،

نقول: بكرًا مفعولٌ به منصوب، لك أن تحكي لأنك أردت اللفظ، ولك أن تعرب لأن الإعراب هو الأصل.

وتقول، طيب! أكرم، أعرب أكرم

(أكرم): فعلٌ ماضٍ، طب أعرب لي هذه العبارة، أعرب قولك في الإعراب (أكرم فعلٌ ماضٍ)، سنقول:

(أكرم) مبتدأ، و**(فعلٌ)** خبره، و**(ماضٍ)** صفة الخبر.

كيف قلنا أنَّ أكرم مبتدأ، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا؛ لأنك أردت الآن لفظ الكلمة، أردت الحروف الدالة على هذا الفعل؛ فصار علمًا على هذا الفعل، **(أكرم فعلٌ ماضٍ)**، (أكرم) هنا المراد به اللفظ هذه الحروف؛ فيكون علمًا على الفعل، نقول مبتدأ، وتحكيه كما هو، ولو أعربته، طبعًا إعراب ما لا ينصرف.

طيب! ومن ذلك مثلاً الحديث المشهور: **(إياكم واللو؛ فإن اللو تفتح عمل الشيطان)** يريد (إياكم) وهذا اللفظ، وهذه الكلمة؛ فلهذا أدخل (أل) عليها، وأنتم تعرفون أن (أل) من خصائص الأسماء، ما حرف، ما تدخل على قد، وعلى في، وعلى عن، لكنها دخلت على (أن)، لأنه المراد بها هنا الحكاية، أن تحكي لفظها؛ فصارت اسمًا.

ومن ذلك مثلاً قول العرب، قال رجلٌ لرجلٍ آخر منهم، قال: (هناك ثمرتان) يشتغلون في أمر مهم وكذا؛ فيقول الأول: (هناك ثمرتان)؛ فقال له الآخر: (دعنا من ثمرتان)، هو لا يريد دعنا من تمرة وتمرة، لا يريد معنى الكلمة، وإنما دعنا من لفظك، دعنا من كلامك، هذا المراد؛ فلهذا جاز له أن يحكي، ولو قال: (دعنا من ثمرتين) جاز.

طيب! ومن ذلك أيضًا، قول بعض العرب أيضًا، قال: (أليس فلانٌ قرشيًا؟!)، هنا المعنى المراد المعاني

(ليس): هو اسمها منصوب وخبرها مرفوع؛

(أليس فلانٌ قرشيًا؟!)، فقال هذا الرجل: (ليس بقرشيًا)، ليس (ب): حرف جر، ليس بقرشيًا؛ لأنه لم يرد أن يجيب عن سؤاله؛ يعني لم يرد أن يبين قرشي أو ليس بقرشي، وإنما أراد أن يقول: (ليس الرجل الذي تقول)، ليس بيعني، ليس بهذا اللفظ الذي تقوله، ليس الرجل كما تقول، وليس المراد هو خصوص القرشي أنه قرشي أو ليس قرشي، ولم يقل: (هذا الرجل ليس كما تقول)؛ ولهذا نقول: (ليس فلانٌ كما تقول)؛ فالمراد اللفظ: (ليس فلان كما قلت)، كما أنه لو قال: (ليس فلانٌ كما قلت)؛ فلهذا أبقى اللفظ كما هو.

ومن ذلك الأسماء المعربة بالحروف؛ كالأسماء الستة، المثنى، وجمع المذكر السالم، هذه تعرب بالحروف، إذا سميت بها؛ يعني إذا صارت أسماءً، ولم ترد حقيقة التثنية والجمع فيها، كأن تسمي ابنك (أسدان)، لك ابن فسميته (أسدان)؛ أنت لا تريد أسد وأسد مثنى، وإنما جعلت هذا اللفظ علمًا على هذا الرجل؛ يعني رجل واحد سُمي أسدان، إذًا ما تريد المعنى أسد وأسد، وإنما تريد هذا اللفظ فقط، أخذت هذا اللفظ، تخيرته من اللغة، وجعلته اسمًا وعلمًا على هذا الشيء.

وتسميه بزيدون مثلاً؛ فيجوز لك الحكاية، ويجوز لك الإعراب فيها، ومن ذلك سورة المؤمنون، وسورة الكافرون؛ لأن المؤمنون صارت اسمًا للسورة، وكذلك الأسماء الستة، والإشكال يقع كثيرًا في الكنية (أبو فلان)، الكنية من الأسماء الستة؛ فيجب أن تعربها إعراب من الأسماء الستة، إذا كانت كنية؛ فإذا انقلبت من كونها كنية إلى كونها اسمًا علمًا غير كنية، يعني إحنا شرحنا من قبل

انقسام الاسم إلى انقسام العلم إلى اسمٍ، وكنيةٍ، ولقب، وقلنا الفرق في ذلك أن؛ اسم العلم هو أول ما يطلق عليه المسمى، أول أمس نطلقه على المسمى؛ علمه، أما الكنية واللقب فيأتيا بعد ذلك؛ فإن كان الاسم الذي جاء بعد ذلك مبدوء ب: (أخ، أو أخت، أو أم، أو ابن، أو ابنة)؛ فكنية وإلا؛ فلقب.

طيب! ما رأيك لو الإنسان سمى ابنه، أول ما جاء ابنه سماه أبو بكر، وهذا يقع كثيرًا الآن من بعض المسلمين، ابنه يسميه أبو بكر، فهل هذا كنية لهذا الرجل لهذا الولد؟ أم أنه اسمه العلم؟ اسمه العلم، ونقرأ في بعض التراجم، واختلف في كنيته، هل هي كنية له أم اسم العلم؟ كما قال في أبو عمر البصري، قال السبع مشهور، والبعض يقول: لا! اسمه العلم زبال، ثم بعد كُني بأبي عمر، وبعضهم يقول: لا! هذا اسم زبال لقب له، أما اسمه الذي سماه به أبوه فأبو عمرو، إذًا (أبو فلان) قد تكون اسمًا علم لا كنيةً، وإذا كان (أبو فلان) أسمًا علمًا يعني أول اسم يطلق على المسمى؛ فيجوز لك فيه الحكاية والإعراب.

وأما إذا كان لفظًا كنية، يعني جاء بعد الاسم العلم الأول؛ فحينئذٍ يجب فيه الإعراب؛ لأن الكنية من الأسماء الستة ويجب فيها الإعراب، ومن ذلك مثلاً أبو عريش، اسم أبو عريش ليس كنيةً للمدينة، بل هو اسمها علم، وأبو قبيس اسم الجبل الذي في مكة، أو أبو ظبي ونحو ذلك، هذه أسماؤها؛ لك فيها الحكاية ولك فيها الإعراب، ومن ذلك أيضًا البحرين، اسمه البحرين، ما يريد بحر وبحر، فلك أن تقول هذه البحرين؛ فتحكيها حكايةً، وتلقي الإعراب على آخرها تقول: هذه البحرينُ، ولك أن تعربها إعراب المثنى، تقول: هذه البحران، كل ذلك وارد عن العرب.

فهذا تفسير الكلام عن (الحكاية)؛ نعم قلت يجوز لك، يجوز لك الحكاية، ويجوز لك الإعراب؛ وهكذا كل شيء جعلته اسمًا وعلمًا على مسمى؛ مثال

ذلك: (نورٌ على الدرب) واضح أنه علم على برنامج معين، طب لو قلت: (برنامج)، تقول: (نورٌ على الدرب) أو (برنامج نورٍ على الدرب) أو يجوز الوجهان؟ بجوز الوجهان

لأن: (نورٌ على الدرب) صار علمًا على هذا الشيء فلك أن تحكي، ولك أن تعرب؛ بخلاف ماذا قلت: (هذا برنامج فلانٍ) أو (هذا برنامج وعظٍ)؛ ليس لك إلا الإعراب في ذلك نعم!؛ أو مثلًا شركة، أو مؤسسة، أو برنامج معين مثلاً، يعني تراه اسمًا وعلمًا؛ مثلًا برنامج صممته وزارة التربية والتعليم، وسمته: (المتميزون) مثلاً؛ سمت البرنامج (المتميزون) تأخذ البرنامج وعليه (المتميزون) هذا اسم البرنامج؛ لك بعد ذلك أن تحكيه وأن تعربه، تقول مثلًا: (نسخت هذه الأوراق من المتميزون) أو (من المتميزين) لك الوجهان فيها نعم.

فهذا ما يتعلق بالحكاية، أما الباب الذي عقده ابن مالك كأغلب النحويين؛ فإنهم يخصونه بما لا يخصونه بحكاية المفرد (بأيٍ ومن)؛ بأداة استفهام والحكاية تكون (بأيٍ ومن) من أدوات الاستفهام نعم أنه ينقلب علمًا والثاني تجوز فيه الحكاية والإعراب.

طيب! أما بابنا هذا باب الحكاية؛ فالمراد به ما عرفنا قبل قليل، وهو (الحكاية بأي أو من) من أسماء الاستفهام؛ وهي أن تحكي (بأيٍ أو بمنْ) هيئة الكلمة؛ يعني صفة الكلمة لا لفظها

والحكاية (بأيٍ): أن تحكي هيئة الكلمة وصفتها من إعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، ومن تذكير وتأنيث، ومن إفراد وتثنية وجمع؛ ويكون ذلك في وصل الكلام ووقفه؛ فتقول مع المذكر: (جاء رجلٌ)؛ احكِ، أو أستثبت، أو أستفهم (بأي)؛ ماذا تقول؟ (جاء رجلٌ): أيٌ؛ طيب (رأيت رجلاً): أيًا؛ (مررت برجلٍ) تقول: أيٍ؟ تستفهم، تستثبت، (أيٍ) تأتي ب (أيٍ) وتجعلها على صورة المستفهم عنه، أو

المحكي أو المستثبت منه، على هيئته من الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع

فإذا قال: (جاء رجلان)، كيف تحكي ذلك وتستثبت؟! (أيانِ)، هي (أي) ثم تجعلها على صورة المحكي، المستفهم منه؛ (جاء رجلان)، ماذا فعلنا في رجلان؟ جاء رجل ر(جلان) بال (ألف) وال (نون) إذ يقول (أيانِ؟)؛ و(مررت برجلين)، أو (رأيت رجلين)؛ (أيين؟)، تسأل من هم يعني؟ تستفهم من هم؟ (أيين؟).

وإذا قيل: (جاء رجالٌ)، كيف تحكي وتستثبت وتستفهم؟ (أيٌ؟) يعني من هم؟، السؤال من هم؟ (أيون؟)، إذا أردت أن تحكي بأيٍ؛ فقل (أيون؟)، وإذا قيل: (رأيت رجالاً) بالنصب، أو: (مررت برجالٍ) بالجر تقول: (أيٍ) هذا مع المذكر.

أما مع المؤنث: (جاءت امرأةٌ)؛ تقول: (أيةٌ)؛

و: (رأيت امرأةً)؛ تقول: (أيةً)؛

و: (مررت بامرأةٍ)؛ تقول: (أيةٍ)؛

و: (جاءت امرأتان)؛ (أيتان)،

و: (رأيت امرأتين)؛ امرأة وامرأتين (أيتين؟)؛

و: (جاءت نساءٌ)؛ (أياتٌ؟).

وإذا وقفت (أياتْ؟)؛ الوقوف بالسكون؛

و: (رأيت نساءً)؛ و: (مررت بنساءٍ)، تقول: (أياتٍ؟)؛

هذه الحكاية بأي، إذا أردت أن تحكي بأي، تبقى الحكاية واجبة؟ أم جائزة؟ جائزة؛ يعني هذه الحكاية؛ طب وإذا اردت عدم الحكاية؟ تقل: (جاء رجل) تقل: (أي؟) أو: (أي رجل؟)؛ (جاء الرجال)؛ تقول: (أي رجال؟) إذا اردت بها

الحكاية، تقول: (أي رجال؟)، أو (أيٌ؟)

هذا استفهام معتاد، يُدرس في باب الاستفهام، ولا إشكال فيه، هذا عن عدم الحكاية هذا عن أنك تريد المعاني، أما إذا أردت أن تحكي لفظ المتكلم؛ فإنك تجعل استفهامك، تجعل استثباتك ب (أيٍ) على لفظ المستفهم عنه، استفهام؛ تستفهم (جاء رجلٌ) استفهم: (من هذا الرجل؟)؛ إذًا استفهمت ب (أي)، لكن تستفهم استفهامًا معتادًا؛ تقول: (أي رجل؟)، أو تقول: (أيٌ؟)؛ ما في إشكال؛ (جاء رجلان)، تقول: (أي رجلين؟)، أو تقول: (أيهم؟)، أما إذا اردت الحكاية أن تحكي لفظ المتكلم، إذا قال: (رجلان) تجعل أي كلفظ رجلان تقول: (أيان؟).

بلى كلها استفهام، كلها استفهام هي ما معنى (الحكاية)؟، الحكاية بأي؛ يعني الاستثبات بأي، ما معنى الاستثبات بأي؟ يعني السؤال بأي؛ فاسأل (أيان) يعني أي رجلين جاءا، يعني من الذي جاء استفهام هذه الحكاية بأي.

والحكاية ب (مَنْ) أن تحكي لفظ المتكلم بمن كذلك، إلا أن حركة النون تُشبع، تحرك النون، كحركة المستفهم عنه، وتشبع، ولا يكون ولا تكون الحكاية بمن؛ إلا في الوقف نون وسط الكلام؛ فإذا قيل: (جاء رجل)، إذا استفهمت استفهامًا معتادًا تقول: (مَنْ؟)، أو تقول: (مَنْ هو؟)، أو تقول: (مَنْ جاء؟).

هذا استفهام معتاد ما فيه إشكال؛ إذا اردت أن تحكي بمن لفظ المتكلم قال: (رجلٌ)، ماذا تقول؟ تقول: (مَنُ؟) وإذا: (رأيت رجلاً)، تقول: (مَنَ؟)، وإذا قال: (مررت برجلٍ)؛ تقول: (مَنِ؟)؛ هذه طبعًا منقولة بالسماع عن العرب.

وإذا قال: (رأيت رجلان) -آسف- وإذا قال: (جاء رجلان)؛ منان، وإذا قال: (مررت برجلين) أو (رأيت رجلين)؛ منين.

ولو أردت أن تستفهم استفهامًا معتادًا تقول: (من؟)، أو تقول: (من هما؟)،

أو تقول: (من جاء؟)، أو تقول: (من جاء؟)؛ هذا يجوز وهذا يجوز، لكن مع قول لماذا نقول (بأيٍ أو من).

وإذا قيل: (جاء رجال) تستفهم من المتكلم بقولك: (منٌ؟)، أو: (رأيت رجالاً)، أو: (مررت برجالٍ)، تقول: (منٍ؟) طيب! هذا مع المذكر.

مع المؤنث؛ لو قال: (جاءت امرأة) ماذا تقول؟ (مَنَ؟) طيب في الأصل (مَنْ)، ثم تجعل (مَنْ؟) على لفظ المتكلم امرأة مؤنث؛ يعني تدخل تاء الساكنة، تاء التأنيث؛ فكان أصل الكلمة منتٌ (منت؟) تاء التأنيث؛ إلا أن الحكاية بمن كما قلنا يكون في الوصل، يكون في الوقف دون الوصل؛ ما يكون في وصل الكلام؛ يكون في الوقف فقط؛ فإذا وقفت لابد أن تسكن؛ ف (منتٌ؟) عند الوقف تكون (منْ؟) إذًا بالفعل حكاية لفظ المتكلم، ولو قال: (رأيت امرأةً)، أو: (مررت بامرأةٍ) ستقول: (منْ؟)؛ إذًا (منْ) للجميع رفعًا ونصبًا وجرًا.

ولو قال: (جاءت امرأتان) ماذا ستقول؟ القياس (مَنَتْان؟)؛ لكن الكلام عند العرب أنهم يقول: (مَنَتَان؟) وكذلك بالنصب والجر: (رأيت امرأتان)، أو: (مررت بامرأتين)؛ تقول: (منتين؟)، تمثل برجل وامرأة، وأنت قس على ذلك، اشتريت سيارة، أو أعطني قلمًا، أو بنيت بيتًا فتقول تحكي ب (أيٍ)؛ أو ب (منْ)

طيب! فإذا قال: (جاءت نساء)؛ (منت) منت بألف وتاء على قياس منت، وكذلك إذا: (نساءً)، (مررت بنساءٍ)؛ ستقول: (منْات؟) تعززها بالسكون؛ هذا يُظهر الفرق بين الرفع والنصب والسكون والجر.

بعد ذلك يتضح لنا أن الفرق بين الحكاية ب (أيٍ)، والحكاية ب(من؟) ها من يستخرج الفرق؟ الفرق بين الحكاية بأي والحكاية بمن؟ أن الحكاية ب (من)؛ لا تكون إلا في الوقف دون الوصل، وأما الحكاية ب (أيٍ)؛ فلا تكون إلا في وصل،

يعني إذا اردت الحكاية بأي لمن قال: (جاء رجلٌ)، تقول: (أيٌ؟)، أو تقف وتقول: (أيٌ يا محمد؟) هذا محمد الذي يكلمك أي محمد عند الوقف الوصل.

يعني تستفهم ما تقول جملة يعني الجملة ما تكون نفس الجملة التي قيلت الجملة التي قيلت تأخذ نفس الذي أقرأت عنه، تقول: (أيٌ يا محمد؟)، الجملة التي لا تكملها لا تكملها لا تكمل الجملة لو أكملت الجملة عدت إلى الاستفهام فقط.

أما الحكاية بمن فلل تكون إلا في الوقف تقول قال جاء رجل تقول (من) تقف طب لو وصلت قلت يا محمد؟ ليس لك إلا الاستفهام العام تقول (من يا محمد؟) أو (من هو يا محمد؟) أو (من الذي جاء؟)

عند الاستفهام العام؛ طبعا لك أن تحذف بعض الجمل المذكورة، أو تذكرها كاملة لا بأس، أما عند الحكاية بمن؛ فليس لك أن تحكي عند الوقف دون الوصل، أيضًا من الفروق بين الحكاية ب(أيٍ)، والحكاية ب (مَنْ)؛ أن الحكاية ب (أي) تكون للجميع العاقل وغير العاقل، وأما الحكاية ب(مَنْ) لا تكون إلا للعاقل؛ لأن (مَنْ) كما تعرفون للعاقل.

ومن الفروق أن الحكاية ب(مَنْ) توجب تحريك نون من وإشباعها بخلاف (أي)، ومن الفروق أن الحكاية بأيٍ لا تكون إلا للنكرات، وأما الحكاية ب (مَنْ) فتكون للنكرات كما سبق شرحه، وتكون للعلم فقط بشروط كما سيأتي وسيأتي شرح ذلك في البيت، ومن الفروق أل (أي) مع المؤنث مفتوحة الآخر دائمًا، وجاءت امرأة (أيةٌ؟)، جاءت امرأتان (أيتان؟)، جاءت النساء (أيات؟)، وأما من مع المؤنث؛ فإن آخرها -يُسكن- فإن آخرها يُفتح مع ألم (منَ؟)، ومع الجمع (منات؟)، وأما مع المثنى: جاءت امرأتان؛ فيُسكن (منتان؟)؛ فهذا من الفروق، وهذا شرحٌ للحكاية كلها قبل أن يدخل بعد ذلك إلى أبيات ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ونقرأ ونشرح بيتًا بيتًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اِحْـكِ بِـأَيَ مَـا لِمَنْكُـورٍ سُـئِلْ عَنْـهُ بِهَـا فِـي الْوَقْـف أَوْ حِـيْنَ تَصِـلْ

يقول: "**اِحْكِ بِأَيَ**" يعني استفهم، استثبت بأيٍ، يحكي بأيٍ ماذا؟ "**اِحْكِ بِأَيَ مَا**" هذا اسم موصول بمعنى الذي؛ يعني احكِ بأيٍ الأشياء التي للمنكور، يعني الحكام التي للمنكور من إعراب؛ رفعًا، ونصبًا، وجرًا، ومن تذكير وتأنيث، ومن إفرادٍ وتثنية وجمع.

"**مَا لِمَنْكُورٍ**" معنى ذلك أن الحكاية بأي لا تكون بنكرة إلا لمعرفة؛ لأنه قال "**مَا لِمَنْكُورٍ**"

"**سُئِلْ عَنْهُ بِهَا**" واضح أن هذا لا يكون إلا في السؤال، يعني في الاستثبات، والسؤال والاستثبات يكون لأمر يعني تريد جوابه، تصبح كلمة مثلاً نكرة يعني غير واضحة؛ فتسأل عنها بعد ذلك.

ثم قال: "**فِي الْوَقْف أَوْ حِيْنَ تَصِلْ**" يريد أن الحكاية بأي تكون بحالتين، في الوقف وفي الوصل كما شرحنا.

هذا كل الذي قاله في الحكاية ب(أيٍ)؛ بيت واحد، ثم قال في الحكاية ب(من):

وَوَقْفًـا احْـكِ مَـا لِمَنْكُـورٍ بِمَـنْ وَالْنُّـوْنَ حَـرِّكْ مُطْلَقًـا وَأَشْـبِعَنْ

"**وَوَقْفًا**" يريد أن الحكاية بمن لا تكون إلا عند الوقف دون الوصل؛ إذا وقفت جاز لك أن تحكي بمن، وجاز لك الاستفهام العام، وأما إذا وصلت؛ فليس لك الحكاية بمن؛ ليس لك إلا الاستفهام العام.

"**وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ**" يعني صفة المنكور، أحكام المنكور، من نصبٍ،

ورفعٍ، وجر، ومن تذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، " **مَا لِمَنْكُورٍ**" وأيضًا الحكاية بمن لا تكون إلا لنكرة، ثم سيجد في البيت الأخير أن العلم أيضًا قد يحكى هو ب(منْ).

ثم قال: " **وَالْنُّوْنَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ**" الآن يصف كيفية الحكاية بمن، فإذا قلت: جاء رجلٌ، كيف تحكي وتستثبت وتستفهم عن رجل؟ هذا بمن، من يقول: النون نون من، يقول: "**حَرِّكْ مُطْلَقًا**" يعني حرك النون بحركة المستفهم عنه، طيب حركنا كسرة، حركناها، رجع ضمة على النون، " **وَأَشْبِعَنْ**" يعني أشبع الضمة حتى تعود واوًا، والفتحة حتى تعود ألفًا، والكسرة حتى تعود ياءًا، فتقول فيه: (جاء رجلٌ)، إذا استثبت وحكيت بمن؛ (مَنُ).

ثم قال:

وَقُــلْ مَنَــانِ وَمَنَــيْنِ بَعْــدَ لِــي إلْفَــانِ بِــابْنَيْنِ وَسَــكِّنْ تَعْــدِلْ

لو قيل لك لي إلفان بابنين، وفي رواية أخرى "**لي إلفان كابنين**"

الإلف: الإنسان الذي تألفه، يعني الإنسان، وابنان معروف، طيب احك إلفان بمن، هذا مرفوع، أجعل من مثل إلفان (منان)، طب احك إلفين (منين)

فلو قال قائل "**لِي إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ**" فقال البنان، يعني يستفهم عن الإلفين؟ أم عن "ابنين"؟ "**إلفين**" نعم؛ لأنه قال: "**مَنَيْنِ**" تستفهم عن الابنين، نعم!

قال: "**وَسَكِّنْ تَعْدِلْ** " يعني أن النون في "منان" و "منين" يجب أن تكون ساكنة؛ لأن الحكاية بمن لا تكون إلا في الوقف، ابن مالك عرفهما في الألفية؛ فقال: "**وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ**" لضرورة النظر؛ لهذا قال " **وَسَكِّنْ تَعْدِلْ**".

ثم قال:

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ

لما تيجي تستفهم عن المؤنث، المؤنث المفرد مثل بنت، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ

ذكر حكاية المفرد المؤنث بمن، مثل " **أَتَتْ بِنْتٌ**" تستثبت وتستفهم وتحكي وتقول " **مَنَهْ**" والأصل "**منةٌ**" إلا أنها سُكنت وجوبًا لأن الحكاية بمن لا تكون إلا بالوصل.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأن الحكاية بمن لا تكون إلا في الوقف دون الوصل، ثم قال:

وَالنُّوْنُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

لو حكيت بمن، مثنًا مؤنثًا، سواء في الرفع أو النصب أو الجر؛ سكنت النون، فإذا قيل: (جاءت امرأتان) تقول: (منتان؟)، أو (رأيت امرأتين)، أو (مررت بامرأتين) ستكون (منتين؟).

ثم قال: " **وَالْفَتْحُ نَزْرٌ** " يريد فتح النون مع المثنى المؤنث وارد، ولكنه قليل، قليل نادر؛ فبعضهم يقول في حكاية المثنى المؤنث بمن: (جاءت امرأتان)؛ يقول: (منتان؟)، يعني يبقى على القياس، يبقى على القياس يقول: (منتان؟)؛ و: مررت بامرأتين، أو: رأيت امرأتين، يقول: (منتين؟)، وهذا قليلٌ نادر، أما جمهور العرب فإنهم يقولون (منتين؟) أو (منتان؟).

ثم قال:

وَصِلِ الْتَّا وَالأَلِفْ   بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

يقول تحكي جمع المؤنث بمن، بزيادة ألف وتاء على من؛ لو قيل: (هذا كلفٌ بنسوةٍ)، ثم حكيت نسوةٍ بمن كنت تقول: (منات؟)، كذلك في الرفع والنصب؛ لأن التاء واجبة الإسكان؛ فلا يختلف الرفع والنصب والجر.

ثم قال:

وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا   إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

يريد الحكاية بمن لجمع المذكر؛ فإنك تقول: (جاء قومٌ)، تستفهم عنهم إذا أردت الحكاية بمن، ولم ترد الاستفهام المطلق؛ فإنك تقول: (منون؟)، ولو أردت الاستفهام المطلق لقلت: (من؟)، أو: (من هم؟)، أو: (من جاء؟)، كل هذا مدروس على من جاء الكلام هنا على الحكاية بمن.

طب جاء قومٌ لقومٍ، احك قومٍ لمن، كنت تقول: (منين؟) لكن يجب أن تُسكن النون "**مُسْكِنَا**" أما ابن مالك فإنه فتح لضرورة الشعر.

ثم قال:

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ

إن وصلت الكلام، إن وصلت من المحكي بها بما بعدها؛ فليس لك إلا الاستفهام العام، يعني ليس لك إلا أن تسكن النون، وليس لك أن تحكي، فلا تقول: (منُ يا زيد؟)، وإنما تقول: (منْ يا زيد؟)

"**وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ**" يعني مع المفرد، أو المثنى، أو الجمع، مع المؤنث أو المذكر، في الرفع أو النصب أو الجر؛ ف (جاء رجلٌ)؛ (منْ؟)، و (جاءت امرأة)؛ (منْ؟)، و (جاء رجالٌ)؛ (منْ؟)؛ على الاستفهام المطلق العام.

ثم قال:

وَنَادِرٌ مَنُوْن فِي نَظْمٍ عُرِفْ

يقول جاء عن بعض الشعراء، إذا تأبر شرًا، وقيل شمر ابن الحارث الضبي أنه قال: يحكي، يتخيل، يسمونها كذب العراق، أنه رأى جنًا، وجلس معه، وتكلم معه

وكذا؛ فيحكي قصته معه فيقول:

أتـــوا نـــاري فقلـــتُ منـــونَ أنـــتُمْ فَقَـالُوا الْجِّـنُ قُلْـتُ عِمُـوا ظَلاَمَـا

الشاهد في قوله: (أتوا ناري فقلتُ منونَ أنتُمْ)، "منون" استفهم استفهامًا عامًا؟ أم حكى بمن؟ حكى؛ لأنه وصل؛ فقال: (منونَ أنتُمْ؟)؛ فكان القياس أن يقول: (من أنتم؟) على الاستفهام العام ولكنه قال: (منونَ) مع الوصل، وهذا شاذٌ نادر؛ ولهذا قال ابن مالك: **" وَنَادِرٌ مَنُوْن فِي نَظْمٍ عُرِفْ"** يعني جاء فيه شعرٌ قليل.

ومع ذلك فإن الحكاية بمن في وصل الكلام واردٌ عن العرب؛ ولكنه قليل، حتى في المثل ورد؛ ولكنه قليل، هذا مذهب جمهور النحويين، وخالف في ذلك بعضهم كيونس الحبيب البصري، من البصريين، وبعض الكوفيين؛ فقالوا: إنها لغةٌ قليلة؛ ليس وارد منها القليل، اللغة في بعض العرب، وإن كانت اللغة قليلة لبعضهم؛ فلهذا يقولون: (منُ أنت؟) معنى هذا في وصل الكلام، (منو أنت؟)؛ ولو قال رجلٌ مثلاً: ضربَ طفلٌ طفلاً؛ تستفهم من هو الطفل الأول والثاني؟، - بالاستفهام بالحكاية بمن، فكنت تقول: (منُ؟ منَ؟) (منُ؟) سؤال عن الفاعل، (منَ؟) سؤال عن المفعول به المضروب.

ونحو هذا المثال: (ضربَ رجلٌ رجلاً) أو ضربَ طفلٌ طفلاً؛ إذا أردت أن تستفهم كان لك في الاستفهام العام أن تقول ماذا؟!: ضربَ منْ منْ؟؛ يعني فيك أن تستفهم عن الاثنين، طيب! ومع ذلك فبعض العرب يقولون: ضرب منٌ منًا؟؛ وهذا قليل نادر، وبعض العرب يقول: ضرب منُ منَ؟، سؤالٌ عن الفاعل والمفعول به، والجمهور كما قلت لكم يجعلون هذه من النوادر التي لا يُقاس عليها، ويجعلون الحكاية ب (منْ) لا تكون إلا في الوقف دون الوصل.

نعم! ثم يقول ابن مالك في البيت الأخير:

وَالْعَلَــمَ احْكِيَنَّــهُ مِــنْ بَعْــدِ مَــنْ إِنْ عَرِيَــتْ مِــنْ عَــاطِفٍ بِهَــا اقْتَــرَنْ

هنا قد يسأل سائل يقول: هذه من دقائق اللغة؟ أين أنتم من رواد اللغة المعروفة؟ ورواد النحو المعروفة؟ الفاعل والمبتدأ والخبر، نقول هذا من زمان خلاص نحن الآن في آخر الألفية، ثلاثة أرباع الألفية وأشياء مشهورة باقي أبواب قليلة جدًا، وننتهي من النحو، ثم ندخل في الصرف؛ فلهذا بدأ ولم يذكر في هذه الأشياء القليلة، وهذه الأساليب النادرة يذكرها؛ لكي ينتهي من النحو؛ ويدخل بعد ذلك في الصرف.

قال:

وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

سبق أن الحكاية ب(أيٍ) أو ب(من؟، يُشترط فيها أن يكون المحكي المسؤول عنه المستثبت عنه نكرة، نعم! وهو يتلو ابن مالك أن العلم يجوز أن يُحكى من بعد (من)، أن تحكي العلم نفسه إذا وقع بعد (منْ)، دي شروط؛ فإذا قيل: جاء زيدٌ؛ وأنت لا تعرف زيد هذا، جاء زيدٌ؛ لك أن تقول بالاستفهام: من زيدٌ؟، ورأيت زيدًا؛ تستفهم عنه: منْ زيدًا؟؛ مررت بزيدٍ؛ منْ زيدٍ؟؛ هذه نسميها الحكاية، ولو استفهمت استفهامًا عامًا لقلت في الجميع (من زيدٌ؟)، سواء رفعًا أو نصبًا أو جرًا؛ فلك أن تحكي العلم نفسه، الآن ما حكيت (مَنْ) نفسها، لم تجعل منن على هيئة المسؤول عنه، (منُ منَ منِ)؛ لا! منْ زي ما هي، لكن العلم نفسه الذي حكيته الآن.

يقول: "**وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ**" متى؟ "**إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ**"

يقول: العلم يجوز أن يُحكى بعد من، إذا لم يقترن ب (من عاطف)؛ إذا لم تسبق من بحرف عطف، الواو أو غيرها، والعلم نفسه لم تُتبعه بتابع؛ بدل، أو نعت، أو توكيد، واستثنوا من ذلك عطف النسق، ونحو قول (فلان ابن فلان)، لما سيأتي من علة المنع؛ فإذا قلت: جاء زيدٌ؛ تقول: من زيدٌ؟؛ ورأيت زيدًا، من زيدًا؟؛

ومررت بزيدٍ، من زيدٍ؟؛ ويقل: جاء الزيدان، تقول: من الزيدان؟؛ ورأيت الزيدين؛ من الزيدين؟؛ ومررت بالزيدين من الزيدين؟، وجاء الزيدون، تقول: من الزيدون؟؛ ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، تقول: من الزيدين؟

طيب! فإذا سُبقت من بعاطف، قالوا الحكاية تمتنع، وليس لك إلا الاستفهام العام؛ فإذا قيل: رأيت زيدًا؛ فأنت قلت: ومنْ؟؛ فأتيت ب (الواو) قبل (منْ؟)؛ فليس لك إلا الاستفهام العام دون الحكاية، تقول: ومن زيدٌ؛ ولا يصح أن تحكي فتقول: ومن زيدًا؟؛ لماذا امتنعت الحكاية؟؛ قالوا: لأن (الواو) حرف العطف فصل بين السؤال والمسؤول عنه؛ فعرف بذلك الحكاية، والسؤال الوحيد طبعًا هو عدم السماع، السماع إنما جاء بعدم الفاصل، كذلك لو كان العلم متبوعًا بنعت: جاء زيدٌ الكريم، أو ببدل: جاء زيدٌ أخي، أو بتوكيد: جاء زيدٌ نفسه، فكل هذا ليس لك فيه إلا الاستفهام العام دون الحكاية.

طب وغير العلم من المعارف؟ كالمضاف: حارس المدرسة؛ أو إمام المسجد وغير ذلك؛ هذه لا تُحكى مطلقًا؛ لأنها لم تُسمع حكايتها؛ يعني لو قيل مثلاً: صليت خلف إمام المسجد؛ ثم أردت أن تسأل عن إمام المسجد، تقول: منْ إمامُ المسجد؟، بالرفع على الاستفهام المطلق، وليس لك أن تحكي، تقول: من إمام المسجد؟، فتحكي.

طيب! وإذا علمت ذلك؛ فاعلم أن حكاية العلم التي قلناها الآن؛ العلم بهذه الشروط الخفيفة؛ تجوز حكايته وإعرابها طبعًا، إذا علمت ذلك فاعلم أن الحكاية وعدم الحكاية هذه لغة أهل الحجاز؛ أهل الحجاز بهذه الشروط يجيزون أن تحكي العلم، وأن تعرب العلم، وأما بنو تميم يعني بقية العرب؛ فليس لهم إلا الإعراب، يعربون العلم على كل حال، يعني لا يحكون ب(أيٍ) و(منْ) إلا النكرة دون العلم، العلم ليس فيها عندهم إلا الإعراب.

أما الحجازيون فهم الذين يحكون العلم من بعد منْ بشروطٍ مذكورة، طيب! نعم؟ (@٣٣:٠٠:١)

قد يسأل سائل؛ لأن بعض العوائل يتكرر فيها الاسم، طيب أخوك، ألا تعلم أن ابن مالك النحوي؛ صاحب الألفية التي نشرحها، منتشر عندهم اسم محمد، واسم عبد الله، أبوه عبد الله، وجده عبد الله، وأبو جده عبد الله، وهو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله.

طيب! ابن مالك نفسه محمد، ماذا سمى ولده؟ محمد ومحمد ومحمد، وفرق بينهم بالألقاب؛ والكنى، فقد يوجد هذا الأمر، لا نقول هو الأصل؛ قد يوجد، واللغة إنما تُبنى بعدة ضوابط، إذا وجدت تركت، نعم؟ (@٣١:٠١:١)، بين ماذا وماذا؟ (@٣٣:٠١:١)، لا! المعنى لا يختلف، إلا أنك إذا حكيت؛ كان هذا نصًا عن المسؤول عنه هو الوارد في كلامك، وإذا لم تحك وإنما أعربت؛ فبمطلق الثقة للثقة مطلق أن الكلام مفهوم، أنك لا تريد في كلامك الوارد شيئًا آخر؛ فالحكاية أقوى في النص عن المراد من الإعراب نعم!

طيب! نعم، ربما لا يكون هناك وقت، لعلمت أنكم ستسألون؛ عن إعراب لفظ المحكي، كيف نعربه في الإعراب؟،

يعني نقول: **جاء رجلٌ**: هذا فعل وفاعل،

لو قلت لكم: أيٌّ، كيف نعرب أيٌّ؟؛ ونقول: جاء رجلان، تقول: أيان؟؛ وجاء رجالٌ، تقول: أيون؟؛ ها؟ يعني هل هذه الألفاظ معربة، خاضعة للإعراب؟، أم هي أيضًا محكية؟؛ فتعرب مذهب العلماء، فبعضهم قال: هي ألفاظٌ معربة بحسب جملتها

فإذا قلت: **أيٌّ**؛ فهو مبتدأ والخبر محذوف (**أيٌّ جاء؟**)،

وقلت: جاء زيد، وقلت: جاء رجل، تقول: أيٌ؟؛ يعني أيٌ جاء؟؛ وبعضهم يقول: لا! هي حكاية للمدلول السابق؛ **فأيٌ** حينئذٍ هي: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعة الضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية؛ وهذا يظهر في التثنية والجمع.

يعني لو قلت: جاء رجلان، ثم سألت: أيان؟؛ نقول: أيان إذا أردت هذا الباب، أما إذا أردت الاستفهام العام تقول: أي رجلين؟، هذا جائز، وهذا جائز، نقول: جاء رجلان، ثم قلت: أيان؟؛ ما إعراب **(أيان)**؟ هل هو مثنى أيان؟ تثنية لا!، التثنية للكلمات المعربة؛

أن نقول: هو مبتدأ خبره محذوف **(أيان جاء)**؛

أم نقول: هو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ منع من ظهورها الألف التي حُكيت عن المثنى؛

فهم مذهبان لهم الحرية في ذلك، وكذلك يُقال في (منْ).

ولن يكن هناك درس –إن شاء الله– بعد الصلاة لكن نكمل إن شاء الله في الأسبوع القادم، والله أعلم، وصلى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الحادي والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نحن في ليلة الاثنين السابع عشر من شهر ربيعٍ الآخر من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف بجامع الراجحي في مدينة الرياض نعقد الدرس الحادي والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

اليوم سنتكلم في بابٍ جديد، وهو

باب التَّأْنِيْثُ

باب التَّأْنِيْثُ عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة عشر بيتًا، نبدأ الدرس بقراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٥٨. عَلَامَةُ التَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفْ

٧٥٩. وَيُعْرَفُ التَّقْدِيْرُ بِالْضَّمِيْرِ ... وَنَحْوِهِ كَالْرَّدِّ فِي التَّصْغِيْرِ

٧٦٠. وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُوْلَا ... أَصْلاً وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيْلَا

٧٦١. كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيْهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوْذٌ فِيْهِ

٧٦٢.وَمِنْ فَعِيْلٍ كَقَتِيْلٍ إِنْ تَبِعْ مَوْصُوْفَهُ غَالِبًا الْتَّاء تَمْتَنِعْ
٧٦٣.وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ
٧٦٤.وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأوْلَى يُبْدِيْهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالْطُّولَى
٧٦٥.وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى
٧٦٦.وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى
٧٦٧.كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الْشُّقَّارَى وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَاراً
٧٦٨.لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ
٧٦٩.ثُمَّ فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُوْلَا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُوْلَا
٧٧٠.وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فِعَالَا وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاء أُخِذَا

هذا الباب سماه ابن مالك باب التأنيث، يعني علامة التأنيث وهو من أبواب التصريف، وليس من أبواب النحو، ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر أغلب أبواب النحو فيما سبق، نجده الآن يبدأ يُخلِط بين أبواب النحو والتصريف، حتى يبدأ بباب التصريف، فيكون من هذا الباب إلى آخر الألفية خالصًا للصرف، فسنرى أنه يأتي بابًا من الصرف وبابًا من النحو.

وابن مالك النحوي فعل باب للتأنيث، لكنه لم يجعل كالنحويين بابًا للتذكير، النحويون لا يجعلون بابًا للتذكير.

والعلة في ذلك: يقولون لأن التذكير أصل التأنيث، فإذا كان التذكير أصل التأنيث فإن الأصل لا يُسأل عنه، لا يسأل عن الأصل عن علة الشيء، وإنما يُسأل عن الفرع إذا خرج الكلام عن أصله إلى فرعه كيف يكون، فلهذا إذا جاء الكلام على التذكير فيكون على الأصل فإذا جاء إلى التأنيث وخرج عن التذكير أي خرج عن الأصل احتاج إلى علامة تميزه، فوضعوا علامات التأنيث لذلك.

وهنا ننبه إلى أمر: وهو قولهم: التذكير أصل التأنيث؛ هذا أمرٌ واضح، ولكن

اللبث يحدث من قول بعضهم المذكر أصل المؤنث، والنحويون لا يقولون ذلك، لا يقولون المذكر أصل المؤنث، وإنما يقولون التذكير أصل التأنيث، وذلك لما سبق مرارًا من أن النحو موضوعه الكلام، أي يتعامل مع الكلام مع الكلمات، ولا يتعامل مع أصحابها مع الذوات، فهو يتعامل مع معاني التأنيث والتذكير والتعريف والتنكير، وما إلى ذلك، ولا يتعامل مع الذوات مع أصحابها.

فالنحويين يقولون: الأصل في اللغة العربية التذكير، وأما التأنيث ففرع، ويستدلون لذلك بأمورٍ كثيرة، من هذه الأدلة أن اللغة العربية تعامل المجهول معاملة المذكر ولو كان في حقيقته مؤنثًا، لو رأيت شخصًا لا تعرفه، شبحًا من بعيد لم تميزه هل هو ذكر أم هو أنثى، أو غير ذلك، فإن الواجب في اللغة تعامله معاملة المذكر، فتقول شبح أو إنسان أو شخص أو شيء أو نحو ذلك من الألفاظ المذكرة، لأن الأصل فيها التذكير.

فإذا اتضح بعد ذلك أنه مؤنث انتقل إلى التأنيث، ومن الأدلة على أن التذكير هو الأصل أن الذي لا يُوصف بتذكيرٍ ولا تأنيث، ليس مذكرًا ولا مؤنثًا، فإنه في اللغة يعامل معاملة المذكر مع أنه ليس بمذكر، ومن ذلك ربنا -جل جلاله-، والملائكة.

فالله عَزَّوَجَلَّ لا يوصف بأنه ذكر أو أنثى، مذكر أو مؤنث، وكذلك الملائكة، ومع ذلك فاللغة تعاملهم معاملة المذكر ولا يجوز أن يعاملوا معاملة المؤنث، مما يدل على أن هذا هو الأصل، إذًا فالأشياء كلها تبقى على الأصل، ولا تخرج على الأصل إلا بدليلٍ واضح أي التأنيث.

ومن الأدلة على أن التذكير هو الأصل في اللغة أنه لو اجتمع مذكرٌ ومؤنث فإن واقع اللغة يقول: إن الذي يُغلب المذكر، لو قلت: رأيت امرأة ورجلًا، أو قلت رأيت رجلًا وامرأةً، ثم أردت أن تصفهما بالكرم، فتقول ماذا؟ لوجب أن تقول

الكريمين، ولم يجب أن تقول الكريمتين.

وأدلةٌ أخرى يسوقونها على ذلك، وهذا بيانٌ لواقع اللغة، واقع اللغة العربية هكذا، ليس فيه انتصار لأحد أو احتكار لأحد، أما ما يُكر أن أمنا حواء خُلِقت من ضلع أبينا آدم، فهذا لا علاقة له بالنحو، وإنما هو أمٌ خلقي، والأمور الخلقية تعود إلى الأشخاص والذوات ولا علاقة للنحو بالأشخاص والذوات.

إنما يستطرف بعضهم فيقول: إن هذا يدل على أن التذكير أصل التأنيث، وهو إن صح فإنما يدل على أن المذكر أصل المؤنث ولا علاقة للنحو بذلك، وإنما النحو يتكلم على أن التذكير هو الأصل في اللغة، أما هذا الباب فقلنا إن المراد به بيان علامات التأنيث، **وللتأنيث علامتان**:

الأولى: تاء التأنيث، نحو فاطمة، وتمرة، وحمزة.

والعلامة الثانية: ألف التأنيث، وألف التأنيث تكون مقصورةً نحو حبلى ومرضى، وتكون ممدودة، كحمراء وعلماء.

ومما يحسن أن نُذكِر به قبل أن نشرع في شرح أبيات ابن مالك أن المؤنث في اللغة من حيث **كونه حقيقيًا ومجازيًا قسمان**:

القسم الأول: الحقيقي التأنيث، ما كان تأنيثه حقيقيًا، وهو ما كان في أنثى الإنسان والحيوان، التأنيث فيه حقيقي وبعض النحويين يقول: ما كان له فرج، وبعض النحويين يقول: ما يلد أو يبيض، كل ذلك معناه واحد، نحو فاطمة وناقة، فالتأنيث في ذلك تأنيثٌ حقيقي.

والنوع الثاني للمؤنث: هو المؤنث المجازي غير الحقيقي، أي أن تأنيثه ليس تأنيثًا حقيقيًا، وهو ما سوى ذلك، أي ما كان من غير أنثى الإنسان والحيوان، نحو سيارة، وشمس، ونحو ذلك، فإن السيارة مؤنث ولكن تأنيثها مجازي ليس حقيقيًا

وكذلك الشمس.

وأيضًا من أقسام التأنيث المهمة: تقسيم المؤنث من حيث كونه لفظيًا أو معنويًا، **وينقسم ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: مؤنث اللفظ والمعنى؛ لفظه مؤنث، ومعناه مؤنث، نحو فاطمة، وناقة، وحبلى وحسناء، فلفظه فاطمة مؤنث أي فيه علامة تأنيث، ومعناه أي صاحبته مؤنثة، فيسمى مؤنثٌ لفظًا ومعنى.

والنوع الثاني: مؤنث اللفظ مذكر المعنى، لفظه مؤنث، ومعناه مذكر، نحو حمزة، ومرضى، وعلماء، فهذه الألفاظ مؤنثة لأن فيها علامة التأنيث، إلا أن معانيها أي أصحابها مذكرون.

والقسم الثالث: مؤنث المعنى مذكر اللفظ، معناه مؤنث، ولفظه مذكر، نحو سعاد وشمس، فهذه الألفاظ مذكرة لأنها خاليةٌ من علامة تأنيث ومعناها مؤنثة لأنها تعامل معاملة المؤنث.

فإذا علمت كل ذلك فاعلم بعده أن الأصل في الكلام أن يضع لكل مذكرٍ اسمًا وأن يضع مقابله اسمًا آخر مؤنثًا هذا الأصل، الأصل أن كل شيء فيه مذكر ومؤنث أن يجعل من المذكر اسمًا وأن يجعلوا المؤنث اسمًا آخر، وهذا موجودٌ في اللغة ولكنه ليس كثيرًا، كحمارٍ وأتَان، فالمذكر حمار والمؤنث أتَان، كحصانٍ وفرس، كجديٍ وعناق، كعنزٍ وتيس، ونحو ذلك.

يعني ليس الفرق بينهما علامة التأنيث اللفظ واحد مع المذكر والمؤنث ثم يُفرق بينهما بعلامة التأنيث، لا وإنما للمذكر لفظ وللمؤنث لفظ، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، فاختصروا ذلك بأن جعلوا اللفظ للمذكر والمؤنث واحدًا، وأتوا بعلامةٍ تلحقه عن إرادة التأنيث نحو: قائم وقائمة، إلى آخره.

والآن نشرع في قراءة ما قاله ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذه المقدمة، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَلاَمَةُ الْتَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاءَ كَالْكَتِفْ

وَيُعْرَفُ الْتَّقْدِيْرُ بِالْضَّمِيْرِ ... وَنَحْوِهِ كَالْرَّدِّ فِي التَّصْغِيْرِ

قوله: (**عَلاَمَةُ الْتَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ**)؛ بيانٌ لعلامتي التأنيث، فهما اثنتان تاء التأنيث كفاطمة وناقة وتمرة، وهي العلامة الأكثر استعمالًا، أي تاء التأنيث أكثر استعمالًا في التأنيث من ألف التأنيث، والعلامة الثانية ألف التأنيث **وهي قسمان**:

ألف التأنيث المقصورة: كحبلى، ومرضى وحبارى.

وألف التأنيث الممدودة: نحو حمراء، وحسناء، وعلماء، ونافقاء.

وهنا مسألة: تتعلق بتاء التأنيث، فتاء التأنيث إذا وقفت عليها تُقلب هاءً، فتقول: هذه فاطمة، ورأيت فاطمة، وسلمت على فاطمة، هذه لغة جمهور العرب، يقلبونها عند الوقف هاءً، وبعض العرب يقف عليها بالتاء، فيقول: هذه فاطمت، ورأيت فاطمت، وسلمت على فاطمت، ومن ذلك قول فاعلهم:

والله أنجاك بكفّي مسلمت ... من بعد ما، وبعد ما، وبعدمت

كانت نفوس القوم عند الغل صمت ... كادت الحرّة أن تدعى أمت

فهذه لغةٌ قليلة لبعض العرب ومازالت موجودةً في بعض المناطق، وقد اختلف النحويون في الأصل، في تاء التأنيث التي تنقلب عند الوقف هاءً، هل الأصل التاء أم الهاء، هل الأصل أنها تاءً ثم تنقلب عند الوقف.

أم الأصل أنها هاء وتنقلب تاء في الوصل؟ خلافٌ بين النحويين، فالبصريين يرون أن الأصل أنها تاء، والهاء بدلٌ منها عند الوقف، ولهذا يسمونها تاء التأنيث، وعكس الكوفيين، قالوا: إن الأصل الهاء، وتقلب في الوصل تناءً ولذا يسمونها هاء التأنيث، فلهذا تجدونها بين الاثنين، هاء التأنيث وهاء التأنيث في الكتب، بعضهم

اعتمادًا على مذهبه، وبعضهم يعيد ما قرأه هنا أو هناك دون أن يعرف أن في المسألة خلافًا، والمرجح عند العلماء في أدلةٍ لسنا بحاجة إلى ذكرها هو قول البصريين.

فإن قلت لماذا قال ابن مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: (عَلاَمَةُ التَّأْنِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ)؛ ولم يقل علامة التأنيث تاءٌ وألف؟ لأن العد يكون بالواو، فالجواب عن ذلك أنه يريد أن يشير إلى أن علامتي التأنيث لا يجتمعان في كلمة، إما أن تأتي هذه أو تلك، لكن لا يجوز، لا يمكن أن يجتمعان في اللغة في كلمةٍ واحدة.

ثم قال: (وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاء كَالْكَتِفْ)؛ أسامٍ جمع اسم، وكلمة اسم تُجمع أكثر من جمع، منها الجمع المشهور أسماء، وهو الوارد في القرآن، وتجمع على الأسامي.

قال: (وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاء كَالْكَتِفْ)؛ يشير إلى المؤنث المعنوي، الذي أشرنا إليه قبل قليل، وهو مؤنث المعنى مذكر اللفظ، نحو سعاد وشمس ودار وحامل، فهذه الألفاظ مؤنثة، إلا أنها ليس فيها علامة تأنيث ظاهرة، لكن فيها علامة تأنيث مقدرة، فلهذا قال: (وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاء)، يعني هذه المؤنثات بما أنها مؤنثات لابد فيها من علامة إلا أن علامتها مقدرة لا ظاهرة.

وهنا سؤالان:

السؤال الأول: عندما قدروا علامة التأنيث في هذه المؤنثات، لماذا قدروا التاء ولم يقدروا الألف؟ قالوا: (وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الْتَّاء)؟

الجواب: نعم لأن تاء التأنيث هي الأصل في الدلالة على التأنيث، وعرفنا أنها الأصل لكونها أكثر استعمالًا، وهذا هو المعمول به عند النحويين وغيرهم من العلماء، أن الأدوات إذا تعددت، وكان لها أم، وهي الأكثر استعمالًا، فإنها عند

الحذف عند حذف الأداة من هذا الأسلوب، كحذف أداة الاستفهام مثلًا من أسلوب الاستفهام، أو أداة النداء من أسلوب النداء أو نحو ذلك، فإنك تُقدرُ أداة الأم، كما قالوا مثلًا في النداء، حرف النداء يجوز أن يُحذف، فتقول محمد تعالى، تريد يا محمد، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف:٢٩]؛ والمُقدر هو يا لأنها أم حروف النداء وأكثرهن استعمالًا، هذا السؤال الأول.

السؤال الثاني: كيف عَلِم النحويون أن هذه الكلمات فيها علامة تأنيث مقدرة؟ يقولون هذه الكلمات فيها علامة تأنيث لكن مقدرة ليست ظاهرة، فكيف علموا ذلك؟ ما في استقراء، أي لو بحثت في كل اللغة وجدت أن كلمة شمس تأتي بلا تاء، وكذلك سعاد، كذلك دار، وبقية هذه المؤنثات المعنوية، هذا ما ذكره ابن مالك في البيت التالي، فقال:

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيْرُ بِالْضَّمِيْرِ وَنَحْوِهِ كَالْرَّدِّ فِي التَّصْغِيْرِ

إذًا فمعرفة كونها مؤنثات يُعرف بأمورٍ كثيرة، ذكر منها ابن مالك كما ترون أمرين الضمير والتصغير، ثم قال: ونحوه، هناك أمورٌ أخرى، فهناك الضمير كما ذكر ابن مالك أي استعمال الضمير المؤنث معه، أي مع هذا المؤنث المعنوي، فأنت تقول مثلًا هذه كتف، وتقول الشمس أو الشمسَ رأيتها، فيدل ذلك على أنها مؤنثات.

والدليل الثاني: التصغير، فمن أحكام التصغير التي ستأتي في باب التصغير، أن المؤنث الثلاثي إذا صغرته تعاد إليه تاء التأنيث، المؤنث الثلاثي الخالي من التاء كشمس وهند وقدر ودار وعين وأذن، إلى آخره، إذا صغرته يجب أن تعيد إليه التاء، نقول في تصغير شمسٍ شُميسة، وفي تصغير أُذن أُذينة، وعين عيينة، وهكذا.

فدل على أن التاء موجودة إلا أنها مقدرةً لا ملفوظة، ومن علامة التأنيث

الأخرى اسم الإشارة المؤنث نحو: هذه عين، وتلك دار، ومن علامات التأنيث اسم الموصول المؤنث، نحو قدري التي عندك، وكأسي التي اشتريت، ومنها نعته بالنعت المؤنث، نحو رأيت سعاد العالمة، والكأس الممتلئة.

قال -سبحانه-: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس:٥]، ﴿وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا﴾ [الشمس:٦]؛ وقال: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي﴾ [يس:٣٨]؛ فأنث وقال: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ﴾ [الحاقة:١٢]؛ وقال: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج:٤٥]؛ وقال: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيۡهَا﴾ [طه:١٨]؛ فدل على أن العصا مذكر أو مؤنث؟ مؤنث، وقال: ﴿كَأۡسٗا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا﴾ [الإنسان:١٧]؛ وهكذا.

فالتأنيث يدل عليه أدلةٌ كثيرة، منها ما ذُكِر، ومن الفوائد هنا أن يقال: أسماء الأشهر مذكرة أم مؤنثة؟ كلها مذكرة إلا شهرين: وهما جمادى الأولى، وجمادى الآخرة، وهما مؤنثان، تقول هذه جمادى ثم تصفها بالأولى والآخرة، فمن الخطأ أن تقول جمادى الأول، أو تقول جماد الأول، أو الثاني، والصواب أن تقول جمادى الأولى، وجمادى الآخرة، وبقية الأشهر مذكرة كالمحرم وصفر إلى آخره، حتى ذو القعدة وذو الحجة مذكران، لأنك تقول ذو ما تقول ذات.

قال الشاعر:

يَا رَبَّةَ الْبَيْتِ قُومِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّي إِلَيْكِ رِحَالَ الْقَوْمِ وَالْقِرَبَا
فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ لاَ يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِي ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا
لا يَنبَحُ الكَلبُ فيها غيرَ واحِدَةٍ حَتّى يُلَفَّ عَلى خَيشومِهِ الذَنَبا

يقولون إن هذه الأشهر سُميت بالوقت الذي اتفقت العرب على تسميتها بهذه الأسماء، كانت جمادى الأولى، وجمادى الآخرة في شدة البرد، فسُميت بجمادى من التجمد.

فإذا علمت ذلك فاعلم -حفظك الله- أن لزيادة تاء التأنيث أغراضًا وفوائد، فلماذا تُزاد تاء التأنيث على الكلمة المذكرة، غرض واحد وفائدة واحدة أم أغراض وفوائد كثيرة؟ لها أغراض وفوائد كثيرة، منها من فوائد زيادة تاء التأنيث على الكلمة التمييز بين الواحد والجمع من الجنس، وذلك عندما تدخل على اسم الجنس، نحو تمر وتمرة، ونخل وخلة، ونحاة، إلى آخره.

فالتاء هنا ليست للتأنيث، أي للتأنيث المعنوي، وإنما للتفريق بين الجمع والمفرد، فهذا الجنس وهو التمرة جمعه تمر الكثير منه تمر، والواحد منه تمرة، وكذلك نخل ونحلة، هذا واضح، ولكي يتضح الأمر أكثر ننتقل إلى بقر وبقرة، هذا الجنس جماعته بقر، والواحد منه بقرة، ولهذا كلمة بقرة في اللغة تطلق على المذكر والمؤنث من هذا الجنس، حتى الثور يسمى بقرة، لأن البقرة هنا للواحد وليس للمؤنث وإن كان الذكر يسمى أيضًا بقرة ويسمى ثورًا.

وإن كان الأكثر في اللغة أن الأنثى تسمى بقرة، والذكر يسمى ثور، لكن الثور يسمى بقرة أيضًا من هذا الجنس، وكذلك باقي الأمور، فلهذا يقولون في قصة سليمان عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ عندما مر بالوادي: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا﴾ [النمل:١٨]؛ الآية.

هل هذه النملة التي صاحت بقومها ناصحةً ذكر أم أنثى؟ المعنى اللغوي هنا لكلمة نملة أي واحدٌ من هذا الجنس غير محدد هل هو مذكر أو مؤنث ذكر أو أنثى، لأن كلمة نملة تُطلق على الذكر وعلى الأنثى من هذا الجنس، فلهذا خطاؤوا من قال: إن نملة سليمان مؤنثة لوجود التاء، في قصة مشهورة تروى عن أبي حنيفة وقتادة، والصواب في ذلك أن التاء هنا للوحدة، أي للدلالة على المفر، لا تدل على التأنيث والتذكير.

كذلك يقال في الحمام حمامة، وحمامة تُطلق على المذكر وعلى المؤنث، لأن التاء للوحدة، وليست للتأنيث وهكذا يقال في باقي الأجناس، نعم نملة هذه للوحدة أي للمفرد، وليست للتأنيث، ليست للدلالة على التأنيث، فقط وواحد من هذا الجنس، قد يكون مذكرًا وقد يكون مؤنثًا.

ويقال في الجنش شاةٌ ثم يقال في المفرد شاةٌ وتجمع على شياه، تحتاج إلى مراجعة، هل هو من الجنس أم لا، تحتاج إلى مراجعة لأن التاء تفرق فقط بين الجنس والمفرد واللفظ لا يتغير، وهنا شاة تتغير اللفظ، تحتاج إلى مراجعة.

نعم نملة، كلمة نملة لفظٌ مؤنثٌ بالتاء، فلهذا يعامل معاملة المؤنث، أما هل هو في حقيقته في جنسه ذكر أو أنثى؟ ما في دلالة على ذلك، أنت عندما ترى نملة تمشي تقول تمشي أو مشت النملة، مع أنك لا تريد أنها ذكر أو أنثى، هل عندما تقول مشت النملة أنها أنثى؟ أسألك الآن، كذلك الآية وإنما هذا الجنس إذا لحقته التاء عُمِل معاملة المؤنث، لكن لا لأنه...، لا للدلالة على أنه مؤنث في الحقيقة، وإنما للدلالة على أنه فرد، كذلك الحمامة، تقول طارت الحمامة، أنت ربما تعلم أن هذا ذكر، الحمام أهل الحمام يميزون بين الذكر والأنثى، ومع ذلك إذا طار الذكر تقول طارت الحمامة، لأنهم يريدون واحد من هذا الجنس، ولا يريدون التفريق بين المذكر والمؤنث.

﴿أيها النمل﴾ [النمل:١٨]؛ تدعوا قومها والنمل هنا جنس، وتكون أنثاه حسب الذي ناقشناه، نقول الأسلوب في اللغة هنا لا يدل على التأنيث، متى ستكون التاء للتمييز كما سيأتي؟ تكون التاء للتأنيث إذا كانت فارقة، يعني إذا كانت اللفظة بالتاء مؤنث وبلا تاء مذكر.

حينئذٍ نقول التاء هنا للتأنيث الدالة على التأنيث كما لو قلت مثلًا كريم

وكريمة، إذا قلت كريمة يعني مؤنث، وإذا قلت كريم يعني مذكر، لكن إذا قلت نملة احذف التاء نمل هل هذا مذكر وهذا مؤنث؟ لا، نمل جمع، وهذا الجمع فيه ذكور وفيه إناث، ونملة ماذا تقصد بقولك نملة أي واحدٍ من هذا الجمع لا تريد أن هذا مؤنث أو مذكر، هذا الأسلوب اللغوي.

هذا سبق نحوه في باب الفاعل، ذكرنا في باب الفاعل أن الفعل يجوز فيه التذكير والتأنيث متى ما كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا مجازيًا، وذكرنا من المؤنث المجازي اسم الجنس واسم الجمع، فيجوز لك في اسم الجنس أن تقول جاءت النمل وجاء النمل، وجاءت البقر، وجاء البقر، وكذلك في اسم الجمع يقول: قال الشعب كذا وقالت الشعب كذا.

وكذَّب به قومك، وكذبت قومك، فاسم الجنس واسم الجمع مؤنث مجازي لأن فيه ما معنى الجمع، وكل جمعٍ فيه معنى التأنيث، فهنا يدخله التأنيث والتذكير لكن من باب أنه مؤنث مجازي لا من باب أن النمل كله مؤنث، لا النمل هذا جنس فيه ذكور وفيه إناث، إلا أن لفظ الجمع فيه معنى التأنيث على معنى جمع، وفيه معنى التذكير على معنى جمع، فلك أن تذكر ولك أن تؤنث.

أما لو أردت أن تسأل سؤالًا آخر وهو لو أردنا أن نجمع نملًا على نمال أو أردت تجمع نملة على نملات، هذا سؤال آخر في الجمع وإنما الكلام الآن على معنى تاء التأنيث هنا، ما معنى، ما فائدة تاء التأنيث في نملةٍ ونمل ونخلةٍ ونخل، قلنا للدلالة على الوحدة، لا الدلالة على التأنيث.

ومن فوائد تاء التأنيث أنها تأتي عوضًا عن حذف حرفٍ محذوف، تأتي بها العرب عوضًا عن حرفٍ محذوف، كما في سنةٍ وعدةٍ، فالتاء في سنة عوض من اللام المحذوفة، لأن أصلها سنوٌ، وقيل سنهٌ لأن الاسم كما تعرفون لا ينقص عن ثلاث أحرف، فعندما حُذفت الواو من سنوٌ عوضت العرب بالتاء فقالوا سنةٌ.

وكذلك عدة، يقال وعد يعدُ وعدًا وعدةً، العدة يعني الوعد، عدة مكونة من حرفين وتاء التأنيث يعني هناك حرف محذوف، وهو الواو، فالأصل وعد، وعندما حذفوا الواو عوضوا التاء فقالوا: عدة.

ومن فوائد تاء التأنيث أيضًا تأكيد التأنيث، كما في نحو ناقةٍ ونعجةٍ لا نقول إنها للتأنيث، لأنها لا تكون إلا للتأنيث كما ذكرنا إلا إذا كانت فارقة، أي أن نزعها يجعل الاسم مذكرًا والإتيان بها يجعل الاسم مؤنثًا وأنت إذا قلت ناقة ثم حذفت التاء لم ينقلب الاسم إلى مذكر ما في ناقٌ وناقةٌ، في جمل وناقة، جمل مذكر، وناقة مؤنث ليس مؤنث بالتاء، وإنما التاء دخلت لتأكيد التأنيث لأن التأنيث حدث بلفظٍ مستقل.

كما قالوا في حمار وأتان، أتان ما تحتاج إلى تاء لأن المؤنث له لفظ مستقل، ومع ذلك فالتاء أدخلتها العرب في نحو هذه لتأكيد التأنيث، وكذلك في نعجة، فليس هناك ذكر اسمه نعج، ثم أنثى اسمها نعجة، وإنما كبشٌ ونعجة، فالتاء هنا لتأكيد التأنيث.

كبشةٍ لم يقال كبشةٍ أتان لغة ضعيفة أو قليلة، وإنما الفصيح أتان، هذه أمور لغوية ليست نحوية.

ومن فوائد ومعاني تاء التأنيث: المبالغة، كما في راوية، وعلَّامة ونسابة، فأنت إذا قلت محمدٌ علَّامةٌ فالتاء قطعًا ليست للتأنيث وإنما هي للمبالغة، أي كثير العلم جدًا.

وأهم فوائد وأغراض تاء التأنيث: الدلالة على الفرق بين المذكر والمؤنث، هذه أهم غرض وفائدة لتاء التأنيث، أخرناها لأنها أهم هذه الفوائد وأكثرها استعمالًا في العربية، وهي تكون في الأسماء الجامدة سماعًا تأتي تاء التأنيث فارقةً

بين المذكر والمؤنث في الأسماء الجامدة، لكن سماعًا كما في فتى وفتاة، ورجلِ ورجلة، وغلامٍ وغلامة، وبابٍ وبابة، وأمرؤٍ وامرأة، وإنسانٍ وإنسانة، فهذه أسماء جامدة ليست من الأوصاف المشتقات العاملة عمل أفعالها، اسم الفاعل اسم المفعول والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم التفضيل، فهذه جوامد الأصل أن تاء التأنيث ما تدخلها.

يعني لا تقل أرضٌ وأرضةٌ، جدارٌ وجدارةٌ، ونحو هذه من الجوامد كرسي وكرسيةٌ، لا، الجوامد الأصل أن التاء ما تدخلها، إلا ما جاء في السماع فقط، وتأتي أيضًا في الأوصاف، تأتي تاء التأنيث الفارقة في الأوصاف، وهذا هو الأصل فيها، وهو حكم مضطردٌ فيها، والأوصاف كما تعرفون هي الأسماء المشتقة العاملة عمل أفعالها وهي التي ذكرناها قبل قليل، فتقول قائم وقائمة، وجالس وجالسة، وكريم وكريمة، وفَرِح وفَرِحة، وشراب وشرابة، ومضروب ومضروبة، وهكذا باضطراد.

إذا أردت للمذكر لم تأتي بالتاء وإذا أردتها للمؤنث أتيت بالتاء، هذا هو الأصل في الأوصاف، أن تدخلها تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، نعم يقال للمرأة رجلة إذا كانت في صفة الرجال، امرأةٌ رجلةٌ يعني ليست مسترجلة، المسترجلة التي تتشبه بالرجال، أما الرجلة التي ببنيتها كالرجال من غير تكلف، فيقال إنها رجلة.

مثل الرجل رجل رجلةٌ أما رجلة شيء آخر، الرجل والرجلة أي رجَل رأسه فشيءٌ آخر، قلنا إن الأوصاف وهي ما ذكرناها قبل قليل تدخلها تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث دخولًا مضطردًا أو سماعيًا، دخولًا مضطردًا سوى خمسة أوزان لا تدخلها التاء، وإنما تأتي للمذكر والمؤنث بلفظٍ واحد، طبعًا ولفظ التذكير، ما هذه الأوزان الخمسة التي لا تدخلها تاء التأنيث للفرق؟ هي التي

ذكرها ابن مالك **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلاَ تَلِــــي فَارِقَـــــةً فَعُـــــوْلَا أَصْــلًا وَلَا الْمِفْعَــالَ وَالْمِفْعِـيْلَا
كَـــذَاكَ مِفْعَـــلٌ وَمَـــا تَلِيْـــهِ تَـا الْفَـرْقِ مِــنْ ذِي فَشُــذُوْذٌ فِيْــهِ
وَمِـــنْ فَعِيْـــلٍ كَقَتِيْـــلٍ إِنْ تَبِـــعْ مَوْصُـوْفَهُ غَالِبًـا الْتَّـاءُ تَمْتَنِـعْ

يقولك إن تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث التي تدخل باضطراد على الأوصاف لا تدخل على هذه الأوزان الخمسة من أوزان الأوصاف، الوزن الأول فعول، إذا كانت بمعنى فاعل، فعول بمعنى فاعل مثل ماذا؟ مثل شكور صبور جحود، بمعنى صابر وشاكر إلى آخره.

يقال هذا رجلٌ شكورٌ وصبورٌ وهذه امرأةٌ شكورٌ وصبورٌ ولا يقال امرأةٌ شكورة وصبورة، شذ من ذلك قولهم رجل عدوٌ وامرأة عدوةٌ شذت هذه الكلمة، رجلٌ عدو وامرأة عدوة، وهذا هو قول ابن مالك: (**وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُوْلَا أَصْلًا**)؛ لا تأتي للفرق بين المؤنث مع فعول.

قال: (**أصلًا**)؛ ماذا يريد بقوله أصلًا؟ يعني أن فعولًا الكلمات التي تأتي علة وزن فعول، قد تأتي بمعنى فاعل، نحو شكور وصبور، وهذا هو الأصل وهو الأكثر في الكلام أن فعول بمعنى فاعل، وقد تأتي فعولٌ بمعنى مفعول وهذا قليل مثل ركوب، بمعنى راكب أو مركوب، ناقةٌ ركوب أي مركوبة، وكذلك حلوب، أي محلوبة.

ابن مالك يريد فعول بمعنى فاعل، أم فعول بمعنى مفعول؟ يريد فعولًا بمعنى فاعل، لأنه الأصل، الأصل في فعول أن يكون بمعنى فاعل، أما إذا كانت بمعنى مفعول كحلوبٍ وركوبٍ فإنها تبقى على الأصل وتدخلها التاء يقال: ركوبٌ وركوبة، وحلوبٌ وحلوبة، يقال ركوبة وحلوبة، أما حلوب ما يقال حلوب.

الوزن الثاني الذي لا تدخله تاء التأنيث الفارقة: صيغة المبالغة مفعال، مثل ماذا؟ صيغ المبالغة على مفعال مثل مقدام معطار، منحار، معطاء مهدار، معلام، مفراح إلى أخره، تقال باللفظ نفسه للرجل والأنثى، رجلٌ معطار، وامرأةٌ معطار، رجلٌ منحارٌ وامرأة منحار، ولا تدخله تاء التأنيث الفارقة، قالوا شذ من ذلك في قولهم: رجلٌ ميقان، وامرأةٌ ميقانة، ميقان على وزن مفعال، ما معنى ميقان؟ يقول: هو الرجل الذي لا يسمع شيئًا إلا تيقنه وتحققه، وهذا من الصفات الطيبة في الإنسان، أنه إذا سمع شيئًا لم يبادر إلى إشاعته وإنما تحقق منه وتأكد حتى يعرف صحته من كذبه، ميقان.

الوزن الثالث: صيغة المبالغة مفعيل نحو معطيل، ومنطيق، يقال رجل معطيل أي كثير التعطل ومنطيق أي حسن النطق، وكذلك امرأةٌ معطيل ومنطيق، ولا تدخل تاء التأنيث هنا، قالوا: شذ قولهم رجلٌ مسكين، وامرأةٌ مسكينة.

وهذا قول ابن مالك: (**وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيْلَا**)؛ أي (@١٠:٥٥:٠٠) التأنيث فارقة المفعيل لا المفعال ولا المفعيل.

الوزن الرابع: هو وزن مفعل، الوصف الذي على وزن مفعل كـ مغشم ومدعس.

بسم الله الرحمن الرحيم، **الوزن الرابع**: من الأوزان التي لا تدخلها تاء التأنيث الفارقة، هو مفعل، الوصف الذي على وزن مفعل كـ مغشم ومدعس، يقال رجلٌ مغشمٌ وامرأةٌ مغشم، والمغشم هو الذي لا يثنيه شيء عما يريد ويهواه بسبب شدة شجاعته، والمدعس هو الطعان، وهذا قول ابن مالك: (**كَذَاكَ مِفْعَلٌ**)؛ ثم قال: (**وَمَا تَلِيْهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوْذٌ فِيْهِ**)؛ يشير إلى أنه جاءت كلماتٌ قليلة خالفت ما سبق فدخلتها هاء التأنيث الفارقة فعول بمعنى فاعل، قد ذكرنا عدو عدوه أو مفعال أو مفعيل، فهو مفعل فهناك كلمات قليلة خالفت هذه القواعد، والقليل كما

تعرفون لا حكم له، لكن كعادة ابن مالك يشير إلى وجود هذا الشاذ.

الوزن الخامس: وهو الأخير من الأوزان التي لا تدخلها تاء التأنيث الفارقة، فعيل بمعنى مفعول، الوصف إذا كان على وزن فعيل وهو بمعنى مفعول، كقتيل، بمعنى قاتل أو مقتول، إذًا فعيل بمعنى مفعول وكجريح، وكحيل، دهين، تقول رجلٌ قتيلٌ وجريح، وامرأةٌ قتيلٌ وجريح، ولا تقول امرأةٌ جرحةٌ أو قتيلة.

أما إذا كان فعيلٌ بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم، وكريم وشريف، وظريف، إلى خره، فتبقى على الأصل الذي لا يستثنى يبقى على الأصل، فتدخله التاء، تقول رحيمٌ رحيمة، وشريف وشريفة، وكريم وكريمة، إلى آخره.

وهذا هو قول ابن مالك ومن فعيلٍ كقتيلٍ، يريد فعيل التي بمعنى مفعول وقتيل التي بمعنى مقتول.

ثم قال:

إِنْ تَبِـــــــــــــــــــــــعْ مَوْصُـــوْفَهُ غَالِبًــــا الْتَّـــاء تَمْتَنِــعْ

يقول: إن هذا الحكم وهو أن تاء التأنيث فارقة لا تليه، إذا جاء المؤنث مع ما يدل على أنه مؤنث، أي إذا كان فيه قرينة تدل على تأنيثه، كما لو قلت هذا قتيلٌ وهذه قتيلة، رأيت رجلًا قتيلًا وامرأةً قتيلًا، في دلالة على أن القتيل هذه مؤنث وغير ذلك من الأدلة كأن تقول هندٌ قتيل، أو نحو ذلك.

أما إذا لم يكن هناك دليل لم يكن قرينة على التأنيث فيبقى الحكم على الأصل، تقول: رأيت قتيلًا وقتيلةً لا تقول رأيت قتيلًا وقتيلًا، تعني بالأول مذكر وبالثاني مؤنث، لعدم وجود قرينة التأنيث، تقول رأيت قتيلًا وقتيلةً، لو قلت رأيت قتيلًا من النساء؟ تأتي بالتاء أم لا؟ لا تأتي، لوجود القرينة.

رأيت قبل قليل قتيلًا وقتيلةً يجب أن تدخل التاء لعدم وجود القرينة، كيف

تعرف أن الثاني مؤنث، وتقول رأيت رجلًا قتيلًا وامرأةً قتيلًا، هنا معروف مؤنث لأنك قلت امرأة.

إذا ذُكرت قرينة على التأنيث أي قرينة؟ موصوف أو اسم إشارة أو أي قرينة على أنها مؤنث ما تأتي بالتاء، إذا لم تأتي قرينة على التأنيث، تأتي بالتاء وجوبًا لأن اللبث ممنوع في اللغة، ابن مالك هذا الذي سنشير إليه الآن، ابن مالك كما رأيتم خص هذا الحكم بفعيل التي بمعنى مفعول وسكت عن بقية الأوزان السابقة، والراجح –والله أعلم- أن هذا الحكم يطرد في الجميع لأن العلة موجودة، وهي اللبث، فلو قلت مثلًا رأيت صبورًا وصبورةً تُؤنث بخلاف ما لو قلت رأيت رجلًا صبورًا وامرأة صبورًا، فلا تؤنِث وكذلك في البواقي لأن اللبث في اللغة ممنوع.

وقول ابن مالك في البيت الأخير، وهو:

وَمِـــنْ فَعِيْـــلِ كَقَتِيْـــلٍ إِنْ تَبِـــعْ   مَوْصُـــوْفَهُ غَالِبًـــا الْتَّـــاء تَمْتَنِـــعْ

فنص هنا على أن الحكم غالب، يقول حذف التاء من فعيل التي بمعنى مفعول ليس واجبًا كالأربعة السابقة وإنما هو غالب هذا هو الغالب، يريد أن يقول إن الشذوذ في هذا الباب كثير، فعيل التي بمعنى مفعول، نعم هناك كلمات كثيرة جاءت بالتاء، وهي فعيلٌ بمعنى مفعول، فلهذا قالوا إن الحكم غالب، كقولهم صفةٌ ذميمة، بمعنى مذمومة، وخصلةٍ حميدة، بمعنى محمودة، فهذا غالبٌ لا واجب، بخلاف الشذوذ في الأبواب السابقة، فهو شذوذ قليل.

العلة لا، هو قال فقط إن تبع موصوفه، لماذا يشترطون وجود الموصوف؟ لأن الموصوف يرفع اللبث، يقول رأيت امرأةً قتيلًا، قتيل صفة، وامرأة موصوف، فإذا كان الموصوف موجود، فهو يدل على التأنيث، فلا نحتاج إلى التاء، أما إذا لم يأتي الموصوف لم تأتي قرينة على التأنيث يجب أن تقول رأيت قتيلةً لدفع اللبث.

إذا كان هناك لبث أي لم تأتي قرينة تأنيث نعم يجب التأنيث، فعيل بمعنى مفعول هنا الحكم غالب، لأنه قال غالبًا بخلاف الأوزان الأربعة السابقة فالحكم واجب لأن الشذوذ فيها قليل، بخلاف فعيل التي بمعنى مفعول فالشذوذ فيها كثير، وقالوا إن الحكم غالب، غالب أي الأكثر وكثير، بخلاف القليل، كثيرٌ وقليل، في مثل هذه الأمور يقال إن الذي ورد في اللغة ينبغي التمسك به مثل قتيل وجريح وردت في أساليب كثيرة، لكن لو جاءت صفات أخرى على فعيل بمعنى مفعول ولم ترد في اللغة حينئذٍ الأفضل أن تقيسها على الغالب، لكن لو أتى إنسان وحملها على غير الغالب فلا يصل إلى حد التلحين.

زوج وزوجة هذا يدخل في دخول تاء التأنيث الفارقة على الأجناس، يعني على الجوامد، الذي ذكرناه مثل باب وبابة، وأمرؤ وامرأة سماعي، هذا سماعي، فلهذا يقولون الأفصح يقولون زوجٌ للذكر والأنثى، وهذه لغة القرآن، عبر عن المرأة بالزوج، لكن جاء في اللغة التعبير عن المرأة بالزوج وهذا الأكثر وبالزوجة في شواهد ثابتة، هذه شواهد ثابتة وكثيرة، نعم ليست ضعيفة، لكن يقال إن الأفصح أن تقول زوج، وزوجة فصيحة، كلاهما صحيح، لكن الصحة البلاغة الفصاحة أيضًا مستويات، ليست مستوى واحد.

كما أن الضعف مستويات ليس مستوى واحدًا، قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٨]؛ في قصة مريم، ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٨]؛ الأم مؤنث ومع ذلك أخبر عن هذه بغيًا ما قال بغيةً لما؟ ستكون مثل طالق وحامل، أما النحويون فقد عللوه على ما ذكرناه الآن، على قولين انتبهوا إليهما لأنهما تعودان إلى المعنى.

القول الأول: قالوا بغي على وزن فعيل، بمعنى فاعل أو مفعول، إن كانت بمعنى فاعل فالقياس دخول التاء كرحيم ورحيمة، وكريم وكريمة، وإن كانت

بمعنى مفعول فعدم التاء جاء على القياس، فقالوا إن فعيلًا هنا بمعنى مفعول، بغي بمعنى بغية، أي يبتغيها الرجال للزنى، فعللوا بهذا التعليل قالوا: إن بغي فعيل بمعنى مفعول فلهذا حُذفت التاء فقيل وما كانت أمك بغيًا.

القوال الثاني: قالوا إن بغي ليس على وزن فعيل وإنما هو على وزن فعول، بغي من بغى يبغي، هذا فعول من بغى يبغي فعول بغي يبغي، اللام ياء، فعول فيها واو زائدة، ستكون بغوي، ومن أحكام الإعلال المشهورة وستأتينا في باب الإعلال، إذا اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة قُلبت الواو ياءً ثم أدغمت في الياء الأخرى، هذه قاعدة معروفة في الإعلال.

بغوي اجتمعت الواو ساكنة وبعدها الياء وقلبت الواو ياءً ثم حدث الإدغام فصارت بغي، فهذا لا إشكال فيه الإعلال، ثم فعول هنا، إذا قلنا أنها فعول بمعنى فاعل نحذف التاء، بمعنى مفعول تبقى التاء، قالوا فعول بمعنى فاعل، بغي بمعنى باغية للزنى، ما كانت أمك تبغى الزنى، فتكون فعول بمعنى فاعل فتُحذف التاء قياسًا، وما الأنسب للمعنى من هذين القولين؟ أن تكون بمعنى فاعلة أم بمعنى مفعولة؟ نعم الأنسب للمعنى أن تكون بمعنى فاعلة، أي لم تكن أمك تبغي الزنى هي التي تفعله وتقصده، فالقول هنا هو قول المحققين أن بغي فعول بمعنى فاعل، هذا قول البصريين في المسألة، البصريون دائمًا ينقرون في المعاني حتى ولو أدى ذلك إلى خلاف ظاهر اللفظ بما أنه جاري على القياس كما رأيتم.

بعد أن انتهى ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على تاء التأنيث انتقل إلى الكلام على ألف التأنيث وهي علامة ثانية من علامات التأنيث فقسمها قسمين فقال:

وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدَ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

يقول: ألف التأنيث قسمان، ألف التأنيث المقصورة ذات قصر، وألف التأنيث الممدودة قال ذاتُ مد، ثم مثَّل لألف التأنيث الممدودة بماذا؟ قال: (وَذَاتُ مَدَ

نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ)؛ فأخذ لفة طويلة حتى يأتيك بمثال، يقول أنثى الغر، الغر جماعة، الغر فُعل جماعة، واحدهم أَغَر، الأغر الذي في جبهته بياض، فواحدهم أغر، وأنثى الأغر غراء، هذا مثال للمؤنث بألف التأنيث الممدودة غراء أنثى الغُر غراء.

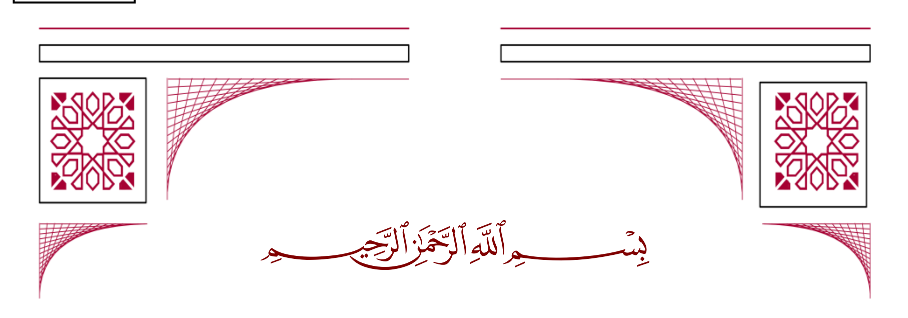
هنا مسألة ما الأصل في ألف التأنيث؟ ألف التأنيث عرفنا أنها قسمين إما مقصورةً كحبلى، ومرى، وإما ممدودة كحمراء، وعلماء.

ما الأصل أيهما الأصل؟ في المسألة خلاف على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وهو قول البصريين أو قول جمهور البصريين، قال جمهور البصريين الأصل الألف المقصورة، والممدودة فرعٌ عنها فكل ممدودةٍ أصلها ألفٌ مقصورة، فحمراء مختومة بألف وهمزة، حمراء أصلها عندهم حمرى، حاء ميم راء ألف مقصورة، مثل حبلى، الذي حدث أنه زِيد في حمرى ألف قبل الأخير، ألف زائدة قبل الأخير فاجتمع في النهاية ألفان كلاهما ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة لكيلا تُحذف، لأن الألفان ساكنان ولا يلتقي ساكنان، فلهذا قالوا إن الأصل ألف التأنيث المقصورة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قلنا إن هناك خلافًا بين النحويين في الأصل بين ألفي التأنيث فقال جمهور البصريين إن الأصل الألف المقصورة، وشرحنا قولهم، وأما الكوفيون فإنهم يرون أنهما أصلان أي إنهما علامتان مختلفتان، فألف التأنيث المقصورة علامة مستقلة وألف التأنيث الممدودة علامة مستقلة.

وفي المسألة قول ثالث ضعيف: وهو أن الهمزة والألف في الممدود كلاهما علامة التأنيث فإذا قلت حمراء فعلامة التأنيث عند هؤلاء الألف والهمزة معًا، وهذا القول ضعيف.

فالخلاصة: أن نحو حمراء في تأنيثه ثلاثة أقوال:

الأول: أنه مؤنثٌ بألف التأنيث المقصورة التي قُلبت ممدودة وهذا قول البصريين.

والقول الثاني: أنه مؤنثٌ بالهمزة، لأن الهمزة عندهم من علامات التأنيث وهذا قول الكوفيين.

والقول الثالث: أنه مؤنثٌ بالألف والهمزة معًا.

بعد ذلك انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكرا علامتي التأنيث إلى بيان أوزانهما، أوزان المؤنث بألف التأنيث المقصورة والمؤنث بألف التأنيث الممدودة، وبيَّن أن لهما أوزانًا كثيرة، إلا أنه سيذكر المشهور من هذه الأوزان فقط، فبدأ بألف التأنيث المقصورة وبيَّن أوزانها المشهورة فقال: (وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأوْلَى)؛ يعني المقصورة.

وَالاشْــتِهَارُ فِــي مَبَــانِي الأوْلَــى ... يُبْدِيْــهِ وَزْنُ أرَبَــى وَالْطُّــولَى
وَمَرَطَــى وَوَزْنُ فَعْلَــى جَمْعَــا ... أَوْ مَصْــدَرًا أَوْ صِــفَةً كَشَــبْعَى
وَكَحُبَــارَى سُــمَّهَى سِــبَطْرَى ... ذِكْــرَى وَحِثِّيْثَــى مَــعَ الْكُفُــرَّى
كَــذَاكَ خُلَّيْطَــى مَــعَ الشُّــقَّارَى ... وَاعْــزُ لِغَيْــرِ هــذِهِ اسْــتِنْدَاراً

فذكر اثني عشرة إناءً، اثني عشر وزنًا يقول إنها أشهر أوزان المؤنث بألف التأنيث المقصورة، **الأول**: وزن فعلاء، بفتح الفاء والعين، نحو أربى، والأربى اسم من أسماء الداهية، ونحو شعبى، اسم موضع **وفيه يقول جرير بيته المشهور**:

أعبــدًا حــل في شــعبى غريبًــا ... ألؤمــا لا أبالــك واغترابًــا

والوزن الثاني: فُعلى، بضم الفاء وسكون العين فعلى، نحو بُهمى، وهو اسم نبت، وحبلى، وطولى، وهما وصفان.

فالحبلى الحامل والطولى مؤنث الأطول، وكذلك الرجعى، وهو مصدر، معنى ذلك أن فعلى تأتي في الأسماء وتأتي في الأوصاف وتأتي في المصادر، ومثال ابن مالك الأولى.

الوزن الثالث: فعل بثلاث فتحات فعل نحو مرطى، وكذلك جمز وبشك، وهي أسماء مشى، أي أسماء مشيات، وكذلك برد وهو اسم نهر.

والوزن الرابع: فَعْل، فتحٍ فسكون، نحو قتلى وجرحى، في الجمع ودعوى في

المصدر وشبعى في الوصف، وهذه كثيرٌ جدًا فلهذا نص ابن مالك على كثرتها وتنوعها فقال: (**وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا**)؛ يعني كقتلى وجرحى أو مصدرًا يعني كدعوى أو صفةً ومثَّل كشبعى.

الوزن الخامس: فعال: نحو حبارى وهو اسم طائر مشهور، وسمانى اسم طائر، وسكارى جمع سكران.

الوزن السادس: فُعَّل، بضم الأول وتشديد العين المفتوحة، نحو سُمهاء، وهذا مثال ابن مالك وهو من أسماء الباطل، سمهاء وهو أيضًا اسم للهواء بين السماء والأرض أيضًا يسمى بالسمهاء.

ومن الأوزان فِعَلَّ: بكسر الفاء وفتح العين واللام المشددة، فِعَّل، نحو سبطرى اسم مشية، مشية فيها تبختر، وكذلك ذِفقه اسم مشية فيها تدفقٌ وسرعة.

والوزن الثامن فَعِل: بفتح فكسر، فَعِل كذكر، وهو مصدر ذكر، وكذلك ضربًا، جمع ضربيان.

ومن الأوزان وهو الوزن التاسع: فعيل: بكسر الفاء والعين المشددة المكسورة فعيل، مثلها ابن مالك بحثيثى، وهو من مصادر حث، تقول حث يحث حثًا، وحثيثًا، فالحثيث هذه بمعنى الحث، ومن ذلك الخليفة، بمعنى الخلافة، ومن ذلك قول عمر المشهور لولا الخليفة لأذنت، يعني لولا الخلافة لأذنت.

الوزن العاشر فُعُلَّ: بضم الأول والثاني واللام والمشددة، فُعُلَّ مثلها ابن مالك بـ الْكُفُرَّى، وهو وعاء الطلع، الطلع له وعاء يحفظه يسمى الكفرى، وهو مأخوذٌ من الكفر وهو الستر، ومن ذلك قولهم حذرى، وبذرى، حذرى فلان حذرى أي كثير الحذر، وبذرى أي كثير التبذير.

الوزن الحادي عشر فُعيل: بفاءٍ مضمومة، وعين مشددة مفتوحة، فُعيل، مثلها

ابن مالك بخُليط، وهو من مصادر اختلط، تقول اختلط يختلط اختلاطًا، وخُليطًا، تقول العرب وقع في خُليطًا، أي في أمر مختلط.

الوزن الثاني عشر فعالة: بضم الفاء والعين المشددة فُعّالة مثلها ابن مالك بـ الْشُّقَّارَى، وهو اسم نبت وكذلك خبازى، اسم نبت، ولعله أصل ما يسميه الناس اليوم بالخبيز، ومن ذلك خضارى اسم طائر.

فهذه اثنا عشر وزنًا بناءً ذكرها ابن مالك للأسماء المؤنثة بألف التأنيث المقصورة، ولها أوزان أخرى كثيرة، مثلًا الكفرى مثال ابن مالك الكفرى تذكر كتب اللغة أنه يجوز في فاءها وعينها أي في الحرف الأول والثاني الفتح والكسر والضم، يعني أنها مثلثتان، الفاء والعين مثلثتان، لك فيها الفتح والضم والكسر، فثلاثة في ثلاثة تسعة أي فيها تسعة لغات.

كل لغة لها وزن، ما ذكر ابن مالك منها إلا فُعلى، وهي تأتي على فُعلى، وفُعَلى، وفُعِلى، وفَعَلى، وفَعُلى، وفَعِلى، وفِعَلى، وفِعُلى، وفِعِلى، لكن هذه الأوزان غير الأوزان المذكورة هي أوزان قليلة، يعني لم تأتي عليها إلا كلمات قليلة، فلهذا يقولون هذا من عمل اللغويين، حصر أوزان الأسماء المؤنثة بألف التأنيث المقصورة هذا من عمل اللغويين، وليس من عمل النحويين، النحوي عمله أن يبين علامة التأنيث وأحكام التأنيث، أما حصر هذه الأوزان فإنه من عمل النحوي، حتى ذكر أوزانها المشهورة ليس من عمل النحوي وإنما ذكره ابن مالك فقط لبيان أشهر هذه الأوزان لكي نطلع عليها.

لا هي اللغة يعني المعاجم، المعاجم التي هي التي تفرق في كلمات اللغة، فلهذا تتفق كل الكلمات المقصودة، ثم إنه كما سيأتي بعضهم يخص بعض المسائل اللغوية بتأليف، كما خصوا المقصور والممدود بكتبٍ خاصة، سيأتي شيء من ذلك.

لا أوزان المقصور عمومًا كثيرة، ومعلوم أن أوزان الأسماء هي الأكثر، الأفعال أوزانها محصورة، أما الأسماء فأوزانها كثيرة، تصل إلى ١٥٠٠ وزن في العربية، منها أوزان مضطردة ومنها أوزان كثيرة، ومنها أوزان قليلة، ومنها أوزان نادرة، أوزان

سيبويه ذكر منها قرابة أكثر من ٣٠٠ وزن أو بناء، ثم استدرك عليه العلماء حتى أوصلوها إلى قرابة ١٥٠٠ وزن، لكن النحويين لا يدرسون من ذلك إلا المضطرد القياسي، أما السماعي فليس من عمل النحوي وإن كان النحوي يشير إلى هذا القياسي لكي تعود أن بابه القياس تعود له في اللغة.

ثم بعد ذلك قال ابن مالك:

وَاعْزُ لِغَيْرِ هذِهِ اسْتِنْدَاراً

يعني ما سوى هذه الأوزان من أوزان الأسماء المقصورة هي أوزانٌ قليلة نادرة، ثم انتقل إلى ذكر الأوزان المشهور لألف التأنيث الممدودة فقال: (**لِمَدِّهَا**)؛ أي للمؤنث بألف التأنيث الممدودة هذه الأوزان.

لِمَـــــدِّهَا فَعْــــلاَءُ أَفْعِــــلاَءُ ... مُثَلَّــــثَ الْعَــــيْنِ وَفَعْلَــــلاَءُ
ثُــــمَّ فِعَــالاَ فُعْلُــلاَ فَــاعُوْلاَ ... وَفَــاعِلاَءُ فِعْلِيَــا مَفْعُــوْلاَ
وَمُطْلَــقَ الْعَــيْنِ فِعَــالاَ وَكَــذَا ... مُطْلَــقَ فَــاءٍ فَعَــلاَء أخِــذَا

فذكر كم وزن؟ سبعة عشر بناءً سبعة عشر وزنًا؛ لأنه أحيانًا يقول مثلث ثلاثة، نعدها، مطلق يعني ثلاثة، مطلق يعني فيها الحركات الثلاثة.

الوزن الأول: كما قال: (**لِمَدِّهَا فَعْلاَءُ**)؛ وزن فعلاء نحو حمراء، وحسناء، وهما في الوصف وصحراء في الاسم إذًا يأتي في الوصف وفي الاسم غير الوصف.

الوزن الثاني: أفعلاء بمدها فعلاء وأفعلاء مثلث العين، ماذا قال في أفعلاء؟

قال: (أَفْعِلاَءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ)؛ يعني في العين الكسر أفعلاء والضم أفعلاء والفتح أفعلاء صارت ثلاثة، إذًا فالثاني أفعلاء نحو أربعاء والثالث أفعُلاء نحو أربعاء ولغةٍ في أربِعاء.

والرابع أفعلاء بفح العين نحو أربعَاء لغةٌ في أربِعاء، إذًا أربعاء فيها ثلاث لغات أشهرها الكسر أربِعاء ويقال أربُعاء، وأربَعاء وهي لغات صحيحة.

الوزن الخامس: فعللاء: نحو عقرباء، قيل إنه أنثى العقرب ويطلق على موضع اسمه عقرباء، ومن ذلك حرملاء، وهو اسم موضع سموه بحرملاء لا أدري هل أو أصل حريملاء أو لا.

ثم قال ابن مالك:

ثُـــمَّ فِعَـــالَا فُعْلُـــلَا فَـــاعُوْلَا وَفَـــاعِلَاءُ فِعْلِيَـــا مَفْعُـــوْلَا

ربما أرادوا أنه موضعٌ يكثر فيه الحرمل، المراد بهذا البيت المد في جميع الأوزان لأنه يتكلم على الأوزان الممدودة، إلا أنه قصرها كلها إلا واحدةً لضرورة الشعر، يعني أراد بفعال فعلاء، وفعللا فعللاء، وفاعولا فاعولاء، وفعليا فعلياء، ومفعولا مفعولاء.

لكنه قصر للضرورة والكلام واضح، لأنه يقول لمدها، إذًا يريد أوزان الممدود، فالسادس هو فاعلاء، نحو قصاصاء بمعنى القصاص.

والسابع: فعللاء: نحو قُرفصاء، وهي جلسة معروفة.

والثامن: فاعولاء: نحو عاشوراء لليوم العاشر، وقال بعضهم تاسوعاء لليوم التاسع من محرم.

الوزن التاسع: فاعلاء: نحو نافقاء، وقاصعاء وهما اسمان لجحر اليربوع، يكون اليربوع يجعل له بابين فتحتين، أحدهما تسميه العرب نافقاء، والأخرى

القاصعاء.

الوزن العاشر: فعلياء: نحو كبرياء، بمعنى تكبر.

الوزن الحادي عشر: مفعولاء: نحو مشيوخاء وهو من جموع كلمة شيخ، شيخ تُجمع على شيوخ وعلى أشياخ ولها جموع كثيرة من جموعها مشيوخاء.

ثم قال ابن مالك:

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فِعَالَا وَكَذَا   مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاء أَخِذَا

يعني أن فعالاء الوزن الأول

مثلث العين، وطلق العين فعالًا، إذًا فعالا وفعولاء وفعيلاء، ثلاثة أوزان، لأن ما بعد العين مد، والمد يتبع حركة ما قبلها، والوزن الثاني فعلاء قال: مطلق فاءٍ فعلاء، إذًا ما المثلث في فعلاء؟ الفاء والعين؟ الفاء، ومطلق فاءٍ فعلاء، إذًا فَعلاء، وفُعلاء، وفِعلاء، فهذه ستة أوزان تضاف إلى ما سبق.

إذًا نكمل، انتهينا من الوزن الحادي عشر.

الوزن الثاني عشر فعلاء: قالوا نحو برساء بمعنى الناس، وبركاء بمعنى شدة القتل، أو الشدة عمومًا، وقال الشاعر:

لا ينجي من الغمرات إلا   بركاء القتال أو الفرار

لا ينجي إلا شدة القتل أو الفرار.

والوزن الثالث عشر: فعيلاء: قالوا نحو قريثاء، وكريثاء لنوعين من البشر بالقاف وبالكاف، نعم فعيلاء، بالياء، كقريثاء وكريثاء.

والوزن الرابع عشر: فعولاء: مثلوا له دبوقاء وهو من أسماء العذرة.

الوزن الخامس عشر: فعلاء: نحو جنفاء، اسم موضع.

والوزن السادس عشر: فُعلاء وهو كثير نحو كرماء وشركاء في الصفات، وخيلاء في المصدر بمعنى التكبر، وعشراء للناقة المرضِع، فهذا كثير.

والوزن السابع عشر وهو الأخير: فيعَلاء: بالكسر والفتح قالوا نحو سيراء، من يعرف السيراء فهذا وارد في الحديث في شواهد كثيرة سيراء، هي الحُلة المخططة، هو ثوبٌ أو حلةٌ أو بردٌ مخطط بأصفر وأحمر كانوا يحددون الألوان.

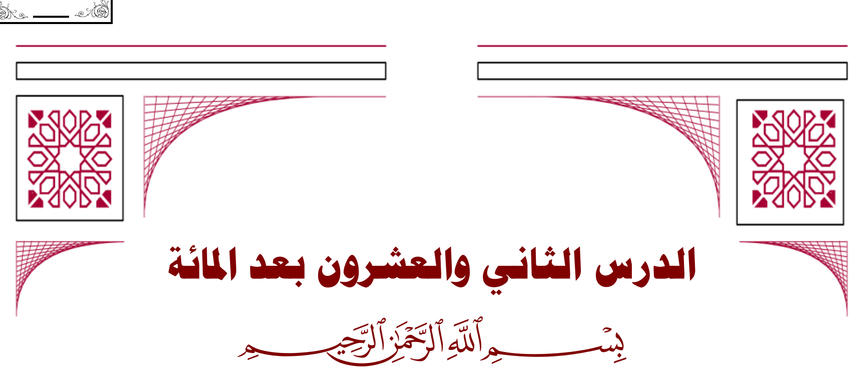
هذا ما يتعلق بهذا الباب وهو باب التأنيث ذكر فيه علامة التأنيث وذكر أهم فائدة وغرض لتاء التأنيث وهي الفرق بين المذكر والمؤنث وذكر أوزان ألف التأنيث المقصورة وأوزان ألف التأنيث الممدودة.

أنا كنت قد حضرت الباب التالي وهو باب المقصور والممدود، إن شئتم أن نلقيه وإن شئتم أن نقف.

هو ليس طويلًا لكنه طبعًا يحتاج إلى وقت، كالدرس السابق إلا قليلًا، إذًا نستعيذ بالله عَزَّوَجَلَّ ونختم هذا الدرس.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الدرس الثاني والعشرون بعد المائة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: -

نحن في ليلة الاثنين الرابع والعشرين من ربيع الآخر من سنة خمسٍ وثلاثين وأربعمائة وألف، نعقد في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض الدرس الثاني والعشرين بعد المائة، من دروس شرح ألفية ابن مالك –عليه رحمة الله–.

وصلنا إلى باب المقصور والممدود، في هذه الألفية الطيبة المباركة، بعد أن انتهينا من أغلب أبواب النحو، ثم بدأ ابن مالك بعد ذلك بخلط أبواب النحو بأبواب الصرف، فندرس في هذه الليلة –إن شاء الله– بابين من أبواب الصرف، الباب الأول: هو باب المقصور والممدود، وقد عقده ابن مالك –عليه رحمة الله– في سبعة أبيات، قال فيها:

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١. إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ	فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ
٧٧٢. فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ	ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣. كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا	كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

٧٧٤.وَمَـا اسْـتَحَقَّ قَبْـلَ آخِـرٍ أَلِـفْ فَالْمَــدُّ فِــي نَظِيْــرِهِ حَتْمَــا عُــرِفْ
٧٧٥.كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْــزِ وَصْــلٍ كَــارْعَوَى وَكَارْتَــأَى
٧٧٦.وَالْعَــادِمُ النَّظِيْــرِ ذَا قَصْــرٍ وَذَا مَــدَ بِنَقْــلٍ كَالْحِجَــا وَكَالْحِــذَا
٧٧٧.وَقَصْــرُ ذِي الْمَــدِّ اضْــطِرَارَا عَلَيْــهِ وَالْعَكْــسُ بِخُلْــفٍ يَقَــعُ

فهذا الباب كما ذكرنا من أبواب التصريف يتعلق بنوعٍ من أنواع الأسماء وهي الأسماء المقصورة والأسماء الممدودة، وليس المراد أن يذكر ويحصر كل الأسماء المقصورة والممدودة، فهذا من عمل أهل اللغة، وإنما مراده بيان القياس من المقصور والمدود، الذي هو أمل النحوي لأن النحو إنما يدرس المضطرد، ولا يدرس السماعي.

وإن كان يذكر النحوي في أبوابه أن هذا السماع وهذا قياس، يبين المضطرد فتقيس عليه، ويبين السماعي، فمعنى ذلك أنك لابد أن تعود فيه إلى المعاجم وما قالت العرب لتتبين أمره، إذًا فالكلام على المقصور والممدود في النحو إنما سيكون على القياسي المضطرد متى تقول إن هذا الاسم المقصور، مقصور قياسيًا، وهذا الممدود ممدودٌ قياسًا ومتى ستقول إن هذا المقصور وذا الممدود ليسا قياسيين، بل سماعيان، فبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على الاسم المقصور.

والاسم المقصور: كما عرفناه أكثر من مرة وها هو محل تعريفه، الاسم المقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمة، هذا الذي يسميه النحويون الاسم المقصور، الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو الفتى والعصا، والمسعى والملتقى، والمستشفى، ونحو ذلك.

وقولنا في التعريف الاسم يُخرج غير الاسم أي يُخرج الفعل والحرف، ويسعى ويخشى ويرضى لا تسمى عند النحويين كلمات مقصورة، وكذلك الحرف نحو على، وماء، فلا تسمى هذه كلماتٍ مقصورة، وإن كانت مختومة بألف.

وقولنا في التعريف الاسم المعرب، المعرب ماذا يُخرج؟ المبني فالأسماء المبنية التي آخرها ألف، متى أداة استفهام واسم شرط، وهذا اسم إشارة، لا تسمى مقصورًا، وقوله: التعريف الذي آخره ألف يُخرج ما ليس آخره ألفًا.

وقوله في التعريف ألفٌ لازمة: يُخرج ما كان في آخره ألفٌ لكن ليست لازمة، بمعنى أنها تأتي في أحوالٍ ألفًا وتأتي في أحوالٍ أخرى غير ألف، كقوله أكرمت أخاك، فإن الألف في أخاك ليست لازمة، لأنها تأتي في الرفع أخوك، وفي الجزم أخيك، فلا نسمي أخالك مقصورًا، وكذلك لو قلت في المثنى، المحمدان أو الزيدان، فلا تسمى مقصورً، لأنك تقول في النصب والجر المحمدين والزيدين وهكذا، فهذا هو الاسم المقصور عند من؟ عند النحويين.

أما اللغويون فإنهم قد يطلقون المقصور على كل مختومٍ بألف، حتى ولو كان فعلًا أو كان حرفًا أو كان مبنيًا، فلهذا نجد بعض المفسرين مثلًا والشراح يفسرون على مذهبهم، فيقولون متى مقصور، أو يسعى مقصور، والكلام هنا على اصطلاح النحويين.

طالب: (@٤١:٦).

الشيخ: نعم قلنا الاسم المعرب الذي آخره ألف، فلابد أن تكون الألف في آخره، أخاك الألف في آخر أخ والكاف مضافٌ إليه، والمضاف إليه كلمةٌ أخرى.

الاسم المقصور: بعد أن عرفناه وميزناه عن غيره نقول الاسم المقصور نوعان، القياسي، والسماعي.

القياسي: وهو الذي يعرِّفه ابن مالك ويتكلم على أحكامه.

والسماعي: وهو الذي لا يدخل في تعريف ابن مالك الآتي، فبدأ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على القياسي **فقال:**

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الْطَّرَف فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ
فَلِنَظِيْرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوْتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الْدُّمَى

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاسم المقصور السماعي هو الاسم المعتل الآخر **إذا جمع قيدين**:

القيد الأول: أن يكون ما قبل آخره واجب الفتح.

والثاني: أن يكون له نظير من الصحيح الآخر.

إذًا آخره ألف وما قبل آخره يجب أن يكون مفتوحًا، ويجب الفتح أي لا يأتي مرة مفتوحًا ولا مرة مكسورًا ولا مرة مضمومًا لا بل يجب أن يكون مفتوحًا.

والقيد الثاني وهو الأهم: أن يكون له نظيرٌ من الصحيح يجري على قياسه وقاعدته والمثال يبين ذلك.

مثال ذلك: مصدر الفعل اللازم الذي يأتي على وزن فعل، الفعل اللازم، الفعل اللازم الثلاثي يأتي على فَعَل كخرج، يأتي على فَعِل، كفَرِح ويأتي على فَعُل ككرُم.

ذكرنا في أبنية المصادر في بابٍ سابق أبنية المصادر كيف تأتي؟ من ذلك ما ذكرناه في مصدر الفعل اللازم، الفعل الذي على وزن فَعِلَ، كفرح أو ضرب، كيف يكون مصدره؟ قال ابن مالك في البيت: الفعل اللازم مصدره على فَعَل، فِعَل هو مصدر الفعل اللازم:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا
وَفَعِلَ الَّلازِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

فيقول الفعل اللازم كفرح، وقرب، لازم الصرف أن يكون على وزن فَعَلٍ كفرح فرحًا، وطرب طربًا، ننظر الآن.

نأتي بفعل آخره صحيح كفرح، فرح فرحًا، وأسف أسفًا ثم نأتي بفعلٍ آخره معتل، مثل جويَّ مصدره جوىً، جوى يجوي جوىً، كفرح يفرح فرحًا.

إذًا جوى أخره ألف ما قبل الألف واجب الفتح وله نظير من الصحيح أي أن هذه القاعدة مضطردة في الصحيح وفي المعتل، فلهذا نقول إن المعتل إن اعتلاله إلى القصر كان بطريقٍ قياسي، لا مجرد السماع أن العرب فقط وضعت هذا الاسم مقصورًا لا على قياس.

الجواء هو الحزن، وتطاول المرض وداءٌ في الصدر أيضًا ومن ذلك لو قلنا مثلًا هويَّ يهوى هوىً، وعميَّ يعمى عمىً، إذًا قياس، هذا قياس في الصحيح وفي المعتل، أيضًا نقول إن فرح فرحًا قياسيًا وعميَّ عمىً أيضًا قياسيٌ، والقياس هنا أدى إلى كون الكلمة مقصورة.

فنقول إن هذا المقصور قياسي، فهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا اسمٌ استوجب من قبل الطرف فتحًا قبل آخره وكان ذا نظيرٍ، أي كان ذا نظيرٍ من الصحيح الآخر، مثل ماذا؟ قال كالأسف، الأسف هذا مثال للمعتل أم للصحيح؟ للصحيح أسف يأسف أسفًا.

فالصحيح أسف يأسف أسفًا، ما حكم المعتل منه؟ قال:

فَلِنَظِيْرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوْتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

لو جاء الفعل معتلًا على فعل يفعل فعلًا فإن قصره حينئذٍ يكون قصرًا قياسيًا.

ومثال آخر للاسم المقصور القياسي: ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك في قوله:

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

من جموع التكسير وجموع التكسير كثيرة ستأتي -إن شاء الله- في الباب

التالي، في الدرس القادم -إن شاء الله-.

من جموع التكسير الجمع على فِعَل وفُعَل، ما الذي يُجمع على فِعَل وفُعَل؟ الذي يُجمع على فِعل ما كان مفرده على فِعلة، والذي يُجمع على فُعل ما كان مفرده على فُعلة، وهذا يطرد في صحيح الآخر ومعتل الآخر، وصحيح الآخر مثل قِربة جمعها قِرب، وكِسرى جمعها كِسر هذا في الصحيح.

في المعتل الآخر لو جاءت فعلى، معتل الآخر كلِحية فِعلى، ولامها حرف علة الياء، ما جمع لحية؟ لِحى، لحى اسم مقصور، قصره قياسي أم سماعي؟ قياسي لأنه جاء بطريقٍ قياسي وله نظير من الصحيح، وكذلك لو قلنا مرية مرى، وفرية فرى، وهكذا.

وأما فُعُلى وجمعها فُعل، نحو قربة من الصحيح وجمعها قرب، ودملة ودمل.

ثم نأتي إلى المعتل كدمية وجمعها دمى، وهذا مثال ابن مالك، دمى اسمٌ مقصور، وقصره قياسي أي بطريقٍ قياسي، لو سألنا عن مدية وجمعها مدى، هذا مقصور، قياسي أم سماعي؟ قياسي؛ لأن مدية ومدى كقربة وقرب له نظير في الصحيح، الذي له نظير في الصحيح نقول إنه قياسي، والأسماء المقصورة القياسية كثيرة، لأن كل اسمٍ مقصورٍ جاء بطريقٍ قياسي فهو من الأسماء المقصورة القياسية.

هما لهم أن القواعد المطردة كثيرة، القاعدة المطردة إذا جاء عليها صحيح ومعتل، فنقول على المعتل هذا إذا كان ما قبله مفتوحًا، ماذا يحدث لحرف العلة بعد الفتحة؟ يكون ألفًا، وهو مقصور بطريقٍ قياسي، فمن الأسماء المقصورة القياسية، اسمٌ مفعول غير الثلاثي.

اسم المفعول درسناه في باب اسم الفاعل واسم المفعول في المشتقات، كيف

يُأخذ من الثلاثي؟ على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي الرباعي والخماسي والسداسي، على (@١٨:٢٤) المضارع وقلب حرف المضارع ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، إذًا ما قبل الآخر فيه مفتوح وجوبًا.

فإذا جاء في الصحيح نحو أكرم، نقول: أكرمت زيد، فزيدٌ مكرم، أين جاء المعتل؟ أعطيت زيدٌ معطى، ونقول معطى اسمٌ مقصورٌ قياسي لأنه جاء بطريق القياسي وله نظيرٌ في الصحيح، وإذا احترمته فهو محترم هذا في الصحيح، واصطفيته فهو مصطفى، هذا مقصورٌ قياسي.

ومن الأسماء المقصورة القياسية، لو تبحث في اللغة العربية ما الأشياء التي يجب فتح ما قبل آخرها؟ الأشياء الذي يجب فتح ما قبل الآخر، فإذا كان الآخر حرف علة، فإنه لابد أن ينقلب إلى ألف، من الأسماء المقصورة القياسية: اسم الزمان واسم المكان، إذا كان على وزن مفعل.

معروف في اسم الزمان والمكان أنهما يأتيان على مفعل ومفعِل، على مفعَل مثل مذهب، وعلى مفعِل مثل مجلِس، نحن نريد مفعَل لأن ما قبل آخره واجب الفتح، فتقول في الصحيح المكان الذي ذهب منه زيد فهو مذهب زيد، أي مكان ذهابه، ومكان وقوفه موقف على ما يصح.

قلنا مثلًا كتب: المكان الذي يكتب فيه مكتب، فإذا جئنا إلى المعتل كـ سعى، مكان سعيه مسعى، ومن هذا مسعى مكان سعي الناس في مكة شرفها الله، مسعى اسم مكان، اسم مكان لمكان السعي على وزن مفعَل ما قبل آخره مفتوح وجوبًا، فإذا جاء من المعتل وجي قلب حرف العلة ألفًا، فنقول مسعى، فيكون اسم مقصورًا قياسيًا.

ولهى يلهو، مكان اللهو: ملهى، ورمى يرمي مكان الرمي: مرمى، ومن هذا

المرمى المعروف.

من الأسماء المقصورة القياسية أيضًا: الاسم الذي على وزن مفعَل، هناك أسماء تأتي على وزن أفعل، مثل اسم التفضيل على وزن أفعل، فإذا جاء من الصحيح من كَرُم فهو أكرم فمحمدٌ أكرم من زيد، ومن فَضُل أفضل.

فإذا جاء من المعتل: كعميَّ فهو أعمى أفعل ما قبل آخره مفتوح، فنقول أعمى مقصورٌ قياسي، وعشيَّ أعشى وهو الذي لا يُبصِر في الليل، ودنا فهو أدنى، نعم.

إذا قلنا مثلًا مستشفى، مقصورٌ قياسيٌ أم لا؟ مقصورٌ قياسيٌ مستشفى، المستشفى من المشتقات، مستشفى اسم مكان، اسم مكان استشفاء، فهو اسم مكان من غير الثلاثي، نأتي بالمضارع يستشفي ثم نقلب حرف المضارع المضموم ونفتح ما قبل الآخر مستشفى، فيكون ما بعد الفتحة ألفًا فيكون مقصورًا قياسيًا وله نظيرٌ من الصحيح، نظيره من الصحيح نحو استخرجت فهو مستخرج.

طالب: (@٢٣:٣٨).

الشيخ: من الثلاثي مفعِل ومفعَل من الثلاثي، من غير الثلاثي كاسم المفعول، ثم تكلم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك على الاسم الممدود، انتهى من الكلام على الاسم المقصور القياسي ثم انتقل إلى الكلام على الاسم الممدود والاسم الممدود أعطيناه أكثر من مرة من قبل، وهذا مكان تعريفه.

الاسم الممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألفٌ زائدة.

نحو: سماء، دعاء، اهتداء، إهداء، ونحو ذلك.

وقولنا ألفٌ: يُخرج الفعل والحرف، فالفعل جاء والحرف كحرف الباء، هذه لا تسمى مدودًا عند النحويين.

وقولنا المعرب: يُخرج المبني، مثل ماذا؟ كهؤلاء، اسم إشارةٍ مبني ومع ذلك آخره همزة قبلها ألف.

وقولنا قبل آخره ألفٌ زائدة: يُخرج ما قبل آخره ألفٌ غير زائدة، نحو: ماءٍ الذي يُشرب، وداءٍ، فماء وداء آخرها همزة وقبل الهمزة ألف إلا إن هذه الألف ليست زائدة، ولكنها منقلبٌ عن أصلٍ.

وعرفنا أكثر من مرة أن الألف لا تكون أصلًا في اسم المعرب ولا فعلٍ متصرف، إما أن تكون زائدة، وإما أن تكون منقلبةٍ عن أصلٍ عن واو وعن ياء، وهنا منقلبة هذه لا تسمى أسماءً ممدودة.

إذًا فالاسم المدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألفٌ زائدة.

والاسم الممدود أيضًا على قسمين: قياسي وسماعي، فبدأ ابن مالك بالكلام على ألف الممدود القياسي فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيْرِهِ حَتْمًا عُرِفْ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

إذًا فالاسم الممدود القياسي: هو الاسم المعتل الآخر **إذا جمع قيدين:**

القيد الأول: أن يكون ما قبل آخره ألفًا.

القيد الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح الآخر.

هذا قوله وما استحق قبل آخرٍ ألف، المد في نظيره حتمًا عُرِف، والأسماء الممدودة القياسية أيضًا كثيرة، لأن القواعد المطردة التي توجب زيادة ألفٍ قبل الآخر كثيرة، من ذلك مصدر أفعل، هذا أيضًا شرحناه في أبنية المصادر إذا كان الفعل على وزن أفعل، كأكرم وأقبل، فإن مصدره على وزن إفعال، هذا مطرد، تقول أفعل يُفعل أفعالًا، كرم يُكرم إكرامًا، وأقبل يُقبل إقبالًا، هذا من الصحيح

أكرم يكرم إكرامًا.

وهناك ألف قبل الآخر أوجبها البناء، بناء إفعال، فإذا جاء هذا من المعتل نحو: أعطى، فإنك ستقول أعطى يعطي إعطاءً، سيأتي -إن شاء الله- في آخر الألفية الكلام على باب الإعلال، بيان إعلال حروف العلة والهمزة فاعتل، إما بالحذف وإما بالقلب، وإما بالتسهيل بنقل حركتها، ونحو ذلك.

الذي حدث هنا في الفعل أعطى يعطي، فالأصل ياء، أعطى يعطي، ثم تأتي بالمصدر على إفعال، إفعال أي آخر حرف اللام، أي الحرف الأصلي الثالث وهو الياء في يعطي، فقياسًا تقول: أعطى يعطي إعطايًا، إعطاي، مثل أكرم يكرم إكرامًا، أعطى يعطي إعطايًا.

إلى أن من القواعد التي ستأتي أن الواو والياء إذا تطرفتا بعد ألف انقلبت همزة، هذه قاعدة الإعلال، وهذا الذي حدث هنا، تطرفت الياء بعد ألف فانقلبت همزة، فقلنا أعطى يعطي إعطاءً، وكذلك أهدى يهدي إهداءً، وما إلى ذلك.

ومثالٌ آخر على الاسم الممدود القياسي: ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قوله:**

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلِ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

وقد ذكرنا أيضًا في أبنية المصادر، أن الفعل إذا بُدأ بهمزة وصل فإن مصدره يكون بزيادة ألفٍ قبل آخره.

ومثال ذلك من الصحيح: أي فعل مبدوء بهمزة وصل، مثل انطلق، فتقول: انطلق ينطلق والمصدر انطلاقًا، انطلق ينطلق انطلاقًا إذا المصدر انطلاق قبل آخره ألف، إذًا استخرج يستخرج استخراجًا، وهكذا كل مبدوء بهمزة وصل.

فإذا جاء ذلك من المعتل الآخر كـ اهتدى، فإنك ستقول اهتدى يهتدي اهتداءً، فوجب أن يكون قبل الآخر ألف بحكم الصيغة، وما بعده همزة، فصارت

ممن ممدودًا قياسيًا لأنه مسبوق بهمزة قبلها ألفٌ زائدة.

والذي حدث هنا: هو الذي حدث في أعطى يعطي إعطاءً، وكذلك اقتدى يقتدي اقتداءً، إلى آخره والأمثلة كثير على ذلك.

ومن الأسماء الممدودة القياسية أيضًا: فُعالٍ الاسم الذي يأتي على فعال، أو المصدر الذي يأتي على وزن فعال، درسنا في أبنية المصادر أن فُعال مصدر ماذا؟ مصدر فعل الدال على صوتٍ أو داء، فعل إذا دل على صوتٍ أو داء فمصدره على وزن فعال.

فمن الصحيح: صَرخ صراخًا.

ومن المعتل: بغى بغاءً أو بكى بكاءً، ورغى رغاءً، وإذا قلت عوى عواءً، ففعال أوجب قبل الآخر ألفًا، وإذا جاء من المعتل صار ممدودًا قياسيًا.

ومن الأسماء المدودة القياسية: فِعال، قلنا الآن سنتتبع القواعد القياسية التي توجب قبل الآخر ألفًا، من ذلك فعال، وهو مصدر فعل، أو أحد مصدر فاعل، إذا كان الفعل على وزن فاعل، فقاتل فإن مصدره مفاعلة وفِعال، مقاتلة وقتال.

طرحنا ذلك في أبنية المصدر، مقاتلة لا يكون هنا، لأنه ليس قبل آخره ألف، وإنما نريد فِعال، فمن الصحيح قاتل قتالًا، وجدل جدالًا، فإذا جاء فاعل من المعتل، مثل عاد فالمصدر عاد يعادي عِداءً ووالى يوالي وِلاءً هذا مصدر والى يوالي وِلاءً.

أما الولاء فهذا اسم مصدر، اسم المصدر، وما خالف المصدر في شيءٍ من أحكامه، ولو بحثنا في اللغة، ولو بحثنا في النحو لوجدنا قواعد أخرى توجب قبل الآخر ألف وتأتي في الصحيح والمعتل، فنقول حينئذٍ إن المعتل صار ممدودًا قياسيًا.

بعد أن ذكر ابن مالك أن المقصور القياسي والممدود القياسي سيذكر لنا المقصور السماعي والممدود السماعي، **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْعَادِمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدَ بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

يقول: إن السماعي من المقصور ومن المدود هو ما ليس له نظيرٌ من الصحيح، ومَثَّل المقصور السماعي بالحجا، وهو العقل، ومثَّل الممدود السماعي بالحذاء وهو النعل ولكنه ذكر ال (ذا) في البيت لضرورة الشعر.

الحجا: لم يأتي على نظيره شيءٌ من الصحيح، لأنه من حجا يحجو، ومصدر حجا يحجو حجوًا، مثل سهى يسهو سهوًا، عند من قالوا الحجا: حجا يحجو حجًا، فحجًا جاء بريقٍ قياسي أم لا؟ إذًا نقول سماعي هذا السماعي، وكذلك الحذاء، الحذاء من حذا يحذو، وقياسه حذا يحذو حذوًا، كسهى يسهو سهوًا.

عندما قالوا حذاءٌ قلنا إن هذا سماعي لأنه لم يأتي بطريقٍ قياسي، وتقدير البيت السابق هو: والعادم النظير حجال كونه مقصورًا أو ممدودًا، ثابتٌ بالنقل، قال: "**وَالْعَادِمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ**"؛ ذا حال، يعني والعادم النظير حالة كونه ذا قصر أي مقصورًا أو ممدودًا فإنه لا يثبت إلا بالنقل.

فلو استمعنا مثلًا للغة إلى الفعل اعتنى، لكن لم نسمع له في اللغة مصدرًا، لجاز لنا أن نقول قياسًا اعتنى يعتني اعتناءً ولو لم يُسمع، لأن هذا قياس.

القياس هو ما قيس على الكثير، إذا جاء الشيء على وجهٍ كثير، سردناه وقسناه في كل متشابهٌ، نقول هذا قياس وهو الصحيح حتى ولو لم يُسمع، لأنه من باب قدر يقتدر اقتدارًا.

بخلاف هدىً من هدى يهدي، هذا خلافي ثم قالت العرب هدىً أخذوا من هدى يهدي هدىً، لو جئنا إلى رمى يرمي، هل نقول رُمىً مثل هدى يهدي هدىً،

ورمى يرمي رميً، هل نقول ذلك؟ لا، لماذا؟ لأن هدىً سماعيٌ لا قياسي، إذًا لا يقاس في نظائره.

وكذلك سماء ودعاء، سماعيان أم قياسيان، ننظر هل لهما نظير في الصحيح أم لا؟ سماء من ماذا؟ من سما يسمو، ما مصدر سما يسمو؟ سموًا، سما يسمو يسموًا، القاعدة قعد يقعد قعودًا، هذا من الصحيح ومن المعتل سما يسمو سموًا.

هذه فعل، فعل اللازم بابه فعول، أخذناها في الأبنية أبنية المصادر، الفعل اللازم قياسه فعل، وفعل اللازم قياسه فعول، كقعد يقعد قعودًا، وجلس يجلس جلوسًا، على قياسه فعل، وكذلك سهى يسهو سهوًا، سما ليست سهى، سما يسمو سموًا، قياسه قعد يقعد قعودًا.

فلما قالت العرب سما يسمو سموًا وسماءً، قلنا إن سماء سماعي لأنه جاء بمحض القياس، ولم يأتي على طريقةٍ مطردة، لم يأتي على طريقةٍ قياسية.

طالب: (@٣٤:٤٣).

الشيخ: الباء تأتي مصدرًا بمعنى السمو، واستعملت اسمًا بمعنى اسم للخارج، أي لكل شيء مرتفع، تأتي كذا وتأتي كذا.

لكن فعال لا يؤخذ من فعل يفعل فعولًا بقياس فعال، وكذلك دعا يدعو، نقول دعا يدعو، دعا ربه يدعوه، القياس دعا ربه يدعوه دعوًا، وهذا مصدر معروف، دعا يدعو دعوًا.

دعا هذا متعدي، ليس مثل سماء، هذا لازم، لكن دعا متعدي دعا ربه، دعوه دعوًا، ما مصدر فعل متعدي؟ مصدر فعل متعدي فعلٌ هناك مصدرٌ متعدى من ذي ثلاثةٍ كرد ردًا، إذًا قياسه مثل ضرب، ضرب يضرب ضربًا، ودعا يدعو دعوًا، وهذا المسموع ثم قال دعاءً، دعاء يأتي بدعوة المصدر، ويأتي بالمدعو به، أن اللفظ

المدعو به يأتي مصدرًا ويأتي اسمًا، إلا أن فعال على كل حال فعال لا يُؤخذ بوجه قياسي من فعل المتعدي، فنقول إن دعاء لا يُؤخذ بوجهٍ قياسي من الفعل المتعدي فنقول إنه سماعي.

فلهذا لا نأخذ من سها يسهو سهوًا: سها، سها يسهو لا نأخذ سها أو سهاء، مثل سما يسمو.

هفا يهفو قالوا هفوًا وقالوا هُفوًا، لكن ما نقول هفاء أو هُفاء، مثل سماء ودعاء، لأن هذه سماعية لا قياسية.

إذًا فالقياسي من المقصور والممدود، **القياسي**: ما يؤخذ بطريقٍ قياسيٍ واحد في الصحيح والمعتل.

والسماعي: ما يُؤخذ بطريقٍ سماعي وليس له نظيرٌ في الصحيح الآخر.

لو قلنا الفتى سماعي أم قياسي؟ الفتى سماعي، فتى يفتي فتوًا، ثم قالوا فتىً، فعل ما يؤخذ منه فتى يفتو.

وكذلك ثرى بمعنى التراب أو الثناء، هذه كلها سماعية، وكذلك الفتاء بالمد بمعنى الحداثة، والثناء والثراء، هذه كلها ممدوداتٌ سماعية لأنها لا تؤخذ بطريقٍ قياسي، ثم بعد ذلك ختم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الباب بقوله:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ ... عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

ذكر في هذا البيت مسألتين:

المسألة الأولى: قصر الممدود في ضرورة الشعر، الاسم الممدود سواء كان قياسيًا أو سماعيًا، الاسم الممدود ما حكم قصره في ضرورة الشعر؟ يقول: هو جائزٌ بالإجماع، قال:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ

يعللون ذلك بأنه رجوعٌ إلى الأثر، وهذا هو باب الغرائر، باب في غرائر الشعر أنها تعيد الأشياء إلى أصولها المهجورة المتروكة الممنوعة، فللشعر أن يعود إلى الأصول المهجورة هذا في الشعر، كما لو قلت مثلًا: "دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ"؛ عنيزة اسم امرأة ممنوعة من الصرف لكن تركوها وأعادوها إلى الأصل، أعادوها إلى الأصل وهو الصرف، هذا لبيان الضرورة الشعرية.

فقالوا: إن قصر الممدود، رجوعٌ به إلى أصله، كيف رجوعٌ به إلى أصله؟ سبق في الدرس الماضي أن شرحنا أن القصر هو أصل المد على أرجح الأقوال، في المسألة قولان آخران، لكن أرجح الأقوال ما عليه الجمهور أن القصر هو أصل المد، فإذا قلت حمراء، هذا ممدود أم مقصور؟ ممدود، ما أصله؟ أصله حمراء، لراء وألف واحدة نائمة، حمرى على وزن فعلى، ثم زيدت ألفٌ قبل آخره.

فقلبت الألف الثانية همزة لكي تحذف، لو بقيت ألف وألف لحذفت إحداهما لاجتماع الساكنين فلم نستفيد شيئًا من الألف أضفنا ألف وحذفنا ألف، فزادوا ألفًا وقلبوا الثانية همزة، فصارت حمراء.

ومن ذلك؛ أي من قصر الممدود قول أمية بن أبي عائد: "وما ليلى ولم أرى مثلها بين السماء الأرض (@٣٨:٠٥)"، وفي قولٍ آخر: "فهُم مثل الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم".

ومن هذا الرجل المشهور "لابد من صنعى وإن قال اغتفر، وإن تحن كل عودٍ ودبر"؛ فهذه مسألة في الأولى.

المسألة الثانية في البيت: الشاهد قصر الممدود، في البيت الأول قال: "بين السماء والأرض"، ولو مد لقال: "بين السماءِ والأرض" قَصَر، وفي الثاني قالك "

وأهل الوفا من حادثٍ" ولو مد لقال: "وأهل الوفاء"، وفي الثالثة قال: "لابد من صنعى"، ولو مد لقال: "لابد من صنعاء".

المسألة الأخرى في البيت وهي عكس الأولى: وهي مد المقصور في ضرورة الشعر، وهذه مسألة خلاف، فلهذا قال في البيت:

وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

بخلف؛ يعني بخلاف فيها خلاف، ابن مالك يذهب في هذه المسألة إلى الجواز، لأنه قال: والعكس يقع، قال: والعكس يقع، ثم قال: "بخلف" فأقر أنه يقع، ثم بين أن فيه خلافًا، لو قال: "والعكس فيه خلاف" وسكت قلنا حدث خلاف ولم يُرجح، عندنا قال: العكس يقع، أي أثبت أنه يقع ويجوز، ولكن ذكر أن فيه خلافًا، **والخلاف على قولين في المسألة:**

المنع: وهو قول البصريين، قالوا: لا يجوز في الشعر أن تمد المقصور، وهذا عائدٌ إلى قولهم السابق في أن القصر هو أصل المد، وإنما يعاد الشيء إلى أصله، ولا يعاد الأصل إلى فرعه.

والقول الثاني: هو الجواز وهو قول الكوفيين أجازوا ذلك واحتجوا أنه ورد في بعض المسموع من الشعر، ومن ذلك قول العجاج:

والمَـــرْءُ يُبْلِيـــهِ بِـــلاءَ السِّـــرْبالْ تعَاقُـــبُ الإِهْـــلالِ بَعْـــدَ الإهْـــلالْ.

فقال: والمرء يبليه بلاءَ؛ أصله بلل، ثم مد فقال بلاءَ ولو جعله بالفتح بَلاءَ فهذه كلمةٌ أخرى بَلاء وهي غير مناسبة لمعنى البيت، لأن المراد هنا البلى لأنه يبلو، وليس المراد البَلاء، أي أبلى بلاءً حسنًا، لا بل المراد أنه يصيبه البِلاء.

ومن ذلك قولٌ آخر:

يالـــك مـــن تمـــر ومـــن شيشـــاء ينشـــب في المســـعل واللهـــاء

والأصل لهى في القصر، إلا أنه مد فقال اللهاءِ، ومن ذلك قولٌ آخر:

سَيُغنيني الذي أغناكَ عنِّي فلا فَقْرِي يَدُومُ ولا غِناكَ

المراد هنا الغنى في القصر ضد الفقر، إلا أنه مد، فهذا ما يتعلق بهاتين المسألتين، ونختم الكلام على هذا الباب باب المقصور والممدود **بملحوظتين**:

الملحوظة الأولى:....

طالب: (@٣٢:٥٥).

الشيخ: بأحد أمرين الأول أنها لا تثبت لأنها من رواية الكوفيين، والأمر الثاني أنها قليلة، والأصل عند البصريين كما تعرفون أنهم لا يجيزون القياس على القليل إذا خالف القياس، ولهذا منعوا القياس عندهم لأن القصر أصل المد، فلو صحت هذه الأبيات عنده فهي على خلاف الأصل، ومن المتفق عليه بين العلماء أن غرائر الشعر ليست كلها على مستوى واحد وذكرنا ذلك من قبل، بل هي على **ثلاثة مستويات**:

المستوى الأول أو النوع الأول: الضرائر الحسنة؛ أي الذي لا يعاب على الشاعر أن يأتيَّ بها حتى ولو (@٤٥:٥٦)؛ وهذه الضرائر هي التي تعود الكلمة إلى أصلها كصرف الممنوع من الصرف فهذا لا يعاب على الشاعر.

والنوع الثاني: الضرائر الجائزة، ليست حسنة لكنها جائزة، بحيث لو أتى الشاعر بشيءٍ منها قليل فإنه لا يعاب عليه ولا يقدح ذلك في شاعريته أو لغته.

والنوع الثالث: الضرائر القبيحة: وهي التي تخالف القياس كمخالفة الإعراب، وزيادة حروف ونقص حروف لا لشيء إلا لاستقامة الوزن، كقوله من حيث ما (@٤٧:٥٧) ونحو ذلك، هذه كلها ضرائر قبيحة أو **كقوله**:

ليت أشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج في وقع الأسل

حيـــــن حطـــــت بفنـــــاء بركهـــــا   واســـــتحر القتـــــل في عبـــــد الأشـــــل

فقال عبدٌ أشل، يريد عبدٌ أشهل، فحذف الهاء لكي يستقيم البيت، هذه من الضرائر السيئة، الضرائر ليست كلها على مستوى واحد، وقالوا: هذه من الضرائر القبيحة، نعم هذه من الضرائر القبيحة، لأن الشاعر قد يأتي بشيء يصل به إلى حد أن يخرج عن القياس والسلامة، لا لشيءٍ إلا ليستقيم وزن البيت.

لا نقول هذا يجوز شعر، لا نقول أنه يجوز للشاعر أن يزيد حروفًا ويُنقص حروفًا فقط لاستقامة الوزن، بما أنه في الشعر خلاص يفعل ما يشاء! لا.

طالب: (@١٦:٥٩).

الشيخ: إثبات أن الشيء لغة لابد فيه من نقل، أن ينقل عالم أن هذه لغة قومٌ من العرب، ليس كل ما جاء مخالفًا للقياس نقول إنه لغة، لكن إذا أثبت عالم أو علماء ذهبوا إلى هذه القبيلة فوجدوا أن اللغة منتشرة عندهم فنقول هذه لغة عندهم كصوت المثنى بالألف مطلقًا، هذه لغة لبعض القبائل في الجزيرة، والعلماء أثبتوا ذلك، ذهبوا إلى قبيلة فوجدوا أن هذا الأرث منتشر عندهم فقالوا هذه لغة لبعض العرض، وسموها قبيلة فلان وفلان وفلان.

لكن عندما تأتي ضرورة في بيتين أو ثلاثة أبيات أو خمسة أبيات ما نقول هذه ضرورة، هذه مخالفة للقياس ثم نضعه في حجمه الصحيح.

طالب: (@٢٦:٦٠).

الشيخ: تقول إنهما لغتان إذا كانتا متساويتين في الكثرة في الاستعمال نعم نقول إنهما لغتان حتى لو كانت أحدهما قياسية والأخرى على خلاف القياس لكنها ُمعت بكثرة، نقول هذه لغةً، لكن أن تكون الكلمة الأولى هي المنتشرة المعروفة المشهورة، ثم يأتي في بيت أو بيتين أو ثلاثة أو خمسة أبيات ثم يقول لغة

أخرى، ليس هذا من العدل ولا من المنطق، نعم.

نقول الملحوظات: ما سبق هو تعريف النحويين والتصريفين للاسم الممدود والمقصور، أما اللغويون والقراء ومن أخذ باصطلاحهم فاصطلاحٌ مختلف كما نبهنا على ذلك في أول الدرس، فالمقصور عندهم كل مختومٍ بالألف والممدود عندهم كل مختومٍ بهمزة قبلها ألف، فلهذا يقولون هؤلاء ممدود وأولى مقصور، وهكذا.

الملحوظة أخرى: اعتنى اللغويون كثيرًا بالأسماء المقصورة والأسماء الممدودة، حتى صنفوا في ذلك كتبًا كثيرة مفردةً لهذا الأمر، جمعوا فيها كل الأسماء المقصورة، وكل الأسماء الممدودة قياسية كانت أو سماعية، وإن كان اهتمامهم بالسماعي أكثر، لأن القياسي لا ينتهي، القياسي لا ينتهي ومعروف بطريق القياس.

أكبر هذه الكتب هو كتاب المقصور والممدود لأبي عليٍ القالي البغدادي الذي انتقل إلى الأندلس واستقر هناك، وهو كتابٌ محقق ومطبوع، ومن هذه الكتب كتاب المقصور والممدود للفراء وللمبرد ولأبي بكرٍ الأنباري ولابن جني ولابن خليه، ولابن جرير، وللولاد، ولأبي عليٍ الفارسي وابن مالك وغيرهم.

وأغلب هذه الكتب محققة ومطبوعة الآن، وهذا من اهتمام اللغويين بالأسماء المقصورة والممدودة وخاصة السماعية التي لا تنضبط إلا بالنقل، فهذا ما يتعلق بهذا الباب باب المقصور والممدود.

الباب التالي الذي نشرحه بعد الصلاة -إن شاء الله تعالى- هو تسمية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا، وواضح أنه تابعٌ للباب السابق، هل هناك من سؤال فيما سبق؟

طالب: (@٢٠:٦٤).

الشيخ: نعم نعم كل علماء فن يصطلحون على كلماتٍ بينهم قد يوافقهم أو يخالفهم علماء فنون أخرى وهذا موجود في كل العلوم، وإما يحدث اللبس عندما يدرس الطالب هذه العلوم ولا يفرق بينن مصطلحاتها المحدثون والمفسرون، والفقهاء، كلهم لهم اصطلاحات قد تخالف أو توافق مصطلحات غيرهم، ومن هؤلاء النحويون والتصريفيون واللغويون.

عندما نقول اللغويون يعني ما يعبرون بكلام العرب، اللغويون ما تقوله العرب في لغتها في الجاهلية، يعني أصل اللغة، الكلمة في أصلها تدل على ذلك أما بقية الفنون فهم علماء استحدثوا هذه المصطلحات واتفقوا عليها، مثل المصطلح المخضرم.

المخضرم مثلًا عند المحدثين: من عاصر النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ولم يشاهده.

والمخضرم عند الأدباء: هو من عاصر دولتين أو عصرين، كالشعراء المخضرمين الذين عاصروا الجاهلية وعاصروا الإسلام، أو الذين عاصروا الدولة الأموية والدولة العباسية وهكذا.

هذا اصطلاح قد يختلف لهذا قد يُدخل على الإنسان من عدم معرفته وضبطه لهذه المصطلحات، وأنبه على ذلك كثيرًا، مصطلح مثلًا الزيادة عند النحويين لا يراد به المعنى المشهور عند غيرهم، وهو أن الزائد كعدمه، المصلح عند النحويين هذا مصطلح اطلع عليه النحويون، الزيادة عند النحويين فيها ما لا يدخل في بناء الجملة، بحيث أن الجملة مستقيمة به ومن دونه، فتقول: ما جاء الرجل وما جاءني من رجل، "من" هذه تسمى زائدة أي لا قيمة لها لا معنى لها، لا بل الجملة مستقيمة من دونها، أما من حيث المعنى فلها فشيءٌ آخر لها معنى، ومعناها

التوكيد، كبقية أدوات التوكيد.

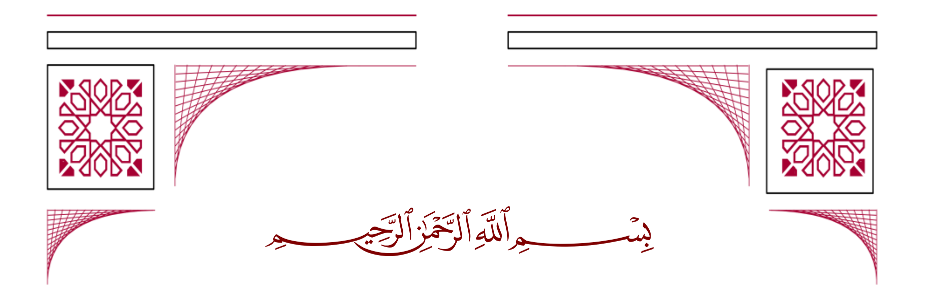
الذي لا يعرف هذا الأمر قد ينكر على النحويين وتجد هذا عند بعض العلماء عند بعض طلبة العلم، وكيف تقول في القرآن زائد؟! هذا مصطلح وهكذا.

طالب: (@٥٨:٦٧).

الشيخ: يسأل عن قصر الممدود في غير الشعر في الكلام في النثر لا يجوز، لا يجوز قصر الممدود في الكلام، بل يجب أن تقول يا أسماء تعالي، ما تقول يا أسماء تعالي إلا في الشعر أو ما كان في الشعر كالسجع مثلًا، السجع والكلام المنتظم حكمه حكم الشعر، لكن في الكلام المعتاد لا يجوز ذلك، الكلام المعتاد يجب أن تلتزم بقواعد الممدود ممدود والمقصور مقصور وهكذا.

نكمل بعد الصلاة، والله أعلم وصلي الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعن أما بعد،،،

نتكلم على الباب التالي وهو باب [كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُوْرِ وَالْمَمْدُوْدِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيْحًا]، وهذا الباب عقده ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلاثة عشر بيتًا، قال فيها:

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُوْرِ وَالْمَمْدُوْدِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيْحًا

٧٧٨. آخِرَ مَقْصُوْرٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩. كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيْلَ كَمَتَى

٧٨٠. فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِف ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

٧٨١. وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

٧٨٢. بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

٧٨٣. وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُوْرِ فِي جَمْعٍ ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤. وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِف ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥. فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

٧٨٦. وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِي اسْمًا ... أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧. إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨. وَسَكِّنْ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

٧٨٩.وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

٧٩٠.وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

هذا الباب واضحٌ أنه من أبواب التصريف وهو تابعٌ للباب السابق فبعد أن ذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاسم المقصور والممدود، فالآن سيذكر في هذا الباب كيفية تثنيتهما وجمعهما جمع تصحيح، فذكر في هذه الأبيات الثلاثة عشر خمسة أبيات في تثنيتهما، ثم ذكر بيتًا وشطرًا في جمعهما جمع مذكرٍ سالمًا، وباقي الأبيات في جمعهما جمع مؤنثٍ سالمًا.

فبدأ بالكلام على التثنية، تثنية المقصور والممدود، والأصل في التثنية كما تعرفون أن يُلحق بالاسم المفرد ألفٌ ونون، أو ياءٌ ونون فقط دون تغيير يلحق المفرد، وهذا يكون في الصحيح الآخر، وكذلك في الاسم المنقوص، نحو محمد والرجل وجارية، والقاضي، يقول في تثنيتها المحمدان، الرجلان، الجاريتان، القاضيان، لا تفعلوا شيئًا سوى أن نضيف علامة التثنية الألف والنون أو الياء والنون.

أما المقصور والممدود: فلهما حكمٌ خاص في تثنيتهما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، وذكر تثنية المقصور ثم ذكر تثنية الممدود، وسيبدأ بالكلام على تثنية المقصور.

وخلاصة الكلام: على تثنية الاسم المقصور، أن ألف المقصور تُقلب ياءً في ثلاثة مواضع، وتقلب واوًا في موضعين.

تقلب ياءً في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت ألفه رابعة فأكثر، أي رابعةً أو خامسةً أو سادسةً، نحو مسعى، نقول في تثنيتها مسعيان بقلب الألف ياءً وفي ملتقى ملتقيان، وفي مستشفى

مستشفيان، وهكذا.

إذًا الألف إذا كانت رابعةً فأكثر فماذا تفعلوا بها في التثنية؟ تقلبها ياءً وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

آخِـرَ مَقْصُـوْرٍ تُثَنِّـي اجْعَلَـهُ يَـا   إِنْ كَـانَ عَـنْ ثَلاَثَـةٍ مُرْتَقِيَـا

إن ارتقى عن الثلاثة فصارت رابعةً أو خامسةً أو سادسةً فإنها تقلب ياءً.

الموضع الثاني لقلب الألف ياءً في تثنية المقصور: إذا كانت الألف ثالثةً وأصلها الياء، نحو فتى، فتقول في تثنيته: فتيان، وهدى نقول في تثنيته هديان، لأنه من هدى يهدي، ورحى رحيان، وهكذا، وهذا قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى

الموضع الثالث لقلب ألف المقصور ياء عند التثنية: إذا كانت ثالثةً وأصلها مجهول ولكنها أميلت، لا يُعلم هل هو واو أو ياء لأنها أميلت، وهذا يأتينا في باب الإمالة، أن تميل الألف إلى الياء أو تميل الفتحة إلى الكسرة، وهي لغة فصيحة، وسيأتي الكلام على ذلك، ومن أحكام الإمالة المشهورة، أن الألف لا تمال إلى الياء إلا في مواضع منها إذا كان أصلها الياء، فلهذا يقولون، إذا كانت ألف المقصور ثالثة، وأصلها مجهول ما نعرف أصلها واو أو ياء لكنها أميلت.

فهذا يقوي جانب الياء، فتُقلب ياءً عند التثنية مثال ذلك: قالوا متى؛ متى علمًا، متى اسمٌ مبني، اسم للإشارة، اسم للاستفهام أو للشرط، لكن لو صارت علمًا، لو سميت أحدًا "متى" فصارت علمًا اسمًا ثم ثنيته، فإنه يكون حينئذٍ مختومًا بألف، وألفه ثالثة.

ما أصل هذه الألف؟ مجهولة، لأن أصل الألف المبني لا يُعرف أصلها إلا أنها أميلت، جاء عن العرب إمالة الألف في نحو متى، فإذا ثنيت متى علمًا تقول: متيان،

وهذا الذي يسمى القياس، نحن الآن ما عندنا سماع في المسألة، لكن القياس يقول إن الألف التي تمال إلى الياء هي الألف التي أصلها الياء هذا في الإمالة نطقًا.

طالب: (@٧٨:٢٣).

الشيخ: الألف متى، جاء عن العرب أنهم يميلونها إلى الياء يقولون متى متي هذه في باب الإمالة، في باب الإمالة يقال إن الألف التي تمال إلى الياء هي الألف التي أصلها الياء، وعندنا هنا يقال إن الألف التي أصلها ياء عند التثنية إذا كانت ثالثة عند التثنية تقلب ياءً.

القياس: في مجهولة الأصل التي لا يُعلم هل أصلها واو أو ياء، لكنها أميلت، أن تثنى بالياء أو بالواو؟ تثنى بالياء، هذا يسمى قياسًا لأن هناك سماع في المسألة.

فإن قلت: ولماذا لم يبقوا ألف المقصور ألفًا في التثنية؟ لماذا لابد أن تُقلب إلى ياء في ثلاثة مواضع وفي الواو في موضعين؟ الجواب واضح وهو أن الألف ساكنة ثم الألف في التثنية بعد ذلك ساكنة، فيؤدي ذلك إلى حذف ألف المقصور، وهذا سيؤدي إلى اللبس.

الشاهد: أن ألف المقصور إذا كانت ثالثة وأصلها مجهول وقد أميلت فإنها تقلب عند التثنية ياءً، كما قلنا في متى علمًا متيان، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيْلَ كَمَتَى

طالب: (@٨٠:١٤).

الشيخ: هذه تحتاج إلى تدبر في السماع، تدبر في القراءات في كلام العرب، في الكلمات المبنية، الحروف المبنية إذا أميلت ثم إنك نقلتها إلى العالمية فسميت بها فتأخذ هذا الحكم، فتحتاج إلى تتبع في باب الإمالة، أما المعرب ما في إشكال.

أصل ألفه معروف أنها واو الضحى، فما في إشكال في ذلك، الكلام على المبني لأن أصله مجهول، فهذه مواضع قلب ألف المقصور ياءً في التثنية.

كم موضع يا إخوان؟ ثلاثة مواضع، ما سوى ذلك **فإن ألفه تُقلب واوًا وذلك في موضعين:**

الموضع الأول الذي تُقلب فيه ألف المقصور واوًا في التثنية: إذا كانت الألف ثالثةً وأصلها واو، نحو عصا، فتقول في التثنية عصوان.

الموضع الثاني:...

طالب: (@٨١:٤٠).

الشيخ: قلنا أكثر من مرة معرفة الأصل بالتصرفات، تنظر للتصرفات إن كان لها فعل ماضي، مضارع، اسم الفاعل، المفعول المصدر، وإلا تنظر للتثنية والجمع كيف تجمعها العرب، وكيف جمعتها العرب تنظر للتصرفات، التصرفات هي التي تبين العصا، العرب قالوا عصوان، فدل ذلك على أن أصلها الواو، وإن أردت بصورة أوضح من ذلك فإن الألف التي تُكتب واقفة أصلها واو، والتي تكتب نائمة أصلها ألف، أنه لا يقاس عليه.

طالب: (@٨٢:٣٦).

الشيخ: نعم الموضع الأول إذا كانت ألف المقصور ثالثةً وأصلها واو، قلنا مثل عصا يُثنى على عصوان.

طالب: (@٨٢:٥٨).

الشيخ: هناك بعض التصرفات يصيبها الإعلال، وهذا أعم أبواب الصرف الإعلال، لا يكون أن العالم صرفيًا حتى يتقن هذا الباب، والإعلال كما قلنا أكثر

ما يدخل على حروف العلة والهمزة، ولذلك بأل تُحذف أو تنقل حركتها أو تُقلب، فعصيا هي أصلها بالواو عصيوا، دخلت ياء التصغير، ياء التصغير تأتي ياء ثالثة ساكنة، تكون مصغر، فجاءت الياء، ثم جاءت لام الكلمة عن الواو، فمن قواعد الإعلال التي تأتي أن الواو والياء إذا اجتمعا، وسكنت الأولى منهما فإن الواو متقدمة أو متأخرة تُقلب ياءً ويكون الإدغام، هذه قاعدة.

أسألتكم هذه تدل على أنكم بفعلٍ (@٨٤:٣٤) أشياء كثيرة من النحو والصرف، وبعد أن تتعمقون في هذه الدقائق، والمشكلة أن الإعلال آخر باب، لم يأتِ إلا في آخر الألفية، ونحن في أواخرها.

قلنا تُقلب ألف المقصور واوًا في موضعين:

الأول: إذا كانت ألف أصلها الواو.

والموضع الثاني: إذا كانت ثالثةً وأصلها مجهول، ولم تُمِل، وهذا هو الأكثر في مجهولة الأصل مثل إلى، وإذا، وعلى حرف الجر، لو كانت أعلامًا، فهذه لم تُسمع فيها الإمالة، فإذا جعلتها أعلامًا فإن ألفاتها تكون مجهولةٌ الأصل، فتثنى بقلبها واوًا، فلو سميت رجلًا بــ إلى، ثم سميته (@٨٥:٤٦) فتقول: إلوان، وإذا إذوان، وعلى؛ علوان، وهكذا.

نحن حكمنا على الكلمات المبنية بأنها مجهولة الأصل لأن لا اشتقاق لها، ونعرف أن الاشتقاق لا يدخل إلا على الكلمات التي تقبل التصريف، **والكلمات التي تقبل التصريف شيئان:**

- **الاسم العربي المعرب.**
- **والفعل المتصرف.**

فقط، ما سوى ذلك لا يدخله تصريف، بل يدخل اشتقاق، لا يدخله تصغير،

جمع، تثنية، وزن، إلى آخره، الحروف كلها، الأسماء المبنية، الأسماء الأعجمية، كل هذه لا تقبل التصريف، الاسم العربي المعرب والفعل المتصرف.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ ... وَأَولِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

يقول في غير المواضع الثلاثة التي ذكرها من قبل لقلب الألف ياءً:

فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا

ثم قال:

وَأَولِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

وأولها: يعني أو لألف المقصور التي قُلبت ياءً في ثلاثة مواضع واوًا في موضعين، أولها ما كان قبله قد أُلِف، أي بعدها ألحق علامة التثنية، ألحق الألف والنون أو الياء والنون، وإنك تقول في فتى، تقلب الألف ياءً ثم تأتي بالألف والنون فتيان، أو فتيين، وهكذا.

ثم انتقل ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن انتهى من الكلام على تثنية المقصور، إلى الكلام على تثنية الممدود.

وخلاصة ذلك: أن الممدود على أربعة أقسام: الممدود **بحسب نوع همزته على أربعة أقسام:**

الأول: أن تكون همزته زائدةً للتأنيث، وذكرنا من قبل أكثر من موضع يا إخوان الحكم على الهمزة بالزيادة، كيف نعرف أن الهمزة زائدة؟ وبذلك ألا تكون في الآخر، أي أن الفعل مثلًا الفعل مثلًا فعل ماضي، الهمزة موجودة معناها أن الهمزة أصلية، فإن لم تكن موجودة فمعنى ذلك أن الهمزة ليست أصلية، تكلمنا

على ذلك، وقلنا إن الهمزة الزائدة قد تأتي للتأنيث وقد تأتي للإلحاق، وذلك في باب الممنوع من الصرف، إذا كانت الهمزة الزائدة وسُمِع فيها التنوين فإنها للإلحاق وإن كانت زائدة ولا يُسمع فيها التنوين وهذا هو الأغلب الأكثر، فهذا للتأنيث.

فإن الأصل في الماضي مثل بدأ أو مثل قرأ، فإن الهمزة حينئذٍ أصلية.

إن كان الفعل مختوم بحرف علة: مثل قضى، ورمى ودعا، وأعطى وأهدى، فإنه سينقلب حينئذٍ بعد ذلك إلى حرف علة أو همزة، وإذا قلت قضى، تقول في المضارع يقضي، فيعود إلى أصله، ثم في المصدر قضى يقضي قضاءً.

الهمزة هي الياء، انقلبت في الماضي ألفًا وانقلب في المصدر همزةً، الهمزة في قضاء هل هي زائدة؟ لا، هل هي أصلية؟ لا، نقول منقلبة على الأصل، إذًا فالهمزة إما أن تكون زائدة للتأنيث وإما زائدةً للإلحاق، وإما أن تكون منقلبة عن الأصل، وإما أن تكون أصلية.

فالنوع الأول: أن تكون همزة ممدودة زائدة للتأنيث، فالمشهور عند التثنية قلبها واوًا، نحو حمراء، نقول حمروان، وهكذا في بقية الألوان، خضراء خضروان، وصفراء وصفروان، وكذلك صحراء الهمزة زائدة للتأنيث نقول صحروان، وكذلك حسناء نقول: حسناوان.

طالب: (@٥٠:٩١).

الشيخ: تقول هذا هو المشهور، سُمع فيها بقلة ثم يشير ابن مالك بعد ذلك قلبها ياءً وإبقائها همزةً في بعض الشواهد القليلة، وسنشير إلى ذلك عندما يشير ابن مالك -إن شاء الله-، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَا كَصَحْراءَ بواوٍ ثُنِّيَا

يقول: ما كانت همزته للتأنيث كصحراء، فإنه يُثنى بقلبها واوًا.

النوع الثاني من المدود: أن تكون همزته زائدة للإلحاق، وعرفنا أن همزة الإلحاق هي الهمزة الزائدة إذا سُمِع فيها التنوين، فيجوز عند التثنية أن تقلب واوًا، وهو الأولى، وإبقائها همزةً وهو جائز، نحو علباءٌ، العلباء معروفة، العلباء الهمزة زائدة، لأن الأصل العين واللام والباء، ويقول إنها جائزةٌ للإلحاق لأنه سُمِع فيها التنوين.

هذه علباءٌ فهي ليست للتأنيث، فعند التثنية ماذا نفعل بهمزة الإلحاق؟ **يجوز فيها الوجهان:**

- **قلبها واوًا وهو الأولى.**
- **وإبقائها همزةً وهو جائز.**

فنقول في علباء، علباوان، وعلباءان، ومن ذلك طرفاء، كنا ذكرنا عدة أمثلة على همزات الإلحاق وغيرها، عندما تكلمنا في الممنوع من الصرف، صرفاء هذا اسم نبات، نقول طرفاوان وطرفاءان.

طالب: (@١٨:٩٤).

الشيخ: بهمز همز المد.

طالب: (@٢٦:٩٤).

الشيخ: هو يظن يفعل ذلك، لا يقال إلا علباء بالمد، الإلحاق يعني مثل كلمة كوكب على وزن الصرف فوعل، يقول هذا مأخوذ من ككب، ما يقال عن هذا الشيء ككب، ما يقال على هذا الشيء ككب، لا يقال إلا كوكب، لماذا قيل كوكب، فزيدت الواو كوكب قالوا إلحاقًا بجعفر، كونها ملحقةً بجعفر لا يعني أن

لها أصلًا مستعملًا فهي كلمة لم تستعمل إلا بلفظ الإلحاق كوكب، لذلك علباء لم تستعمل لا يسمى هذا علب، ثم علباء، لا هو يسمى علباء.

وقد تدخله التاء، فيقال علباءةٌ وهذا من أدلة الإلحاق، لأن همزة التأنيث لا تلحقها التاء، لأن همزة التأنيث للتأنيث، والتاء المربوطة للتأنيث فلا يجتمعان، لا تقول في حسناء، حسناءةٌ، بخلاف همزة الإلحاق فهي همزة لا علاقة لها بالتأنيث، وإنما هي مجرد حرف لإلحاق الكلمة بكلمة أخرى، فلهذا يدخلها التنويع.

الباء لا تدخلها التاء علباءةٌ.

طالب: (@٩٦:١٧).

الشيخ: علباءٌ نعم، سُمِع فيها التنوين، حسناء على كل حال عرفنا أنها ممدود قياسي، كل الممدودات القياسية همزته للتأنيث، لأن الإلحاق بابه السماع، لأن سُمِع فيها التنوين.

طالب: (@٩٦:٤٩).

الشيخ: والأصل في الهمزة الزائدة أنها للتأنيث، لكن هذه كلمات سُمِع فيها التنوين الأولى أنه لو لم يسمع التنوين في علباء نقول الهمزة زائدة للتأنيث، لكن سُمِع فيها التنوين ودخلت عليه التاء فقلنا ليست للتأنيث هذا إلحاق.

النوع الثالث: من الأسماء الممدودة أن تكون همزته منقلبةً عن أصل، أن تكون الهمزة منقلبة عن أصل، يعني واو أو ياء، فيجوز في الهمزة إبقاؤها همزة وهو الأولى وقلبها واوًا وهو الجائز، نحو سماء وبناء، وكساء، وعطاء، وإعطاء، وإهداء إلى آخره.

فالهمزة إذا كانت ألفه منقلبة عن أصل يعني عن واو أو عن ياء جاز فيها الوجهان، إما أن تبقيها همزةً للتثنية وهو الأولى، وإما أن تقلبها واوًا، فتقول في

تثنية سماء سماءان، أو سماوان، وفي تثنية بناء بناءان أو بناوان، وفي تثنية إهداء، إهداوان، أو إهداوان، وهكذا.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَحْـــــوُ عِلْبَـــــاءٍ كِسْـــــاءٍ وَحَيَـــــا بِـــــوَاوٍ اوْ هَمْـــــزِ

يقول: ما كانت همزته زائدً للإلحاق كعلباءٍ أو كانت همزته منقلبة عن واو ككساء لأنه من كسا يكسو أو كانت همزته منقلبة عن ياء كحياءٍ لأنه من حييَّ يحيى حياةً، فإن الهمزة عند التثنية يجوز فيها إبقاءها همزة وقلبها واوًا.

وقوله حيا في البيت ممدود، حياءً إلا أنه قصره لضرورة الشعر، والكلام على واو العطف، نحو علباء وكساءً وحَاءٍ إلا أنه حذف واو للشعر.

النوع الرابع من الممدود: أن تكون همزته أصلية، أن تكون الهمزة في الممدود أصلية، فيجب عند التثنية إبقاؤها همزةً، من المثلثة على ذلك: قراءٌ، نقول زيدٌ قراءٌ فعال، بمعنى زاهد عابد، فإذا ثنيته قلت هما قراءان، وكذلك زيدٌ مُضاءٌ على وزن فعالٌ بمعنى شديد الحسن والوضاءة، فإذا ثنيته قلت هما وضاءان.

ومن ذلك لو أخذت صيغة المبالغة فعال من قرأ، فتقول: هو قراءٌ بمعنى كثير القراءة ليس بمعنى أنه عابد زاهد، قراء على وزن فعال، وزيدٌ قراءٌ أي كثير القراءة، وهما قراءان، لك أن تقول قُراء، ومعناه زاهد عابد ولك أن تقول قَراء بمعنى كثير القراءة، لأن صيغة المبالغة على وزن فعال، إلا أن فعال قياس، فُعال سماع.

طالب: (@٤٠:١٠١).

الشيخ: لا هناك قُراء جمع قارئ، قارئ يُجمع على قراء قياسًا كما سيأتي في جمع التكسير، فاعل على فعال.

ومن ذلك خَطاء من الخطأ فالهمزة أصلية، فتقول فلانٌ خطاءٌ أي كثير الخطأ،

فإذا سميت قلت هما خطاءان، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وغير ما ذكر صحح"؛ ذكر همزة التأنيث وهمزة الإلحاق والهمزة المنقلبة عن أصل أي عن واو أو ياء.

"وغير ما ذكر صحح"؛ يريد الهمزة الأصلية، يجب تصحيحها في التثنية، ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَمَا شَذّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

يعني ما سُمِع مخالفًا لما سبق في تسمية المقصور والممدود فهو قليلٌ شاذٌ لا يقاس عليه، يُسمع ولا يقاس عليه، يعني أنه سُمِع كلماتٌ قليلة خالفت ما ذكرناه قبل قليل من قواعد المضطردة، من ذلك ملّا الخوزلى، نوع من نواع المِشية، خوزلى، مقصور.

قالوا في تثنيته الخوزلان، وكان القياس أن يقول في تثنيته الخوزليان، لقلب الألف ياء مثل الملتقيان، ومن ذلك أنه سُمِع في كلمة حمراء أنهم سموها فقالوا: حمراءان وحمريان وحمراوان، حمروان هو الأكثر في السماع عنه في هذه الكلمة لكن سُمِعه أيضًا حمريان، وهو شاذ وحمراءان.

ما حمراءان شاذ، وأما حمرايان فأشذ.

طالب: (@١٠٤:١٣).

الشيخ: لا سُمِع في حمراء فقط، لو سُمع في كل الألوان لقلنا إنه سماعي، قلنا هذا مضطرد في الألوان على الأقل، نعم.

طالب: (@١٠٤:٣٢).

الشيخ: وما كصحراءٍ، (@وَمَا كَصَحْرَاءَ بواوٍ)؛ هو البيت يستقيم باللفظين،

(@**وَمَا كَصَحْرَاءَ بواوٍ ثنيا**)، وما كصحراءٍ ثنيا، والبيت يستقيم بالاثنين الكلمة طبعًا ممنوعة من الصرف لأنها (@١٠٥:٠٧) بهمزة التأنيث، كون الشاعر ينونها أو يبقيها على حالها إذا كان يخل بالشعر، لأن تدخله الزحافات، فإما أن يبقي على الزحافات ويمنع من الصرف، وإما أن يزيل الزحاف ويُكمل وزن البيت، وينون.

طالب: (@١٠٥:٤٠).

الشيخ: ما أعرف ذلك، المعروف في اللغة أن القُراء هو العابد الزاهد والوُضاء هو شديد الوُضاءة، أما كثير القراءة قَراء، وُضاء.

طالب: (@١٠٦:٢٢).

الشيخ: واو مضمومة وُضاءُ.

طالب: (@١٠٦:٣٢).

الشيخ: مُضاء لا بل وُضاء، تُراجع هذا الذي أعرفه أنا من النحويين وهذا مقتضى القياس اللغوي.

ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى الكلام على جمع المذكر السالم، بعد أن انتهى من الكلام على التثنية، فجمع المذكر السالم القياس فيه كما تعرفون أن يُلحق المفرد بواوٍ ونون أو ياءٍ ونون دون تغييرٍ للمفرد، تقول في زيدٍ زيدون، وفي محمد محمدون، وفي مجتهدٍ مجتهدون، ومجتهدين وهكذا.

وأما الاسم المنقوص كالقاضي والمهتدي، فكيف يُجمع جمع مذكرًا سالمًا؟ بحذف ياءه وضم ما قبلها مع الواو وكسر ما قبلها مع الياء، فيقولون في جمع القاضي القاضون، والقاضين، والمهتدون والمهتدين، وابن مالك ما تكلم على جمع المنقوص وإنما استكمالًا، لأنه الآن يريد أن يتكلم على كيفية التثنية، والجمع ليتكلم في الباب التالي على جمع التكسير.

الكلام على كيفية الجمع والتثنية عمومًا إلا أن التثنية كما رأيتم لا إشكال في القياس إلا في المقصور والمنقوص والممدود، في الجمع المذكر السالم من صحيح الآخر لا تخالف القياس، في المنقوص في مخالفة وهي حذف الياء، كان ينبغي أن يذكر ذلك، والاسم المقصور والممدود كيف يجمعان جمع مذكرٍ سالمًا؟

طالب: (@١٠٨:٥٨).

الشيخ: قصره على المقصور والمنقوص ولكن نقول: كان ينبغي أن يقصره، وإنما يتكلم عمومًا على كيفية التثنية وكيفية جمع السلامة ليتكلم في الباب التالي على التكسير، لأنه في جمع التكسير كلامه عام في كل الأسماء، وإذا لم يتكلم على ذلك في هذا الباب فأين يتكلم؟ ما تكلم على ذلك في بابٍ آخر.

نقول الاسم الممدود عند جمعه مذكر سالم يعامل معاملته في التثنية، يعني الهمزة الأصلية تبقى، وهمزة التأنيث تقلب واوًا، وهمزة الإلحاق والهمزة المنقلبة على أصل يجوز فيهما الوجهان، الإبقاء والقلب، فإذا جمعت قُراء قراؤون، ووضاء وضاؤون، لأن الهمزة أصلية.

فإذا أردت أن تجمع "على" قلت: علاؤون أو علاوون، لأن الهمزة منقلبة عن أصل من على يعلو، ولو سميت رجلًا بخضراء، ثم جمعته جمع مذكرًا سالمًا، كنت تقول: خضراؤون.

وأما الاسم المقصور، فكيف يُجمع جمع مذكر سالم؟ له حكمٌ خاص يختلف عن التثنية، حكمه في جمع المذكر السالم يختلف عن حكمه في التثنية، فلهذا نص ابن مالك عليه وحده، وحكمه في جمع المذكر السالم أن تحذف ألفه مطلقًا، وتفتح ما قبلها.

في التثنية ما تحذف الألف وإنما تقلبها إلى ياءٍ أو واو، أما في جمع المذكر السالم مع المقصور تحذف الألف دائمًا وتفتح ما قبلها، نحو مصطفى وأعلى، مصطفى علم، وأعلى وصف.

كيف نجمع مصطفى؟ مصطفون، بحذف الألف وفتح ما قبلها، اجمعه بالياء والنون، مصطفين وهي الواردة في القرآن.

أعلى أجمعها بالواو والنون، أعلون وهي واردة في القرآن الكريم، اجمعها بالواو والنون أعلون وهي واردة في القرآن الكريم، اجمعها بالياء والنون أعلين، **وهذا هو قول ابن مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُوْرِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ

يقولك إذا جمعت الاسم المقصور جمع مذكر سالمًا، فاحذف منه ألفه، والفتح قبل الألف تبقيه، دليل على أن الألف محذوفة.

وقوله في البيت: "**جمع على حد المثنى**"؛ ما الجمع على حد المثنى؟ وجمع المذكر السالم يسمونه الجمع الذي على حد المثنى؛ لأنه مثلهن في كيفية الزيادة، فيكون بزيادة نون وحرفٍ قبله، فلهذا سموه بالجمع الذي على حد المثنى.

ثم انتقل ابن مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بعد ذلك إلى الكلام على جمع المؤنث السالم، جمع المؤنث السالم القياس فيه كما تعرفون أن تُلحِق المفرد ألفًا وتاءً دون تغيير، فتجمع اصطبلًا اصطبلات، وحمام حمامات، ولو سميت امرأةً براضي تجمعها راضيات، وسعاد سعادات، وزينب زينبات، وهكذا.

إلا أن التغيير قد يدخل على جمع المؤنث السالم فلهذا احتاج من ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى عدد من الأبيات ليبين هذه التغييرات التي قد تدخل على جمع

المؤنث السالم، فذكر بعضها، وأغفل بعضها.

فمن ذلك أن تاء التأنيث تُحذف من جمع المؤنث السالم، وسأشير إلى ذلك في حالته خاصة، كلما كان الاسم فيه تاء تأنيث فإنك تحذفها عند جمع المؤنث السالم، يقول في فاطمة فاطمات، بحذف التاء.

وهكذا في صائمة صائمات، إلى آخره، إذًا فالاسم الصحيح الآخر والمنقوص يجمعان جمع مؤنثٍ سالمًا بالألف والتاء، لا يكون في ذلك تغيير إلا إذا كما في تاء التأنيث كفاطمة فاطمات، وراضية راضيات وهكذا،

باقي المقصور والمنقوص، كيف يجمعان جمع مؤنثٍ سالمًا؟ أما الاسم المقصور فإنه يعامل في جمع المؤنث السالم معاملته في التثنية، يعني أن ألفه تقلب ياءً في ثلاثة مواضع، إذا كانت رابعة خامسة سادسة، أو كانت ثالثة وأصلها الياء.

أو كانت ثالثةً ومجهولة الأصل وقد أميلت، وتُقلب واوًا في موضعين إذا كانت ثالثةً أصلها الواو أو كانت ثالثةً مجهولة الأصل ولن تُمال، فتجمع مسعىً على مسعيات، أن جمعتها بالألف والتاء عند المؤنث السالم، قد تجمع جمع تكسير، هذا يأتي في باب التكسير، كلامنا الآن على جمع الألف والتاء جمع مؤنث سالم، يجمع مسعى على مسعيات، وملتقى ملتقيات، ومستشفى مستشفيات، بقلب الألف ياءً.

وهدى هديات، ورحى رحيات، وعصا عصوات، وهكذا، تعاملها في جمع المؤنث السالم معاملتها في المثنى، وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاء وَأَلِفْ

فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي الْتَّثْنِيَهْ

أي عامل الاسم المقصور إذا جمعته بألفٍ وتاءٍ معاملته في التثنية، ثم قال

رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَتَاء ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

يقول: إذا كان الاسم المقصور في آخره تاءٌ مربوطة، فإنك تحذفها.

طالب: (@٢٨:١١٨).

الشيخ: يقول إذا كان في آخر المقصور تاء مربوطة فإنك تحذفها نحو فتاةٍ، ليس تحذف تاء التأنيث عما تجمع جمع مؤنث سالم فتاةٍ حذفنا التاء، ماذا سيبقى فتى صار مقصورًا إذا حذفنا التاء، ثم تعاملها معاملته في المثنى فتقول فتيات، فتيات بحذف التاء وقلب الألف ياءً وكذلك قناةٌ نجمعها فنقول: قنواتٌ.

حذفنا المقصور يعامل في الجمع السالم معاملته في التثنية، الممدود الاسم الممدود أيضًا في جمع المؤنث السالم يعامل معاملته في التثنية، الهمزة الأصلية تبقى، وهمزة التأنيث تقلب واوًا، وهمزة الإلحاق والهمزة المنقلبة يجوز فيهما الوجهان.

فتقول في جمع سماء سماوات، أو سماءات، وفي جمع بناء بنوات أو بناءات، وفي جمع حمراء حمراوات فقط، وفي جمع حسناء حسناواتٌ فقط.

ولو سميت امرأةً "على" يجوز فيها الوجهان علاءات وعلاوات، نعم.

ثم نبه ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن الأصل في جمع المؤنث السالم أن يبقى مفرده على حاله، على حركاته وسكناته، دون تغيير هذا الأصل في جمع المؤنث السالم، إلا أنه شذ عن ذلك الاسم الثلاثي، فإن عينه قد تتغير حركتها وسكونها في الجمع جمع المؤنث السالم، على التفصيل الآتي، قد تتغير على التفصيل الآتي:

إذا كان اسمًا ثلاثيًا عينه ساكنة صحيحة، إذا كان اسمًا شرط، ثلاثيًا شرط، عينه

ساكنة شرط، صحيحة شرط، سواء أكان بتاء التأنيث أم مجردًا عنها بتاء التأنيث مثل كِسرى، وضربة، وجملة، بلا تاء التأنيث مثل دعد وهند، إذا كان الاسم الثلاثي هكذا ثلاثي، اسمه ثلاثي وعينه ساكنة وصحيحة فما حكمه إذا جمعته جمعًا مؤنثًا سالمًا **فله حالتان:**

إذا كان مفتوح الأول: على وزن ماذا؟ على وزن فَعْلْ أو فَعْلَة، على وزن فعلٍ كدعد، وعلى وزن فعلة كجفنة، وقصعة، وضربة، ورحلة، ونسمة، كثير.

كيف تجمع جمع مؤنث سالمًا؟ يجب فيها اتباع العين للفاء، فتفتح مثلها فيقال في جمع دعد دعدات، وفي جمع جفنة جفنات، وضربةٍ ضربات، ورحمة رحمات، ونسمة نسمات، ولا يجوز أن تقول دعدات، ورحمات، وجفنات بالسكون لا يجوز ذلك، هذه الحالة الأولى إذا كانت مفتوحة الفاء، مفتوحة الأول أي فعلٍ وفعلةٌ.

الحالة الثانية: إذا كانت مضمومة الأول، يعني على فُعلِ وفُعلة، أو مكسورة الأول يعني على وزن فِعلِ وفعلة، إذا كانت مضمومة الأول يعني فُعل كدُمل اسم امرأة أو فُعلة كبشرة وجملةٍ وغرفة، أو كانت مكسورة الأول يعني وزن فِعلٍ، كهند أو أو فِعلةكـ كسرة أو سدرة.

ما حكمه إذا كان مضموم الأول أو مكسور الأول؟ **يجوز فيه ثلاثة أوجه عند جمعه مؤنثًا سالمًا:**

الوجه الأول: إن كان العين أن تسكن العين يعني أن تبقيها ساكنة كما كانت فتقول في جمل جملات، وفي بشرة بشرات، وفي هند هندات، وفي كسرة كسرات.

الوجه الثاني: إتباع العين للفاء، إذا كانت الفاء مضمومة تضم العين، إذا كانت الفاء مكسورة تكسر العين، ففي جمل على هذا الوجه تقول جُملات، وفي بشرة

بشرات، وفي هند هندات، وفي كسرة كسرات.

الوجه الثالث: تخفيف العين بالفتح، قلت تخفيف لأن الفتح أخف الحركات، تخفيف العين بالفتح فتقول في جمل جملات، وفي بشرى بشرات، وفي هند هندات، وفي كسرى كسرات.

إذًا الخلاصة فعلٌ وفَعلةٌ تجمعان على فعلات، وأما فُعل وفعلة، وفِعل وفِعلة **ففيها ثلاثة أوجه:**

- الإسكان.
- والاتباع.
- والفتحة.

وهذا هو قول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْسَّالِمَ الْعَيْنِ الْثُّلاَثِي اسْمًا أَنِلْ

السالم العين الثلاثي اسمًا، اسمع الشروط، السالم أي عينه ليست معتلة، العين أي العين الكلام عن العين، الثلاثي ليس الرباعي والخماسي والسداسي.

اسمًا: بخلاف الوصف، والسالم العين الثلاثي اسمًا.

أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

إتباع عين فاءه؛ أي اتبع عين فاءه، بما سُكِن، فاءه مفتوحة تفتح (@٤٤:١٢٧) وهذا واجب، عينه مضمومة كقُبلة وبُشرة، نقول: قُبلات، عينه مكسورة مثل خِدمة ورحلة، نقول رَحلات، إلا أنه في المفتوح الواجب وفي المضموم والمكسور جائز كما شرحنا، ثم قال:

إِنْ سَـــاكِنَ الْعَـــيْنِ مُؤَنَّثًـــا بَـــدَا ... مُخْتَتَمًـــا بِالْتَّـــاءِ أَوْ مُجَـــرَّدَا

فَعل أو فَعلة، فُعل أو فُعلة، فِعل فِعلة.

وَسَكِّنْ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

يقول: وسكن التالي غير الفتح إذا كانت العين تتلو مفتوحًا فَعل فَعلة، فليس فيه إلا الاتباع، أما إذا كانت العين تتلو غير مفتوح أي ماذا تتلو؟ تتلو مضمومًا أو مكسورًا.

إذا كانت العين تتلو غير مفتوح إنما أن تسكنه أو تخففه بالفتح، قال:

وَسَكِّنْ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ

العين إذا تلت غير الفتح إما أن تسكنها أو تخففها بالفتح.

فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

يعني كل الأوجه الثلاثة هذه مروية في فُعلٍ وفُعلة، وفي فِعلٍ وفِعلة.

والاحتياجات التي نقصدها بالشروط السابقة أما قولنا اسم فإنه يخرج الوصف، وقلنا عدة مرات يا إخوان أن الاسم والوصف كلاهما أسماء، إلا أن النحويين من عادتهم أنهم إذا قالوا هذا اسم وهذا وصف، أي هذا اسمٌ ليس بوصف، وهذا اسمٌ وصف، وإذا قلت باب هذا اسم أو وصف؟ اسم، وإذا قلت قائم، جالس، مضروب، حسن، جميل؛ هذا وصف تقول: هذا باب اسم وجميل وقائم وجالس وصف.

المقابلة هذه تعني أن باب اسمٌ وليس وصفًا، وجميلٌ وحسنٌ اسم ووصف، أخذوا من هذا ما اختص به وهو اسم، وأخذوا من هذا ما اختص به وهو وصف، وهذا كثير مما يستخدمه النحويين، فيقولون هذا باب اسم وضرب مصدر.

مع أن المصدر اسم، لكن باب اسم ليس مصدرًا وضرب اسم المصدر،

وهكذا المقابلة يُقصد بها هذا المعنى.

المهم: قوله هذا اسم ليس وصفًا يُخرج الأسماء الأوصاف، وعرفنا الأسماء الأوصاف، اسم فاعل، اسم مفعول، الصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، وأفعل للتفضيل إلى آخره.

إذا جاءت على هذه الأوزان، مثل ضخمة، وسهلة، وصعبة، تدخل فيما قلناها أو لا؟ لا تدخل إذًا تبقى على القياس، والقياس كجمع المؤنث السالم أن مفرده لا يتغير، إذًا جمع المؤنث السالم أن مفرده لا يتغير إذًا كيف نجمع ضخمة ضخمات، وسهلة سهلات، وصعبة صعبات، ولا يجوز أن نقول ضخَمات وسهَلات وصعَبات، لأن هذه أوصاف ليست أسماء.

وقولنا ثلاثي: يخرج غير الثلاثي، مثل زينب وسعاد، ما يتغير فيه شيء، وقولنا ساكن العين ماذا يُخرج؟ متحرك العين، مثل شجرة، فهذه إلا شجرات، أو ثمرة ثمرات، أو نمرة نمرات.

وقولنا صحيح العين ماذا يُخرج؟ صحيح العين قالوا وصحيح العين هنا يُخرج شيئين:

- يخرج معتل العين كجودة وصورة وبيضة وديمة.
- ويُخرج مضعف العين: كجَنّة، وجِنّة، جُنّة، وحِجّة، وحُجّة، فهذه كلها تبقى على الأصل، أي لا يتغير في مفردها شيء.

فتقول في جمع جودة جودات، وصورة صورات، وبيضة بيضات وديمة ديمات، وجنة جَنات، وجِنات، وجُنات.

فرق لغوي ليس نحويًا الحُجة البرهان، والحِجة الواحدة من الحج.

طالب: (@١٣:١٣٤).

الشيخ: الحِجة يعني إطلاقها على السنة من باب المجاز، أي التوسع، لأن السنة في المعتاد لا يكون فيها إلا حَجة واحدة، وإلا فإن الأصل فيها أنها فعل الحج، كما تقول مثلًا فلانٌ له خمسة عشر ربيعًا تريد سنةً لأن ربيع لا يمر في السنة إلا مرة واحدة، فإذا مر ربيعان أي سنتان وهكذا، فهذا كله توسع ومجازًا.

بسبب أن جمع المؤنث السالم كما رأيتم قد يدخله التغير، قد يتغير مفرده، كما رأيتم، سكون ومع ذلك وجب فيه الفتح، وأحيانًا سكون وقد يجوز فيه الفتح أو الاتباع، بسبب هذه التغيرات بفضل كثير من النحويين المحققين، ألا يسموا هذا الجمع جمع المؤنث السالم، وإنما يسمونه جمع بالألف والتاء، كابن مالك وابن هشام، وغيرهما.

ابن مالك في الألفية لا يسميه جمع مؤنث سالم أبدًا، كما رأيتم وإن سمعته بتاءٍ وألف وكما في المعرب والمبني: "وما بتاء وألفٍ قد جمعا".

وابن هشام أيضًا في أوضح المسالك كذلك، مجموع بالألف والتاء، ومع ذلك فإن الذين يسمونه جمع مؤنثًا سالمًا يقرون بهذه التغيرات إلا أنهم يقولون، أولًا هي تغيرات قليلة، وثانيًا قولنا جمع مؤنث سالم مصطلح، يريد به هذا الأمر ما جُمِع بألفٍ وتاء، سواء لحقه تغييرٍ أو لا، ولا مشاحة بالاصطلاح.

ثم قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك:

وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ　　　وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

بعد أن ذكر أن فعل وفِعلة قد تتغير العين فيها، نص على أن نحو ذروة وزبية لا يجوز فيهما الاتباع، مع أنهما على وزن فِعلة وفُعلة.

مع أن ذروة على وزن فعلة يجوز فيها الأوجه الثلاثة، وزبية على وزن فعلة، يجوز فيها الأوجه الثلاثة، ابن مالك قال: منعوا الاتباع في ذروة وزبية، يعني منعوا وجهًا وهو الاتباع، والوجهان الباقيان جائزان الإسكان والفتح.

لماذا منعوا الإتباع هنا؟ قالوا لو اتبعت في ذروة كنت تقول ماذا بالجمع ذِرِوة، ذِرِوات، فتجمع بين الكسر والواو وهذا ثقيل، ذِرِوات جمعت بين الكسر والواو، يعني واليت بين الكسر والواو، جعلت الكسرة قبل الواو.

وهذا أقل أحواله أنه ثقيل، لا تكاد تجد في اللغة ذلك، وإذا وُجد في اللغة فإنه يسبب إعلالًا، كتقلب الواو ياءً فلهذا كالتسكين ذروة تقول ذِرِوات أو الفتح ذَروات دون الاتباع، وكذلك زبية زبْيات أو الفتح زبَيات أما لو ضممت كنت تقول زُبُيات، فواليت بين الضم والياء، ومعروف أنهما عدوتان.

قال:

وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

يعني سُمِع عن العرب أنهم قالوا في جروة جِرِوات، وجرَاوات وسُمع الاتباع جِرِوات، أما الجِرِوة فهو معروف ولد السبع الذكر جرو والأنثى جروة، وأما الذِرة فهي أعلى الشيء، وأما الزبية فهي حفرة تُحفر لكي يُصطاد بها السباع.

ثم ختم ابن مالك الباب بقوله:

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لأنَاسٍ انْتَمَى

يقولك إنما جاء مخالفًا لما ذُكِر من طريقة التثنية أو جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم هو أحد ثلاثة أشياء:

الأول: إما أنه نادرٌ شاذ، نحو جِروات.

الثاني: أنه ضرورة شعرية اضطر الشاعر إليها، كقول عروة بن حزام العذري:

وحملت زفرات الضحى فأطقتها   ومالي بزفرات العشي يدان

وقول الراجز:

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِها

وكان القياس أن يقال زفرات، أو أنه لغة قومٍ من العرب، قوم من العرب خالفوا جمهور العرب في قضية من القضايا السابقة، وهذا قوله:

أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

ومن أنه ليلًا تعامل معتل العين من فَعلة معاملة الصحيح، فتتبع فتقول في جمع جودة جودات، وفي جمع بيضة بيضات، وجمهور العرب يكنون فيقول بيضات وجودات، ومن ذلك قول شاعرهم:

أخو بيضات رائح متأوّب   رفيق بمسح المنكبين سبوح

نختم بتمريرات سريعة، ما جمع ظبية؟ ظبيات أو ظَبيات؟ ظَبيات لأنه اسم.

غزوة؟ غزوات.

قال -تعالى-: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ﴾ [البقرة:١٦٧]؛ حسرات لأنه اسم، في روضات الجنات؟ روضات على لغة جمهور العرب، وعنده رَوضات.

بالله يا ظَبَيَاتِ القاعِ قُلْنَ لنا   ليلايَ منكنّ أم ليلَى من البَشَرِ

اجمع غرفة بالألف والتاء؟ تقول غرَفات، وغُرفات، ورحلة؟ رِحِلات، ورِحَلات.

وقولهم رَحَلات هذا مخالف للقياس، وإن كان بعضهم يحاول أن يصحح

ذلك ويقول إن رَحلات ليست جمعًا لرحلة، والمسموع عن العرب أنهم يسمون هذا الفعل رِحلة، وإنما هي جمع رَحَلة، رَحَلة اسم فعلٍ من رَحلة، لأن اسم المرة من الثلاثي على وزن فعلة، جلس جلسة، وذهب ذهبة، ورَحل رحلة، وكأنهم أخذوا اسم المرة من رَحل فقالوا رَحلة فحينئذٍ يكون جمعها وجوب الرحلات، فهذا تخريج، المرة يجوز أن تُجمع.

وخُطوة؟ خُطُوات، وخُطَوات، وخَطوات، كحلاء؟ امرأة كحلاء، كحلاوات فقط لا تعد ما في، لأنها من التأنيث ليس فيها إلا أن تقلب واوًا، منتهى؟ منتهيات تقلب الألف ياءً.

منادى؟ مناديات، وعشواء؟ عشواءات، إما عشواوات أو عشواءات لأنها همزته منقلبة من عشيَّ.

ها ما تيسر في هذا الدرس، والدرس القادم –إن شاء الله– نتكلم على جمع التكسير.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



محتويات الكتاب